

الدليل الببليوجرافى

لمقالات

الأستاذ الدكتور " عبدالمنعم سعيد "

مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
بمؤسسة الأهرام

فى الفترة

من ١ يناير ١٩٩٦ الى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٧

رقم الملف الكودى

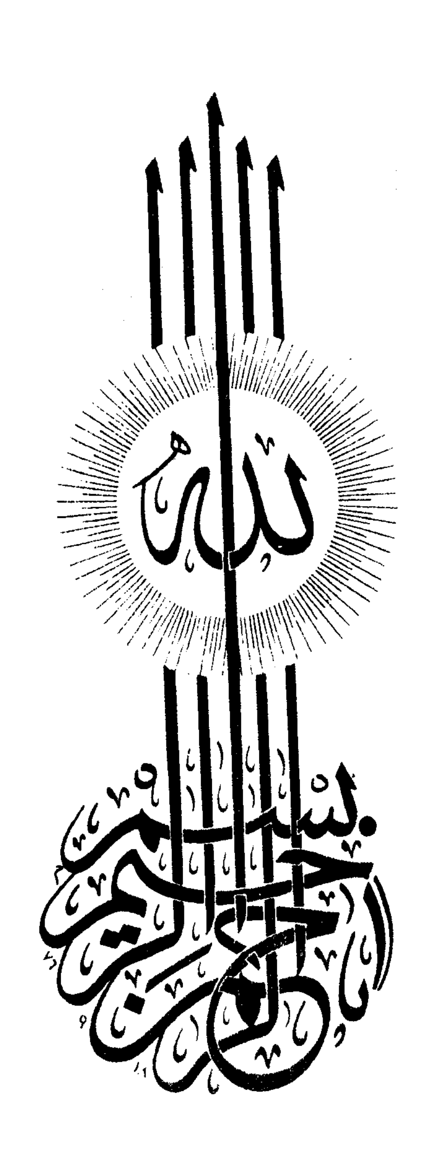
(١٢)

الجزء الرابع

تاريخ الإصدار : سبتمبر ٢٠٠٢

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣


الله
بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم : فكر وفلسفة المركز للملفات الوثائقية

لقد بدأ مركز الأهرام فى تقديم شكل جديد من خدمات المعلومات الا وهى الملفات الوثائقية وذلك من خلال مايملكه من تراث معرفى متراكم لأكثر من مائة وخمسة وعشرون عاما ، يشمل أصدارت الأهرام اليومية ودورياته المتعددة ، والتى تغطى قطاعات وأنشطة مختلفة ومتنوعة ، وذلك بهدف تقديم خدمة معلوماتية ووثائقية متكاملة بإعتبار ذلك ذاكرة التاريخ ومرأه الحاضر وأستشراق المستقبل .

وقد بدأ مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات أصدار تلك الملفات منذ بداية عام ١٩٨٦ فى شكل أتجاهين :

الأول أصدارات الملفات الشخصية والموضوعية للأحداث التاريخية .

والثانى أصدارات الملفات للأحداث الجارية على الساحة الوطنية والعربية والدولية .

وذلك بهدف جمع التراث ورصد الحداثة فى نفس الوقت لتقديمه إلى الباحثين والمتخصصين والدارسين آملين أن يجدو فيه منافع تساندهم فى إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير لخدمة المجتمع ، ومراكز اتخاذ القرار فى الدولة ، علاوه على مساندتها للباحثين فى القضايا الاقليمية والعربية والدولية .

واخذت الفكرة خلال السنوات الماضية مراحل التطوير والتحديث وفقا للاتجاهات الفكرية الحديثة وباستثمار تكنولوجيا المعلومات حيث تم التزود بمصادر معلومات متنوعة خارج دائرة اصدارات الأهرام ، لدعم ومسانده الخدمة سواء كانت مصادر معرفيه عربية أو دولية حتى تتسع رؤية المساحة المعرفية فى مكونات ومصادر الملفات الوثائقية ، علاوة على استخدام تقنيات متطورة فى معالجة مواد المعلومات ، مما أضاف تنوع كمى ونوعى يضمن التعرف على الاراء والافكار من كل الاتجاهات ، حتى لايكون الباحث أسير فكرة أورأى محدد ، كما شمل التطوير ايضا منهجية ترتيب وتصنيف مواد المعلومات من خلال الضبط الببليوجرافى لإعداد فهرس مصنف يقود الباحث إلى مواد المعلومات بطريقة أنضباطية ومقننة من خلال تحديد للواصفات ، أو الكلمات الدالة للمحتوى المعرفى ، إضافة إلى التحول من الوعاء الورقى الحامل لمواد المعلومات إلى الوعاء الميكروفيلمى ، وأخيرا الوعاء الالكترونى الممثل فى الأقراص المدمجة C . D مع إعداد قاعدة بيانات ببليوجرافية فى نفس الوقت .

وهكذا - بحمد الله وتوفيقه - تم إعداد وتجهيز مايزيد على ٢٠٠ ملف وثائقى تغطى موضوعات وشخصيات واحداث متعددة ومتنوعة ، ويجرى فى نفس الوقت إعداد ملفات اخرى للاحداث التاريخية والجارية ، وذلك فى ضوء خطة العمل التى تفى بحاجات مجتمع المستفيدين فى مصر والوطن العربى .

والله ولى التوفيق &

مدير مركز الأهرام

للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مهندس . نبيل الوردانى



المدخل الموضوعى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**اتفاقية أوسلو**				
	* بروبا جندا ... مقال - والى ماذا ستنتهى المواجهه العربية - الاسرائيلية حول تطبيق اتفاقية أوسلو	الأهرام	٢١ أكتوبر ١٩٩٦	٦٥	-
	* صناعة الدولة الفلسطينية - مؤتمر المصالحة الفلسطينى واعتبار السلام استراتيجية فلسطينية لقيام الدولة وتحقيق الاستقلال	الأهرام	٢٥ أغسطس ١٩٩٧	١٥٥	-
٢	**آثار**				
	* قصة نقل تمثال رمسيس من مكانه والاستجابة لمتغيرات العصر والمدنيه	الأهرام العربى	٣ مايو ١٩٩٧	١٢٢	-
٣	**الارهاب**				
	* الارهاب والتغيير - حول ماحدث فى معبد الدير البحرى والمعارك الطويلة مع الارهاب - تغيير وزير الداخلية ولكنها ليست قضية فرد ولكنها قضية المجتمع السياسى بأسره	الأهرام	١ ديسمبر ١٩٩٧	١٨٥	-
	* دفاع عن دولة مصر .. !! - حول حادثة الاقصر والارهاب ولماذا ظهر الارهاب الفكرى والاغتيال المعنوى - وتبدا مقاومة الارهاب من الدفاع عن دولة مصر والفكر والمبادىء والقيم التى قامت عليها	الأهرام	٨ ديسمبر ١٩٩٧	١٨٧	-
	* الارهاب والمسئولية .. ! حول ضرورة القضاء نهائيا على هذه الظاهره التى تدمر فى الداخل والخارج بتحديد المسئولية الامنية والسياسية لوزير الداخلية والجنائية للآخرين	الأهرام	١٥ ديسمبر ١٩٩٧	١٨٩	-

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٤	**اعلان كوبنهاجن**				
	* اعلان كوبنهاجن .. لماذا ؟ !	الأهرام	٥ فبراير ١٩٩٧	٨٦	٨٨
	- يعنى التحالف الدولى من أجل السلام العربى - الاسرائيلى				
	- الأبعاد الحقيقية لهذا الاعلان				
	- تحليل لمضمون الاعلان وظروفه والمشتركين فيه				
	* استكشاف أرضية مشتركة	أهرام ويكلى	٦ فبراير ١٩٩٧	٨٩	٩١
	- فيما يخص اعلان كوبنهاجن الذى لم يلبى احتياجات الفلسطينيين والعرب				
	* هذه هى الخطايا العشر فى ... اعلان كوبنهاجن !	الحياة	٣ مارس ١٩٩٧	٩٥	٩٩
	- تعليق عليها				
٥	**الالفية الجديدة**				
	* ليلة رأس السنه ٢٠٠٠ !	الأهرام	١ يناير ١٩٩٦	١	-
	- اين ستكون مصر ليلة رأس سنة ٢٠٠٠ ومايشغلها والمهام الملقاه عليها فى الداخل والخارج				
	* معنى القرن الحادى والعشرون ... !	الأهرام	٥ يناير ١٩٩٦	٢	-
	- القضية ماذا سوف يفعل المجلس الجديد وما الذى تفعله الحكومة للوصول للألفية الثالثة				
	- كيف سيكون السوق أكثر تنافسيه وقدره على التعامل مع السوق				
٦	**الأمن القومى العربى**				
	* الأمن القومى العربى فى التسعينيات الاجماع الذى انتهى ...!!	الأهرام	٥ يونيو ١٩٩٦	٢٥	٢٧
	- التحديات التى يواجهها				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	الأمن القومى العربى (تابع)				
	- أسباب انكسار الاجماع العربى				
	* الأمن القومى العربى فى التسعينيات فى شأن ماجرى فى الكون ... والشرق الأوسط !	الأهرام	١٣ يونيو ١٩٩٦	٢٩	٣١
	- حول المتغيرات التى حدثت فى التاريخ - تأثير الثوره الصناعية الثالثة على بناء القوة والسلطة فى العالم				
	- الصراع العربى الاسرائيلى والمفاوضات المتعددة الاطراف				
	* الأمن القومى العربى فى التسعينيات المصرى - والاردنى والفلسطينى الواقعى - البراجماتى والخوف من المستقبل	الأهرام	٣ يوليو ١٩٩٦	٣٧	٣٩
	- تعليق على دراسة فى الاردن عن مدركات الامن القومى فى الشرق الأوسط				
	- الانكسار الاستراتيجى فى مستقبل الأمه ومصيرها				
	* الأمن القومى فى التسعينيات الليبرالى المثالى وثلاث وجوه للأمن القومى	الأهرام	١٠ يوليو ١٩٩٦	٤٠	٤٣
	- دراسة للدكتور سعدالدين ابراهيم حول (الصراع داخل الاقليم العربى)				
	- حول انقسام المدارس الفكرية للأمن العربى				
٧	**انتخابات**				
	* انتخابات .. !	الأهرام	٢٧ مارس ١٩٩٦	١٤	-
	- حول انتخابات رئاسة الوزارة الاسرائيلية وبأكثر المقاعد فى الكنيست				
	* رئيس العالم ... !	الأهرام	٤ نوفمبر ١٩٩٦	٦٨	-
	- الانتخابات الأمريكية وانه لم يعد شأن أمريكا خالصا وإنما يمس العالم كله اقتصاديا وأمنيا				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٨	**الانتماء**				
	* عالم جديد : – حول دراسة ظاهرة عدم الانتماء بين الشباب للجيل الجديد	الأهرام العربى	٥ ابريل ١٩٧	١١٥	–
٩	**تحالفات**				
	* فن التحالف !! – هو ضرورة التحالف ليس فقط بين الدول العربية ولكن مع دول شرق أوسطيه اخرى وتعليق على مقاله فى الوفد حول التحالف بين ايران والعراق ورفع سعر البترول وطرد أمريكا عن الخليج	الأهرام	١ نوفمبر ١٩٩٦	٦٧	–
	* عالم جديد : حول البيان الصينى الروسى والصينى الفرنسى الذى دعا لعدم انفراد دولة واحدة بالعالم وتنفيذ النقيض بعمل تكتلات واحلاف لدفن العالم القديم والاستيقاظ على عالم جديد	الأهرام العربى	٢٨ يونيو ١٩٩٧	١٣٦	–
١٠	**التخلف**				
	* عالم جديد : التخلف وعدم أخذ الموضوع بأى نوع من الجدية	الأهرام العربى	٦ ديسمبر ١٩٩٧	١٨٦	–
١١	**التطبيع**				
	* الالتزام المهنى والوظيفى والوطنى وتعليق على التطبيع مع اسرائيل والالتزام المهنى والوظيفى والوطنى وتعاون الدكتور عبدالمنعم سعيد معهم وتحديه لكل من يفكر فى معاقبته	الجمهورية	١٧ أغسطس ١٩٩٧	١٥٢	–
١٢	**التعليم**				
	* فى حضرة الأمير ... والوزير !! – اجتماع استنبول وما اتفقوا عليه من افكار تؤثر فى العملية التعليمية	الأهرام	٨ فبراير ١٩٩٦	٤	٥

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	التعليم (تابع)				
	– اجتماع الكاتب مع وزير التعليم فى قصر الأميرة فوقيه ابنة الخديوى اسماعيل الذى وهبته مقر لوزارة المعارف				
١٣	**تقارير**				
	* تقارير استراتيجية	الأهرام	٢٩ ابريل ١٩٩٦	١٩	–
	– التقرير يطرح ضرورة التعرف على حصاد الحركة السياسية والاقتصادية فى مصر والعالم العربى من زوايا فكرية وأيديولوجية				
١٤	**تكنولوجيا**				
	* من خلال التعليم والتكنولوجيا والتخصصيه !!	الأهرام	١ ابريل ١٩٩٦	١٥	–
	– واختيار المركز هذا الموضوع للدراسة والنقاش والحوار وادارتها حول نقطة مركزية هى تنافسيه مصر				
	* الثورة التكنولوجية وخيارات مصر	الأهرام	١٨ أكتوبر ١٩٩٦	٦٤	–
	– عنوان كتابة الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية حول لماذا استمر التخلف الاقتصادى والتكنولوجى فى مصر بالمقارنة بدول سبقتها مصر الى طريقة التحديث				
	* تكنولوجيا ١٩٩٦	الأهرام	٣٠ ديسمبر ١٩٩٦	٨٣	–
	– محاولات مصر اللحاق بهذا الركب وادخال كل معلوماتها على الكمبيوتر وخريطة مصر الجغرافية والعمرانية والسكانية				
	* احلام الرجال حول فوائد الاستنساخ والتخلص من كل الاعباء والصور غير المرغوب فيها وبعض الصفات المزعجة وغير المحببة	الأهرام	١٠ مايو ١٩٩٧	١٢٤	–

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٥	**التنمية الاقتصادية**				
	* الفقراء .. !!	الأهرام	٣ مارس ١٩٩٦	٩	–
	– حول عدم التوازن التنموى بين جميع محافظات مصر على حد السواء وتوزيع الثروة بين أرجاء البلاد وما يعانيه صعيد مصر من تأخر وعدم التحرر				
	* بورسعيد ..	الأهرام	٥ مارس ١٩٩٦	١٢	–
	– حول تقرير التنمية البشرية فى مصر بمعهد التخطيط القومى الذى وضع بورسعيد فى قمة محافظات مصر وتحقيق أعلى معدلات التنمية				
	* القانون ... !	الأهرام	١٦ ديسمبر ١٩٩٦	٨٠	–
	– حول برنامج الحكومة فى التنمية المصرية وقوانينه ومهمة وضعه موضع التطبيق الفعلى مهما كان موضع المطبق عليه لتحقيق الاصلاح الاقتصادى وبناء المشروعات العملاقة				
	* الرواد .. !!	الأهرام	١٥ مارس ١٩٩٧	١٠٠	–
	– التجربة المصرية والخروج الى الصحارى والمجتمعات الجديدة ومراعاة اعداد جيل من الرواد يختلفون عن اقرانهم فى الوادى الضيق وتغيير التنشئة السياسية والثقافية والاجتماعية				
	* العمل ... العمل !	الأهرام	٢ ابريل ١٩٩٧	١٠٨	–
	– هو أساس التنمية فيجب أن يكون العمل شاق وعدم الاستناد على التاريخ أو القاء اللوم على الاستعمار				
	* محو الأمية .. !!	الأهرام	٧ ابريل ١٩٩٧	١١٦	–
	– حول تنمية المهارات البشرية ودفعها الى عملية الانتاج العام				
	– عدم القراءة والكتابة وعقبه امام اى تنمية متواصلة				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	التنمية الاقتصادية (تابع)				
	* شرط السلام !!	الأهرام	١٢ مايو ١٩٩٧	١٢٥	–
	– حول العلاقة الايجابية بين السلام والتنمية وتأثير الحروب من ارتفاع تكلفتها وتدمـــير الاصـــلاح الداخلى الاقتصادى والاجتماعى				
	* من جد وجد .. !!	الأهرام	٢ يونيو ١٩٩٧	١٣١	–
	– مشكلة التنمية فى مصر والتى لا تواجه مشـــكلة نقص فى الموارد وأنما تواجه معضلـــه أننـــا لا نأخذها بجد وجديه لازمه				
	* عالم جديد : حول التقدم الذى يجـــب أن يكـــون منظومة متكاملة من الحركة الى الامـــام داخـــل المجتمع ككل وفى كل جزئياته وبشكل متوازن	الأهرام العربى	٢٧ سبتمبر ١٩٩٧	١٦٢	–
١٦	**ثقافة**				
	* ثقافة العنف !	الأهرام	٢٢ ابريل ١٩٩٦	١٨	–
	– حول العمليات الارهابية والعنف الذى يمارســـه الغزو الاسرائيلى وعمليات حمـــاس الانتحاريـــة وانشغال الرأى العام العالمى بها				
١٧	**حرب أكتوبر ١٩٧٣**				
	* أكتوبريات ... !!	الأهرام	٢٩ سبتمبر ١٩٩٧	١٦٣	–
	– حول فكر أكتوبر وعبقرية العملية العسكرية فمن لم يعش حرب أكتوبر فإنه لـــم يعـــش تجربتنـــا القومية				
	– قرارات الرئيس السادات التـــى حـــررت أرض مصر				
	* أكتوبربات ... مره أخيره !	الأهرام	٢٧ أكتوبر ١٩٩٧	١٧١	–
	– حول حرب أكتوبر وما جاءت به من سياســـات للانفتاح الاقتصادى والاصلاح السياسى				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
١٨	**حرب يونيه ١٩٦٧**				
	* فكر يونيو ... !!	الأهرام	٩ يونيو ١٩٩٧	١٣٢	–
	– حول فكر يونيو الذى أدى لهزيمة ٦٧ وما سببه من آلام وسيطرة فكر أسباب الهزيمة				
	– المؤامرة الاستعمارية				
	– التخلف الاقتصادى والاجتماعى				
	– غياب الديمقراطية				
	– ما تركه من آثار فى شعب مصر				
١٩	**الديانات**				
	* تقرير عن الحالة الدينية فى مصر	الأهرام	٢٩ نوفمبر ١٩٩٦	٧٥	٧٧
	– التغيرات السريعة وبزوغ ظواهر العنف				
	– يدل التقرير على بناء تراكم علمى يستند الى قاعدة معلومات صحيحة فيما يتصل بالدين فكريا وسياسيا ومؤسسيا				
	* الأهرام يصدر تقريرا عن الحالة الدينية فى مصر	الأهرام	٢٩ نوفمبر ١٩٩٦	٧٨	–
	– يتناول الاسلام ومؤسساته والمسيحية فى مصر وخارجها وكنائسها				
	– الحركات الدينية غير الرسمية				
	* حول تقرير الحالة الدينية	الأهرام	١٣ مارس ١٩٩٧	٩٩	–
	– حول تقدير العمل البحثى القيم والثقافى والحضارى				
٢٠	**ديمقراطية**				
	* دفاعا عن الديمقراطية	أهرام ويكلى	١٦ أكتوبر ١٩٩٧	١٦٧	١٦٩
	– الجدل حول إعلان كوبنهاجن				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٢١	**الرأى العام**				
	* عالم جديد : كيف يمكن اكتساب الـــرأى العـــام العالمى والدفاع عن قضيتى - كيف يتعامل مع وسائل الاتصال العالمية - تجربة فتاة صغيره من بريطانيا تعمـــل جليســة أطفال فى أمريكا	الأهرام العربى	٢٢ نوفمبر ١٩٩٧	١٨٢	-
٢٢	**عملية السلام**				
	* ثقافة السلام .. !! - هى احتياج عربى لكى يتعلم العرب الطريقة التى يتعاملون بها مع بعضهم البعض	الأهرام	٤ مارس ١٩٩٦	١٠	-
	* إحياء عملية السلام - أنه بالرغم من التعصب الذى ظهر فى محادثــات شرم الشيخ فمازال هناك أمل للسلام فى الشـــرق الأوسط	أهرام ويكلى	١٤ مارس ١٩٩٦	١٣	-
	* الحركة قوة ضغط مؤثره تسعى للسلام - فى حوار مع الدكتور عبدالمنعم سعيد هل يمكــن دفع مسيرة السلام عبر العمل المشترك مع القوى الاسرائيلية	الأهرام العربى	١٩ يوليو ١٩٩٧	١٤٥	-
٢٣	**عادات وتقاليد**				
	* قرارات اجتماعية : ... ! - يطالب مصر بالمحافظة على مكانتها الاقليميـــــة والعالمية وذلك بمراجعة بعــض مــن العـــادات الاجتماعية للتعامل مع المناسبات الدينية - كيف تقضى شهر رمضان وتغيير مـــا تضيفـــه من أعباء ومصاريف على مصر	الأهرام	٢ فبراير ١٩٩٦	٣	-

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٢٤	**السياحه**				
	* عالم جديد : حول اعلان المجلس العالمى للسفر والسياحة حول أهميتها وما تحققه من قيمة اقتصادية والمساهمة فى رفع الاقتصاد العالمى	الأهرام العربى	٢٦ ابريل ١٩٩٧	١٢٠	–
٢٥	**الشرق أوسطيه**				
	* العروبة والشرق أوسطيه .. وأمور مهمه اخرى! حول قرب الفكره المتوسطيه عن الشوق أوسيطه الى القلب العربى بالرغم من أنها هى الاخرى تضم جميع القوى الاستعمارية – بعض النقاط التى يجب تحريرها واخذها فى الاعتبار	الأهرام	٢٣ ديسمبر ١٩٩٦	٨١	–
٢٦	**صراعات اقليمية**				
	* المفاوضات مره اخرى – التصورات التى يبنى عليها الفكر العربى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى (٣ تصورات)	الأهرام	٥ مارس ١٩٩٦	١١	–
	* مشهدان : الصراعات بين التطور البشرى بين العالم القديم والعالم الجديد ١ – اجتماع قمة الدول الصناعية السبع بالولايات المتحدة ٢ – كمبوديا وقيام بول بوت بقتل مليونين من شعبه	الأهرام	٣٠ يونيو ١٩٩٧	١٣٨	–
٢٧	**صحافه وصحفيون**				
	* القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥ – حول قانون الصحافة الخاص بعقوبات النشر والجدل الدائر حوله وتأثير هذا القانون على الاستثمارات فى مصر وعلى الاقتصاد المصرى	الأهرام	١٠ يونيو ١٩٩٦	٢٨	–
	* حرية ومسئولية ايضا .. ! – السلطة السياسية ودورها فى الحد من حرية التعبير	الأهرام	٣١ مارس ١٩٩٧	١٠٧	–

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	صحافه وصحفيون (تابع) - الحرية والافتقار الى المسئولية				
٢٨	**العولمه**				
	* عالم جديد : العولمه وما قدمته من تقدم وتبادل الثقافات بين دول العالم وما حققته الاقمار الصناعية للعولمة من قفزه الى مرحلة اكتمالها واتاحة الفرصه لتعميق الثقافة والتخصصية	الأهرام العربى	٩ أغسطس ١٩٩٧	١٤٩	-
	* العولمة .. !! - العولمة وما تستحوذ عليه من الجزء الاعظم من الناتج الاجمالى العالمى والنصيب الأكبر من رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية	الأهرام	١١ أغسطس ١٩٩٧	١٥٠	-
٢٩	**علاقات أمريكا - مصر**				
	* إدارة العلاقات مع واشنطن - التوتر بين مصر وأمريكا لا يعنى الانهيار - القضايا بين مصر وأمريكا التى يشتركون فى حلها	روز اليوسف	٣ نوفمبر ١٩٩٧	١٧٦	١٧٨
٣٠	**الفكر العربى**				
	* الواقعى واللا واقعى فى السياسة الوطنيه .. !! - حول ظهور بعض التيارات الاسلامية ومدارس الفكر المختلفه - الفكر الواقعى واللا واقعى وما مدى تأثير هذا الفكر على السياسة الوطنية	الأهرام	١٤ مايو ١٩٩٧	١٢٦	١٢٨
	* عالم جديد حول أن البشر عادة ينسبون المسئولية فى الاحداث والجرائم الى قوى خفية بعيدة عن قدرات البشر فى الامساك بها وهذا كسل فكرى مما يسمح للمجرم بالافلات فيرتكب جرائم اخرى	الأهرام العربى	٣ سبتمبر ١٩٩٧	١٥٧	-

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	الفكر العربى (تابع)				
	* عالم جديد : الفكر المستقبلى والمشروعات الجديدة وتحد الفكر الماضوى وكيف انتصر العرب على تقاليدهم وعيشهم فى الماضى وكيف تحول لفكر متطور متحضر يواكب العصر	الأهرام العربى	١١ أكتوبر ١٩٩٧	١٦٥	–
٣١	**فنون**				
	* عالم جديد : حول ذكرى وفاة عبدالحليم حافظ – جهود عبدالحليم من أجل الفن – والوطن	الأهرام العربى	١٩ ابريل ١٩٩٧	١١٩	–
	* عالم جديد : تعليق على فيلم حرب الكواكب الأمريكى وما حققه من ثوره فى عالم التكنولوجيا والخيال العلمى وتطبيقه فى الحقيقه على حرب الخليج الثانية	الأهرام العربى	١٧ مايو ١٩٩٧	٢٩	–
٣٢	**الفضاء الخارجى**				
	* عالم جديد : اعلان وكالة ناسا الأمريكية أنها سوف تبنى محطة فضائية على شكل فندق يدور حول الارض لراغبى السياحة لقضاء عطلاتهم فيها	الأهرام العربى	٢٦ يونيو ١٩٩٧	١٣٣	–
	* عالم جديد : حول هبوط المركبة الأمريكية باثفايندر على سطح المريخ ومركبة اخرى على سطح القمر وانتظار عملية إرسال الانسان الى الكواكب البعيدة وهذا يعكس القدرات العلمية الأمريكية وانتصارها على العالم كله فى الفضاء الخارجى	الأهرام العربى	١٩ يوليو ١٩٩٧	١٤٤	–
	* عالم جديد : حول المركبة الروسية وارسال ميكانيكية الفضاء الأمريكية لاصلاحها وأنه بمقدور البشر اقامة محطات كبرى مأهوله فى الفضاء تشكل منصات الاطلاق للكواكب البعيدة	الأهرام العربى	١ نوفمبر ١٩٩٧	١٧٤	–

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
	الفضاء الخارجى (تابع)				
	* عالم جديد : حول اعلان وكالة ناسا الأمريكيـــة وأنها ستبنى محطة فضائية على شكل فندق يدور حول الارض	الأهرام العربى	١٤ يونيو ١٩٩٧	١٣٣	–
٣٣	**القضاء المصرى**				
	* احترام القضاء .. !! – حول نزاهـــة وصرامـــة القضـــاء المصــــرى والقضاه المصريين فهو فى العالم الثالث ولكـــن بمقادير العالم المتقدم – قضية عزام عزام ومقاومة الضغوط الخارجيــة والقوى الكبرى وعدم الســماح لــهم بمراجعــة القضاء المصرى	الأهرام	٢٦ مايو ١٩٩٧	١٣٠	–
٣٤	**القطاع الحكومى**				
	* القطاع الحكومى .. !! – حول القطاع الحكومى والخصخصـــة وتجربــة مصر فى الخصخصة وما تواجهه من مشكلات	الأهرام	١ مارس ١٩٩٦	٦	–
٣٥	**كرة قدم**				
	* فى الكرة .. والسياسة أيضا !! – حول أن الطرق الرياضية والاقتصادية تعانى من داء التحضير الطويـــل حتـــى إذا جـــاء لحظـــة الانطلاق نجدها تعقدت – خصائص الكرة المصرية والملاعب وعيوبهم	الأهرام	١٤ يوليو ١٩٩٧	١٤٢	–
	* حول التنافسية والعولمة ومــــادار حولـــها مـــن حوارات ومناقشات حول التنافسية فى مجال كـــرة القدم وما تحتاجه من تعظيم لقدراتنا التنافسية وأن يزيد المكون المصــــرى فـــى صناعـــة الســـلع الرياضية (لوحات الملاعب – أجهـــزه الرياضـــه – كاميرات – ساعات توقيت)	الأهرام	٢٢ سبتمبر ١٩٩٧	١٦١	–

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٣٦	**مشروع توشكا**				
	* توشكا ... !!	الأهرام	١٤ أكتوبر ١٩٩٦	٦٣	–
	– حول القلق على استخدام مفيض توشكا لأول مره والانقسام بين عهدى ناصر والسادات				
	* طريق شاق وواعر	الأهرام	٢٥ نوفمبر ١٩٩٦	٧٢	–
	– حول المشروعات العملاقه التى يتم تنفيذها فى كل أرجاء مصر والاستمرار فى الطريق الشاق فى التطور المصرى				
	* خريطة مصرية جديدة	الأهرام	٦ يناير ١٩٩٧	٨٥	–
	– ضرورة وجود خريطة شامله للمشروعات الجديدة والتغيرات التى حدثت فى المدن الجديدة وحول نهر النيل				
٣٧	**مؤتمر القمة العربية (بالقاهرة)**				
	* علاقات دول الجوار (سياسة الأبواب المواربة)	الأهرام	٣ يونيو ١٩٩٦	٢٣	٢٤
	– القمة العربية تقدم خطابا عربيا واحد يشمل اسرائيل ودول الجوار يقوم على صيغة السلام وحل المنازعات واحترا م حقوق الانسان				
	– نجاح العرب فى عمل مصالحات عربية ودعم الأمن القومى العربى لمواجهة التحديات				
	* القانون والقمة	الأهرام	٢٤ يونيو ١٩٩٦	٣٥	–
	– حول مسئولية صاحبة الجلالة فيما تنشره وتناقشه من قضايا المجتمع وكشف العيوب				
	– مسئولية الرؤوساء والقادة فى القمة حتى يسود الوفاق وتتحقق التنمية والتقدم فى العلاقات العربية				

م	الموضوع	المصدر	التاريخ	من	الى
٣٨	**المؤتمر الاقتصادى (بالقاهرة)**				
	* الاختيار	الأهرام	١٨ نوفمبر ١٩٩٦	٧١	–
	– حول المؤتمر الاقتصادى الذى انعقد رغم كل المحاولات والدعاوى الساخنة لايقافه واصرار الموقف المصرى على الاستمرار				
	مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجى (بقطر)				
	* مشرقة الخليج ... !!	الأهرام	١ ديسمبر ١٩٩٦	٧٩	–
	– حول انعقاد مؤتمر قمة مجلس التعاون الخليجى لاعلان الوحدة والتضامن والتفاهم				
٣٩	**ندوه حول الفكر العربى**				
	* عنوانها التاريخ العربى يبحث عن دولة !!	الأهرام العربى	٢٩ مارس ١٩٩٧	١٠٢	١٠٦
	– لقاء مع أسرة مركز الأهرام والدكتور الانصارى ومناقشة حول كتاب الدكتور الانصارى الذى يتناول مشروعين (الأزمات العربية – تيارات الفكر العربية)				
	* د / الأنصارى على مائدة العربى (الريف يهزم المدينة فى العالم العربى)	الأهرام العربى	٥ ابريل ١٩٩٧	١١٠	١١٤
	– مفهوم التوفيقية				
	– مفهوم غياب الدوله				
	– الامكانيات الديمقراطية الموجودة فى التوفيقية				
	– العلاقات بين الدولة والقبيله				
٤٠	**النظام العالمى الجديد**				
	* عالم جديد : النظام العالمى الاقتصادى الجديد وما أعطاه من حرية الحركة للشركات والمؤسسات والأفراد والوقايه من الأزمات المتكررة	الأهرام العربى	٢٣ ديسمبر ١٩٩٧	١٩٠	–



المدخل الشخصى

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**بريماكوف** * الدور .. !! - حول زيارة وزير خارجية روسيا للقاهرة واللقاء مع عدد من المثقفين والدبلوماسيين الأجانب هذا من تقاليد الدبلوماسية المصرية الذى تضيف للعمل الوطنى والقومى والذى يمكن استغلاله للتعرف على مصالح الأطراف المختلفة ونوازعها وعلاقتها ببعضها وزير خارجية روسيا	الأهرام	٢٠ يونيو ١٩٩٧	١٣٧	-
٢	**بطرس غالى** * صوت ضد الفيتو - حول القرار الأمريكى (الفيتو) يطالب إعادة انتخاب بطرس غالى كسكرتير عام للأمم المتحدة سكرتير عام الأمم المتحدة	أهرام ويكلى	٢٨ نوفمبر ١٩٩٦	٧٣	٧٤
٣	**بنيامين نيتانياهو** * فى مفترق الطرق .. ! - حول زيارة بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الاسرائيلى للقاهرة ولقائه بالرئيس حسنى مبارك - نجاح نيتانياهو فى الانتخابات ووقوفه فى مفترق الطرق أو القوة المسلحة أو السلام والامان رئيس وزراء اسرائيل	الأهرام	٢ يوليو ١٩٩٦	٣٦	-
٤	**تشيسان كشيتشن** * يعلن فى المباحثات المصرية الصينية عن استعداد بلاده لبذل كل الجهود لرفع عملية السلام - يجتمع مع الدكتور عصمت عبدالمجيد لتبادل وجهات النظر حول مواصلة تقوية الصداقة والتعاون بين الصين والجامعة العربية وزير خارجية الصين	الأهرام	٢٥ ديسمبر ١٩٩٧	١٩٤	-

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
٥	**سعدالدين وهبه**				
	* اكاذيب الدكتور عبدالمنعم سعيد – حول حقيقه عدد الصحفيين والكتاب الذين ينتمون لاتحاد الكتاب المصرى والاعتراض على قيامه بالتطبيع مع اسرائيل كاتب مصرى	الوفد	٧ يوليو ١٩٩٧	١٣٩	–
٦	**سيد ياسين**				
	* عالم جديد : تعليق على أسلوب الدكتور سيد ياسين والوصول لمعضلات التقدم فى بلادنا وطريقته فى النظر للقضايا بالهروب منها مره بإستدعاء التاريخ أو الى الخارج بالعيش فى مؤامرة كونية معنى هذا اننا فقدنا القوة الغافله فى التقدم كاتب مصرى	الأهرام العربى	٢٠ سبتمبر ١٩٩٧	١٦٠	–
٧	**ضياءالدين داود**				
	* يرد على الالدكتور عبدالمنعم سعيد فى حواره مع الاستاذ ماهر مقلد حول اتهامه أنه هو ابرز المنادين بالحل العسكرى (فما أخذ بالقوه لا يسترد الا بالقوه !!) الامين العام للحزب الديمقراطى العربى الناصرى	الأهرام العربى	٢٢ نوفمبر ١٩٩٧	١٨٣	١٨٤
٨	**محمد انور السادات**				
	* السادات – حول التغيير الذى أحدثه الرئيس السادات فى طريقة التفكير المصرية وارساء استراتيجية جديده تقوم على تحديد الاهداف القوميه بوضوح	الأهرام	٦ يناير ١٩٩٧	٨٤	–
	* السادات مره اخرى	الأهرام	١٣ أكتوبر ١٩٩٧	١٦٦	–

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
	محمد انور السادات (تابع) – دوره فى إعادة تشكيل الفكر الاستراتيجى العربى فى الاتجاه الصحيح – المفارقه بين فكر الرئيس السادات وأعوانه * السادات مره ثالثه ... !! – تعليق على كتاب هنرى كيسنجر (سنوات القلاقل) ووصف لقدرات وشجاعة ودهاء الرئيس السادات – وكتاب الدكتور بطرس غالى (طريق مصر الى القدس) يصف السادات انه كان بوادى ومعاونيه بوادى آخر رئيس جمهورية مصر العربية (سابقا)	الأهرام	٢٠ أكتوبر ١٩٩٧	١٧٠	–
٩	**محمد حسنين هيكل** * تحية للرجال .. !! – تعليق على مقالته (تحيه للرجال) عام ١٩٧١ موجه الى رجال القوات المسلحة الرابضين على خط النار فى انتظار العبور وحدد لرجال مصر التحديات التى يجب أن يتجاوزوها كاتب مصرى ورئيس مجلس ادارة مؤسسة الأهرام (سابقا)	الأهرام	٢٨ ابريل ١٩٩٧	١٢١	–
١٠	**مادلين أولبرايت** * اولبرايت مره اخرى ... !! – حول جولة اولبرايت بين السلطة الفلسطينية والسلطة الاسرائيلية وعدم وجود اى نتائج للمباحثات واللوم عليها لأنها تأخرت كثيرآ فى التوجه للمنطقة وبدئها المفاوضات بطريقة غير متوازنة	الأهرام	١٥ سبتمبر ١٩٩٧	١٥٩	–

م	الشخصيات	المصدر	التاريخ	من	الى
	مادلين أولبرايت (تابع)				
	* اولبرايت ... !!	الأهرام	٨ ديسمبر ١٩٩٧	١٨٨	–
	– رحلتها للشرق الأوسط ومشكلتها مع نيتانيـــاهو وكيف فشلت لمجيئها فى الوقت المتأخر وزيرة خارجية أمريكا				



مدخل الدول

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**أفغانستان**				
	* الجنه الموعودة ... !!	الأهرام	٧ أكتوبر ١٩٩٦	٦٢	–
	– حول دخول قوات الطالبيان الافغان كابول واعلانها أنها سوف تطبق الشريعه الاسلاميه				
	– الى متى سوف يستمر هذا الترحيب بوجود شريعه الطالبان فى أفغانستان				
	* عالم جديد : حول ما تعانيه افغانستان من تخلف اقتصادى وروحى ومعنوى وتحولها كالكرة التى يتقاذفها الجميع بالقصف الجوى والمدفعى	الأهرام العربى	٢ أغسطس ١٩٩٧	١٤٧	–
٢	**ايران**				
	* الطريق الى القدس .. !	الأهرام	٥ مايو ١٩٩٧	١٢٣	–
	– ايران وتسمية مناوراتها الاخيرة بالطريق للقدس واتجاهها اتجاه آخر غير القدس واغلاقها مضيق هرمز وماسوف يسببه من خنقا اقتصاديا للدول العربية والخليجية				
٣	**تركيا**				
	* حالة تركيا ... !	الأهرام	٣ ابريل ١٩٩٧	١٠٩	–
	– الموقف التركى لضرب المصالح العربية				
	– الروابط العربية الاسلامية مع عدم الاخلال بروابطها الغربية				
٤	**الجزائر**				
	* عالم جديد . حول الذى يحدث فى الجزائر من جرائم وقيام المتأسلمون الارهابيون بالذبح الجماعى وحرق المنازل والسلبية العربية فى الصحف العربية وكأنها لم تكن بلد شقيقة	الأهرام العربى	٦ سبتمبر ١٩٩٧	١٥٨	–

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
٥	**سوريا**				
	* خطوة سوريه ... !!	الأهرام	١٨ أغسطس ١٩٩٧	١٥٣	-
	- حول لقاء الرئيس حافظ الأسد مع الوفد الفلسطينى وتوطيد العلاقه مع ايران والعراق كل هذا يعكس الاستعداد السورى للسلام العادل				
٦	**الشرق الأوسط**				
	* حدود الدور الاوروبى والروسى فى الشرق الأوسط	الأهرام	٦ نوفمبر ١٩٩٦	٦٩	٧٠
	- ما هو دور العرب ومسئوليتهم فى تطوير الدوريين وكيفية ذلك				
٧	**الصين**				
	* العلم فى الصين .. !!	الأهرام	٥ ابريل ١٩٩٦	١٦	-
	- تنبؤات بأن الصين سوف تكون من أكبر الاقتصاد فى العالم ومركز محتمل للجاذبية الاقتصادية				
	- كيف صنعت الصين كل هذا التقدم فى الفترة القصيرة				
	* مثل الشمس وقت الضحى	الأهرام	٨ ابريل ١٩٩٦	١٧	-
	- حول المناداه بالتعليم من تجربة الصين والاستفادة منها ومن تجربتها فى كافة القطاعات				
	* هونج كونج	الأهرام	٧ يوليو ١٩٩٧	١٤٠	-
	- عودة هونج كونج الى الصين من خلال المفاوضات دون تغيير أو اعتراض على اى شيء فى المدينة وقبول الصين بنظام سياسى واقتصادى وقانونى مغاير				
	* عالم جديد : حول عودة هونج كونج الى الصين كواحدة من علامات العالم الجديد الذى نعيش فيه	الأهرام العربى	٥ يوليو ١٩٩٧	١٤١	-
	* عالم جديد : اضواء هونج كونج وانبهار العالم	الأهرام العربى	١٢ يوليو ١٩٩٧	١٤٣	-
	- كيف تمكنت هونج كونج من تحقيق هذا الازدهار والنمو				

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
	الصين (تابع)				
	* عالم جديد : زيارة الرئيس الصينى للولايات المتحدة الأمريكية – محاولات الولايات المتحدة لكسب الصين الى الصفوف الرأسمالية	الأهرام العربى	١٥ نوفمبر ١٩٩٧	١٨٠	–
٨	**العراق**				
	* العراق ... ! – تعليق حول عدم السماح للشعب العراقى بالمشاركة فى دورة الالعاب الرياضية العربية عام ١٩٩٧ – الدعوة لخروج الشعب العراقى من أزمته وعزلته والسماح له بالحياه الطبيعية وكيف يمكن حل المسأله العراقيه ؟	الأهرام	٢٦ يونيو ١٩٩٧	١٣٥	–
	* المسأله العراقية ... !! – دور الولايات المتحده والكيل بأكثر من مكيال فى المسأله العراقية – قرار مجلس الأمن بضرب العراق وامتناع بعض الدول العربية عن التصويت	الأهرام	١٧ نوفمبر ١٩٩٧	١٨١	–
٩	**فنلندا**				
	* هلسنكى .. ! – حول أنها عاصمه للقمه والوفاق والتكيف مع العالم الجديد وانضمامها للجماعة الاوروبية	الأهرام العربى	١٢ ابريل ١٩٩٧	١١٧	–
١٠	**فلسطين**				
	* الممثل الشرعى الوحيد – حول جعل منظمة التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى باعتراف الدول العربية ١٩٧٤ فى قمة الرباط – حلقة الضعف الرئيسيه فى النضال الفلسطينى	الأهرام	٢ مارس ١٩٩٦	٧	٨
	* ما الذى يحدث فى القدس .. !	الأهرام	١٧ مارس ١٩٩٧	١٠١	–

م	دول	المصدر	التاريخ	من	الى
	فلسطين (تابع) - حول الاحداث الدامية نتيجة الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية فى جبل ابوغنيم - السحب السوداء التى تتجمع حول عملية السلام والقرارات الاسرائيلية				
	* القدس مقال حول كيفية الحفاظ على القدس والفلسطينيين وتوفير الاموال التى تمنع الاسرائيليين من التوسع والتى تجعل جامعة القدس تصل لأقصى طاقتها	الأهرام العربى	٤ أكتوبر ١٩٩٧	١٦٤	-
	* عالم اليوم : حول تغيير جغرافية مصر - المشروعات العملاقة الجديدة والانتقال من الماضى الى الحاضر	الأهرام العربى	٨ نوفمبر ١٩٩٧	١٧٩	-
١١	**مصر**				
	* التفكير فى المصلحة القومية ! - المتغيرات التى لابد من اخذها فى الاعتبار عند التفكير فى المصلحة القومية	الأهرام	٣ مايو ١٩٩٦	٢٠	٢٢
	* إعادة التفكير فى المصلحة الاستراتيجية والقوميه تعليق الدكتور محمد عبدالشفيع عيسى على مقالتين للدكتور عبدالمنعم سعيد ومحمد السيد سعيد عن المصلحة القومية ويدعو لإعادة التفكير فى المصلحة الاستراتيجية القومية	الأهرام	١٤ يونيو ١٩٩٦	٣٢	٣٤
	* الهدف القومى ... ! - حول انه يجب ان يكون لمصر هدف قومى محدد نحكم به على سياستنا الداخلية والخارجية وكل قراراتنا " الهدف هو ضرورة تحقيق معدلات للنمو فى الناتج المحلى "	الأهرام	٢٤ فبراير ١٩٩٧	٩٣	-
	* شروط النمو ... !! - كيف يمكن تحقيقه ؟ وما العقبات التى تقف أمامه؟ وما يتطلبه من تغيير حتى يتحقق ؟	الأهرام	٢ مارس ١٩٩٧	٩٤	-



مدخل المنظمات

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - الرقم البريدي ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ - ٥٧٨٦٣٠٠ - ٥٧٨٦٤٠٠ - تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

م	منظمات	المصدر	التاريخ	من	الى
١	**مجلس الأمن**				
	* مقعد دائم في مجلس الأمن !	الأهرام	٢٨ يوليو ١٩٩٧	١٤٦	–
	– حول اعلان الولايات المتحدة عن خطتها لاصلاح مجلس الأمن وفتح باب العضوية لثلاث دول من دول العالم الثالث وسعى مصر للوصول لواحد من هذه المقاعد الدائمة				
٢	**الاتحاد الأوروبى**				
	* ماذا فعل الاتحاد الأوروبى ؟	أهرام ويكلى	٢٥ ديسمبر ١٩٩٧	١٩١	١٩٣
	– حول مايجب أن يفعله الاتحاد الأوروبى حول النزاع العربى الاسرائيلى فيما يخص اعلان كوبنهاجن				
٣	**جامعة الأمم المتحدة**				
	* عالم جديد : تصدر الجامعة تقرير عن (حالة المستقبل عام ١٩٩٧) حول الالفية القادمة يتناول سلسلة من اللقاءات مع ٢٠٦ شخصية عالميه وخمسة عشر قضية	أهرام ويكلى	١٦ أغسطس ١٩٩٧	١٥١	–
	* عالم جديد : حول تقرير جامعة الأمم المتحدة حول أن الزياده السكانية تقع على رأس مشاكل العالم فى القرن القادم وما يترتب على ذلك من مشكلة نقص المياه	الأهرام العربى	٢٣ أغسطس ١٩٩٧	١٥٤	–
	* المرأه مفتاح القرن القادم	الأهرام	٣٠ أغسطس ١٩٩٧	١٥٦	–
	– حول إعتبار المرأه مفتاح حل كثيراً من المشاكل العالمية والعلاقة القوية بين تحسن حالة المرأه وتقدم المجتمع لكى تتغلب على معضلات العالم يجب أن تبدأ بالمرأه ومكانتها الاقتصادية والاجتماعية				

م	منظمات	المصدر	التاريخ	من	الى
٤	**السوق العربية المشتركة**				
	* السوق المشتركة !	الأهرام	٢٢ يونيو ١٩٩٧	١٣٤	–
	– حول وضع فكرة انشاء سوق عربية مشتركة موضع التنفيذ ومناقشتها فى كافة المؤتمرات والاجتماعات العربية وما يتطلبه انشاء هذا السوق من جهد واصرار				
٥	**نقابة الصحفيين**				
	* نقابة الصحفيين تحذر الدكتور عبدالمنعم سعيد من استمراره فى التطبيع مع العدو والالتزام بقرارات الجمعيات العمومية للنقابة	الأسبوع	١٩ ابريل ١٩٩٧	١١٨	–
	* لطفى الخولى وعبدالمنعم سعيد يقيمان دعوا ضد نقابة الصحفيين لاصدارها قرار بأحالتهما للتحقيق لقيامهما بالتطبيع مع اسرائيل	الأهرام	٢٩ أكتوبر ١٩٩٧	١٧٢	–
٦	**مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام)**				
	* حول الاحتفال بمرور عام على ظهور صفحة قضايا استراتيجية لخدمة المصالح القومية	الأهرام	٢٨ أكتوبر ١٩٩٦	٦٦	–
	* كل عام وأنتم بخير	الأهرام	١٧ فبراير ١٩٩٧	٩٢	–
	– حول جهود المركز فى عرض وتناول كل القضايا الاستراتيجية الخاصه بمصر بالبحث والدراسه (مصالح مصر – أمنها – قدرتها الاقتصادية والتكنولوجيه)				
	* شمعتان ... !!	الأهرام	٣ نوفمبر ١٩٩٧	١٧٥	–
	– حول العمل الاساسى للمركز وهو البحث العلمى الصارم الذى يستند للقواعد العلميه واصداراته – ندواته – دورياته				

م	منظمات	المصدر	التاريخ	من	الى
	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام) (تابع)				
	* تجربة عربية ... !!	الأهرام	٤ أغسطس ١٩٩٧	١٤٨	–
	– حول اجتماع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى أول تجربة فى ورشة عمل خاصة بالمشاركة فى شبكة الانترنت العالمية لمراكز البحوث الدولية لوضع الاساس لموضع خاص لمراكز البحوث العربية فى الشبكة تبث فيها انتاجها على العالم				



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١ يناير ١٩٩٦

ليلة رأس سنة ٢٠٠٠ !

اليوم من المؤكد أن كل المصريين يعرفون أين قضوا ليلة رأس سنة ١٩٩٦، ولكن كثيرين غيرهم في العالم لم يكتفوا بهذه المعرفة بل باتوا يبحثون عن المكان الذى سيكونون فيه ليلة رأس سنة ٢٠٠٠ ولدهشة القادرين منهم فإنهم وجدوا كل الأماكن الرئيسية في الدنيا من فنادق وقاعات لهو قد تم حجزها بالفعل منذ عام ١٩٩٠ من هؤلاء الذين كانت لديهم القدرة على التخطيط والتنبؤ على مدى عقد كامل وربما أكثر.وربما يعرف بعض المصريين أين تقع مكانة مصر على خريطة العالم الاقتصادية والسياسية مع بداية النصف الثانى من التسعينات، ولكن موقعها وموضعها مع نهاية القرن العشرين سوف يتوقف كثيراً على الاختيارات التى نختارها داخلياً وخارجياً.فقد انتهى الزمن الذى تحجز فيه أمة مكانتها على موائد العالم الرئيسية، بفعل تاريخها أوجغرافيتها أولمجرد اعتيادها واعتياد الآخرين على وجودها.فى نفس المكان فى كل قرن وفى كل عام .

وأين ستكون مصر فى ليلة رأس سنة ٢٠٠٠ سيتوقف كثيراً على الكيفية التى تختار بها وتؤلف مابين الدوائر الخارجية العديدة العربية والأوسطية والمتوسطية والافريقية والتى تناديها اليوم، وتدعوها بالاغراء تارة، والضغوط تارة أخرى، وبالحنين تارة ثالثة، والمصلحة تارة رابعة . وربما كان اسوا ماتفعله مصر أن تترك نفسها فى مهب كل ريح وعاصفة، لتجد نفسها على شطآن لم ترغبها، أولاتجد لنفسها مكانا على الاطلاق، فتقضى الليلة التى ستنبئ بكل ما سيأتى فى القرن القادم موزعة بين خوف ووحشة وعزلة. أما أفضل ماتفعله فإن تفعل مافعلها آخرون عندما عرفوا منذ اكثر من خمس سنوات مضت أن التزاحم والتدافع على ناصية الزمن القادم يقتضى اتخاذ اجراءات فى التو واللحظة للتأكد من الحصول على مقعد بين الأكثر بأسا وغنى !

وللأسف فإن اختيارات مصر الكبرى حتى الآن لم تأخذ ماتستحقه من عناية وتمحيص.الدولة لديها مايكفيها وهى مشغولة بالإدارة اليومية لشئون ستين مليون يزيدون كل لحظة، وتسيير الأمور الخارجية وفق قائمة الأعمال التقليدية فى المنطقة من التسوية العربية الإسرائيلية إلى المصالحة العربية إلى حل المنازعات الافريقية، وكلها تنتمى إلى الماضى، ولامكان فيها لمستقبل . المثقفون، والكتاب استوتهم كثيراً المقارعة بين الشرق أوسطية والعروبة. وبقيت ساحة المتوسط وافريقيا مرتبطة بمؤتمرات القمة والمنازعات والمذابح فى الصومال ورواندا وبوروندى ترتفعان فى الاهتمام العام ليوم أويومين ثم تذهبان إلى النسيان حتى تأتى مناسبة تالية جديدة بصور الصحف وكاميرات التليفزيون .

ولكن المؤكد أن الأمر من الأهمية بحيث يحتاج منا أولا إلى الاتفاق على المعيار الذى على أساسه نختار ونقرر أين نركز مواردنالتحقيق الحد الاقصى من المصلحة الوطنية . ولكن البعض منا لاتعنيه القضية على الاطلاق، فأين تكون ليلة رأس سنة ٢٠٠٠ فى رأيه مسألة تنتمى إلى الغرب ولاتهمنا فى قليل أوكثير، ولاتقع فى دائرة تقاليدنا ومواريثنا وفى الحقيقة فإن مايهمه هو كيف ننقل القضايا التى شغلتنا منذ القرن التاسع عشر إلى القرن الحادى والعشرين.البعض الآخر يعتقد ان القضية محسومة إلى الدرجة التى لانحتاج فيها إلى بحث أوتفكير، فخيار الهوية العربية يحتم علينا قضاء وقدرا أن نقوم بماقام به سيزيف فى الأسطورة المشهورة فنحمل صخرة العروبة على كاهلنا إلى قمة الجبل، وكلما سقطت من بين أيدينا إلى السفح ماعلينا إلا الهبوط معها ومعاودة الصعود من جديد.والبعض الثالث لايرى أن هناك اختيارا يحتاج إلى قرار، وان ماعلينا إلا الذهاب فى كل الاتجاهات والبحث عن المصلحة حيث توجد .وهكذا فإن الاتفاق على الكيفية التى نختار بها ونؤلف بين الاختيارات الكبرى، ربما يحتاج إلى اتفاق قبله حول أهمية الموضوع وحيويته، وهى مسألة تحتاج إلى كثير من التأمل والتفكير، وربما معاودة قراءة هذا العمود من أوله حتى ولو كان صداع اليوم التالى لليلة رأس السنة لايزال باقياً ..!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٥ يناير ١٩٩٦

معنى القرن الحادى والعشرين..!

فى معرض حديثه أمام إحدى ندوات معرض الكتاب في شهر يناير من العام الماضى، أعلن الاستاذ/ محمد حسنين هيكل ان العام (١٩٩٥) سوف يكون عاما حاسما فى التاريخ المصري، لانه العام الذى سوف تتحدد فيه الكيفية التى تنتقل بها مصر الى القرن الحادى والعشرين. وكما هى العادة، فان مايقوله الاستاذ هيكل يصبح فورا جزءا من الحكمة العامة، كما حدث كثيرا من قبل مع تعبيراته الاثيرة التى تتلقفها الندوات والمؤتمرات، واحاديث الاذاعة، وبرامج التليفزيون فاصبح من النادر وجود بيان او تصريح رسمى او اهلى حتى نجد القرن القادم حاضرا وحاكما بشدة للشأن العام. وحينما جرت معركة انتخابات مجلس الشعب. وكانت معركة بحق. قيل ان المجلس الجديد هو الذى سينتقل بمصر للقرن الواحد والعشرين. وتكرر نفس الشئ بعد تشكيل الوزارة الجديدة بقيادة الدكتور/ كمال الجنزورى التى اصبحت مهمتها رسميا اعداد مصر للانتقال الى القرن القادم، وفى تعبير اخر اكثر درامية الألفية الثالثة بعد الميلاد وهكذا فان اعداد الدولة للإنتقال الى القرن القادم اصبح مهمة مجلس الشعب والحكومة وباقى مؤسسات الدولة. ولكن رغم نيوع التعبير، فان احدا لم يقل لنا ماذا نعنى بالقرن الحادى والعشرين، الذى اصبح تعبيرا محملا بالاشواق الغامضة والامال والرهبة فى ان واحد. فمن المؤكد اننا فى كل ذلك لانعنى به نقطة زمنية وتاريخا معلقا على الحائط، تنتقل امامه الدول عاما بعد عام، وزمنا بعد زمن. وقد مرت امام مصر السنة الاولى للميلاد وكان عمرها انذاك لايقل عن ثلاثة الاف سنة سابقة، ومرت بليلة الألفية الثانية، وتقلبت بعدها قرنا بعد قرن فى قدرة خرافية على البقاء.

ولذا فان مصر الباقية بقاء الخلود من المؤكد سوف تنتقل الي القرن الحادى والعشرين. كما فعلت طوال العشرين قرنا الماضية. ومعها هذه المرة مجلس الشعب والحكومة والشعب نفسه. ولكن المسألة لاتتعلق بموعد سوف ياتى بعد خمس سنوات، وانما بموعد له محتواه الخاص والمحدد. الزمن هنا دلالة على حالة تختلف نوعيا وجذريا عما نحن فيه وتحتاج جهدا كبيرا للوصول اليها والتكيف معها. فبعد عقد من نهاية الحرب الباردة فان الشكل النهائى للنظام العالمى سوف يتبلور بعد فترة من السيولة والتقلصات الحادة.

وبعد عقدين من الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة فانها سوف تكون الحاكمة على حركة الاستهلاك والتوزيع الانتاج فى العالم. وبعد اربعة عقود من تجربة التكامل الاقليمى الاوروبية، فان التجربة ذاتها لن تصل فقط الى ذروتها بإنشاء البنك المركزى الاوروبى واصدار العملة الاوروبية الموحدة (اليورو)، وانما سيمتد تقليدها عبر سلسلة من مناطق التجارة الحرة بين دول وفى اقاليم وعبر القارات والبحار، ومن خلال سلسلة من الاتفاقات الكونية للتجارة الحرة يقدر لها ان تصل الى منتهاها فى الواقع مع العقد الاول من القرن القادم. وباختصار شديد فان مانشهد تراكماته السريعة الآن، سوف يكون قد وصل الى حالة الاكتمال القانونى والمؤسسى للسوق العالمية، التى تسيل فيها حركة التجارة والاستثمار، وترتبط باعصاب شبكات المعلومات واسواق المال وحركة الثقافة. كل ذلك سوف يجعل قائمة الاعمال المطروحة على الامم والشعوب. بما فيها مصر وحكومتها ومجلسها بالطبع. جد مختلفة. والتحدى القائم امام الجميع هو كيف يكون اكثر تنافسية وقدرة على التعامل مع السوق العالمية والاقليمية باقتصاد فيه من القوة مايغرى على التبادل والتكامل، ويثير لديهم من الحكمة والمعرفة مايجعلهم قادرين ليس فقط على البقاء وانما الحصول على المكانة.

واذا كان ذلك كذلك، فإن القرن الحادى والعشرين ليس زمنا وموعدا وانما حالة ووعدا والقضية تصبح ماذا سوف يفعل المجلس وما الذى سوف تفعله الحكومة الجديدة للوصول الى هذه الحالة. هذه هى المهمة، وتلك هى المسألة.

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٦

قرارات اجتماعية..!

لمدة خمسة اسابيع توقفت هذه الصفحة عن الصدور بمناسبة شهر رمضان المعظم وعيد الفطر المبارك اعادهما الله على مصر والأمة الإسلامية باليمن والبركات حتى تفسح المجال لصفحات الاهرام الدينية التى تتناسب مع هذه المناسبات الكريمة. ولعل ذلك جزء من حكمة وجود هذه الفترة المباركة من كل عام ان تكون فرصة للانسان والوطن للتامل والاقتراب من الله عز وجل، وطلب المغفرة والصفح مما علق فى النفس من خطايا وذنوب. وها نحن نعود مرة اخرى الى ما توقفنا عنده وكان البحث والنظر فى خيارات مصر الاقليمية. والتى قادتنا بدورها الى ان المسألة برمتها ليست نظرة على ما يجرى خارج مصر وما يعبر عنه من مطامح ومطامع فقط، وانما هو نظرة على مصر ذاتها اولوياتها واستراتيجيتها وحاجاتها الماسة الى قفزات كبرى فى مجالات الاصلاح المختلفة حتى تتهيا لها القدرات التى تجعلها قادرة على المنافسة والمناطحة خلال القرن القادم.

ولكن يجب ان نعترف بان العالم اقتصادا وسياسة لم يتوقف عن الحركة طوال الاسابيع الخمسة، ففى عالم تشغله المنافسة فى كل شئ لا يمكن لفرد او امة ان تترك الزمن اياما او اسابيع دون اضافة هنا او هناك لعناصر القوة والمنعة. ولم تعد هناك مصادفة ان كثيرا من القرارات الاقتصادية الكبرى يتم اتخاذها كل يوم واحيانا كل ساعة، خاصة لو عرفنا ان اسواق المال العالمية تتداول ما قيمته الف مليار دولار كل يوم فى تبادلات وصفقات وحركات للسلع والبضائع، وازاء هذه الحقيقة فإن احدا لا يستطيع الخروج فى اجازة للاستهلاك والراحة والاسترخاء خلال هذه المدة الطويلة. واذا كانت مصر ترغب بالفعل فى المحافظة على مكانتها الاقليمية والعالمية، وتتجنب تراجعا فى امكانياتها يكون لها نتائج سياسية واقتصادية مدمرة، فإنها تحتاج بشدة الى مراجعة جادة لعدد من العادات الاجتماعية للتعامل مع المناسبات الدينية خاصة خلال شهر رمضان المعظم.

وربما لا تحتاج القضية الى كثير من الشرح، فالحقائق تقول انه فى شهر الزهد والتقشف والعبادة، تستهلك مصر من الغذاء والشراب اكثر مما تستهلكه فى ثلاثة شهور، وتتجاوز ميزانية الاذاعة والتليفزيون مجموع ميزانيات السنة، ومن المؤكد ان استهلاك الكهرباء يصل الى ذرا ليس لها علاقة بالعملية الانتاجية. وفوق ذلك كله فإن النظام العام يختل اختلالا كبيرا فى حواضر مصر كلها فى حالة ترهق اجهزة الامن. وبشكل ما فان كثيرا من العادات الاجتماعية التى ارتبطت بالشهر الكريم، ولا يوجد لها اى اساس دينى، تقود الى حالة من الكسل والتقاعس العام لا يليق بخير امة اخرجت للناس، وبالرغم من ان ذلك يحدث عاما بعد عام، وتتكرر الاقاويل والاحاديث عنه، والشكوى منه، فانه ما ان يهل هلال الشهر حتى نجد الامة باجمعها متاهبة للتراخى عن العمل، والتقاعس عن الفعل، والسهر حتى بشائر الصباح.

صحيح ان كل دول العالم لها مناسباتها التى تعد جزءا اساسيا من ثقافاتها القومية.

وفى كل هذه المناسبات تجرى الاحتفالات ويتزايد الانفاق، ولكن لا يوجد بلد فى العالم - خاصة اذا كان بلدا ناميا يحتاج إلى كل لحظة لتعويض ما فاته - تمتد احتفالاته الى شهر كامل واكثر، يتجمد فيها الكثير من اعماله، ولا جدال ان شهر رمضان بدوره، خاصة فى مصر له نكهة خاصة ومذاق لا تعرفه باقى شهور السنة. ولكن الا توجد طريقة للحفاظ على هذه النكهة وهذا المذاق مع الحفاظ على القدرة على الاضافة للطاقة القومية وليس الخصم منها. هل يمكن ان يواجه الوطن وبشجاعة مثل هذه القضية دون مزايدة او مناقصة، ويكون قادرا على اتخاذ قرارات اجتماعية كبرى تتناسب مع حجم التحديات التى تواجهها مصر. لحسن الحظ ان الحكومة الجديدة اثبتت خلال الاسابيع الماضية ان لديها القدرة على اتخاذ القرارات الصعبة التى طالت المراوحة بشانها طوال السنوات الماضية. ورغم شراسة المقاومة لهذه القرارات، والتى ستزداد فى المستقبل، فإن الحكومة تبدو عاقدة العزم على ان تمضى بجهود الاصلاح متحملة آلامها لتحقيق آمالها. فهل نطلب كثيرا اذا طلبنا منها ومن الرأى العام ان يبدا التفكير من الآن فى الكيفية التى سوف نقضى بها شهر رمضان القادم بحيث يضيف الى تنافسية مصر ولا يخصم منها. وفى كل الاحوال، كل عام وانتم بخير.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٨ فبراير ١٩٩٦

في حضرة الأميرة.. والوزير!!

مرة ثانية جاءتني دعوة للمشاركة في نقاش وحوار عن التعليم والقرن الحادي والعشرين المرة الأولي جاءت في الصيف الماضي حينما تلقيت دعوة من شركة سبانجي التركية العملاقة للمشاركة في لقاء دولي لتصور جامعة للقرن القادم ساعتها إصابتني الدهشة لأن الطلب جاء من شركة وليس من مؤسسة تعليمية، ولانني لست متخصصا في هذا المجال الحيوي والذي ظننت انه لا يسمح للهواة من امثالي المشاركة فيه، خاصة لو حضروا من دولة كانت ساعتها تعاني من صداع تعليمي حاد نتيجة دفعة الثانوية العامة المزدوجة، ونصف عدد سكانها في سن التعليم لا يعرفون القراءة والكتابة، وعلى اي الأحوال، ولأن في السفر سبع فوائد، كما يقال فان واحدا منها كان التعلم من موضوع اللقاء ذاته خاصة مع وجود حشد بلغ الستين من الخبراء في الموضوع.

وبدون الدخول في كثير من التفاصيل التي شرحتها في حينه في مقال بالاهرام، فإن المجتمعين في استنبول اتفقوا على مجموعة من الافكار التي ستؤثر في العملية التعليمية خلال العقود المقبلة، اولاها ان تغيرا جوهريا في المعرفة يجرى الآن كل ثلاث سنوات بعد ان كان لا يتم في الماضي إلا كل عدد من القرون وفي القرن الحالي كل بضعة عقود، وسوف تقل هذه المدة ربما إلى شهور مع التوغل في القرن المقبل، وثانيتها ان العملية التعليمية، كما تجري في الوقت الراهن لم يعد لها معنى في ظل هذه الظروف لانها تقوم أساسا على منح شهادات دالة على استكمال مستوى معين من العلم والمعرفة، فإذا كان هذا المستوى يتغير جوهريا قبل تخرج الطالب في الأصل فإن الشهادة التي سوف يحصل عليها تصبح بلا قيمة عملية وثالثتها استنادا إلى ما سبق ان أساس التعليم الآن، وسوف يتزايد ذلك في القرن القادم هو تعليم البشر كيف يتعلمون باستمرار حتى وهم يعملون طوال سنوات عمرهم في مجال تخصصاتهم المختلفة، أي ان يتاح لهم القدرة على الدخول في العملية التعليمية كلما شعروا بالحاجة إلى ذلك سواء كل شهر أو كل يوم ورابعتها ان التكنولوجيا المتاحة حاليا وبالذات في مجال المعلومات والكمبيوتر، وبالتأكيد اكثر من ذلك في المستقبل، توافر ذلك بسهولة ووصل الامر ببعض المشاركين إلى تصور جامعة للقرن القادم بلا مدرجات ولا أبنية ولا شهادات ولا محاضرين وبالتالي بلا اسوار او شوارع أو سيارات تذهب إليها وبالطبع بلا مظاهرات أو حركات إرهابية وانما مركز ضخم للمعلومات يتصل بها الأفراد عن طريق جهاز الكمبيوتر فتدلهم او تحولهم إلى اكثر المحاضرين معرفة، واكثر المكتبات والمعامل تقدما في هارفارد أو اكسفورد او طوكيو، للتعرف على آخر ما وصل إليه العلم في تلك اللحظة.

كانت هذه هي المناسبة الأولى اما الثانية فجاءت الدعوة من الدكتور حسين كامل بهاء الدين للقاء رمضاني حول التعليم المصري في القرن الحادي والعشرين، وللمرة الثانية انتابتني الدهشة من الدعوة، ليس فقط بحكم غياب التخصص خاصة واننى لست ممن يعتقدون ان حضور مؤتمر دولي في الموضوع يغير كثيرا من الخبرة، وانما لانه لم يحدث من قبل ان وجه لي وزير ما عدا السيد عمرو موسى وزير الخارجية الذي يحرص على العلاقة مع مراكز البحوث في مصر الدعوة لأي شيء فكيف يكون الحال لو كانت الدعوة تخص التعليم في مصر وفي القرن الحادي والعشرين ايضا كان ذلك مسببا للدهشة والوجل ايضا فالصورة العامة لوزارة التربية والتعليم في بلادنا لا يوجد فيها الكثير الذي يبعث على البهجة والسرور، فهي على قدمها وعراقتها اعترتها كل ما يعنيه القدم في مصر من امراض البيروقراطية العتيدة والتخلف التقني والترهل المذهل وتواضع النتائج التي يبرزها حجم الأمية الهائل وفساد الدروس الخصوصية والتراجع المخيف في مكانة المدرسة والمعلم.

على اى الأحوال حملت هذه الصورة وذهبت إلى الحلمية، حيث مقر الوزارة وسط عدد من الوزارات الأخرى ومصالح حكومية عديدة، وكما هي العادة لدى كثير من المواطنين فإن الاقتراب من الحكومة يثير مشاعر كثيرة متضاربة يكون الانقباض واحدا منها، فالاصل في الذهن العام ان تكون الوزارة مكانا معلقا في الأتربة والملفات والدواليب المكسورة التي يفترض فيها انها تحفظ ذاكرة العمل اللهم إلا من المدخل الخاص بالوزير، والطابق الذي يوجد فيه مكتبه. وفي الأعوام الأخيرة الطابق أو المكاتب الخاصة بالمعونة الأجنبية، ويتميزون بالاضاءة والأثاث الجديد وأحيانا بعض قطع الديكور الأنيقة واعترف ان المفاجاة إصابتني منذ لحظة دخولي إلى المبنى الذي وجدته تحفه معمارية رائعة من ذلك النوع الذي يقطع النفس ويجبر المشاهد على فتح فاه ولا يتذكر الا بعد فترة ان عليه اغلاقه وبسبب التواء في العنق لأن العين تعجز مرة واحدة عن استيعاب النقوش والرسوم في الأسقف والحوائط والزوايا والتي تحيط البهو الفسيح والحجرات الواسعة بالوانها المتناسقة البديعة وبشكل ما فان الجمال الذي يسببه المكان لا يوجد له مثيل في تغيير الحالة النفسية للمشاهد، خاصة بعد ان تعرف القيمة التاريخية له، حيث كان قصرا للأميرة فوقية ابنة الخديو إسماعيل والتي وهبته مقرا لوزارة المعارف، ومنه بدأت مسيرة التعليم المصري بقيادة علي مبارك.

هكذا أصبحت في حضرة الأميرة التي أصبحت تطل علينا من القرن التاسع عشر ونحن نتطلع إلى القرن الحادي والعشرين، ولابد انه كان لديها أو من حولها من البصيرة التي تجعلها تؤمن باهمية التعليم ومحوريته لمصر حتى انها أهدت هذا القصر لوزارة المعارف ويعيش معنا حتى الآن رغم الزلازل والكوارث الطبيعية والبشرية التي عرفتها مصر خلال ما يزيد على القرن وفي مثل هذه الحضرة فان المرء لا يملك مقاومة التساؤل الملح عن عدد المباني والتجهيزات والافكار التي سنتركها للأجيال القادمة والتي سياتي إليها من ياتي بعد قرن من الزمان لمناقشة أمر ما يتعلق بمستقبله في القرن الثاني والعشرين ويصبح التساؤل اكثر الحاحا حينما تزور الحجرة الخاصة بالوزير علي مبارك، والتي يغلفها كلها نسيج من الخشب المغزول والمعشق والمطعم بالصدف والعاج، وتنظر إلى المكتب الفارغ من شخصه ولكنه ممتلىء حتى الحافة بفكرة النهضة المصرية كلها ففي سبعينيات القرن الماضي كان هناك من يدرك ان التطور في البرق والتلغراف والسكك الحديدية والسفن البخارية سوف يصل إلى ذرى اخرى في القرن العشرين وان مصر عليها اللحاق بذلك كله وبسرعة من خلال العلم والجمال، العلم لامتلاك أدوات التقدم، والجمال لتهذيب النفس وصيانة الروح ولذا ربما لم تكن هناك مصادفة ان فنان العصر جعل السقف العالي للقصر لوحة للسماء الزرقاء بما فيها من سحب وطيور، فاللون الأزرق بين كل الألوان هو لون اللامتناهي في القبة السماوية وفي البحار والمحيطات، وفي العلم والجمال أيضا.

ماذا حدث بعد ذلك لفكرة النهضة المصرية أمر نتركه للمؤرخين، ولكن حسبنا هنا انه بعد قرن ونصف القرن منها فإن ما وصل إليه العلم والجمال في بلدنا لا يسر أحدا، عدوا أو حبيبا، وكان ذلك هو الشعور الذائع لدى النخبة التي تجمعت من المفكرين والكتاب والصحفيين الذين جاء كثيرون منهم مثلي لأول مرة واصبحوا الآن في حضرة خليفة علي مبارك ممتلئين بالشكوك والهواجس، ومستعدين لطرحها مع تساؤلاتهم باكثر من استعدادهم لتلقى الاجابات

ولذا فإن الوزير ربما محملا بخبرة اجتماعات سابقة بدأ اللقاء بجولة الوزارة ذاتها ، ربما ليحملنا جميعا على التواضع فى حضرة الأميرة او ليعطى نفسه الفرصة ليشرح سياسة الوزارة للانتقال بالتعليم فى مصر إلى القرن الواحادى والعشرين والتى رمزت لها زيارة إلى غرفة عمليات تجهيزاتها التكنولوجية تشكل بالفعل اطلالة على القرن القادم تحقق بالفعل التعرف الفورى على الحالة التعليمية فى المدارس والجامعات المصرية وتكفى متابعة التطوير والتحديث فى جميع جوانبها من اول بناء المدارس حتى تطوير المنهج وتدريب المدرسين. ولعل ذلك بالفعل مثل نقطة بداية صحيحة سواء للقاء او لعمل الوزارة ذاتها فقد كان مؤلما ان نعلم ان الوزارة حتى وقت قريب لم تكن تعرف الكثير عن مدارسها حتى ان المدارس التى تهدمت فى الزلازل لم تتوافر معلومات عنها حتى يمكن المحاسبة والمساءلة وربما لم يكن الألم مدهشا إلى حد كبير إذا عرفنا ان حجرة على مبارك كانت حتى شهور قليلة مضت أحد مخازن الوزارة، وربما معها تم تخزين ذكرة النهضة المصرية كلها، التى انتهت من كونها نهضة شاملة تكفل انتقال مصر من حالة التخلف إلى حالة من التقدم المستمر إلى مجموعة من الهبات النهضوية التى تستمر لعدد من السنوات ثم تخفت بعد ذلك وتتراجع بفعل عوامل داخلية أو خارجية حدث ذلك بعد ثورة ١٩١٩ وبعد ثورة ١٩٥٢ ثم بعد ذلك تصبح الثورة فورة أول ما يخمد فيها محورية العلم والمعرفة حتى تصبح نوعا من تحصيل الحاصل وتسطو عليها أولويات أخرى، ولعل أبلغ الدلالات على ذلك ان ميزانية التعليم فى مصر بالأسعار الحقيقية تدهورت طوال الثمانينيات ولم يتعد بناء المدارس الجديدة تسعين مدرسة عام ١٩٩٠ فى شعب اقترب عدده من الستين مليونا آنذاك وتبلغ حجم أعمال الدروس الخصوصية فيه أكثر من سبعة مليارات من الجنيهات، أى ما يتعدى بكثير ميزانية وزارة التربية والتعليم كلها.

خطة الوزارة بعد ذلك إذن، كما شرحها السيد الوزير هى من ناحية تحقيق ما عجزنا عن تحقيقه طوال قرن مضى واعداد العملية التعليمية كلها لقرن قادم بالنسبة للقرن الماضى فإن الخطة هى إغلاق الشرخ الذى يتسرب منه الأميون ببناء ١٥٠٠ مدرسة سنويا (تم بالفعل بناء ٥٠٠٠ مدرسة خلال السنوات الثلاث الماضية) ومحو الأمية عن طريق تجنيد ١٥٠ الف خريج للقيام بهذه المهمة خلال عدد معقول من السنوات، وبالنسبة للقرن القادم يأتى إعادة تدريب المعلمين وتطوير المناهج وادخال الكمبيوتر وأدوات التعليم المتطورة إلى عشرة آلاف مدرسة (أى نصف عدد المدارس الحالية) قبل عام ٢٠٠٠ (تم بالفعل احداث هذا التطوير فى الفى مدرسة) وبالطبع فإن خطة بمثل هذا الطموح سوف تبدو على ضوء الخبرات السابقة نوعا من المستحيلات ولكن الواقع انه لم يعد امام مصر فعلا إلا تحقيق هذا المستحيل، وربما كانت المشكلة اصلا فى اننا نعتبرها مستحيلة الانجاز، ربما لاننا تعودنا معدلات متواضعة للعمل او لاننا استمرأنا إلقاء تبعة مشاكلنا على الآخرين، او لاننا لا نعنى ما نقول عن ضرورة اعداد مصر لتحديات القرن الحادى والعشرين، او لاننا نضع الهزل فى موضع الجد.

وربما كانت المشكلة أعمق من ذلك كله فما يقف امام انجاز هذه الخطة بكاملها ووفق توقيتاتها اولا التخبط المصرى التقليدى بين أولويات العمل الوطنى فى كل مرحلة تاريخية وثانيا قبول الثمن الذى يترتب على تقديم اولوية وتأخير أخرى ففى بلد موارده محدودة واولوياته كثيرة بالضرورة، فإن تحديد الأولويات وتحقيق الاتفاق الوطنى عليها تصبح ضرورة لا غنى عنها لاستمرار تنفيذ خطة ما حتى تصل إلى نهايتها المنطقية، ولذا فان التحدى الأول الذى تواجهه الوزارة هو الحفاظ على قضية التعليم كاولوية لدى الحكومة ولدى المعارضة ولدى الرأى العام مع الوعى الكامل بان القبول بهذه الاولوية سوف يحتاج تكاليف تأتى من قصور فى أولويات أخرى، او من ضرائب جديدة او آلام تتعلق بتغيير السلوك الاجتماعى ،المهم ان يعرف الجميع ان الامور فى شأن التعليم لا يمكن استمرارها وفقا لمعدلاتها السابقة ثم بعد ذلك نتحدث عن دور مصر الاقليمى والعالمى والتاريخى والحضارى إلى آخر معزوفة نفاق الذات التى تعتمد على انجازات الآباء والأجداد وفى الحقيقة ان المعدلات الجديدة والتى يعدنا السيد وزير التعليم بانجازها تظل أقل ما يجب وفقا لما نراه من تحديات، فلا يمكننا نسيان ان مصر تزيد سنويا بحوالى مليون وثلث مليون مواطن كل عام، وان مدارسنا وجامعاتنا لا تستوعب حتى الآن، ولا ينتظر لها ان تستوعب فى المدى القريب كل من هم من سن التعليم، وان النظام التعليمى الذى بنى على فساد الدروس الخصوصية سوف يخلق مقاومة كبرى لكل اصلاح، وإذا أضفنا لذلك كله نوعية التعليم التى نحتاجها والمتغيرة كل عام فان المهمة الملقاة على عاتقنا تبدو هائلة بكل المقاييس ولكنها ليست مستحيلة الانجاز إذا ما عقدنا العزم والنية وأملى كبير فى توافرهما هذه المرة.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١ مارس ١٩٩٦

القطاع الحكومى ...!!

لايملك المرء إلا الشعور بالدهشة ازاء ما تطرحه قوى فى المعارضة إزاء القرارات التى نجحت الحكومة مؤخرا وبعد عشرين عاما من الانفتاح الاقتصادى فى اتخاذها لبيع وحدات انتاجية وخدمية للقطاع الخاص المصرى والأجنبى، ومصدر الدهشة الاول ان هذه القوى تتصور ان عملية بيع القطاع الحكومى هى مسالة تخص مصر وحدها ، رغم ان التخصيصية تجرى فى كل بلدان العالم جميعا اشتراكية وراسماليه ، كبرى وعظمى وصغرى ، وبالقرب من القطب الشمالى ، وعلى حافة القطب الجنوبى . وحدث ذلك فى كل العالم تقريبا بعد تجربة طويلة ثبت أن الحكومة ليست اكفا المنتجين ، ولا هى بالضرورة القادرة على تقديم الحد الاقصى من المنفعة العامة فى مجالات كثيرة ، بل على العكس فإن ملكيتها لمصادر الإنتاج فى المجتمع تكون مصدرا لا لانعدام الكفاءة الإقتصادية وحدها وإنما للفساد الاقتصادى والسياسى فى احيان كثيرة.

وحتى لو صدقنا ان مصر حالة فريدة من نوعها ، وما يجرى على غيرها لايخصها بالضرورة ، فان الدهشة لن تقل خاصة ازاء الحجج المطروحة. فالقول بان القطاع الحكومى الممثل باسم القطاع العام ملك الشعب كان ولابد وان يعنى تدخل هذا الشعب فى اتخاذ قرارات الانتاج والتوزيع والتوظيف إلى آخر القرارات المرتبطة بحق الملكية . ولكن الواقع الذى يعرفه المعارضون جيدا ان كل هذه القرارات كانت تتخذ دوما من قبل بيروقراطية الحكومة التى اعترفت مؤخرا بان قراراتها لم تكن دوما الاكثر حكمة .

ولا يوجد من يستطيع الجزم ان تجميع السيارة فيات المدعوة نصر فى الستينيات كان يعبر عن ابرز احتياجات الشعب المصرى . والقول بان القطاع الحكومى اقامه الشعب فى مجمله فيه بعض الصحة وكثير من المبالغة . فالواقع ان كثيرا منه كان تاميمات لقطاع خاص جرت فى مطلع الستينيات ، ومازاد عليها لم يكن دوما نتيجة معدلات عالية للادخار ، او فائض هائل فى الميزان التجارى جرى استثماره بعد ذلك ، وإنما الذى حدث أن كثيرا من وحدات القطاع الحكومى قامت أساسا بمنح وقروض ، اى انها نتيجة فائض مجتمعات اخرى ، ولم تعد قادرة لنقص كفاءتها فى سدادها . والقول بان هذا القطاع اساس استقلال الاقتصاد القومى لا يوجد ما يؤيده فى معظم بلدان العالم ، وربما ننسى احيانا ان أرضنا احتلت فى وقت صارت فية مصر فى معظمها قطاعا حكوميا والقول ان القطاع الحكومى قابل للإصلاح يتجاهل تماما تجارب الإصلاح المستمرة وإخفاقها التى تعود إلى منتصف الستينيات . والقول بان هذا القطاع يحافظ على مصالح العمال لايفسر تدهور أحوالهم المعيشية فى ظله وسعيهم المستمر للعمل فى القطاع الخاص والتمتع برواتبه العالية ، حتى ولو باستقطاع وقت طويل من اوقات عملهم الرسمية !

وربما كان أكثر ما يثير الدهشة المنطق المعوج الذى يطرح كل شىء ونقيضه فى نفس الوقت . فاذا طرحت الحكومة وحدات للبيع على راس المال المحلى والأجنبى ، قيل أن الحكومة تبيع للأجانب .أما إذا طرحته على القطاع الخاص المصرى وحده قيل إنها تبيعه بابخس الاسعار ، وهو النتيجة الطبيعية لتضييق حجم الطلب عليه وإذا استقدمت الحكومة مكتبا استشاريا اجنبيا لتقييم الشركات اتهمت الحكومة بالاعتماد على الاجانب فى قضية وطنية ، اما إذا رسا الأمر على مكتب مصرى فإن الاتهام بالمحسوبية يقع على راس قائمة الاتهامات . ووراء ذلك كله تصور مشكوك فى مصداقيته ان قوافل المستثمرين الاجانب وقفت فى طابور طويل منتظرة الدخول فى السوق المصرية تاركة أسواق الصين والهند والبرازيل ، وبلدان أخرى فى شرق أوروبا وبقية العالم وتصور آخر لايقل سذاجة ان المستثمرين الاجانب إذا جاءوا فانهم بعد ذلك يشحنون المصانع والشركات والأراضى إلى بلادهم الأصلية ، رغم عدم وجود دليل واحد على ذلك من تجربة بلدان العالم النامى الأخرى ، ورغم الشكوك المستمرة من سياسيين ذوى وزن فى اوروبا وامريكا أن الشركات العملاقة تهجر بلادها الأصلية إلى بقية انحاء المعمورة وحتى يكتمل التناقض ، فإن الذين لا يكلون من إعلان الخوف من راس المال الاجنبى فإنهم لاينسون التاكيد على انه إذا جاء إلى المنطقة فانه سوف يذهب إلى اسرائيل . واذا كان ذلك كذلك فلماذا كل هذا الذعر!

وقديما غنى سيد درويش والله مابينى وبينك غير حب الوطن ياحكومة وربما لو كان لايزال حيا لأضاف المعارضة ايضا..!

د.. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢ مارس ١٩٩٦

الممثل الشرعى والوحيد ..!

د. عبدالمنعم سعيد

فى حياة الشعوب والأمم لحظات فاصلة يتحدد فيها مصيرها ومستقبلها، إذا ما تسلحت بالحكمة فيها تجاه نفسها وإزاء الآخرين فإنها تستطيع تحقيق أهدافها المشروعة. والحكمة لا تكتسب إلا بقدرة فائقة على حساب موازين القوى واختيار التوقيت المناسب، والتعرف على اللحظة المناسبة للهجوم أو الدفاع، والتفرقة الحاسمة بين التكتيك والاستراتيجية، وبين ما هو زائف وما هو اصيل، وبين ما هو مؤقت وما هو طويل المدى. وقد مرت بالشعب الفلسطينى لحظات كثيرة من هذا النوع، ولكن النخبة الفلسطينية اساءت تقدير الموقف سواء بفعل تركيبتها الخاصة، أو بفعل تاثيرات خارجية، أو بفعل تغلب العاطفة على العقل، او نتيجة طلب المستحيل على حساب الممكن. وكانت النتيجة ما نعرفه جميعا من ضياع فلسطين، وتشرد الشعب الفلسطينى، ومعه تفتت القيادة الفلسطينية شيعا واحزابا بين تيارات فكرية اختلفت رؤاها واستراتيجياتها فى تحقيق التحرير والعودة، وهكذا فقد الفلسطينيون المركز القيادى السياسى الذى يجمعهم ويلتفون حوله، ومع غياب القيادة تاخر استقلال فلسطين وحصول شعبها على حق تقرير المصير، حتى فى الوقت الذى حصلت فيه شعوب أخرى كثيرة فى شرق عالم الجنوب وغربه على هذا الحق.

ولذا فقد أحتاج الشعب الفلسطينى إلى عقدين من السنوات بعد النكبة الكبرى عام ١٩٤٨، وعام بعد النكسة الكبرى أيضا عام ١٩٦٧، لكى ينجح لأول مرة فى تكوين قيادة مركزية نجحت فى عام ١٩٦٨ فى جمع شمل الفصائل الفلسطينية المتعارضة تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، والتى كان قد جرى انشاؤها بقرار من القمة العربية قبل ذلك باربعة أعوام. قرار إنشاء المنظمة على هذا النحو الجديد كان فى الحقيقة بداية نضال طويل للشعب الفلسطينى لتحقيق أهدافه الوطنية، استهدف بالطبيعة التحرر من نير الاحتلال الإسرائيلى باعتباره الهدف المركزى لاية حركة تحرر وطنية فى العالم. ولكنه استهدف أيضا وبطريقة لا تقل أهمية التحرر من سطوة القرار العربى الذى كثيرا ما أخضع التعامل مع القضية الفلسطينية برمتها لمصالح قطرية أو مذهبية خاصة. ودون الدخول فى كثير من التفاصيل فإن الفلسطينيين نجحوا فى جعل منظمة التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى باعتراف الدول العربية فى قمة الرباط عام ١٩٧٤، وبعدها توالى الاعتراف من بقية العالم حتى أصبحت المنظمة مراقبا فى الأمم المتحدة، ووقف ياسر عرفات فى الجمعية العامة للمنظمة العالمية ممسكا بالبندقية فى يد وغصن الزيتون فى اليد الأخرى.

وكان ذلك إنجازا بكل المقاييس، بعدها تراوحت المسيرة الفلسطينية ومعها المنظمة صعودا وهبوطا، ولكن مع كمية هائلة من الآلام فى كل الأحوال. ولم تكن الآلام قادمة من إسرائيل وحدها، وهو الأمر المتوقع من دولة استعمارية، وإنما جاءت من مصادر عربية أخرى، وفى احيان كثيرة فلسطينية. ولكن رغم كل هذه الآلام التى أخرجت وآزاحت فلسطينيين من الاردن ولبنان وأراض عربية كثيرة، فإن ما بقى فى كل الأحوال للشعب الفلسطينى حتى فى احلك اللحظات ياسا، كان وجود قيادة المنظمة، حتى ولو كانت فى تونس، على بعد آلاف الأميال من أرض فلسطين، او حتى طائرة فى الجو، لانه لم يعد فى الأرض مكان لها. وبهذا المعنى فان قيادة المنظمة لم تعد مجرد مركز سياسى للعمل الفلسطينى، وإنما تعبير فى أحوال كثيرة عن الهوية الفلسطينية ذاتها.

وكانت حلقة الضعف الرئيسية فى النضال الفلسطينى كله على مدى العقود الأربعة الماضية تتشكل فى سببين: الأول بعد قيادته عن الأرض المراد تحريرها نتيجة الشتات الفلسطينى مما وزع توجهاتها بعدد الأراضى والدول التى كانت تنطلق منها. وحتى عندما أرادت القيادة الفلسطينية إعلان الدولة عام ١٩٨٨ فإن افتقادها الى ذلك العنصر جعل الموضوع كله معلقا فى الهواء حتى عندما انتقلت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جنيف حتى تستمع الى ياسر عرفات. وحتى أيضا عندما نشبت الانتفاضة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة واكتسبت إعجابا عالميا، فإنها لم تلبث ان فقدت زخمها، نتيجة بعد القيادة، وافتقادها فى احيان كثيرة لحساسية إدارة معارك على الأرض يمكنها التناغم مع الحركة السياسية فى الخارج، والثانى، أن الدول العربية تعاملت مع القضية الفلسطينية بطريقة اختلفت عن كل تعاملاتها مع حركة التحرر الوطنى فى الأقطار العربية الاخرى. فبينما كان الأصل فى هذه التعاملات ان تقوم كل حركة فى كل قطر عربى بإدارة معاركها السياسية والعسكرية بالطريقة التى تتلاءم مع ظروفها وقيام الدول العربية الأخرى بالمساندة المعنوية والمادية كل بحسب قدراته، فإن القضية الفلسطينية وحدها هى التى كانت تدار من قبل كل بلد عربى بالقدر الذى يستطيع فيه تحريك عناصر فلسطينية تابعة له.

هذان السببان قدر للشعب الفلسطينى تجاوزهما مع اتفاق اوسلو. فلأول مرة فى تاريخ الشعب الفلسطينى حصل على سلطة وارض، اى تكونت الشروط الأولية للدولة، حتى ولو كانت نصف سلطة على نصف شعب وعلى نصف ارض، وتحقق لاول مرة الوعد الفلسطينى فى عام ١٩٧٤ بإقامة السلطة الفلسطينية على كل ارض يتم تحريرها. وأيا كانت الانتقادات الموجهة إلى اوسلو، وكلها لها وجاهتها وصحتها، الا انها لأول مرة تجعل حركة التحرر الوطنى الفسطينى «طبيعية» من حيث وجودها على ارضها، وبين البقية الباقية من شعبها التى صمدت وامسكت بالأرض باظافرها. والأهم انها اصبحت مستقلة عن القرار العربى المتعدد العواصم والأيديولوجيات والمصالح، واصبح الشعب الفلسطينى فى مواجهة قراراته التاريخية، مسئولا مسئولية كاملة عن حركتها. والمدهش ان ذلك تم فى احلك ظروف العمل الفلسطينى التى افرزتها ظروف حرب الخليج ، ولاداعى هنا لتفاصيل كثيرة. ولكن الطائر الفلسطينى خرج من الرماد كطائر العنقاء وهبط على ارض فلسطين، مكسور الجناح نعم،

ومكبل الارجل نعم، ولكنه كان هناك وسط الأهل وعلى الأرض، وأصبح عليه ان يضمد المكسور، ويفك القيود. وكان هذا م فعله تماما عندما جرت الإنتخابات الفلسطينية. عندما قام اول شرعية فلسطينية تستند الى انتخابات فلسطينية حر راقبها العالم كله، واصبح الممثل الشرعى والوحيد ليس مستندا الى شرعية ثورية، او شرعية عربية بين اروقة جامع الدول العربية، وانما شرعية ديمقراطي لا يستطيع احد ان ينتزعها، او يشك في نزاهتها.

ولذا فانه عندما تبدأ م

- القضية الفلسطينية إن كانت - كم
- كانت - لدى كل حركات التحرر الوطنى هى النضال المتراكم لاقامة اركان الدولة ذه الأركان فى التكون، فانها هى وحدها

التى تصبح مسئولة عن ادارة النضال الوطنى وتحديد الإستراتيجية والتكتيك والتوقيت المناسب لكل تحرك. ويصبح ما فعلته منظمة حماس خلال الاسبوعين الماضيين اخلالا بكل مسيرة الشعب الفلسطينى وتدميرا لها، لأنها تسقط - أول ما تسقط - شرعية السلطة التى اعطاها الشعب الحق لكى تكون الممثل الشرعى والوحيد له، كما يحدث بالنسبة لكل سلطة سياسية فى العالم، والتى يصبح لها وحدها الحق فى الإستخدام الشرعى للقوة باسم أمة من الأمم. كما أنها تسقط فى هذه الحالة قدرة الشعب الفلسطينى على ادارة اموره الذاتية وخاصة امور الامن القومى لأنها تعطيها لأى جماعة تزعم انها تمثل المصالح المشروعة للأمة. ولو أن مثل هذا الحق اعطى لكل جماعة، فان المجتمع باسره يتحول الى غابة من العنف، والعنف المضاد داخل الكيان السياسى وبينه وبين جيرانه خصوما او اصدقاء ما دام ان تحديد العمل العنيف واتخاذ قراره أصبح ليس مكانه المجتمع باسره، والذى سوف يدفع الثمن فى النهاية، وانما مكانه ايديولوجية بعينها.

المشكلة الأعظم هنا، ان عمليات العنف الإرهابى لحماس، لا يبدو لها هدفا استراتيجيا او اخلاقيا. فمن المؤكد ان هذه العمليات لا تقود الى التحرير من النهر إلي البحر، كما تزعم، فلم يحدث ابدا ان ادت مثل هذه العمليات فى تاريخ حركة التحرر الوطنى الي إنجاز التحرير المطلوب. فكيف يكون الحال في ظل توازنات القوى الحالية، وعدم وجود متعاطف واحد معها فى العالم المتقدم او النامى، بل والإدانة الكاملة لها من كافة القوى الرئيسية فى عالمنا، وفى دول تمتد من اليابان غربا الى المكسيك شرقا، ولا يمكننا فى هذه الحالة رفع راية العداء العالمى للإسلام لتبرير حالة هذه الإدانة الا اذا قبلنا ان حماس هى الإسلام، او ان خاتم الرسالات البشرية جمعاء يحتوى على قدرة منهلة على استعداء كل البشر، وهو ما لا يمكن قبوله من مسلم او مؤمن. واخلاقيا فليس معروفا فى اى من التقاليد الإسلامية او العربية انها تسمح بقتل عزل مشتبكين فى عمليات قتالية. كما ان التذرع بان ذلك يعد عمليات انتقامية لأعمال اسرائيلية سابقة، فان الرد جاء من عمر المختار قائد حركة التحرر الوطنى الليبية عندما طلب منه احد قواده قتل اسرى من الجنود الإيطاليين ردا على قتل ايطاليا لأسرى ليبيين حيث قال قولته المشهورة «انهم ليسوا معلمينا»، اى انهم لا يمثلون القيم التى يعبر عنها ديننا، والتى تنهى عن قتل الأسرى، أو ايذاء العزل من السلاح.

وفى الحقيقة ان غياب هدف استراتيجى أو أخلاقى لعمليات حماس لا يجعل لها من هدف إلا تمزيق الوطن الفلسطينى وزجه فى حرب اهلية ضروس بين مؤيدى العملية السلمية ومعارضيها. والقول بان حماس سوف تقوم بعمليات عنف فى الأراضى المحتلة فقط لا يرفع عنها هذه المسئولية لأن الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية التى اقرها الشعب الفلسطينى فى انتخابات عامة، لابد وان يضع السلطة الفلسطينية تحت ضغوط قوية لن تجد امامها سوى القيام بعمليات أمنية تستطيع بها الحفاظ على التزاماتها، وذلك فضلا عن انه يخل بالديموقراطية الفلسطينية الوليدة، فانه يفتح الباب امام الإحتراب الفلسطينى الداخلى، اى العودة إلى الصورة القديمة لتطاحن المنظمات الفلسطينية، ويعود بقضية الشعب الفلسطينى كلها خطوات كثيرة الى الوراء، وربما ياخذنا الحال كله الى ما هو اقرب الى الحالة الأفغانية التى تتطاحن فيها منظمات اسلامية مختلفة المشارب باسم الإسلام والوطن والتحرير، بينما لا يوجد فيها سوى سفك الدماء والدمار. وربما كان ذلك ما تريده حماس تحديدا، لأن الفرصة كانت متاحة لها تماما لعرض وجهة نظرها واستراتيجيتها فى انتخابات حرة يراقبها العالم أجمع، ولكنها رفضت المشاركة لأنها لم تكن تعبر الا عن اقلية لا تتعدى عشر الشعب الفلسطينى وفق كل استطلاعات الرأى العام فى فلسطين. وهكذا اشهرت مقاطعة الانتخابات لأنها وفق زعمها، تمثل الشعب الفلسطينى في الشتات. ولكن ما غفلت عن قوله أنه لا يوجد دليل واحد أنها تمثل هذا الشتات، او أن استراتيجيتها تلقي منه القبول،وكان زعمها بالمقاطعة لأن الانتخابات تجرى وفق اتفاقات اوسلو التى ترفضها لا يقف على قدمين، لأن حماس نفسها عرضت التفاوض مع اسرائيل لوقف اطلاق النار، اى انها تريد ان تاخذ لنفسها تفويض الحديث باسم الشعب الفلسطينى بعيدا عن سلطته المنتخبة، وتبدأ مفاوضاتها الخاصة معه التى لا يوجد ما يجزم انها يمكن ان تقود الى ما هو افضل من اوسلو.

ويبدو أن حماس نجحت فى تحقيق هدفها المحدد الخاص بتوجيه ضربة للوحدة الوطنية الفلسطينية، ومهدت للحرب الأهلية. وفوق ذلك فإنها أعطت لإسرائيل الكثير، فقد اعطتها وحدة داخلية كانت تفتقدها، وعطلت عملية تحرير للخليل كانت على وشك الحدوث، واعطت الليكود السلطة فى اسرائيل على طبق من فضة، ووجهت ضربة قاصمة لمعسكر السلام فى اسرائيل، ووضعت المنطقة باسرها على حافة العودة لأجواء الصراع والحرب بعد ان كانت تطرق ابواب الديموقراطية والتنمية. وهكذا نعود الى بداية المقال، حيث ادت أعمال حماس الى طرح نقطة اختيار فاصلة من تلك النقاط التى تحدد مستقبل الشعوب والأمم لفترات طويلة مقبلة، ونرجو ان يكون لدى شعوبنا من الحكمة ما يجعلها تختار الاختيار الصحيح!!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣ مارس ١٩٩٦

الفقراء ... !!

للمهاتما غاندى قول مأثور أن الفقر هو أسوأ أشكال العنف، وأضاف له مؤخرا مسئول فيتنامى ان الحرية الحقيقية هى تلك التى تؤدى إلى التحرر من الفقر. وإذا كان الأول قد خاض أنبل عملية نضال سلمية ضد المستعمر البريطانى، والثانى شارك فى ملحمة النضال العنيفة لشعب فيتنام ضد الولايات المتحدة، فإن كليهما اتفق على ان الاستقلال عن قوة الاحتلال الأجنبية لا يكفى لتحقيق الحرية والتحرر وإنما يتم تحقيقهما بالخلاص من الفقر. وما قالاه ينطبق على جميع الشعوب والأمم التى لا تناضل فقط من أجل انتزاع استقلالها كى تضعه فى متاحف التاريخ، أو لكى تغنى الأغانى الحماسية فى ذكرى ميلاد الدولة، وإنما لكى تستخدم قرارها فى رفع البؤس والفاقة عن الناس.

وإذا كان تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ١٩٩٥ الذى أصدره معهد التخطيط القومى مؤخرا قد وضع محافظات بورسعيد والقاهرة والدقهلية ودمياط فى المقدمة على الترتيب، فإنه وضع بنى سويف والفيوم وأسيوط والمنيا فى المؤخرة على الترتيب أيضا.

وبكلمات أخرى، فإنها المحافظات الأشد فقرا فى مصر كلها، وهى التى تقع كلها فى صعيد مصر الذى يقع أيضا فى مجموعه فى موقع أقل من المتوسط العام لمؤشرات التنمية البشرية (العمر المتوقع عند الميلاد، نسبة المتعلمين فى سن التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلى مقوما بالقدرة الشرائية للدولار فى مصر). ولكن المحافظات الأربع تمثل أكثر الفقراء فقرا، فالعمر فيها أقل بين عامين أو ثلاثة من المتوسط العام فى مصر، والأمية فيها أعلى ما بين ١٢ و١٦٪، ونصيب الفرد من الناتج المحلى أقل بما يتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ دولار. هذه الفوارق اذا ما حسبت فى ظل متوسطات عامة بالغة التواضع، فإنها لاتعكس إلا الفقر المدقع، الذى هو أكثر أشكال العنف سواء كما قال غاندى. ولعل حالة المنيا بالذات تشكل حالة فاقعة، فالعمر المتوقع عند الميلاد فيها ٦٢,٢ عام مقارنا بـ ٦٩.٤ عام لبورسعيد و٦٥.٣ عام فى المتوسط العام، ونسبة المتعلمين فى سن التعليم، فى المحافظة التى انجبت طه حسين الذى طالب بجعل التعليم كالماء والهواء للقطر كله، لا تتجاوز ٣٣.٤٪ مقارنة بـ ٤٨.٨٪ فى مصر كلها و٦٩.٣٪ فى القاهرة، ونصيب الفرد من الناتج المحلى ١٤٣٥ دولار مقارنا بـ ٢٠١٠ دولارات للقطر و٣٤٣٢ دولارا لبورسعيد.

ما يجمع المحافظات الأربع أيضا أنها محافظات زراعية فى المقام الأول، ولكن الزراعة فيها تقليدية بشكل رئيسى، ولم يمسسها التقدم الذى حصلت عليه الدقهلية وجعلها من النمور المصرية الأربعة الأوائل. كما ان الأرض فى جزء منها ضعيف الخصوبة، وفى مجموعها تكاد لا تعرف الصناعة حتى إلى الدرجة التى تعرفها باقى المناطق الريفية الأخرى. وعلى الأرجح فإنها جميعا تعانى من هروب رأس المال ورجال الأعمال والمتعلمين إلى مناطق مصر الأخرى الأكثر حظا من التنمية، وبشكل يذكرنا بهجرة العقول والأموال التى تنتقل من العالم الثالث إلى العالم المتقدم. وعلى وجه العموم لو هبط عليها آتيا من التاريخ القديم واحد من الفراعنة لما اختلط عليه الأمر كثيرا، ولوجد استمرارية مدهشة، وربما استغرب قليلا من كيف تأتى للمصريين المحدثين تلك القدرة على إبقاء الأمور قرب حالتها التاريخية حتى بعد أربعة عقود من الاستقلال، وبعد الثورة المباركة، وبعد سياسات الكفاية والعدل، وسياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادى.

وعلى أى الأحوال، وأيا كان ما يشعر به الفرعونى القادم من الزمن القديم، فإن تقرير التنمية البشرية يلفت نظرنا علميا ربما إلى ما كنا نعرفه منذ وقت طويل أن التنمية فى مصر تقاسى من درجة كبيرة من عدم التوازن الإقليمى، وفى توزيع الثروة بين أرجاء البلاد. وإذا كانت المحافظات الأربع تمثل حالات حادة كان لها نتائجها العنيفة خلال الأعوام الماضية، فإنها بالتأكيد تطرح علينا وبقوة أولويات المرحلة المقبلة. فبرنامج الحكومة الأخير تضمن ستة مشروعات قومية كبرى للتنمية الإقليمية، سوف يتكلف تنفيذها تريليونا ونصف تريليون من الجنيهات خلال العقدين القادمين، منها مشروعان لتنمية الصعيد أحدهما فى جنوبه والآخر فى شماله. وربما يكون للمشروعات الأخرى دواعيها الاستراتيجية والتنموية، أو أنها جميعا تشكل أولوية مصرية للتقدم والنهضة، ولكن المؤكد ان حالة جنوب مصر لا يمكنها الانتظار أكثر مما انتظرت، ولا تأخير التحرر والحرية فى الصعيد أكثر مما تأخرت.

د. عبدالمنعم سعيد

ثقافة السلام ...!!

الحديث عن الخيارات الإقليمية الاختيار والتأليف بينها حسب المصلحة والقدرات القومية، هو جزء أساسي فى ثقافة السلام والتى بدأت تحصر بلا منازع خطواتها السياسية منذ منتصف السبعينيات. فمثل هذا الحديث فى جوهره يعنى النظرة الفاحصة فى الكيفية التى تبنى بها الأمة نفسها وعلاقاتها الإقليمية على أساس من تعظيم المنافع والعوائد التى تعود على المواطن والوطن، ولأن كثيرين لاتهمهم مثل هذه الأمور فى قليل أو كثير ويشغلون أنفسهم بمهام عظمى، وربما تكون نبيلة ، ولكن عائدها التاريخى تعيس ، فإنهم لايرون فى ثقافة السلام والبناء وحل المنازعات بالطرق السلمية أكثر من العوبة تفرضها علينا قوى أخرى كبرى أو صغرى ، وكأن ثقافة الحرب كانت الأصل فى ثقافتنا ، أو أن ما أشاعوه من ثقافة طوال خمسة عقود قادتنا إلى انتصارات هائلة لم نفقد فيها أرضا ولا عرضا !

ولعل جزءا من هذا الوهم يعود إلى ما اعتدنا عليه من أن تردد مفهوم ما لايعنى أكثر من لعبة جديدة وجهت إلينا خصيصا دون خلق الله جميعا ، رغم أن التعبير أحد الركائز الأساسية التى قامت عليها الأمم المتحدة ومنظمتها اليونسكو، والتى نحن بالمناسبة أعضاء فيها ، ورغم إن شيوعه فى الأدبيات الدولية يعود أساسا إلى ازدياد حدة الصراعات الإثنية والعرقية فى العالم ، وتصور أن انتهاء الحرب الباردة يوفر مناسبة عالمية جديدة للتأكيد على المفهوم وليس خلقه من لاشىء. التعبير إذن ليس موجها للعرب أو المسلمين وحدهم ، ولكنه موجه لكل من عاشوا فى صراعات دامية لسنوات وعقود تحت رايات وأعلام مختلفة دمرت فيها بلاد أو أمم ولعل مصدر الخلط فى معظم الأحوال يعود إلى أن الكثيرين لايرون أى شىء إلا بمعيار ومنظور الصراع العربى الإسرائيلى، رغم أن الصراعات والحروب بين العرب والمسلمين كانت فى معظم الأحوال أنكى وأشد مما كانت بينهم وبين اسرائيل. فعدد ضحايا الحرب الأهلية فى لبنان وحدها يساوى عدد ضحايا الحروب العربية ـ الإسرائيلية كلها ، أما الحرب الأهلية فى السودان فإن تكلفتها من البشر كانت خمسة أمثال. وإذا أدخلنا الحرب العراقية ـ الايرانية والغزو العراقى للكويت ، فإن التكلفة المادية والبشرية وأعداد اللاجئين والنازحين أعلى بكثير من كل الحروب التى تعلقت بالقضية الفلسطينية مجتمعة.

معنى ذلك أن ثقافة السلام هى احتياج عربى قبل أى شىء، حتى يتعلم العرب الطريقة التى يتعاملون بها بعضهم مع بعض ، قبل أن يتعلموا كيف يتعاملون مع الآخرين، فربما لو كانت مثل هذه الثقافة شائعة لما جرى حرق آبار البترول الكويتية ، ولا تبعثر مئات الألوف من العرب لاجئين فى الصحارى العربية الشاسعة ، ولاعرفت الأمة ثقافة الاستئصال بين جماعات سياسية متعارضة ، ولاجرت الدماء العربية أنهارا، أما صراع العرب مع إسرائيل فقد كان دوما جزءا من ثقافة الحرب العادلة التى تقرها ثقافة السلام، بل وتعتبرها جزءا أساسيا منها اذا لم يتوافر سبيل آخر سلمى للحصول على حق تقرير المصير والتخلص من الاحتلال أما إذا كان ذلك متاحا ، فإن الصراع فى حد ذاته لايعد أبدا من فضائل الثقافة الإنسانية.

المشكلة هنا لدى الرافضين لثقافة السلام أنهم لايريدون إعطاء حق شن الحرب العادلة للذين تفوضهم الشعوب لممارسة هذا الحق، ولأكثر من عقدين فإنهم ملأوا الدنيا صياحا بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ، ولكنهم بعد أن عادت إلى الأرض ، وحصلت على التفويض مباشرة فى انتخابات ديمقراطية حرة ، فإنهم مالبثوا أن سحبوا منها التفويض وأعطوه لجماعات العنف والتطرف التى تقتل مدنيين وعزلا، ولاتحرر شبرا من الأرض ، وإنما جل مناها خنق بذرة الدولة الفلسطينية فى مهدها ، واستمرار الصراع الذى لايحدد عدالته من عدمها إلا المفوض من الشعب لاختيار الاستراتيجية والتكتيك الملائم لاستخدامها، هنا فإن تدمير أتوبيس ممتلىء بالنساء والأطفال سواء كان فى القدس أو فى لندن كما فعلت منظمة حماس ومنظمة الجيش الجمهورى الايرلندى مؤخرا - هو جزء من ثقافة العنف التى لايمكن اعتبارها من أعمال الحرب العادلة، أو جزءا من ثقافتنا التى هى جزء من ثقافة السلام فى قواعدها ومثلها ، لأنها فى النهاية تصبو إلى البناء فى الأرض والكرامة للإنسان.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٦

المفاوضات مرة أخرى

الفكر العربى الذائع عن المفاوضات تتيمز بالبساطة الشديدة التى تتنافى مع عملية بالغة الديناميكية والتعقيد، يدخل فيها طبيعة وقدرات القوى المتفاوضة والمحيط الاقليمى والدولى الذى يحيط بهما، كما يدخل فيها وجود مصلحة مشتركة للتوصل إلى تسوية بين اطراف متناقضة المصالح فى الأصل، مثل هذا التداخل يعجز الفكر العربى البسيط عن التعامل معه لانه اعتاد العلاقات البسيطة بين الاشياء والرؤية الميكانيكية لتفاعلاتها، ومن ثم فإنه اعتاد النظرة الاحادية الأسلوب التى يتوقع لها نتائج سريعة، فإذا ما تباطات الأمور فإنه لا يلبث ان ينزع إلى اليأس والتوتر ويتزايد عليه الإلحاح للخروج من العملية برمتها، رغم ان لجوءه اليها فى الاصل كان نتيجة ظروف موضوعية غير عارضة..

وفى كثير من الأحيان جنح الفكر العربى الذائع إلى ثلاثة تصورات عن المفاوضات ، الأول منها أخلاقى يركز على عدالة القضية وحق الشعوب فى تقرير المصير بما فيها الشعب الفلسطينى والمبادىء المستقرة لعدم جواز الاستيلاء على الاراضى بالقوة المسلحة ، ويظهر هذا الاسلوب اكثر ما يظهر فى التعداد المتكرر للمكاييل الغربية عامة، وإسرائيل والولايات المتحدة خاصة تجاه قضايا أخرى فى المنطقة (حالة العراق وليبيا) مقارنة بمواقفهم إزاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية واغتصابها للحقوق الفلسطينية، الأسلوب الثانى قانونى يعود إلى المواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وخطاب الدعوة الموجهة من راعين عملية السلام (الولايات المتحدة وروسيا) إلى الأطراف المختلفة وما سمى بخطابات الضمانات التى ارسلتها الولايات المتحدة لهم، ويحاول تفسيرها وإعادة تفسيرها وإقناع الاخرين بصحة الموقف القانونى العربى واستناده إلى قواعد الشرعية الدولية. الأسلوب الثالث والاخير اقتصادى قوامه كما فى كل احوال الاقتصاد التبادل والمقايضة مثل التاكيد على قاعدة مبادلة الأرض بالسلام، ومقايضة ما يريده الاسرائيليون منا فى المفاوضات متعددة الاطراف بما نريده منهم فى المفاوضات الثنائية، هنا تصبح المسالة برمتها أشبه بصفقة يتم التوصل إليها عبر سلسلة من التنازلات المتبادلة لنصل بعد ذلك إلى السعر الملائم الذى يرضى البائع ويتحمله المشترى ويستطيع الجميع بعد ذلك ان يصفها بأنها تاريخية.

هذه التصورات الثلاثة ليست فى اتساق تام مع بعضها البعض، فالاخلاق جوهرها المطلق والقانون اساسه النص، والاقتصاد صلبه النسبية ، وبين الثلاثة تمايزات واختلافات وتناقضات تخلق صعوبات كبرى لأى عملية مفاوضات فما بال الأمر لو كانت المسألة تتصل بالصراع العربى- الاسرائيلى الممتد على رقعة التارخ والجغرافيا الاسلوب الغائب فى ذلك كله والذى يمكن أن يوفق بين امور متعارضة كثيرة هى الاسلوب السياسى الذى يعالج القضية من خلال نظرة تعيد بناء البيئة السياسية بطريقة تكفل تحقيق الأهداف القومية حتى ولو على مراحل متعاقبة وتحترم توازنات القوى مع عدم استبعاد تغيرها فى الأفق الزمنى، ولا نضرب الممكن بالمستحيل مع الإيمان الكامل بان المستحيل يمكن ان يصير ممكنا فى لحظة تاريخية ما تراكم فيها العمل القومى بطريقة ناجحة.

وربما كان أفضل من اتبع هذا الاسلوب الرئيس الراحل أنور السادات الذى عمد إلى تغيير البيئة السياسية فى الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الدرجة التى جعلتهم يقبلون فى النهاية بالجلاء عن سيناء، ولم تكن زيارته للقدس او حديثه عن الانضمام إلى حلف الأطلنطى او مد المياه إلى اسرائيل او سعيه لإنشاء مجمع الأديان أو حتى دعوته لشخصيات عامة يهودية سوى اجزاء من عملية معقدة ودقيقة لتغيير اهداف الخصوم من الاستيلاء على الاراضى إلى محاولة كسب مصر كحليف اقليمى ودولى ولم تكن تلك عملية سهلة، فالمعارضة لمنهج السادات لم تكن خارجية وانما داخلية كذلك ولكنه حافظ على صفاء الرؤية فى اتجاه الهدف الرئيسى للحصول على الجائزة الكبرى لعملية التفاوض : سيناء. ومن المدهش ان كثيرا من العرب لم يكفوا ابدا عن رفض هذا الاسلوب والاشادة بالأساليب الاخرى التى ابقت ارضا عربية اخرى محتلة حتى الآن وكان المهارة كل المهارة فى التفاوض ان تبقى الارض محتلة إلى اطول مدة ممكنة!

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٥ مارس ١٩٩٦

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بورسعيد

هناك فى مصر كثير من المناقشات والمشاجرات الفكرية التى تتحكم بشدة فى العقل القومى دون حسم يذكر لفترة طويلة لانها فى معظم الاحوال تجرى فى نطاق الايديولوجية والشعارات دون أن يترجمها احد إلى لغة علمية يمكن الاحتكام إليها او القياس عليها، ومن امثلة هذه المناقشات التى لا تنفض كان موضوع سياسة الانفتاح الاقتصادى الذى بدأ منذ منتصف السبعينيات والتى لم يكف البعض حتى هذه اللحظة عن اعتباره احدى الجرائم الكبرى التى حرمت مصر من حلمها السعيد فى اشتراكية تحقق الكفاية والعدل للجميع بفعل القدرة السحرية للدولة على الانتاج والتوزيع، وكانت بورسعيد التى اصبحت منطقة حرة فى ظل هذه السياسة هى المثال الذى لا يكف الجميع عن ضربه للتأكيد على خطل التوجه كله فبالنسبة لهم فهى التعبير الأسمى عن السداح مداح فى الانفتاح، فهى مصدر للتهريب والتخريب فى الاقتصاد القومى، وهى الصورة المعبرة عن وحشية الرأسمالية والتبعية للنظام الاقتصادى العالمى، وهى فى النهاية النقيض غير المفضل للنمو الاقتصادى والتوزيع العادل للثروة.

كانت هذه هى الصورة التى رسمها الكثيرون لبورسعيد وجاء تقرير التنمية البشرية فى مصر الذى أصدره معهد التخطيط القومى لأول مرة عام ١٩٩٤ ثم للمرة الثانية منذ اسبوعين لكى يعيد الاعتبار لبورسعيد ويضعها على قمة محافظات الجمهورية بغير منافس حتى من القاهرة العاصمة التى تستحوذ على النسبة الأعظم من الموارد القومية واللصيقة بسدة الحكم والقريبة من قلب الحكومة فبورسعيد لديها أعلى معدل للتنمية البشرية فى القطر كله وهى الاعلى لمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد وهى الثانية بعد القاهرة التى بها معظم الجامعات الرئيسية من حيث نسبة المتعلمين اما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلى مقوما بسعر القوة الشرائية للدولار فقد بلغ ٣٤٣٢ دولارا أى يزيد بما مقداره ١٤٢٢ دولارا عن المتوسط العام لمصر كلها أى بزيادة اكثر من ٧٠٪ عن المتوسط العام.

وهكذا فإن بورسعيد تكون قد حققت أعلى معدلات التنمية فى مصر واكثرها عدلا على اعتبار ان التعليم والصحة التى يعبر عنهما نسبة المتعلمين والعمر المتوقع عند الميلاد يدلان على المدى الذى يصل فيه النمو الى العدد الاكبر من السكان بل ويمكن القول ان محافظة بورسعيد تبدو أكثر محافظات مصر اقترابا من حيث الارقام من النمور الاسيوية المعروفة بل لعلها لا تنقص كثيرا عن المناطق الاكثر نموا فى الصين ولما كان التحرر الاقتصادى النسبى

ولما كان التحرر الاقتصادى النسبى الذى حصلت عليه هو الفارق الأساسى بينها وبين غيرها من المحافظات فإنه يمكن التوصل بقدر من اليقين إلى أن هناك علاقة طردية بين معدل التحرر الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والبشرية وبالطبع فان هؤلاء الذين لا يرون الخير فى الانفتاح الاقتصادى والانتقال إلى اقتصاديات السوق سوف يقفزون ويعتبرون بورسعيد حالة استثنائية تقوم على اقتصاد الخدمات الذى يتصف بدورة سريعة لرأس المال ويعمل به حوالى ٧٥٪ من قوة العمل فى المحافظة.

ولكن تقرير التنمية البشرية سوف يخذلهم للمرة الثانية فإذا استبعدنا القاهرة التى تشغل المرتبة الثانية من حيث التنمية البشرية على مستوى القطر، سوف نجد أن الدقهلية ودمياط اللتين تشغلان المرتبة الثالثة والرابعة فى الترتيب العام يرتبطان بنفس السبب فالدقهلية، التى يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى ٣.٢٢٣ دولار هى من المحافظات الزراعية المنتجة للأرز والقطن والقمح والمنتجات الحيوانية، استفادت إلى حد كبير من التحرر فى أسعار المنتجات الزراعية التى حدثت خلال السنوات الأخيرة، اما دمياط التى يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلى ٢.٩٥٦ دولار فان نشاط القطاع الخاص فيها معروف فى المجالات التجارية والصناعية والخدمات المصاحبة لهما، وجاءت إجراءات التحرر الاقتصادى النسبى لكى تعطيه فرصة أكبر فى الحركة والانتاج ومن ثم زيادة الدخل للأفراد ورغم أن مستويات الصحة والتعليم فيهما لاتزال متواضعة ولاتزيد الا زيادة طفيفة عن المتوسط العام فى القطر وفى فجوة واضحة بينها وبين بورسعيد الا ان ذلك لا يمكن فهمه الا على ضوء حداثة تأثير التحرر الاقتصادى بالنسبة لهما وتواضع نطاقه مقارنة ببورسعيد هل نجد بعد ذلك صعوبة فى التوصل الى تلك العلاقة بين خلق النمور المصرية على المستوى المحلى والمحلى والتحرر الاقتصادى؟!

د. عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الهرام ويكلي
التاريخ: ١٤ مارس ١٩٩٦

Resurrecting the peace

The promise of Middle East peace will not be surrendered. Sharm El-Sheikh showed that fanaticism will not dictate the future, writes **Abdel-Moneim Said**

By the time this issue of *Al-Ahram Weekly* hits the streets, the largest summit ever held in the Middle East for peace making, or otherwise, will have come to an end. Aside from the declarations and media hype, it will be some time before the summit's success or failure will become apparent. The criteria for judging its outcome are no less elusive than the promotion, in fact the resurrection, of the Middle East peace process, and the halting of terrorism in the region, particularly in Israel. Only few weeks ago progress towards peace seemed to be on a rising trajectory. But recent events put paid to that.

Only a few weeks ago, the Middle East seemed like a promising place to live. It was promising to the degree that many Middle East countries started to market themselves internationally for investment and tourism. It was Israel, in particular, that launched a worldwide campaign calling for investors to come to the promised land. The reasons for optimism were well known. The peace process in the Middle East looked successful. Israel and the PLO had come to an agreement in Taba and Washington, and the second stage of the Oslo agreement had been implemented. Town after town greeted Yasser Arafat with a welcoming cheer that culminated in the Palestinian elections, which looked like a serious first step on the road to the long fought-after Palestinian state. For the first time, legitimacy was granted by the people for a process that longed for acceptance. Even the opposition, headed by Hamas, was willing to give the peace process the benefit of the doubt and some of its members crossed over to join in the party.

On the other side of the green line, the Israeli peace camp, headed by Shimon Peres, held a comfortable lead in the approach to the Israeli elections in May. The assassination of Rabin by an Israeli fanatic ironically boosted Peres's position; the right wing party, Likud, was on the defensive and in retreat; and the Israeli-Syrian negotiations were resumed in Wye Plantation, after a long halt. Moreover, the Israeli-Jordanian peace seemed quite warm; and the economic summit in Amman made the vision for a new Middle East seem real, particularly after Cairo decided to host the next economic meeting by the end of the year. All in all, the Middle East seemed to be approaching an era full of the promise not only of peace, but also of economic cooperation. Most promising of all was a document leaked to the press indicating the existence of an Israeli-Palestinian understanding on Palestinian final status, which would grant the Palestinians their statehood.

However, it seems that the rising trajectory for peace and prosperity in the Middle East was strong enough for certain interests to try and stop it, before they were damaged and the ideologies of fundamentalism and fanaticism became obsolete.

In only two weeks, the climate in the area changed so radically that the London *Economist* asked: "Is the Middle East peace process slipping into history?" And the answer was: "It could be." Four Hamas suicide bombings in the heart of Israel claimed 60 lives and sparked a wave of hate culminating in the Israelis taking up the chant of "death to the Arabs". The rest of the story is by now well known. The PA was blamed and pushed to use undemocratic means to stamp on Hamas's political and military base. Israeli soldiers swarmed into West Bank villages, punishing the families and neighbours of suicide bombers and suspected terrorists alike in a wave of collective punishment. The Likud leadership seemed to be destined for power, with all its consequences for Israel and the region. Opposition to peace in Israel and the Arab world could congratulate itself. Seldom had terrorism been more effective.

Yet, it seems also that the peace process in the Middle East is not as fragile as many in the opposition on both sides had imagined. The peace process has created interest in a future much brighter than had been envisaged in the past. The first signal came from Palestine. Palestinian demonstrators took to the streets, for the first time denouncing the "terrorism" of Hamas. For the first time since the creation of Israel, Palestinians had caught a glimpse of freedom and independence; they were not going to surrender those possibilities to violent gangs. Their support for the PA in its bleak times was overwhelming.

And after the great shock, the peace camp in Israel started to comprehend the dire consequences of a new war that could be much nastier than past conflicts. Israeli demonstrators with "peace now" signs went on the streets. Polls again showed a lead for Peres over Likud leader Benyamin Netanyahu.

And the peace camps on both sides were not alone in the region or in the world. It was obvious to regional and world powers that there was a need for a bold step to scramble back to sanity, and to boost the morale of peace supporters in Israel and Palestine. In Egypt and the United States in particular, the stakes were high. Egypt was the country that initiated the peace process when President Sadat made his courageous move to put the Middle East on a new road. It was Egypt that invested heavily in Israeli-Palestinian peace-making. It was Egypt, despite all the claims of the decline of its regional role, which remains the country that can tip the regional balance for peace or war. And this time, Egypt could not accept that the fate of the entire region should be in the hands of fanatical groups. For the United States, the stakes were even higher. Taking the forthcoming presidential election into consideration, the current administration could not waste the hard labour of four previous administrations, Democratic as well as Republican.

So the idea of the Sharm El-Sheikh summit was born, and received massive support. The signal the summit was to give was to show the would-be terrorists of peace that, in the end, they cannot win. They may succeed in a few operations, but they cannot turn the Middle East back from the road to peace. The success of the summit in the long term will depend on its ability to put that signal into operation, and its ability to remain vigilant and avoid complacency. Old habits may die hard in the region, but there is no choice now but to keep moving towards the new future.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٧ مارس ١٩٩٦

انتخابات... !

بعد غد سوف تجرى الانتخابات الإسرائيلية وسط اهتمام عالمي وإقليمي واسع نتيجة الظن في تأثيرات كبرى لها على مسيرة السلام في الشرق الاوسط. وفي مصر كما في غيرها جرت المناقشات والحوارات حول من الذي سوف يقدر له الفوز برئاسة الوزارة الاسرائيلية القادمة، وبأكثر المقاعد في الكنيست. او بكليهما معا. وكان لافتا للنظر ان كثرة من المتحاورين والمتناقشين رأت ان الموضوع كله لايستحق الانتباه لأن المتنافسين في اسرائيل ليسا إلا وجهين لعملة واحدة، فحزب العمل مثل الليكود وبيريز مثل نتنياهو، واليسار مثل اليمين، فكلهم صهاينة، وكلهم معتدون، وكلهم عنصريون.. ووصل الأمر بالبعض إلى ان طرح الموضوع في الأصل خطيئة لاتغتفر لأن ذلك يعني فتح الباب على الرهان على جواد من المتسابقين وهو ماعدوه صرفا للطاقات عما هو أهم وأكثر حيوية في الصراع العربي - الإسرائيلي.

ولو ان وجهة النظر هذه اقتصرت على الانتخابات الإسرائيلية وحدها لما كانت هناك مشكلة، إلا انها في معظم الأحيان تمتد إلى انتخابات أخرى في العالم حتى ليبدو أن الشعوب تذهب إلى صناديق الانتخابات كنوع من الرياضة القومية والزخارف الديمقراطية، والتي لا تتضمن خيارات تذكر. وربما تعود وجهة النظر هذه إلى رؤية للسياسة لاتتصور تغييرا او اختلافا إلا اذا كان يعبر عن انقلاب بين الليل والنهار، فاذا لم يكن ذلك كذلك فان المسائل بعدها لاتصير إلا نوعا من تحصيل الحاصل، ولعل ذلك احد مكامن الضعف الحادة في تعاطي «السياسة» - الداخلية والخارجية - في العالم العربي، فهناك رفض مستمر لوجود درجات مختلفة بين الأبيض والأسود، وحتى لوجود اختلافات متعددة بين لحظة غروب الشمس ولحظة شروقها على كل المشابهات بينهما، وهناك اعتقاد ان البرتقال والتفاح شيئ واحد لمجرد ان كليهما فاكهة، أو ان القمح مثل الخيار لأن كلاهما ثمرة!

ولعل ذلك يعود في جوهره إلى نظرة مبسطة وتجريدية لقضايا وأمور معظمها بالغ التعقيد والتركيب، تعود في معظمها إلى الاستسهال والكسل عن بذل الجهد والتفكير في ثنايا المواقف عن الفرص الكامنة التي قد تعظم قليلا او كثيرا من مصالحنا. فالقضية بالنسبة لأصحاب وجهة النظر هذه اما أن يكون هناك مايدعو لحصولنا على كل مانطالب به أو ان المسألة برمتها تصبح لاتستحق التفكير من الأصل. ومافعله حزب العمل من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وعودتها إلى الارض العربية بعد شتات طويل وإسقاطه لمعارضة قيام دولة فلسطينية مسألة لاتبدو مهمة مادام أن التحرير الكامل لم يتم ولم تعد القدس ولم تزل المستوطنات ولم يحصل العرب على كل نقطة يستحقونها من المياه. ولايهم كذلك ان الليكود اذا مافاز في الانتخابات ينوي رفض التفاوض على القدس أوالجولان، أو انه سوف يرصد ٣٠٠ مليون دولار لبناء مستوطنات إضافية، مادام العمل بدوره كان يتوسع في المستوطنات وأعلن أن القدس سوف تظل عاصمة أبدية لإسرائيل، وأنه اوقف المفاوضات مع سوريا. ولايهم هنا أن العمل عليه التحالف مع أحزاب يسارية والاعتماد على مقاعد عربية في بقائه في السلطة، وهو مايعطي مدى ارحب وأوسع للمطالب العربية، او ان الليكود لابد له ان يتحالف مع منظمات وأحزاب اكثر عنصرية وبعضها يعلن صراحة عن رغبته في إزاحة الفلسطينيين كلية من أراضيهم. فمادامت سياسات العمل والليكود والعمل تشابهت أو تماثلت في بعض النقاط فان الخلافات بينهما لايمكن فهمها إلا على أنها نوع من التوزيع المتعمد للأدوار.

وفي الحقيقة، وحتى لا نظلم الفكر العربي كثيرا فإن هناك في اسرائيل من ينظر إلى العرب بنفس الطريقة، فبالنسبة لقطاعات من اليمين الإسرائيلي فإن حماس مثل منظمة التحرير فكلاهما يريد تدمير إسرائيل بضربة انتحارية واحدة أو على مراحل.

ولكن ربما يكمن الفارق بيننا وبين إسرائيل - وهناك دائما فارق ما في كل المواقف السياسية - ان الغالبية لدينا تجنح إلى هذه النوعية من التفكير، أما لديهم فان الأغلبية ترى ان هناك فارقا يستحق الحركة بين حماس والمنظمة إلى الدرجة التي أدت إلى تشجيع الاولى في مرحلة والثانية في مرحلة أخرى، وفارقا بين السعودية وقطر يتطلب سياسات مختلفة، وحتى فارقا بين سوريا بعد حرب الخليج وسوريا قبلها. فالسياسة لديهم هي البحث عن الاختلافات والتميزات مهما بدا من صغرها وضآلتها واستغلالها لتحقيق المصالح. وعندما يذاع ذلك لدينا فربما ساعتها ستكون الأحوال جد مختلفة !

تعليم وتكنولوجيا وتخصيصية!!

اذا كانت هناك ثمة نتيجة للنقاش الذي دار في هذه الصفحة منذ الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر الماضي حول الخيارات الاقليمية لمصر فانها تتلخص في حقيقتين: الأولى انه لايوجد هناك خيار وحيد أمام السياسة المصرية وانما هناك خيارات متعددة يمكنها الحركة فيها والتاليف فيما بينها حسب الفرص المتاحة والمخاطر المتوقعة، وان كان هناك ميل عام الى أن الدائرة المتوسطية محملة بقدرات اكبر لأنها من ناحية تتقاطع مع الفكرة العربية، ولا تتناقض مع الشرق أوسطية من ناحية اخرى، والثانية انه أيا كانت دوائر الاختيار والحركة فان القضية برمتها تتعلق بقدرات مصر التنافسية، وعندما تكون بلادنا عفيةوفتية سياسيا واقتصاديا وحضاريا فانه لايوجد لدينا مانخافه او نخشى منه، فلعل مصدر القلق والخوف الذى انتابنا فى أحيان كثيرة من التفاعل مع دوائر هنا وهناك يعود فى جوهره الى احساس مقيت بالضعف وقلة الحيلة.

ولذا فاننا سنعمل خلال الأسابيع القادمة على أن نتقدم بالحوار خطوة أخرى الى الأمام لكى نجعل محوره قدرات مصر التنافسية وكنقطة بداية، فقد اخترنا ثلاثة موضوعات للنقاش وتبادل الرأى: التعليم والتنولوجيا والتخصيصية، هنا فاننا مثلما فعلنا فى الماضى لاندعى اننا نتطرق الى مالم يتطرق اليه أحد، بل نحن واعون تماما الى الجهد الوطنى الذى بذلته وتبذله مؤسسات وطنية اخرى للحوار حول هذه الموضوعات، ولكن مانحاوله تحديدا هو نقل هذا النقاش الى الرأى العام من جانب، وادارته حول نقطة مركزية هى تنافسية مصر من جانب اخر، وجاء اختيار الموضوعات نتيجة جهد علمى بذل فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام خلال العامين الماضيين تركز على ثلاثة مشروعات بحثية: أولها دراسة عن التحولات لاقتصادات السوق فى اطار عالمى مقارن سوف تصدر قريبا فى كتاب، وثانيها بحثا مطولا عن تجربة شرق وجنوب شرق اسيا فى الأمن والتنمية صدرت بالفعل فى كتاب فى بداية العام بعنوان «النمور الآسيوية»، وثالثها برنامجا بحثيا عن الخيارات التكنولوجية لمصر قررنا أن نجريه من خلال دعوة نخبة من علماء مصر فى مجالات المعرفة المختلفة الى التداول فى الموضوع من خلال جلسات شهرية بدأت منذ شهر يونيو الماضى، اما وظيفتنا فى مركز الدراسات فكانت طرح الاشكاليات وبلورة القضايا وتقديم الامكانيات للتفاعل الحر، وبعد ذلك طرحماينجم من هذا التفاعل من خلال وسائل النشر المتعددة للمركز كما نأمل فى هذه الصفحة وبوسائل اخرى، وقد كان دافعنا لذلك مانعتقده واستخلصناه من تجربتنا أن المهمة الراهنة امام المجتمع الثقافى والبحثى هو الاعداد الممتاز والصبور لمشروع للنهضة والتى بدونها فان تنافسية مصر سوف تظل، حتى ولو غابت المساءلة، موضع التساؤل.

اننا نأمل من طرح هذه الموضوعات فى هذه الصفحة ان تكون ليس فقط للحوار والنقاش وانما ايضا ان تكون حافزا ليس فقط للحوار والنقاش وانما ايضا أن تكون ملهمة للسياسات القومية، ولذا فاننا لانطرحها من قبيل العادة او على سبيل مجاراة «الموضة»، كما اعتدنا الحديث عن الديمقراطية، وكما اعتدنا الحديث عن التنمية، وكما اعتدنا الحديث عن التقدم، وكما اعتدنا مؤخرا الحديث عن التسامح، وكأنها تنتمى الى عوالم اخرى لاتخصنا ولاتمت الينا. ولكن الاعتياد على ماعتدنا عليه لايجعله بالضرورة فضيلة، ولاالتلصص من ثقب باب العالم مهما طال يجعله مقبولا، ولاالتأوه مهما كان عمق حسرته يخلق مبررا لما نحن عليه، أو يبعد عنا الأسئلة التى لم يعد هناك بد من الاجابة عليها، أو يعفينا من التفكير فيما لم يعد ممكنا تجنب التفكير فيه، أو يجنبنا الاختيار مما وجب الاختيار منه. لقد فتح العالم بابه فى وجوهنا وجعلنا على طول مراوحاتنا نواجه الحقيقة بالصوت والصورة والأرقام والحقائق، ان الدنيا على رحبها واتساع بقاعها يجرى فيها تحولات جوهرية، لعل ابرزها ليس انهيار الاتحاد السوفيتى، ولاوحدة المانيا، ولاحرب البوسنة او مذابح رواندا، ذلك كله مظاهر لما هو أعمق وأشد أثرا، وانما أبرزها ان السباق بات مفتوحا لكل دول وأمم العالم لكى تحقق التقدم والرفاهية والمكانة، اذا ماارادت، واذا ماعزمت، واذا ماتسلحت بالقدرة العلمية والاقتصادية والتكنولوجية، اما اذا تقاعست، وتذللت، وتباطأت، وتراخت فان مصيرها معروف نشهده فى دوائر العنف الجهنمية، والتفكك القومى، ونوبات الانتحار الجماعى، التى لاتبقى فى أمة الا مايستحق الشفقة والاغاثة.

د.عبد المنعم سعيد



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ٥ ابريل ١٩٩٦

العلم فى الصين...!!

أطرف مانسمعه هذه الأيام فى مصر الانتقاد الموجه للحكومة بانها متسرعة فى برنامج الخصخصة لبعض شركات القطاع الحكومى، ووقف بعض اعضاء مجلس الشعب يطالبونها «بالتأنى» وعدم التسرع، اما المعارضة فان موقفها لم يقل عن تقديم الإتهام ببيع مصر والتفريط فى العفة الوطنية والشرف القومى. وبوسع الحكومة ان ترد او لاترد على هذه الاتهامات الأخيرة، أما الذى لايمكن قبوله من ناحيتنا ان توصف اجراءات الحكومة بالتسرع او «السريعة» على حد تعبيرات البعض، لانها فى الحقيقة كانت متأنية وباكثر مما يلزم فى معظم الأحيان. ويكفى ان نعرف ان مصر بدأت اولى خطواتها فى التحول الى اقتصاديات السوق بالقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤، اما الصين فقد احتاجت اربع سنوات إضافية لكى تبدأ مابدأنا فيه.

فمنذ اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى ديسمبر ١٩٧٨، وظهور دينج شاوبينج على راس القيادة الصينية، فان الصين دخلت مرحلة من الاصلاح الجذرى لبنيتها الاقتصادية، جعل مع مطلع التسعينات مجلة محافظة مثل الإيكونومست اللندنية تتنبأ بان الصين سوف تكون اكبر اقتصاد فى العلم فى عام ٢٠١٠، وتوصلت دراسة لصندوق النقد الدولى عام ١٩٩٣ الى ان الاقتصاد الصينى اصبح يشكل ٦٪ من الناتج الاقتصادى العالمى، وهو مايضعه فى المكانة الثالثة من الاقتصاديات العالمية بعد الولايات المتحدة واليابان، ولم يتورع ويليام اوفرهولت عن وصف الصين فى عنوان كتاب صدر مؤخرا بانها «القوة العظمى القادمة»، وحتى وفق تقديرات محافظة تشككت فى تقديرات الإيكونومست فانها تنبأت بأنه فى حالة محافظة الصين على معدل نمو سنوى قدره ٦٪، فان الصين سوف تكون اكبر اقتصاد فى العالم فى منتصف القرن القادم، ولكن الحقيقة ايض

ان الاقتصاد الصينى كان ينمو خلال الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٩٣ بمعدل نمو سنوى قدره ٩٪، ونمت صادراتها خلال نفس الفترة بمعدل سنوى قدره ١٧٪، وجذبت ٤٠٪ من الاستثمارات الخارجية المباشرة فى العالم الثالث، مما جعل البنك الدولى يصف الصين بأنها «مركز محتمل للجاذبية الاقتصادية».

ومن حق كل الذين ينهمون تجربة الإصلاح الاقتصادى فى بلادنا بالتسرع ان يقارنوا الارقام ليكتشفوا ان التأنى لم يكن فضيلة صينية على وجه الإطلاق، لانه باختصار لم يكن احد هناك فى الصين على استعداد لإضاعة الوقت فى التردد والمراوحة ازاء نظام اقتصادى ثبت فشله لكل العيون المفتوحة. ووجدت الصين سبيلها للتكيف مع حقائق النظام العالمى المعاصر من خلال اتباع طريقها الراسمالى «الخاص» ومن ثم اخذت فى الاندماج فى عملية التبادل الدولى، مبشرة ومغرية بسوقها الواسعة ان تكون اعظم فرص النظام الراسمالى العالمى فى تاريخه على وجه الاطلاق من خلال اكبر عملية نمو يشهدها العالم فى الوقت الراهن. وكانت هذه النقلة سببا فى احداث تغير جوهرى فى موقف النظام العالمى من الصين، فلم يهجم عليها لينهشها كما فعل ويفعل مع روسيا، وانما اخذ فى الاقتراب منها مهما بدا منها ما يقض المضجع الإيديولوجى ومقتضيات الصحة السياسية حسب مفهوم العالم الغربى، فالحقيقة التى لاشك فيها ان الاقتصاد الصينى ينمو بسرعة مدهشة، وبعد ان كانت الصين خلال الستينات ومعظم السبعينيات لاتشكل إلا دولة فقيرة وفوضوية احيانا، رغم امتلاكها لأيديولوجية ماوية تلهب خيال البعض فى العالم الثالث، فانها الآن اصبحت المعجزة الراسمالية التى يتطلع لها العالم.

كيف فعلت الصين كل ذلك وخلال هذه الفترة القصيرة وبمثل هذه السرعة؟ المصادر الصينية جميعها تشير إلى ثلاث اليات: الاولى التحول السريع إلى اقتصاديات السوق الاشتراكية «(!) التى تفتح كل الابواب لراس المال الخاص من جانب، والتقليص التدريجى لقطاع الحكومة. ليس من خلال عرضه للبيع كما نفعل نحن فى مصر وانما تعريضه لمنافسة اقتصادية حقيقية تعرضه للإفلاس. والثانية فتح الباب على مصراعيه لراس المال الاجنبى والشركات المتعددة الجنسيات ايا كان مصدرها للاستثمار، والثالثة الاندماج فى النظام الراسمالى العالمى من خلال اقامة اكبر شبكة من شبكات الاعتماد المتبادل فى جنوب وشرق آسيا وعبر الباسفيك، ومنهما الى العالم باسره. فالدرس الصينى، والعلم الصينى، والحكمة الصينية، تقطع بأن الطريق الوحيد للنمو والتقدم والحفاظ على الذات فى نفس الوقت لايكون من خارج النظام العالمى ولكن من داخله ومن خلاله، على عكس مايكاد يقطع به الفكر العربى المعاصر..!!

د. عبدالمنعم سعيد

.. مثل الشمس وقت الضحى

عنوان هذا العمود ليس من عندي، وإنما هو أحد العناوين الفرعية فى كتيب أصدرته «دار النجم الجديد» الصينية عن الشركات العابرة القارات فى الصين، والموصوف هنا بأنه مثل الشمس وقت الضحى، ليس مؤسسة صينية مزدهرة، أو انجازا تكنولوجيا صينيا جديدا باهرا، كما اعتاد المتابعون لإنتاج هذه الدار من فخر بمنجزات الصين في الماضى، والمتابعة المستمرة للأفكار التى كانت خلاقة دائما ولايأتيها الباطل من بين يديها ومن خلفها للزعيم الذي لايخطئ أبدا ماو، وحوارييه فى أوقات كثيرة امثال شواين لاى، ولين بياو، فى لحظات صعودهم فى سماء السياسة الصينية بالطبع، اما عند سقوط نجمهم فكانت تلك قصة أخرى. هذه المرة فان الموصوف كان شركة صن (اى الشمس) الأمريكية المتعددة الجنسيات والتى تعمل فى مجال شبكات الكمبيوتر وخدماتها، وماتلى العنوان لم يكن اكثر من دعاية منمقة لإنجازات وعبقرية الشركة العملاقة فى التكنولوجيا والاستثمار فى الدنيا بأسرها بما فيها الصين بالطبع.

ولم تكن شركة صن وحدها هى التى نالت هذه الحظوة ، وانما سبقتها الاشادة بمجموعة دايملر بنز الالمانية والتى قيل انها «تظهر مهاراتها فى الصين» وشركة اسو الامريكية كذلك والتى تعمل فى حقل الطاقة، وشركة سانيو اليابانية. ومجموعة تشياتاى التايلاندية، اى القادمة من احدى دول العالم الثالث وتعمل فى مجالات تمتد استثماراتها في الصين من صناعة الدواجن حتى صناعة الثقافة فى السينما والتليفزيون والتى لم تجد الصين غضاضة لاعتبارات تتعلق بالهوية والذات القومية ان تستعين فيها بشركة اجنبية حتى ولو جاءت من تايلاند!. هذه النماذج قليل من كثير، فهناك اكثر من ٢٠٠ شركة من الشركات العابرة القارات قدمت من اكثر من ١٥٠ دولة اهمها كما قالت دار النجم الجديد بفخر من «البلدان المتطورة فى اوروبا وأمريكا الشمالية واليابان» وبلغ حجم استثماراتها ١٦.٣٧ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٥، منها سبعة مليارات تخص الشركات الامريكية، وشكل انتاجها ١٢.٢٪ من مجمل قيمة الإنتاج الصناعى الوطنى الصينى.

تورد هذه الارقام والحقائق عن الصين بما لها من خصائص وسمات وذكريات فى مناسبة الحديث عن التخصيصية فى مصر، ومايروج هذه الايام عن «بيع مصر» كما تقول عناوين فاضحة. فحينما حثنا الرسول الكريم على طلب العلم حتى ولو كان فى الصين لم يكن يتحدث عن العصر الذى عاش فيه فقط وإنما عن كل العصور القادمة ، وهو لم يتحدث عن نوع محدد من العلم الطبيعى او الإجتماعى، وإنما حثنا على الحصول على المعرفة مهما كان مصدرها والمسافات التى علينا قطعها حتى نحصل عليها وبعد ذلك فنحن أعلم بشئون دنيانا وبالقدر الذى يجعلنا نضع هذه المعرفة فى خدمة الدين والدنيا.آنذاك كانت الصين ديارا بعيدة للغاية، فلم تكن الطائرات النفاثة قد اخترعت بعد، ولم تكن الصين قد امنت بالإسلام، ولكنه كان معروفا عنها انها من دول الحضارات، ولابد ان التنظيم الصينى الدقيق للدولة. وقدرتها على صناعة النسيج وفى مقدمتها الحرير قد وصلت سمعتها وشهرتها إلى بلاد العرب من خلال حكايات التجار الذين التقطوا مآثر الدولة البعيدة فى حواضر الشام واليمن حيث ذهبت اليها قوافلهم شتاء وصيفا. واليوم فان الصين لم تعد بعيدة كما كانت، بل انها وبقية اهل الارض أصبحوا أقرب مما نتصور، سواء بارتقاء وسائل السفر والترحال، او من خلال وسائل الإتصال، التى تجعلنا نراقب الكون كله ومايحدث فيه حتى دون ان نتحرك من المكان الذى نجلس فيه.

واذا كان ذلك يعني أي شئ ، فانه يعنى أن قدرتنا على طلب المعرفة قد زادت اضعاف أضعاف ماكان فى العصور الغابرة، فمن الممكن الحصول عليها من الصين او من اقطار وبلاد لم يعرفها أسلافنا، او لم تكن موجودة أصلا آنذاك . لكن، وعلي أي الأحوال، فان الصين سوف يبقي لها دوما مكانة خاصة، فهي من دول الحضارات القديمة مثلنا، ومن ثم فانها ليست من تلك الدول الجديدة التي اتت إلي العالم في القرنين الماضيين بلا تاريخ او حضارة موغلة فى القدم، وهى فضلا عن كونها أكثر بلدان العالم سكانا - أكثر من مليار نسمة - فانها من بلدان العالم الثالث التي عانت ماعانيناه، او اكثر منه قسوة، من الاستعمار الغربي والياباني الذي حاول احتلالها وتقطيع اوصالها حتي القرن الحالي، ولاتزال تايوان دولة مستقلة عنها، اما هونج كونج فإنها سوف تعود لها بعد عامين بنظام سياسي واقتصادي جد مختلف عن الوطن الأم . فلماذا لانذهب إلي الصين ونتعلم من تجربتها، وليكن ذلك حديثنا القادم!

د. عبدالمنعم سعيد

ثقافة العنف!

المهمة الرئيسية لأى مركز للدراسات الاستراتيجية هى دراسة السبل والوسائل التى تكفل حماية الأمن القومى وتعظيم المصالح والقيم العليا للوطن الذى تقع فيه، وكانت هذه المهمة هى الشاغل الأساسى لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام منذ إنشائه عام ١٩٦٨، ولم ينقطع عنها حتى الآن، وحينما قرر المركز ووافقت مؤسسة الأهرام إضافة هذه الصفحة إلى قائمة منتجات المركز، فقد كان الهدف منها التخصص فى النظر فى الخيارات والبدائل المصرية إزاء مشاكل ومعضلات الداخل سياسيا واقتصاديا، باعتبار أنها تشكل المحددات الرئيسية للموارد المصرية التى يتوقف على كفاءتها وفعالياتها علاقات مصر الخارجية وقدرتها على الاستجابة لتحديات اقليمية وعالمية هائلة، وهكذا بدأنا بالانتخابات المصرية وانتقلنا إلى خيارات مصر الاقليمية وأخيرا خلال الأسابيع القليلة الماضية طرحنا على بساط البحث وعلى الرأى العام القدرة التنافسية للبلاد من خلال النظر فى قضايا التخصيصية والتعليم والتكنولوجيا.

وكان هذا التوجه يفترض استمرار الاستقرار فى الأوضاع الداخلية الذى جاء بعد نجاح الدولة فى احتواء الإرهاب، وحصره ودعم نجاح الحكومة الجديدة فى التحرك و العمل وبوتائر سريعة فى اتخاذ قرارات صعبة. وافترض أيضا الاستقرار فى الوضع الاقليمى نتيجة لعملية السلام التى تسارعت وتيرتها هى الأخرى خلال العام الماضى حتى حدوث أول انتخابات فلسطينية فى مطلع هذا العام، ولكن كل ذلك تعرض لخطر كبير خلال الشهرين الأخيرين، وبالتأكيد خلال الأيام الماضية وللتدليل على ذلك يكفى فقط أن نستعرض أحداث الغزو الإسرائيلى البشع للبنان واستهدافه أساسا للمواطنين المدنيين العزل، وأعمال المقاومة والعنف التى يمارسها حزب الله مهما كانت التكاليف والتضحيات التى تترتب عليها للبنان فى مرحلة الإعمار والبناء، ومن قبلهما عمليات منظمة حماس الانتحارية وما ترتب عليها من نتائج على السلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة، والعملية الإرهابية الأخيرة التى استهدفت سائحين يونانيين عجائز فى شارع الهرم فى القاهرة، وأخيرا إعلان السلطات السعودية عن اكتشافها لمحاولة ادخال سيارة تحمل ٣٨ كيلو جراما من المتفجرات الشديدة جرى تجهيزها فى لبنان للإخلال بالأمن السعودى (ومعه أمن مليون مصرى يعملون بالسعودية).

كل ذلك يقطع أن غرائز وثقافة العنف وعدم الاستقرار والفوضى أبرزت أنيابها ووحشيتها قاطعة الطريق على محاولات مصر للتأكيد على ثقافة السلام والبناء، والعمل على مواجهة المعضلات والمشكلات الاقتصادية التى استفحلت خلال العقود الماضية. ورغم الأهداف المختلفة لمصادر العنف، ومحاولة كل منها تبرير أفعالها من خلال أفعال أطراف أخرى، فإن الجميع اتفقوا على أن الحياة البشرية والحق الإنسانى فى السعادة والتقدم المادى والثقافى ليست ضمن أولوياتهم، وإنما فرض مصالح خاصة وضيقة وأنانية للغاية على جميع الشعوب فى المنطقة، ومن المؤكد أن إسرائيل تتحمل المسئولية العظمى فى كل ما يجرى ليس فقط لأنها دولة يفترض فيها القدرة على التعلم من الخبرة التاريخية التى تؤكد انها سوف تحترق دوما بما تزرعه من الحقد والكراهية، وإنما أيضا لأنها عجزت تماما عن ادراك الطبيعة المعقدة للمرحلة التاريخية التى تمر بها المنطقة وعلى العكس فإنها أسلمت نفسها لغرائزها فى فرض سلامها الخاص الذى لا يرى إلا مصالحها وأمنها وأحلامها التوسعية التى يستحيل تحقيقها إلا بإخضاع شعوب المنطقة، وهو الأمر الذى عجزت عنه قوى استعمارية أقوى منها وأعتى.

ولكن المسئولية تتحملها قوى أخرى تخلت تماما عن القدرة على تقدير الحسابات القومية فى لحظة حرجة، وعلى أى الأحوال وأيا كان توزيع المسئولية، فإن القضية الملقاة على عاتق مصر الآن ربما بأكثر مما هى ملقاة على عاتق دول أخرى هى إعادة العقل إلى منطقة أتلفها جنون العنف، وربما كان التحدى الاستراتيجى الأكبر الذى أصبح على القيادة والنخبة المصرية مواجهته هو كيفية الحفاظ على قوة الاندفاع الخاصة ببناء مصر داخليا، والإمساك بتلابيب مشكلاتها الأزلية الاقتصادية والتكنولوجية والسكانية، والحفاظ على مصالحها القومية، وفى وقت ينفلت فيه عيار الإرهاب، وعدم الاستقرار فى المنطقة ويتوجه عشوائيا بالقتل والترويع لا يميز أحدا، ولا يستبعد أحدا. وقى الله مصر من كل الشرور وأعطاها الحكمة والمقدرة.

د. عبد المنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٩ ابريل ١٩٩٦

تقارير استراتيجية

خلال أيام سوف يطرح في الأسواق العدد الحادى عشر من التقرير الاستراتيجي العربي عن عام ١٩٩٥، الذى يصدره «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام» بعد أن انتهت طباعته يوم الأربعاء الماضي. ومنذ صدور العدد الأول من التقرير في منتصف الثمانينيات، والذى كان صاحب فكرته ومصمم مفهومه وإطاره العام الأستاذ السيد ياسين مدير المركز أنذاك ومستشاره الحالى والكاتب المرموق على صفحات «الأهرام»، فإنه حاول سد الفراغ في المكتبة المصرية والعربية بالنظر الفاحص إلى حصاد عام كامل دوليا وعربيا ومصريا، بحيث نرى في مجمل التطورات أنماط الصعود والهبوط في أشكال التفاعلات المختلفة، ومن خلالها نكتشف إلى أين تتجه الأمة وتسير. وهكذا فإن صدور التقرير يكون دوما فرصة ليس فقط لمتابعة الأحداث على مدى زمني متتابع تعدت الآن أكثر من عقد من السنوات، وهو الأمر الذى لا غنى عنه للدارسين والباحثين، فإنه أيضا يجعلهم اكثر قدرة على تبين التغييرات الكبرى - مثل ما حدث في النظام العالمي - خلال فترات تتابعها وتدافعها، وأكثر معرفة بالقضايا - مثل الديمقراطية في الوطن العربي - التي تراوح مكانها ولا يبدو أنها تتغير على الإطلاق أو أن وتيرة التغيير فيها بطيئة للغاية.

ولكن ربما كانت أهم نتائج صدور التقرير أنه طرح ضرورة التعرف على حصاد الحركة السياسية والاقتصادية في مصر والعالم العربي خلال فترة زمنية محددة من زوايا فكرية وايديولوجية مختلفة. وهكذا فإن تقارير استراتيجية أخرى ما لبثت أن خرجت تبحث «حالة الأمة» من منطلقات يسارية ويمينية وكانت بلاشك اغناء لمعرفة الشخص العادى والمتخصص. ولكن ربما كان أهم التقارير التي صدرت على الإطلاق تقرير التنمية البشرية والمتخصص. ولكن ربما كان أهم التقارير التي صدرت على الإطلاق تقرير التنمية البشرية في مصر الذى أصدر المعهد القومي للتخطيط عدده الأول عام ١٩٩٤، والثاني عن عام ١٩٩٥ صدر الأسبوع الماضي. ومصدر أهمية التقرير أنه يعطينا ربما لأول مرة صورة قريبة عن التقدم في بلادنا من خلال مؤشر التنمية البشرية الذى أصبح الآن المؤشر المعتمد من الأمم المتحدة لقياس التقدم في العالم، والذى يمثل حزمة من المؤشرات الأخرى تضم العمر المتوقع عند الميلاد الذى يعكس الصحة العامة، والأمية الذى يعكس حالة التعليم، ونصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي الذى يعبر عن الوضع الاقتصادي.

محصلة هذه المؤشرات جميعا تعطينا صورة تفصيلية عن حالة التنمية البشرية في محافظات مصر المختلفة، وأضيف لها هذا العام نظرة أقرب إلى المراكز في عدد من المحافظات. وربما كان أهم النتائج وابرزها أن التقارير لا تعكس فقط التواضع الشديد في مستوى التنمية البشرية في بلادنا، وإنما أيضا الخلل الكبير في توزيعها على محافظات الجمهورية، فالمحافظات الحضرية (القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والسويس) ومحافظات الوجه البحرى هي التي حققت مستوى أعلى من التنمية من المتوسط العام في مصر، أما محافظات الوجه القبلى فإنها تقع في مستوي أقل وبتباينات واسعة أحيانا. وربما لم تكن مصادفة أن محافظات المنيا واسيوط وبني سويف والفيوم والتي برزت فيها عمليات الإرهاب، هي أقل المحافظات إنجازا من حيث مؤشر التنمية البشرية، وهي التي علينا بالتالي أن نعطيها اهتماما خاصا خلال الأعوام المقبلة من حيث الاستثمارات القومية. ولعل حالة محافظة المنيا على وجه التحديد - التي تشغل المكانة الأخيرة بين المحافظات - تحتاج عملية إسعاف سريعة. ويعطينا التقرير لمحة من الضوء فيما يتعلق بتقدم الصحة العامة في البلاد، فقد بلغ العمر المتوقع عند الميلاد في مصر ٣. ٦٥ عاما، وهو مؤشر لا بأس به في البلاد النامية، إلا أن الأمية تشكل علامة مظلمة حيث لم تزد نسبة المتعلمين في سن التعليم علي ٨. ٤٨٪ فقط وهي نسبة ليست متواضعة فقط وإنما تمثل عارا قوميا بكل المقاييس في وقت يتحدث فيه الجميع عن القرن الحادى والعشرين وعصر العلم والتكنولوجيا.

إلا أن المفاجآت الكبرى التي يفجرها التقرير هي أن درجة التقدم بين المحافظات إرتبطت إلى حد كبير بمدى ارتباط المحافظة بالانفتاح الاقتصادى واقتصاديات السوق. فالمحافظة الأولى بين كل المحافظات كانت محافظة بورسعيد التي كانت أول من عرف نظام المناطق الحرة، والتي تعد أكثر محافظات الجمهورية ارتباطا بالنظام الاقتصادى العالمي. ورغم كل الانتقادات والاتهامات التي تناولت هذه التجربة خاصة من جانب اليسار في مصر، فإن النتيجة الواضحة التي يقدمها التقرير تقطع بوهن الأساس العلمي لها. وربما نحتاج جميعا إلى أن نقيم الحقائق التي نتفق عليها للتقييم والتحليل قبل الحكم على السياسات ونتائجها. ولعل ذلك ما فعله تماما تقرير التنمية البشرية.

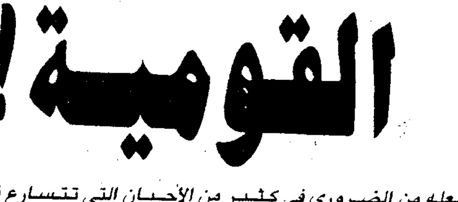
د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات — التاريخ: ٣ مايو ١٩٩٦

التفكير فى المصلحة القومية!





د. عبدالمنعم سعيد

لعله من الضرورى فى كثير من الأحيان التى تتسارع فيها الأحداث، وتتناقض فيها التوجهات، ويبدو فيها الوطن معرضا لرياح وعواصف عاتية، ان تبقى هناك دائما مساحة من التفكير الهادئ وحتى البارد فى المصلحة القومية لمصر. وليس معنى ذلك ان الدول فى مجملها، ومصر منها ليست استثناء، تعيد التفكير فى مصالحها الوطنية كل يوم وحسب ما تاتى به الأنباء والكتب، لأنه على الأغلب فان هذه المصالح تتميز عادة بدرجة كبيرة من الاستقرار النسبى، لانها تتشكل من منطلقات الجغرافيا والتاريخ والأوضاع الاستراتيجية للبلد المعنى. ولكن هذه المصالح ايضا لا يجرى الحفاظ عليها وتنميتها وتعظيمها فى فراغ، أو على افتراض ثبات كل المعطيات وبقائها الدائم ساكنة وراسخة، وانما يجرى توقيعها كل يوم فى مناخ متغير وديناميكى، بعضها يخص آخرين أعداء وخصوما وحلفاء، وبعضها الآخر يخصنا نحن وبالقدر الذى تحدده قدرات الأمة الشاملة عند كل لحظة.

وخلال الفترة القصيرة الماضية فقط فان المناخ الإقليمى والدولى والمحلى كان يتغير بسرعة شديدة فى اتجاهات شتى، محملا بالزوابع تارة والآمال تارة أخرى. ولكن ايا كانت أشكال الحركة، فان سرعتها خلقت اجواء من الغموض والشك يصعب تجاهلها دون تفكير جدى وحصيف فى المصلحة القومية حتى لاتميل الدفة او ينحرف الميزان. وبدون الدخول فى كثير من التفاصيل المعروفة للقارئ والمتابع، فاننا سوف نكتفى هنا بالإجمال والتلخيص اللازم لصفاء الرؤية ونقاء البصيرة، وحتى لاتختلط الأوراق وتتداخل الألوان، ولعله يمكن إجمال ماحدث فى اربع مجموعات من الأحداث:

أولاها تخص عمليات التفاعل العربية ـ الإسرائيلية المتعلقة بما يسمى بعملية السلام فى الشرق الأوسط والتى بدأت بالعمليات الانتحارية التى تبنتها جماعة حماس، وما تبعها من انعقاد مؤتمر شرم الشيخ لصناع السلام، والحصار والاعتصار الإسرائيلى للشعب الفلسطينى، وتوقف المفاوضات الإسرائيلية ـ السورية، وتصاعد عمليات العنف والعنف المضاد بين إسرائيل وحزب الله فى الجنوب اللبنانى وحتى بيروت والتى وصلت الى أقصاها دموية بمذبحة قانا التى دفعت القوى الكبرى للتدخل والتوصل الى اتفاق لوقف إطلاق النار تحافظ على توقفه إسرائيل وسوريا ولبنان والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وفى خلفية ذلك كله كانت الاستعدادات للانتخابات الإسرائيلية تجرى على قدم وساق تنافست فيه قوى العمل والليكود على من منهما الأكثر قدرة على تعظيم المصالح الإسرائيلية بالعنف والاقتطاع من مصالح الآخرين شعوبا ودولا. وفى الخلفية أيضا بدا ان المسيرة الفلسطينية الإسرائيلية تسير رغم كل شئ، فقام المجلس الوطنى الفلسطينى الذى يمثل الفلسطينيين فى الداخل وفى الشتات وبأغلبية ساحقة بالغاء الفقرات التى تراها إسرائيل داعية الى تدميرها، وفى اليوم التالى ازال حزب العمل الإسرائيلى فقرة من برنامجه كانت تعترض على قيام الدولة الفلسطينية.

وثانيتها ايضا تخص إسرائيل من زاوية تصعيد قدراتها وامكاناتها الإقليمية والدولية، فنجحت فى استغلال التوتر والتناقض السورى ـ التركى حول قضايا المياه والإرهاب والأكراد فى الحصول على اتفاق عسكرى يكفل لسلاحها الجوى الوجود والتدريب شمال سوريا كما هو الحال فى جنوبها. وقبل ذلك كانت قد نجحت ايضا فى الاستفادة من النمو فى طاقاتها الاقتصادية للالتقاء مع ذات النمو فى الطاقة الاقتصادية التركية لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين البلدين. وفى نفس الوقت كانت العلاقات الإسرائيلية ـ الأردنية الامنية تنمو بمعدلات متسارعة، ومعها قام شيمون بيريز بزيارة لقطر وعمان.

وثالثتها خصت الولايات المتحدة التى كثفت نشاطها السياسى والعسكرى والدفاعى فى المنطقة من خلال سلسلة من المبادرات بدأتها بدعم هائل لإسرائيل فى أعقاب العمليات الانتحارية، وبذلت جهدا هائلا من أجل عقد مؤتمر شرم الشيخ، وبعدهما تسرب من مصادر إسرائيلية امكانية توقيع حلف دفاعى أمريكى ـ إسرائيلى جديد يمكنه ان يتضمن ضمن ما يتضمن حفاظ اسرائيل على سلاحها النووى، ووسط انباء إسرائيلية كذلك عن حدوث تسرب إشعاعى من مفاعل ديمونة. وبالتوازى مع ذلك قام وزير الدفاع الأمريكى ويليام بيرى بزيارة القاهرة لدعم التعاون العسكرى بين البلدين، وتلاه الفريق أول بينفورد بى القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية المعنية بالشرق الأوسط لمناقشة نفس الموضوع والتخطيط لمناورات النجم الساطع التى ستجرى فى العام القادم. وقد قام كلاهما بنفى الأنباء الخاصة بالحلف الدفاعى الجديد مع إسرائيل وماتردد عنه، وفى نفس الوقت فانهما اطلقا اتهامات عديدة لإيران بمناصرة الإرهاب، ولليبيا بإقامة مصنع للأسلحة الكيماوية. ومن هناك فى واشنطن ونيويورك، فان الولايات المتحدة استمرت فى اجراءات الحصار على العراق وايران وليبيا وزادت عليها البدء فى فرض عقوبات على السودان من خلال مجلس الأمن.

ورابعتها تخص مصر نفسها التى بدأت العام بوزارة جديدة كانت على عكس كل التوقعات أكثر حيوية ونشاطا من سابقتها، فأصدرت قوانين معلقة منذ وقت طويل، واعادت الاحترام لأحكام المحكمة الدستورية العليا، وبدأت فى اتخاذ خطوات جادة نحو التخصيصية وتحول الاقتصاد المصرى نحو اقتصاديات السوق. ومع جهود الحكومة فان المؤشرات الاقتصادية اعطت نفحة من التفاؤل داخل مصر ولدي المؤسسات الدولية جعلت اعلان الدولة المصرية عن هدفها فى تحقيق معدل للنمو يبلغ ٨٪ فى العام إمكانية حقيقية وليس حلما من الأحلام. وبينما كانت المسيرة الاقتصادية

تمشي في طريقها على أمل من الاستزادة منها تفجرت الأحداث فى المنطقة بالشكل المبين، فحاولت القاهرة اطفاء حرائق العمليات الانتحارية لحماس بالمساهمة النشيطة فى مؤتمر شرم الشيخ وما تلاه من اجتماع فى واشنطن لمتابعة أعماله، ثم أصبح عليها ملاحقة التطورات المتتابعة الأخرى كما هو معروف بالمناداة بتخفيف الحصار على المحاصرين العرب، وابقاء العقوبات المتوقعة على السودان عند حدها الأدنى، مع تقنية الجسور مع سوريا من خلال زيارة سريعة للرئيس مبارك، واخيرا الاستمرار فى معارضة انفراد إسرائيل بامتلاك السلاح النووى، حتى ولو بتقديم المثال والتجربة من خلال التوقيع على معاهدة انشاء منطقة خالية من هذا السلاح فى أفريقيا.

هذه المجموعات الأربع من الأحداث على سخونتها وتتابعها فى فترة لاتتعدى ثلاثة شهور جاءت بدورها بعد مجموعة من التغيرات العميقة، والأحداث الجسام، التى بدأت منذ مطلع التسعينيات فى النظام العالمى، والتى يبدو انها لم تصل الى ذروتها بعد ولعل قراءتها والنظر اليها ضرورى بدوره لأى محاولة للتفكير فى المصلحة القومية المصرية لأنها ربما تشكل الإطار الأوسع والأعمق لما حدث وكان خلال الشهور الماضية. ويمكن القول بان هناك ثلاثة متغيرات رئيسية جعلت التسعينيات بداية لتحولات جوهرية لابد من أخذها فى الاعتبار عند أى تفكير فى المصلحة القومية المصرية.

المتغير الأول: هو ان التطورات العلمية المعاصرة تشكل ثورة جديدة بكل المقاييس والمعايير، يطلق عليها الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة، للدلالة على اختلافها وتميزها الجوهرى عن الثورتين السابقتين عليها وقاعدتها الاساسية توجد فى الولايات المتحدة واليابان وتقوم على التطور الكبير فى مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية. وتتميز هذه الثورة بأنها تقوم على الاستثمار الأساسى فى مجال البحوث العلمية المكثفة والمكلفة، أى تتميز بأنها على خلاف الثورة الاولى والثانية اللتين اعتمدتا على مصادر غير متجددة مثل الحديد والنفط والعناصر الكيمياوية، وترتب على ذلك ان هناك حدودا لنموها وتطويرها، فان ثورة المعلومات وهى القاسم المهم فى الثورة الثالثة - تعتمد على مصدر متجدد، وهو التدفق اللامتناهى للمعلومات والافكار. المهم هنا فى مجال التكنولوجيا السائدة هو الزيادة

المستمرة فى تأثير وسيطرة الثورة الصناعية الثالثة على شئون العالم، وطرق الإنتاج، وأساليب السوق، وأخيرا بناء القوة والسلطة فى العالم.

المتغير الثانى: يتعلق بتأثير الثورة الصناعية الثالثة على بناء القوة والسلطة فى العالم. وهنا يمكننا ان نلاحظ ان الجديد جدا ليس التحول من نظام القطبية الثنائية وهو السمة الأساسية لنظام مابعد الحرب العالمية الثانية، الى نظام القطب الواحد كما يرى البعض مركزا على الولايات المتحدة وحدها بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، أو القطبية المتعددة كما يدعى البعض الآخر مركزا على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان وروسيا والصين، وانما التغير فى طبيعة «القطبية» ذاتها، الآن فان القطبية يمكن التعرف عليها من خلال سيادة شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الشئون العالمية. هذه الشبكة تمثل اساسا النظام الغربى الرأسمالى الليبرالى، كما هو سائد فى العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين. انها المنظومة التى تشمل قوى شمال أمريكا وغرب اوروبا واليابان ودول الباسفيك، والتى يوجد بينها اندماج وتكامل من خلال شبكات معقدة ومركبة من المؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ووكالة الطاقة الدولية والجات والجماعة الأوروبية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وفوق هؤلاء جميعا توجد قمة الدول السبع الصناعية الكبرى تمثل أركان «حرب» النظام كله. ولايقتصر الأمر على المؤسسات فقط ولكن هناك أعصاب ودورات دموية تربط المنظومة ببعضها ممثلة فى الشركات متعددة الجنسيات، وروابط المعلومات، وأسواق المال وحركة التجارة والاستثمار.

المتغير الثالث: نجم عن ان تغيرا فى التكنولوجيا السائدة وبناء السلطة والقوة فى العالم، لابد ان يعنى قائمة أعمال جديدة تمثل اهتمامات العالم ومهامه. وبينما كانت الموضوعات التى سادت مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية هى الحرب الباردة والصراعات الإقليمية وسباق التسلح ومحاولات ضبط التسلح، فان موضوعات النظام الجديد هى اقتصادية واجتماعية فى الأساس فأمور مثل البطالة والتضخم وأسعار العملات وأسواق المال وحواجز وحوافز التجارة والاستثمار ومشكلات الاتصال العالمى والتماس بين الثقافات هى موضوعات اليوم. والى جوار هذه الموضوعات توجد ايضا طائفة أخرى تزداد اهميتها كل يوم مثل التلوث الكونى، وأمان البيئة، وتنظيم الاتصالات ومكافحة المخدرات، واللاجئين، والأمراض العابرة للقوميات مثل الإيدز.

ان هذه المتغيرات الثلاثة تفرض الحديث بالفعل عن نظام عالمى جديد فى اركانه وتفاعلاته يختلف جدا عما ساد خلال فترة الحرب الباردة بتنويعاتها المختلفة ولكن، ومن جانب آخر، فان دول العالم لم تتأثر بشكل متساو بهذه المتغيرات. فالواقع ان الغالبية العظمى من دول العالم الثالث لاتزال بعيدة عن الثورة الصناعية الثالثة، كما ان مشاركتها ضئيلة او معدومة فى ظاهرة الاعتماد المتبادل، ومن ثم فانه يصعب ادراجها داخل «عالمية» النظام الجديد، وعلى العكس فانها لاتزال تعيش آلام مرحلة بناء الدولة القومية فى تفاعلاتها الداخلية والخارجية.

أما بالنسبة لمصر تحديدا، فرغم انها ولظروف تاريخية نجحت فى بناء الدولة القومية مقارنة بباقى بلدان العالم الثالث،

فانها، ومن جانب آخر، ولظروف اقتصادية ليس هنا محل مناقشتها، لاتعد من تلك الدول التى نجحت فى المشاركة فى النظام الاقتصادى العالمى كما حدث بالنسبة لدول جنوب وشرق آسيا وفى وسط وجنوب أمريكا اللاتينية الأكثر من ذلك انها تعرضت ولاتزال تتعرض لظروف إقليمية بالغة الحساسية والخطورة على أمنها القومى، معظمها يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى والظروف فى المنطقة العربية والعلاقات مع دول الشرق الأوسط، خاصة إيران وتركيا ورغم ان مصر قد سعت منذ نهاية السبعينيات لكى تقيم علاقاتها الإقليمية على أساس من السلام مع القوى الرئيسية الإقليمية ووصلت بذلك الى شوط بعيد، الا ان القول بأن السلام قد حل بالمنطقة واصبحت مستعدة لاقامة علاقات تقوم على الاعتماد المتبادل اى تعكس مايجرى على قمة النظام العالمى من تطورات لاتزال بعيدة، فرغم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والاتفاقات التى عقدتها إسرائيل مع الفلسطينيين والأردن، فان سلامها مع سوريا ولبنان لم يتحقق بعد، وسباق التسلح وسياسة المحاور لاتزال تجرى فى المنطقة على قدم وساق.

وباختصار فان الشرق الأوسط فى مجمله رغم كل النيات والأحاديث لايزال خاضعا لمنطق توازن القوى وقواعد الجغرافيا السياسية اكثر من كونه متأثرا بتوازن المصالح وأسس الجغرافيا الاقتصادية.

ازاء هذه التطورات جميعها إقليميا وعالميا فان التفكير فى المصلحة القومية يصبح ضرورة لصفاء الرؤية التى تحدد الأهداف المصرية العامة والتى تستلزم حشد القدرات القومية لانجازها، وحتى لانكون أسرى للأحداث المتتابعة والمتضاربة التى قد تؤدى الى الانحراف عن الأهداف الأصلية او الأكثر اولوية من غيرها. والواقع ان مصر تتصارعها رؤيتان للتفكير فى هذه المصلحة لكل منها منطقها الخاص ومبرراتها وأسبابها. الأولى منها محافظة حتى ولو استندت الى ايديولوجيات عرفت بالتقدمية مثل الناصرية والقومية واليسارية بألوانها المختلفة، بالاضافة الى الاسلاموية وهى بصفة عامة وبقدر من التبسيط الذى نرجو الا يكون مخلا ترى المصلحة القومية الأولى لمصر مثلما كان الحال طوال تاريخها الحديث كله هى مقاومة الغرب وفى مقدمته الولايات المتحدة وإسرائيل، ومنعهما من السيطرة

على مصر والمنطقة العربية التى تعتبر الدائرة الـ ... يه مصر. وفق هذه الرؤية فان العالم اما انه لم يتغير على الاطلاق

وما نشاهده فيه ليس الاترتيبات او اوضاعا جديدة لنظام قديم تجعله أكثر عدوانية تجاه المصالح المصرية والعربية، او انه لا يزال في مرحلة التغير والسيولة، ومن ثم لاينبغي التعجل في التوصل الى استنتاجات تؤثر في السياسة القومية. وسواء كان الأمر هذا او ذاك فان السياسة المصرية ينبغي لها ان تكون استمرارا لما كانت عليه في الخمسينيات والستينيات اللهم الا من بعض التجديدات الملائمة التي لايفصلها عادة انصار هذه النظرة ولذا فانهم عادة ينظرون بتشكك كبير ازاء السياسات الخاصة بالتحول الى اقتصاد السوق في الداخل ولايرونها الا باعتبارها انعكاسات لتوصيات مؤسسات الغرب مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي الخارج ينظرون بتشكك أكبر لما يسمى بالمتوسطية والشرق اوسطية لأنها تعطي مكانا لإسرائيل داخل المنطقة، وبخوف عظيم من اتفاقية الجات لانها تؤدي الى اندماج مصر في الاقتصادي العالمي، ولايمانعون في تأييد العراق مادامت قد وجهت بعض صواريخها لإسرائيل، حتى ولو كان يقابلها قصف الرياض او غزو الكويت، او تأييد السودان مادامت تقف اعلاميا على الأقل في وجه الغرب وإسرائيل حتى ولو كانت لها مشاكل جمة مع مصر ذاتها يتعلق بعضها بالأراضي المصرية في حلايب، أو تأييد منظمة حماس او حزب الله في اختياراتهم مادامت يتسببان في ايلام اسرائيل حتى ولو لم يكن معروفا عنهما الود ازاء السياسات المصرية. وفق هذه الرؤية فان المعيار الأساسي في تحديد المصلحة القومية المصرية هو مقاومة إسرائيل والغرب، وهي المقاومة التي لايمكن ان تنتهي الا بزوال إسرائيل من المنطقة واقامة الحواجز الثقافية والاقتصادية امام الغرب حتى يأتي اليوم الذي تتغير فيه المعادلات العالمية وتأتي قوى أخرى من الشرق يمكننا الاعتماد عليها حتى نصير نحن مصريين وعربا قوة عالمية يحسب حسابها.

الرؤية الثانية للمصلحة القومية المصرية تختلف في مناخ كثيرة عن الرؤية الأولى، فهي من ناحية ترى ان النظام العالمي تغير بالفعل على النحو المبين عاليه، واذا كان قد تغير فان التعامل معه لايمكن الا ان يفرض سياسات مختلفة عما اعتدنا وتعودنا عليه كما فعل كثير من دول العالم الثالث الأخرى التي نجحت في الاستجابة لتحديات المشاركة والاندماج في هذا النظام، وبالنسبة لمصر تحديدا فانها محملة بأعباء ضخمة ليس اقلها الزيادة السكانية الرهيبة التي تفرض عليها مليونا وثلث مليون مواطن جديد كل عام يحتاجون إلى المأكل والملبس والوظيفة، والمحدودية الهائلة للموارد الطبيعية المتاحة، وعدم التوازن الإقليمي للتنمية والتي تفرض علينا استثمارات كبرى للتنمية جنوب مصروتعمير سيناء والصحاري الغربية والشرقية. وإذا اضيف الى ذلك ظهور ظاهرة الإرهاب الأسود خلال السنوات الأخيرة والتي تعطل السياحة وتنفر الاستثمارات، فان التحدي المفروض على المصلحة القومية المصرية سوف يتحدد في مقاومة التهميش في الخارج من خلال اقامة اكبر شبكة ممكنة من العلاقات الإقليمية والعالمية التجارية والاقتصادية، والتنمية المتسارعة في الداخل بحيث لايقل معدلها عن ٨٪ سنويا، وهو الأمر الذي لايمكن توفيره إلا من خلال فتح الأبواب على مصراعيها للقطاع الخاص المحلي والعالمي، والسعي نحو السلام الشامل في المنطقة والذي بدونه فان المنطقة تظل بعيدة عن مناطق الاستثمارات العالمية التي كانت وراء النمو في مناطق أخرى من العالم. هذه الرؤية لا تستبعد وجود تناقضات حادة أحيانا مع الغرب ومع إسرائيل، ولكن السبيل لمواجهة هذه التناقضات لايتم الا من خلال بناء الداخل المصري اولا وخلال عقود قليلة سوف تستدعي.

بالضرورة حالة من الهدوء في هذه التناقضات لاتقبل فيها مصر الاستدراج تحت أي من المسميات. وباختصار فان انصار هذه الرؤية يرون ان كعب أخيل في المصلحة القومية المصرية هو القدرات المصرية ذاتها التي مالم تنم وتتدعم فان الاستدراج لاى مواجهة يحدد توقيتها آخرون لن يسبب الا الانتكاس لهذه المصلحة.

بين هاتين الرؤيتين للمصلحة القومية المصرية تتراوح ردود الفعل المصرية ازاء التطورات المحلية والإقيمية والعالمية. وفي الواقع انهما غير متناقضتين بشكل كامل، فالرؤية الأولى لاتستبعد ضرورة تنمية القدرات المصرية ولا الثانية تلغى التناقض مع إسرائيل والغرب، ولكن المشكلة تكمن في الكيفية التي يجرى بها التوفيق بين هذا وذاك وتحديد الأولوية بينهما في ظل ظروف عالمية وإقليمية لاتكف عن الحركة والتغير. وفي الحقيقة فان جهود الدولة المصرية الأساسية لاتزال محاولة التوفيق هذه، ولكن النتيجة التي نشاهدها الآن هي ان التنمية المصرية تسير بمعدلات بطيئة واقل بكثير من الاحتياجات المصرية، كما ان موازين القوى الاقليمية من جانب آخر يتزايد اختلالها في غير صالح مصر سنة بعد سنة. محاولة التوفيق اذن ليس بالضرورة ان تؤدي الى مكاسب على كل الجبهات، بل من الممكن ان تؤدي الى بعض المكاسب وبعض الخسائر وفي مجموعهما لاتحقق المصلحة القومية في الحفاظ على التوازن الاقليمي اللازم للأمن القومي من جانب، وتحقيق التنمية والتقدم وزيادة القدرات المصرية بشكل عام من جانب آخر.

ومن المؤكد ان هناك معادلة صعبة تتولد عن التفكير في المصلحة القومية، ولعلها معادلة تواجهها كل شعوب الأرض، ولكنها مسادلة لايمكن تجنب التفكير فيها، ولا ضرورة تحديد اولوياتها، لأن ذلك هو السبيل الذي لاغنى عنه لبناء استراتيجية قومية في الداخل والخارج قادرة على الفعل وليس رد الفعل، وعلى القيادة حربا وسلاما وتنمية، ولذا فاننا جميعا مدعوون للتفكير داعين الله عزوجل ان يلهمنا الحكمة والبصيرة!.

■ العلاقات مع دول الجوار:

سياسة الأبواب المواربة

د. عبد المنعم سعيد

قائمة أعمال القمة العربية فى القاهرة كانت طويلة ومعقدة، فبعد ست سنوات من توقف القمة، فإن قائمة القضايا التى كان على قادة العرب اتخاذ موقف بشأنها كانت كثيرة للغاية حتى أن الإشفاق على كاهل القمة من تحملها كان سائدا بين كل المراقبين والمحللين ولا جدال أن قضية الصراع والسلام العربى - الإسرائيلى كانت على رأس القائمة، فقبل وبعد كل شىء فإن اعتلاء بنيامين نيتانياهو وحزب الليكود ومعهم قافلة اليمين الإسرائيلى، على تنويعاتها المتطرفة المعروفة، كانت السبب الذى دفع العرب للاجتماع بعد طول فراق وشقاق ولكن العرب وقد اجتمعوا لم يكن هناك بد من التدارس والتباحث حول قضايا أخرى تتعلق بالعلاقات العربية - العربية وعلاقاتهم مع جيرانهم الآخرين، حتى تقتنع إسرائيل بالسلام العادل فيصبح منطقيا وضعها فى قائمة الجيران والذى يكون حسن الجوار معها من طبائع الأمور ومقتضياتها. وفى الحقيقة فإن القمة العربية حاولت أن تقدم خطابا عربيا واحدا ومتسقا يشمل إسرائيل ودول الجوار، يقوم على صيغة السلام وحل المنازعات بالطرق السلمية والمفاوضات واحترام الحقوق المشروعة لكل الأطراف بما فيها الأطراف العربية المعنية، فما طرحه العرب على إسرائيل طرحوه على إيران وتركيا واريتريا، حيث يوجد للعرب منازعات وقضايا فمع كون إيران دولة إسلامية شقيقة ودولة عضو مع الدول العربية فى منظمة المؤتمر الإسلامى، فإن ذلك لا يعنى التسليم لها بما لم نسلم به لمن لا يشاركوننا نفس الروابط ومن ثم فإن المؤتمر مع إعلانه للتضامن العربى مع البحرين فإنه دعا فى الوقت نفسه إيران إلى احترام سيادتها «فى إطار من الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار. وبما يخدم الأمن والاستقرار فى المنطقة» هنا فإن الدول العربية لا ترغى ولا تزيد ولا تهدد ولا تتوعد ولكنها تدعو إيران إلى مصلحة مشتركة فى تحقيق الأمن والاستقرار للجميع، العرب والإيرانيين ولعل ذلك كان أكثر وضوحا فيما تعلق بموضوع احتلال إيران، للجزر العربية الثلاث فى الخليج، فمع تأييد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة عليها، فإن التأييد العربى كان «لجميع الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها لاستعادة سيادتها» والدعوة لإيران لإنهاء احتلالها واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليه وفق مبادىء القانون الدولى بما فى ذلك القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. الخطاب هنا واضح، كما كان واضحا مع إسرائيل فى أن الدول العربية تريد الاحتكام لقواعد الشرعية الدولية اللهم إلا إذا كان جيرانها يريدون الخروج عمدا على هذه الشرعية. أما مع تركيا والتى كان لها دوما علاقات تاريخية وثيقة مع الدول العربية تعززت فى العقدين الأخيرين مما أدى إلى أن أصبح العرب من أكبر الشركاء التجاريين والاقتصاديين لتركيا، وكانت لهم مساهمة واضحة بأنابيب النفط والاستثمارات فى النهضة التى يعرفها الاقتصاد التركى، فإن القمة العربية أعربت عن قلقها إزاء الاتفاق العسكرى التركى - الإسرائيلى الذى وضع المنطقة التى يسعى العرب إلى السلام فيها إلى حافة التحالفات العسكرية والتحالفات المضادة التى يمكن أن تخل بالتوازنات والاستقرار المنشود فيها ولذا فقد كان منطقيا أن «يعرب القادة العرب عن أملهم فى أن تستمر العلاقات التقليدية والمصالح المشتركة العربية التركية» ويدعون تركيا - برفق - إلى إعادة النظر فى الاتفاق بما يمنع المساس بأمن الدول العربية. وربما تجسد الخطاب العربى الجديد فى موقف القمة من النزاع الإريترى - اليمنى على جزيرة حنيش الذى كاد يؤدى إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين فالحقيقة أن الموقف العربى من إريتريا معروف منذ مساندتها الكبرى المادية والمعنوية لحركة التحرر الإريترية منذ الستينيات وحتى حصلت على استقلالها من أثيوبيا والتى كان متوقعا بعدها انضمام إريتريا إلى جامعة الدول العربية إلا أن اختيار إريتريا للبقاء خارجها لم يلق إلا الاحترام من الدول العربية، فبعد كل شىء فإن أهل إريتريا أدرى بشعابها وهم الذين يقررون فى النهاية الأطر الاقليمية التى تحقق مصالحهم ولذا فإن القمة رحبت «بتوقيع حكومتى اليمن وإريتريا على اتفاق المبادىء لإحالة النزاع بينهما إلى التحكيم الدولى وإعادة علاقاتهما السلمية فى ضوء صلات الجوار والمصالح الملاحية الدولية فى البحر الأحمر» هنا ومرة أخرى فإن العرب يؤيدون الشرعية والقانون الدولى لحل المنازعات ويعرضون مصلحة مشتركة مع دول الجوار تكفى لنمو العلاقات وازدهارها.

وهل معنى ذلك أن العرب فى القمة لم يكن لديهم إلا «السلام» و«التسوية» «وحل المنازعات بالطرق السلمية» يعرضونه على جيرانهم وإسرائيل دون شفاعة من القوة والعافية، بحيث لا يبدو من المطالب العربية إلا الرجاء والتودد؟ الظن هنا أن الاجتماع العربى فى حد ذاته رسالة على القوة، كما أن المصالحات العربية التى جرت والتى سوف تجرى هى دلالة قوة هى الأخرى أما إذا أفلح العرب فى وضع ما نادوا به بأهمية «دعم الأمن القومى العربى الشامل فى مواجهة التحديات التى تهدد سيادة الدول العربية ومواردها الطبيعية» موضع التطبيق، فإن هذا علامة على القوة لن تخطئها عيون الآخرين من الجيران وغيرهم - كذلك فإذا كان الكلام جادا عن تفعيل مؤسسات العمل العربى المشترك، وفى مقدمتها جامعة الدول العربية لتحقيق التكافؤ الاقتصادى والسياسى مع الشركاء الآخرين فى النظام العالمى والإقليمى، والتأكيد على أن «قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية إسهامها ومشاركتها على النطاق الدولى يتطلب تحقيق التنمية العربية، وتفعيل دور مؤسسات العمل العربى المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها»، فإن رسالة القوة سوف تصل لكل من يهمهم الأمر. الخطاب العربى الجديد إذن إزاء الجيران يقوم على خطاب سلامى يقوم على التسوية والسلام والشرعية، ولكن عناصر القوة تنمو دون إعلان أو عنتريات أو تهديدات صبغت الخطاب العربى التقليدى وجعلته مفارقا للواقع والقدرات، فإذا ما حانت الساعة انكشف المستور عن الضعف والخواء هذه المرة فإن القوة موجودة بالقدر الذى يراه الآخرون دون استعداء أو الدعوة لمعارك لم يستعد لها أحد، ومن المؤكد أنها سوف تدخل فى حساباتهم وبقى أن نعرف كيف ننميها ونحافظ عليها ونستخدمها بالقدر المناسب والملائم □

كاتب هذا المقال، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : يونيو ١٩٩٦

الأمن القومي العربي في التسعينيات

الاجماع الذي انتهى..!!

د. عبدالمنعم سعيد

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

مرة أخرى، ومع آخر الغزوات الإسرائيلية للبنان تجدد الحديث عن الأمن القومي العربي المخترق والمحترق في آن واحد. وبينما كانت المدرعات والطائرات والسفن والمدفعية الإسرائيلية تقصف المسافة الممتدة من الأراضي اللبنانية المحتلة في الجنوب حتى بيروت، فإن الكتابات العربية سارت في الاتجاهين المعتادين في مثل هذه المناسبات: أولها التأكيد المتواصل على الطبيعة العدوانية لإسرائيل، مع الشجب الذي لابد منه في هذه الأحوال لعملية السلام التي أطلقت هذه العدوانية من عقالها منذ اتفاقيات كامب دافيد وحتى مؤتمر مدريد بشكل عام ومؤتمر شرم الشيخ بوجه خاص. وثانيها التأكيد تلو التأكيد على الضعف العربي والعجز العربي إلى آخر المعزوفة المعروفة، وفي بعض الأحوال فإن سهام الاتهام بالمسئولية عن الضعف والعجز وجهت إلى الجامعة العربية لأنها بعد دورة الغضب لم تنجح في عقد قمة عربية كبرت أو صغرت، واكتفت ببيانات الإدانة والشجب. وفي أحوال أخرى فإن الاتهامات وجهت للعرب أجمعين، وبينما كان المقصود دوما الدول العربية فإن أحدا لم يهتم بتسمية المقصرين، ولا بتحديد المهام التي كان يجب عليهم القيام بها، ومن ثم ظلت المسائل كلها غائمة على توقع أن الجميع يفهم القصد والنية!

المهم أنه بعد انتهاء الواقعة بعقد اتفاق آخر - مكتوب هذه المرة - لتحديد العلاقة بين هجمات حزب الله ورد الفعل الإسرائيلي، هدأت الأمور مرة أخرى ربما انتظارا لواقعة أخرى جديدة تستأنف عندها ذات الأحاديث والتأكيدات مرة أخرى، والتي تعاد في كل الأحوال وكأنها اكتشافات جديدة لم يعرفها أحد من قبل، أو إذا اعترف آخرون بأنها أصبحت العرف السائد فإنهم يحفرون وينقبون في اللغة بحثا عن أوصاف جديدة تؤكد تدهور الأوضاع العربية أكثر مما كانت متدهورة. ولكن ما هو غائب عن كل ذلك الاستعداد للفحص الشجاع لموضوع الأمن القومي العربي ذاته في واقعه وحقيقته وحتى نظريته، وما طرأ عليه من متغيرات خلال السنوات الخمس الأخيرة، يحاول الجميع نسيانها أو تجاهلها، ثم بعد ذلك يمارسون الاندهاش الشديد والشعور بالفجيعة كلما وجدوا أن ما يعتقدونه من ثوابت لم تعد على حالها الذي تخيلوه أو تمنوه أو كلاهما معا.

وحتى ندرك هذه المتغيرات فربما كان ضروريا أن نلقي نظريا على ما ساد عليه الإجماع أو شبه الإجماع حول الأمن القومي العربي والتحديات والتهديدات التي يتعرض لها والتي لا تزال سائدة في الفكر العربي الذائع. فالجغرافيا والتاريخ قد حددتا إلى حد كبير المشكلات الأمنية للعالم العربي، فمع وقوعه على الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط وعند ملتقى ثلاث قارات من العالم القديم، وتحكمه في الممرات البحرية في البحرين الأحمر والأبيض وإلى المحيطين الأطلنطي والهندي والخليج العربي من خلال مضايق جبل طارق وباب المندب وهرمز وقناة السويس، وتحكمه في احتياطات هائلة من النفط والغاز، فإن الأمن العربي أصبح حساسا لتحركات وقدرات القوى الخارجية.

ومن جانب آخر فإن واحدة من الملامح الأساسية للتاريخ العربي كانت سعي القوى الأجنبية للسيطرة على الأراضي العربية. فمنذ الغزو الفارسي في نهاية القرن السادس قبل الميلاد لمصر والأراضي المعروفة الآن بالمشرق العربي، أصبحت الأرض العربية نهبا للغزاة والمستعمرين من كل طائفة ونوع. فعبر البحر الأبيض المتوسط جاء المقدونيون مع الإسكندر الأكبر، وتبعهم الرومان، ثم الصليبيون، وبعد ذلك جيوش القوى الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا. ومن الشمال والشرق جاء الفرس والبيزنطيون والمغول والأتراك وأخيرا الإسرائيليون الذين زحفوا على هذه الأراضي العربية أو تلك. هذا الملمح للتاريخ العربي شكل إلى حد كبير الإدراك العربي للأمن بحيث جعله منصبا على مواجهة تهديدات الغزو الأجنبي..

وفي التاريخ العربي المعاصر فإن الأمن العربي تم تعريفه في إطار الخوف من الهيمنة الغربية، وكان النضال العربي ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي والهيمنة الأمريكية التي حاولت العمل تحت قناع حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور، هي الوسيلة لتحقيق الأمن العربي خلال الخمسينات والستينات. وأكثر من ذلك أهمية، فإن إنشاء دولة إسرائيل بمعاونة الغرب شكل تهديدا أمنيا رئيسيا للعالم العربي، ومن ثم فإنه دخل في معارك عسكرية كبرى في أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢، بالإضافة إلى طائفة أخرى من الحروب للاستنزاف والمقاومة المسلحة. فحقيقة أن إسرائيل أنشئت لكي تفصل جناحي الوطن العربي في المشرق والمغرب، وأنها قامت على أساس من

الرؤية الدينية التوراتية للتاريخ ولها تأثير كبير على القوى الغربية، وحتى وقت قريب لم يكن لها حدود معروفة، فإن الإحساس العربي بانعدام الأمن تجاهها كان أصيلا وواسعا بين الصفوة والجماهير العربية على السواء. وحتى بعد عقد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩، والاتفاقيات التي أبرمتها إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية والأردن في أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ في إطار عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٩١ والتي شملت معظم الدول العربية بما فيها سوريا ولبنان، فإن الخوف العربي من إسرائيل ظل كبيراً وهائلا نتيجة السلوك الإسرائيلي من جانب وتنامي القوى العسكرية الإسرائيلية التقليدية وغير التقليدية من جانب آخر.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه نتيجة اعتماد معظم الدول العربية على مصادر خارجية للمياه فإن العالم العربي أصبح حساسا أمنيا لتحركات وتوجهات تركيا وأثيوبيا. فالعراق وسوريا تعتمدان إلى حد كبير على مياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من الأراضي التركية، كما أن مصر والسودان يعتمدان على مياه نهر النيل التي يأتي ٨٥٪ منها من الهضبة الأثيوبية. وإذا أضيف إلى ذلك التوزيع غير العادل للمياه الجوفية ومياه نهر الأردن والذي تحصل بمقتضاه إسرائيل على أكبر الحصص من هذه المياه على حساب الأردن وفلسطيني الضفة الغربية، ومع إصرار إسرائيل على استمرار هذا الوضع لأدركنا إلى أي حد يكون تحكم قوى غير عربية في مصدر أساسي للحياة مثل المياه مهددا للأمن العربي.

وأخيراً في الجناح الشرقي للعالم العربي فإن إيران تقف كخصم محتمل، فتاريخ العلاقات العربية - الفارسية كان دائما مشغوعا بالتوتر منذ التاريخ القديم. وبعد أن جاء الإسلام قادما من الجزيرة العربية إلى بلاد فارس فإنه لم يقلل كثيرا من هذه الخصومة التاريخية، حتى جاء القرن السادس عشر وأصبح الخليج قاسما طائفيا دينيا بين إسلام السنة في غربه وإسلام الشيعة في شرقه. وفي التاريخ المعاصر، فإن المخاوف الجيوبوليتيكية والتاريخية بين الطرفين تصاعدت بفعل عدة عوامل: أولها أن التوازن بين الدول العربية وإيران من حيث السكان والثروة أصبح مختلا وخالقا لعناصر توتر إضافية. فعدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي مضافا لهم سكان العراق لا يتعدى ٣٥ مليونا من البشر مقابل حوالي ٦٠ مليون نسمة في إيران، وبينما تعتبر الدول العربية الخليجية ماعدا العراق من دول الفائض المالي فإن إيران لديها من الديون ما يزيد على ٣٠ مليار دولار. وثانيها أن المواطنين العرب في ثلاث دول عربية خليجية هي قطر والإمارات والكويت يمثلون أقلية داخل بلادهم، وجميعها يوجد فيها أقليات شيعية وإيرانية. ورغم أن ذلك مثل وضعا تاريخيا مقبولا لفترات طويلة إلا أن الثورة «الإسلامية» في إيران بتوجهها نحو تحدي الأوضاع القائمة في الخليج جعل من هذه الحقائق الديموغرافية مصادر للقلق الأمني خاصة خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية، ومع ضم إيران لجزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى جزئيا منذ عام ١٩٧١ ثم نهائيا وكليا منذ عام ١٩٩٢. وثالثا فإن الثورة الإيرانية بما رفعته من شعارات ثورية وإسلامية أدت إلى كثير من التخوفات العربية حول عدم الاعتراف الإيراني بشرعية النظم الحاكمة على الجانب الآخر من الخليج.

وهكذا وإلى حد كبير كان ذلك هو الإجماع على الإدراك العربي للأمن القومي والتحديات التي تواجهه. وفي الحقيقة أنه رغم أن معظم الدول العربية كان لها مدركاتها الخاصة لأمنها والنابعة من ظروفها الجيوبولوتيكية والجيوستراتيجية، فقد كانت هناك صعوبات في صياغة هذه المدركات من الزاوية القطرية وفي معظم الأحوال فإن الأمن «الوطني» كان يصاغ دائما وفق المعطيات الذائعة للأمن «القومي» كما هو مبين، باعتبارها تعبيرا عن مصالح أمنية مشتركة تولدت نتيجة تاريخ مشترك وهوية واحدة جسدتها اللغة العربية والثقافة الواحدة. لذا فإن معظم الدارسين والأكاديميين العرب وضعوا صياغاتهم للأمن في الإطار العروبي حتى عندما كانوا يتحدثون عن مصالح قطرية في الأساس، ومن ثم رفضوا بشكل بات ومنذ وقت طويل وضع المنطقة العربية في إطار الشرق الأوسط. ووفق هذا التقليد سارت مراكز البحوث العربية الرئيسية فالتقرير الاستراتيجي

العربى الذى أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فى القاهرة منذ منتصف الثمانينات اتخذ من العالم العربى نقطة انطلاقه الرئيسية لكى يدرس التفاعلات العربية ـ العربية وعلاقات العرب مع الدول المجاورة مثل تركيا وإيران، والتوازن الاستراتيجي بينهم وبين إسرائيل، وتفاعلاتهم مع دول العالم. والتقرير السنوى عن حالة الأمة العربية الذى يصدره مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت سار على نفس المنوال، والدراسات التى أصدرها منتدى الفكر العربى فى عمان سار على نفس التقاليد.

وربما كان ماهو أكثر أهمية من كل ذلك أن المنظمة العربية الإقليمية الرئيسية الجامعة العربية، والتى أنشئت فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ وتضم جميع الدول العربية تبنت منذ بدايتها هذا المفهوم. فميثاق الجامعة نص على أن تعمل من أجل تحقيق المصالح الجماعية العربية والإعلاء من شأن الدول العربية جمعاء، وتأمين مستقبلهم والسعى نحو تحقيق آمالهم، وحماية استقلال وسيادة كل دولة عربية. ورغم أن الميثاق المنشئ للجامعة لم ينص على الأمن الجماعى أو الدفاع المتبادل، إلا أن المادة الخامسة منه منعت الدول العربية الأعضاء من استخدام القوة لتسوية نزاعاتها. وفى أكتوبر ١٩٤٩ تبنت الجامعة فكرة الأمن الجماعي العربى وترجمتها فى أبريل ١٩٥٠ بميثاق الدفاع العربى المشترك، والذى اعتمدت عليه دول عربية عدة فى طلب مساندة الدول العربية الأخرى خلال المواجهات العربية ـ الإسرائيلية المختلفة، واستندت إليه العراق فى طلب المساندة العربية أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية، واستخدمته مصر وسوريا ودول الخليج العربية خلال حرب الخليج الثانية مع العراق.

وهكذا ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل، واستنادا إلى الخبرة التاريخية العربية ورؤية حركة القومية العربية لهذه الخبرة خلال الخمسينات والستينات تكون شبه اتفاق عربى على مايعد أمنا قوميا عربيا يقوم على مقاومة الهيمنة الغربية، ومواجهة التحدى الإسرائيلى، والتشكك فى نوايا دول الجوار الجغرافى: تركيا وإيران وأثيوبيا لأسباب استراتيجية وتاريخية وأخرى تتعلق بالمياه. ولكن السنوات الخمس الأخيرة شهدت انكسار هذا الإجماع العربى نتيجة القراءات العربية المختلفة للتطورات العالمية والإقليمية التى حدثت خلال هذه الفترة. وليس معنى ذلك أن هذا الإنكسار حديث كل الحداثة، فقد كانت هناك دائما وجهات نظر فردية وقطرية ترفض هذا الإجماع العربى، ولكنها كلها كانت جزرا معزولة لاتلبث أن تغرق تحت أمواج الاتفاق العربى العام. ولكن ما حدث فى التسعينات كان أمرا مختلفا تماما، فالعالم لم يعد كما كان عليه، ولا الدنيا أصبحت كما كانت، ولا العرب ظلوا كما هم، ولا علاقاتهم مع الدول الأخرى فى الإقليم وفى الكون ظلت على ثباتها.

هذه التغيرات جميعها عصفت بالفكر العربى إزاء الأمن القومى، وأفرزت ثلاث مدارس فكرية على الأقل، ربما تكون بينها درجات متفاوتة من التداخل والتقاطع، ولكن قراءتها سوف تستدعى تحليليا النظر لها فى صورتها النقية أى كنوع من الأنماط المثالية IDEAL TYPES والتى تسمح بالفحص والتحليل، هذه المدارس الثلاث هى: الراديكالية المحافظة، والليبرالية المثالية، وأخيرا الواقعية البرجماتية. ولكن قبل أن ننصرف إلى النظر فى كل مدرسة سوف يكون مفيدا أن نطلع أولا على الذى حدث خلال هذه السنوات الخمس وأدى إلى انكسار الإجماع حول الأمن القومى العربى.


المصدر: الاهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٦

القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥

بعد مرور أكثر من عام على صدور القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥ الخاص بعقوبات النشر، وعام تحديدا على الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين التى اعترضت تماما على القانون، فان الجدل حول صدور قانون جديد للصحافة جامع وشامل قد دخل إلى مرحلة حاسمة بمثول مشروع القانون امام الاجهزة التشريعية لمجلسى الشورى والشعب. والحقيقة ان النقاش المحتدم خلال الأسابيع الأخيرة بين ممثلين من الحزب الوطنى الديمقراطى من جانب وممثلى الصحفيين فى المجالس التشريعية واللجنة التى اناط بها المجلس الأعلى للصحافة وضع القانون الجديد من جانب آخر، أغفل كثيرا ان التشريع القادم لا يخص الصحافة فقط وانما يخص مصر بأسرها ومستقبلها الذى لا نشك ان الجميع حريصون عليه.

فقوانين الصحافة فى العالم كله هى واحدة من أهم مؤشرات الصحة المعنوية والمادية للدول وقدرتها على التقدم والنماء. وفى الواقع ان جميع التحليلات المعروفة بتحليل المخاطرة السياسية POLITICAL RISK ANALYSIS التى تقوم بها البيوتات المالية العالمية والشركات العملاقة والمستثمرون عامة تتضمن دوما مؤشرات تتعلق بدرجة تمتع البلد المرشح للاستثمار بالحريات العامة وفى مقدمتها حرية الصحافة. والأكثر من ذلك ان هذه النوعية من التحليل تعتمد فى العادة على تقرير التنمية البشرية فى العالم الذى لم يعد يضع مؤشرات اقتصادية واجتماعية فقط لقياس التقدم فى البلد المعنى، وانما يضع مؤشرات سياسية تتعلق بالمشاركة السياسية التى تعد الصحافة واحدا من أهم أشكالها. فالأصل فى موضوع الاستثمار الآن ان الدول التى تنعم بالاستقرار السياسى الضرورى لأية عملية استثمارية طويلة المدى هى تلك الدول التى تصل فيها حريات التعبير إلى أقصاها، لأن ذلك يعنى ان رقابة الرأى العام موجودة بقوة فى الدول وان الثقة بالنفس وانعدام الخوف من تلك الرقابة يدل على قوة الحكومة وثباتها وقدرتها على إقناع الشعوب بسياستها وقوانينها واستراتيجيتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولذلك فانه مما يبعث على الاندهاش الشديد انه فى الوقت الذى بدأت فيه الحكومة فى التحرك بقوة نحو تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد السوق وفتح الأبواب لاستثمارات القطاع الخاص المحلى والعربى والأجنبى، والسعى نحو مضاعفة الاستثمارات الحالية فى البلاد، وطرح مشروعات ستة للتنمية تشمل مصر جميعها وتحتاج إلى تريليون ونصف تريليون مليون جنيه من الاستثمارات، والمناداة بمعدل للنمو فى الداخل القومى تصل إلى ٨٪ كل عام، فان هناك فى ذات الوقت من ممثلى ذات الحكومة فى مجالس التشريع من يطرح قيودا على حرية الصحافة، ويحارب بكل قوة محاولة نقابة الصحفيين للتوصل إلى قانون يلائم قامة مصر وتاريخها وموضوعها على خريطة القرن الحادى والعشرين.

ومن المؤكد ان قضية إلغاء جميع الآثار المتعلقة بالقانون ٩٣ لعام ١٩٩٥ لا تتعلق فقط بالاستثمارات فى مصر، وان هناك جوانب أخرى لا تقل أهمية ترتبط بالتطور السياسى المصرى، والدرجة التى يعلو بها قدر الحريات العامة، والمحافظة على رصيد ثروة قومية بكل المعايير بنتها مصر لنفسها وأمتها العربية من خلال الحرية الفكرية. ولكن المؤكد أيضا ان اتساق السياسات العامة ووضعها فى منظومة واحدة مسألة تستحق الاهتمام الشديد، فالحكومة لا يمكنها بسط يدها فى مجال الاقتصاد وتقبضها فى نفس الوقت فى مجال السياسة وفى مجال حرية الصحافة إلى الدرجة التى تبقى فيها عقوبات بدنية بالحبس على من لا يملكون الا سلاح القلم. ومن هنا فان الاتساق أو عدم الاتساق فى السياسات العامة يعد واحدا من أهم المؤشرات العالمية على قدرة الحكومات والدول على ادارة مجتمع من المجتمعات ودفعة إلى الأمام. وفى العادة فان العالم يقبل على من يعتقد أن فيهم القدرة والشجاعة السياسية للتعامل مع مجتمع مفتوح حتى ولو بدا احيانا الانفتاح شططا او تجاوزا لأن ذلك بالتأكيد يقود إلى الحصول على الجائزة الكبرى الخاصة بالاستثمار العالمى، وربما الأهم احساس المجتمع الدولى ان دولة من الدول قد تأهلت وتخرجت سياسيا واقتصاديا للإلتحاق بناد التقدم فى العالم. لقد سبق ان قال قصاص مصر العظيم الراحل يوسف ادريس ان كل الحريات العامة فى العالم العربى لا تكفى نصف صحفى، وربما آن الأوان ان نثبت له ولكل الراحلين العظام ان رسالتهم لم تضع سدى، وان صحفيى مصر سوف يحصلون على كل الحريات التى يحتاجونها وعلى استعداد لتحمل مسئولياتها.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٣ يونيو ١٩٩٦

الأمن القومى العربى فى التسعينيات

فى شأن ما جرى فى الكون.. وفى الشرق الأوسط!

د. عبدالمنعم سعيد

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

فى نظر كثيرين فإن الفترة التى انقضت مابين سقوط حائط برلين فى خريف ١٩٨٩ وانهيار الاتحاد السوفيتى فى نهاية عام ١٩٩١ مثلت النهاية الفعلية للقرن الحادى والعشرين من زاوية السياسة والأمن فى العالم على الأقل. وسواء كان ماجرى فى هذه الفترة الحاسمة بداية مبكرة للقرن الحادى والعشرين او انه نقطة انطلاق لنظام عالمى جديد كما يرى البعض، أو مجرد بداية لمرحلة من السيولة الدولية التى لايعرف أحد على وجه التحديد متى وإلى أين تنتهى كما يرى البعض الآخر، فإن هناك اتفاقا بين الجميع على أن أحداثا جساما قد وقعت بغض النظر عن قياسات تأثيرها على حركة التاريخ. ولحسن الحظ أو لسوئه فإن ماجرى كان حدث تحت سمع وبصر البشرية جمعاء بما فيها العرب بالطبع منقولا بالصوت والصورة عبر وسائل الإعلام الحديثة. فعندما بدأ الألمان فى ألمانيا الشرقيةيدقون أسوار برلين بالأظافر والأيدى والمطارق وينزعونه حجرا حجرا ويتدفقون بعده كالسيل إلى الجانب الآخر لم يكن ذلك حدثا يجرى فى بلاد بعيدة، وإنما كان واقعا للمشاهدة للمواطن العربى لا يختلف كثيرا عن مشاهدة السيول فى صعيد مصر. وعلى نفس المنوال عرف الجميع ماحدث فى حرب الخليج وما قبلها ساعة بساعة ولحظة بلحظة، وحتى الانقلاب العسكرى على جورباتشوف فى موسكو جرى كما لو كان يتم وفق إخراج سينمائى دقيق. وبعد كان الانقلاب على الانقلاب، وفى ليلة باردة جدا من ليالى ديسمبر الأخيرة خرج اخر السوفيت من الكرملين، وعندما دخل أخر ومع التباشير الأولى لصباح الأول من يناير ١٩٩٢ كانت امبراطورية فى القرن العشرين قد انتهت، ومع نهايتها انتهت الحرب الباردة وعالم القطبية الثنائية.

ماحدث خلال هذه الشهور الحاسمة لم يتوقعه أحد وبالتأكيد فانه كان مفاجأة للساسة والمحللين، ولعل كثرة منهم لاتزال لاتصدق ماحدث وتضرب من فرط دهشتها كفا بكف، ولكن آخرين على دهشتهم بدأوا ينظرون فى الإرهاصات والمتغيرات التى قادت الى الأحداث الكبرى، ولكن لم يتصور أحد ولاخطر ببال أحد أنها يمكن أن تؤدى إلى ماأدت إليه . ودون الدخول فى كثير من التفاصيل فإن التاريخ تغير، ولانقول انتهى او بدأ من جديد، نتيجة ثلاثة متغيرات عظمى ربما لن يختلف عليها كثيرون:

المتغير الأول هو ان التطورات العلمية المعاصرة تشكل ثورة جديدة بكل المقاييس والمعايير، يطلق عليها الثورة الصناعية والتكنولوجية الثالثة، تعتمد على مصدر متجدد، وهو التدفق اللامتناهى للمعلومات والأفكار. المهم هنا فى مجال التكنوجيا السائدة هو الزيادة المستمرة فى تأثير وسيطرة هذه الثورة على شئون العالم، وطرق الإنتاج، وأساليب السوق، وأخيرا بناء القوة والسلطة فى العالم.

المتغير الثانى يتعلق بتأثر الثورة الصناعية الثالثة على بناء القوة والسلطة فى العالم. وهنا يمكننا أن نلاحظ أن الجديد جدا ليس التحول من نظام القطبية الثنائية وهو السمة الأساسية لنظام مابعد الحرب العالمية الثانية، الى نظام القطب الواحد كما يرى البعض مركزا على الولايات المتحدة وحدها بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، أو القطبية المتعددة كما يدعى البعض الآخر مركزا على الولايات المتحدة والاتحاد الاوربى واليابان وروسيا والصين، وانما التغير فى طبيعة «القطبية» ذاتها. الآن فان القطبية يمكن التعرف عليها من خلال سيادة شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الشئون العالمية. هذه الشبكة تمثل أساسا النظام الغربى الرأسمالى الليبرالى، كما هو سائد فى العالم من خلال العقد الأخير من القرن العشرين . انها المنظومة التى تشمل قوى شمال أمريكا وغرب اوروبا واليابان ودول الباسفيك، والتى يوجد بينها اندماج وتكامل من خلال شبكات معقدة ومركبة من المؤسسات والشركات وروابط المعلومات وأسواق المال وحركة التجارة والإستثمار.

المتغير الثالث نجم عن أن تغيرا فى ......

التكنولوجيا السائدة وبناء السلطة والقوة في العالم، لابد وان يعني قائمة أعمال جديدة تمثل اهتمامات العالم ومهامه ذات صفة اقتصادية واجتماعية في الأساس. فأمور مثل البطالة والتضخم وأسعار العملات وأسواق المال وحواجز وحوافز التجارة والاستثمار ومشكلات الاتصال العالمي والتماس بين الثقافات هي موضوعات اليوم. والى جوار هذه الموضوعات توجد أيضا طائفة أخرى تزداد اهميتها كل يوم مثل التلوث الكوني، وأمان البيئة، وتنظيم الإتصالات ومكافحة المخدرات، واللاجئين، والأمراض العابرة لحدود الدول والقارات.ولم يكن الشرق الأوسط ساكنا بينما يلف العالم كل هذه المتغيرات، وفي الحقيقة فان اشهارها وليس سببها، في شكل" نظام عالمي جديد» جاء مواكبا لحدث شرق اوسطي هام تدافعت فيه العوامل المحلية العالمية والا وهو حرب الخليج. واعقب هذه الحرب ، وربما كان بسببها، عملية سلام واسعة ومعقدة لحل الصراع العربي- الإسرائيلي اشتملت على ثلاث حلقات . الأولى منها تمثلت في انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في نهاية ١٩٩١ . والثانية المفاوضات الثنائية بين الاطراف المعنية مباشرة بالصراع وهي اسرائيل من جانب وكل من منظمة التحرير الفلسطينية، والاردن، وسوريا، ولبنان ، من جانب آخر. والثالثة المفاوضات المتعددة الاطراف والتي تبحث في العلاقات المستقبلية بين دول الشرق الاوسط بمساندة ورعاية دول اخرى في العالم. ان هذه الحلقة الأخيرة مثلت نقلة كيفية في طريق تسوية الصراع العربي- الاسرائيلي التي اقتصرت دوما على المجلات السياسية والأمنية، ونقلها نقلة كيفية الى مجالات التعاون الاقتصادي . والواقع ان كلا من حرب الخليج وتسوية الصراع العربي / الاسرائيلي بهذه الكيفية اظهرا طبيعة العلاقة المعقدة بين التغيرات الحادثة في النظام العالمي وتلك الحادثة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وبينما أظهرت حرب الخليج طبيعة الروابط بين النظامين الكلي والفرعي، فان التسوية وضعت في ثناياها نظاما إقليميا مختلفا عما سبق وخلق حقائق جديدة في المنطقة لم تعرفها من قبل.

وخلال الفترة التالية على انعقاد مؤتمر مدريد تطورت العلاقات العربية- الإسرائيلية في اتجاهات متعددة كان ابرزها الاتفاقيات الفلسطينية- الإسرائيلية والتي أعادت لأول مرة منظمة التحرير إلى الأراضي الفلسطينية والتي جرت فيها أول انتخابات فلسطينية لانتخاب مجلس تشريعي ورئيس للسلطة الوطنية، ومعاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية، وقيام علاقات مختلفة الدرجة والنوعية بين عدد من الدول العربية أبرزها المغرب وتونس وعمان وقطر مع إسرائيل. ومن اللافت للنظر أن اتفاقية أوسلو الأولى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لم تقتصر على وضع الحلول للمشاكل التقليدية الجيوبوليتيكية للعلاقات الفلسطينية- الاسرائيلية المستقبلية والمتعلقة بالانسحاب الاسرائيلي وهوية السلطة الفلسطينية وطرق تطورها والترتيبات الأمنية بين الكيان الفلسطيني وإسرائيل، وإنما أضافت لها أبعادا جيو اقتصادية واضحة. فرغم وجود اتجاه واضح للفصل «السياسي» بين وإسرائيل وفلسطين، فإن الاتفاقية تضمنت تعزيزا للروابط الاقتصادية بين الطرفين من خلال شبكة معقدة من لجان التنسيق في مجالات الاقتصاد والبنية الأساسية. واحتوى الملحق الثالث من الاتفاقية المسمى بروتوكول التعاون الفلسطيني الاسرائيلي وبرامج التنمية على بنود ليس لاضفاء الشرعية على الروابط الحالية بين إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما أيضا تعزيزها في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والتمويل والمواصلات والاتصالات والتجارة والصناعة والعمل والشئون الاجتماعية والموارد البشرية والبيئة والأعلام. وذهب الملحق الرابع من الاتفاقية إلى ماهو أبعد من ذلك حينما تطلع إلى أن يكون الارتباط الفلسطيني- الاسرائيلي نواة لخطة طموحة للتعاون والتنمية الاقليمية. أما معاهدة السلام الأردنية- الاسرائيلية، فقد انطوت على ذات الاتجاه حينما لم تقتصر على الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي الأردنية المحتلة فقط والترتيبات الأمنية بين البلدين لحل مشكلات جيو بوليتيكية معلقة، بل انطوت أيضا على تعاون جيو إقتصادي في سبعة مجالات هي: المياه واللاجئين والموارد الطبيعية والموارد البشرية والبنية الأساسية والمجالات الاقتصادية والسياحة.

ومثلت المفاوضات الاقليمية متعددة الأطراف في الشرق الأوسط والمشهرة في ٢٨ و ٢٩ يناير ١٩٩٢ في موسكو، الحلقة الثالثة في عملية السلام في الشرق الأوسط بعد حلقة مؤتمر مدريد، وحلقة المفاوضات الثنائية. والقضايا المعروضة على هذه الحلقة خمسة: الأمن الإقليمي والحد من التسلح، المياه، التعاون الاقتصادي، اللاجئون، والبيئة. والأمر الهام هنا هو حدوث تحول جوهري في طبيعة ليس فقط الصراع العربي- الاسرائيلي، وإنما أيضا على طبيعة العلاقات والتفاعلات داخل منطقة الشرق الأوسط . فطوال سنوات الصراع العربي- الأسرائيلي، فإن المجابهة بين إسرائيل والعرب شملت جبهات متعددة منها الجبهة الاقتصادية

حيث رفضت الدول العربية التعامل مع إسرائيل فى كل مناحى النشاط الاقتصادى، وأعلنت مقاطعتها إقتصاديا ، وأنشأت الجامعة العربية مكتبا للمقاطعة يعمل على مقاطعة الشركات الأجنبية التى تتعامل مع إسرائيل. ورغم أن موضوع المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ظل دائما مثارا كأحد موضوعات الصراع، فإن التعاون الاقتصادى لم يكن مطروحا على قائمة أعمال عملية السلام بين الطرفين. فقرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ لا يوجد فيهما ما يشير إلى التعاون الاقتصادى. وكان مفهوما أن إشارتهما لاقامة «سلام دائم وعادل» فى المنطقة يعنى إنهاء حالة الحرب بين الطرفين فى الحد الأدنى، وتوقيع معاهدات سلام كحد أقصى . ولكن بعد عام ١٩٦٧ بدأ تدريجيا مفهوم التعاون الاقتصادى فى الدخول إلى ساحة الحديث عن حل الصراع. وقد بدأت العلاقات الاقتصاديةبين إسرائيل وأطراف عربية بعد احتلالها للضفة الغربية حيث قام ما يسمى بسياسة الجسور المفتوحة لتصدير صادرات الضفة الغربية إلى الأردن وعبرها إلى العالم الخارجى. وهى الصادرات التى كانت تمثل جزءا هاما من الاقتصاد الفلسطينى، وكبديل عن استخدام الفلسطينيين للموانىء الأسرائيلية. ولكن نتيجة أن الصناعات الفلسطينية بدأ يدخل فيها مكونات إسرائيلية فإن الأردن بدأ فى رفضها، مما أدى إلى تقليص التجارة الفلسطينية مع الأردن، واتجاهها نحو الموانىء والمطارات الاسرائيلية للتصدير.

وخطت اتفاقيات كامب دافيد السلام المصرية- الاسرائيلية خطوة أخرى فى اتجاه «التطبيع» مع إسرائيل كأحد مكونات السلام، وفى هذا الإطار وقعت مصر اتفاقيات شملت كل المجالات تقريبا . ورغم ذلك ولأسباب متنوعة لم يتم تنفيذها فى إطار ما اصطلح على تسميته بالسلام البارد بين الطرفين. ولذلك اتجه الفكر الاسرائيلى والغربى بشكل عام إلى تجاوز موضوع «التطبيع» إلى «التعاون الاقتصادى» كعنصر لا غنى عنه لاقامة سلام حقيقى بين الطرفين. وفى الوقت الحالى فإن هناك درجة من التشابك بين الأقتصادات فى إسرائيل وفلسطين (الضفة الغربية وغزة) والأردن، وتشمل مجالات المياه والتجارة والعمل والعملة والبنية الأساسية. وبعد التوصل إلى الاتفاقية المشار إليها، فإنها مهدت الطريق لمفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف بين كل من إسرائيل ومصر والأردن وفلسطين أدت إلى تحديد عدد من مشروعات التنمية المشتركة تعدى بعضه مرحلة الفكرة إلى مرحلة إعداد الدراسات الاقتصادية والقانونية المتعلقة بها مثل مشروع تنمية منطقة العقبة- إيلات طابا (مصر وإسرائيل والأردن)، ومشروع وادى الأردن (إسرائيل والأردن)، ومشروع طريق العقبة- إيلات الدائرى (إسرائيل والأردن)، ومشروع طرق سيناء- غزة - أشدود (مصر فلسطين وإسرائيل)، ومشروع خط سكة حديد حيفا- المفرق (إسرائيل والأردن)، ومشروع سد الحداسية لتخزين المياه (إسرائيل والإردن)، ومشروع سدود التخزين فى وادى الأردن (إسرائيل والأردن)، ومشروع معالجة مياه الصرف الصحى (الأردن وإسرائيل)، ومشروع تصميم نظام إقليمى للكهرباء (مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين)، ومشروعات الربط الكهربائى بين زافيت وعمان، وبين إيلات والعقبة وفى شمال وادى الأردن (الأردن وإسرائيل)، ومشروع إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعى (مصر وإسرائيل).

كان ذلك ما حدث فى العالم وفى الشرق الأوسط فى أعقاب تلك الفترة الحاسمة من التغيرات الكبرى منذ خريف ١٩٨٩ ونهاية عام ١٩٩١ وحتى بداية العام الحالى ١٩٩٦ . وبعد ذلك فإن التطورات معروفة منذ حدوث العمليات الانتحارية لمنظمة حماس الفلسطينية وما أعقبها من عقد مؤتمر شرم الشيخ الذى شاركت فيه ٢٩ دولة من بينها ١٤ دولة عربية وإسرائيل، وما تلاه من غزو اسرائيلى للبنان أدى إلى عقد اتفاق جديد لوقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية. كيف نظر الفكر العربى للأمن القومى على ضوء كل ذلك، وإلى أى حد إنكسر الإجماع حول مقتضيات الأمن والتهديدات الموجهة إليه؟ سوف يكون هذا موضوع الحلقات القادمة.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام
التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٦

«إعادة التفكير» فى المصلحة والاستراتيجية القومية





د. محمد عبدالشفيع عيسى

احسن صنعا كل من الدكتور عبدالمنعم سعيد والدكتور محمد السيد سعيد بتناول (المصلحة القومية) و(الاستراتيجية القومية) فى مقالتين على صفحات الأهرام فى ٥/٣ و ١٩٩٦/٥/١٠. وقد حفلت المقالتان بالأفكار القيمة الجديدة، بما يحفز الذهن على التفكير النقدى فى قضايا الحاضر والمستقبل.

ونستطيع ان نقدم عدة ملاحظات على الأفكار الواردة فى هاتين المقالتين بصورة موجزة ، عبر استعراض للمسائل الرئيسية فيهما. وفيما يلى نتقدم بمناقشة لهذه المسائل حسب الموضوعات التى تثيرها.

المسألة الأولى هى مايمكن أن نطلق عليها (دعوى الاستدراج)، ويبدو أنها وليدة التفاعلات السياسية - النفسية على الصعيد العربى عامة والمصرى خاصة فى الفترة الأخيرة، من جراء أحداث العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان وما رافقها من رد فعل على مستوى الأنظمة الحاكمة العربية لايتناسب مع طبيعة العدوان.

لقد نجم عن هذا العدوان شعور شعبى ممض - ولكنه صامت الى حد كبير - بالعجز، يشبه عجز المظلوم المهزوم، الذى ظلم غيلة وهزم على حين غرة، بفعل قوة تبدو له «خارجية» عنه ومجهولة البواعث، وإن كانت على أى حال «جاهلة» بما يختزنه بين جوانحه من قدرات.

وقد خشى عدد من أفراد الصفوة المثقفة والنخبة السياسية المصرية من أن يؤدى هذا الشعور، المتأجج فى صمت، عربيا ومصريا، إلى نوع من استدراج لمصر نحو تصرف غير محسوب تجاه إسرائيل بما قد يؤدى الى موقف لم ترده مصر ولم تستعد له فى هذه اللحظة، على نحو ماحدث فى عام ١٩٦٧، والقياس مع الفارق.

ويطالب د. عبدالمنعم سعيد و د. محمد السيد سعيد إلى «تهدئة التناقضات» مع الغرب واسرائيل لمدة عقدين أوعدة عقود، أى على المدى الطويل، و«ضبط النفس» إزاء إسرائيل فى الأجل القصير على الأقل، ريثما يتم تكوين قوة ردع استراتيجى (حسب د. محمد السيد سعيد) أو بناء قاعدة للتنمية الداخلية (حسب د. عبدالمنعم سعيد). ويتوسع د. محمد السيد سعيد فى مفهوم قوة الردع من المنظور الاستراتيجى القومى الى حد اقتراح (مشروع للنهضة) بينما يتوسع د. عبدالمنعم سعيد فى الشروط المحددة للتنمية إلى حد الدعوة إلى (فتح الأبواب على مصاريعها أمام القطاع الخاص المحلى والعالمى. ويرنو د. عبدالمنعم سعيد إلى مقاومة تهميش مصر فى الخارج، من خلال المزيد من «الاندماج» فى النظام العالمى والإقليمى السائد، أو بتعبيره (إقامة أكبر شبكة ممكنة من العلاقات الإقليمية والعالمية التجارية والاقتصادية..) .. بينما يطالب د. محمد السيد سعيد (بإعادة تأسيس نفوذ مصر الإقليمى بصورة أكثر قوة بكثير بعد فترة طويلة من الإهمال .. الخ)

هذا هو الملخص العام لدعوى (الاستدراج). وهى دعوى (مقبولة شكلا) بلغة الإجراءات القضائية. وهذا أمر طبيعى، بالنظر إلى الأهمية القصوى لفتح باب الحوار الوطنى على قاعدة حرية الرأى بين التيارات الفكرية والسياسية المتباينة بل والمتعارضة أيضا. ولكنها فى رأينا الخاص دعوى غير مقبولة (من حيث الموضوع). ويتأسس حكمنا الشخصى هنا على أنها «غير ذات موضوع». إذ ليس ثمة استدراج لمصر من أى نوع. ولم يصل إلى علمنا أن دعا أحد من مصر او سائر البلدان العربية إلى أن تسلك مصر مسلكا فى الرد على الاستفزازات الاسرائيلية يكون من شأنه «توريطها» أو الزج بها إلى فخ مدمر قد يدبره لها خصومها (ومن لايحبون لها الخير) - على حد تعبير الدكتور محمد السيد سعيد - وخاصة إسرائيل.

إن تحديد المشكلة هو نصف الطريق إلى حلها، كما يقولون فى الحكمة الدارجة. ومادامت المشكلة هى الاستدراج، فإن حلها يكون بالحيلولة دون نجاح هذا الاستدراج، عن طريق التهدئة وضبط النفس.

ولكن المشكلة الحقيقية ليست هى الاستدراج نحو فخ عسكرى الطابع فى نهاية المطاف، وإنما هى - فى رأينا - مايلى :

ضرورة تشكيل أنماط لرد الفعل المصرى إزاء الاستفزازات الإسرائيلية تتسم بالفاعلية والمعقولية فى آن معا. ونعنى بالمعقولية : التناسب مع الطبيعة العامة لتوازن القوى الكلى بين مصر وإسرائيل ولاسيما من الجانب العسكرى. وقد اتضح اخيرا بما لايدع مجالا للإنكار أن البعد العسكرى فى محاولة الصراع بين مصر وإسرائيل قد أصبح أكثر اختلالا من أى وقت مضى على امتداد مسيرة الصراع العربى الاسرائيلى طوال نصف القرن الأخير. وترتبط هذه الواقعة باختلال التوازن العالمى بشكل عام. غير أن من المسلم به أيضا أن مصر تملك موارد متعددة للقوة، من سياسية ودبلوماسية واقتصادية وثقافية ودعائية بل وعسكرية أيضا، بما يؤهلها للاستجابة للاستفزازات الاسرائيلية استجابة «معقولة».

ولابد أن تكون هذه الاستجابة «فعالة» أيضا، أى متناسبة ولو إلى حد ما، مع «نوع» الاستفزاز ومداه..

ولكن واقع الحال يشى بأن ردود الأفعال المصرية تجاه الاستفزازات الاسرائيلية فى غمار مسار التسوية منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، لم تكن فعالة بالقدر الكافى ولا هى «معقولة» من باب أولى. فلا هى ألجمت الحصان الجامح بما يحد بصورة ملموسة من «غرور القوة» المتصاعد لديه، ولا هى كانت متناسبة مع الرصيد الكبير الممكن للسياسة المصرية محليا وعربيا ودوليا. ولعله من الواضح باستقراء مبدئى لمضمون «الرسالة الإعلامية» فى الصحف المصرية مثلا - وفى المقدمة منها الصحف «القومية» - أن رد الفعل المصرى الرسمى تجاه الاستفزاز الاسرائيلى فى لبنان مؤخرا، كان من نوع «رد الفعل الأدنى» وأقل من مستوى التوقعات العامة، وأنه كان بالإمكان رفعه إلى «الحد الأوسط» بإجراءات محددة تدخل فى حيز المعقولية القائمة على «مبدأ الواقع» وليس على مبدأ «المثال»..

وإذن فلم تكن دعوة «للاستدراج» هناك، وإنما دعوة إلى رد فعل معقول وفعال. فهذه إذن هى المشكلة ..! وبذلك نقطع نصف المسافة نحو حلها. فما حلها؟ غير أن هذا ينقلنا الى المسألة الثانية من المسائل التى يثيرها التأمل فى مقالى الدكتور عبدالمنعم سعيد والدكتور محمد السيد سعيد.

فما المسألة الثانية؟ إنها مسألة الموقف المحلى من المتغيرات الخارجية، عالميا وإقليميا، أو هى الرؤية المحددة للمصلحة القومية (وإن شئت فقل : الاستراتيجية القومية) فى ضوء تلك التغيرات.

ويرى د. عبدالمنعم سعيد أن هناك رؤيتين، الأولى ينعتها بالمحافظة، ويضع تحت عباءتها جميع التيارات الفكرية والسياسية خارج الحكم وتمثل كما يقول (الإيديولوجيات الناصرية والقومية واليسارية بألوانها المختلفة بالاضافة إلى الإسلاموية).. ولم لا نضيف «الليبرالية الجديدة».. أيضا؟ فيحكم د. عبدالمنعم سعيد على أنصار هذه التيارات بأن رؤيتهم للعالم تنصرف إلى أنه لم يتغير على الإطلاق، أو أنه لايزال فى مرحلة التغير والسيولة، وأنهم عادة ينظرون بتشكك كبير إزاء السياسات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق فى الداخل، وفى الخارج ينظرون بتشكك أكبر لما يسمى بالمتوسطية والشرق أوسطية لأنها تعطى مكانا لإسرائيل داخل المنطقة.. الخ.

أما د. محمد السيد سعيد فإن معالم الاستراتيجية التى يدعو إليها تقوم على تنمية التوافق بين كل التيارات والقوى الأساسية فى هذا الوطن .. من خلال التفاوض الجاد حول صفقة سياسية داخلية .. تلتزم بمقتضاها جميع القوى الداخلية بضبط النفس والامتناع تلقائيا عن التحريض الهادف للزج بمصر فى محاولة صراع ..الخ.. والتفاوض الجاد على المستوى العربى حول صفقة سياسية قومية .. تلتزم بمقتضاها كل القوى القومية حقا بالتهدئة أو على الأقل الامتناع عن محاولة توريط مصر .. الخ.

وباختصار فإن د. عبدالمنعم سعيد، عمليا وفى التحليل النهائى، «يشطب» بجرة قلم واحدة كما يقولون على جميع التيارات الفكرية والسياسية خارج الحكم تقريبا، بينما يقوم د. محمد السيد سعيد بالدعوة الى مسح رؤاها من فوق مائدة «التفاوض» لصالح الرؤية «الوحيدة» لقوى الأمر الواقع Status QUO فيما يخص العلاقة مع الخارج وخاصة إسرائيل ، مقابل بناء مشروع للنهضة.. فى صفقة يراها متكافئةونراها «قسمة ضيزى».. !

وفى رأينا أن التنمية التى يدعو إليها د. عبدالمنعم سعيد لاتتحقق بالضرورة من خلال (فتح الأبواب على مصاريعها) أمام اقتصاد السوق وأمام المتوسطية والشرق أوسطية، بمثل ما أن النهضة التى يدعو إليها د . محمد السيد سعيد لا تتحقق عن طريق مجرد التهدئة وضبط النفس.. !

وبينما تبدو «شروط النهضة» بمثابة «المسكوت عنه» فى مقالة د . محمد السيد سعيد، فإن «شروط التنمية» فى مقالة د . عبد المنعم سعيد تقوم على «إيديولوجية) ضمنية تتمثل كما يمكن استقراؤها من مسيرة الأمر الواقع - أو «الوضع القائم» - فى نقطتين رئيسيتين هما : «المواءمة» من ناحية أولى، و «الاستقرار» من ناحية ثانية.

فأما المواءمة فتعنى قيام مصر بالتلاؤم أو التوافق الأساسى مع القوى والاتجاهات الأجنبية (الغرب وأمريكا وإسرائيل) مع مايقتضيه ذلك من تطويع الأبنية المحلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية لدعم «التوافق» المذكور.. وذلك سعيا الى تحقيق مكاسب

معينة يسمح بها هذا الموقف. ومن ذلك مثلا الدخول فى تجربة (اقتصاد المواءمة) أو «التكيف الهيكلى» بناء على اتفاقات مع الممثل الرئيسى حاليا للغرب الرأسمالى وهو صندوق النقد الدولى، من أجل تسريع الخطى على الطريق (الرأسمالوى) وخاصة عن طريق اطلاق قوى السوق - أى العرض والطلب - بالاضافة الى (فتح الأبواب على مصاريعها) أمام القطاع الخاص المحلى والأجنبى.

وأما الاستقرار، فهو يتضح من استعراض قائمة اولويات الاهتمامات والاعمال المصرية الرسمية طوال العقد الماضى على الأقل، حيث يبدو أن (المحافظة) على الاستقرار السياسى والأمنى تعطى الأولوية على إحداث التغيير الاقتصادى والاجتماعى التنموى، وأن المحافظة على (الاستمرارية) تعطى الأولوية على ضرورة التجديد وإحداث (القطيعة) مع ممارسات غير متفقة مع ضرورات التنمية.

وفى رأينا أنه لا المواءمة فى حد ذاتها، ولا الاستقرار والاستمرار فى نفسيهما، تستطيع أن تحقق التنمية او النهضة.

ليست المواءمة تجاه الخارج قادمة وحدها على أن تحدد مضمون المصلحة القومية لمصر، وإنما مايمكن أن نسميه (المشاركة الإيجابة والمقاومة النسبية).. فنحن ينبغى أن نشارك فى عملية التطور العالمى الاقتصادى والتكنولوجى على أسس من المنافسة القومية والتنافسية على مستوى المنشآت.. فهى مشاركة إيجابية، قائمة على الأخذ والعطاء، انطلاقا من مستوى القدرات والممكنات المحلية دون تهويل أو تهوين.

ثم أن الدخول فى المشاركة العالمية لا يستقيم بغير مقاومة - نسبية نعم - للاتجاهات والقوى الخارجية بقدر معارضتها الجزئية او تعارضها الجذرى مع المصلحة القومية معرفة بدلالة الانتماء العربى القومى لمصر.

ومن هنا مثلا يتشكل مجموع القوى الوطنية ذات الاتجاهات (القومية والناصرية واليسارية والاسلامية ..!) إزاء مايسمى بالمتوسطية والشرق أوسطية ليس لمجرد دخول اسرائيل طرفا فيها، وإنما لدخولها طرفا ممتازا ومتميزا، يسعى عن طريق احتكار القوة العسكرية والنووية لجنى مكاسب سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية لا يستحقها. وتكتسب «المشاركة الإيجابية» ثقلها الحقيقى على الصعيد العالمى، بينما تنصرف «المقاومة النسبية» بدرجة أعلى الى الصعيد الإقليمى : تجاه إسرائيل وظهيرها الأمريكى غير المحدود ولكن مزيج المشاركة العالمية مع المقاومة الاقليمية، وامتزاج الإيجابية فى الأولى مع النسبية فى الثانية، يحول دون مظنة (الاستدراج) إلى فخ مدمر (يسهم فى التمهيد لكارثة قومية) كما يقول د. محمد السيد سعيد.

وإنما بالمشاركة الإيجابية والمقاومة النسبية تتأسس شروط النهضة التى دعا إليها فى مقاله المشار إليه.. هذا كله فى المجال الخارجى. أما فى المجال الداخلى فأن التغيير والتجديد يجب أن تكون لهما الأولوية قبل الاستقرار والاستمرار، وإن شئت فقل إن الاستقرار يقوم على التغيير والتغيير المنظم، كما أن الاستمرار يقوم على التجديد الدائم. ولا يخفى أن ذلك يتطلب تجاوز أزمة الاستقطاب الناجمة عن تصاعد اعمال العنف والعنف المضاد، ولكن على قاعدة من التوافق الوطنى الحقيقى بين كافة التيارات الفكرية والسياسية سعيا الى (التنمية والنهضة).. !

وأخيرا تبرز مسألة هامة فى سياق مناقشتنا لمقالى د. عبد المنعم سعيد ود. محمد السيد سعيد، وهى مسألة المقارنة بين التجربة المصرية والخبرة الشرق آسيوية (الكورية والصينية مثلا)

إذ يبدو أن المرجعية - الصريحة أو الضمنية - للدعوة الى الاندماج فى النظام العالمى -والاقليمى) دون تحفظ، هى مرجعية الخبرة الشرق آسيوية. وربما يشير الى ذلك د. عبد المنعم سعيد حين يقول فى مقالته (إن النظام العالمى قد تغير بالفعل.. ولما كان قد تغير فان التعامل معه لا يمكن إلا أن يفرض سياسات مختلفة عما اعتدنا وتعودنا عليه كما فعل كثير من بلدان العالم الثالث الاخرى التى نجحت فى الاستجابة لتحديات المشاركة والاندماج فى هذا النظام).

وفى رأينا ان خبرة شرق أسيا تمثل حجة لنا وليست حجة علينا.

ففى كل تجارب البلدان حديثة التصنيع فى شرق أسيا وجنوبها الشرقى، كان الاستقرار السياسى والأمنى قرين التغيير والتجديد بمعنى معين. ولربما كان الاستقرار والاستمرار باهظ الثمن فى بعض الحالات (مثل كوريا الجنوبية) ولكن فى المقابل نجد أن النظام السياسى الذى قام على الديكتاتورية الصريحة هناك منذ ١٩٦١ ولمدة عقدين من الزمن أو أكثر، أخذ يؤسس شرعيته السياسية على الانجاز التنموى فيما يقال له (الدولة التنموية) بكل مااقتضاه ذلك من تغير جذرى فى البنية الاقتصادية - الاجتماعية - وأما عن سياسة المواءمة فى البلدان الشرق أسيوية، والاندماج الكامل غير المشروط فى النظام العالمى، فقد كانت لها دواعيها هناك، بحيث شكلت نوعا من (الاستثناء التاريخى) فى تجارب النمو الاقتصادى المعاصر خارج المركز الرأسمالى المتقدم. وأهم هذه الدواعى ذلك التلاقى التاريخى النادر بين اوروبا الغربية وامريكا من ناحية، وبلدان شرق وشمال آسيا من ناحية أخرى، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد ظهرت الولايات المتحدة الامريكية فى نهاية الحرب وفى اعقابها بدور المحرر لعدد من بلدان آسيا فى مواجهة العسكرية اليابانية والثورة الصينية الماوية، ثم هى لعبت دور الحامى لليابان بعد هزيمتها فى الحرب، ثم هى بعد ذلك دخلت فى سياق التفاعلات الاقليمية الآسيوية لتضبط مستوى هذه التفاعلات ضمن حدود «توازنية» معلومة تحقق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. وفى جميع هذه الأحوال برزت أمريكا فى صورة «الصديق الوفى» ولو ظاهريا، والمحايد ولو شكلا فى أعين الجميع، ثم هى برزت كقوة دولية تعطى دون مقابل، وتساعد بسخاء من أجل بناء قواعد الإنماء.. وقد نجحت التجربة الانمائية الشرق أسيوية لأن الإرادة الأمريكية فى إقامة منصة صناعية تصديرية تتلألأ فى مواجهة عداء التنين الصينى والدب الروسى، قد تلاقت مع إرادة الأنظمة المحلية الحاكمة فى «التأهل» لمواجهة التحدى ببناء نموذج جديد للشرعية كما أسلفنا.

ولقد كانت الحالة العربية والمصرية على النقيض تماما. فلقد وقفت الولايات المتحدة الامريكية منذ أواسط الأربعينات موقفا مناهضا للأمانى القومية العربية على طول الخط كما يقولون، عن طريق الانحياز غير المشروط الى جانب الحركة الصهيونية واسرائيل، برغم سفور طابعها العدوانى عبر حروبها الاجهاضية المتكررة ضد العرب وفى مقدمتهم مصر.

والى جانب اسرائيل كعامل اول محدد للسياسة الامريكية - بل والغربية عموما - تجاه العرب ومصر، جاء العامل الثانى وهو (النفط) حيث كان الحرص على التزود بالطاقة الرخيصة يشكل أحد الهواجس المهمة فى هذه السياسة. ومن هنا جاء الاصرار على إبقاء المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية كمنجم وسوق، وليس كساحة فعالة للنمو الاقتصادى الذاتى، وبرغم توجه مصر بعد ١٩٧١ الى (التهدئة) مع الغرب واسرائيل، ثم الى إقامة نوع من العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة وإقامة نوع من الصلح والسلام مع اسرائيل، فقد برهنت الوقائع على أن الغرب وأمريكا يتوجسان خيفة من نهضة العرب بقيادة مصر. ثم بدا أنه ليس النفط واسرائيل وحدهما هما اللذين يحددان مسار السياسة الغربية والامريكية إزاء العرب ومصر، بالحرص على تحديد مستوى تطورها عند سقف معين، ولكن هناك أيضا هواجس التاريخ والجغرافيا والاستراتيجية التى تجعل امريكا والغرب تتوجس خيفة مرة أخرى من القومية العربية ومن الاسلام. فلذلك تبدو العوامل الأربعة للنفط واسرائيل والعروبة والإسلام بمثابة (حوائط عازلة) نسبيا بين الغرب والعرب، وبين الولايات المتحدة ومصر.

فلسنا نحن إذن الذين ابتدعنا المقاومة، وإنما هى قدر مقدور أمامنا، ولكن علينا ان نجريها بحساب فتكون «مقاومة نسبية» كما ذكرنا.

■ ■ ■ ولمثل هذا كله دعونا الى إعادة التفكير الخلاق فى المصلحة والاستراتيجية القومية !



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٦

القانون والقمة!

في خلال اسبوع واحد اجتمع حدثان في صدفة تاريخية نادرة، فصدر قانون للصحافة في مصر يضمن حريتها ويزيل آثار القانون ٩٣ المشئوم وانعقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة لاول مرة منذ أزمة الخليج المشئومة ايضا. وبينما تبدو الشقة واسعة بين الحدثين فالاول داخلي يتعلق بالنظام السياسي في مصر وقدرته على التاكيد على حرية الرأى والتعبير، والثاني خارجي يتعلق بقدرة الأمة العربية على التضامن والوقوف في صف واحد في مواجهة تحديات قاسية وعاتية، ومن ثم فإن الاختلاف بينهما في الشكل والمضمون كبير وهائل، فإن ما جمع بينهما لم يكن الزمن وحده او دور القيادة السياسية المصرية في انجازهما، وإنما ايضا الطريق الذى أفضى إلى كليهما والمسئوليات العظمى التي يرتبها كل منهما.

فقانون الصحافة الجديد أتى بعد عملية تفاوض كبرى استمرت على مدى عام كامل اشترك فيها المجتمع السياسي المصرى بكامل اركانه: السلطة التنفيذية التي اصدرت القانون ٩٣ والتي بيدها وحدها الغائه وتجاوزه، ونقابة الصحفيين التي رفضت القانون وكان عليها أن تبذل كل الجهد والطاقة في إطار الشرعية للخلاص منه، ومجلسا الشعب والشورى اللذين كان عليهما صياغة القانون الجديد، بحيث يحقق المصالح للصحافة والمجتمع في ان واحد ويقيم التوازن بينهما، والأحزاب السياسية في الحكومة والمعارضة التي لم يكن بقدرتها الوقوف موقف المتفرج من ذلك كله، وبشهادة الجميع فإن المفاوضات كانت مضنية بكل المعايير لأنه كان على كل طرف أن يخوض عملية التعلم ليس فقط فيما يخص القانون المصرى، ولكن ايضا الآثار الداخلية والخارجية لمدى حرية الصحافة في مصر.

القمة العربية لم تخرج كثيرا عن هذا المحتوى، فرغم الانقسام الهائل داخل الدول العربية بعد حرب الخليج الثانية، ورغم الإعلانات المتكررة عن نهاية العروبة وقصائد وفاة العرب، فإن ذلك لم يمنع وقوع عملية تفاوض كبرى بين العرب لرأب الصدع ولم الشمل.

ورغم ان عملية التفاوض العربية العربية لم يقدر لها النجاح في احوال كثير وغرقت في اوقات كثيرة أخرى في بحر جدل المصارحة والمصالحة، فإن المحاولات لا تنقطع فحدث تطبيع علاقات الكويت مع دول الضد، وتم تجاوز احداث الحرب الاهلية في اليمن بسرعة وانفتح بعدها التفاوض بين السعودية واليمن حول الحدود، وبين الأولى وقطر حول الحدود كذلك وبعد مغالبة كبرى اكتشفت السودان انه ليس لها إلا مصر طوقا للنجاة من الحصار وجاء انتخاب حزب الليكود الإسرائيلي مناسبة هامة لكي تترجم الاتصالات والمفاوضات الثنائية والثلاثية المضنية إلى قمة عربية كاملة غير منقوصة لأن المصالح العربية العليا لم تعد تتحمل الانتظار.

المهم الآن أن قانون الصحافة الجديد صدر، والقمة العربية التي طال الشوق إليها انعقدت، ولكن المهام لم تنته بعد زالت فالحرية التي حافظت عليها الصحافة المصرية تلقى بمسئوليات جسام على صاحبة الجلالة ليس فقط في القيام بما ينبغي عليها القيام به من مناقشة قضايا المجتمع وكشف العيوب والمثالب بلغة مسئولة، وإنما ايضا اعداد نفسها والمجتمع كله لنقلة كيفية للتعامل مع دنيا معقدة وزمن مركب لا تنفع معه الإثارة او الشعارات اما القمة فانها تضع على عاتق اصحاب الجلالة والفخامة من القادة العرب بمسئوليات اكثر جسامة، ليس فقط فيما يتعلق بما ينبغي عليهم القيام به بالإدارة الرشيدة للعلاقات العربية - العربية بأزماتها وخلافاتها وتناقض المصالح فيها أو السعي بكل الطرق لاستعادة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة، وإنما ايضا إعداد العالم العربي لمستقبل يكون افضل من ماضيه القريب يسود فيه الوفاق على الشقاق واكثر قدرة على تحقيق التنمية والتقدم فحقا لقد صدر القانون وانعقدت القمة،، واصبح السؤال المطروح على الجميع ماذا سوف نفعل بهما؟

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢ يوليو ١٩٩٦

في مفترق الطرق...!

بعد الزيارة الخاطفة التي قام بها بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد للقاهرة ولقائه بالرئيس حسني مبارك، وفي أعقاب زيارة نيتانياهو للولايات المتحدة ولقائه بالرئيس الأمريكي كلينتون، وبعد الزيارة المقبلة التي سيقوم بها إلى الأردن للقاء الملك حسين، فإنه سوف يكون قد ألم بالكثير الذي كان يفتقد إليه من معرفة عن التغيرات في أوضاع الشرق الأوسط التي جرت خلال السنوات الخمس الماضية، وأصبح عليه اتخاذ مجموعة من القرارات المهمة التي سوف تؤثر على مستقبله ومستقبل إسرائيل ومستقبل المنطقة بأسرها. ولعله كان واضحا لكل من التقوا بالرجل خلال الأسابيع الماضية، أنه ومن جاءوا معه إلى الحكم تجمدت نظرتهم على تلك اللحظة التي انعقد فيها مؤتمر مدريد وماأعقبها من مفاوضات الحلقات المفرغة التي تدور بلا طائل أو نتيجة، وأنهم لظروف الوجود في المعارضة منذ عام ١٩٩٢ وجدوا صعوبة كبيرة في التعامل مع مااستجد من متغيرات أهمها عودة ياسر عرفات ومنظمة التحرير إلى الأراضي الفلسطينية المحررة وأقاموا فيها حكومة ومجلسا تشريعيا منتخبا. ولم تكن الصعوبة ناتجة فقط عن الوجود في المعارضة، وإنما أيضا لأن النظرة الأيديولوجية لحزب الليكود وباقي فصائل اليمين الإسرائيلي لم تكن مستعدة لحقيقة القبول بحق الشعب الفلسطيني في كيان سياسي مستقل والآن ذهبت السكرة وجاءت الفكرة، ذهبت سكرة الانتصار في الانتخابات وسكرة الأيديولوجية التي كثيرا ماتغلق العيون والآذان، وجاءت الفكرة التي تعبر عنها حقائق على الأرض، وعلاقات مع أمم وشعوب في المنطقة وخارجها أصبحت كلها معلقة بما سيفعله رئيس الوزراء الجديد. وفي الحقيقة أن تاريخ الشرق الأوسط الحديث كان دائما صراعا بين الأيديولوجية والسياسة، الأيديولوجية التي توجد عالما خاصا بأصحابها ولايتصورون عالما خارجه، ويتخيلون أنه على الآخرين القبول به بالرضا أو العنف المسلح. والسياسة التي ترى الواقع كما هو بما فيه من شعوب لها آمالها وطموحاتها وتصوراتها الخاصة، ومن ثم تسعى إلى التوفيق بينها حتى يمكن التعايش والتقدم إلى الأمام. وبينما كانت الأيديولوجية تعبر عن «الطبيعة» الكامنة في التطور الاجتماعي والسياسي لدول وجماعات المنطقة التي جعلتها من أكثر مناطق العالم عنفا، فإن السياسة كانت نوعا من «الهندسة الإنسانية» التي تحاول تجاوز قوى «الطبيعة» الغاشمة. ولعل رحلة الرئيس السادات إلى القدس كانت أول محاولة من هذا النوع في الشرق الأوسط للخروج من مأزق «المحرمات» التي لم تجن منها المنطقة إلا التخلف والتراجع عن باقي أقاليم الدنيا، وجعلت السياسة - لأول مرة - تقف في مواجهة الأيديولوجية وتطرح - لأول مرة - بديلا عنها. ومابين البديلين جرى تاريخ المفاوضات والتسويات والعنف والعنف المضاد في المنطقة خلال العقدين الأخيرين، مراوحا بين الأمل والإحباط. ولاجدال أن انتخاب نيتانياهو كان لحظة إحباط كبرى لأنه جاء مسلحا بالأيديولوجية فقط بلا سياسة ولارؤية لتجاوز مأزق الصراع العربي - الإسرائيلي متعدد الأبعاد. والآن وقد خرج من ساحة الصراع السياسي في إسرائيل إلى الساحة الأوسع للسياسة الإقليمية والدولية فإنه أصبح في مفترق طرق حاسم. فأمامه طريق الامتثال لقوى الطبيعة التي تغريها القوة المسلحة بالحصول على مكاسب مطلقة لإسرائيل لاتعني في النهاية إلا حرمان باقي الشعوب في المنطقة من حقوقها المشروعة وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في الدولة المستقلة والحق السوري واللبناني في استعادة أراضيهم المحتلة، وهو طريق لايؤدي إلا إلى الوصول إلى ماعرفه الشرق الأوسط من جهنم الصراع الدائم الذي ستكون تكلفته أعلى من كل ماعرفته المنطقة من قبل. وأمامه أيضا طريق المضي في عملية السلام إلى نهايتها، كما نجح في رسمها العقل الإنساني للتحكم في قوى الطبيعة ونوازعها الشريرة ومن خلالها تحصل إسرائيل على الأمن والسلام معا، وتحصل المنطقة على فرصة أخرى لاستئناف ماانقطع من تطور وتقدم. ومن يلحظ كلمات نيتانياهو خلال الأسابيع الأخيرة سوف يجد الصعوبة التي يعانيها في التعامل مع الواقع ومع مااستمع إليه لدى القادة والرؤساء الذين التقى بهم، ومن ثم حاول التملص من مأزق المراوحة بين الأيديولوجية والسياسة بالعبارات العامة التي تتحدث على مضض عن القبول بما تم التوصل إليه وإغراق كل ذلك بكثير من التحفظات والمراجعات لعلها توفر لإسرائيل مكاسب إضافية يمكنه استعمالها لتبرير مواقفه الأيديولوجية السابقة. وفي القاهرة فقط فإن موقفه وكلماته بدت أكثر تحديدا وغلبت فيه السياسة على الأيديولوجية، ولكن الأمر من ناحيتنا ليس كلمات فقط ولكنه في جوهره أفعال على أرض الواقع تعطيها المصداقية والثقة. وإنا لمنتظرون!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣ يوليو ١٩٩٦

الأمن القومى العربى فى التسعينات

الواقعى ـ البراجماتى: الخوف من المستقبل!

د. عبدالمنعم سعيد

اذا كان المحافظ الراديكالى العربى أسيرا تماما للماضى، والليبرالى المثالى العربى مسحورا تماما ايضا بالمستقبل، فان الواقعى ـ البراجماتى العربى مشغول كلية بالحاضر ومافيه من وقائع تتجاذبه فى كل اتجاه. ولما كان الحاضر نقطة فى الزمن انتجها الماضى وهى بدوره تحضير للمستقبل، فان الواقعى ـ البراجماتى محاصر بالكوابيس والأحلام، والمخاطر ،الفرص، يتنازعه كل منها كل منزع، ويطارده مع كل حدث بالأمل احيانا وخيبة الرجاء احيانا أخرى. واذا كان الاول ذائعا فى صفوف المعارضة السياسية العربية التقليدية يمينها ويسارها، والثانى فى مجموعات من المثقفين ورجال الاعمال ،الناشطين فى المجتمع المدنى، فان الثالث يقبع فى بيروقراطيات وزارات الخارجية العربية وفى بعض مراكز البحوث غير البعيدة عنها. واذا كان هناك شىء يميز هؤلاء، والذين عليهم المواجهة اليومية للاحداث المتعلقة بالامن القومى، فان فقدان اليقين الذى يتمتع به الآخران فى سلامة مقترب من المقتربات، وقدرته على تحقيق المصالح القومية فلأن قلبه على الأغلب مع المحافظ ـ الراديكالى، ولأن عقله على الأغلب ايضا مع الليبرالى ـ المثالى، فان وقوفه على مفترق الطرق بينهما ممتلىء بالحيرة، والخوف الشديد من المستقبل.

وربما لايوجد شىء يطرح مأزق الواقعى ـ البراجماتى العربى ازاء قضايا الأمن القومى قدر ماجاء فى دراسة عن مدركات الأمن القومى فى الأردن باسم مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية فى كتاب عن مدركات الأمن القومى فى الشرق الأوسط ونشرها باللغة الإنجليزية معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مؤخرا:

«ان القدرة على التنبؤ هى العنصر الجوهرى المفقود فى مجرى العملية العربية الإسرائيلية كلها. وفقدانها يرتبط بإحساس عميق بخيبة الأمل بسبب النتيجة التى آل اليها نضال العرب ضد إسرائيل خلال الأعوام الخمسين الماضية. هذا الشك فى المستقبل والإحباط الذى يغذيه الفشل فى الماضى، يكون اكثر تعقيدا عندما تضاف له المشاكل الاقتصادية المزمنة. هنا يكمن أكثر مصادر الخوف بالنسبة للأردنى العادى. ففى هذا العصر الجديد، اصبح على الأردنيين المواءمة بين متطلبات السلام مع إسرائيل، وارتباطاتهم والتزاماتهم لماضيهم من النواحى السياسية والجغرافية والثقافية والاستراتيجية. ولاشك أن هناك توترا شديدا على الأقل لدى الرأى العام بين الدفع فى اتجاه الشرق الأوسط الجديد والجذب الناجم عن الإحساس بالانتماء للأمة العربية. ان الصراع المحتمل بين هذين القطبين وحتمية الاختيار بينهما كما هو مطروح فى البيئة السياسية تشكل معظم مصادر التهديد الحاد كما يدركها الأردنيون.

وفى دراسة أخرى للدكتور موسى بريزات الذى يعمل مستشارا فى البلاط الملكى الأردنى ونشرها مؤخرا مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية بعنوان «دبلوماسية الأردن: موازنة البقاء الوطنى مع احياء الأمة»، فانه يطرح بجلاء مأزق الواقعى البراجماتى ومحاولة الخلاص منه:

«وفى الخاتمة، فان الأردن نجح فى الماضى فى المواءمة بين الأهداف المتناقضة للبقاء القومى الأردنى من جانب واحياء الأمة العربية من جانب آخر. ومع دخول إسرائيل الى الصورة، فان على المرء الانتظار والمراقبة قبل التوصل الى استنتاج محدد، لان متطلبات البقاء والقومية العربية قد تتغير. ولكن ايا كان التغير فى الظروف فان الأردن عليه ألا يتخلى عن نهجه المتوازن ازاء التطورات الجديدة لأنه يساعد على التكيف مع الأوضاع المعاكسة بنجاح. ولذا فانه يجب ان يكون موضع اهتمام الجميع والانتباه الشديد من القيادة ان نتجنب استدراجنا دون وعى أو قصد الى شلل الأمر الواقع فى العالم العربى، أو الانحراف فى اتجاه الحسابات الإسرائيلية الاستراتيجية المجهولة، فأى من الاتجاهين يقود إلى فقداننا لروحنا».

هذا المأزق الذى يواجهه الواقعى ـ البراجماتى فى الأردن ليس جديداً تماما على أمثاله فى مصر وفلسطين الذين مضوا على نفس الطريق من قبل، ولم يكن اى منهما يحب فقدان روحه بتجاهل ارتباطات الجغرافيا السياسية القديمة، أو بالحركة فى اتجاه مستقبل غامض ومجهول وممتلىء حتى الحافة بالشك. ولذا ومادام لايمكن الثقة بالنوايا الغربية والإسرائيلية ازاء المستقبل، فان التحرك ينبغى ان يكون بطيئا ويقوم على الربط بين المصالح السياسية والاستراتيجية التقليدية للأمن العربى والتطور فى العلاقات الاقتصادية، أو هكذا ينبغى ان تكون قواعد اللعبة. هنا فان خوف الواقعى ـ البراجماتى له وجهان:

الأول، ان اسرائيل يمكنها الحصول على القبول والشرعية فى المنطقة من خلال معاهدات سلام مع الدول العربية الرئيسية ثم بعد ذلك ترفض اعطاء الفلسطينيين دولتهم المستقلة وتصر على استمرار احتلالها للأراضى العربية خاصة القدس، والحصول على النصيب الأعظم من الموارد المائية، وتبقى فى الوقت

نفسه سلاحها النووى.

والثانى، إن اسرائيل كما حدث فى الماضى سوف تحصل بمساعدة الغرب على نصيب الأسد من عوائد السلام بينما لايحصل العرب إلا على الفتات. وفى كلا الحالتين، فان الغرب وقد شعر بحصول اسرائيل على الأمن بشكل كامل ومطلق سوف يكف تماما عن أخذ الأمن العربى فى الاعتبار.

وحتى يمكن تجنب وجهى الخوف فان مصر عملت على ابقاء سلامها مع اسرائيل باردا، ولا تتم تدفئته إلا بالقدر الذى تتحرك فيه اسرائيل للقبول بالمطالب العربية، مع طرحها فى الوقت نفسه، وبإصرار، مطالبها الأمنية المتعلقة بأسلحة إسرائيل النووية عند كل نقطة فى عملية السلام حتى ولو عرضها ذلك للغضب الغربى من وقت لآخر. وفى قمة عمان الاقتصادية فى شهر نوفمبر الماضى فان وزير الخارجية المصرى عمرو موسى بينما ادان هرولة بعض العرب تجاه اسرائيل، فان وثيقته المقدمة الى المؤتمر تضمنت ٨٥ مشروعا للتعاون الإقليمى. وربما كانت هذه الوثيقة التى لم تلق العناية الكافية فى الحوار المصرى والعربى تضع الرؤيا المتكاملة للواقعى العربى تجاه التعامل مع وجهى الخوف اوضح اعلاء بالربط المستمر والديناميكى بين التعاون الاقتصادى الاقليمى وقضايا الأمن المحددة فى التسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى على أساس من قاعدة مبادلة الارض بالسلام والحد من التسلح خاصة فيما يتعلق بأسلحة اسرائيل النووية والتوزيع المتكافىء لعوائد السلام.

هنا فان النظرة الفاحصة للوثيقة تؤكد المرة تلو المرة على هذا الربط سواء فى التمهيد او فى الملخص التنفيذى او فى منظورها السياسى المفصل واذا كانت هناك كلمة واحدة تمثل مفتاحا للوثيقة كلها فهى كلمة «المتكافىء EQUITABLE» والتى يتكرر ذكرها عشرات المرات فيما يتعلق بالتسوية السياسية او الترتيبات الأمنية او التعاون الاقتصادى واذا كان هناك مفهوم مسيطر عليها فهو الربط المتزامن او المتتابع بين مسارات التقدم كلها اذا كان هناك تقدم اما اذا تدهور الموقف فى احداها خاصة ما يتعلق بالتسوية السياسية والانسحاب الإسرائيلى فان باقى المسارات سوف تتوقف وتتجمد الى ان تعود الأمور كلها بعد ذلك الى مسارها: أن التقدم فى عمودى التسوية السياسية والحد من التسلح هما الشرط لتحقيق تفاعل اقتصادى عند حدوده المثلى وبدون التقدم فى هذه الإتجاهات فان التعاون الاقتصادى الاقليمى سوف يبقى مقيدا بالشكوك. «ومعوقا بخوف القطاع الخاص من عدم الاستقرار السياسى وهكذا تفقد امكانية عظمى وتذهب ادراج الرياح.

بهذه الطريقة يواجه الواقعى العربى معضلته فهو لا يذهب مع المحافظ فى ضرورة اعادة انتاج اساليب الماضى مرة أخرى لأنه لا يثق فى نجاحها الآن بعد فشلها فى الماضى وفى ظروف كانت اكثر مؤاتاة ولكنه ايضا لا يذهب مع الليبرالى فى السعى الى عملية تاريخية كبرى لاصلاح وتقدم المجتمعات العربية تجعلها فى المستقبل اكثر قدرة على تحقيق امنها. فما يواجهه هو الحاضر ورغم التقدم الذى احرزته عملية السلام العربية - الإسرائيلية فى استرداد اراض عربية محتلة فان طريق السلام لايزال طويلا وهناك من العوامل التى قد تؤدى الى انتكاسه منها التأخير فى تطبيق الإتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية والجمود فى مسار المفاوضات بين اسرائيل من جانب وسوريا ولبنان من جانب اخر وسباق التسلح الجارى فى المنطقة خاصة فيما يتعلق بأسلحة اسرائيل التقليدية وغير التقليدية ولما كانت هذه العوامل قائمة فانه لا يمكن الثقة فى المستقبل ولا التعامل مع صورة جاهزة له بالحرب والسلام، قائمة بالخوف او وردية بالأمل.

وعلى الاغلب فان ما يدور فى ذهن الواقعى الاردنى والمصرى يدور فى اذهان البيروقراطيات العربية التى دخلت فى عملية السلام. فقرارات بعض الدول العربية بفتح مكاتب للمصالح مع اسرائيل هى خطوة بين ابقاء الأمور على ماهى عليه بلا علاقات او تفاعل والانفتاح الكامل بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة والتى اعلن الجميع انتظارها حتى تحقيق السلام مع سوريا ولبنان فالكل يخطو خطوة ويبقى خطوات قد تكون الى الأمام او الى الخلف حسب ما سيأتى من تطورات لا يعرف احد على وجه اليقين الى اين ستقود ومن بين هؤلاء جميعا فان الواقعى الفلسطينى يعيش معضلة الخوف من المستقبل أكثر من الجميع. فكما يقول يزيد صايغ فى دراسة نشرت له مؤخرا عن المدركات الفلسطينية للأمن فان ما حققه الفلسطينيون حتى الآن لا يزيد على ترتيبات انتقالية مع اسرائيل فى اتجاه نهاية لم يتم تعريفها او الاتفاق عليها وأكثر من ذلك فان درجة عدم توازن القوى بين الفلسطينيين واسرائيل من الفداحة بحيث لا تماثلها اية علاقة عربية - اسرائيلية استراتيجية أخرى حيث لا يملك الفلسطينيون لا السيادة السياسية ولا التكامل الإقليمى ومن ثم فان انكشافهم للضغط بالغ الحدة وقدرتهم على تحديد متطلباتهم الأمنية بالغة الضآلة.

ولذا فان الواقعي الفلسطيني لديه مأزق مركب فاتفاقياته مع اسرائيل على محدوديتها من حيث انها تعطيه اول قاعدة جغرافية للنضال الفلسطيني من أجل الدولة الا انها لا تقطع بالوصول الى هذا الهدف الا اذا حافظ الواقعيون من أمثاله فى العالم العربى على الربط بين التسوية النهائية للقضية الفلسطينية والتعاون الاقتصادى مع اسرائيل وهى مسألة لا يستطيع القطع بها ولا باستمرارها فى المستقبل خاصة أن تاريخ الفلسطينى لم يكن تعيسا فقط مع اسرائيل، وانما مع كثرة من العرب كذلك فهو بالتأكيد لا يستطيع العودة الى الماضى مرة أخرى بعد أن كان هذا الماضى مسئولا عن ضياع اراضيه وشتات قيادته السياسية من القاهرة الى عمان الى بيروت الى تونس الى دمشق الى صنعاء الى بغداد، ولكنه ايضا يعلم أنه بدون العلاقة الفلسطينية - العربية فلن يكون هناك مستقبل فلسطينى على الإطلاق. ولكن المشكلة هنا أن مضى الفلسطينى قدما فى عملية سلامه الخاصة تعنى بالضرورة انفكاك التأييد العربى وانفضاضه، ومن ثم فان معضلة الفلسطينى لا تتحدد فقط بعلاقته مع اسرائيل وانما ايضا من خلال رابطته مع العرب.

فى هذا الاختيار الصعب بين الماضى المظلم الملىء بالنكسات والهزيمة والمستقبل الغامض الملىء بالمخاطر يقع المأزق الأمنى ليس فقط للواقعى الفلسطينى بل لكل الواقعيين البراجماتيين العرب. ولكن مشكلتهم الكبرى تكمن فى أنهم وهم يتعاملون مع هذا المأزق من خلال الإشتباك التفاوضى ليس مع إسرائيل وحدها وانما مع الغرب كله يجدون صعوبة شديدة فى الحصول على التماسك الداخلى والإجماع القومى الذى يحتاجه هذا الاشتباك فهم لا يستطيعون الحصول الا على العداء من المحافظ الراديكالى الذى لا يرى فى التفاوض الا مقدمة للاستسلام والتنازل عما لا يجب ولا يمكن التنازل عنه. كما أنهم لا يستطيعون الحصول على التأييد من الليبرالى - المثالى لأنه يتبرم بشدة من كل ما يؤخر عمليات البناء الداخلية التى بدونها من وجهة نظره لا يمكن التفاوض الرشيد على مكانة العرب فى العالم بل وحتى الالتفات الى الصراعات العربية الداخلية والعربية - العربية التى يراها لا تقل حدة وتكلفة عن الصراع العربى - الإسرائيلى.

ولكن ايا كانت النتيجة التى سوف يصل لها الواقعى البرجماتى فان الأمر هو أن هناك انكسارا حادا فى الإجماع العربى حول قضايا الأمن القومى وأولوياته والى هذا الانكسار ينبغى للفكر العربى الالتفات والتنبه واليقظة فما نواجهه حقا ليس اختلافات فى وجهات النظر حول قضايا تكتيكية تتعلق بحركة التفاعل مع الأحداث والمواقف ولكن ما نشاهده هو انقسام استراتيجى من الدرجة الاولى حول مستقبل هذه الامة ومصيرها.



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٦

الأمن القومي العربي في التسعينيات

الليبرالي المثالي وثلاثة وجوه للأمن القومي

د. عبدالمنعم سعيد

إذا كان رفض التغيير فى النظامين العالمى والإقليمى هو مايتمسك به المحافظ- الراديكالي العربي، فان الليبرالى- المثالى العربى لديه احساس حاد به. واذا كانت الجغرافيا السياسية هى التى تدفع مدركات الأول ازاء قضايا الامن القومي، فان الجغرافيا الاقتصادية هى التى تقود الثاني، ومن ثم فان خوفه لايتركز فى ظهور اشكال جديدة من السيطرة الغربية وإسرائيل، وانما يتمحور حول الخوف من التهميش فى النظام العالمى الذى يمكن ان ينتج من التحولات العظمى فى هذا النظام والعجز الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى البلدان والمجتمعات العربية. وبالنسبة له فان التحولات فى النظامين الاقليمى والدولى تنطوى على مخاطر لاشك ينبغى تجنبها، ولكنها ايضا، وعلى وجه اليقين، تتضمن فرصا مطلوبا انتهازها. وسواء جاء الليبرالى العربى من مجموعة داخل النخبة الثقافية، او من بعض اجزاء مجتمع رجال الأعمال، او من المجتمع المدنى العربى المتنامى، فان اكبر التهديدات للأمن العربى تأتى من الداخل وليس بالضرورة من الخارج.

وفى دراسة للدكتور سعد الدين ابراهيم نشرها فى العام الماضى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام فان الصراع العربى- الاسرائيلى على أهميته الكبرى لم يكن هو الصراع الوحيد فى المنطقة ولم يكن كذلك اخطرها على الأمن العربى سواء فيما يتعلق بالتكلفة المادية او عدد الضحايا او عدد اللاجئين الذين كان عليهم ترك ديارهم او أعمالهم ثمنا للصراع. هذا الميل الشديد الحدة للصراع داخل الاقليم العربى يمكن فهمه من خلال اسباب عديدة منها العملية المضنية لبناء الدولة القطرية العربية وشرعيتها السياسية. والميراث الاستعمارى للحدود، وصراعات القوى الكبرى والعظمى فى المنطقة، والتباينات فى توزيع الثروة داخل الدول العربية وبينها. ولكن الأمر المهم هنا، وايا كانت الأسباب، هو أن سياسات القوة هى التى هيمنت على سلوك الدولة العربية خلال العقود التى تلت استقلالها، رغم مواجهتها لتحديات داخلية كبرى خلال نفس الفترة. التحدى الأول كان الزيادة السكانية الرهيبة، اما التحدى الثانى الذى يفاقم من التحدى الأول فهو ان الموارد العربية اخذت فى التقلص بشكل متزايد خلال السنوات الاخيرة. ومع الإنفجار السكانى والموارد المتناقصة، فان العنف والتطرف يشكلان التحدى الثالث للمنطقة العربية. فطول العقدين الأخيرين شهد العالم العربى نوعيات مختلفة من العنف السياسى سواء اخذ شكل مظاهرات واضرابات الخبز او شكل الاعمال المسلحة لمنظمات إرهابية اتخذت من الدين الاسلامى غطاء وأيديولوجية، قابلها من الجانب الاخر قوانين الطوارئ ومقاومة الإرهاب وسجل فقير للتعامل مع حقوق الانسان وعلاقات متوترة بين الحكم والمعارضة. وكان الضحية فى كل ذلك التطور الديمقراطى فى البلدان العربية التى كانت تفقد فرصتها فى ان تلفحها رياح الديمقراطية التى لفحت العالم بعد انتهاء الحرب الباردة.

هذه التحديات الثلاثة من وجهة نظر الليبرالى العربى المثالى ادت لانكشاف الدول والمجتمعات العربية والى سيطرة أجندة الجغرافيا السياسية على السياسات العربية ليس فقط ازاء اسرائيل ولكن ازاء باقى دول الاقليم الأخرى. فمن المدهش ايضا انه رغم الإنفاق العسكرى الهائل، فان الدول العربية اصبحت أقل قدرة على مواجهة التحديات الأمنية التقليدية فى مواجهة إسرائيل وايران وتركيا، او حتى فى حسم اى من الصراعات العربية المعروفة والتى يتم التعامل معها من خلال توازنات القوى بصورة ليست اقل من صراعات العرب الاقليمية الأخرى.

من هنا فان الليبرالى العربى المثالى يطالب بنظرة اخرى على متطلبات الأمن العربى تتغلب فيها اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية على اعتبارات الجغرافيا السياسية. هذه النظرة لاتنبع فقط من المتغيرات الجوهرية فى النظام العالمى، وانما ايضا من الضرورات التى تفرضها الإنكشافات فى النظام العربى ذاته. فما يحتاج إليه العرب حقا فى هذه المرحلة من تاريخهم هو الدخول فى عملية الاعتماد المتبادل العالمية، والمنافسة فى الأسواق العالمية كما تفعل الدول الصناعية الجديدة فى العالم الثالث. هنا فان السلام فى الشرق الأوسط كله وليس فقط مع اسرائيل ليس اساسيا فقط للاستخدام الافضل للموارد العربية، وانما ايضا لإعطاء الدول والمجتمعات العربية الفرصة للتطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى الذى جرى اعتقاله بفعل صراعات المنطقة.

وهكذا فان التسعينيات شهدت انكسار الاجماع العربى حول التحديات والتهديدات التى يواجهها الأمن القومى العربى. فبعد ان اجتمعت النخبة السياسية والفكرية على تنوعاتها واختلاف مشاربها الفكرية خلال العقود الماضية على مجموعة من مدركات التهديد للمصالح والقيم العربية الحيوية تتشكل فى الغرب وإسرائيل ودول الجوار الجغرافى، فانها ازاء التغيرات العالمية والاقليمية التى تبعت انتهاء الحرب الباردة ذهبت الى ثلاث مدارس فكرية فى



صياغة هذه المركبات: المحافظة - الراديكالية، والليبرالية - المثالية، والواقعية - البرجماتية. ومن العرض السابق يتضح ان كل مدرسة فكرية تتأثر بإطار زمنى يختلف عن الأخرى، فالأولى تقع أسيرة الماضى ومخاوفه وأشباحه والحاضر بالنسبة لها ليس الا عملية لإعادة انتاج ماسبق وكان، وفق أشكال جديدة نعم، ولكن هذه لاينبغى لنا ان تلهينا عن الأصول والجذور الباقية بقاء شجرة الزيتون، الراسية والراسخة كالجبال. والثانية مسحورة بالمستقبل وهى تقف لاهثة مفجوعة امام التخلف العربى وتقارنه كل لحظة بالسبق العالمى الذى احرزته دول فى الشرق والغرب واخرى فى الشمال والجنوب. والثالثة مشغولة تماما بالحاضر حائرة القلب، متراوحة العقل، ومتحركة كالبندول بين اليمين واليسار، وازاء حيرتها فانها لم تملك الا اعلان سيولة الموقف العالمى والاقليمى، والاكتفاء بمعالجة المواقف الناشئة حالة بحالة انتظارا للحظة تتضح فيها الأمور ويستقر الغبار.

وكما ذكرنا ايضا فان التربة السياسية والاجتماعية للمدارس الثلاث مختلفة، فالأولى مزروعة فى المعارضة السياسية العربية بوجه عام، يمينها ويسارها، وعلى الارجح فان موقفها الفكرى لاينفصل كثيرا عن موقفها من السلطة السياسية القائمة فى معظم البلدان العربية، والتى ترى ان تهاونها مع الامن العربى لاينفصل عن تهاونها ازاء المحكومين بشكل عام. والثانية قابعة فى احضان البرجوازيات العربية الناشئة، وضمن المثقفين الليبراليين، وتجمعات من المجتمع المدنى العربى البازغ، والذين اعياهم تخلف المجتمعات العربية وعجزها عن الأخذ بتلابيب العصر ومنجزاته، ومراوحتها بين البداوة والإقطاع السياسى والاقتصادى، وبهذا المعنى فان رؤيتها معارضة للمعارضة والحكام فى آن واحد. والثالثة ساكنة تماما فى البيروقراطيات العربية والتى تحمل على أكتافها تراث الماضى ولكنها تتوجس ممن يحاولون أخذه من على عاتقها، وهى متخوفة من المستقبل وما يحمله من انباء ولكنها ليست على استعداد لتقاسم الخوف مع من يعتقدون انهم أكثر قدرة على الوفاء بتبعاته، وفى كل الحالات فانها مطاربة بما عليها انجازه فى التو واللحظة.

والخلاف بين المدارس الثلاث اكثر من الإطار الزمنى والمنابع والأصول، فثلاثتهم يبقى قدرا هائلا من «المسكوت عنه» فى خطاب الأمن القومى. فالمحافظ- الراديكالى لايمضى فى خطابه الى آخره فى تعبئة وحشد الطاقات العربية، فلانجده مثلا يطالب بدعم المؤسسات العسكرية العربية عن طريق فرض ضرائب جديدة او تحويل موارد من الاستثمار مثلا فى التعليم او الصحة او البنية الاساسية لشراء السلاح او صناعته. ولانجده وهو يدين المؤسسات المالية الدولية يطالب بقطع العلاقات معها مادامت تصيبنا بكل هذا الهم والكرب. ولانجده قادرا على حل التناقضات العربية - العربية، والعربية - الإقليمية الأخرى، حتى يتفرغ العرب لمعركة المصير المنتظرة. وعلى سبيل المثال فان موقف الراديكالى - المحافظ العربى من إيران يدعو الى الدهشة فهو يراها حليفا فى المواجهة مع إسرائيل والغرب، ولكنه يقف أمامها حائرا حينما يجدها معتدية باستيلائها على جزر عربية فى الخليج. وعندما اجتمعت نخبة من المفكرين والساسة المتقاعدين العرب من هذه المدرسة مع مجموعة اخرى من الايرانيين فى الدوحة مؤخرا فان المحافظ- الراديكالى العربى وجد نفسه مدهوشا من إصرار إيران على تسمية «الخليج الفارسى» رغم ماأبداه العرب من مرونة بطرح تسمية الخليج «الاسلامى» (ظنا ان ذلك يثير الخيال الثورى الدينى الايرانى) او تسميته «الخليج» وكفى (ظنا ان ذلك يداعب الخيال الواقعى فى ايران). ومن المدهش اكثر ان حماس المحافظ- الراديكالى العربى المشروع والمطلوب ازاء الدم العربى والاسلامى المراق من إسرائيل والغرب لايمتد ابدا الى كل الدم النازف فى الصومال او الجزائر او شمال العراق او فى افغانستان، ففى كل هذه الاحوال لاتجد الا الصمت او الأسف الخافت او إرجاع الأمور برمتها الى «فتنة» لايعلم أحد اركانها، او الى مؤامرة غربية مشئومة لايعرف احد بدايتها او نهايتها.

الليبرالي- المثالي العربي ايضا لديه الكثير مما هو مسكوت عنه، فهو وقد قرر اللحاق بالنظام العالمي والإندماج فيه عن طريق تجديد المجتمعات والاقتصادات العربية من خلال الديمقراطية وآليات السوق، فانه لايكاد ينكر شيئا عن المكانة السياسية والإستراتيجية المتميزة لإسرائيل في هذا النظام، بل انه في معظم الأحوال يجعل فكرة السلام مع إسرائيل ضمنية اكثر منها صريحة وعلنية. وهو في تركيزه على المستقبل البعيد للتخلص من تهميش العرب في النظام العالمي، لانجد لديه كثيرا مما يقوله عن تلك الفترة الانتقالية - وهي فترة قد تقصر الى سنوات او تمتد الى عقود - بين الأوضاع المؤسفة الراهنة والوصول الى المستقبل السعيد. والأهم من ذلك كله، انه يكاد يصمت صمتا مطبقا عن الآثار الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمثل هذه التحولات الجذرية، فهو لايتصورها الا محكمة تحتوي في ذاتها على آليات تصحيحها بحيث توزع الخير ذات اليمين وذات اليسار كاليد الخفية للسوق تماما. وحتى نكون اكثر وضوحا، فإن الليبراليين في أوروبا الشرقية على سبيل المثال أعلنوا لشعوبهم وبصراحة بالغة ان عملية الإصلاح الإقتصادي اللازمة للدخول في الاتحاد الأوروبي والغرب عامة سوف تكون أشبه بالجراحة بدون مخدر، ولكننا لانجد عبارة بمثل هذه الحدة في الصراحة في ادبنا العربي الليبرالي.

الواقعي- البراجماتي بحكم منطقه التلفيقي لديه الكثير مما يسكت عنه، فهو يذكر بعض الماضي ولكنه يسكت عن أكثره حتى لايقيد حركته في الحاضر، وهو يترقب قدرا من المستقبل ولكنه يسكت عن باقي أقداره حتى لايضع لنفسه أهدافا لايستطيع تحقيقها. وفي كلتا الحالتين فانه يصمت صمتا مطلقا عن طرح رؤية متكاملة تضع المسارات لنهضة المجتمع العربي حربا او سلاما، ديمقراطية او استبدادا، اقتصادا مقيدا او حرا. ولصل ذوتره الى أقصاه عندما يطرح البعض ضرورة التوصل الى «مشروع نهضوي عربي» يحقق الأمن والتنمية ويرى في ذلك مغالبة لواقع معقد لاتنفع معه أطروحات محكمة. وكبديل لذلك فانه يطرح التدرجية في الإصلاح الاقتصادي مع السكوت عن تحديد النقطة النهائية للخطوات التي يتخذها، وهويطرح التقدم على جرعات على مسار الإصلاح السياسي دون ان نعرف الى اين نتجه ومتى سوف نصل الى ماتتجه اليه. وبينما يسير على طريق السلام فانه لايتبنى ترويج مفهومه له، وعلى الأغلب فانه سوف يحذر من «الهرولة»، وبين هذا وذاك فإن الرأي العام العربي لايجد الا صمتا وسكوتا رهيبا اذا ماطرح شكوكه حول العملية برمتها، أو حتى اذا طرح الآمال التي يعلقها عليها.

وهكذا فان الإجماع العربي حول قضايا الأمن القومي لم يتبعثر فقط بين المدارس الثلاث، وانما ايضا عجزت كل مدرسة منها عن الوصول الى الجماهير العريضة لأنها جميعا ظلت ناقصة بما سكتت عنه ولم يبح به. ولم يبق لدى الرأي العام العربي الا ان يتأرجح دون قدرة على حسم الاختيار بينها او التوصل الى إجماع جديد يؤلف بينها او يتجاوزها كلية. ولسوء الحظ ربما فان الحوار بين المدارس الثلاث شبه مقطوع، فالمحافظ- الراديكالي لديه عداء هائل للواقعي - البراجماتي بحكم وقوفه في المعارضة، واتهام مسلط بالخيانة على عنق الليبرالي - المثالي بحكم عدائه للغرب. وهذا الأخير بدوره يحكمه الاشمئزاز من تخلف المحافظ ووقوعه في براثن العصور القديمة، والقنوط من قدرة الواقعي على تجاوز مصالحه الخاصة في ابقاء الأمور على ماهي عليه. والواقعي متوجس من نزعة المغامرة والاندفاع غير المحسوب لدى المحافظ وارتباطه ولو فكريا بمرجعية جماعات إرهابية، ومتخوف من الروابط العالمية التي يتحدث عنها الليبرالي والتي لاتعني وفق وجهة نظره الا فقدان السيادة والقدرة على اتخاذ القرار.

والنتيجة النهائية لكل هذا الانقسام في تحديد اولويات الأمن القومي العربي ان الأمة بأسرها اصبحت أسيرة لرد الفعل دون رؤية جامعة حتى ولو قطرية تحدد مسارات الحركة والمبادرة. وعلينا فقط ان نتطلع الى مسيرتنا خلال الأعوام الخمس الماضية حتى نجد سلسلة من المواقف التي تأتي كلها من خارجنا وبعدها يبحث كل منا في مرجعيته عن رد الفعل المناسب وفق اللحظة ثم بعد ذلك ننتقل الى موضوع اخر جديد. وساعتها لانعرف فارقا بين الأهداف العليا او الدنيا، اونعرف فارقا بين الاستراتيجية والتكتيك، او بين ماهو مطلوب في المدى القصير وماهو مطروح في المدى البعيد، او بين اعلان المواقف بالرفض او القبول والسياسة التي تفترض القدرة على تغيير الأوضاع الى مانهوى ونحب لأننا باختصار لانعرف مانهواه ونحبه على وجه التحديد اوعلى الاقل ليس لدينا ذلك الحد الأدنى من الإجماع عليه. وماعلينا الا ان نراجع المواقف العربية المختلفة خلال السنوات الأخيرة من اتفاقية الجات ومن

الحديث عن الشرق اوسطية، او المتوسطية، او عن الوحدة العربية، او مؤتمر السكان، او الاتفاق العسكرى الإسرائيلى ـ التركى، حتى نجد مواقف بالرفض القاطع او القبول المتحمس، ولكن بلا استراتيجية أو مبادأة. وبالنسبة للعالم الخارجى فانه يجد صعوبة كبيرة فى فهم مانريد على وجه التحديد، ومن ثم فانه يطرح علينا رؤاه التى تتمشى مع مصالحه بالطبع، فيسبب لنا ذلك الما كبيرا لأن مصالح كثيرة لنا لاتؤخذ فى الاعتبار ولكننا عاجزون عن صياغتها ووضعها موضع المقايضة والمفاوضة، بل ان منا من يرفض اصلا فكرة المقايضة والمفاوضة ويراها رجسا من عمل الشيطان. وهكذا فان انقسام المدارس الفكرية للأمن العربى لايسبب بلبلة داخلية فقط ولكنه يبدو محيرا للأصدقاء والأعداء مما الذين يسيرون فى مسيرتهم وهم يعلمون ان عاجلا او اجلا أننا سوف نسير فيما ارتضوه ورغبوا فيه مهما بدا صوتنا عاليا بالضجيج الذى لايبدو منه رفض أو قبول او استعداد لدفع تكلفة هذا او ذاك.

هل هناك إمكانية للخروج من هذا المأزق التاريخى وتقريب الفجوة بين المدارس الفكرية المتنوعة، أم أن الفارق بينها من الإتساع بحيث لايكون عبور دون عمليات تاريخية جراحية كبرى فى صميم البنية الفكرية العربية؟! اظن ان هذا ممكن لو توافرت مجموعة من الشروط لعل اولها البوح بالمسكوت عنه فى كل خطاب خاصة فيما يتعلق بالثمن والتكلفة التى على شعوبنا دفعها وفق كل رؤية، ففى قضايا الأمن القومى فان الأمم لاينبغى لها السير مغمضة العينين وراء رؤية مهما كان نبلها او تقدميتها أواصالتها. وثانيها انه لابد ان يكون للجماهير رأى فيما تطرحه النخبة السياسية والفكرية فى العالم العربى، ولما كانت الانتخابات لاتبدو مطروحة كطريقة للاختيار بين رؤى متنوعة، فان قياسات الرأى العام ربما تكون اداة للاستشعار والاختبار. وثالثها ان المنتمين هنا وهناك من مدارس التفكير فى الأمن القومى العربى يحتاجون الى اقصى درجات التواضع والأمانة العلمية حتى يكون الحوار حقيقيا وفعالا. قد تبدو هذه الشروط صعبة التحقق وسط تقاليد البداوة السياسية الذائعة، ولكن من قال ان محاولة على هذا الطريق يمكن ان تكون سهلة او ميسرة، والله ـ فى كل الأحوال ـ على كل شئ قدير!!

في كلية الاقتصاد غدا ولمدة يومين

نخبة من أبرز المفكرين يناقشون تقرير «الأهرام»

ينظم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد غدا، ولمدة يومين، الندوة التاسعة لمناقشة التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٥ والذى يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

وتفتتح الندوة بكلمتين من الدكتورة نازلى معوض مديرة مركز البحوث السياسية والدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات ويشارك فيها عدد من أبرز المفكرين والخبراء. وتبدأ وقائع الندوة بجلسة يرأسها د. على الدين هلال وتخصص لمحاضرة يلقيها الاستاذ السيد يسين عن التقرير الاستراتيجي العربي فى ١٠ سنوات وتناقش الجلسة الأولى برئاسة محمد سيد أحمد التطورات الرئيسية فى النظام الدولى ويتحدث فيها الدكتور محمد السيد سليم

وأما الجلسة الثانية فيرأسها الاستاذ جميل مطر وتتحدث فيها الدكتورة نيفين مسعد ومخصصة للنظام الاقليمى العربى ويرأس الجلسة الثالثة الدكتور أحمد يوسف أحمد وهى عن الصراع العربى الاسرائيلى والمتحدث هو الدكتور أحمد الرشيدى والجلسة الرابعة موضوعها التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية والداخلية ويرأسها الدكتور محمد محمود الإمام ويتحدث فيها الدكتور محمود محيى الدين وأما الجلسة الخامسة فهى للنظام السياسى المصرى ويرأسها الدكتور كمال المنوفى والمتحدثة هى الدكتورة عزة وهبى ووفاء عبد الإله وتخصص الجلسة السادسة والختامية لأداء النظام السياسى المصرى، وسيرأسها اللواء أحمد فخر ويتحدث فيها كل من الدكتور مصطفى كامل سيد والدكتور مصطفى علوى.

ومن الكره ماقتل!

فى يو م٢١ مايو ١٩٦٩ نشرت صحيفة الأهرام فى صفحتها الاخيرة صورة على ستة أعمدة لتابوت من الخشب يحتوى على جثة جندى اسرائيلى وحوله حرس شرف من الجنود المصريين يحملون بنادقهم فى وضع «سلام سلاح» تحت الصورة كتبت الاهرام مايلى: «برغم ان الجثة لعدو، فعملا بالتقاليد العسكرية العريقة قام حرس شرف من الجنود المصريين بتوديع الجثة».. وقتها كانت الارض المصرية ذاتها محتلة، وكانت حال الحرب بين مصر واسرائيل لاتزال قائمة،وكان الصلف الإسرائيلى ازاء الغرب بلا حدود . وكان الزمن زمن الزعيم الراحل جمال عبدالناصر بكل ماعرف عنه من صلابة التعامل مع اسرائيل . وزمن الاستاذ محمد حسنين هيكل رئيسا لتحرير الاهرام وموقفه المعروف من الصراع العربى - الاسرائيلى . ورغم ذلك نشرت الصورة والتعليق تحتها ليس كخبر يتحدث عن جهود الصليب الأحمر والأمم المتحدة فى تسليم الجثة . كان يمكن نشره فى زاوية من الزوايا، وانما كموقف اخلاقى لمصر فى التعامل مع «العدو» يعبر عن مصر وتقاليد جيشها وقواتها المسلحة. والمسألة لم تكن رسالة إلى اسرائيل باننا نرسل لهم جنودهم مرة أخرى فى توابيت للتعبير عن المصير الذى يستحقه كل من تسول له نفسه احتلال اراضينا وإلا لكانت الصورة لاتزيد على تابوت من الخشب يحيطه ممثلو الصليب الاحمر ولم يكن هناك داعيا لحرس الشرف من الجنود المصريين، وانما جاء كل ذلك لارسال رسالة أعمق لكل من يهمه الامر فى العالم انه وسط اشد الخصومات والعدوات واكثرها مرارة فان مصر تتصرف وفق تقاليدها هى وليس تلك التقاليد التى يمليها عليها العدو ويحاول استدراجها اليها.

تذكرت هذه الحادثة وعدت اليها للتوثيق والتأكد عندما لاحظت النعوت والشتائم التى يوجهها قطاع من الصحافة المصرية لرئيس الوزراء الاسرائيلى الجديد وخاصة أثناء زيارته لمصر وفى ضيافة رئيسها. ومن المؤكد انه من حق الصحافة المصرية الحرة أن تعبر عن رأيها كما تشاء سواء تعلقت الامور بقضايا داخلية او خارجية ، ومن حقها أيضا ان يكون لها ردود فعلها وتحفظاتها على تصريحات وتصرفات بنيامين نيتانياهو التى اقتربت كثيرا من العنصرية فى النظرة إلى العرب أضطر معها فى الحضرة المصرية إلى التراجع واعلان الاحترام. ومن المؤكد أيضا انه فى لحظات مشحونة بالمشاعر الغاضبة على التصرفات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين والشعب العربى فى لبنان. واللاءات الاسرائيلية ازاء الحقوق العربية المشروعة ان تنفلت العبارات والأوصاف تعبيرا عن الغضب والكراهية. ولكن كل ذلك يمكن التعبير عنه وفق التقاليد المصرية الراقية والتى أوضحها بجلاء الصورة والتعليق الذى نشرهما الاهرام منذ سبعة وعشرين عاما. والتى كانت تركز أوصافها ونعوتها على المواقف والتصرفات الإسرائيلية وليس على من يقود إسرائيل لان ذلك ينزل بالقضية باسرها من صراع بين الحق والباطل إلى صراع شخصى يختزل

وربما كان الأهم من ذلك كله أن مثل هذا الاسلوب فى التعامل مع الخصم يعيدنا مرة اخرى إلى فترة فى التعامل مع اسرائيل تصورنا فيها ان علو الصوت والحناجر القوية والشعارات والشتائم تصلح بديلا للاستعداد السليم ومواجهة الحجة بالحجة وبالطريقة التى نكسب بها العالم ولانفقده. ولعل البعض منا فقد فرصة كبيرة فى الرد على نيتانياهو عندما تحدث عن الديمقوقراطية وحقوق الانسان فى العالم العربى ليس فقط بالتامل فيما يقول وانما ايضا رد الحجة على اسرائيل التى تعامل مايقرب من خمس مواطنيها معاملة المواطنين من الدرجة الثانية سياسيا واقتصاديا. والتى لايمكن فيها الحديث عن المساواة هناك اكثر من نظام لتادية الخدمة العسكرية، والتى يهيمن على حكوماتها الجنرالات الذين يعسكرون المجتمع والدولة. ورجال الدين الذين يتدخلون فى الشئون الشخصية للمواطنين ويحددون لهم متى واين يقودون سياراتهم. والتى يوجد لها سجلات هائلة فى جميع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية فى مخالفة حقوق الانسان. كان بوسعنا النظر فى ذلك كله وشرحه وتقديم البينات عليه واذاعته فى العالم وكسب معركة اعلامية امام عالم لاتقنعه كثيرا الشتائم والنعوت للاشخاص . ولاتقنعه اكثر اشاعات اللبان الجنسى وأساليب التهييج والاثارة . ان هذا ليس دفاعا عن نيتانياهو ولكنه دفاع عن التقاليد المصرية العريقة. ودفاع عن الحكمة التى تعلمناها خلال العقود المريرة الماضية!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٦

أولاد الحوارى

القيمة الحقيقية للكتابة فى التاريخ انها بقدر ما تلقى أضواء على الماضى فانها تجعلنا نكتشف الحاضر ونفهم ما فيه من تغيرات تضيع وسط ضجيج الأحداث، ولا أعتقد أن أحدا من المؤرخين يفعل ذلك بالقدر الذى يفعله استاذنا الدكتور يونان لبيب رزق فى مقالاته الهامة «الأهرام وديوان الحياة المعاصرة» والتى تعرفنا عن قرب على التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى عبرت بمصر ليس فقط فى القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين، ولكنها نقلتها أيضا من عصر الركود العثمانى إلى العصر الحديث، وحينما يفعل ذلك فإنه يمدنا فى نفس الوقت بأدوات التحليل والفهم لكى نرى مصر فى لحظات العبور المثيرة بين القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين، والتى ربما يتلقفها مؤرخ القرن القادم ويصورها لنا بنفس مهارة الاستاذ القدير، وفى احدى حلقاته الأخيرة فان أستاذنا تناول ظاهرة التغير فى الحارة المصرية فى الأعوام الأخيرة من القرن الماضى نتيجة التوسع فى دور الدولة الادارى ومعها اتساع نطاق جماعات الافندية، والتى خلقت أحياء العباسية وشبرا، والتحول إلى النظام الرأسمالى وما نشأ عنه من قوى كان على رأسها الأوروبيون الذين ابتعدوا عن أسوار المدينة التقليدية لكى يخلقوا أحياء الأجانب فى الزمالك وجاردن سيتى وغيرها، والتغير الاجتماعى الذى تجسد فى الهجرة من الريف إلى المدينة ومعها هجرة القوى الاجتماعية التى نمت نتيجة استقرار الملكية الزراعية فى مصر، كانت هذه هى «عجلات التطور» التى كان على الحارة المصرية العتيقة وأولادها ان يواجهوها بالتغير تارة والغضب تارة أخرى، فلم يعد فى مقدور أولاد الحوارى أن يبقوا على حاراتهم مغلقة فى وجه تمدد الدولة الحديثة، ولا ان يظلوا على حرفهم التقليدية فى مواجهة منتجات الثورة الصناعية الأولى، ولا ان يبقى شيخ الحارة على حاله ووظيفته بعد أن تغير هذا وذاك. وهكذا فان البنيان المعمارى والانتاجى والسياسى للحارة المصرية كان لابد له وأن يتغير بدوره نتيجة متغيرات عاصفة وعاتية، ولم يكن التغير فى المبانى فقط، وانما شمل أيضا المعانى على حد قول مؤرخ القرن العشرين.

مؤرخ القرن الواحد والعشرين لن يجد صعوبة وقد تعلم على يد أسلافه العظام فى النظر إلى «المحروسة»، وهى تعبر الجسر الفاصل بين قرنين مواجهة متغيرات لا تقل عنفوانا عما عرفته منذ قرن سبق، وسوف يلحظ كيف وصلت الدولة المركزية إلى قمة عنفوانها بالسيطرة ليس فقط على السياسة والأمن، وانما أيضا على الاقتصاد والتعليم والثقافة وتنظيم الأسرة والشباب والرياضة، ومع كل ذلك كانت المدينة تتغير فى المبنى والمعنى، فى المبنى بظهور احياء جديدة للبيروقراطية المدنية والعسكرية التى جسدتها مدينة نصر حيث تقع على بواباتها اجهزة التنظيم والادارة والمحاسبات والتخطيط القومى، وفى المعنى بتدخل الدولة فى حياة المواطنين من المهد إلى اللحد، وتحول ذلك إلى ثقافة عامة تعتبر ذلك من طبيعة الأشياء حتى ان التغير فيها كما حدث مع أولاد الحوارى من قبل، يعد خروجا عن النواميس ومروقا على القوانين وفيه من الشيطان مس.

ولكن الأمور لا تبقى ابدا على حالها، وسوف يشهد مؤرخ القرن القادم عندما يطالع صفحات الأهرام ويكتب ديوانها ان السنوات الأخيرة من القرن العشرين ان نظاما عالميا جديدا قد قام يربط العالم بالتكنولوجيا والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية والاقليمية، وان المصريين الذين التصقوا بمياه النيل لبضعة الاف من السنين لم يعودوا كذلك، فقد هاجروا إلى ارض الله الواسعة طلبا للرزق وعادوا بالأموال التى يريدون استثمارها فى صحارى مصر الشاسعة، وأن الدولة باتت مرهقة بفعل الأثقال التى وضعتها على عاتقها، ومع كل ذلك فإن المدينة بدورها تتغير فى المبنى والمعنى، فى المبنى يظهر أحياء الشروق والعبور وغيرها على أطراف القاهرة وعلى طريق الاسكندرية المعروف تاريخيا بالصحراوى، والذى نشر عليه القطاع الخاص الخضرة والنماء كما فعل بالمصانع التى بلا دخان فى المدن القريبة التابعة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر، وفى المعنى بظهور قوى اجتماعية جديدة تتصل بالنظام العالمى وتنخرط فيه ولا تخاف أو ترتعد منه، وتطرح رؤى جديدة لتطور مصر ونموها، ومن الطبيعى كما حدث فى كل لحظات التغير من قبل ان يزعج ذلك أولاد الحارة القديمة أو مدينة نصر الحديثة والذين لم يعودوا قادرين على الخروج بالنبابيت وقوفا فى وجه التطور، وانما اصبحوا من خلال الصحافة والاحزاب قادرين على شن المعارك التى تطالب بالحفاظ على القطاع العام وتدخل الدولة وبقاء كل شىء على ماكان عليه، ما أشبه الليلة بالبارحة، وتحية لأستاذنا امد الله عمره وأعطاه الصحة والعافية

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٧ اغسطس ١٩٩٦

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

سؤال الوقت: هل الصدام الفلسطيني - الإسرائيلي.. وارد؟

حسابات أخرى.. غير



رأى كاتب مقال اليوم، أن الحديث عن حتمية الصدام أو استمرار عملية السلام. سابق لأوانه.
هذه هى زاوية مداخلة مقال اليوم بالاختلاف مع كل من مقال نبيل زكى (٧/٢٤) ود. محجوب عمر (٧/٣١) «بالحوار القومى». وفى رأى الكاتب، أنه قبل انتهاء الانتخابات الأمريكية من جهة، ومراقبة مدى تنفيذ إسرائيل للاتفاقيات وحالة الاستيطان فى الأراضى المحتلة.. من جهة أخرى، يصعب التنبؤ بمسار الأحداث. ويعتقد أن أمام العرب، والفلسطينيين خاصة، دون انتظار ماستقوم به إسرائيل، خيارات لايمكن تصنيفها فى حسابات الصدام أو السلام. وإنما يطرحها الكاتب فى إطار تعزيز القدرات لكى تكون أكثر فعالية فى التعامل مع مايستجد من أحداث.

د. عبد المنعم سعيد

جاء وصول بنيامين نيتانياهو الى رئاسة الوزارة الإسرائيلية ومعه حزب الليكود وتحالف اليمين الإسرائيلى الى السلطة، لكى يفتح الأبواب مجددا للتساؤل حول امكانية حدوث الصدام والمواجهة مرة أخرى على الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية وربما على الساحة الأوسع للصراع العربى - الإسرائيلى. وبينما نجد البعض منا كما فعل الأستاذ نبيل زكى فى مقاله «بالحوار القومى» يؤكد ان احتمالات «الانفجار الفلسطينى» ليست فقط واردة وانما ايضا «حتمية» و«ممكنة» بحكم أسباب «موضوعية» عديدة أوضحها، نجد أيضا الدكتور محجوب عمر على الجانب الآخر يؤكد انه «من الراجح حتى الآن ان احتمال قيام حرب شاملة أو حتى واسعة بين إسرائيل وبين دولة أو دول عربية غير وارد، استنادا ايضا الى أسباب «موضوعية» لاتقل وضوحا عن تلك التى وردت من قبل. وهكذا فاننا نصبح أمام مجموعات من الأسباب «الموضوعية» التى يمكن ان تقود الى هذا الطريق أو ذاك بنفس الدرجة من الوضوح واليقين.

ولعل ذلك مشكلة هذه النوعية من التحليلات. انها تركز على التناقضات الموجودة فى الواقع وتجعل مدى احتدامها مؤشرا على امكانية المواجهة من عدمها، ومن ثم فان انتخاب نيتانياهو جاء أشبه بصب النار على زيت الصراع الملتهب فى الأصل. ولذا يفتح الباب مجددا لشكل مامن أشكال الصراع. وكما يرى الاستاذ نبيل زكى فان تجدد الانتفاضة هو الأقرب للحدوث. أما الدكتور محجوب عمر فهو يرى ان هناك من التوازنات التى خلقتها عملية السلام مايجعل جميع الأطراف خاسرة إذا مادخلت فى صراع مفتوح خلال هذه المرحلة. ومن ثم فان استمرار الأمر الواقع مع قدر من العنف المحكوم والمسيطر عليه هو الاحتمال الأقرب للحدوث. ومن هنا فان دخول نيتانياهو الى الصورة لايبدو أكثر من تحصيل الحاصل، حتى ولو بدا ان درجة التأزم ترتفع لدرجة أو درجتين، ولكنها فى كل الأحوال تبقى فى ذات الاطار الذى سارت عليه منذ بدأت عملية التسوية، هنا فان الظروف «الموضوعية» تبدو فى حالة توازن دقيق لايستطيع احد الاطاحة به الا بثمن فادح.

ولكن ماهو غائب عن كليهما ان الصدام أو السلام هما اختيار انسانى فى المقام الأول. فالظروف الموضوعية لاتعمل وحدها، وانما تعمل من خلال قدرة البشر والقادة على استيعابها واستنباط خيارات منها. وفى الحقيقة انه كانت هناك دوما داخل الطرف العربى والطرف الإسرائيلى من يعتقد فى استحالة السلام والتعايش بين الطرفين حتى فى أوج عملية السلام وانجازاتها. ومن ثم فانها جنحت الى المضى فى المواجهة بغض النظر عما يجرى على جبهة التعايش العربى - الإسرائيلى. فقد كان هناك جناح قوى فى اليمين الإسرائيلى يعتقد بقوة فى ضرورة استمرار الاستيطان والتوسع على حساب الأراضى العربية والفلسطينية. وفوق ذلك استمرار التحرش واستخدام العنف ضد الفلسطينيين، لعل جذوة الصراع تظل مشتعلة، وهو ماتجسد فى أبشع صورة فى مذبحة المسجد الإبراهيمى. على الجانب الآخر فان العناصر الإسلامية لأحزاب حماس والجهاد الاسلامى فى الساحة الفلسطينية وحزب الله على الساحة اللبنانية، لم تجد فى عملية السلام مايعنيها فى شىء، ومن ثم فان عودة منظمة التحرير الى الأرض مرة أخرى والانتخابات التى أجرتها للسلطة الفلسطينية، لم تكن من وجهة نظرها تزيد على عملية مشبوهة من الأصل. ومن ثم قامت بعملياتها الانتحارية وهجمات صواريخ الكاتيوشا على اعتبار ان استمرار الصراع هو الاصل وماعدا ذلك عارض ومؤقت.

هذا الاختيار هنا وهناك، قابله اختيار آخر من قبل قيادات فلسطينية وعربية وإسرائيلية لتجاوز ما هو «طبيعى» فى العلاقات العربية - الإسرائيلية من صراع من خلال عملية للهندسة الانسانية تعطى جميع الأطراف الفرصة فى مستقبل أفضل مما عاشوه بالفعل خلال العقود الماضية. ولعل مشكلة هذا المعسكر الكبرى أنه كان عليه أن يحارب على جبهتين. الاولى منهما تعلقت بالواقع «الموضوعى» للصراع العربى - الإسرائيلى الذى كان فيه مايكفى من المشكلات والتناقضات التى يصعب تجاوزها الا من خلال

عملية تاريخية طويلة وعلى جبهة واسعة من الحركة تشمل مجالات شرق أوسطية لا علاقة مباشرة لها بالمحتوى الاصلى للصراع على الأرض والبشر. والثانية مع تلك القوى من داخلها التى رأت فى العملية برمتها نوعا من التدخل الانسانى غير المبرر فى مسار الطبيعه التى لا يمكن التحكم فيما تثيره من زلازل وبراكين وعواصف. وفى كثير من الاحيان فان القدرة على الحركة على الجبهتين لم تكن بالكفاءة اللازمة. ومن ثم فانه بعد الذروة التى وصلت إليها عملية السلام فى يناير الماضى مع الانتخابات الفلسطينية، فانها سارت فى مسار متراجع خلال الشهور الأخيرة وجاء انتخاب نيتانياهو نتيجة العمليات الانتحارية لكى يعقد الأمور فوق تعقيداتها السابقة.

هذا التعقيد ينجم عن ان نيتانياهو حتى الآن لم يطرح تصورا محددا أو استراتيجية واضحة تجعل الجميع يوقنون من موقعه داخل معسكر الهندسة البشرية للصراع والذى يجعل استئناف عملية السلام ممكنا، ويضعه فى معسكر «الطبيعة» الذى يجعل استمرار المواجهة وتفجرها حتميا. فهو من جانب اعلن التزامه بالاتفاقيات الموقعة على الجبهة الفلسطينية وأطلق بالونات اختبارللانسحاب من لبنان وطرح فى القاهرة خاصة لغة من التهدئة مع الدول العربية غابت عن كل خطاباته السابقة. ولكنه من جانب آخر لم يخف اعتراضاته على اتفاقيات أوسلو وتفسيراته الخاصة لقاعدة مبادلة الأرض بالسلام. وفى الحقيقة ان فحص مقولات نيتانياهو يقود الى أكثر من صورة عن الرجل لايزال الوقت مفتوحا لتبيان ايها اكثر تعبيرا عن غيرها. فهو يبدو احيانا نوعا من البراجماتى المتشدد الذى يحاول من خلال التصريحات النارية

الضغط على الجانب العربى لانتزاع تنازلات اضافية لا تتعلق بالضرورة بالأرض وانما تتعلق بوضع نهاية للارهاب الذى كان السبب فى قدومه إلى السلطة فى المقام الأول. بعدها فانه لن يكون مختلفا فى كثير أو قليل فيما يقوم به عما كان بيريز على استعداد للقيام به. ولكنه يبدو فى احيان اخرى صورة أخرى من شامير، ولكن مع قدرة أكبر على شرح موقفه للعالم من خلال قضايا براقة كتلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان فى العالم العربى، والتى يمكنه استخدامها لكسب الوقت الذى يوجد فيه حقائق استيطانية على أرض الواقع. وفى احيان ثالثة فانه يبدو وكأنه ليس مستعدا للسلام على الاطلاق وانه فى حقيقته ينتمى الى معسكر الطبيعة فى الصراع العربى - الإسرائيلى. ومن ثم فانه فقط يريد اختيار مجال المعركة والمواجهة وتوقيتاتها.

ازاء هذه الصور المتعددة لرئيس الوزراء الجديد، فان الحديث عن حتمية الصدام أو استمرار عملية السلام يبدو سابقا لأوانه. كما ان استعجال أى منهما دون داع لايوجد ما يبرره من وجهة النظر العربية. فتجدد الانتفاضة فى ثوب جديد كما يطرح الاستاذ نبيل زكى ليس خيارا

مطروحا الآن. لأن المدن الفلسطينية الرئيسية فيما عدا الخليل والتى اعتمدت عليها الانتفاضة فى الماضى، اصبحت الآن تحت الحكم الفلسطينى. ومن ثم فان قدرتها على احراج اسرائيل والضغط عليها تبقى محدودة. كما ان المضى قدما الآن فى المفاوضات مع اسرائيل فى ظل ماتطرحه من شروط لايبدو الا وصفة لتقديم تنازلات لم يكن مطروحا اعطاؤها لبيريز أو لغيره من قبل. وربما يكون وضع عدد من المؤشرات التى ترجح صورة أو أخرى للسلوك الاسرائيلى فى المرحلة الحالية هى الأقرب الى الصواب. خاصة مايتعلق بتنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع الفلسطينيين. ومراقبة حالة الاستيطان فى الاراضى المحتلة، هى التى تحدد الخيارات العربية والفلسطينية فى المستقبل القريب وحتى تنتهى الانتخابات الامريكية. وبعدها فان القدرة على التنبؤ بمسار الأحداث ممكنة.

وعلى أى الأحوال فان هناك الكثير من الخيارات التى يمكن للجانب العربى المضى فيها دون انتظار لما سوف تقوم به اسرائيل، وكلها لايمكن حسابها فى حسابات الصدام أو السلام. وانما تأتى فى اطار تعزيز القدرات العربية لكى تكون أكثر فعالية فى التعامل مع ماسيأتى ويجد من أحداث. فمن المؤكد ان استكمال مسيرة العمل العربى المشترك، وفق الصيغة التى توصل لها فى قمة القاهرة، تحتاج الكثير من الجهد الاضافى خاصة مع ماهو معروف من تناقضات عربية - عربية تحتاج الكثير من الفعل والحركة. هذا الخيار لايحتاج اسرائيل لاستكماله . ولكنه من ناحية أخرى يضعها امام اغراء السلام مع كل الدول العربية وتحت ضغط مواجهة العالم العربى كله فى حالة المواجهة. وهناك ايضا دعم الساحة الفلسطينية وخلق وقائع على الأرض فيها بالتنمية الاقتصادية والاستثمار. والتطبيع العربى - الفلسطينى الواسع لتأكيد الشرعية الفلسطينية من خلال الزيارات والمؤتمرات والمشروعات المشتركة، امر لاغنى عنه لسحب ورقة الضغط على الفلسطينيين من خلال الحصار من اليد الاسرائيلية. وهناك ايضا مايستطيع الفلسطينيون فعله من خلال السعى نحو توافق وطنى يعزز السلطة الوطنية الفلسطينية: ولا أتصور حدوث ذلك دون دعم فعلى لسلطة المجلس التشريعى المنتخب وتفعيله الى الدرجة التى تؤكد الشرعية الفلسطينية من جانب وتعطيها قدرا كبيرا من القدرة على المناورة والحركة. وباختصار فان هناك الكثير الذى يمكننا القيام به خلال المرحلة المقبلة ويخص الجانب العربى والفلسطينى وحده، انتظارا للحظة الاختيار بين الصدام أو السلام الآتية بلا ريب وفى المستقبل غير البعيد، والتى نأمل ان نقدم عليها مرة واحدة فى تاريخنا ونحن على استعداد للتعامل معها. □

■ *كاتب هذا المقال مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالأهرام» - مصر*□

الاسكندرية ١٩٩٦

ما الذى يمكن ان يحدث لو أن الاسكندر الأكبر لم يهبط ببلادنا فى التاريخ القديم وأرسى حجر الأساس لمدينة الاسكندرية التى بقيت عبر مئات السنين تخلد اسمه وتضيف له كونها عروس البحر الابيض المتوسط على الاقل حتى عقود قليلة مضت ؟. لو أن هذه الفكرة حدثت فان الاسكندرية كانت ستكون مثلها مثل باقى مناطق الساحل الشمالى لمصر الممتد من رشيد وحتى الحدود المصرية الليبية، وعندها فان حركة التعمير التى تمتد من غربها حتى مدينة مرسى مطروح كانت ستشملها أيضا، وعلى الارجح فى هذه الحالة انه سيكون لها اسم مختلف، وعلى الأغلب فاننا سنكون إزاء مدينة تختلف جذريا عن تلك المدينة التى نعرفها الآن، ولكنها ستكون شبيهة بالمدن الجديدة ليس فقط فى الساحل الشمالى وانما ايضا حول مدينة العريش وفى الغردقة وفى غيرها من المدن الجديدة على شواطىء مصر الساحرة.

فى هذه المدينة الجديدة التى سينشئها مصريو التسعينيات سوف يختفى تماما الكورنيش الذى تم تشييده فى ثلاثينيات هذا القرن لأن عقيدتهم المعمارية أصبحت لاتقبل بأقل من البناء على البحر مباشرة، وعلى اى الأحوال فإنهم جربوا ذلك بالفعل فى بعض أجزاء الكورنيش الحالى فى الاسكندرية، وكانوا يفعلون ذلك مع كل أجزاء كورنيش نهر النيل فى القاهرة، اما عندما واتتهم الفرصة لتعمير الغردقة والعريش فانهم الغوا الفكرة من الاصل، وربما على اعتبار ان إنشاء الكورنيش هو بدعة غربية تؤدى على الاغلب الى اتاحة الفرصة لجميع افراد الشعب للاستمتاع بما منحته الطبيعة من مناظر خلابة، ولانها ايضا على الأرجح تدعو الى رياضة المشى على الأقل وهى رياضة لايوجد مايؤكد انها تقود الى الفوز بميدالية ذهبية فى اتلانتا او سيدنى، او اى مكان تعقد فيه دورات اوليمبية.!.

وفى هذه المدينة الجديدة ايضا لن نجد مكانا لتلك الابنية الجميلة التى تراكمت عليها فنون العمارة اليونانية والايطالية والفرنسية والتى تمتد بكثير من الجمال والتاريخ عبر الكورنيش من قصر رأس التين الى قصر المنتزه، وانما سوف نجد سلسلة من القرى السياحية الواحدة تلو الأخرى لكل منها عالمها المميز معماريا وفنيا الذى لا يعبر عن عصر او زمن نعيش فيه ، وانما عن تمنيات بازمنة مختلفة لا رابط بينها من جسد او روح، وانما تعبر عن لعب ملونة تصلح لإعلانات الصحف والتليفزيون بأكثر مما تصلح للحياة. وباختصار فإنها تفتقد لكل مايعنيه العمران من معنى لأنها لاتنشىء مجتمعات لها أبعادها الثقافية والحضارية والاقتصادية بكل مايعنيه ذلك من اتصال بين البشر والأجيال وتقسيم للعمل بينهم فما نجده فى الأسكندرية القديمة من الميناء والجامعة والمصانع وحقول الزراعة والمتحف والفن بجميع انواعه سوف يختفى لأن المدينة سوف تنهى علاقتها بكل مايتصل بالديمومة والاستمرار والتواصل التى يوجدها البشر المستقرون ولا يبقى فيها الا قبائل رحل تأتى كل صيف فى الأوقات التى تحددها مواعيد امتحانات الثانوية العامة !وربما الاهم من ذلك كله ان المدينة الجديدة سوف تفقد كل صلة عضوية لها بالمجتمعات المستقرة القريبة منها وعلى الأغلب فانها سوف تدمرها بيئيا واجتماعيا، على عكس ما فعل الإسكندر الاكبر حينما كانت مدينته اتصالا حضاريا واقتصاديا مع قرى الصيادين التى سبقتها وماعلينا فقط الا ان ننظر الى مآل اليه حال قرى مرسى مطروح والضبعة والحمام والغردقة والعريش حتى نجد انها أصبحت لاتزيد على كونها فناء خلفيا يصلح مقلبا للقمامة ومعملا دائما لتفريخ الذباب. وقد تتراوح الكارثة من حالة الى اخرى فى الشدة والعنفوان، ولكن المرجح انها ستمثل عدوانا مستمرا على البيئة والطبيعة ، كما هو حادث فى مدينة العريش التى لايتخلق فيها مجتمعان منفصلان واحد للبحر والآخر للداخل فقط ، وانما ايضا يتم فيها التدمير المنظم لغابات النخيل العملاقة بالبناء فيها عشوائيا مع تحويلها الى مراتع للقبح بعد ان كانت تصلح مكانا ملهما للأدباء والشعراء. وهكذا فان المدينة الجديدةسوف تفقد لاعذرية وبكارة الطبيعة فقط، وانما الروح ذاتها التى تربط بين الصحراء والبحر، وبين الصيد والنخيل، وبين المدينة والواحة كان كل ذلك سيكون ممكنا لو ان الإسكندر الأكبر ترك لنا مدينة الاسكندرية لكى نبنيها فى السنوات الاخيرة من القرن العشرين، ولو أن الأجيال التى توالت عليها على مدى القرون تخلت عن مهمتها فى اضافة طبقات من العمران والحياة. ولكن لحسن الحظ ان ذلك لم يحدث وبقيت لنا الاسكندرية عاصمة ثانية لمصر وحاضرة من حواضرها رغم انها تعانى من التدهور الذى تعانى منه باقى المدن المصرية الأخرى، الا انها مقارنة بما نفعله بباقى السواحل تبقى منارة حتى ولو لم يلتفت الى اضوائها أحدا!.

د. عبد المنعم سعيد



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ٢٦ اغسطس ١٩٩٦

أخطاء الشعوب..!

المتابعون للسياسة فى الاردن لم تفاجئهم الاضطرابات الاخيرة فى المدن المختلفة، والتى تمثل نموذجا كلاسيكيا لما يسمى انتفاضات الخبز التى اصبحت إحدى السمات المعروفة فى العالم الثالث خاصة مع شيوع سياسات التكيف الهيكلى والتحول إلى اقتصاديات السوق. ولكن الحالة الاردنية اضافت عوامل اخرى للسياسة الاقتصادية تراكمت خلال السنوات الثمانى الماضية كشفت من مشاعر الإحباط والتذمر لدى قطاعات واسعة من الشعب كان فى مقدمتها انتهاء المعونات العربية للاردن فى عام ١٩٨٨ والتى كانت تصل الى ٥٠٠ مليون دولار سنويا والتى واكب انتهاؤها توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية التى كان لها اثر كبير فى الازدهار الاردنى خلال الثمانينيات، وتلا ذلك حرب الخليج الثانية وما كان من موقف الشعب الاردنى فيها فى الوقوف الى جانب العراق وما قاد اليه بعد ذلك من تناقص اعداد العاملين الأردنيين فى دول الخليج والذين كان لعائداتهم من الاثر الإيجابى على رفاهية الاردنيين ما ادى الى وصف الأردن بانه دولة بترولية. وجاءت آخر الضربات عندما بدا بعد عامين من السلام «الدافئ» مع إسرائيل ان عائداته لا تتناسب مع كل الاحلام الوردية التى صورته بديلا لكل ما سبق من إخفاقات وتراجعات فى موارد الدولة الاردنية.

ولعل ذلك على وجه التحديد بيت القصيد فى المشكلة الاقتصادية الأردنية حيث يسود التخيل ان عناصر خارجية ما يمكنها كفالة التقدم الاقتصادى فى بلد من البلدان، بحيث تقوم بدور العصا السحرية التى تبدل الفقر غنى، وتبعد بالشعوب عن جوهر المشكلة التى يعانون منها والتى تتلخص فى معظم الاحوال فى انهم يستهلكون اكثر مما ينتجون، ويستوردون اكثر مما يصدرون، وينفقون اكثر مما يربحون. وعندما يتبخر حلم حدوث معجزات خارجية وتواجه الشعوب الحقيقة فانها تجد صعوبة فى تقبل الحقيقة المرة ومن ثم تنفجر بطريقة مدمرة كما حدث فى الاردن وكما حدث من قبل فى مصر فى يناير ١٩٧٧، وكما حدث فى بلدان عديدة أخرى. وفى العادة فإن هذه الانفجارات تؤدى الى تراجع الحكومات عن قراراتها كليا او جزئيا ومن ثم يتاخر الاصلاح الحقيقى لسنوات طويلة احيانا حتى لا يجد الجميع بعد ذلك حكومات وشعوبا بدا من العودة اليه مرة اخرى ولكن بتكلفة اعلى، وبعد ضياع سنوات كان يمكن استثمارها فى صنع اقتصاديات حقيقية وليست مصطنعة ومشوهة تقوم على اسعار غير حقيقية للسلع. فلعل ذلك ما حدث فى جميع حالات انتفاضات الخبز من قبل لانها لم تفعل اكثر من تاجيل حل المعضل الاقتصادى والذى تدفع ثمنه غاليا على الأغلب تلك القطاعات التى انتفضت من اجل تاجيله. وهكذا فان الشعوب ذاتها يمكنها اتخاذ مواقف تضر بها وبمستقبلها اذا ما تصورت ان قضية الإصلاحات الاقتصادية تعود الى سياسات حكومية قاصرة، او الى تعنت من قبل صندوق النقد الدولى واسلوبه فى التكيف الهيكلى، او الى لا مبالاة من قبل القوى الخارجية فى إعطاء المنح والمعونات، فالمشكلة اعمق من كل ذلك خاصة اذا ما فرط الشعب فى استخدام سنوات اليسر التى توافرت فيها موارد خارجية استثنائية لكى يحدث إصلاح جوهرى وهيكلى فى الإقتصاد يستطيع بعده الوقوف على قدميه دون وصاية من هذا او من ذاك فى سنوات العسر التالية. ولعل ذلك ما حدث مع الشعب الاردنى وكثير من الشعوب العربية الأخرى التى فشلت هى وحكوماتها فى اتخاذ قرارات صعبة إبان عقد الوفرة النفطية ووجدت نفسها مع عقد التسعينيات تواجه الحقيقة المرة للخلل الهيكلى فى اقتصاداتها وحاولت مداواته بأساليب الدعم الذى عند نقطة ما لا يستطيع احد تحمل تكلفته فى غيبة تقدم محسوس فى البنية الإنتاجية للبلاد. اننا نثير هذه المسالة الآن ليس فقط تعليقا على احداث الاردن وإنما ايضا لانه جرت العادة على قصر النقد على الحكومات والقيادات السياسية فيما تتخذه من قرارات مع إعفاء الشعوب والجماهير ذاتها مما ترتكبه من اخطاء قد تكون فادحة فيما يتعلق بمستقبلها ومستقبل بلادها. وبالتاكيد فان الحكومات تتحمل الجزء الأكبر من المسئولية لانها هى التى تقود وتقرر ويفترض فيها تحمل المسئولية، ولكن العادة جرت فى البلدان العربية على إضفاء صفات للنبل والقداسة والبعد عن الخطأ على الشعوب مع تصور انه لا ياتيها الباطل من امامها او من خلفها حتى عندما تنقض بالتدمير للثروة الوطنية ذاتها كما فعلت فى الاردن مؤخرا. ولكن تملق الجماهير لا يعنى بالضرورة الحرص عليها، كما ان استمرار العادة لا يعنى بالضرورة صحتها، وربما ان الاوان لكى تعرف الشعوب، كما ينبغى على الحكام، الحقيقة فى جلاء، ووضوح كاملين!



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ١ سبتمبر ١٩٩٦

حوارات كورية...!!

كل العالم مشغول بالمستقبل وكوريا الجنوبية ليست استثناء من هذه القاعدة مثلها مثل باقى الدول المتقدمة، او التى تسعى الى التقدم والغنى والبحث عن مكان ومكانة تحت الشمس. ومؤخرا اصدر معهد التنمية الكورى وثيقة عنوانها «رؤية واستراتيجية التنمية للإقتصاد الكورى فى القرن الحادى والعشرين»وضع فيه تصورا للكيفية التى يصل بها الإقتصاد الكورى الى المكانة السابعة بين اقتصاديات العالم عام ٢٠٢٠، وتصل الى المكانة السادسة بين الدول التجارية فى العالم ويصل نصيب الفرد من الناتج القومى المحلى الى ٣٢ الف دولار فى ذات العام. هذا الحلم الوردى لايبدو بعيدا عن الواقع على ضوء انجازات كوريا خلال العقود الثلاثة الماضية، فحتى منتصف الستينيات، فان كوريا كانت مثلها مثل الكثرة من بلدان العالم الثالث مكانا للفقر المدقع لاتتعدى خيالات قادته اكثر من التوصل الى متوسط لدخل الفرد يقترب من ١٠٠٠ دولار فى العام، وان تزيد حجم صادراته من ٣٠ مليون دولار الى مليار دولار. وبعد ثلاثين عاما، فان كوريا اصبحت تشغل المكان الحادى عشر بين اقتصاديات العالم، والمكانة الثالثة عشرة بين الدول التجارية، ووصل متوسط دخل الفرد فيها الى مايزيد على عشرة آلاف دولار نقدا وعدا.

قياسا على الماضى إذن فان الاحلام الكورية لاتبدو مفارقة للواقع بل انها واقعية للغاية وممكنة الإنجاز، ولكن مع ذلك فان المثقفين الكوريين تلقفوا الإستراتيجية بكثير من النقد والتحليل والشك فى هذه الإمكانية نشروها فى الصحافة والدوريات العلمية الكورية، ومن وجهة نظرهم فان حال السياسة الفاسدة وغير المبدئية فى بلادهم لا يسمح بان تتبوأ كوريا مكانا متقدما على الساحة العالمية، ويضربون على ذلك مثالا بتجاوز اعضاء البرلمان لحدود الإنفاق المسموح بها فى القانون بما تراوح بين خمسة وعشرة امثال، وبعدها يدعون البراءة بتزوير الإيصالات والفواتير حتى تنسجم مع القانون. ويمدون اياديهم الى الإحتكارات الصناعية الكبرى لكى يستعيدوا ما انفقوه فى المقام الاول. هذه الإحتكارات لا تمتد اصابعها الى البرلمان فقط، ولكنها ايضا تسيطر على الصحافة والجامعات وكافة المؤسسات فى الدولة. ومن وجهة نظرهم كذلك فان المجتمع الكورى ذاته ملىء بالامراض الإجتماعية كالواسطة والرشوة والعلاقات العائلية التى ترفع رابطة الدم على رابطة الكفاءة، حتى ان اولياء الامور لا يمكنهم زيارة أولادهم فى المدارس الا ومعهم مظاريف ممتلئة بالنقود يوزعونها على هذا وذاك. وحسب قول كانج شن - سك محرر الأخبار العالمية بإحدى الصحف الكورية، فان كل ذلك لا يسمح بإقامة روح احتضان العالم والمستقبل لا يمكن ان تزدهر، لأنك لا تستطيع توقع تشكيل دولة من الدرجة الأولى، بينما تنمى فقط شعبا من الدرجة الثالثة، معنى ذلك فى نظر المثقفين الكوريين ان التقدم الى القرن الحادى والعشرين اعقد بكثير من مجرد تحقيق أهداف إقتصادية طموحة حتى ولو كانت ممكنة الإنجاز، فما لم يتم الإصلاح السياسي، وتتعلم المؤسسات الإقتصادية الكبرى القدرة على كبح جماح الذات والفصل بينها وبين مؤسسات المجتمع الأخرى، ويتعلم الشعب ذاته قيما وعادات جديدة تختلف عما تعود عليه، فان ماستحققه كوريا لو تحقق ربما لا يعنى الكثير، فالمسالة ليست بناء «قصر للرفاهية» فى القرن القادم فقط، وإنما العمل على إقامة مجتمع يستطيع الإقامة فى هذا القصر.

وهكذا تمضى الحوارات الكورية التى ولاشك يمكننا الإستفادة منها، فنحن ايضا لدينا تصورات للتطور الإقتصادى، وهناك خطط حكومية لتطوير ست مناطق كاملة فى مصر حتى عام ٢٠١٧، ورؤى أخرى للإستثمار وفق خطط خمسية متتالية ربما لاتصل الى الطموحات الكورية آلا انها اكثر من كل الطموحات التى عرفناها منذ وقت طويل، والتى لم تكن تتعدى المطالبة من خلال الغناء بوضع «تماثيل رخام على الترعة وأوبرا»، وبالتاكيد اكثر منها واقعية. ولكن المؤكد ايضا ان كل ذلك ليس كافيا، خاصة مع وجود نوعية السياسة التى مثلتها - والأمثلة كثيرة - ازمة حزب الاحرار الأخيرة، ولا مع مستوى حرية الراى التى تسير تحت تهديد تفريق الازواج عن زوجاتهم، ولا بنمط الثقافة المقيدة والمحاصرة بالماضى، والعاجزة عن التطلع الى المستقبل. الحوارات الكورية حول المستقبل تقول ان المسالة اعقد بكثير مما نتصور!!

د. عبد المنعم سعيد

الانتخابات الأمريكية

لو أن هناك عدلا فى الدنيا لشاركت كل البشرية فى الانتخابات الأمريكية سواء لرئاسة الجمهورية أو للكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ. فالاصل فى عملية التمثيل النيابى والانتخابات بصفة عامة هو القاعدة المعروفة انه لاضرائب بدون تمثيل، فإذا كانت سلطة ما تحصل على موارد مادية او معنوية من البشر فان حقهم معلوم فى ضرورة المشاركة والرقابة على إدارة هذه الموارد حتى يمكن التأكد من استخدامها الرشيد. ورغم ان الولايات المتحدة لا تحصل على موارد مباشرة من سكان الكرة الأرضية عن طريق مصلحة الضرائب فيها، فإنها بالتأكيد تحصل على الكثير منها بطريقة غير مباشرة بحيث تؤثر على حياتهم غنى وفقرا وصراعا وسلاما فى أركان الدنيا الأربعة. فالاقتصاد الامريكى - مقاسا بالناتج المحلى الاجمالى - يزيد حجمه قليلا على اقتصادى اليابان والمانيا مجتمعين، وكثيرا على اقتصادات بريطانيا والمانيا مجتمعين، وكثيرا عن اقتصادات بريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا وكندا وسويسرا مجتمعه وذلك يعطيها مركزا تحكميا فى الاقتصاد العالمى ككل حتى انه أصبح القاطرة التى إذا انتعشت انتعش معها العالم، اما اذا انكمشت او تباطأت تبعها الكثرة من الشعوب والأمم، وفى العالم الثالث فان معنى ذلك الفاقة والمجاعة لاقدر الله. واذا زاد على ذلك ان الولايات المتحدة هى المنتج الأول للغذاء فى العالم وتشغل المكانة الأولى فى انتاج العديد من السلع الحيوية من الألومنيوم حتى الطائرات، وفى مجال أجهزة الكمبيوتر فانها تنتج وحدها اكثر من انتاج القارة الأوروبية مجتمعة، وما يزيد بكثير على ضعف الانتاج اليابانى لأدركنا إلى أى حد تشغل دولة واحدة مكانا مركزيا فى الاقتصاد العالمى. وربما كان الأهم من ذلك كله ان أمريكا لا تشغل مكانة تحكمية فى شئون العالم نتيجة انتاجها السلعى وحده، وانما من خلال استحواذها على مراكز السيطرة فى المعلومات والبحث العلمى وأسواق المال وادارة الشركات متعددة الجنسيات العابرة للقارات والدول، وباختصار نفاذها على جميع الاعصاب الحساسة التى تؤثر على معدلات البطالة و التضخم والنمو فى كل أرجاء العالم.

ورغم ان هناك تقديرات كثيرة، وتنبؤات اكثر على تراجع المكانة النسبية للولايات المتحدة واندفاع قوى أخرى لمنافستها فى هذا المجال أو ذاك، فان المؤكد انه حاليا ولسنوات مقبلة فان الولايات المتحدة اجتمع لها من أسباب القوة العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية مالم يجتمع لقوة وحيدة فى التاريخ الانسانى، وفى عصر الكونية فان القرارات التى تتخذها او التى لا تتخذها هذه القوة فانها تؤثر تأثير الحياة والموت على جميع الامم. المعضلة هنا انه رغم هذا التأثير الهائل الذى يتعدى بكثير الحدود الأمريكية فان حكمة الأمريكيين وحدهم فى انتخابات الرئاسة والكونجرس هى التى تقرر لبقية العالم ماذا وكيف ومتى ينتج ويستهلك ويعمل ويعلم، اما بقية الدنيا التى تدفع ثمن فساد هذه الحكمة اذا فسدت فليس لها من نصيب إلا المشاهدة والمراقبة لمؤتمرات الحزب الديموقراطى والجمهورى ومناوشات هذا وذاك من المرشحين المستقلين من امثال روس بيرو، والتعجب والاستعجاب، واحيانا الاعجاب، بالطريقة الفاقعة الألوان للانتخابات الأمريكية.

وربما كانت المشكلة الاكبر هنا انه بالقدر الذى يتصاعد فيه التأثر الكونى للولايات المتحدة فإن شعبها يزداد محلية كل يوم، ولعله اصبح معلوما للكافة الآن ان السياسة الخارجية لا تشغل إلا نصيبا ضئيلا وهامشيا من قرار الناخب الأمريكى الذى يصب جل اهتمامه على مشاكله الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان ذلك مفهوما فى الماضى حينما كانت امريكا قوة بعيدة محصورة بمحيطين هائلين وتتخيل نفسها عالما جديدا وحدها بعيدا عن العالم القديم بشروره وخرافاته، أما الآن وقد عبرت المياه على الجانبين بالأساطيل والطائرات والأقمار الصناعية والفاكس والانترنت فإن المفارقة التى تعطى أقلية من البشر حق تقرير مصير الأغلبية الساحقة منه تصبح فاجعة للمبدأ الديمقراطى، خاصة اذا ما اصبحت هذه الانتخابات فريسة لجماعات محدودة فيها لعل ابرزها المجتمع اليهودى الذى لا يزيد عدده على ستة ملايين ومع ذلك فانه الفاعل الأعظم فيما يتعلق بالسياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط الذى يتعدى عدد سكانه ثلاثمائة وخمسين مليون نسمة. وهل يمكن تفسير قانون داماتو الأمريكى الأخير الذى يلوى ذراع شركات العالم كله ويمنعها من التعامل مع الدول التى لا ترضى عنها أقليات امريكية إلا على ضوء هذه المفارقة، أو موقفها من الأمم المتحدة وأمينها العام إلا على ضوء هذه الفاجعة. على أى الأحوال، وحتى يقضى الله امرا، فاننا لا نملك إلا الدعاء للشعب الأمريكى بالحكمة والرشاد، اما بقية البشر فلهم الصبر والسلوان!!

د. عبدالمنعم سعيد

«خيارات أم المعارك» فى بغداد وواشنطن

د. عبد المنعم سعيد

ربما لا يفسر الأحداث الأخيرة، منذ التحرك الذى قام به النظام العراقى فى منطقة الأكراد، وحتى العدوان الأمريكى على العراق وما تلاه من انسحاب القوت العراقية من أربيل وتوسيع منطقة الحظر الجوى حتى وصلت الى خط عرض ٣٣، قدر لافتة حمراء برزت فى المظاهرات العراقية التى استنكرت الحدث أمام شبكات التليفزيون العالمية كتب عليها «قيادة شعبة ام المعارك»

وهكذا فان حرب الخليج الثانية المسماة عراقيا «بام المعارك» أصبح لها شعبة.

وأصبح للشعبة قيادة. وأصبحت للقيادة جماهيرها التى تقودها تستنكر العدوان وتحرق العلم الأمريكى ومعه تمثال من القش للرئيس الأمريكى كلينتون.

وباختصار فانها أصبحت مؤسسة متكاملة ربما لا نعرف الكثير عنها و لكننا نعرف أنها موجودة وانها تلخص الفكر الذى ادى فى المقام الأول الى الغزو العراقى للكويت، ومن قبله الحرب مع ايران ومن بعده التحرك الى أربيل فى الحرب الأهلية الكردية المستعرة منذ وقت، والذى خلاصته قدرة القيادة العراقية الفائقة على القيام بخطوات غير محسوبة تنتهى فى النهاية الى التراجع، ثم بعد ذلك خروج الجماهير لكى تلعن أمريكا ومن هم وراءها

وربما كان الجديد هذه المرة ان «شعبة ام المعارك» لم تعد احتكارا عراقيا خالصا. وانما اصبحت هناك شعبة تماثلها فى الولايات المتحدة تقوم على الاعتقاد بان أسهل الأهداف السياسية والاستراتيجية التى يمكن تحقيقها دون خسارة تذكر، وتحقيق شعبية سريعة بلا ثمن تقريبا، هى التى تتم ازاء العراق. فما حدث خلال حرب تحرير الكويت»، وما تلاها قامت العراق بحشد قواتها منذ عامين تقريبا على الحدود الكويتية، قاد الى اعتقاد أمريكى بان تحركا عسكريا محدودا مصحوبا بضربة جوية بالصواريخ والطائرات يؤدى فى النهاية الى اعلان النصر وتراجع القيادة العراقية عن اهدافها التى اعلنتها وبعدها تعود الامور الى ما كانت عليه وبخسائر أكبر للعراق، ورغم مايبدو ان الحسابات الأمريكية أكثر دقة من حيث النتائج المباشرة، فإنها على المدى الأطول قليلا من النظر القصير لواشنطن، فان نتيجة الحساب لن تكون أقل خطأ من مثيلاتها العراقية وعلى الأغلب فانها ستكون أكثر فداحة فيما يتعلق باهداف أمريكا فى المنطقة. والواقع أن ما يجمع تفكير «مؤسسة أم المعارك» على الجانبين هو انها لا تأخذ المتغيرات الحادثة على أرض الواقع بالجدية اللازمة، وعلى الأغلب فإنها تقيس على سوابق مضت عند قيامها بسياسات تتعلق باحداث لحقت فى ظروف موضوعية مختلفة. وتبدو المسالة على الجانب العراقى صعبة التصديق ان تتخيل القيادة العراقية أن بوسعها إحداث تغيير عسكري فى الساحة الكردية اعتمادا على انشغال الولايات المتحدة فى معركة الإنتخابات واعتمادا على ان العالم فى النهاية قد وافق على صفقة «النفط مقابل الغذاء» فى إشارة الى بدء تطبيع الوضع العراقى فى العالم واعتمادا على انه لا يوجد فى القانون الدولى ما يمنع العراق من الحركة داخل أراضيها. فالواقع ان كل هذه العوامل مجتمعة كان لابد لها ان تقيد حركة بغداد ولا تطلقها فالساحة الكردية نفسها أشبه بالرمال المتحركة، ولا يوجد هناك فارق حقيقى بين الحزب الديمقراطى «الكردى» والإتحاد» الوطنى الكردستانى فيما يتعلق بالرغبة فى تحقيق أكبر استقلال ممكن عن العراق ومن ثم فإن مناصرة طرف على الآخر لا يبدو انه يحقق اية مصلحة استراتيجية حقيقية واذا زاد على ذلك فإن الانتخابات الأمريكية تفتح شهية اى رئيس أمريكى لإظهار العضلات وسحب المسدسات على طريقة رعاة البقر فى أفلام الغرب الأمريكية، خاصة اذا كان الرئيس لم يؤد الخدمة العسكرية فى الأصل، وان الخبرة فى التعامل مع القانون الدولى تقول ان تطبيقاته دائما تختلط بتوازنات القوى العسكرية والأخلاقية خاصة اذا كان النظام العراقى نفسه ليس من المشهود له باحترام اية نوعية من نوعيات القوانين» وبذلك فإن الخطوة العراقية تجاه الشمال كانت تجسيدا لمؤسسة ام المعارك الشهيرة فى أخطاء الحسابات والسير وراء أنواع من السراب القانونى والسياسى والعسكرى لا يجرى إلا فى ذهن القيادة العراقية.

اما على الساحة الأمريكية فإن «مؤسسة ام المعارك» استفحلت شعبها أيضا فى التأثير على القرارات المتعلقة بالعراق، فالواضح ان الرئيس الأمريكى أخذ الجانب الظاهر من المؤسسة وهو القدرة الأمريكية على ضرب العراق فى اى وقت والتمتع بالحصول على انتصارات سهلة ورخيصة تفيده فى الانتخابات ولكنها فى الحقيقة لا تخدم الأهداف الاستراتيجية الأمريكية فى الحفاظ على الإستقرار فى الخليج والشرق الأوسط لخدمة المصالح الأمريكية النفطية وغيرها فمن ناحية، فإن التدخل العسكرى الأمريكى ضد العراق المناصر لقوات برزانى كان من الناحية الموضوعية مساندة لقوات طالبانى التى تناصرها ايران، وهكذا فان

كاتب هذا المقال مثقف مصرى بارز، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام □

واشنطن اعطت طهران هدية لم تكن تتوقعها على الساحات الكردية والعربية والشرق أوسطية. ومن ناحية اخرى فإن التدخل ادى الى فتح شهية تركيا لكى تقتطع منطقة عازلة لها فى الاراضى العراقية وهو ما يفتح الباب لصراعات إقليمية تهدد السلامة الإقليمية للعراق وهى التى جرى العرف على الحفاظ عليها منذ حرب الخليج الثانية ـ حتى تحت قيادة صدام حسين للحفاظ على التوازن الإقليمى ، وهكذا فإن أمريكا تكون قد فتحت طاقة جهنم لنفسها ولباقى دول التحالف خاصة مع ما يؤدى اليه العدوان الأمريكى من اشعال نيران التطرف التى بدأت أمريكا تذوق لسعتها بالفعل كما حدث فى مدينة الخبر، اى أن استقرار منطقة الخليج القريب جدا الى القلب الأمريكى سوف يصبح مهددا اكثر من ذى قبل ، وتكون النار قد اقتربت من النفط ولذا فإنه لم يكن مستغربا ابتعاد اركان التحالف عن الفعل الأمريكى بمسافات مختلفة صحيح ان كثيرا من المصالح المشتركة لاتزال باقية إلا انها من الآن وصاعدا سوف تكون تكلفتها عالية بالنسبة للجميع .

■ وباختصار شديد فإن «مؤسسة تفكير ام المعارك» التى عبرت المحيطات لتصل حتى الى امريكا اصبحت هى المتحكمة فى التطور السياسى والاستراتيجى لمنطقة الشرق الأوسط بكل ما يترتب على ذلك من نتائج فادحة ، وقد جرت العادة فى هذه المناسبات ان تشتعل نيران الغضب فى العالم العربى تستنكر العدوان والمكاييل المتعددة لأمريكا وتستنطق القوانين الدولية لإثبات عسف الإدارة الأمريكية ولكن المشكلة أعقد من ذلك كله على صحته فلا يمكن لوم الشيطان على الذنب والمعصية والإدانة والاستنكار ليس أكثر من أعادة إثبات ما اعتدنا على إثباته فى كل مرة وتبقى بعدها الحقيقة الساطعة وهو وجود عجز فى التفكير الاستراتيجى العربى عن أخذ زمام المبادرة التى تعيد تشكيل المنطقة لصالح شعوبها اولا ليس لصالح حماقات «فكر أم المعارك» التى لم تعد احتكارا عربيا خالصا . فما هو معروض علينا حقا أن نترك مصير المنطقة يتحدد بتصرفات قيادةفى العراق لم تقدم لأمتها شيئا سوى الخسائر المادية والمعنوية ، وقيادة فى واشنطن اعمتها القوة والمصالح الضيقة ، فهل يوجد ما هو اسوا من هذا الوضع وهذه الخيارات ؟ □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦

حدود القوة...!!

لكل ازمة من الازمات طرائفها، وازمة العراق الأخيرة ليست استثناء من هذه القاعدة بعد ان أعادت إلى الأذهان الطرفة العربية التقليدية والتى تتردد منذ حرب الخليج الثانية ومع كل ازمة عراقية جديدة ان الولايات المتحدة تبقى على صدام حسين فى السلطة حتى تقوم بابتزاز دول الخليج وتحصل على مالها ونفطها. ولا بأس من وقت لآخر ان يقوم الرئيس العراقى بتحرك ما فتقوم الولايات المتحدة بضربه بالطريقة التى تبقى عليه «شبحا» يخيف الحكام فيندفعون إلى الأحضان الأمريكية. وكما نعلم ان الطرفة بدأت منذ وقت طويل حينما ادعى البعض ان وجود صدام فى الأصل كان مؤامرة امريكية لاستنزاف الامة وسلبها اعز ماتملك، خاصة - هكذا قيل - ان السفيرة الأمريكية فى بغداد هى التى اعطته الضوء الأخضر لكى يعتدى على الكويت لانها قالت له ان واشنطن لن تتدخل فى الخلافات العربية. وهكذا فان القصة العراقية برمتها لاتزيد على سيناريو محكم الأجزاء تتحرك فيه جميع الأطراف العربية دون غيرها بالطبع وفق ماترغب امريكا وتشتهى، وكان أصحاب الطرفة من الأصل كانوا يرغبون فى التدخل الأمريكى حتى يثبت فساد التهمة.

وأساس هذه الطرفة كما نعلم تقوم على ادعاءين اولهما ان الولايات المتحدة كان بوسعها بعد تحرير الكويت ان تقوم بتدمير قوات الحرس الجمهورى العراقية وتزحف على بغداد وتتخلص من النظام كله بالضربة القاضية، وثانيهما ان الولايات المتحدة وقد اصبحت الدولة العظمى الوحيدة فى العالم ولديها من التفوق التكنولوجى ما يجعلها تعرف دبيب النملة - كما يقال - فى كل انحاء الكون بما فيه بغداد لابد انها قادرة على التخلص من صدام حسين وقتما تشاء. اما وان الولايات المتحدة لم تفعل لا هذا ولاذاك فلا بد أن هناك سببا لايقل عن ابقاء «الشبح» ليقوم بدوره الأمريكى المرسوم فى الحصول على الجزية. لا يهم هنا حتى تبلغ الطرفة قمة أحكامها ان الدخل القومى الإجمالى الأمريكى يبلغ اربعة عشر ضعفا تقريبا الناتج القومى الإجمالى لجميع الدول العربية من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر، ان بضعة مليارات إضافية لن تزيد كثيرا من الثروة الأمريكية، حتى اذا ثبت ان هذا مايحدث فعلا.

وربما كان الأكثر اهمية من الجانب المالى للقضية ان مصادر الطرائف العربية لا يدركون حدود القوة كما تدركها امريكا ذاتها، فالحقيقة ان الولايات المتحدة لم تسقط نظام صدام حسين لانها لم تستطع ذلك لانها اولا لاتعرف دبيب النملة كما يشاع، وقدرة الاستخبارات الامريكية على اختراق العراق ثبتت محدوديتها تقنيا وبشريا حتى بعد ان انفقت مايقرب من ١٠٠ مليون دولار لهذا الغرض. وكان الفشل الأمريكى راجعا ليس فقط للحدود المادية الواردة على قوتها، وانما وهو الاهم لان الولايات المتحدة لاتريد التخلص من صدام وكفى وبعدها ينهار العراق ويصبح لقمة سائغة لايران ومن ثم يختل التوازن فى الخليج فى غير صالحها وفى غير صالح حلفائها، أو ان هناك ماهو اسوأ لو انفجر العراق من الداخل فى حرب اهلية طاحنة تكون معمل تفريخ للإرهاب وجماعات العنف، كما تتصور الولايات المتحدة انه حدث من قبل فى لبنان ويحدث الآن فى افغانستان. وهكذا فان مشكلة امريكا ليست مع صدام حسين فقط ولكن مشكلتها الكبرى كانت دوما كيف ستكون الأوضاع بعده. وهذه بدورها تشكل قيودا هائلة على القوة الأمريكية لايدركها إلا هؤلاء الذين يعلمون انه لم يحدث ابدا فى التاريخ ان كانت هناك قوة مطلقة، ففى كل الأحوال كانت هناك دائما حدود تفرضها الطبيعة والظروف الإقليمية على القوة واستخداماتها.

المدهش هنا ان اصحاب هذا المنطق لايدركون انهم بترديد هذه الطرائف يصبحون كمن ينادى بدور امريكى فى تحديد نظام الحكم فى دولة عربية، لأن مصدر لومهم هو ان الولايات المتحدة لم تستخدم القوة بالقدر الكافى وحتى غير المحدود باى قيود للإطاحة بالنظام العراقى. والدهشة هنا تأتى من ان مرددى هذه الطرائف ذاتهم يريدون ادانة الولايات المتحدة مرتين مرة لانها تتدخل، ومرة ثانية لانها لاتتدخل بالقدر الواجب، وفى كل الاحوال - ولعل ذلك بيت القصيد - فانهم يريدون غسل ايديهم من القضية برمتها، فالشعوب العربية ليست مسئولة عن وجود قادتها، وثقافتها السياسية ليست مسئولة عن النظم الحاكمة فيها. فالمسألة سهلة للغاية لدى كثير من العامة والمثقفين العرب، فإذا وجدت خطأ او جريمة ما داخلنا وتحت جلودنا فانه يكفى دوما لوم الولايات المتحدة وبعدها يرتاح الجميع!!

د. عبد المنعم سعيد

في ندوة بالإسكندرية

توصية باستمرار تقرير «الأهرام» عن الحالة الدينية

الاسكندرية ـ من سهيلة نظمى:

بدأت أمس الأول بالإسكندرية أعمال الندوة التى تناقش تقرير الحالة الدينية فى مصر الذى قام بإعداده فريق عمل تحت إشراف د. عبدالمنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ونبيل عبدالفتاح رئيس تحرير التقرير. ويشارك فى المقشات ـ التى دعت إليها مؤسسة الأهرام ـ الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، والدكتور سعد ظلام الأستاذ بجامعة الأزهر، والدكاترة ميلا حنا، وأحمد عبدالله، ورفعت السعيد، وسيف عبدالفتاح، والأسقف إثناسيوس، والأسقف كريستيان فان ينسبين ممثل الكنيسة الكاثوليكية بهولندا.

وقد أكد المشاركون أمس أهمية استمرار هذا التقرير الذى يعطى قدرا كبيرا من المعلومات غير المعروفة لدى الكثير من الجهات أو الجمهور، خاصة بعض القضايا المسيحية التى لايعرفها الكثيرون. كما أشاد المشاركون بمحاولة التقرير البعد عن تبنى اتجاهات ووجهات نظر معينة والتزامه وموضوعيته بمناقشة الحالة الدينية فى مصر. وسوف تصدر الندوة توصياتها صباح اليوم.



مأزق نيتانياهو..!!

المأزق الذى وضع نفسه فيه رئيس الوزراء الإسرائيلى هو ذات المأزق الذى وقع فيه كل الايديولوجيين من قبله، وربما كانت اللحظة التى تفجرت فيها احداث المسجد الإقصى الأخيرة لحظة «تنوير» يتراجع فيها عن منهجه فى التعامل مع تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، أو لحظة لمزيد من التطرف والغلو ومن ثم تعريض التسوية كلها لأخطر ازماتها منذ انطلاقها فى مدريد، فمنذ توليه الوزارة الإسرائيلية وهو يتخيل القدرة على إعادة هندسة الواقع وفق رؤاه العقائدية ورؤى المتحالفين معه فى الحكومة، التى ترى أنه يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء اعتمادا على القوة العسكرية الإسرائيلية و التأييد والتصفيق الذى حصل عليه من الكونجرس الامريكى، وكأنه لا توجد التزامات قانونية او تعاهدية أو ظروف وتوازنات إقليمية، او انه لا توجد حدود على قدرة الشعب الفلسطينى على الاحتمال والصبر، ولكن حصاد الفترة التى تولى فيها الوزارة خارجيا وداخليا تقطع بفشله التام فى فرض منطقه الخاص على المنطقة وما وراءها، وبأن احدا ليس على استعداد لكى يلعب الأدوار التى يرسمها له.

فما تخيله نيتانياهو انه يمكنه تجميد عملية السلام ثم الحصول على الرخاء الاقتصادى لإسرائيل فى نفس الوقت، ولكن نتيجة سياساته كانت تراجع قيمة الشيكل، ونكسة فى سوق البورصة، وتراجع فى السياحة، وإعلان ثمانية شركات يابانية من عشرة عن تأجيل خططها المستقبلية لرفع استثماراتها فى إسرائيل، وتصاعدت إشارات من المولين الدوليين إلى وجود توجه لإعادة تقييم درجة الثقة فى الاقتصاد الإسرائيلى، وما تخيله من أنه يستطيع المضى قدما فى خططه الاستيطانية وتجميد عملية تطبيق اتفاقات أوسلو مع بقاء الشعب الفلسطينى ساكنا لأنه لم يعد لديه خيارات أخرى، احبطته الأحداث الأخيرة، واثناء زيارته إلى اوروبا التى ذهب إليها زاعما أن السلام يعيش افضل لحظاته لانه لا توجد اعمال عنف، فإذا بالوضع كله ينفجر ويسقط الضحايا ويتلاحم الشعب الفلسطينى والسلطة الفلسطينية، خاصة بعد ان عبرت القوات الإسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية المحررة، وإذا كان الضحايا هذه المرة من الفلسطينيين، فأنه بالقطع سوف يكون معهم كثرة من الإسرائيليين، وذلك إذا ما تصاعدت أعمال العنف، وهى لابد لها أن تتصاعد إذا استمر نهج نيتانياهو على ما هو عليه.

وربما كان اخطر ما تخيله، تصوره انه يمكنه فرض السلام الإسرائيلى على المنطقة وتبقى علاقات إسرائيل مع الدول العربية كما هى، او ان تكتفى الدول العربية بالإعلانات والبيانات، ولكن الواقع ينفى ذلك كلية، فالحشود العسكرية السورية والإسرائيلية تصاعدت على الجبهة اللبنانية، واعلنت قطر وتونس عن تأجيل فتح مكاتبها فى اسرائيل، وحتى عمان التى اعلنت عن مضيها فى هذا العمل فان الأمر لم يزد عن موظف وحيد لا يزال مقيما فى أحد فنادق تل ابيب دون عمل حقيقى، وفى الحقيقة ان الخيارات العربية لا تزال كلها مفتوحة بدءا من الساحة الدولية لرفع الامر إلى مجلس الامن وحتى الجمعية العامة للامم المتحدة وتجميد اية علاقات طبيعية مع إسرائيل، او حتى المواجهة المباشرة داخل فلسطين وخارجها، وفى حالة حدوث ذلك فانه سوف يكون فى ظل عزلة إسرائيلية تامة نجح نيتانياهو فى دفع إسرائيل إليها نتيجة نكوصه عن تطبيق اتفاقيات شهد عليها المجتمع الدولى.

وهكذا فان الحكومة الإسرائيلية الجديدة تكون قد اخفقت فى آن واحد فى تحقيق الامن او السلام اللذين ادعت أن بمقدورها الحصول عليهما دون الالتزام بما وقعت عليه الدولة الإسرائيلية، والاكتفاء بالعبارات المهدئة هنا أو هناك، فى القاهرة أو فى عمان، لعلها تكون بديلا عن الحركة الفعلية وعلى ارض الواقع، مشكلة نيتانياهو هنا هى مشكلة كل الأيديولوجيين الذين سبقوه فى التاريخ الذين يخلقون عالمهم الخاص الذين يتصورون انه ما على بقية الدنيا إلا التكيف مع هذا العالم والتسليم به، وإذا كان هناك فى التاريخ من عبرة فان امثاله لم يواجهوا إلا الفشل وزج شعوبهم فى كوارث لا حد لها، وفى حالة إسرائيل فانها مهما بدا غير ذلك ليست استثناء من القاعدة، وإذا كانت احدى استطلاعات الراى العام فى إسرائيل قد توجت نيتانياهو كاكثر السياسيين إثارة لخيبة الأمل هذا العام، فانه بالتأكيد سوف يكون واحدا من هؤلاء القادة الذين اعمتهم افكارهم عن رؤية الحقيقة التى تقول إن الايديولوجية لا يمكن ابدا أن تكون بديلا عن السياسة، وفى السياسة فان البدء فيها يكون بالاعتراف بحقوق الآخرين، ولعل ذلك بالتحديد هو مأزق نيتانياهو الذى عليه وحده يقع عبء الخروج منه!!

د. عبد المنعم سعيد


المصدر: الاهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٦

أولوية التطبيع العربى مع فلسطين

د.عبد المنعم سعيد

استراتيجية السلام العربية التى اعلنها مؤتمر القمة العربية المنعقد فى القاهرة فى شهر يونيو الماضى ذات شقين أولهما اعتبار السلام مع اسرائيل اختيارا استراتيجيا لارجعة ولانكوص عنه. وثانيهما تحقيق المطالب العربية فى السلام والمحددة فى اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية والجلاء الاسرائيلى عن جميع الأراضى العربية المحتلة فى حرب يونيو ١٩٦٧ ونتيجة الأحداث الأخيرة التى نجمت عن التراجع الاسرائيلى عن تطبيق اتفاقيات اوسلو وتجميد المفاوضات مع سوريا واستئناف الاستيطان الصهيونى بوتائر سريعة وتصعيد التوتر العسكرى والسياسى على جميع الجبهات، فان هناك الكثير مما يغرى بالتراجع عن هذه الاستراتيجية كلية والبحث عن استراتيجيات اخرى تعود بالصراع الى نقطة الصفر ماقبل اتفاقيات ومعاهدات السلام. وفى تقدير كاتب هذه السطور أن هذا ليس خيارا على الاطلاق فى ظل التوازنات الاقليمية والدولية الحالية، وفى ظل الآثار السلبية التى يفرزها الصراع الممتد على عملية التنمية السياسية والاقتصادية العربية، وفى ظل عدم التأكد من ان مثل هذه الاستراتيجية - كما حدث فى الماضى - يمكنها تحقيق المطالب العربية.

وعلى أى الأحوال فان مثل هذه الاستراتيجيات لاينبغى الرجوع اليها طالما لم يتم استنفاد جميع البدائل والخيارات الاخرى، والتى نعتقد فى وجود وفرة منها فى اللحظة الراهنة. هذه الخيارات تقع فى اطار ثلاثة محددات مهمة الأولى ان ماتم انجازه خلال السنوات الأربع الأخيرة يوجد فرصا كبيرة للعمل العربى عامة والفلسطينى خاصة، وثانيها ان المطلوب هو انجاز مكاسب عربية محددة وليس تسجيل مواقف للتاريخ وهذا لايمكن تحقيقه الا من خلال سياسة تغير من الامر الواقع وتتضمن بدائل متنوعة سياسية ودبلوماسية وعسكرية أيضا اذا كان ذلك ضروريا وعلى اعتبار ان العنف ليس هدفا فى حد ذاته للانتقام او لارضاء الذات وانما القصد منه خدمة الهدف المحدد الذى يحدده قيادة سياسية مركزية لكل مرحلة، وثالثها إن اى تقدم فى تحقيق المطالب العربية لايمكن انجازه الا اذا وافقت اسرائيل عليه وهو مالايمكن تحقيقه الا اذا اقتنع المجتمع الاسرائيلى بان سياسات الحكومة الحالية سوف تحرمه من السلام والامن اللذين تدعى انها جاءت لكي تحققهما كذبا او صدقا.

فلأول مرة فى تاريخ الصراع العربى - الاسرائيلى فان الصدام يجرى فى ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية على أرضها ؛ وليس فى المنفى التونسى او فى معسكرات اللاجئين فى لبنان او الأردن، ومعها قوة عسكرية قوامها ثلاثون الف مقاتل ربما لايكونون ندا للآلة العسكرية الاسرائيلية الهائلة ولكنهم بالتأكيد يمكنهم جعل العمل العسكرى الاسرائيلى فى الأراضى المحررة موقعة دامية كما حدث عند اختراق القوات الاسرائيلية لحدود المنطقة(أ) والتى يجب أن تبقى الحد الفاصل بين استخدام العنف واستخدام السياسة، واذا كان ذلك يحدد الخطوط الحمراء لاستخدام القوة المسلحة فان البدائل الفلسطينية السياسية سوف تدور حول ايجاد وقائع الدولة الفلسطينية على الأرض من خلال تفعيل المؤسسات الفلسطينية خاصة المجلس التشريعى المنتخب، والتاكيد على الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطينى ومن ثم ازالة كل الشوائب العالقة به فى مجال حرية التعبير ، وكحل أخير اعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد عند اللحظة التى يصبح فيها المجتمع الاسرائيلى والراى العام العالمى مقتنعا بان حكومة نيتانياهو لم تبق طريقا مفتوحا للتسوية السياسية

ولحسن الحظ أن الاتفاقيات المعقودة حققت هدفين: اولهما انها نقلت الكرة بالكامل الى الملعب الاسرائيلى الذى لم ينجح فى اقناع العالم الا بمسئوليته عن توقف عملية السلام بعدم التنفيذ لما تم التعاقد والاتفاق عليه. ومن ثم فان جميع الأطراف الدولية الشاهدة على هذه الاتفاقيات ليس مطلوبا منها الا الضغط على الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ أهداف محددة وممكنة وليس الدوران حول التفسيرات المتضاربة لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ كما كان يجرى فى السابق، وثانيهما انها حققت انقساما حقيقيا داخل المجتمع الاسرائيلى بين الذين يريدون المضى فى عملية التسوية كما حددتها اتفاقيات أوسلو وبين هؤلاء الذين يريدون النكوص عنها.

تحقيق هذين الهدفين يفتح جبهة واسعة للعمل الفلسطينى والعربى بدءا من الاتصالات مع الدول الفاعلة فى المجتمع الدولى وداخل اسرائيل ذاتها وفى هذه الحالة الاخيرة فان قضية التطبيع من عدمه لايمكن ان تأخذ على اطلاقها وانما يجب ان تقوم على التمييز مابين القوى التى ترغب فى اقامة تحالف من أجل السلام العادل والأمن الحقيقى فى المنطقة ينقذها من الحلقة الجهنمية للعنف والعنف المضاد، ومن تلك القوى ذات الاحلام الامبراطورية والمتحالفة فى الحكومة الاسرائيلية الراهنة. وفى هذا الاطار فان العلاقات العربية - الاسرائيلية التى تنامت خلال الاعوام الاخيرة توجد مساحة كبيرة للحركة تقدما وتراجعا بقدر التراجع والتقدم الذى يبديه نيتانياهو وحلفاؤه وحتى لو انعقد مؤتمر القمة الاقتصادية فانه قد يكون فرصة سياسية فى المقام الأول لمخاطبة الراى العام الاسرائيلى بالفرص المتاحة له اذا ماتم احترام الاتفاقيات الموقعة واعتماد مرجعية مدريد فى المفاوضات مع سوريا ولبنان، والمخاطر المترتبة علي النكوص عن ذلك كله بما فيه المقاطعة العربية رسميا أو كأمر واقع.

وقبل ذلك كله فان العالم العربى شعوبا وحكومات مطالبون بأخذ القضية الفلسطينية بجدية أكبر مما هو متاح حتى الآن فالقضية ليست الغضب من الفعل الاسرائيلى العدوانى



وليست اطلاق الحناجر بالغضب والسخط والبيانات والشعارات وانما القضية هي الدعم الذي يقدم للشعب الفلسطيني ولمؤسساته التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية حتى لايظل خاضعا للعمل في اسرائيل، وحتى يتوقف بيع الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنين الجدد، واذا كانت ليبيا على استعداد لمنح لويس فرخان الأمريكي الأسود مليار دولار، رفضت المؤسسات الفيدرالية الأمريكية السماح بها، فلماذا لايتم تحويل هذا المبلغ لصالح النضال الفلسطيني الذي طالما أعلنت ليبيا وضعه على قائمة أولوياتها، هذا لن يتأتى الا اذا قام العالم العربي بالتطبيع الكامل لعلاقاته مع فلسطين، واذا كانت القدس ورام الله ونابلس وغزة والخليل وغيرها من المدن الفلسطينية تعني شيئا حقا بالنسبة لنا، فانها تستصرخنا تطلب المساعدة في مواجهة خصم قاس ومتعجرف وعنصري في كثير من الأحيان ومسلح حتى الأسنان، المطلوب إذن ليس اطلاق الأغاني التي تتغنى بزهرة المدائن والمتحسرة على المقدسات الضائعة، وانما فتح الأبواب بالتجارة والاستثمارات والدعم الثقافي والأدبي وباختصار ايجاد وجود عربي داخل فلسطين يشعر العالم واسرائيل والشعب الفلسطيني باننا جادون كل الجد فيما نقول وندعي فهل نفعل؟! □

كاتب هذا المقال مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالأهرام» □



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ويكلى

التاريخ: ٣ اكتوبر ١٩٩٦

Analysis

V

No light at the end of the tunnel

Going to Washington, writes **Abdel-Moneim Said**, could have spelled disaster. Events since Sharm El-Sheikh have shown that this particular road to peace leads straight to a dead end

President Hosni Mubarak's decision not to attend the Washington Summit means only one thing: other heads of state, and particularly the US president, were unable to convince him that there is a light glimmering at the end of the Washington tunnel. Mubarak's well-known support for the peace process, his deep involvement in the Israeli-Palestinian negotiations, the risks he has taken to promote an Arab-Israeli settlement, and his commitment to keeping Egypt at the centre of events in the region, make it clear that his decision not to attend was based on the conclusion that Netanyahu and Clinton have neither the desire nor the will to deal with obstacles to peace in the Middle East.

Mubarak has no interest in participating in side-shows that may help Netanyahu show the Israelis that recent events will not prevent him from doing business as usual with Arab leaders. Nor is he interested in joining Clinton's election campaign. Had the messages and telephone calls made by both the US president and the Israeli prime minister during the past few days allowed Mubarak even to hope for substantive progress towards peace in the area, the situation may well have been different. In fact, only promises — and vague ones at that — were made.

Recent events, as bloody as they have been, were only the tip of the iceberg. Bitterness at the Israeli and US approach to the entire peace process, which placed Israeli wishes (not necessarily interests) above the cause of peace in the region, runs deep and strong. Probably the aftermath of the Sharm El-Sheikh Summit was responsible for this disenchantment. In calling for this summit, Egypt made every effort to bring 14 Arab states to accept not only peace with Israel but also the possibility of cooperation within a regional framework to guarantee Israeli security. Israeli policy regarding the Palestinians and in Lebanon, and US support for this policy, however, have made it well-nigh impossible for Egypt to continue its efforts. The election of a right-wing government headed by a fanatic ideologue has made a reassessment of the peace process imperative. Netanyahu's sweeping declarations, trumpeted in both Israel and the US, have not made matters easier, and have given no credence to the argument that the new Israeli leader could be acting pragmatically in light of domestic and international constraints.

Cairo's decision, nonetheless, was to give him the benefit of the doubt. In Egypt, the emphasis he placed on commitment to Israeli obligations under the Oslo Accords gave reason for comfort. Netanyahu's words, however, were not followed by deeds. Even his soft talk in Cairo was followed by harsh words of arrogance and intransigence. His series of negatives on the return of the Golan to Syria, a Palestinian state, Jerusalem, the withdrawal from Hebron, and other issues, soon made it clear that Netanyahu is not in the regional peace business. His goal, it is now abundantly clear, is Israeli hegemony, whereby the entire region will submit to Israel's projects, agenda, and policy. The US's stance, however, provokes even more anxiety, since it has failed to deliver on a process which it was committed to sponsoring. In fact, the Clinton administration seemed more interested in cosmetic moves, like the meeting between Arafat and Netanyahu, than in real progress on the ground. The US elections and the concomitant fury, has provided the Israeli premier with leverage that he intends to exploit to the full.

It would be myopic to presume that the Egyptian decision not to attend the Washington meeting is only related to the events that followed Israel's insistence on opening the tunnel connecting the Western Wall area to the Muslim quarter of old Jerusalem. The decision

extends far beyond the tunnel incident, as important and sensitive as the latter is. It stems from the Egyptian conclusion that the Netanyahu government is doing nothing to fulfil its Oslo obligations concerning Hebron, further redeployment, and final status. Meanwhile, the Egyptian government is by now quite aware that Israeli is building new settlements and squeezing Palestinians out of Jerusalem.

Mubarak could not participate in a summit unless he was guaranteed an outcome that would put the peace process back on track. This guarantee was not offered. Mubarak was faced with a difficult choice. He could attend and come back with yet more proclamations of good will and schedules of more meetings. But this message would not be well received in Egypt or the rest of the Arab world, especially after the Arabs closed their ranks last June in Cairo. Then again, Mubarak could attend and risk a confrontation that would wreak havoc at the conference and deepen the existing rift in Egyptian-US relations. Finally, he could opt not to attend at all, thus minimising friction with Washington while facilitating more serious attempts to rescue peace in the region. In choosing the last option, Mubarak made it clear to Israel and the US that Egypt must not be taken for granted while peace and Arab and Palestinian interests must be taken more seriously.

The writer is the director of the Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies.

الجنة الموعودة...!!

فاجات قوات الطاليبان الافغان الكثيرين حينما أعلنت عند دخولها الى العاصمة كابول انها سوف تطبق فورا الشريعة الإسلامية، فحتى تلك اللحظة كان التصور الشائع هو ان ذلك ماكان يحدث تماما منذ دخول قوات «المجاهدين» الى العاصمة عام ١٩٩٢ بقيادة الشيخ برهان ربانى وساعده الايمن «اسد الإسلام» - كما كان يلقب - أحمد شاه مسعود. وإذا كان هناك اى شك فى ان الشريعة الإسلامية كانت تطبق حرفيا فى ظل حكمهما فانها لابد وان طبقت بعد انضمام قلب الدين حكمتيار إليهما وهو الذى كان معروفا عنه اقصى التشدد فى كل ما يخص الدين والملة. ولكن يبدو ان كل مافعلته كل هذه الاقطاب الإسلامية لم يكن كافيا من وجهة نظر طلبة الدين الأفغان الذين لم يشككوا فقط فى سلامة تطبيق الشريعة فى كابول والمناطق التى لاتزال تعطيها الولاء وانما ايضا أظهروا كثيرا من الشك فى إسلام كل هؤلاء على ماكان لهم من سبق فى الجهاد ضد الحكم الشيوعى. وبعد «فتح» كابول التى كانت إسلامية جدا حتى ايام قليلة مضت، فانه سرعان ماتبين لديهم فكرة جد مختلفة عما يتصورونه التطبيق الصحيح لمبادىء الشريعة وصفته صحيفة النيوزويك الامريكية بانه «حكم الأتقياء»!.

وفى الحقيقة ان مافعله الطاليبان فى كابول لم يختلف كثيرا عما فعلوه فى المناطق التى استولوا عليها من قبل، ففاتحه العهد بهم كانت اعدام ٨٠ مسئولا سابقا فى المدينة وفى مقدمتهم رئيس افغانستان السابق نجيب الله وتعليقهم فوق اعمدة الإنارة وترك جثثهم تاكلها الهوام والطير لمدة ثلاثة ايام، وبعدها بدات سلسلة من الأوامر الشرعية التى تحظر العمل على النساء وتمنع البنات البالغين من دخول المدارس وتغلق التليفزيون والإذاعة وتضع حدا لكل مايتعلق بالموسيقى او الغناء او الفن تشكيليا كان او لم يكن، ووصل الأمر الى منع الأطفال من اللعب بالطائرات الورقية باعتباره ملهاة تبعدهم عن العبادة والدراسة، وإصدار قانون يفرض على كافة الافغان إطلاق اللحى حتى تصل الى حد معين خلال مدة معلومة هى شهر ونصف الشهر. وربما كان هذا القانون غير مسبوق من حيث تدخله فى الحرية الشخصية فى التاريخ الإسلامى كله، اللهم اذا اخذنا فى الاعتبار قانون الترشيق الذى ابتدعه الرئيس العراقى صدام حسين والذى بمقتضاه كان على المسئولين العراقيين مراعاة وزن معين يتناسب مع طول كل فرد.

هذه الفرمانات لم تشمل ابدا، حتى الآن على الاقل، اية خطة لإعمار لا العاصمة المهدمة بفعل موجات الهجوم والهجوم المضاد منذ نشوب الحرب الاهلية الافغانية، ولا بقية مدن وارياف افغانستان، ولا خطة التنمية الاقتصادية فى واحدة من افقر دول العالم التى تدنى فيها العمر المتوقع عند الميلاد الى اقل من ٤٣ عاما. ويبدو انه فى الوقت الذى كان فيه الطاليبان منشغلين للغاية بتقييد كل مايتعلق بالحرية الشخصية ومقاومة الغزو الثقافى، والاستعداد للمعارك المقبلة مع فلول الإسلاميين القدامى، والشيوعيين القدامى ايضا من امثال الجنرال عبد الرشيد دستم فانه لم يكن لديهم الوقت الكافى للاهتمام بمثل هذه القضايا التى ربما راوها فرعية او انها تمت إلى عالم اخر ليس بالضرورة عالمهم. فما كان يهمهم فى المقام الاول هو فرض الدولة الشمولية على كل الافغان الذين لم يجدوا بدا فى وجه التناحر والقتل بين القوى الإسلامية طوال الاعوام الماضية سوى الترحيب بوجود سلطة ماحاكمة وقادرة مهما كانت طبيعتها وتوجهاتها.

والسؤال الآن الى متى سوف يستمر هذا الترحيب الافغانى، وحتى الدولى، بوجود شريعة الطاليبان فى افغانستان حتى لو تجاهلنا مؤقتا التحديات التى عليهم مواجهتها من جانب القبائل والأقليات العرقية الأخرى فالجنة الموعودة التى طالما وعدوا الشعب الافغانى بها لاتزيد حتى الآن عن الفرض القهرى لنظام يحرم الشعب الافغانى كله من التعليم نظرا لان ثلاثة ارباع المدرسين من النساء، بل يلحق ضررا بالغا بالصحة العامة لانه يحرم افغانستان من استخدام العدد القليل من الممرضات والطبيبات الذين بات من المحرمات عليهن المشاركة فى علاج الرجال الذين منع الأطباء منهم من الإقتراب من النساء، ولا يوجد لديه إلا العقوبات التى تتراوح بين اسرعها وهى الإعدام الفورى لاية مخالفة ملحوظة للنظام العام. اما اذا كانت المخالفة بسيطة فان «التجريس» الذى كان شائعا فى العصور الوسطى هو العقوبة الشائعة والتى بمقتضاها يوضع المتهم فوق الحمار معكوسا ويلطخ وجهه بالشحم والقار ووضع عناقيد البصل حول العنق والسير به فى الشوارع. وبالتاكيد فان ذلك لم يكن المجتمع الذى ناضل الافغان من اجله وهزموا فى سبيله امبراطورية ودولة عظمى!!

عبد المنعم سعيد

توشكا..!!

ربما دقت قلوب الكثيرة من المصريين بشدة انفعالا خلال الاسابيع الأخيرة، وهى تتابع ارتفاع النيل فى بحيرة ناصر خلف السد العالى، حتى تصل الى ارتفاع ١٧٨ مترا والتى بعدها يصبح من الضرورى ان ينطلق الفائض الى مفيض توشكا، المجاور والذى سيستخدم لاول مرة فى التاريخ. وربما لم يكن الإنفعال راجعا فقط الى إضافة متغير جغرافى جديد على مصر، او الى ان الرابطة مع النهر الخالد قديمة قدم الزمن حتى كان فى الأزمان الفرعونية محط التقديس والعبادة، وانما ايضا لأننا نتذكر منذ سنوات قليلة مضت كيف كانت المراقبة فى الاتجاه العكسى عندما كان التخوف ان يهبط ارتفاع المخزون من المياه خلف السد الى اقل من ١٥٠ مترا. وعندها كان علينا ان نعيد النظر فى زراعتنا وبالتاكيد نواجه نقصا كبيرا فى مواردنا من الطاقة الكهربائية، وربما كانت الملاحة النهرية والسفن السياحية ستواجه أزمة مخيفة. انعكست الآية إذا انقلب النقص فائضا، والشح كرما، والجفاف فيضا من الماء بلغ عند كتابة هذه السطور ١٣٧ مليارا و ٥٥٩ مليون متر مكعب، ولا يزال الخير قادما ومتزايدا.

وربما كان الانفعال راجعا الى ما هو أكثر من ذلك وهو ان المصريين فى واحدة من تلك اللحظات التاريخية بالفعل كانوا يخططون ويصنعون المستقبل حينما قرروا بناء السد العالى، وكانوا على استعداد فى سبيله لتاميم قناة السويس، ومعها الدخول فى حرب مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وقد فعلوا ذلك تحت قيادة وطنية بصيرة هى قيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، واستكملت المشروع قيادة وطنية وبصيرة هى الاخرى للرئيس انور السادات عندما تم الاستعداد للحظة جاءت بعد ستة عشر عاما بحفر مفيض توشكا. وباختصار فان المشروع كله كان تعبيرا عن استمرارية مصرية تتكامل حلقاتها فى لحظة مستقبلية تصد عن مصر غوائل المجاعة، وتدفع عنها الغرق فى الفيضان، وتمدها فى كل الاحوال باسباب النمو والتقدم.

ولذا ربما كان مدهشا لى ولكثيرين ذلك النقاش العقيم الذى دار خلال الاسابيع الماضية لكسر التاريخ المصرى الى حلقات متناقضة ومكسورة، عندما عرض الفيلم السينمائى «ناصر ٥٦» الذى سجل لحظة عظيمة لفجر المستقبل الذى نعيش حاليا واحدة من اروع لحظاته. ومن المؤكد ان لكثيرين انتقاداتهم على العهد الناصرى، ولكن المؤكد ان لحظة ٥٦ المجيدة كانت من تلك اللحظات التى التقى الشعب المصرى عليها وتوحد معها بالكبرياء والفخر لأنها بقيت تعيش معنا نشاهدها فى قناة السويس الحرة المصرية، ونعرفها عندما زاد النيل وفاض، ونشاهدها فى الإعجاز الهندسى للسد العالى الذى بنته سواعد وعقول المصريين. القصة هنا كما كانت دائما قصة البناء على ارض مصر التى نعتقد دائما، انها القصة الباقية من كل القصص التى توغل معنا فى الزمن القادم ولا تتاكل بفعل السنين او بتغير القادة والنظم. ربما لا تكون اكثر القصص درامية او اكثرها ذيوعا لأن ما ندمنه منها فقط قصص الحروب والأبطال والإنتصارات والهزائم، اما قصص البناء للمستقبل فانها تظل دوما شاحبة ولا يبقيها فى ذاكرتنا منها شىء الا اذا التصقت بمعركة كبرى كما حدث فى ثلاثية السد والقناة وحرب السويس.

هل هناك مخرج من ذلك الانقسام الذى يسعى اليه الكثيرون فى الذاكرة الجماعية المصرية بين عهدين وكان كليهما جاء نقيضا للآخر وليس مكملا له، أم انه من المفترض دائما ان يتغير كل شىء فينا وحولنا ويبقى بعد ذلك كل ما كان باقيا دون تطوير او إضافة؟. الإجابة عن السؤال قد تكون صعبة لأننا تعودنا على ان يتحكم التاريخ فينا ويقسمنا قبائل واحزابا مهما تغيرت الجغرافيا وانقلب حالها، وربما لم يزد الإنقسام بين عبد الناصر والسادات عن ذلك الذى كان بين على ومعاوية والذى لا يزال لدى البعض فى الأمة باقيا ومهيمنا، وفى كل الأحوال فان المستقبل وصناعته وبناءه كانت غائبة. ربما يفيد الجميع الآن زيارة نقوم بها الى السد العالى وبحيرة ناصر ومفيض توشكا الجديدة لعل درسها يؤثر فينا ويعلمنا ان ما يمكث فى الأرض دائما هو ما ينفع الناس، وعندما نكون هناك فلنقم صلاة الشكر على ما حبانا الله من فيض، ولنترحم جميعا على الزعيمين اللذين بذلا ما استطاعا من جهد لخدمة الوطن.

د. عبد المنعم سعيد

الثورة التكنولوجية وخيارات مصر

لماذا استمر التخلف الاقتصادى والتكنولوجى فى مصر بالمقارنة حتى بدول سبقتها مصر إلى طريق التحديث بعقود إن لم يكن بقرن أو أكثر؟ هذا السؤال صدر به المفكر السياسى الكبير د. محمد السيد سعيد الكتاب الذى قام بتحريره وشارك فيه مع نخبة من خيرة مثقفينا وخبراتنا والذى صدر هذا العام عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام تحت عنوان بليغ هو «الثورة التكنولوجية: خيارات مصر للقرن ٢١»

وبرغم اعتراف د. سعيد بان المقارنة باليابان تثير الحسرة والألم وقد سبقناها فى تجربة التحديث الأولى بنصف قرن، وأن المقارنة مع القوى الصناعية الجديدة تبدو «أكثر إيلاما للنفس المصرية الواعية».

وبرغم اعترافه أيضا بان الكتاب لا يمثل محاولة للاجابة عن هذا السؤال الذى يبدو تاريخيا، فإن الكتاب ومحرره ينطلقان من الاقتناع الكامل بان المصريين جديرون بالطموح فى التقدم السريع، وحسم معركة النهضة لصالحهم. ولا شك أن موضوع الكتاب أولا، والتناول العميق لمادته وقضيته ثانيا، وروح التحدى التى يزخر بها ثالثا تجعل منه أحد أهم الكتب التى صدرت فى مصر مؤخرا!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٦

«بروباجندا...!»

ايا كانت النتائج التى ستنتهى إليها المواجهة العربية - الإسرائيلية حول تطبيق اتفاقات اوسلو، فإن الأسابيع الماضية شهدت معركة دعائية لكسب عقول وقلوب العالم من خلال الصحافة وشبكات التليفزيون العالمية. وفى هذه المعركة فإن الجانب الإسرائيلى ممثلا فى رئيس الوزراء نتنياهو ومعاونيه لم يتورعوا عن قلب الحقائق وتشويهها بجرأة وثبات. فرغم كونهم الجانب الذى لم يقم بتنفيذ تعاهدات دولية شهد العالم عليها، ورغم كونهم الجانب الذى قام بفتح النفق بجوار المسجد الأقصى فى مخالفة ليس فقط للاتفاقيات الموقعة، وانما ايضا لتقليد ارسته الحكومة السابقة، وايضا لتوصيات محددة من المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالعواقب المشئومة لهذا العمل، ورغم كونهم الطرف الذى بادر بإطلاق النار على المدنيين الفلسطينيين مما ادى إلى مقتل ٦٠ فردا وجرح المئات غيرهم، فإنهم لم يتركوا طريقا الا سلكوه لكى يجعلوا الجانى مجنيا عليه، والضحية سببا لما جرى لها من اوضاع دموية. وللأسف فإن الجانب العربى والفلسطينى خاصة لم يستطع سد هذه الفجوة الهامة فى التعامل مع التطورات اللهم الا من محاولات هنا وهناك كانت فردية فى معظمها ولا تمثل نسقا متماسكا فى معركة سوف يظل الإعلام واحدا من اهم مجالاتها.

وعلى اى الأحوال فإنه من الضرورى التعلم من التجربة، خاصة ان المنطق الإسرائيلى كان متهافتا ومن السهولة دحضه ونزع المصداقية عنه. وعلى سبيل المثال فإن رئيس الوزراء الإسرائيلى حاول تضليل الرأى العام العالمى بالإعلان عن تمسكه باتفاقيات اوسلو ونفى ذلك بسرعة بأن ما يريده من تغييرات تتصل بوسائل التطبيق. وفى الحقيقة انه لم يوضح ابدا ولا قام احد بسؤاله تحديدا عما يريده من تغييرات والتى فى حقيقتها رغبته فى تغيير جوهر الاتفاق ذاته من خلال التوسع إلى اقصى حد فيما يعتبر جوانب إجرائية. وقبل ذلك فإنه حاول إلقاء اللوم على الجانب الفلسطينى بالادعاء أن إسرائيل هى التى امدت السلطة الفلسطينية بالسلاح وهو الامر الذى لا يوجد له اساس من الصحة، لان الشرطة الفلسطينية دخلت الاراضى المحررة باسلحة قدمت بها من قواعدها فى البلاد العربية. والاكثر من ذلك فإنه ادعى ان واجب الشرطة الفلسطينية هو مواجهة الإرهاب، وليس اطلاق النار على اليهود، وهنا فإنه كذب مرتين لان واجب الشرطة اولا هو حماية الشعب الفلسطينى، خاصة انه لم يكن يقوم بأية عمليات للعنف وانما كان يقوم بالتظاهر والاحتجاج على خطوات اتخذتها السلطات الإسرائيلية لتغيير الامر الواقع على الاراضى التى سيتم التفاوض حولها. كما ان الشرطة الفلسطينية لم تقم بإطلاق النار على اليهود فى تل أبيب أو فى القدس وانما قامت بإطلاق النار على قوات إسرائيلية مسلحة بالدبابات وطائرات الهليكوبتر وتقوم بإطلاق النار على مدنيين عزل وربما كانت اكثر محاولات نتنياهو لتضليل الرأى العام العالمى لجوءه مع مساعديه لمقولة ذكرها الرئيس الراحل أنور السادات فى الكنيسيت الإسرائيلى: «لا لحروب اخرى»

واتخذوا منها سبيلا إلى الاستدلال أن الإنتفاضة الفلسطينية تعد خروجا على هذا المبدأ. ولاشك أن مقولة السادات كانت صحيحة ولكنها تبقى ناقصة مالم يتم استكمالها بالمبادىء الأخرى التى ارساها وهى انه لا للمستوطنات، ولا لحصار الفلسطينيين، ولا للقيام بالعنف والإرهاب المادى والمعنوى لهم، ولا لتغيير الامر الواقع الذى يجرى التفاوض حوله، ولا لمنع الفلسطينيين من الصلاة فى المسجد الاقصى، ولا لعمليات الإغتيال للقيادات الفلسطينية بعد توقيع اتفاقيات السلام. هنا فان مقولة لا لحروب اخرى مع إسرائيل لم تكن معلقة فى الهواء وتعطى لإسرائيل القدرة على شن كل انواع الحروب ثم بعد ذلك يبقى الفلسطينيون بلا رد فعل يدافع عن حقوقهم المغتصبة. وبقية القائمة من دعايات نتنياهو بعد ذلك طويله ولكنه كان متفرغا لها والحديث عنها على كافة شبكات التليفزيون العالمية حتى ان المرء ليتعجب متى يقوم بمهامة فى رئاسة الوزارة الا إذا تصورنا ان المهمة التى كرس نفسه لها تتصل بالعلاقات العامة بأكثر منها المواجهة الحقة والمخلصة للمشكلات التى ولدها وجوده على راس الوزارة. على اى الأحوال، وايا ما كانت نتائج المفاوضات الراهنة فإن مستقبل العلاقات مع إسرائيل تحت قيادته سوف تكون دائما شائكة وحافلة بالمواجهات والتى لا ينبغى ان تترك ساحتها الإعلامية له يصرف بها انظار الرأى العام العالمى عن الحقائق كما هى على أرض الواقع.

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ٢٨ اكتوبر ١٩٩٦

«شمعة ... !»

تزاحمت الأحداث من حولنا في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حتى كدنا ننسى انه قد مر عام على ظهور «قضايا استراتيجية» على صفحات الاهرام، حاولنا خلالها مخلصين قدر الطاقة أن نحقق الهدف المرصود لها وهو التركيز والحوار على القضايا الكبرى التى تحدد مصير مصر فى إقليمها وعالمها. ولما كانت نقطة الانطلاق الأساسية لعمل المركز منذ نشأته عام ١٩٦٨ هى «التفكير فى المصلحة القومية»، وتمت ترجمة ذلك علميا من خلال البحوث والإصدارات المتنوعة التى اعطت اهتماما ملحوظا لقضايا الأمن القومى والعلاقات الدولية وخاصة الصراع العربى الاسرائيلى فى مراحله المختلفة، فإننا منذ منتصف الثمانينيات ومع صدور التقرير الاستراتيجى العربى برز الاتجاه لإعطاء مصر ذاتها اهتماما أكبر. وجاء صدور الصفحة فى ١٩٩٥/١٠/١٦ لكى يعيد التأكيد على هذا التوجه ومعه يعيد تعريف قضايا الأمن لكى يجعلها تتجاوز الأبعاد السياسية والعسكرية التقليدية الى الأبعاد الاقتصادية والثقافية فقط، وإنما نخطو خطوة أخرى للأمام ونجعلها تعرف بالقدرة التنافسية للبلاد وسط ظروف عالمية وإقليمية متغيرة.

وخلال العام فقد طرحنا على الرأى العام عبر ٤٧ أسبوعا (نظرا لاحتجابها خلال شهر رمضان المعظم) خمسة موضوعات رأينا أنها تشكل محاور رئيسية فى حركة الوطن نحو المستقبل والقرن الحادى والعشرين وهى: انتخابات مجلس الشعب، وخيارات مصر الاقليمية، والخصخصة، والتعليم، والتكنولوجيا. فى هذه الموضوعات حاولنا أن نقلب أمورها ومعضلاتها بقدر ما سمحت طاقة المركز، وبقدر ما كانت الاستجابة من النخبة العلمية والعملية فى مصر، حتى بلغ عدد المقالات المنشورة ٩٨ مقالا مقسمة إلى ٥٤ من داخل المركز و٤٤ من خارجه. ولم يكن هذا التقسيم مقصودا فى حد ذاته، ولكنه عبر فى وجه منه عن التفاعل بين مركز متخصص فى البحث العلمى والنخبة المصرية خارجه، التى وضح أنها ربما أكثر مما يقدر الكثيرون على استعداد للمشاركة بالرأى الموضوعى والهادئ فى «قضايا استراتيجية» لها من الأهمية والخطورة بحيث لاتترك للمتخصصين وحدهم! وكم كانت سعادتنا كبيرة حينما وجدنا أن المفهوم الذى دارت حوله الصفحة بات شائعا فى الحوارات العامة الأخرى بل إننا وجدناه يظهر فى تعبيرات الحكومة والاحزاب السياسية والمنتديات الثقافية والفكرية. وبالتأكيد فإننا لاندعى لأنفسنا حق ابتداع «القدرة التنافسية» كبعد مهم من أبعاد الأمن القومى، فالمفهوم ذاته شائع ومعروف لدى دول أخرى متقدمة ونامية على السواء، ولكن ما ندعيه أن سجل الصفحة خلال عامها الأول يشهد بقدرتها على نقله إلى ساحة واسعة من الرأى العام. وأكثر من ذلك فإننا ندعى أن استخدام المفهوم قد وضع حدا لحوارات عميقة كثيرة فى مصر وأدوارها المختلفة إقليميا وعالميا بعد أن بات واضحا أن القضية تعتمد أولا وأخيرا على تزايد القدرات المصرية والتى تخلق مع تزايدها فرصا بلا حدود مهما كانت الاتجاهات عربية أو شرق أوسطية أو متوسطية أو فى اتجاه أى ركن من أركان الدنيا الأربعة.

ومع بداية عام جديد للصفحة فإننا سوف ننتقل إلى عدد من الموضوعات الحيوية التى نظن انها سوف تكون حاكمة للمستقبل المصرى أولها مستقبل عملية التسوية فى الشرق الأوسط التى بدأناها منذ أسبوعين، وبعد الانتهاء منها فإننا سوف نشرع فى النقاش والحوار حول مشروعات التنمية الكبرى لأقاليم مصر المختلفة والتى طرحتها الحكومة من خلال وثائق متعددة لا نظن أنها لقيت الاهتمام الكافى بأكثر من عناوين الصحف وإعلانات التليفزيون. والآن فإن الشكر واجب لكل من أسهموا فى صدورها والمحافظة على مستواها العلمى والفكرى، وفى المقدمة منهم الأستاذ/ ابراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الأهرام الذى اتخذ قرار صدورها، والذى نظن أن انجازاته الكبرى فى بناء اهرامات الأهرام كثيرا ما تحجب الضوء عن انجازاته الأخرى فى تقديم الدعم والتشجيع لوحدات العمل فى المؤسسة العريقة. وكذلك لكل من الدكتور جمال عبدالجواد والأستاذ عمرو هاشم الخبيرين بالمركز اللذين يبذلان جهدا فائقا للحفاظ على مستوى صفحتى المركز بالأهرام والتوازن بينهما بحيث تغطيان اهتمامات المركز والقراء المتنوعة. ومع هؤلاء جميعا فإن التقدير واجب للكتاب الذين أسهموا فى الصفحة من داخل المركز وخارجه، والقارئ الذى لم يبخل علينا بالتشجيع بالكتابة إلينا أو محادثتنا تليفونيا. لكل هؤلاء الفضل والامتنان.

د. عبدالمنعم سعيد



فن التحالف!!

في كل مرة يجرى الحديث عن مؤتمر شرق اوسطي أو متوسطي تبرز فورا وجهة النظر المشروعة لأسباب عديدة عن الاهمية القصوى والأولوية العظمى التي يجب ان تعطى لبناء التحالف العربي السياسي والاقتصادي وحتى العسكري. وفي بعض الأحيان، وفي إطار عملية الصراع مع إسرائيل فان هناك من يطرح ضرورة التحالف ليس فقط بين الدول العربية ولكن ايضا مع دول شرق أوسطية أخرى في مقدمتها ايران حتى جاء مانشيت الصفحة الأولى من عدد جريدة الشعب الصادر في ١٩٩٦/٩/٢٠ على الوجه التالي: «اذا تحالفت إيران والعراق يرتفع سعر البترول وتطرد امريكا من الخليج وتهزم إسرائيل»، وبالطبع وبعد اسابيع من هذه الدعوة فان ذلك لم يتحقق بل وعلى العكس فان حربا بالوكالة دارت بين الجانبين على الأراضي الكردية. كل ذلك يثير قضية إقامة التحالفات والتي تقوم على توقع شائع انه ما دامت واجهت الدول عدوا مشتركا فانه على الاغلب يكون دافعا لها للتحالف لمواجهته، واذا اضيف إلى ذلك وجود مساحة واسعة من التناغم في السياسة الخارجية فان إمكانات إقامة الحلف تصبح واقعية. ورغم ان هاتين القاعدتين كثيرا ما اسفرت عن هذه النتيجة في تاريخ العلاقات الدولية، الا انها في الشرق الأوسط وفي المنطقة العربية خاصة لايوجد ما يؤكدها، بل على العكس فان التجربة تنفيها. وتشهد على ذلك تجربة جامعة الدول العربية، وتجربة الوحدة المصرية السورية، وتجربة الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا والعراق، وجبهة الصمود والتصدي وفي القلب منها التجربة قصيرة الأجل لاقامة اتحاد بين سوريا والعراق والذي زاد على وجود العدو المشترك والتماثل في توجهات السياسة الخارجية المعارضة للسلام المصري - الإسرائيلي وجود حزب واحد له نفس التوجهات الأيديولوجية البعثية في بغداد ودمشق. ولم يقتصر الأمر فقط على الدول العربية التي عرفت «بالتقدمية» وانما انطبق ايضا على الدول العربية التي عرفت «بالمحافظة» في الخليج العربي والتي لم تنجح ابدا في تحويل مجلس التعاون الخليجي من مظلة سياسية إلى تحالف استراتيجي حقيقي. وقد جرت العادة في الأدب العربي الشائع إلى إرجاع هذه الحالة الاستثنائية من التقاليد العالمية إلى عاملين أولهما المؤامرات الاستعمارية التي لاتكف عن بث الفرقة بين العرب والمسلمين، وثانيهما التنافس بين الحكام الذي يعميهم عن رؤية مصالح بلادهم الحقيقية في ضرورة التحالف والاتحاد. ورغم ان كلا العاملين يحتاج لمناقشة خاصة، فإن مايجرى تجاهله في معظم الأحوال كان دائما الطبيعة الخاصة والمتناقضة لعملية التحالف ذاتها والتي تجمع مابين وجود هدف أو عدو مشترك يدفع في اتجاه نوعيات مختلفة من الارتباط تبدأ بالتنسيق وتنتهي بالوحدة بين دولتين أو أكثر من جانب، وحقيقة ان الدول الضالعة في هذه العملية هي دول مستقلة ذات سيادة وذات مصالح سياسية واستراتيجية متباينة. هذا التناقض داخل عملية التحالف شكل دائما معضلة كبرى للفكر السياسي وجرى حلها في التحالف المستقرة مثل حلف الاطلنطي والجماعة الأوروبية من خلال عملية سياسية ومؤسسية بالغة التعقيد تقوم على استبعاد الايديولوجيات ذات الصفة المطلقة والتي عادة ماتمنع التوفيق بين مصالح متعارضة بالضرورة يجرى الاعتراف بها ولايتم تجاهلها، وقيام المؤسسات داخل كل دولة مشاركة في التحالف وداخل مؤسسة التحالف ذاتها تقوم بعملية البناء التدريجي عبر فترة زمنية طويلة للمصالح الاستراتيجية المشتركة وتكوين الاجماع فيها على السياسات التي تحققها. في الشرق الأوسط وفي المنطقة العربية خاصة لم يتوافر ابدا اي من هذه الشروط، فالأيديولوجية المطلقة كانت دوما حاضرة، والمؤسسات كانت دائما غائبة، والقدرة على الحوار لفترات طويلة كان يعترضه نفاد الصبر، والاعتراف بالمصالح الاستراتيجية المتميزة كان نوعا من رجس الشيطان. ولذا فان العراق وإيران يمكن ان تجمعهما مواجهة سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية، والتوجه العام للسياسة الخارجية الرافضة للتسوية العربية - الإسرائيلية، الا ان المصالح الاستراتيجية المتناقضة التي قادت إلى حرب السنوات الثماني سنوات بينهما، والأيديولوجية المطلقة لكلاهما، والضعف المؤسسي الحاد لديهما يجعل من احتمال تحالفهما بعيدا. ان إقامة التحالفات وادارتها أمر قد يكون حتى اصعب واعقد من ادارة الصراعات، وعلى الأغلب فانهما وجهان لعملة واحدة فيما يتعلق بالنجاح والفشل!!

د. عبد المنعم سعيد

رئيس العالم...!!

غدا سوف يذهب الأمريكيون الى صناديق الإقتراع لإنتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات الأربع القادمة .وحتى كتابة هذه السطور فان الرئيس الحالى ويليام جيفرسون كلينتون يبدو متفوقا بشكل سا. ق على منافسه الجمهورى روبرت دول ،ومالم تحدث مفاجأة لم يسمع بها احد فى التاريخ الأمريكى فان الأول سوف يفوز لامحالة على االثانى ،محققا لأول مرة منذ هارى ترومان أمنية الديموقراطيين فى ان يكون لهم رئيس فى البيت الأبيض يتمكن من الفوز لفترة ثانية بعد ان تم اغتيال جون كنيدى خلال حملته الإنتخابية الثانية ،وتخلى ليندون جونسون عن الترشيح للرئاسة مرة أخرى بسبب حرب فيتنام ،وهزيمة جيمى كارتر على يد رونالد ريجان .ولكن المفاجأة الحقيقية لن تكون تحقيق هذه النتيجة ، وانما فوز كلينتون على الرغم من الكم الهائل من الإتهامات الشخصية والمالية التى ارتبطت باسمه ومحاولة الجمهوريين تصويرها على انها إعادة ديموقراطية لفضيحتهم الخاصة فى ووترجيت والتى أطاحت بريتشارد نيكسون . وكانت اخر الإتهامات تتعلق بقدس اقداس العملية الديموقرطية الأمركية والمتعلقة بتمويل الحملات الإنتخابية والتى حاول الأمريكيون خلال العقود الأخيرة إصلاحها بالحد من قدرة فرد واحد او شركة واحد او شركة واحدة على تقديم الأموال لمرشحى الرئاسة بوضع سقف مالى لأى منهما لايتعداه .ولكن المفاجأة كانت ان القضية لم تعد تتعلق بالأمريكيين وشركاتهم وحدها بل باتتعلق بالعالم كله عندما تبين ان رجل أعمال اندونيسى يملك شركة متعددة الجنسيات مقرها هونج كونج قدم اموال معتبرة لحملة الحزب الديموقراطى . وبعدها تبين ايضا ان معبدا بوذيا فى تايوان قام بحملة لجمع التبرعات لذات الحزب ،وفيها ظهر تورط رجال أعمال أثلج صدرهم موقف كلينتون من بلادهم فقرارا مكافأته بالمساهمة فى إعادة انتخابه .ورغم الخلافات داخل امريكا حول مدى قانونية وشرعية هذا العمل ،فانه كشف بوضوح ان انتخاب الرئيس الامريكى لم يعد شأنا امريكيا خالصا ،وانما شأن يمس العالم كله اقتصادا وامنا لايمكن بمقتضاه ان تتركه الشركات العالمية العملاقة لحكمة او نزق الأمريكيين وهكذا وربما ليس للمرة الأولى يثبت ان رجال الأعمال فى عالمنا ،وربما فى اسيا بصفة خاصة ،كانوا الأكثر حساسية فى فهم الموقع العلمى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ،فالرجل لن يتوقف على قراراته مستقبل الأمة الأمريكية فقط ،ولكنه بشكل او بأخر سوف يؤثر على حياة البشر على امتداد العالم كله .ولم تعد المسألة كما كانت فى أيام الحرب الباردة ترتبط بقرارات الحرب والسلام وامتلاك الساكن فى شارع بنسيلفانيا فى واشنطن لقدرات نووية هائلة تكفى لتدمير الكرة الأرضية بضعة مرات ،وانما باتت تتعلق بقدرة قرار منه على التأثير فى اسواق المال العالمية صعودا وهبوطا ،وعلى اسعار التبادل بين العملات ،وعلى حركة السلع والبضائع فى العالم .وفى النهاية فانه الحامى لطريق التجارة العالمية والجالس على بوابة حماية النفط فى الخليج ،وهو القادر حتى على حماية اوروبا من نفسها كما ثبت من حرب البوسنة ،وأسيا من ذكرياتها التارخية المريرة كما يبدو من الدور الأمريكى الماسك بقبة الميزان بين الصين واليابان وباقى القوى الآسيوية الصاعدة او هكذا يبدو الأمرلرجال الأعمال الذين ساهموا فى الحملة الإنتخابية لكلينتون ،والذى عرفنا عنهم فى الأيام الأخيرة للحملة الإنتخابية ، وربما كان مالم نعرفه أعظم وأكثر خطورة وتأثيرا ،ولكن المؤكد فى كل الأحوال اننا امام ظاهرة من الظواهر الكونية الجديدة التى لاتترك حتى للشعب الأمريكى نفسه بما له من حول وطول ان يقرر من سيحكمه خلال الأربع سنوات القادمة .ومن المدهش ان الشعب الأمريكى لم يبد اعتراضا كبيرا على ما تبدى وانكشف ،فاستطلاعات الراى العام المناصرة للرئيس الأمريكى ظلت على حالها تضعه فى المقدمة بفراسخ ،ربما لان الأمريكيين لازالون يقدمون القدر الأعظم من اموال الإنتخابات ،وربما لاعتقادهم انهم فى النهاية هم الذين يذهبون الى صناديق الإقتراع وليس غيرهم ،او لانهم يؤمنون ان العالم -خاصة عالم الأعمال -مدين لهم بالكثير ومن ثم فان هناك ضريبة واجبة الدفع ،او ان المسألة من اولها لآخرها اعتقاد راسخ انهم ينتخبون رئيسا للعالم وعلى الآخرين الايستمتعوا برئاسته فقط ولكن أيضا عليهم المشاركة فى تكاليفها !!

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٦ نوفمبر ١٩٩٦

حدود الدور الأوروبى و الروسى في الشرق الأوسط

ماهى حدود دور كل من أوروبا وروسيا، منفردة أو مجتمعة، فى ادارة أزمة الشرق الأوسط؟ وماهو دور العرب ومسئوليتهم فى تطوير الدورين الأوروبى والروسى.. وكيفية ذلك؟ تلك هى أبرز الأسئلة التى تطرحها أحداث ووقائع هذه الأيام، والتى يجيب عليها مقال اليوم من وجهة نظر كاتبه. □

خلال الأسابيع والأيام الأخيرة، انتشرت التحليلات والتنبؤات والتعليقات التى تشير إلى وجود إمكانية لتزايد الدور الأوروبى والروسى فى ادارة أزمة الشرق الأوسط، المحتقنة بشكل خاص منذ تولى بنيامين نيتانياهو للوزارة الإسرائيلية، ووصل الأمر ببعض المحللين إلى رصد وجود تحولات عميقة فى الوضع الدولى مواتية للمصالح العربية بسبب مايرونه تراجعا فى القوة الأمريكية وصعودا فى القوة الأوروبية خاصة، يسمح بالحد من انفراد الولايات المتحدة بالعالم ومن ثم بادارة الصراع العربى - الإسرائيلى. وكان للدور الفرنسى فى انهاء أزمة الغزو الإسرائيلى للبنان فى شهر أبريل الماضى. ووجود فرنسا فى لجنة المراقبة التى أقر وجودها اتفاق أبريل للحفاظ على الوضع الهش فى جنوب لبنان، ثم زيارة الرئيس الفرنسى جاك شيراك للمنطقة وتصريحاته الجريئة عن الدولة الفلسطينية - سبب للاعتقاد لا بوجود دور فرنسى متميز فقط وانما تعميمه قليلا إلى تصور دور أوروبى مفارق للدور الأمريكى ومختلف عنه. ودعم من أنصار وجهة النظر هذه وجود الاقتراح الايطالى الذى ايدته فرنسا باختيار ممثل للاتحاد الأوروبى فى عملية التفاوض، والذى روج لفائدته وزير الدفاع الايطالى عند زيارته للقاهرة مؤخرا، وفوق ذلك كله فان زيارة وزير الخارجية الروسى يفجينى بريماكوف لدول المنطقة وتصريحاته عن رغبة روسيا فى لعب دور فى عملية السلام سبب فى الاعتقاد بأن روسيا التى لاتزال لها تناقضاتها الخاصة مع حلف الاطلنطى يمكنها الصعود كطائر العنقاء من الهشيم لكى تعيد الذكريات السعيدة لعالم لم تكن تنفرد فيه الولايات المتحدة بقيادة العالم.

كانت هذه هى المعطيات التى بنى عليها الكثيرون تفاؤلهم ، وربما اكد لديهم ماردده كثيرا من ان الوضع العالمى لايزال فى حالة سيولة تتشكل فيها قوى وتيارات ماعلينا الا مراقبتها وركوب موجاتها حينما يحل الوقت والساعة كما كنا نفعل ايام الاستقطاب الدولى الحاد بين موسكو وواشنطن. ولكن المسألة ليست بهذه السهولة التى يتصورونها. وربما كان مفيدا تأمل الصورة فى جميع جوانبها حتى لاتتصاعد التوقعات والآمال ثم نكتشف فى النهاية ان ماتخيلناه لم يكن يزيد على أحلام لليقظة تضع على الآخرين واجبات وأعباء لم يكن فى نيتهم تحملها. وماعلينا فى هذه الساحة الا تذكر ما اعتقده البعض منا بدور سوفيتى خلال أزمة يونيو ١٩٦٧ ثم ظهر بعد ذلك كم كان هذا الدور محدودا وأقل بكثير مما نقل إلينا من تعبيرات وتصريحات كان واحدا من أثارها كارثة مازلنا ندفع ثمنها حتى اليوم. وفى هذا المجال فقد يكون مفيدا التذكير بأن فرنسا ليست أوروبا، وان هذه الأخيرة لاتزال حقيقة جغرافية واقتصادية أكثر منها حقيقة سياسية. وانها فى كل الأحوال ترتبط بروابط لاتنفصم مع أمريكا عبر حلف الاطلنطى الذى سلمت للولايات المتحدة بقيادته حتى وصل الأمر إلى التسليم لها بحل مشكلة البوسنة الواقعة فى قلب الاختصاص الاوروبى، وأكثر من ذلك أهمية فان اوروبا تتصل عبر المحيط بشمال امريكا من خلال شبكة واسعة وبالغة التعقيد من العلاقات المؤسسية الاخرى وعلاقات الاعتماد المتبادل والشركات العابرة للقارات التى تجعل هامش الحركة الأوروبية جد محدود يكاد لايتجاوز الاعلانات المريحة للعرب منذ اعلان فينسيا وماتلاه من اعلانات لم يصل أى منها إلى الترجمة بالتأثير على العلاقات الاقتصادية المتنامية بين أوروبا واسرائيل. وربما كان القرار الأوروبى باختيار سفير أسبانى، وليس أحد الشخصيات الأوروبية ذات الوزن العالمى، لكى يكون ممثلها فى الشرق الأوسط علامة على ان الجبل كثيرا مايتمخض فيلد فأرا، وعلى الأرجح فان الممثل غير ذائع الصيت سيعتريه النسيان بعد فترة قصيرة من الاحتفالات العربية. وبالنسبة لفرنسا تحديدا فان دورها على أهميته السياسية والدبلوماسية فانه سوف يظل محدودا بقدرات باقى شركائها فى أوروبا. وانها فى النهاية عضو فى حلف الأطلنطى. وانها يمكنها من وقت لآخر ان تلعب دوراً ذا نكهة ورائحة خاصة لكنها فى النهاية تنتظم فى الصف مع حلفائها كما حدث خلال حرب الخليج الثانية وحتى فى أزمة العراق الأخيرة التى انتهت بدور فرنسى أكبر فى المراقبة الجوية للعراق!

اما روسيا فان حدودها أضيق واشد قسوة. صحيح انها لاتزال القوة النووية الثانية فى العالم. وانها تشعر بشبح الحصار عليها من جراء النية الاطلنطية لتوسيع حلف الاطلنطى حتى يصل إلى دول البلطيق. وان السيد بريماكوف ومن قبله السيد ليبيد قبل الإطاحة به أصدرا من التصريحات مايشرح القلب العربى. الا ان الرؤية الحصيفة عليها ألا تتجاهل الحالة الروسية هذه الأيام من ضعف شديد فى القيادة، إلى الاعتماد الكامل على العالم الغربى فى القروض والمعونات. إلى حالة الفوضى الكبيرة فى المؤسسات والعلاقات داخل روسيا والتى كانت أبلغ مظاهرها الحرب الشيشانية التى لايوجد من يقطع انها وضعت أوزارها. وباختصار فان الحالة المرضية لقلب الرئيس يلتسين لاتمثله شخصيا فقط وانما تعبر عن روسيا فى فترة من ادق واحرج الفترات التى واجهتها فى

تاريخها. وليس المقصود من ذلك كله رش الماء البارد والمثلج على الذين جمحت أحلامهم الوردية، وانما المقصود تحديدا ان نضع التطورات والاحداث فى احجامها الحقيقية بعيدا عن التهويل والتهوين ايضا كما اننا لانستبعد ابدا ان الدور الأوروبى والروسى حتى ضمن هذه الحدود مفيد للغاية فى تنبيه الشعب الإسرائيلى إلى الضرر الذى تسببه أعمال حكومته فى عدم تنفيذ اتفاقات السلام فى الرأى العام العالمى. كما انه يقدم دعما معنويا ملحوظا للحقوق العربية ربما يكون له تأثير فى التحركات

الامريكية التى قد تكون سعيدة بقيام أوروبا وروسيا بملء الفراغ الذى سببته الانتخابات الامريكية، ولكنها بعد ذلك عند عودتها سوف تجد ان الوجود المعنوى لاطراف أخرى سوف يصعب استبعاده كلية. ولكن ما نقصده هنا ونستبعده ان يتطور الدور الأوروبى والروسى باكثر من تلك الحدود اللهم إلا اذا نجحنا بالعمل الدبلوماسى والسياسى فى حمل هذه الأدوار خطوة واحدة او خطوتين على الاكثر إلى الأمام. ولعلنا هنا يمكننا الاستفادة من الطريقة التى تعاملت بها إسرائيل مع الدورين الأوروبى والروسى، فمع رفضها الكامل لوجود خاص لأى منهما على مائدة المفاوضات، فانها أعطت كلاهما دورا يبدو مغريا بقدر ماهو ممكن فى العمل على دفع سوريا إلى مائدة المفاوضات مع نيتانياهو وتنشيط المفاوضات المتعددة الأطراف المتجمدة منذ فترة طويلة خاصة تلك المتعلقة بالحد من التسلح. كلا الهدفين يعطى لأوروبا الانطباع بأنها تشارك باكثر من الدعم الاقتصادى، كما انه يعطى الانطباع لقطاع واسع من الإسرائيليين انه رغم كل أفعال الحكومة الإسرائيلية، فان هناك شكلا ما من اشكال الحرب نحو السلام تطمئنها ان حكومة نيتانياهو لم تكن الطريق إلى هاوية الحركة والصراع. وهكذا فان السلوك الإسرائيلى لم يكن عاما وعائما وانما ارتبط بأهداف محددة ومحدودة يمكن لاوروبا وروسيا السير فيها فاذا فشلت فان الحكومة الإسرائيلية يمكنها كما اعتادت دائما إلقاء اللوم على العرب.

بالمقابل على الجانب العربى فانه ليس من المطلوب ولا من الممكن ان نتوقع من أوروبا وروسيا تحقيق انقلاب فى النظام العالمى الراهن. لان ذلك يحملهما ما لاطاقة لهما به او يرغبان فيه. وانما المطلوب والممكن ان نسعى إلى تطوير الدورين الأوروبى والروسى فى اتجاهات محددة يقع فى مقدمتها التعامل الجرىء مع المؤسسات الفلسطينية السياسية فى القدس وفى المقدمة منها زيارة بيت

الشرق كما اعتاد المسئولون منهما القيام بذلك بالفعل من قبل. فاذا منعتهما الحكومة الإسرائيلية فان ذلك سوف يكون مشكلتها وليس مشكلتنا نحن. وربما لايقل أهمية من ذلك ان نطلب من أوروبا وروسيا ربط خطواتهما الاقتصادية والسياسية تجاه إسرائيل بتجميدها للاستيطان. وهى مسألة سبق للحكومة الإسرائيلية الالتزام بها بل ان الولايات المتحدة ذاتها أثناء ادارة بوش قامت بخطوة محدودة ولكن تاثيراتها كانت كبيرة بربط اعطاء الضمانات للقروض الامريكية لإسرائيل بوقف بناء المستوطنات. واذا كانت أوروبا وروسيا تريدان فعلا تنشيط المفاوضات المتعددة الأطراف، فعليهما ان تضعاه فى اطار

استئناف عملية السلام برمتها مع البدء بتنفيذ الإتفاقيات التى تم التوصل إليها. اما اذا ارادت دفع مفاوضات الحد من التسلح فسوف يكون مهما تذكير أوروبا وروسيا بان تفعلا ذلك من خلال ان تطلبا من إسرائيل قبول فتح الملف النووى. وهكذا يكون للدورين الأوروبى والروسى مسار حقيقى ومحدد نعرف ويعرفان حدوده ونواهيه، كما انه فى كل الأحوال سوف يضع إسرائيل موضع اختبار وليس العكس. □

كاتب هذا المقال، مثقف مصرى بارز، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «بالأهرام» □

د. عبد المنعم سعيد

الاختيار...!!

فى مطار شيبول بامستردام لا تملك الا ان يرجع بك الخاطر الى مصر ومنطقتها والعالم من حولها خاصة ان اجهزة التليفزيون معلقة فى كافة الارجاء والصحف والمجلات بكل اللغات تطارد المسافر باخر الانباء حتى اخر لحظة، وعندما يصبح عليك ان تجد بوابتك الى الطائرة تكتشف انها بوابة واحدة ضمن ٨٧ بوابة فى جناح واحد من اجنحة المطار الستة، فانه لابد ان تتذكر مطار القاهرة الدولى بصالاته المختلفة والذى لا تزيد عدد بواباته على العشرين، وساعتها تدرك ان الفارق يعود فى حقيقته الى الفارق بين حجم التعاملات الدولية للبلدين، فرغم ان هولندا لا يزيد عدد سكانها كثيرا على ١٥ مليون نسمة يعيشون على مساحة قدرها ٣٧ الف كيلو متر مربع، فان ناتجها القومى الإجمالى يتعدى ٣٣٠ مليار دولار. واذا علمنا أن العالم العربى كله الذى يبلغ عدد سكانه ٢٦٠ مليون نسمة، ويعيشون على ارض مساحتها تماثل مساحة الولايات المتحدة الامريكية، يبلغ ناتجه الاجمالى ٥٠٧ مليارات دولار، فانه يصبح مفهوما ان يكون مطار دولة اوروبية صغيرة لابد ان يماثل احجام مطارات ثلثى الدول العربية على الأقل واكثرها غنى بالتاكيد.

ولكن المفارقة لا تتعلق بالمطارات وبواباتها فقط، ولكنها تبدو صارخة مع الأنباء الآتية من دول الجنوب وفى مقدمتها خلال الاسبوع الماضى فقط الاحداث الدامية فى زائير حيث المذابح الجماعية لطوابير من البشر هربوا من المجازر فى رواندا وبوروندى فلاحقتهم الى هناك فعادوا إلى ادراجهم مرة أخرى لكى تتلقفهم الأيادى المضرجة بالدماء لا تفرق بينهم رجالا او نساء، عجائز او اطفالا، المهم فى كل الأحوال ان تفعل يد القتل الجهنمية فعلها بلا رحمة. ورغم الفارق فى الحجم، الا ان الطبيعة كانت واحدة عندما هجمت مجموعة من المجرمين على قرية البليدة الجزائرية لكى تذبح ثلاثين من سكانها بلا سبب واحد اللهم الا تمكن الوحشية من قلوب تدعى انها تحمل الرسالة التى هى رحمة للعالمين. ونظرا لان هذه الأحداث جديدة وطازجة فانها شغلت ادوات الإعلام العالمية المختلفة عن الكارثة الأفغانية التى تعب المحللون من تتبع التحالفات فيها وحركة السيد حكمتيار بين الطالبان والحكومة السابقة والسيد دوستم، ومن ثم فانهم تركوا لها زاوية صغيرة تؤكد ان نزيف الدماء لا يزال جاريا بلا توقف، ولكن على اى الاحوال فان احداث باكستان نجحت فى اختطاف مساحة لها رغم كل شىء حين قام رئيس الجمهورية بالإطاحة برئيسة الوزارة المنتخبة السيدة بوتو، ربما لان تاريخ اسرتها كله فيه من الدراما والتراجيديا ما يغرى بالمتابعة المثيرة، او لان ملاحتها واناقتها فى كل الأحوال أسرة، او ربما كان السبب الحقيقى ان الوقائع تشير الى فشل اخر فى واحدة من أهم بلدان العالم الثالث فى وضع أسس ديمقراطية مستقرة.

وما بين الحالة فى الشمال والحالة فى الجنوب كانت تقع مصر مشغولة بامر المؤتمر الاقتصادى الذى انعقد رغم كل شىء يقف فى طريق انعقاده، ورغم الدعاوى الساخنة لإقفاله ومنعه من الحدوث، لان الاختيار المصرى كان فى النهاية الإستمرار فى ان تكون اعتبارات التنمية والاستثمار اعلى من كل الاعتبارات الأخرى مهما كان لها من بريق ولمعان. وفى الحقيقة ان المؤتمر لم يكن الا جزءا من حزمة من السياسات الداخلية والخارجية التى وضعت النمو الإقتصادى المصرى هدفا استراتيجيا لا يقطعه ولا يتفوق عليه هدف اخر، وبقدر ما ستنجح فى الحفاظ على هذا الهدف، ومقاومة الانجراف هنا وهناك الى اهداف اخرى مهما بدا من نبلها واهميتها، فان قدرة مصر على الوصول الى النموذج الهولندى سوف تصبح مؤكدة. لا نقول هنا ان المؤتمر فى حد ذاته بقدرته تحقيق هذا الهدف، ولكن ما نؤكده ان المؤتمر هو نقطة واحدة فى قرار استراتيجى فيه الاف النقاط التى تضع مصر اولا فى اعتبارها، وتجعل التنمية اساسا لدورها الإقليمى والعالمى، وباختصار فانها بدات اولى الخطوات على الطريق الذى قطعته من قبل دول نجحت فى تحديد اولوياتها بوضوح فى شرق العالم وغربه. اما الدول التى زاغت ابصارها وفشلت فى تحديد اولوياتها والاختيار بينها، وجرت وراء إصلاح الكون دون أن تبدا بنفسها، فإننا رايناها تتهاوى كبيوت من ورق، او تشتعل فيها النيران والحرائق، او تنزوى تحت الحصار والعزلة. فالقضية فى النهاية هى الاختيار، لان المستقبل هو صناعة بشرية قبل وبعد كل شىء!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٥ نوفمبر ١٩٩٦

طريق شاق ووعر

لا جدال ان هناك اسبابا كثيرة تدعو إلى التفاؤل هذه الأيام في مصر لأسباب باتت معروفة من كثرة تركيز وسائل الإعلام عليها، مثل تراجع الإرهاب واستئناف النمو في الاقتصاد المصري، وزيادة مياه النيل واستخدام هذه الزيادة في مشروعات دخلت مرحلة التنفيذ تغير من الجغرافيا، وربما التاريخ المصري، وتصاعد معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية، والتحسن العام في المناخ العام الذي ظهرت آثاره في مؤتمر القاهرة الاقتصادي، والذي ربما كان من اهم نتائجه غير المنظورة ان اطرافا عدة في المعارضة المصرية اكتشفت انه لا توجد حتمية تاريخية تجعل إسرائيل مركزا للشرق الأوسط إذا ما قامت جميع الأطراف الأخرى وفي المقدمة منها مصر بواجباتها في إعادة ترتيب بيتها من الداخل والتعاون مع من ترغب التعاون معه، وتحجبه عمن ترى انه لا يسير وفق كتاب التنمية والسلام في المنطقة.

كل ذلك جيد ويدعو إلى التفاؤل وحتى إلى نوع من تهنئة الذات، ولكنها جميعا لا يجب أن تحجب عنا المهام الصعبة والطريق الوعر والشاق الذي علينا خوضه خلال الأعوام المقبلة، وإذا كان الهدف القومي لمصر هو الوصول بمعدلات النمو إلى ٨٪ سنويا بحلول عام ٢٠٠٠، فإن الوصول إليه لن يكون اقل من عملية كفاح مضنية تسير بالسنتيمترات واحيانا بالمليمترات كل يوم، بل وكل ساعة فإذا علمنا أن معدل النمو المصري في عام ١٩٩٥ كان ٤،٦٪ وأن التقدير المتوقع للعام الحالي ١٩٩٦ يقدر بـ ٤،٩٪ فإننا سوف نحتاج زيادة إضافية لا تقل عن ١٪ سنويا خلال السنوات الثلاث المقبلة حتى نصل إلى الهدف المقرر، وربما كان الأهم من ذلك أن تكون الزيادة في معدلات النمو بعد ذلك قابلة للاستمرار خلال فترة طويلة من القرن القادم لأن القضية ليست تحقيق خطة تنموية تستمر لعام او عامين او بضعة أعوام، كما حدث خلال النصف الأول من الستينيات أو خلال الفترة الممتدة من منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات لم تلتهما فترات ركود طويلة ليس هنا مجال بحث اسبابها، فالتنمية المتواصلة ولفترة معقولة زمنيا بحيث لا تقل عن عقدين على الأقل هي الطريق الوحيد الذي يحدد الفارق ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهو الذي يؤدي إلى الطيران والتحليق في آفاق التقدم الممتد.

وهكذا فإن ما بدأنا فيه اليوم لا ينبغي له أن يلهينا عن ضخامة المسئوليات الملقاة على عاتقنا ليس فقط بالانتقال من معدلات متوسطة للنمو إلى معدلات عالية عبر فترة زمنية ممتدة، وإنما ايضا لحل مشكلات هيكلية في الاقتصاد والمجتمع المصري مازلنا حتى الآن لم نخدش إلا سطحها فقضية الأمية في بلادنا والتي تصل وفق جميع التقديرات المعتمدة إلى أن حوالي ٥٢٪ من السكان في سن التعليم لا يعرفون القراءة والكتابة وابسط مبادئ الحساب، ناهيك عن الدخول في عصر الكومبيوتر والانترنيت وقضية توزيع التنمية على جميع المساحة الجغرافية المصرية، والتي لم يتم التنبه لها إلا في السنوات الأخيرة، وقضية العجز المزمن في الميزان التجاري والذي يزداد بسرعة رغم حدوث طفرة في الصادرات المصرية، وقضية خلق التكنولوجيا التي تدعم من جميع فروع الاقتصاد الوطني النشيطة، وغيرها من القضايا لاتزال كلها تدعو إلى الاقتحام، وادخالها كلها في نسق نهضوي عام يدخل جميع الطاقات المعطلة البشرية والمادية في عملية الاختراق للمستقبل.

إننا لا نريد من ذلك كله صب الماء البارد على حالة التفاؤل الحالية، ولكننا على العكس نرغب في التأكيد على ضرورة استمراريتها من خلال التنويه إلى الطريق الشاق والوعر الذي لا يزال علينا اجتيازه، فمن المؤكد ان المشروعات العملاقة التي يجري تنفيذها الآن في سيناء وفي جنوب الوادي تمثل اهرامات جديدة في التطور المصري، ولكن هذه المشروعات ما لم تكن جزءا من نسق عام للتطور والنمو يعبئ القدر الأعظم من الطاقات المصرية، ويخلق النظام الذي ينفخ الروح في المؤسسات الوطنية في اتجاه التقدم الشامل، فإنها تظل في النهاية جزرا معزولة هنا وهناك تقف شاهدا على القدرة على الإنجاز دون امتداد آثارها إلى جميع أجزاء المجتمع، تجذب أطرافه المهملة والخاملة وتدخلها في ورشة تنموية هائلة يكون لها القدرة على القاء مصر في قلب القرن الواحد والعشرين قوية وعفية، ولذلك فإنه سوف يكون مفيدا دوما ونحن نقدر ما استطعنا انجازه ان نبقى الجميع على علم بان ما بقى علينا اجتيازه لا يزال كثيرا وكثيرا جدا.

د. عبد المنعم سعيد



الاهرام ويكلى المصدر :

٢٨ نوفمبر ١٩٩٦ التاريخ :

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

A vote against the veto

The actual outcome of the battle between Boutros-Ghali and the US matters little, writes **Abdel-Moneim Said**; the world community has already renewed the secretary-general's mandate

The Security Council's 14-to-1 vote last week made the world community's opinion of Boutros-Ghali eminently clear. The only opposition to a renewal of his mandate was the US's veto; otherwise, the verdict was that the secretary-general's mandate should be extended for a second term. This overwhelming majority showed that the arguments against his candidacy put by Washington and Ghali's other critics, including many in Egypt itself, are either fallacious or totally unconvincing to the vast majority of nations — including four major powers with veto rights. Even countries with a record of backing US positions, like the UK, Chile and Japan, could not vote against an international consensus. The US and Ambassador Madeleine Albright were left completely isolated.

The Security Council vote was the first serious round of confrontations between the US and the secretary-general. Whether or not Boutros-Ghali had won, these events have independent historical value in demarcating international relations and loyalties in the post-Cold War era, and the place the UN and the US will occupy. The conventional wisdom that the US, as the sole remaining superpower, is also the only global mover and shaker, will have been tested. The democratic nature of the UN will have been placed under international scrutiny, and its credibility as an organisation which accurately reflects world opinion will have been contested. But no matter what the outcome, Boutros-Ghali is still the true victor of these battles. Re-elected, he was the champion of democracy and the symbol of global cooperation in rethinking the troubled state of international affairs for the coming century. Defeated, he was the last hero of the twentieth century, like Gary Cooper in High Noon, making a desperately courageous last stand against the omnipotent superpower.

The story of Ghali's confrontation with Washington started last June when the State Department leaked to *The New York Times* that the administration would not support Boutros-Ghali's re-election. This tidbit did not come as a complete surprise: it was obvious at the time that the extreme right in the US had succeeded in creating an anti-UN campaign which set up the secretary-general as the main target. It seemed then that an interest in outmanoeuvring Dole and the Republicans animated the entire exercise. What was a surprise, on the other hand, was the extent to which the US administration, in violation of all precedents, was prepared to go to make its opinions public, consulting neither its own allies, nor, a fortiori, the rest of the world community. In a way, the US was violating all the tenets of post-Cold War diplomacy, heretofore based on quiet backroom consultations.

What began as an election ploy in the United States was soon to reveal, first, the US's failure to present reasonable, solid grounds for its position, and secondly, its complete refusal to participate in a democratic process. Initially, the US delegation raised the flag of UN reform. Ghali, it was said, had failed to make the necessary administrative, organisational and financial reforms aimed at streamlining the world organisation and maximising its efficiency. But this claim was soon revealed as the hollow pretext it really was: the largest expansion ever of UN peace-keeping operations (17 military interventions involving a total of 70,000 soldiers), as well as the addition of 20 states to the list of members, took place with no increase in the budget; the number of specialised offices in the General Secretariat was slashed from 20 to 12, 11 of the secretary-general's 48 assistants were dispensed with, and 1,000 positions in the organisation were cancelled, thus re-



ducing the number of employees by 20 per cent. Close scrutiny reveals that Boutros-Ghali's record in reforming the UN bureaucracy is unparalleled. Not to mention that the call for reform was made by a country which categorically and continually refuses to pay the $1.4 billion it owes the UN.

But the US soon came up with another reason for wanting Boutros-Ghali out: the UN's failure to deal with the crises in Somalia and Bosnia. Again, a close look at the facts shows that this argument does not hold water either. It was the US that lost its nerve and withdrew unilaterally from Somalia, leaving the remaining UN forces in serious jeopardy. In Bosnia, the US and other major powers were unable to get their act together and dragged their heels in implementing the secretary-general's repeated calls to deploy troops in an attempt to enforce the Dayton agreement. The controversy over Somalia and Bosnia, in fact, soon brought to light the secretary-general's success in managing over 42 world conflicts through preventive diplomacy, mediation, relief work, and peace-keeping operations. Boutros-Ghali worked to resolve conflicts regardless of strategic importance, or the participants' race or religion. For him, no war in Africa or central Asia should be forgotten or ignored: any suffering was a threat to world security.

Strike two: having failed to tarnish Boutros-Ghali's record in conflict management and resolution, the US looked to the future. Washington argued that the UN really needed a new secretary-general who could carry it forward into the twenty-first century. Again, the US's argument was fallacious. No other secretary-general in UN history has matched Boutros-Ghali's efforts to develop a global agenda for the future. He was not only responsible for seeing the UN into the unfamiliar landscape of the post-Cold War era, enhancing the UN's role on the international scene, and promoting the settlement of regional conflicts, but also for bringing the importance of economic and social development into the limelight of global attention. At a time when "clash of civilisations" theories hold sway on the US academic and policy scene, Boutros-Ghali had the courage of his conviction that civilisations must meet, and that the future of the planet depends on the harmony of their relations. He sought a concrete implementation of this belief through a series of UN-sponsored conferences aimed at involving various civilisations and cultures in the shaping of the world's ecological, demographic and social future.

All these facts came to light in the debates surrounding the secretary-general's re-election; Boutros-Ghali was endorsed by the entire world community, and the US stood alone. The Arab League, the Organisation of African Unity, and the non-aligned countries took the lead in giving him a resounding vote of confidence. They were followed by the industrialised countries, China, the Latin American nations and the rest of the world community. Only the US's veto remained implacable, opposing the UN's consensus and hampering the organisation's democratic process. The world community had made its consensus clear long before the stand-off crystallised, handing in its verdict on Boutros-Ghali, but also on the US. The secretary-general was the man for the job; as for the US, it has been judged as the sole remaining superpower, and found wanting: not only has it failed in its duty to further democracy at the UN, it has actually hampered the democratic process.

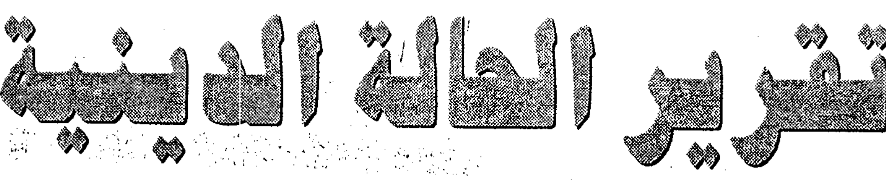
The writer is the director of the Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies.

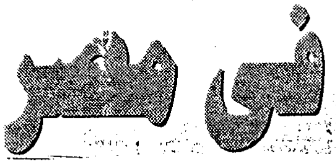


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٦





تقرير الحالة الدينية في مصر

احتلت الظاهرة الدينية من حيث الدرس والاهتمام حيزا رئيسيا فى الدراسات السياسية وخاصة مع زيادة دور الدين ليس فقط داخل الدول وانما ايضا فى العلاقات بين الامم والشعوب. وتركزت الدراسات فى هذا المجال على العلاقة بين الدين والحياة العامة،لما تنطوى عليه مثل هذه العلاقة من اثار بالغة الاهمية تستدعى الحاجة للتعرف على الظاهرة الدينية ودورها المتزايد في اشكاله وباثاره المتعددة. وهو ما أكده د.عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام فى افتتاحية التقرير ،بتشخيصه لاسباب الاهتمام بالظاهرة الدينية واعتباره هذا الاهتمام انقلابا على تاريخ طويل من الاهمال لهذه الظاهرة ،يتجاوز معه التصور القائم على ان انتشار الديموقراطية والتحديث بين الامم المختلفة قلل من محورية الدين وكافة الظواهر التقليدية المؤثرة فى حياة الوحدات السياسية فى شرق العالم وغربه .فلا جدال ان الصراع الايديولوجى بين الشيوعية والراسمالية فى فترة مابعد الحرب العالمية الثانية اعطى الانطباع بان المعركة الفكرية الاساسية والمحددة لنظم الحكم تدور بين مدارس علمانية فى الاساس ،وليس بينها وبين اطر فكرية اخرى مستمدة من تاريخ الشعوب وتطورها الروحى والفكرى،ولذا فان مايبدو وقد استقر عليه الفكر السياسى منذ نهاية الحرب الثانية ،لم يعد له مايبرره مع تزايد التعبيرات المختلفة عن زيادة دور الدين فى عقد التسعينيات.

من هذا المنطلق ورغبة فى بناء اندماج قومى مصرى رصين يتجاوز به ومعه المشكلات والظواهر العارضة ،جاء " تقرير الحالة الدينية فى مصر " الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ليلقى مزيدا من الضوء على الجوانب المشرقة لوجه الامة المصرية من جانب وسعيا وراء بناء الجسور بين المصريين ومؤسساتهم الدينية تحت لواء التكامل من جانب ثان ،واستجابة لظروف اقليمية ومحلية تراكمت خلال السنوات الماضية لم تاخذ فقط شكل تنامى الاصوليات الاسلامية والمسيحية واليهودية فى الشرق الاوسط وانما لتزايد دور الدين فى السياسات العامة من جانب ثالث.وقد كشفت المحاور المختلفة للتقرير عن عدة اتجاهات ،يمكن لنا وصفها بالاهمية والاستثنائية معا ،نتناول بعضها من خلال مستويين رئيسيين:

المستوى الاول يتناول الاطار العام أو بيئة النظامين الاجتماعى والسياسى التى يلعب فيها المكون الدينى دورا لاخلاف عليه من حيث التاثير ،حتى اصبح جزءا مهما من تفاعلات النظام السياسى .وفى هذا الاطار سعى التقرير الى التعريف بالمؤسسات الدينية الرسمية فى مصر من حيث تاريخها وهياكلها ووظائفها وادوارها وتفاعلاتها المختلفة مع غيرها من الفواعل الدينية والسياسية والاجتماعية ،مع الاخذ فى الاعتبار ان هذه المؤسسات تمثل قاعدة التوازن فى المجالين الدينى- الاجتماعى المصرى ،كما تشكل ايضا اداة ضبط واستقرار ازاء بعض الاتجاهات المغالية فى مناهج تفسيرها للنص الدينى وشروحه، واعتبارها كذلك من ابرز ملامح خصوصية المجتمع والدولة فى مصر تاريخيا نظرا لعراقة هذه المؤسسات ،سواء تمثلت فى الازهر او الاوقاف او دار الافتاء من ناحية ،او المؤسسة القبطية الارثوذكسة ومعها الكاثوليكية والانجيلية من ناحية اخرى.

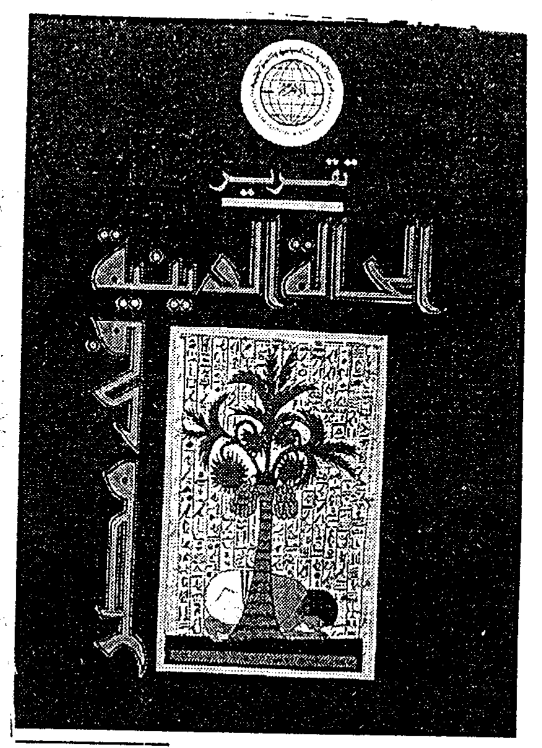
وانطلاقا من الخصوصية المصرية فى هذا الاتجاه وما اوضحته دراسة هذه المؤسسات يمكن التاكيد على التالى:-

١- ان الاتجاهات المختلفة داخل المؤسسات الدينية المصرية الاسلامية والمسيحية يغلب عليها طابع مشترك ،وخاصة بين القادة الكبار لهذه المؤسسات،وهم فى ذلك يمثلون تيارات فى الفقه والتاويل والتعاليم الدينية لها جذور تاريخية عميقة وليست فقط تعبيرا عن المرحلة الراهنة .

٢- اظهرت التغيرات السريعة فى المجتمع المصرى عن بزوغ بعض ظواهر العنف ،وبعض اشكال التفكك الهيكلى التى شملت عددا من الانساق الاجتماعية والسياسية والقيمية ،كان من الطبيعى ان تشمل هذه الاشكال المختلفة للتفكك وعدم الاستقرار الهيكلى المؤسسات الدينية.

٣- ان الدراسة التحليلية للخطابات الدينية - شيخ الازهر ،والمفتى ،وبطريرك الكنيسة القبطية الارثوذكية -تكشف عن مساحة كبيرة من الاتفاق بينها ازاء ما اثير من قضايا سياسية واجتماعية ،ويختلف هذا عن الانطباع الذى يتولد عن مجرد متابعة الوسائل الاعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية.

ويبدو ان ذلك مرجعه عدة أمور على رأسها طبيعة القضايا السياسية وملاءمتها وطبيعة تكوين العقل الدينى ونظرته للعالم .وهو مايتجلى فى الاتفاق الحادث بين قيادات المؤسستين الاسلامية والمسيحية الرسمية بخصوص قضايا القدس والتطبيع والدور الاسرائيلى والموقف العربى وموضوع العنف والارهاب والتطرف والفتنة واشكال العلاج المناسبة ازاء هذه الظواهر .



٤- شهدت دار الافتاء كمؤسسة دينية، نشاطا ملحوظا واعتداليا فى مجمله خلال الفترة التى قادها الشيخ سيد طنطاوى كمفت للجمهورية قبل تعيينه شيخا للجامع الازهر، وذلك على الرغم من بعض الخلاف فى بعض الفتاوى وطريقة التناول عن شيخ الازهر السابق المرحوم جاد الحق على جاد الحق .

اما المستوى الثانى الذى شرع من خلاله التقرير فى التعرف على الوزن الراهن للحركة الدينية اللارسمية الواقعة على جوانب النظام السياسى ،فقد انطلق من زاوية التعرف على مستويات الحركة سواء تلك التى تطرحها دراسة الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الراديكالية فى الداخل او بدراسة ظاهرة اقباط المهجر باعتبارها من ابرز الظواهر الاجتماعية - السياسية فى العقود الاخيرة. بالاضافة لدراسة الجمعيات الاهلية الاسلامية والمسيحية الى جانب الحركة الصوفية (بجماعاتها المتعددة) من زاوية الفاعلية والادوار ولا سيما السياسية ومدى التمايز والانفصال فى البنية الفكرية واساليب العمل والتنشئة الدينية عن غيرها من الجماعات الدينية السياسية .ومما يحسب للتقرير هنا لجوؤه الى دراسات الحالة التى تنقل التحليل والمعرفة من نطاق العموميات الى نطاق التشخيص الموضوعى ،بحيث تم دراسة حالة الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بعض الجمعيات الاهلية الاسلاميه عن بعض من اشكال التداخل الحذر مع السياسة وبعض من الادوار الضمنية ذات الدلالة السياسية.

- مثل التطور فى دور المؤسسة الدينية الارثوذكسية انتقالا نحو مساحات تتجاوز المجال الدينى الى المجال الاجتماعى، وذلك نظرا للمشاكل الاجتماعية - وسياق المد الدينى السياسى - ومن ثم امتد دور المؤسسات الدينية عموما الى مجالات كانت تقوم بها الجمعيات المسيحية وظهر اتجاه لان تكون الكنيسة الارثوذكسية - على سبيل المثال - بمثابة مظلة للعمل التنموى والاجتماعى للجمعيات الأهلية المسيحية. ويرجع ذلك الى عدة امور منها تراجع دور الكوادر العلمانية القبطية داخل الحياة العامة والكنيسة معا، فضلا عن قيود القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

- تشهد الكنيسة الكاثوليكية المصرية نمو تيار قومى يسعى لصياغة فكر لاهوتى ذى جسور بالواقع والخصائص الثقافية المصرية.

- تشكل الكنيسة الإنجيلية تاريخيا من حيث نشاتها نقطة تحول بارزة فى المسيحية العالمية وشكلت نقلة نوعية فى غالب المجتمعات الاوروبية، ولاشك ان تاثير اللاهوت الانجيلى فى مصر يستند الى محاولات مهمة لبعض القساوسة البارزين فى صياغة رؤى مصرية تربط بين المذهب وبين الواقع الثقافى - الاجتماعى المصرى.

- تشير دراسة حالة اوضاع أقباط المهجر، الى الدور البارز الذى يشغلونه فى الوسط القبطى المصرى، حيث تنامت فعالية الدور الذى يمارسونه فى مجتمعات الهجرة واشكال التدين القبطى المصرى فى المهجر، واعتصامهم بالمذهب القبطى الارثوذكسى، وتقاليده وطقوسه كتعبير عن الهوية الدينية والقومية ازاء النزاعات عليها فى مناطق المهجر وبلدانه ولاسيما بالنسبة للاجيال الجديدة والثانية من ابنائهم والذين تتزايد لديهم مشكلات التنازع بين الهوية القومية والدينية وبين هوية او هويات مجتمعات الهجرة.

- شكلت انتخابات المجلس الملى العام، وانتخابات مجلس الشعب أهم الوقائع والاحداث السياسية طيلة العام المنصرم، وظهرت فى هذا المجال عدة مؤشرات مهمة نرصدها فيا يلى :

أ - رغبة قطاعات من النخبة العلمانية القبطية فى لعب دور داخل الحياة العامة، ولاسيما فى ظل انسداد القنوات الحزبية والقومية، ومن ناحية أخرى ضعف دور المجلس الملى العام للاقباط الارثوذكس نظرا لمحدودية اختصاصاته.

ب - ثمة ادراك سائد لدى بعض العناصر فى الوسط الاجتماعى القبطى، يرى فى انتخابات المجلس الملى، آلية لتحقيق المكانة وامكانية للوصول الى بعض المواقع داخل البرلمان عبر آلية التعيين، وان الدولة عادة ما تختار الاعضاء الاقباط المعينين من المجلس الملى العام.

ج - كشفت الانتخابات البرلمانية عن الاحباط الذى انتاب بعض الدوائر القبطية المصرية على اختلافها، نظرا لعدم ترشيح الحزب الحاكم لبعض الاقباط فى انتخابات مجلس الشورى. فضلا عن امكانية نجاح بعض المرشحين الاقباط فى الجولة الاولى للانتخابات وان كانوا قد عجزوا عن الدخول الى البرلمان، نظا لبعض الظروف.

عرض :
أيمن السيد عبد الوهاب



بالكتاب والسنة، وجمعية جامعي القمامة بمنشية ناصر ،حالة الطريقة الحامدية الشاذلية،كما يحسب للتقرير انتقاؤه لدراسة نظام الرهبنة والتكريس والتفرغ فى الكنائس فى دراسة خاصة،استنادا لما تلعبه هذه الانظمة من دور مؤثر داخل المؤسسات الدينية المسيحية ،وفى هذا السياق يمكن رصد عدد من النتائج التى اوضحتها دراسات الحالة - مثل الصدام بين الدولة والجهاز الأمنى وجماعة الاخوان المسلمين أبرز ظواهر العام الدينية والسياسية، وهو مايشير الى أن الدولة قررت وقف تمدد الجماعة فى التأثير على روح الفئات الوسطى فى مصر من خلال نجاحها فى السيطرة على أكبر النقابات المهنية. واستطاعت الدولة من خلال عدة أليات مواجهة الاخوان الاولى : القانون الذى نظم الانتخابات النقابية المهنية، والثانية : المواجهة الاعلامية والأمنية، والثالثة: المحاكمات العسكرية، كما عرضت الدراسة الخاصة بالاخوان المسلمين أسباب تراجع وزنهم الانتخابى فى الانتخابات الاخيرة، كما لاحظ التقرير ان هناك بدايات تغير فى الانتاج الايديولوجى والسياسى والاجتماعى للاخوان ظهر فى عدة بيانات حول المرأة والديمقراطية والشورى، فضلا عن الخطاب الجديد الذى ظهر فى بيان للناس - الذى اصدرته الجماعة فى الشهور الاولى للعام - وفيه يتضمن موقفا جديدا ازاء مبدأ المواطنة الكاملة للمسيحيين المصريين.

- ان الجمعيات الاهلية الاسلامية تبلغ ٣٤٪ من اجمالى عدد الجمعيات الاهلية، بينما تمثل الجمعيات القبطية ٩٪ منها، وفى مقابل هذه النسب نجد تراجعا وانخفاضا فى الجمعيات الثقافية، الامر الذى يمثل خللا فى التوازن وغلبة النزعة الدينية على الأدوار الاخرى للجمعيات، ومن ناحية اخرى تكشف دراسة

وكذلك سعى التقرير من خلال استيضاح خريطة عنف الجماعات الاسلامية الراديكالية عام ١٩٩٥ الى قراءة مدلولات تلك الخريطة، وفى مقدمتها وجود درجة من انحسار الموجة الاسلامية العنيفة فى القاهرة والاسكندرية وانحصارها فى محافظة المنيا وبعض المناطق الاخرى، وذلك بفعل الملاحقات الامنية التى تم تحديث أساليبها. ومن ناحية أخرى كشفت الدراسة التحليلية عن انتقال بعض مواقع العمل الحركى الى الخارج، وكان من ابرز انعكاساته المحاولة الفاشلة لاغتيال السيد رئيس الجمهورية فى أديس ابابا. ومن ناحية أخرى عملية تفجير مبنى السفارة المصرية فى باكستان وقبلهما اغتيال بلوماسى مصرى فى احدى العواصم الاوروبية، ويرجع التقرير هذه النقلة الى وجود اشكال من التفكك التنظيمى - العنقودى - الامر الذى استدعى معه الميل الى تركيز البؤر العنيفة على بعض المناطق، حتى يمكن تكثيف العمليات الاغتيالية وتسهيل عمليات الدعم اللوجيستيكى وجمع المعلومات وتحديد مسارح العمليات، وهو ماتوضحه ايضا عمليات انتقال بؤر العنف الى الخارج، حيث تشير الى انقطاعات ملحوظة فى الشبكات الاتصالية بين العناصر الداخلية والخارجية.

واخيرا، يبقى القول بأن الاسهام الحقيقى للتقرير يتركز فى قدرته على بناء تراكم علمى يستند الى قاعدة معلومات صحيحة فيما يتصل بالدين فكريا وسياسيا ومؤسسيا، وأن يغطى نقصا كبيرا فى المكتبة المصرية والعربية. وأن يكون قاموس الحالة الدينية الذى اختتم به التقرير للتعريف «بالمصطلحات الدينية» هو بداية التعامل العلمى الجاد مع الظاهرة الدينية بعيدا عن الاحكام العامة التى تفتقر الى الدقة.

الأهرام يصدر تقريرا يتناول الحالة الدينية في مصر

مؤخرا صدر تقرير من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام عن الحالة الدينية في مصر. وهو عمل كبير يستعرض عبر أقسام اربعة المؤسسات الدينية الرسمية في مصر والحركات الدينية غير الرسمية والعمل الأهلي والتطوعي ثم العلاقات والتفاعلات وبالنسبة للمؤسسات الدينية الرسمية تناول هذا القسم في التقرير الأزهر الشريف وركز علي دوره ورسالته منذ نشأته واكد على اهمية هذا الدور في مختلف العصور في مصر والعالم وأشار الي ان العلاقة بين شيخ الأزهر ورئيس الجمهورية في مرحلة الرئيس محمد حسني مبارك قد تميزت بالاحترام المتبادل وفي اطار تاكيد الدولة علي اهمية دور الدين والمشاركة في وضع التخطيط الذي يدعم القيم الدينية السمحة مما يدل على ان الرئيس حرص منذ توليه الحكم علي توطيد علاقته بالأزهر مؤكدا على اهمية المنهج الإسلامي الصحيح باعتباره الأداة الصالحة لتجاوز التطرف في الفكر ثم تلا ذلك في نفس القسم من التقرير تناوله لوزارة الأوقاف وأجهزتها وإداراتها والأعمال المنوطة بها من أوقاف ودعوة وفكر ثم عرج التقرير علي مهمة دار الإفتاء منذ نشأتها في عام ١٨٩٥م ومهمتها في بيان الحكم الشرعي في القضايا الدينية.

ولما كان هذا العمل البحثي هو رصدا للحالة الدينية ككل فمن ثم اقتضي المنهج العلمي الذي يحسب لهذا التقرير انه لم يقتصر علي تناول الاسلام ومؤسساته وان كان قد تناول ذلك بكثير من التفاصيل لكنه تناول أيضا المسيحية في مصر وخارجها (أقباط المهجر) فاشار الي الكنائس القبطية الأرثوذكسية والكاثوليكية والانجيلية مع دراسة عن نظام الرهبنة والتكريس والتفرغ الكنسي. وفي القسم الثاني انتقل الي الحركات الدينية غير الرسمية مثل الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الراديكالية واسلاميي الخارج واقباط المهجر. ومع هذا القسم نطالع ما ذكره التقرير من بداية نشاط هذه الجماعات.

أما القسم الثالث وهو الخاص بالعمل الأهلي والتطوعي فقد اهتم بالجمعيات الأهلية الاسلامية والحركات الصوفية. وفي نفس الاطار عرض للجمعيات الأهلية المسيحية.

وأما القسم الرابع والأخير فقد تناول العلاقات والتفاعلات ورصد ما جري علي الساحة المصرية من عناصر اربعة هي: التيار الاسلامي وبخاصة في انتخابات عام ١٩٩٥م والخطاب الديني المؤسسي ثم الصحافة الدينية كذلك الأقباط في الانتخابات. واختتم التقرير بقاموس الحالة الدينية في مصر والذي تناول بالشرح المبسط والواضح معاني المصطلحات والمذاهب والمؤسسات والأشخاص والأماكن الدينية الواردة في ثنايا أبواب وفصول التقرير.

وعلي اية حال فان هذا التقرير في تقديرنا عمل يستهدف توضيحا للحالة الدينية في مصر ما لها وما عليها ويرمي التقرير إلى تبديد الغموض والهواجس التي تحيط بالظواهر الدينية علي وجه العموم والتي لاتزال تشكل عائقا امام التفاعل الصحي بين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والاجتماعية والسياسية.

ويقوم التقرير بتقديم صورة كلية عن الأوضاع الدينية وبيان لاتجاهاتها الرئيسية وأوضاعها التفصيلية عبر ادوات تحليلية متعددة، وبالاستناد الى قاعدة واسعة للمعلومات الدقيقة حول تلك الأوضاع والاتجاهات. ويقدم التقرير بنيته التحليلية وقاعدته المعلوماتية بقدر كبير من الموضوعية والحياد العلمي وإفساح المجال امام وجهات النظر المختلفة.

وقد خرج هذا العمل المتميز بجهد جماعي من أكثر من عشرين باحثا وباحثا مساعدا بإشراف مدقق من رئيس التحرير نبيل عبد الفتاح ومدير التحرير ضياء رشوان. وقد قام مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الدكتور عبد المنعم سعيد بدور أساسي في تشجيع هذا العمل وإنجازه مع الأستاذ السيد يسين والدكتور محمد السيد سعيد باعتبارهما مستشاري التقرير. اما الإخراج والشكل المتميزان اللذان خرج بهما التقرير فقد قام بهما الفنان حامد العويضي سكرتير تحرير التقرير.



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١ ديسمبر ١٩٩٦

«مشرقة» الخليج.....!!

انعقاد المؤتمر السنوى لقمة مجلس التعاون الخليجى فى قطر دون حضور البحرين بالاضافة إلى ما سبقه من تطورات بين المنامة والدوحة شملت حملات إعلامية وتوترات امنية تشير إلى انتقال نمط فى السياسة كان سائدا فى منطقة دول الخليج العربية خاصة خلال الخمسينيات والستينيات وحتى السبعينيات إلى منطقة دول الخليج العربى فحتى وقت قريب ربما حتى نشوب حرب الخليج الثانية، فانه كان يمكن التمييز بين السياسة فى المشرق من حيث كونها اداة لإدارة الحكم فى الداخل والسياسة الخارجية فى الخارج، وتلك التى تسود بين دول الخليج العربية، فالأولى كانت تتميز بالاستخدام الغليظ لاجهزة الإعلام والامن فى شن الحملات على كل من يخالفونها فى الرأى واتهامهم بتهديد المصالح العربية العليا حتى درجة الاتهام بالخيانة العظمى، وحتى الوصول إلى كافة اساليب المقاطعة واستضافة المعارضة من البلدان العربية الاخرى واستخدمها كاداة لتبيان ما تعتبره الوهدة التى وصل اليها الحكم فى البلدان التى لا تتفق معها. وعلى العكس من ذلك فان السياسة فى الخليج العربى كانت تتميز بالصوت الخفيض وحل المشكلات بين الدول إما بالتاجيل المستمر لها أو من خلال الهمس فى القاعات المغلقة لمجالس الشيوخ والحكام منفردين، وكان اجتماعهم السنوى اداة دائمة لاعلان الوحدة والتضامن و التفاهم الازلى الذى لا ينفصم بين ابناء الاسرة الواحدة. ولكن حرب الخليج الثانية كانت تاريخا فاصلا فى السياسة العربية، فبالقدر الذى أدت فيه الى كثير من التهدئة بين الدول العربية فى المشرق حتى فى قضايا مصرية تتعلق بالحرب ذاتها واخرى تتعلق بعملية السلام فى الشرق الاوسط، فانها أدت فى الخليج العربى ليس فقط إلى اشتعال الخلافات وانما تناولتها بالطريقة المشرقية المعتادة فى السابق. ورغم نجاح دول الخليج فى كتمان الازمة الكبرى التى تفجرت فى قمة الدوحة منذ ستة اعوام بين قطر والبحرين ، فإنها لم تلبث أن خرجت الى العلن مرة أخرى فى محكمة العدل الدولية عندما طرحت قطر خلافها الحدودى مع البحرين، وباساليب جديدة عندما هددت قطر بالانسحاب من قمة أبوظبى بعد ذلك بعامين فى أعقاب احداث الخفوس بينها وبين السعودية، ثم انسحابها بالفعل من الجلسة الختامية لقمة مسقط فى العام الماضى احتجاجا على اختيار امين عام لمجلس التعاون لا ترضى عنه وبعد ذلك أخذت السياسة الخليجية فى الدوران فى حلقة مفرغة من التوتر

فاستضافت الإمارات أمير قطر السابق، واستقبلته البحرين مرحبة باسراب الطائرات، وردت عليها الدوحة باستضافة المعارضة البحرينية فى أجهزة إعلامها وبعدها بقليل اكتشفت البحرين شبكة تجسس قطرية على اراضيها ثم قاطعت كلية لقاء قمة الدوحة. وفيما بين هذه الاحداث كلها لم يتوقف الغمز واللمز من كل دولة خليجية إزاء سياسات الدول الخليجية الاخرى، وكان واضحاً منذ مدة الانفراط فى عقد السياسة الخارجية والامنية الخليجية إزاء العراق وايران واسرائيل والدول العربية الأخرى. ولا توجد صعوبة كبيرة فى تبيان اسباب التغير فى نمط السياسة الخليجى، فما بدأ فى بداية السبعنيات وكانه عائلة واحدة انقسمت إلى وحدات سياسية مختلفة، فانه أصبح مع التسعنيات دولا تحاول كل منها التاكيد على قوميتها الخاصة من خلال التمايز عن باقى جيرانها العرب خاصة. وكانت قضايا الحدود الجغرافية المزمنة والتى حاول الجميع الهروب منها لعقدين اداة واضحة لتحديد الحدود الاجتماعية والنفسية بين الشعوب، خاصة ان اجيالا جديدة من الحكام بدات فى الظهور لا تعرف اعراف مجالس الحكماء التقليدية وإنما تعلمت من الخارج وربما من المشرق العربى خاصة فنون الإعلام والحملات السياسية. وربما الأهم من ذلك كله ان حربى الخليج اديا إلى زيادة هائلة فى الإنفاق الدفاعى والتضخم فى الاجهزة الامنية والإعلامية، ومع وجود كلاهما فى ساحة السياسة الداخلية فان ميل الدولة للتعبئة المستمرة للدفاع عن ارض الوطن واسترجاع ارضه «المغتصبة»، بدا حالا فى كل السياسات الخارجية. وبمعنى اخر فان حروب الخليج قامت بنفس الدور الذى قامت به الحروب العربية-الإسرائيلية فى المشرق من حيث تاثيرها على البنية الداخلية للمجتمعات السياسية العربية وبقى بعد ذلك أن نعرف ما إذا كان تغير هذه البنية سوف يقود إلى نفس النتائج التى غيرت ليس فقط النخب التقليدية للحكم وإنما تغير معها مصير مجتمعات باكملها!.

د.عبد المنعم سعيد

القانون..!

سوف تظل المعركة الكبرى أمام الحكومة على طريق برنامجها الطموح فى التنمية المصرية هى كيف تنجح ليس فقط فى صياغة القوانين الملائمة لتغيير المجتمع وانما ايضا فى وضعه موضع التطبيق الفعلى مهما كان موقع المطبق عليه: الدولة او المواطن، الغنى او الفقير، الحكومة او الاهالى. ففى ظل مجتمع يتحول بسرعة الى اقتصاديات السوق الراسمالية فإن التطبيق الحرفى للقانون وبسرعة وحسم يكون هو العاصم من الفساد والحافظ لعقل الامة فى وقت تتبدل وتنقلب فيه الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية حتى يتصور البعض انها الفرصة التى عندها تتحول الحرية الاقتصادية المسئولة الى فوضى يزدهر فيها الاسرع فى خفة اليد، والاشطر فى خطف الكحل من العيون ولعل ذلك هو الوظيفة الاساسية للدولة فى مجتمع رأسمالى، لأنها وهى تنسحب من عملية الانتاج والتوزيع، فإن ذلك لا يكون إلا لدعم قدراتها وطاقتها فى تنظيم حركة السوق الاقتصادية والسياسية والتأكد انه يسير وفق أسس عادلة يتساوى فيها الجميع ويحصل كل ذى حق على حقه تماما دون زيادة او نقصان.

ويجب ان نعترف ان مهمة الحكومة لن تكون ابدا سهلة كما وضح مؤخرا فى المعركة التى بدأتها فى موضوع المساكن المخالفة للمواصفات الهندسية والتى بدا واضحا ان عشرات منها تهدد حياة المواطنين، ومئات الالوف منها مخالفة للقانون. فهى لابد ان تدخل صراعا مفتوحا مع الجهاز الحكومى ذاته الذى سمح لأسباب ليس هنا مجال ذكرها بهذه المخالفات أو لا بالاهمال فى تطبيق القانون والقواعد السليمة الى حد الجريمة، كما انها سوف تدخل حربا مع شركات المقاولين التى ربحت ارباحا طائلة من هذه المخالفات، ولن تكون الحرب اقل هولا مع ملاك هذه العمارات الذين تصوروا انهم قد دفعوا «دية» المخالفات فى السابق فإن ذلك يعطيهم الحق فى هدمها على رؤوس ساكنيها مادام ذلك كان قضاء وقدرا فى تعريفهم. ولكن المعركة الكبرى سوف تكون مع اصحاب المصلحة الذين تدافع عنهم الحكومة وهم سكان هذه المساكن لأنه لا يوجد أحد على استعداد لكى يترك منزله بسهولة لأسباب طبيعية معروفة. وهؤلاء سوف يكونون الدرع التى تستخدمها الاجهزة الحكومية والمقاولون والملاك معا لكى يرق القلب العام ويتجاوب مع الحالات المأساوية لأسر وعائلات معرضة للتشريد والدوران وراء الاجهزة الحكومية بحثا عن التعويضات والمساكن البديلة. وربما كان ذلك وراء ما يبدو من تراجع الحكومة فى هذا الموضوع فبعد إذاعتها عن الحاجة الماسة لهدم عدد هائل من المساكن التى تهدد حياة البشر فإنها لم تلبث ان اعلنت عن ان عددا محدودا منها هو الذى يهدد بالانهيار ثم اعلنت بعد ذلك انها سوف تشكل لجانا هندسية لحسم الموضوع باكمله مرة اخرى.

وربما كان التروى محمودا احيانا، ولكن النتيجة يجب ان تكون فى النهاية الى جانب تطبيق القانون وإلا فإنها تعرض للخطر الصورة التى كونتها الحكومة بعد اتخاذها للقرارات الصعبة بتنفيذ احكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بالضرائب على العاملين فى الخارج وغيرها، فالقضية ابعادها اكبر بكثير من قضية المساكن وهى تمتد بالضرورة الى ساحات اخرى لا تقل اهمية تتعلق بهيبة القانون واحترامه ، بل وهيبة الدولة واحترامها . وبصراحة تامة فإن هيبتى الدولة والقانون تعرضتا لخطر بالغ طوال عقود ماضيه لا يظهر ذلك فقط فى حالة المساكن وحدها، وانما يمتد الى حالة المرور، وتنفيذ التوصيات والاوامر الخاصة بالسيول، ومدى الالتزام بأصول العدالة فى الانتخابات العامة . والامثلة بعد ذلك كثيرة الى الدرجة التى يمكن ان تهدد المسيرة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ولذا فإننا ذكرنا فى البداية ان هذه ربما ستكون أكبر معارك الحكومة وسط المعارك الكثيرة التى تخوضها فى الاصلاح الاقتصادى وبناء المشروعات العملاقة، وربما سيتوقف عليها انتصارها ، لان دولة القانون والعدالة هى الدولة التى يأتى لها المستثمرون ، ويقترب منها المولون، ويثق فيها المنتجون والمستهلكون.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٣ ديسمبر ١٩٩٦

العروبة والشرق أوسطية وأمور مهمة أخرى

د. عبدالمنعم سعيد

أنها كالشرق أوسطية تضم جميع القوى الاستعمارية

كنت أظن انه مع وصول بنيامين نيتانياهو الى السلطة في إسرائيل، وبعد ماتبعه من سياسات لعرقلة ووقف عملية السلام الراهنة في الشرق الأوسط، وموقفه الرافض للفكرة الشرق أوسطية باعتبارها تؤدى إلى اندماج إسرائيل في منطقة لا ترغب في الاندماج فيها لأسباب سياسية واستراتيجية وثقافية، ان الحديث عن «الشرق اوسطية» والعراك حولها سوف يخفت ويتراجع. ورغم ذلك فانه ماان فتحنا الحوار في هذه الصفحة حول السلام في الشرق الاوسط حتى وجدنا كثرة يرغبون في فتح باب الجدل من جديد، ومعها جرت كثرة مماثلة من اللقاءات الفكرية بمناسبة انعقاد المؤتمر الاقتصادى في القاهرة التى اعادت إلى الأذهان النقاش حول الموضوع، وكان آخرها المؤتمر العاشر للعلوم السياسية الذى عقده مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة وتطرق جانب مهم منه إلى ذات القضية. وعلى اى الاحوال فان هناك عددا من النقاط المهمة التي أظن انها كانت غائبة عن المحاجات الفكرية المتعلقة بالشرق أوسطية ينبغى تحريرها وأخذها في الاعتبار.

أولا، ان المعضلة الكبرى التى تحدد خطوط التماس والتعارض في الفكر المصرى حول الشرق أوسطية تتحدد في علاقتها بالفكرة العربية فبينما يرى البعض منا انهما يحددان مجالات غير متناقضة للسياسة الخارجية المصرية، فان البعض الآخر يراهما يعملان في إطار النفى واعلان النهاية لواحد منهما على حساب الآخر. هنا ينبغى ان يبقى في الأذهان ان الشرق أوسطية ليست إلا إطارا واحدا ضمن إطارات أخرى ربما لا تقل أهمية عن الفكرة العربية أن تحدد كيفية التفاعل والتعامل معها. فهناك الفكرة العالمية المندفعة كالسيل الكاسح بالمنظمات الاقتصادية العالمية، والانفتاح التجارى في إطار اتفاقية الجات، والانفتاح الثقافى والاعلامى من شاشات الانترنيت حتى شاشات التليفزيون، والتكامل الصناعى الكونى، وحركة البيع والشراء في أسواق المال العالمية والمحلية، وفي كل هؤلاء يوجد الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل وكل من نحب ونكره بأساليب مباشرة وغير مباشرة. وهناك الفكرة المتوسطية التى تبدو لأسباب غير معلومة اقرب الى القلب العربى رغم انها ايضا تضم جميع القوى الاستعمارية السابقة ومعها إسرائيل وتركيا ولا تختلف مع الشرق اوسطية إلا في المسميات والقوى الدافعة. وهناك فكرة الدولة العربية ذاتها التى باتت تتملص من العباءة الفضفاضة للقومية العربية بحثا عن مصالح متباينة وصلت في احوال كثيرة الى حد من التناقض العسكرى الذى يزيل دولا باكملها من الوجود. وهناك أيضا الفكرة الاسلامية التى لم تر في الفكرة العربية إلا خروجا ضيقا على العباءة العالمية للاسلام وترجمته رسميا في مؤسسات كانت في أكثر الأحوال منافسة لجامعة الدول العربية على الموارد والأموال، وترجمته شعبيا في حركات عابرة للقوميات تقاتل بامتداد الساحة من باكستان حتى المغرب بالارهاب تارة وبالعمل السياسى تارة أخرى. وهناك أخيرا، ان الفكرة العربية مواجهة بكثرة من الأفكار المحلية العرقية والطائفية والدينية والعصبية والقبائلية التى لا ترى في الفكرة العربية إلا طغيانا للأغلبية على حساب الأقلية، واستبدادا للكل على حساب الأجزاء. القول اذن ان الفكرة العربية لا يوجد مايشغلها الا الشرق اوسطية فيه كثير من المبالغة، فمن الممكن ان تختفى الشرق اوسطية غدا، وهى يمكن ان تختفى اذا ماانهارت عملية السلام الراهنة بفعل الجهود الخارقة للعادة للسيد نيتانياهو وحكومته، ولكن ذلك لن يعنى بحال ان قاطرة الفكرة العربية سوف تنطلق من عقالها اللهم الا اذا وجدت طريقا للتعامل مع باقى الافكار المطروحة عليها.

الفكرة المتوسطية تبدو لأسباب غير معلومة أقرب إلى القلب العربى بالرغم من

ثانيا، ان هناك تصورا ذائعا ان التجمعات الاقليمية لا يمكن ان تقوم مالم يتوافر لها شرطان: ان تكون الفكرة نابعة من ذاتها وليس من خارجها، وان تكون قائمة على اعتبارات الهوية والثقافة المشتركة خاصة مايتعلق بعامل اللغة. ولكن التجارب العالمية اغنى وأفسح بكثير من كلا الشرطين، بل يمكن المغامرة بالقول ان توافر الشرطين هما اقرب الى الاستثناء منه الى القاعدة. فكل التجارب الاقليمية العالمية في اوروبا وآسيا قامت على حفز وتشجيع ولى الذراع احيانا من قبل قوى خارجية عنها كان ابرزها الولايات المتحدة في كل الاحوال. وجميع التجارب العالمية للتجمعات الاقليمية لا يوجد فيها من الوحدة الثقافية شىء، اللهم اذا اعتبرنا الفكر السياسى الليبرالى رابطا في الحالة الاوروبية والامريكية، ولكنه ليس موجودا بالقطع في التجربة الأسيوية. وفي الاعوام الاخيرة فان التجربة العالمية اتسعت الى ماهو أوسع من الأقاليم الجغرافية القارية الى الأقاليم العابرة للقارات والذى تمثل مؤخرا في المنتدى الاقتصادى الأسيوى الباسفيكى الذى يضم ثمانى عشرة دولة فيها الكبير بحجم الولايات المتحدة والصين وفيها الصغير بحجم سنغافورة وبروناى، وفيها الثقافات البوذية والكاثوليكية والبروتستانتينية والهندوسية والاسلامية والكونفوشوسية والشيوعية، اما عن اللغات والفرق فهى بلا حصر ولا عد، ورغم ذلك كله فقد اجتمعوا على أن الدين لله والتجارة والشطارة للجميع. القضية اذن ليست عما اذا كانت الفكرة خارجية او داخلية، وانما عما اذا كان هناك من التفاعلات الكثيفة او الطاقات الحية التى تحتاج الى تنظيم في إطار اقليمى او عابر للقارات ينظمها ويؤطر حركتها الى الأمام، يصدق هذا على الفكرة العربية، كما يصدق على الشرق اوسطية، كما يصدق على اى فكرة اقليمية أخرى.

ثالثا، انه بغض النظر عن تاريخ الفكرة الشرق اوسطية والتى يعود بها بعض الدارسين الى بداية القرن، وفي وقت تزامنت مع ميلاد الفكرة العربية في التاريخ الحديث، وبغض النظر عن مدى بقائها في الأذهان حتى الآن، فان التفاعلات العربية مع إسرائيل وتركيا وإيران وأثيوبيا كانت دوما حاضرة ومهيمنة بالتنافس والصراع حول قضايا جغرافية وديموغرافية واقتصادية ومائية



بالغة الحيوية لكل الأطراف، وحولها تشكل جزء مهم من تاريخ المنطقة العربية والشرق اوسطية بعد الحرب العالمية الثانية. ولذا فانه من الطبيعي ان يتولد في ظل ظروف عالمية وإقليمية مواتية اهمها قيام السلام بين الاطراف ان تتولد اطارات تعاونية تحل محل الحرب وتنظم التنافس بينها. حدث ذلك باستيعاب المانيا في المنظومة الأوروبية في الخمسينيات، واستيعاب فيتنام في منظومة جنوب شرق اسيا مؤخرا. ولكن المفارقة التي مرت بمنطقتنا جاءت من ان الفكرة العربية وتجسيداتها المؤسسية والايديولوجية لم تنجح ابدا في طرح صيغ تنظيمية للعلاقة مع دول الجوار ومن ثم كانت العلاقات معها دائما مشتعلة بالتوتر والعنف والمخاوف المتبادلة. وفي الحقيقة انه بينما بدا ذلك مفهوما تماما في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي نتيجة الوضع الخاص للقضية الفلسطينية، فان الأمر لم يكن كذلك فيما يتعلق بالدول الأخرى والتي اتسمت بصراعات كثيفة كما حدث في الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثماني سنوات، والحرب الصومالية الاثيوبية، وفي كل الأحوال كانت محملة بالشكوك والهواجس التي شملت حتى إرتيريا مؤخرا رغم المساهمة العربية الملحوظة في عملية تحريرها. فقد كان من الطبيعي مع سعي الدول العربية لتكوين تكتل اقليمي خاص بها دون تصور مؤسسي وتنظيمي للعلاقة مع دول الجوار الأخرى ان تشعر هذه الأخيرة بالخوف من اختلال التوازن الجيوبولوتيكي والاستراتيجي في الاطار الجغرافي الذي تعيش فيه ومن ثم ترفض بعداء الفكرة العربية من جذورها. ولم يكن ذلك خاصا باسرائيل وحدها، وانما كان دائما متجذرا وعميقا لدى دول الجوار الأخرى. ومن المدهش ان الأدب العربي الذي عكف على التعرف على الرفض الإسرائيلي للفكرة العربية قد استنكف دوما التعرف على ذات الرفض وذات العداء لدى الدول الاخرى التي لم تكف ابدا عن معارضة الفكرة والسخرية منها لاسباب تخصها ايديولوجيا واستراتيجيا. من هنا، فانه ايا كانت ماسوف تفضي اليه المفاوضات العربية - الاسرائيلية فان هناك حاجة ماسة لاطار اقليمي يقيم علاقات تعاونية بين الدول العربية والدول الاخرى في المنطقة تنزع عنها الخصومات والثارات التاريخية، والخصومات والصراعات على الأرض والموارد. وسواء سمي ذلك شرق أوسطية او اية تسمية اخرى فان استمرار الفكرة العربية وتجسيداتها لا يمكن تحقيقه مالم تحل هذه المعضلة التاريخية والجغرافية.

رابعا، ان رفض او قبول الفكرة الشرق اوسطية استنادا الى الصراع العربي - الاسرائيلي يبدو لي مجحفا للغاية بالفكرة العربية ذاتها الى حد كبير، لأنها في هذه الحالة تضع تعريفا للعرب بانهم هؤلاء القوم الذين يعادون او يصالحون إسرائيل، دون أي اعتبار لمكنون الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية بالطبع التي تربط العرب ببعضهم البعض، ومن ثم تبعدنا تماما عن الفحص الدقيق لاسباب عدم القدرة العربية على تجسيد هذه الروابط في نظام عربي فعال سواء على المستويات الثنائية او الجماعية. وبصراحة تامة فان هناك صعوبة كبيرة في ارجاع عجز دول المغرب العربي عن التواصل والتكامل وحتى الوحدة الى وجود اسرائيل، وينطبق نفس الشيء على منطقة الخليج العربية وعلاقة هذه المنطقة باليمن، او في تنمية العلاقات المصرية الليبية في اتجاهات وظيفية ملموسة. وباختصار شديد فان الفكرة العربية فيها من الرحابة والاتساع وحتى المصالح المشتركة لكل من يريد تنميتها سواء كانت هناك شرق اوسطية او لم توجد او حتى في وجود إسرائيل او اختفائها من الخريطة تماما. وباختصار فان انصار الفكرة العربية، وكاتب السطور منهم، يخذلونها كثيرا بتعليق همومها وصعودها وهبوطها بين ٢٦٠ مليون عربي من المحيط الى الخليج، او مايقابل مساحة اوروبا الطبيعية من المحيط الى الاورال، على كتف دولة لا يتعدى عدد سكانها ٥ ملايين نسمة يعيشون على مساحة من الأرض لاتزيد عن ٢٨ الف كيلو متر مربع.

خامسا، واخيرا، اننا نحتاج في مثل هذه القضايا المصيرية الى أكبر قدر من الصراحة والوضوح. ففي تصوري ان الحجة الرئيسية لمعارضي الشرق اوسطية والتي تدور حولها وتلتف باقي الحجج الأخرى انها تعطي لإسرائيل شرعية الوجود والبقاء. واذا كان ذلك كذلك فان الحديث عن التفوق التكنولوجي الإسرائيلي والهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية يصبح من تحصيل الحاصل لأننا اذا كنا قبلنا في ظل الحرب والصراع على الحياة والموت السباق معها في التسلح والتكنولوجيا والمهارة الدبلوماسية والعسكرية حتى نخوض حروبا نكسبها ولا نخسرها، فلماذا لا نقبل السباق معها في الاقتصاد والتكنولوجيا في ظل التعاون والسلام، واذا كانت إسرائيل تنفق على البحث العلمي ٣٪ من ناتجها الاجمالي فلماذا لا ننفق نحن ٥٪، واذا كانت إسرائيل تنمو بنسبة ٧٪ فلماذا لاننمو نحن ايضا بنسبة ١٠٪ حتى نهيمن نحن عليها ولا تهيمن علينا. اما اذا كانت المسالة هي الرفض التام لاعطاء إسرائيل ضمن حدودها عام ١٩٦٧ شرعية الوجود والبقاء فان معنى ذلك استمرار الحرب والصراع والخروج من عملية السلام الحالية في شقيها الثنائي والمتعدد الاطراف. ولعل ذلك هو مايقوم به بنيامين نيتانياهو نيابة عن الجميع، فمع إصراره على عدم تنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، واستمراره في سياسات الاستيطان التوسعية، وإنكاره لحق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة وفي الوجود والبقاء ككيان سياسي مستقل، فان الشرق أوسطية سوف تذهب الى الجحيم الذي تريده أطراف عدة في إسرائيل وفي الدول العربية على السواء. ويبقى بعد ذلك ان نرى ما اذا كانت إسرائيل سوف تحقق أمنها وبقاءها في ظل سياستها الحالية، او ان الفكرة العربية سوف تشرق شمسها بعد طول مغيب !!

تكنولوجيا ١٩٩٦!

نقلت الأهرام عن وكالة رويتر العالمية في ١٩٩٦/١٢/١٨ أن شركة كمبيوتر امريكية أعلنت عن تمكنها من تطوير أسرع جهاز كمبيوتر في العالم. يستطيع إجراء تريليون (ألف مليار أو مليون مليون) عملية حسابية في الثانية الواحدة وهو مايعادل ثلاثة أضعاف سرعة أحدث كمبيوتر أنتجته شركة يابانية. وسوف تستخدم الإدارة الأمريكية الكمبيوتر الجديد في معاملها القومية في اختبار الأسلحة النووية، وإجراء التجارب عليها دون الحاجة إلى إجراء تجارب حية، بالإضافة إلى التنبؤ بالتغيرات في حالة الطقس والكوارث الطبيعية. ويقول مسئولون في وزارة الطاقة الأمريكية، إن إجراء تريليون عملية حسابية، يتطلب تجنيد كل سكان الولايات المتحدة الأمريكية في عمل متواصل لمدة ١٢٥ عاما على الآلات الحاسبة اليدوية، بينما يجريها الكمبيوتر في ثانية واحدة.

لاأدري عما إذا كان هذا الخبر هو أهم الأنباء في العام الذي سينتهي مع دقات ساعة منتصف الليل غدا أو لا فربما يرى آخرون أن إعادة انتخاب كلينتون، أو صعود نيتانياهو إلى السلطة، أو مرض يلتسين بعد الانتخابات الروسية، أو مجازر رواندا وزائير، أو الإطاحة ببنازير بوتو، أو بقاء صدام حسين في السلطة.. هي أهم أحداث العام من حيث تأثيرها في التاريخ الإنساني. ولكن تصوري أن الولع بالسياسة باعتبارها المحدد لتقدم البشر وتأخرهم يغفل الكثير من التطورات التحتية في المجالات التكنولوجية والاجتماعية يكون لها الأثر الأبقى والأكثر دواما. فالقادة يذهبون ويجيئون، والحروب تنشب وتنتهي، وموجات التعصب والتدمير تصعد وتهبط، ولكن الباقي دوما هو قدرة الإنسان الفذة على اكتشاف نفسه والكون من حوله، من هنا فإنني أعتبر أن الكمبيوتر المشار له أعلاه ربما كان من أهم ماقدمه عالمنا خلال عام ١٩٩٦ لأنه شكل قفزة هائلة ليس فقط في المعرفة التي أنتجته، ولكن أيضا في المعرفة التي سوف ينتجها. فالحسابات التي سينتجها في ثانية واحدة كانت أمة بأكملها سوف تحتاج إلى قرن وربع لكي تنتجها، هذا إذا كانت الأمة هي الأمة الأمريكية وتستخدم أحد منتجات الثورة الصناعية الثانية (الآلات الحاسبة)، فماذا كان سيكون الحال إذا كانت الأمة من نوعية أخرى ولاتزال حساباتها تتم يدويا إذا كانت تعرف الحساب على وجه الإطلاق.

المشكلة هنا

.. هل يوجد لدى أغلب البشر من المعلومات والمشكلات الحسابية مايكفي لبضعة دقائق أو ساعات، وماذا عن أيام أو شهور، من عمل الكمبيوتر الجديد الذي هو ليس نهاية المطاف وإنما على الأرجح أنه مجرد آلة بدائية لاتزال في طور التطوير والترقي. على الأغلب، أيضا أن الذين قدموا هذا الإنجاز العلمي هم أنفسهم الذين لديهم من المعلومات والتعقد الاجتماعي والاقتصادي والاستراتيجي مايتواءم معه. أما البقية الباقية من سكان كوكب الأرض فإنهم سوف يكتفون بالفرجة والانتظار على مايقدمه الآخرون من معجزات. ومن المرجح أنهم في أحوال كثيرة سوف يحصلون على المعونة ليس في صورة منح أو قروض، وإنما في صورة ثوان معدودات من وقت الكمبيوتر للتعامل مع طاقاتهم المعلوماتية المحدودة، ومشكلاتهم الحسابية البسيطة.

على أي الأحوال، فلقد انقضى، عام بحلوه ومره، وربما يكون ذلك لحظة لاحتفال للبعض بمولد عام جديد قد تكون فيه بشرى وأمل، أو لحظة للأسف على وقت ضاع وانقضى، ولم يبق منه إلا تجاعيد الزمن وترهل الأعضاء، ولكن ماينطبق على البشر فرادى لاينطبق على المجتمعات والأمم، فقضيتها دوما هي قدرتها على الإنجاز والتقدم والترقي الذي تحققه الأجيال عاما بعد عام، وفي مصر فإن العام المنصرم كان عاما حسنا سوف يدخل منه إلى الكمبيوتر معلومات عن مصر مستجدة في التنمية الاقتصادية وفتح الصحراء، ومعرفة أكبر وأوثق عن خريطة مصر الجغرافية والعمرانية والسكانية، وباختصار فإن مصر خرجت من مجتمعات الثواني المعدودات إلى مجتمعات الدقائق وربما الساعات من وقت كومبيوتر العصر، وربما كان الأهم من ذلك كله أن ضبابا كثيرا قد انزاح حول الخيار القومي بعد طول تردد، إننا نريد أن نكون جزءا من هذا العصر ومن هذا العالم المتقدم.. وكل عام وأنتم بخير!.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٦ يناير ١٩٩٧

السادات..!

عندما كنت أدرس الفلسفة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية على يد أحد الأساتذة الأمريكيين، كنا نقوم بدراسة كتاب واحد فى كل فصل دراسي، وهكذا كنا نقضى ثلاثة شهور كاملة فى قراءة كتاب واحد مثل السياسة لأرسطو أو القانون لأفلاطون، وكان للأستاذ طريقة فى التدريس والشرح شبيهة بما يحدث فى الأزهر عندنا، حيث كان يمر على الكتاب كلمة كلمة وحرفا حرفا على أساس أن المؤلف لم يضع كلمة أو فصلة عبثا وانما لها هدف ومقصد ومن ضمن عاداته الأثيرة كان إصراره الدائم على أن كل كتاب من هذه الكتب العظمى لابد وأن يحتوى على فقرة مركزية يتمحور ويدور حولها كل معنى الكتاب وأفكاره ومن يومها وكلما قرأت كتابا صارت لدى عادة البحث عن تلك الفقرة المركزية التى عليها تتوقف الأمور والأحداث والعقائد. وعندما قرأت كتاب أستاذنا د. بطرس غالى طريق مصر إلى القدس وجدت هذه الفقرة بالغة الوضوح ،ومن ثم تصورت أن التحليلات التى ستتناول الكتاب لابد وأن تلاحظها ومن ثم تتحكم فى نظرتها ونقدها واشادتها. ولكن ذلك لم يحدث اطلاقا وظهر الكتاب كما لو كان نقدا من الوزير السابق والأمين العام للأمم المتحدة اللاحق لطريقة الرئيس السادات فى إدارة المفاوضات العربية - الإسرائيلية، والتى شاع فيها أنه لم يكن يستمع لآراء معاونيه فى وزارة الخارجية المصرية، وكان سريع التنازل فى المواقف التفاوضية المختلفة.

الفقرة جاءت بعد توقيع معاهدة السلام وعودة الدكتور غالى من مؤتمر عدم الانحياز فى هافانا وبعد تعرض مصر لمحاولات قاسية لإقصائها كما حدث من قبل مع الجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى ومنظمة الوحدة الافريقية ،وفيها: أبلغت الرئيس السادات بمخاوفى من أن مصر أصبحت معزولة دبلوماسيا .وانصت السادات إلى حديثى بهدوء لبعض الوقت ثم قاطعنى قائلا « أريد منك نقل مقعدك. ولم أفهم ما يقصده، فإن أفكارى كانت بعيدة تماما عن مقعدى وعندما استفسرت منه ،كرر العبارة ذاتها: « أريد منك يا بطرس أن تنقل مقعدك من مكانه حتى تستطيع أن ترى الضفة الشرقية لقناة السويس». ونفذت تعليمات الرئيس .ومن موقعى الجديد استطعت رؤية صحراء سيناء المجيدة على الضفة المواجهة لنا وأمامى كانت هناك أشجار خضراء وحدائق تحوط باستراحة الرئيس الخاصة ،ووراء ذلك كانت المياه فى القناة تلمع وتعكس ضوء الشمس ومن بعدها كانت تبدو رمال الصحراء الصفراء وقال الرئيس وهو ينطق كلماته فى تباطؤ متعمد: « إننى لا أرغب فى الاستهانة بحجم المشاكل والهموم التى تواجهها الدبلوماسية المصرية ،غير أن كل هذه المشاكل والهموم تتضاءل بالنسبة للأرض التى استعدناها، إنها لا تساوى مترا مربعا واحدا من الأرض التى استرددناها دون إسالة دماء أبنائنا. بطرس إننى لا أريد أن انتقص من الجهود التى تبذلها. ولكننى أؤكد لك أن مترا مربعا واحدا من هذه الأرض المصرية أهم كثيرا من الصعاب الدبلوماسية التى تواجهها.

هذه الفقرة ربما تلخص الكثير مما حدث فى مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية، وما حدث قبلها منذ نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى شاب الحديث حولها ولا يزال كثير من المغالطات وسوء الفهم وعدم القدرة على استيعاب التغير الهائل الذى أحدثه الرئيس السادات فى طريقة التفكير المصرية، والتى اظنها أهم تحول فى التاريخ المصرى المعاصر. لقد كان الرئيس السادات يرسى استراتيجية جديدة تقوم على تحديد الأهداف القومية بوضوح شديد ثم بعد ذلك لا يلوى على شيء حتى يحققها، عازما فى كل لحظة الا يجعل التفاصيل تلهيه عن الهدف الرئيسى، ولا التكتيك يحجب عنه الاستراتيجية العليا ولا الكلمات والبيانات تلهيه عن الطريق الذى يجب عليه السير فيه. ولا فروع النهر تبعده عن المجرى العظيم وقد كان هدفه الذى قرره هو استعادة الأرض التى دنسها الغزاة واستباحوها فى ظل فكر شتته أمور كثيرة عن الحفاظ عليها والاستعداد الدائم للذود عنها، وبعد تحديد الهدف سار كالسهم فى اتجاهه لا يثنيه شيء ولا يشتت انتباهه أو حركته كلمة أو بيان أو تحرك دبلوماسى من الخصوم أو الأصدقاء .وكان ذلك هو الفكر الذى أرساه فى حرب أكتوبر عندما كان هدفه كسر نظرية الأمن الإسرائيلية والتى كانت الشرط الضرورى للهدف الأكبر وهو استعادة الأرض المصرية كاملة غير منقوصة، والتى دون استعادتها لن يكون لمصر لا كرامة ولا مستقبل.

وللأسف فإن هناك كثرة لا تزال لا تفهم هذا التغيير الهائل فى الفكر الاستراتيجى المصرى. ولا يزال كثيرون عن سلامة أو سوء قصد يعجزون عن إدارة مقاعدهم لكى يشاهدوا أراضى سيناء المقدسة وقد تحررت من الغزاة. وهوموضوع على أية حال يستحق قدرا أكبر من التفصيل ولكن حسبنا اليوم أن نوجه التحية ونطلب الرحمة للرئيس السادات فى ذكرى وفاته وفى يوم نصره العظيم!!.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٦ يناير ١٩٩٧

خريطة مصرية جديدة..!

مع مطلع العام الجديد،وحتى مطلع القرن القادم،فان الخريطة الجغرافية لمصر سوف تتغير تغيرا جوهريا بشق ترعة السلام باتجاه سيناء شرقا،وترعة الشيخ زايد باتجاه الوادى الجديد غربا.وبالتأكيد فان هذه ليست المرة الأولى التى تتغير فيها الجغرافيا المصرية ،فقد تغيرت فى الأزمان السحيقة عندما روض المصريون المستنقعات وحولوها الى نهر اقاموا على ضفتيه حضارة عظيمة،وفى العصور الحديثة عندما حفروا قناة السويس اقاموا على ثلاث مدن كبرى على طريق الملاحة العالمية،ومدوا نهر النيل شرقا بترعة الاسماعيلية،وغربا بترعة المحمودية،وفوق النيل أقاموا القناطر والسدود التى كان اخرها السد العالى ومن خلفه بحيرة ناصر العملاقة.وفى العقدين الأخيرين فان الجغرافيا المصرية تغيرت بأكثر مما يقدر الكثيرون عندما امتد العمران الى سيناء فى الشرق،والساحل الشمالى فى غرب الأسكندرية،وعلى طول البحر الاحمر جنوب السويس، وعلى طول الطريق الصحراوى الموازى للدلتا،وعلى جانبى الطريق الصحراوى أيضا بين القاهرة والاسماعيلية.

على طول هذه المسيرة،كان على الانسان المصرى ان يتعامل مع معادلة النهر والصحراء الصعبة،فيعظم استخدامات المياه الى أخر قطرة فى الشح وفى الوفرة،ويخلق النماء فى الأرض الجرداء.وفى النهاية كانت النتيجة تغيير الجغرافيا حتى ان الذائع عن كون المصريين يعيشون على ٤ ٪ من أرضهم لم يعد لها أساس، فوفق حسابات مرضية فان العمران المصرى امتد الآن الى ١٢ ٪ من مساحة مصر،وهى قفزةتاريخية بكل المقاييس لم يكن ممكنا تحقيقها لولا السلام ولولا التغير فى النظام الاقتصادى الذى أتاح للأفراد والقطاع الخاص الفرصة لكى يفعل المصريون ما أجادوه طول التاريخ وهو البناء والتعمير.ولم تكن هذه المسيرة ابدا سهلة،ففضلا عن صعوبة التحدى فى كل مرة ماديا ومعنويا،فان الشكوك والهواجس كانت تنتاب الكثيرين حول سلامة القرار وأولياته.ولعلنا نتذكر جميعا ما وجه الى السد العالى من انتقادات .ولعلنا نتذكر أيضا أمرا مشابها عندما أقيمت مدينة العاشر من رمضان، ووراء كل ذلك،كان هناك جهدا مصريا مخلصا للتأكد من سلامة القرار،وان الموارد المصرية الشحيحة يجرى استخدامها أعظم استخدام.

هذه المرة،ومع المشروعات الجديدة،فان الامر لم يختلف،وجاءت أراء تطرح التساؤلات والاسئلة والبدائل،بعضها كان مخلصا،وبعضها لم يكن بعيدا عن الهوى والغرض،ولكن ايا كانت طبيعتها فانها لايجب ان تبقى معلقة فى الهواء بلا صدى او اجابة وفى الحقيقة انه بقدر ماصدر من تصريحات وأرقام وخطط،فان التضارب فيها وعدم التطابق خلق بلبلة اضافية،وفى كل الاحوال فانها ابقت كثيرا من الاسئلة دون اجابة شافية حول مدى كفاية الموارد المائية الآن ومستقبلا ،ومدى استعداد البيئة الجيولوجية لتقبل هذه المشروعات ولماذا هذه المشروعات بالذات وليس للتعليم او محو الأمية،باختصار كيف تم اتخاذ القرار بشأنها وسط أولويات ومطالب اقتصادية واجتماعية كثيرة ومتعددة.ان طرح هذه التساؤلات علامة صحة فى المجتمع السياسى المصرى،ودلالة على ان المصريين المصريين على المشاركة فى اتخاذ القرارات الحيوية،ولذا فاننى ادعو الحكومة لكى تصدر بيانا او كتابا تفصيليا ترد فيه على هذه التساؤلات كلها،وتكون فيه محصلة الأرقام عاكسة مفرداتها،ولابأس حتى من تعليم المصريين كيفية اتخاذ قرارتهم الكبرى،وحتى لا يوجد ضير فى تبيان الجوانب السلبية لأى مشروع وكيفية التعامل معها ،فشعبنا أصبح من النضج الذى يسمح له بتقبل ثمن مدفوع لأى خطوة يخطوها،فكيف يكون الحال عندما تكون الخطوة بحجم تغيير خريطة مصر كلها ؟

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٧

إعلان كوبنهاجن.. لماذا؟!

د. عبدالمنعم سعيد

اعتقد ان من حق القارىء المصرى والعربى ان يتعرف على الأبعاد الحقيقية لوثيقة «إعلان كوبنهاجن: التحالف الدولى من اجل السلام العربى - الإسرائيلى» التى تم إشهارها فى يوم الخميس ٣٠ يناير الماضى، وشارك فى أصدارها مجموعة من المثقفين والكتاب والشخصيات العامة ورجال الأعمال من الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبى ومصر وإسرائيل وفلسطين والأردن. وبدون الدخول فى مهاترات ومساجلات مع الذين عارضوا هذه الخطوة، فانه من الضرورى وضع الأمور فى نصابها من زاويتين: الأولى إلى أى حد تخدم هذه المبادرة الأهداف القومية المصرية والعربية، والثانية ماهو مستقبل هذه المبادرة والآفاق التى تفتحها.

وبداية فلا اظن أن احدا يختلف ان هدف السلام هو من الأهداف التى يتوقف عليها مستقبل شعوبنا وأوطاننا والأجيال القادمة. ولكن الخلاف يبدأ بعد هذه النقطة بين جميع المثقفين العرب، فالبعض منا يعتقد انه لن يوجد سلام فى المنطقة مالم يتم التخلص من إسرائيل كلية باعتبار وجودها يمثل عملية عدوان مستمر على الأمة العربية والشعب الفلسطينى. والبعض الآخر الذى هاله التاريخ البائس لوجهة النظر الأولى والتى انتهت عمليا إلى توسيع المجال الإسرائيلى من مساحته المحدودة والمحددة فى قرار التقسيم حتى شمل الجولان وسيناء وباقى فلسطين، وفى بعض الأحيان وصل إلى بيروت، ومن ثم تركزت وجهة نظره فى ان السلام يعنى مبادلة الأرض التى احتلتها إسرائيل فى حرب يونيو بالاعتراف بها والتعامل معها على أساس أنها من دول المنطقة. ومن الناحية التاريخية والقانونية فإن وجهة النظر هذه بدأت منذ قبول الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ومبادرة روجرز التى لحقته. وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ جاء القرار ٣٣٨ الذى وضع آلية المفاوضات المباشرة تحت رعاية دولية كآلية لتنفيذ القرار الأول. ومن ساعتها فإن الجهود العربية جميعا وعلى جميع الجبهات كانت هى تطبيق هذه القرارات حسب وجهة النظر العربية التى تقوم على مبادلة كل السلام بكل الأرض. ولم يحدث ذلك فى صفقة واحدة تاريخية، وانما تم من خلال خطوات تدريجية بدأت باتفاقيات الفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية عام ١٩٧٤، حتى وصلنا إلى اتفاق الخليل الأخير.

وفى كل مرة على هذا الطريق الطويل على مدى العقود الثلاثة الماضية منذ حرب يونيو ١٩٦٧ انقسمت وجهات النظر العربية بين اتجاهين: أحدهما رفض كل شىء من القرار ٢٤٢، وحتى اتفاق الخليل معتقدا دائما انها كلها خطوات على طريق الاستسلام والتنازل عن الحقوق العربية. وضمن هذا الاتجاه كان الظن دائما ان حل الصراع العربى - الإسرائيلى لن يتم عبر المفاوضات، وانما من خلال معركة قاصمة تندفع فيها الجيوش العربية من كل حدب وصوب لكى تحرر فلسطين من النهر إلى البحر، ومن ثم فإن جهد أنصار هذا الاتجاه انصرف إلى تحقيق الوحدة العربية وإلى تثوير الدول والمجتمعات العربية لكى تأخذ دورها فى معركة المصير. ولكن المشكلة الكبرى لأنصار هذا الاتجاه ان أيا من ذلك لم يحدث، فلا الوحدة تحققت، ولا الجيوش اندفعت، اللهم إلا فى اتجاه طهران أو بيروت او تشاد أو الكويت، ولاانتصرت الثورة فى المجتمعات، وانما بقيت على حالها تئن بمشكلات التخلف والتنمية. اما الاتجاه الثانى فقد ذهب إلى تحقيق السلام حسب مفهومه الثانى من خلال عملية سياسية يتم فيها توظيف عناصر سياسية واقتصادية ودبلوماسية، تؤدى إلى استرداد الأرض قطعة قطعة. ولم يكن العمل العسكرى وأعمال العنف فى منظومة هذا الاتجاه إلا أداة لتحسين الموقف التفاوضى وانتزاع الاهتمام العالمى حينما يطول الانشغال بأشياء وأمور أخرى. فكانت حرب الاستنزاف هى الطريق إلى مبادرة روجرز، وحرب ١٩٧٣ هى الطريق إلى اتفاقيات الفصل بين القوات ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، والانتفاضة الفلسطينية هى الطريق إلى مدريد وأسلو وما بعدهما، وأحسب ان اعمال المقاومة فى الجنوب اللبنانى سوف تتصاعد وتهبط حسب حالة التقدم فى المفاوضات السورية - الإسرائيلية. فى كل هذه الأحوال كان الهدف فى النهاية هو التعايش مع الوجود الإسرائيلى ضمن حدوده عام ١٩٦٧.

ضمن هذا الاتجاه الثانى تقع المبادرة التى ادت إلى اعلان كوبنهاجن وفق الظروف الدولية والاقليمية فى نهاية التسعينيات. فمن ناحية فانها تعبىء جهدا دوليا سعت الأطراف العربية دوما لتعبئتة لكى يأخذ المطالب العربية فى الاعتبار، بعد ان كان فى معظم الأحوال لايكتفى إلا بوجهة النظر الإسرائيلية. وفى الحقيقة فإن الانسان لابد أن يصاب بالدهشة حينما يجد كثرة من المعارضين دوما لجميع المبادرات يدعون إلى ضرورة النظر باهتمام للرأى العام العالمى، ولكنهم ينكصون بالاتهام والرفض عند

أول محاولة فى هذا الاتجاه، خاصة انهم طوال العقود الماضية لم يبذلو جهدا واحدا فى هذا الاتجاه مكتفين بالبيانات والمؤتمرات التى لايقنعون فيها أحدا فى العالم إلا أنفسهم. ومن ناحية أخرى فإنها تعبىء جهدا أوروبيا كثيرا ما طالب به السياسيون والمفكرون العرب حين شارك فى هذه المبادرة جميع الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، بالاضافة إلى ممثلين للاتحاد نفسه بمن فيهم السفير ميجيل موراتينوس الممثل الأوروبى فى الشرق الأوسط، والذى غادر دمشق فى الساعة الرابعة من فجر يوم اعلان المبادرة، ووصل إلى كوبنهاجن في الساعة العاشرة والنصف لحظة اصدار البيان. وهنا فإن الانسان تتملكه دهشة أخرى ازاء موقف المعارضين للمبادرة، فمنذ انتهاء الحرب الباردة رأى الكثرة من الكتاب والمثقفين المصريين والعرب فى أوروبا قطبا جديدا صاعدا له مصالحه المتميزة، ولذلك صفقوا لموقف فرنسا فى أزمة الغزو الإسرائيلى للجنوب اللبنانى، ولموقف الاتحاد الأوروبى من تعيينه لممثل دائم له للمشاركة فى حل صراع الشرق الأوسط، ومن ثم فإن توصيتهم الدائمة كانت ضرورة تشجيع الدور الأوروبى لكى يلعب دورا موازنا للدور الأمريكى. ولكن كما هى العادة لم يقل لنا أحد كيف يتم هذا التشجيع مكتفين بالنيات الحسنة، والتخيلات الحالمة، اننا مادمنا نطالب بدور أوروبى متميز فإنه لابد واقع لامحالة، أما اذا تحرك أحد بالفعل والحركة والحوار فلابد انه من «وكلاء الشيطان» الذين يفعلون ما يقولون ولايستسلمون للتقاليد العربية العريقة فى ان يكون القول هو الفعل الوحيد الذى نجيده.

ومن ناحية ثالثة: فإن المبادرة تعبىء قطاعات واسعة ورئيسية وفاعلة فى الرأى العام الإسرائيلى ممتدة من أقصى يساره حيث الأقلية العربية وحزب ميرتس حتى وسطة ممثلا فى حزب العمل، وأطراف يمينه ممثلا فى حزب جيشر. هذه القطاعات التى على تباينها واختلافها بدأت تدرك تدريجيا منذ بدأت عملية السلام فى منتصف السبعينيات ان مستقبل إسرائيل فى المنطقة سيتوقف على قدرتها على التوصل إلى حل وسط تاريخى مع العرب. هذه القطاعات هى التى شجعت وضغطت على مناحم بيجين لكى ينسحب من سيناء بعد ان هزت قناعاتها مبادرة الرئيس السادات التاريخية. وهى التى وقفت فى وجهه بعد مذبحة صابرا وشاتيلا وخرجت فى مظاهرات لم تشهدها عاصمة عربية وصلت إلى ٤٠٠ ألف إسرائيلى مما أدى إلى الانسحاب من معظم لبنان عدا الشريط الجنوبى هذه القطاعات نفسها هى التى صوتت فى معظمها ضد نيتانياهو وحاصرته طوال الشهور الماضية وضغطت عليه، بالاضافة إلى الضغوط الفلسطينية والعربية والدولية الاخرى لكى يتخلى لأول مرة فى حياته عن فكرة إسرائيل الكبرى ويقبل اتفاق الخليل الذى رفضه طويلا وبعدها تطبيق باقى بنود اتفاق المرحلة الانتقالية الذى حاول التملص منها طوال الوقت.

هنا فإن المبادرة سعت ونجحت فى ان تجعل هذه القطاعات تلتزم أمام الرأى العام العالمى والأوروبى خاصة بالتزامات تتوافق مع التفسير العربى للقرارات الدولية واتفاقيات أوسلو من حيث النص على حق تقرير المصير للشعب

الفلسطينى بما فى حقه فى انشاء الدولة، وأن حل قضية القدس لايكون إلا من خلال الوفاء بمطالب كل الأطراف بما فيها الطرف الفلسطينى، وضرورة وقف بناء المستوطنات ومصادرة الأراضى العامة والخاصة، وان تقوم التسوية بين إسرائيل من جانب وسوريا ولبنان من جانب أخر على أساس قرارات مجلس الأمن وقاعدة مبادلة الأرض بالسلام والأمن «المتبادل» لكل الأطراف وليس للطرف الإسرائيلى وحده، وان تتخذ خطوات على طريق انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وربما كان الأهم من ذلك كله التزام كل المشاركين فى المبادرة بما فيها الإسرائيليون والأطراف الدولية الأخرى بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات التى يحاول السيد نيتانياهو التملص منها نصا وروحا، ورفض جميع اشكال العقاب الجماعى ومخالفة حقوق الانسان ازاء الفلسطينيين.

هنا فإن المعارضين للمبادرة يثيرون الدهشة للمرة الثالثة وهم الذين وقفوا يلطمون الخدود اعتراضا على اتفاقيات أوسلو، وبعدها اقسموا باغلظ الإيمان ان غزة وأريحا أولا سوف تكون غزة وأريحا أخيرا «وهو نفس الموقف الذى اتخذوه فى السابق من اتفاقيات الفصل بين القوات فى السبعينيات»، ثم بعد ذلك عادوا للقسم مرة أخرى بعد تولى نيتانياهو للسلطة ان نهاية الطريق باتت دانية وستعود الأيام السعيدة التعيسة لصراع الحياة والموت. ومصدر الدهشة هنا انه بعد هذا التاريخ الطويل من غفلان القدرة العربية والدولية على تحريك الموقف الإسرائيلى احيانا بالكيلومترات، وأحيانا أخرى بالمليمترات فانهم مرة أخرى يغفلون الطاقات الكامنة داخل الرأى العام الإسرائيلى والتى جعلت قطاعات منه تقترب حثيثا من وجهة النظر العربية. اننا لاندعى هنا أن المبادرة تحتوى على كل المطالب العربية حسب ماترغب الأطراف العربية فى التعبير عنها، ولكننا ندعى انها تنقل قطاعات واسعة وليست هامشية فى المجتمع الإسرائيلى إلى مواقف لم تلتزم بها من قبل، وهى بالتأكيد أعلى وأرقى من كل ماتم الاتفاق عليه من قبل ودخلت على أساسه سوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى عملية السلام فى مدريد. والأهم من ذلك كله ان ماتم التوصل إليه فى كوبنهاجن لايعنى اننا وصلنا إلى نهاية الطريق وان كافة الخلافات العربية الاسرائيلية قد انتهت، فمن المؤكد أن هناك خلافات تعطى للطرف العربى الحق فى التمسك بأن مفاوضات الوضع النهائى لابد وأن تنتهى بدولة فلسطينية عاصمتها القدس

الشرقية، وبضرورة ازالة المستوطنات القائمة ، واعطاء الفلسطينيين حق العودة، وحتمية الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضي السورية واللبنانية المحتلة، مقابل السلام الكامل مع اسرائيل. هنا فإن اعلان كوبنهاجن لايتعدى كونه اتفاقا على الحد الأدنى للأرضية المشتركة التي يمكن من خلالها تعاون قوى السلام العربية وتلك الاسرائيلية وبصيغتها المتفق عليها فإنها أكثر تقدما من القرار ٢٤٢ الذي مثل ولايزال أساس التفاوض بين اسرائيل وكل من مصر والأردن في السابق، وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير في الوقت الراهن.

هنا فإن القوى السياسية الفلسطينية تبدو أكثر نضجا بكثير من أقرانهم المصريين الذين طالما تشدقوا بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل «الشرعي والوحيد» للشعب الفلسطيني، ولكنهم حينما بدأ هذا الممثل في التحرك على هذا الأساس خاصة بعد انتخابات ديمقراطية حرة تحت الرقابة العالمية، فإنهم مالبثوا أن سحبوا هذا التفويض مصممين على أن تكون حركة المنظمة واستراتيجياتها وتكتيكها نابعا من بياناتهم ومؤتمراتهم والا فإنها لم تعد لاممثلا ولاشرعيا ولاوحيدا للشعب الفلسطيني. فالقوى الفلسطينية المساهمة في اعلان كوبنهاجن لم تشتمل فقط على أعضاء في المنظمة وفي المجلس الوطني الفلسطيني وفي المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، وانما أيضا اشتملت على شخصيات قيادية من المعارضة الفلسطينية كذلك التي مثلتها شخصيات بارزة مثل الشيخ جميل حمامي من حماس، ومحمد جاد الله عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية ورياض المالكي من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. صحيح أن هؤلاء جميعا حضروا الى كوبنهاجن بصفتهم الفردية مثلهم مثل كل المشاركين من جميع الأقطار، ولكن أوزانهم الفكرية والنضالية لايمكن ازاحتها ببيان في حجرات القاهرة الدافئة. فلعل الصفة المميزة للوفد الفلسطيني بكامله أنه كان أشبه بفصل من خريجي السجون الاسرائيلية، ووصل الأمر بواحد منهم السيد محمد عبد القادر عضو المجلس التشريعي الفلسطيني أنه قضى خمسة عشر عاما في هذه السجون، أما السيد مروان البرغوثي أحد قادة الانتفاضة البارزين فقد قضى ستة أعوام فقط!! كل هؤلاء بحكم تجربتهم ونضالهم رأوا مارأينا من الفرص الكامنة في استخلاص الحقوق الفلسطينية من خلال التحالف الدولي من أجل السلام العربي الاسرائيلي الذي يشمل قطاعات رئيسية وفاعلة في الرأى العام الاسرائيلي بالاضافة الى نضالهم المستمر، والمساندة العربية الصلبة وفي المقدمة منها مصر. ومع ذلك فإن بعضا منا من الملكيين أكثر من الملك رأى في هؤلاء «وكلاء للشيطان» ومجموعة من المخدوعين على أحسن الفروض وهم الذين اعتركوا النضال في ساحة الموت وفي السجون وعلى مائدة المفاوضات.

أيضا عندما تباطأت خطواته بين مصر وإسرائيل وجمدت عمان وقطر وتونس والمغرب ماتم منه في إشارة إلى أن نيتانياهو سوف يحرم إسرائيل وأجيالها القادمة من السلام لو أصر على عدم تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها. ولعل ذلك كان محفزا لقطاعات واسعة من الإسرائيليين لكي ترسل ممثليها إلى كوبنهاجن لكي تشارك في إعلان كوبنهاجن ،وتوافق على ما وافقت عليه. ووصل الأمر بيائيل ديان عضو الكنيست عن حزب العمل للقول بأن المستوطنات لاتمثل تهديدا للفلسطينيين وحدهم، وانما هي تهديد للإسرائيليين أيضا لأنها تهدد السلام ،وتوجد قوى للتطرف والعنف تهدد إسرائيل ذاتها. ووصل الأمر أيضا بالكاتبة المؤرخة إديت زيرتال إلى القول أن أنبل قضية في العالم الآن هي قضية الشعب الفلسطيني لأنها قضية الحرية والاستقلال.

هل يصبح من الحكمة ان نتجاهل ذلك كله، ونستبعد القوى الفلسطينية والأردنية والإسرائيلية الساعية إلى السلام، ونكتفي بإصدار البيانات وإطلاق الشعارات ثم بعد ذلك نعود إلى بيوتنا هادئين مطمئنين بعد ان ادينا الأمانة وقمنا بتحرير فلسطيني على الورق وفي الميكروفونات؟. وهل بعد ذلك يكون من الحكمة أن نتجاهل الاحتمالات القائمة في مبادرة كوبنهاجن لكي نحولها إلى ادارة مراقبة شعبية وإسرائيلية ودولية وأوروبية للتنفيذ الحرفي للاتفاقيات ومنع أعمال الاستيطان؟. وهل بعد ذلك يكون من الحكمة أن نرهن مستقبل التنمية في بلادنا ومستقبل اجيالنا المقبلة على تصورات وبيانات لم يصدق واحد منها مرة واحدة طوال العقود الخمسة الماضية؟ لقد كان السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري محقا تماما عندما وصف اصحاب بيانات الادانة والشجب بعدم الجدية، ووصفه لقوى السلام الإسرائيلية بأنها قوى حيوية في عملية السلام في المنطقة خاصة في وقت تكتنفها التهديدات من كل جانب. وبعد هذا القول فلايوجد المزيد يقال، فقد حانت ساعة العمل.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ويكلى

التاريخ: ٦ فبراير ١٩٩٧

Exploring common ground

The Copenhagen Declaration does not fulfil all the demands of Palestinians and Arabs, writes **Abdel-Moneim Said**; but anti-Israel armchair wars of rhetoric have led to nothing so far, and the pragmatists' millimetre is a step, after all

Egyptian and Arab readers have a right to know the true ramifications of the Copenhagen Declaration of the International Alliance for Arab-Israeli Peace. This document, made public on Thursday 30 January, was jointly produced by a collection of intellectuals, writers, public figures and businessmen representing the European Union, Egypt, Israel, Palestine and Jordan. It is important, without embroiling ourselves in heated debate with those who opposed this step, to put this initiative in its proper perspective from two standpoints: first, to what extent it serves Egyptian and Arab national aims, and, secondly, what prospects it offers for the future.

I do not believe anyone contests the fact that peace is one of the most vital objectives for the future of our people, our nations and future generations. At this point, however, views begin to diverge among Arab intellectuals. Some believe that peace is unattainable in the region as long as Israel is permitted to continue to exist, since its continued existence represents a perpetual aggression against the Arab nation and the Palestinian people. Others are appalled by the tragic legacy which helped pave the way for Israel to expand its restricted boundaries, as defined by the original partition resolution, expanding over the Golan Heights, the Sinai, the remainder of Palestine, and, at certain junctures, portions of Lebanon all the way to Beirut. For this trend, peace implies the return of land occupied by Israel since 1967 in exchange for Arab recognition of Israel as one of the nations of the region.

This viewpoint has its historical and legal origins in Nasser's acceptance of UN Security Council Resolution 242 and the subsequent Rogers initiative. Following the October 1973 War, Security Council Resolution 338 put into motion the mechanism of internationally sponsored direct negotiations as a vehicle for implementing Resolution 242. Since then, Arab efforts on all fronts have been geared toward the application of these resolutions in accordance with the Arab point of view, founded upon the principle of total peace in return for the full restoration of land. This process did not take place with the conclusion of a single historic deal. Rather, it transpired gradually through a series of negotiated agreements from the disengagement agreements on the Egyptian and Syrian fronts in 1974 to the recent Hebron agreement.

During the three decades which have passed since the war of June 1967, Arab opinion has been split. On one side are those who reject the entire process, from Resolution 242 to the Oslo agreement, on the grounds that all these agreements are merely a succession of steps toward surrender and the renunciation of Arab rights. Among the proponents of this viewpoint are those who believe that the Arab-Israeli conflict will only be resolved through a decisive battle. Unfortunately, Arab armies have only headed toward Tehran, Beirut, Chad and Kuwait and, far from being revolutionised, Arab societies still strain under the burdens of backwardness and underdevelopment.

As for the opposing camp, it sought to pursue the prospects of peace through a political process engaging political, economic and diplomatic efforts that have succeeded in regaining Arab land piece by piece. Military action and resorting to violence were no more than tools through which the Arabs could enhance their negotiating position or recapture international attention at times when it became overly distracted by other matters. Thus, the War of Attrition opened the way for the Rogers initiative, the October War was the catalyst that triggered the disengagement agreements and the Egyptian-Israeli peace treaty, and the Palestinian Intifada galvanised the world and led to the Madrid conference and the Oslo Accords. Similarly, I predict that resistance activities in southern



Lebanon will escalate or subside according to progress made in the Syrian-Israeli negotiations.

The initiative that gave rise to the Copenhagen Declaration falls within the scope of the constructive pragmatism espoused by this contingent. Firstly, the initiative has mobilised the international attention that the Arabs have always sought and focused it on Arab demands after years during which the world powers appeared only to be influenced by the Israeli viewpoint. In spite of this success, one can only be taken aback by the ferment this has stirred among the opposing camp, whose members have consistently urged for appeals to international public opinion and yet decry the first serious attempt in this direction. One cannot help but be struck by the irony that this camp has not taken a single practical step during the past decade, but rather contented itself with a clamour of conferences and communiqués that succeeded in convincing no one but themselves.

Secondly, the initiative has spurred the concerted European action that Arab politicians and intellectuals have long desired. All the members of the European Union participated in this initiative; the EU representative in the Middle East left Damascus at 4.00am on the day of the declaration in order to arrive in Copenhagen in time for the official announcement. Yet once again, one is surprised by the other camp's reaction. Since the end of the Cold War, Egyptian and Arab intellectuals saw in Europe a new political pole that was increasingly eager to assert its own, distinct interests. They applauded France's stance on the Israeli invasion of Lebanon and the EU's appointment of a permanent representative to participate in solving the Middle East conflict.

In other words, they have encouraged a more active European role in order to counterbalance that of the US. Yet when some people actually moved to take specific action, they were immediately labeled as agents of the devil, probably for refusing to yield once again to that age-old Arab tradition in accordance with which words are the only deed we are capable of performing well.

The initiative has appealed to broad and active segments of Israeli public opinion from the far left to the centre of the Labour Party and even elements within the right wing. Since the mid-seventies, these diverse segments of Israeli public opinion have gradually come to realise that the future of Israel in the region depends upon its ability to reach a compromise with the Arabs. These segments inside Israel pressured Menachem Begin to withdraw from the Sinai following President Sadat's initiative; they took to the streets to protest against Sabra and Shatila. These protests, the likes of which no Arab capital has witnessed and which comprised some 400,000 demonstrators, were directly instrumental in forcing Begin to withdraw from most of Lebanon with the exception of the southern zone. These segments of Israeli public opinion also voted against Netanyahu in last year's Israeli elections and added their voice to that of the Palestinians, the Arabs and other international parties in pressuring Netanyahu, for the first time in his life, to relinquish the notion of Greater Israel and to accept the terms of the Oslo agreement.

The Copenhagen initiative succeeded in winning over these segments of Israeli public opinion — before international, and in particular European, public opinion — to the obligations that conform with the Arab interpretation of the pertinent UN resolutions and the Oslo agreements. These internationally sanctioned documents stipulate that the Palestinian people have a right to self-determination, which includes the right to establish a state; that the problem of Jerusalem must be resolved in a manner acceptable to all parties, including the Palestinians; that the Israeli government must call a halt to the construction of settlements and the confiscation of publicly and privately owned Palestinian land; that the settlements between Israel, on one hand, and Syria and Jordan, on the other, must take place on the basis of Security Council resolutions and the principle of land for peace; that security implies the security of all parties, not just Israel alone; and that measures should be taken toward the creation of a region free of weapons of mass destruction.

Additionally, perhaps the most important accomplishment of the initiative has been to enlist all its participants, including the Israelis and other international parties, in the effort to monitor the implementation of the agreements from which Netanyahu has so persistently attempted to extricate himself and to guard against all forms of collective punishment and human rights violations perpetuated against the Palestinian people.

The detractors of the Copenhagen Declaration deplored the Oslo Accords and swore that "Gaza and Jericho first" would be "Gaza and Jericho last" (the stance they took with regard to the disengagement agreements in the '70s) ; they saw Netanyahu's arrival to power as the end of the peace process and the return to the struggle between life and death. After their long history of ignoring Arab and international potential for getting Israel to budge, sometimes by kilometres and at others by millimetres, once again they overlooked the latent capacity of Israeli public opinion, large portions of which have come close to the Arab perspective, to push for progress from within.

Of course, the Copenhagen initiative could not hope to answer all the Arabs' demands, but it has brought a considerable sector of Israeli public opinion into line with principles which they previously refused to acknowledge. As such, it is more profound and sophisticated than anything that has been agreed upon before; it reflects the same motives that inspired Syria, Lebanon, Jordan and the PLO to embark on the peace process in Madrid.

More importantly, the Copenhagen Declaration does not signify that we have reached the end of the road, or that all Arab-Israeli differences have been resolved. The Arabs still have a right to insist that the final negotiations result in a Palestinian state whose capital is East Jerusalem, that the existing settlements are dismantled, that the Palestinians are given the right to return, and that Israel withdraws from all occupied Syrian and Lebanon territory in exchange for complete and total peace.

The Copenhagen Declaration thus represents a consensus over a minimum common ground to serve as a basis for cooperation among the Arab and Israeli forces for peace. It offers a formula more advanced than that of Resolution 242, which has served so far as the basis for negotiation between Israel, Egypt and Jordan in the past and between Israel, Syria, Lebanon and the PLO at present.

In light of this, the Palestinian political forces appear far more mature than their Egyptian counterparts, who have always vaunted the PLO as the "sole and legitimate" representative of the Palestinian people. But when this representative begins to take practical action, particularly after internationally monitored free elections, Egyptian political forces suddenly withdraw their mandate and declare that the PLO's strategy must fall in line with their conferences and communiqués.

The Palestinian forces that participated in drawing up the Copenhagen Declaration, however, were not solely members of the PLO, the Palestinian National Council, or the elected Palestinian Legislative Assembly. They included prominent leaders from the Palestinian opposition, such as Sheikh Jamil Hamami from Hamas, Mohamed Jadallah, a member of the central committee of the Democratic Front, and Riyad Al-Maliki of the Popular Front for the Liberation of Palestine. It is true that these representatives attended the Copenhagen conference in their



personal capacity, as did all other participants. But no communiqué issued from the comfortable armchairs of Cairo can detract from the intelligence and fighting spirit these representatives showed.

Indeed, perhaps the most remarkable characteristic of the entire Palestinian delegation was that it resembled a graduating class from the Israeli prison system. Hatem Abdel-Qader, a member of the Palestinian Legislative Assembly, had spent 15 years in Israeli prisons; Marwan Al-Barghouti, a prominent leader of the Intifada, served a six-year sentence. All these individuals, with their record of commitment to the struggle, have come to see the possibility of rescuing Arab rights through an international alliance for Arab-Israeli peace comprising large sectors of Israeli public opinion, in conjunction with the on-going struggle that continues to receive solid Arab and Egyptian support.

Nevertheless, there are some who are "more royal than the king" and who insist on pointing their fingers at these dupes, in spite of their long history of struggle on the field, in Israeli prisons and at the negotiating table.

For these people, questions of normalisation or boycott are not goals in themselves. They are means to attain their legitimate ends. Boycott in the past almost lost the whole of Palestine, while our experience with limited normalisation within the context of the Oslo Accords has given these Palestinians a powerful lever against Netanyahu.

The Hebron agreement and subsequent agreements would never have been possible had the Arabs not committed themselves to peace as the strategic option for the Arab nation. Nor did words alone suffice, as was the case when the peace process reached a deadlock and Egypt cooled the process of normalisation with Israel, as did Jordan, Qatar, Tunisia, and Morocco, as a signal to Netanyahu that Israel and its future generations will have to forfeit peace if he refuses to implement the agreements that have been reached.

Indeed, that is perhaps what instigated many Israelis to send their delegates to Copenhagen and prompted Knesset member Ya'il Dayan to announce that the Israeli settlements do not pose a threat to the Palestinians alone, but also to the Israelis because they jeopardise the peace process and generate extremism and violence which threatens Israel proper. According to one Israeli writer, the noblest cause in the world at present is that of the Palestinian people, because it is the cause of freedom and liberty.

Is it wise for us to ignore all this and to exclude the Palestinian, Jordanian and Israeli forces that are earnestly seeking peace? Is it sufficient to issue statements and pronounce slogans and then return to our homes content that we have fulfilled our duty and liberated Palestine over the microphone? Is it wise to ignore the possibilities that are now available to us following the Copenhagen initiative and which should enable us to transform it into an effective Arab, Israeli, European and international popular monitoring instrument so as to ensure the literal implementation of all agreements and the destruction of the settlements? Should we pawn the future of our national development and of our children against idle statements, none of which have proven themselves true over the past five decades?

Egyptian Foreign Minister Amr Moussa could not have been more to the point when he criticised those who condemned the initiative for lack of earnestness and described those Israelis who advocate peace as a vital force in the peace process, particularly at a time when the process faces such jeopardy from all sides. The message could not be clearer. The time for words has ended and the time for action has begun.

The writer is the director of the Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٧ فبراير ١٩٩٧

كل عام وأنتم بخير!

ها هى صفحة «قضايا استراتيجية» تعود مرة أخرى إلى القارىء الكريم بعد انتهاء شهر رمضان المعظم الذى لم يكن فقط فرصة لصيانة الروح والبدن ، وانما كان ايضا فرصة للتفكير فيما نحن فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فاعلون خلال هذا العام سواء فيما يتعلق ببحوث المركز خلال العامين القادمين او بتحديد القضايا التى سنطرحها للنقاش والتداول العام وفى الحقيقة أن الشهر الكريم كان كريما معنا باكثر مما قدرنا فقد وصلت فيها بحوثنا للعامين الماضيين الى نهايتها وصدر اولها عن انتخابات مجلس الشعب الذى حررته د.هالة مصطفى فى كتاب ، واتجه البحث الثانى عن دور مصر الإقليمى وتسوية الصراع العربى ـ الإسرائيلى الى المطبعة ، ولكن أكبر المفاجآت بالنسبة لنا فقد كان الاستقبال الحافل الذى لقيه تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٥ الذى حرره وأشرف عليه الأستاذان نبيل عبد الفتاح وضياء رشوان وحصل على جائزة معرض الكتاب للكتب المتخصصة عن عام ١٩٩٦ ، ولكن الجائزة الكبرى التى حصل عليها جاءت من القراء الذين وجدنا من الضرورة إصدار طبعة رابعة لكى نلبى مطالبهم ، ومن النقاد الذين رغم الخلاف مع التقرير وجدوا الكثير فيه الذى يستحق التنويه وعندما نظرنا فى تقرير المركز عن أعماله فى العام الماضى كان أكثر ما أثلج صدورنا أننا قدمنا إلى اصدارات الأهرام المختلفة ٤٩٢ عملا ما بين مقالة ودراسة.

كل ذلك كما هى العادة فى تقاليد المركز التى ارساها استاذنا السيد ياسين أصبح يلقى علينا اعباء اضافية بالنسبة لمشاريعنا القادمة وفى الحقيقة فان الافكار والقضايا الاستراتيجية التى طرحت للدراسة خلال الفترة المقبلة كانت باكثر مما يستطيع مركز واحد احتماله وجاء بعضها من المركز الذى انفتحت شهية العاملين فيه لتقارير وبحوث ومطبوعات جديدة ، وبعضها جاء من خارج المركز من المسئولين والباحثين والخبراء وربما كان من اطرف المشروعات التى عرضت علينا ان إحدى شركات البناء والتعمير طلبت منا القيام بدراسة اقتصادية تمهيدية عن قرية جديدة تزمع بناءها بالقرب من مدينة السادس من أكتوبر وهو المشروع الذى لم يكن أمامنا الا الاعتذار عنه بحكم التخصص وربما كانت مشكلتنا الأساسية مع كل هذه الافكار والمشروعات أن نركزها حول فكرة محورية واحدة تتفرع منها ، وقد استقر الراى فى النهاية أن تكون هذه الفكرة مصر والقرن الحادى والعشرين.

ولهذه الفكرة قصة ، فعندما قام الرئيس حسنى مبارك بافتتاح مطابع الأهرام الجديدة فى مدينة السادس من اكتوبر واجتمع مع الكتاب والصحفيين بالأهرام طرح عليه الزميل الصديق أحمد يوسف القرعى قضية الحاجة الى وجود مشروع قومى لمصر ، وكان رد الرئيس ان هذا المشروع موجود بالفعل فى الخطة العامة للدولة ومشاريعها المختلفة التى يرقى بعضها حجما وتمويلا لكى يكون مشروعا قوميا ، وجاء تعقيب الأستاذ القرعى لكى يشير إلى انه مع قدوم القرن الحادى والعشرين وما يطرحه من توجهات وتيارات عالميا واقليميا يستدعى وجود وثيقة فكرية تكون مرشدا للعمل الوطنى وساعتها فان الرئيس امن على الفكرة وطلب من مركز الدراسات توليها بالبحث والدراسة.

وبقدر ما عكس هذا الحوار انشغالا بالمستقبل ، فانه لم يكن بعيدا عن توجهات المركز خلال السنوات الأخيرة التى أخذت تدريجيا تعطى لتنافسية مصر مكانا متزايدا داخل منظومتها للأمن القومى الذى سيظل دائما وأبدا المهمة الاولى لمركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بمعنى ان السؤال المطروح علينا وعلى المجتمع هو كيف تستطيع مصر ان تحافظ على مصالحها التقليدية المتعلقة بامن اراضيها ومواردها ، ولكن ايضا كيف تستطيع زيادة قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية بحيث تكون قادرة على المنافسة وانتزاع المكانة اللائقة بها وسط عالم لايرحم من الأسود والنمور والفهود ان معنى الانشغال بالمستقبل يعنى تحديدا ما الذى نحن مقبلون عليه ويعنى ان نعرف على وجه الدقة التحديات المطروحة علينا بالفعل وان يكون لدينا معرفة بقدراتنا وإمكانياتنا دون تهويل او تهوين ، وربما قبل ذلك كله وبعده ان نعرف كيف نحدد أولوياتنا على نحو سليم وتكلفة كل منها لأن البعض منا يريد كل شىء فى نفس الوقت : التنمية والقطاع العام، والاندماج فى العالم والانفصال عنه ، والسلام والحرب!

د.عبدالمنعم سعد



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٧

الهدف القومي..!

أى تصور لصورة مصر في القرن الحادى والعشرين لن يكون ممكنا دون تحديد هدف قومى ينتظم حوله كل مايقوم به الوطن ن أعمال خلال الفترة المقبلة. هذا الهدف لايمكن ان يكون مشروعا بعينه مهما بدت عظمته مثل مشروع قناة توشكى، او فكرة مهما بدا من نبلها مثل تحقيق الوحدة العربية، وانما ينبغى ان يكون هدفا محددا يمكن تتبعه وقياس تقدمه وتأخره وان يكون معيارا حاكما لقراراتنا الحالية والمستقبلية. وأتصور ان يكون هذا الهدف هو ضرورة تحقيق معدلات للنمو فى الناتج المحلى سنويا لاتقل عن ٧٪ سنويا على مدى العقدين المقبلين، ومن ثم فإننى اتصور ان يكون هذا الهدف هو المعيار الذى نحكم به على سياساتنا الداخلية او الخارجية بمعنى آخر فان المعيار الذى يحكم على كل قراراتنا هو الى اى حد يمكننا من تحقيق هذا الهدف، وليس مدى وجاهة هذا القرار فى حد ذاته. وينطبق ذلك أيضا على اختيار الاشخاص فى مواضع اتخاذ القرار فى الدولة وعلى السياسات التعليمية والإعلامية وعلى كافة القرارات السياسية والإقتصادية بالطبع. وأظن ان مبررات وضع هذا الهدف كهدف قومى تلتف حوله باقى أهدافنا معروفة بعضها يعود الى ظروفنا الداخلية مثل الزيادة السكانية التى ستضيف الى عدد شعبنا مليونا ونصف المليون نسمة حتى ولو انخفضت معدلات الزيادة السكانية عما هو سائد الآن لاننا ننطلق من قاعدة سكانية متضخمة فى الأصل، ومن ثم مالم يتحقق النمو بهذه النسبة فان الأرجح هو تراجع عملية التنمية فى بلادنا بكل ما لذلك من آثار سياسية واجتماعية وخيمة. اما الظروف الخارجية فلا أظن أنها تغيب عن بال احد حيث ان تحقيق المكانة والأمن فى عالم اليوم يرتبط ارتباطا وثيقا بالقدرة على التنافس والسرعة فى النمو.

والحقيقة ان الصورة العالمية اليوم تشير الى نوعين من الدول فى العالم الثالث، نوع تتسارع معدلات نموه ويغلق الفجوة بينه وبين العالم المتقدم ويأخذ مكانه تدريجيا بين أصحاب الصول والطول فى الساحة العالمية، ونوع تباطأت فيه معدلات النمو او تراجعت الى تنمية سلبية وهذه باتت مستقبلها محفوفا بالمخاطر التى وصلت الى الوجود ذاته مثل الصومال وأفغانستان ورواندا وبوروندى وليبيريا والسودان الى آخر القائمة البائسة.

وأعرف ان هناك كثرة من الاعتراضات على مثل هذا الهدف، منها الإعتقاد فى انه مغرق فى «الاقتصادوية» والمادية والنفعية، وان هناك أهدافا سامية أخرى هى التى يجب ان تخضع لها كافة الأهداف الأخرى الإقتصادية وغيرها. ولكن مثل هذا الإعتقاد يغفل انه بدون قاعدة مادية صلبة للمجتمع فان الاهداف السامية الأخرى لن تزيد عن اقاويل وبيانات وشعارات لاتكون لها اية مصداقية مالم تستند الى قاعدة قوة حقيقية يقع فى الأساس منها القوة الاقتصادية ومنها ايضا الاعتقاد بأن نمو الناتج المحلى لايعنى بالضرورة التنمية لانه من الممكن حدوث النمو للشرائح الغنية فى المجتمع بينما يبقى الفقراء على حالهم او يزيد فقرهم. هذا الاعتقاد يثير قضية توزيع عائد النمو وليس قضية النمو ذاته التى هى الاساس لتحسين حال الفقراء والأغنياء معا. ولا يمكن تصور تحسن حال الفقراء فى كل الأحوال عند معدلات نمو منخفضة او سلبية، ففى أغلب الحالات المعروفة فان الفقراء هم أول المتضررين من تواضع معدلات النمو او تراجعها الى النمو السلبى كما يحدث فى حال بلدان افريقية كثيرة. ومنها ثالثا الاعتقاد ان مثل هذا الهدف مستحيل التحقيق لانه يحتاج استثمارات هائلة ومستمرة، ولكن تجربة بلاد أخرى تصل الى ٢٤ دولة من دول العالم الثالث تؤكد ان الهدف ممكن التحقيق، بل ان التجربة المصرية اقتربت منه فى النصف الأول من الستينات ثم ذاب فى ايدينا مثل مكعب الثلج نتيجة انصرافنا طوعا او كرها الى اهداف أخرى، بل ان مصر حققت هذا الهدف بالفعل فى العقد الممتد من منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينيات فى ظل ظروف استثنائية كان يمكن لها ان تستمر وتصبح ظروفا طبيعية لولا التردد فى سياسة الإصلاح الاقتصادى. وحينما حققت مصر معدلا للنمو خلال العام الماضى وصل الى ٥٪ بعدد من الاجراءات المحدودة ولكن الجريئة فمعنى ذلك ان هناك قدرات اقتصادية هائلة كامنة يمكنها تحقيق الهدف المطلوب لو امتلكنا الشجاعة لكى يكون هدف النمو السريع هو سيد الأهداف!!

د. عبدالمنعم سعيد

شرط النمو..!!

اذا كان تصور الهدف القومى لمصر - خلال العقدين القادمين، أن تحقق تنمية متسارعة لا تقل بحال عن ٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى - مقبولا، فإن ذلك سوف يكون ثورة حقيقية ليس فى الاقتصاد المصرى فقط وانما أيضا - وهو الأهم - فى المجتمع المصرى كله. فتحقيق هذا المعدل على أساس مستمر يعنى أن كثيرا من الأشياء والأمور لابد لها أن تتغير فى البنى الأساسية للدولة كلها، وليس فقط فى السياسات الاقتصادية والمالية التى قد تقع فى مقدمة هذه التغيرات كما يحدث بالفعل الآن، وإنما أيضا فى مؤسسات النظام السياسى. وإذا كانت لاتزال هناك صعوبة كبيرة حتى الآن فى تحقيق توافق وطنى حول تعديل الدستور، فإن احترام الدستور الحالى من جميع القوى الرئيسية فى بلادنا، يصبح ضرورة لا غنى عنها لاستقرار النظام القانونى والتشريعى فيها. ومن المؤكد أن حكم المحكمة الدستورية الأخير، بانعدام التناقض بين الدستور واجراءات التحول إلى اقتصاد السوق، وفى مقدمتها عملية التخصيصية، قد حل معضلة كبرى وبدد هواجس وشكوكا كثيرة كانت تحيط بالعملية كلها، وبالتأكيد فانه أعطى جرعة قوية من الاستمرارية لهذه الاجراءات سواء لدى المستثمر المحلى أو الأجنبى.

ولكننا يجب أن نعترف أنه لايزال لدينا الكثير من المعضلات التى لاتزال تتطلب الحل والتحلى بالشجاعة فى مواجهتها. فالتنمية المتسارعة سوف تستدعى ليس فقط استثمارات هائلة خاصة وعامة، ولكنها سوف تستدعى انقلابات فى السياسات التعليمية والاجتماعية والثقافية، وعلى الأغلب فانها لن تدع حجرا فى البلاد لا تقلبه رأسا على عقب. كل ذلك لن يتحقق، وتكون له الاستمرارية، دون تحقيق القبول العام من المجتمع عبر مؤسساته التشريعية والرقابية على المستويين القومى والمحلى، وهذه بدورها لن تقوم بما هى منوطة به دون يقين المجتمع كله بالنزاهة الكاملة، التى تقوم عليها خاصة من خلال سلامة العملية الانتخابية. وبصراحة كاملة فاننا لم ننجح حتى الآن فى إقناع الشعب المصرى بهذه النزاهة نتيجة ثلاثة عوامل: أولها أن احزاب المعارضة لم تقبل أبدا بنتائج الانتخابات اللهم إلا انتخابات عام ١٩٧٦. وقد يرى البعض أن شكوى المعارضة تبدو طبيعية على ضوء خسارتها للانتخابات، ومن ثم مصلحتها فى تشويه صورتها. ولكن هذه الحجة لا تحل المعضلة مادمنا ارتضينا نظام التعددية الحزبية كركيزة لشرعية النظام السياسى، فلم يحدث أبدا أن نجحت دولة فى تحقيق التنمية المستمرة والمتسارعة فى نظام ديمقراطى والمعارضة فيه لديها شكوى مزمنة من سلامة العملية الانتخابية. وثانيها، ان المشكلات الفنية المتعلقة بالانتخابات والخاصة بعمليات تسجيل الناخبين وسلامة القوائم الانتخابية، وكفاية أساليب التحقق من هوية الناخبين، هى من الأمور التى تعترف بها الحكومة بعد كل انتخابات وتعد بالقيام بالاصلاحات الضرورية فيها ولكننا نفاجأ بها مرة اخرى مع كل انتخابات جديدة. وثالثها، واهمها على الاطلاق، انه لا توجد قناعة لدى المجتمع باننا وصلنا إلى حل فيما يتعلق بأساليب المراجعة للتجاوزات والأخطاء التى تحدث خلال العملية الانتخابية. فالسلطة التنفيذية تجعل من السلطة القضائية حارسا فى نظر الرأى العام على سلامة العملية كلها، على اعتبار قاعدة أن المتضرر عليه اللجوء إلى القضاء، وعندما يفعل المتضررون ذلك تماما، ويحصلون على أحكام من محكمة النقض، تؤكد دعواهم فان حزب الأغلبية يصمم على أن تصحيح الأوضاع هو من صميم عمل السلطة التشريعية ممثلة فى مجلس الشعب، بينما يقوم من خلال الحكومة بدفع التعويضات لهم عن الأضرار التى لحقت بهم!!.

إننى لا أريد هنا الدخول فى مناقشة فقهية وقانونية حول من له الحق فى الحكم على سلامة الانتخابات لست بالتأكيد متخصصا فيها، ولكن ايا كان النقاش الفقهى والقانونى، فإن المعضلة سياسية فى المقام الأول، والتوصل إلى حل لها هو أحد شروط تحقيق الهدف القومى، الذى لا ينبغى أبدا أن يغيب عن بصرنا للحظة واحدة. إن حل هذه المعضلة يحتاج إلى اهتمام خاص من الحكومة المصرية، التى اثبتت أكثر من مرة قدرتها الشجاعة على التعامل مع معضلات دقيقة وحساسة، وأعتقد انها لن تتراجع أو تنكص عن التعامل مع هذه المعضلة. ولعل انتخابات المحليات المقبلة تكون البداية فى التنمية السياسية لبلادنا، والتى هى شرط للتنمية الاقتصادية!!

د. عبد المنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الحياه
التاريخ: ٣ مارس ١٩٩٧

هذه هي الخطايا العشر في... «اعلان كوبنهاغن»!

عبد المنعم سعيد *

■ بعد صدور إعلان كوبنهاغن، ووسط الحوارات والنقاشات والاستنكارات واحيانا الشجارات، ظهرت من جانب المعارضة للإعلان مجموعة من الخطايا التي تستحق المناقشة والتعليق. الخطيئة الأولى دارت حول السؤال: لماذا لم يحدث حوار عربي - عربي حول هذه القضية قبل ان يكون هناك حوار مع الإسرائيليين؟ والإفتراض هنا هو ان الموقف العربي الصحيح لا ينبغي له ان يتم ما لم تجتمع الأمة على موقف موحد، اما اذ لم تجتمع فان الامور ينبغي لها ان تبقى على ما هي عليه حتى ولو كانت مريرة او لا تتقدم خطوة واحدة الى الأمام. او ان البدائل المطروحة ليست بدائل على الإطلاق، وانما هي بديل واحد يُتصور انه - في لحظة تاريخية لا يعلم احد متى ستاتي - سوف تنتاب الأمة العربية روح سحرية فترتقي تكنولوجيا واقتصاديا وعسكريا، وبعدها يتلاقى الحكام العرب في لحظة سحرية اخرى فيتوادون ويتحابون ويتفقون على ان تندفع الجيوش العربية الجرارة من كل حدب وصوب لكي تحرر فلسطين من النهر الى البحر.

الاهم من ذلك ان اية مراجعة لكل الساحات الفكرية من صحافة وندوات ومؤتمرات خلال العقدين الماضيين تشير الى ان الحوار العربي - العربي لم ينقطع قط حول هذه الفكرة التي لم يوجد دليل واحد على إمكاناتها الفعلية، وحول فكرة أخرى برزت منذ منتصف السبعينات وترجمتها مبادرة الرئيس السادات، وهي انه من الممكن استعادة الاراضي العربية المحتلة عبر عملية تدرجية وسلمية تعبئ قدرات سياسية وديبلوماسية واقتصادية وعالمية لتحقيق هذا الهدف. هنا يكون الحوار او العلاقات مع إسرائيل وسائل لتحقيق الحقوق العربية وسط بيئة دولية لها محدداتها وقيودها، ولا تعتبر خيرا او شرا في حد ذاتها وانما حسب قدرتها على تحقيق أهدافنا. هذه الفكرة نجحت عمليا في تحقيق ما لم تستطع الفكرة الأخرى تحقيقه في استعادة سيناء المصرية وقدر من الجولان السورية والاراضي الأردنية المحتلة، ومساحة قدرها ٤٤٠ كلم٢ من الاراضي الفلسطينية حتى الآن تقام عليها أول سلطة وطنية في التاريخ الفلسطيني.

الحوار بين الفكرتين لم ينقطع للحظة واحدة طوال العقدين الأخيرين، وحينما طرح الأستاذ محمد سيد احمد الدعوة بشكل مباشر لحوار شعبي عربي - اسرائيلي على اساس المطالب العربية، فان الإجابة كانت دوما جاهزة. وهي ان من يتفقون مع هذه المطالب في اسرائيل قوى هامشية ولا يحسب لها حساب، فضلا عن ان التطبيع في حد ذاته من «النجاسة» التي لا ينبغي الاقتراب منها. وعندما توجهت «مبادرة كوبنهاغن» الى قلب الساحة السياسية الاسرائيلية، فان الرفض كان اكثر سخونة ربما لأن فرصها في النجاح وتعزيز القدرات الفلسطينية العربية بدت أكبر. الخلاصة اذاً ان الحوار كان موجودا، ولكن المشكلة ان هناك من يريد للأمة ان تبقى حواراتها نوعا من الثرثرة التي لا تنتقل ابدا الى اي مبادرة ذات قيمة عملية. فهذا احد التقاليد العربية الأثيرة التي لا يريد احد الخلاص منها، اللهم الا بلطم الخدود على المصالح العربية التي تتردى والزمن العربي الحزين الى آخر المعزوفة المعروفة. والمدهش ان اصحاب وجهة النظر التقليدية لم يقرروا ابدا ان يحولوا فكرتهم الى صيغة عملية، فلم نسمع عن احد طالب دولته بالتنازل عن مصالحها القطرية في سبيل الهدف العربي الأسمى، ولم نسمع عن احد طالب بفرض الضرائب حتى يزيد الانفاق العسكري، ولم نسمع عن احد يطالب بتوجيه كل الصناعات العربية لانتاج الاسلحة، او بحدوث تغيير جوهري في الاقتصادات العربية حتى تصبح اقتصادات حروب.

الخطيئة الثانية المثارة دائما دارت بدورها حول السؤال: لماذا جرى الحوار في كوبنهاغن؟ والاجابة المنطقية هنا ان السؤال كان سيثار في كل الاحوال لو ان الحوار جرى في باريس او واشنطن او لندن. فالمسالة ليست المكان ولكن الصيغة السياسية التي تعبر عنها، والاعلان الذي صدر في كوبنهاغن يعتبر اولا

عن صيغة دولية بحكم المشاركين فيه والهيئة الرئيسية التي ستدير اعماله والتي ستحتوي على اشخاص يمثلون العالم اجمع. وهذه الصيغة الدولية كانت دوما مطلبا عربيا لانها تشهد العالم على اسرائيل، ولانها تسمح بوجود تمثيل لدول اخرى لا تتحيز بشكل اعمى لاسرائيل كما تفعل الولايات المتحدة. وكوبنهاغن ايضا تمثل صيغة اوروبية لان الدانمارك تصرفت في هذا الاعلان كممثل للاتحاد الاوروبي الذي كان ممثلا بثقل كبير من الهيئة الاوروبية ومن المفوض الاوروبي لمفاوضات الشرق الاوسط.

الخطيئة الثالثة دارت ايضا حول السؤال: لماذا الآن؟ وفي العادة فان طارح السؤال يتلوه بقائمة طويلة لتصريحات السيد بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء الاسرائيلي التي رفض فيها الدولة الفلسطينية، ورفض اي تنازل عن القدس، او عن الجولان، فضلا عن سعيه ودعوته لتكثيف الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة.

والقضية هنا التي يجري التساؤل عنها هي كيف يمكن الحوار وكل ذلك مطروح من جانب السلطة الاسرائيلية المعتمدة التي يتصور البعض عن قصد او دون قصد ان الحوار جرى معها، وليس مع قوى اسرائيلية تختلف معها، بحكم ما جاء في اعلان كوبنهاغن على الاقل في كل شيء. والاجابة هنا هي: لو ان السيد نتانياهو قال عكس ذلك فانه لا يوجد اي داع للحوار في كوبنهاغن او في غيرها لان السلام العربي - الاسرائيلي سيقوم وتصبح العلاقات طبيعية ولا تحتاج لحوارات واعلانات.

فالهدف هو بالتحديد مواجهة مواقف السيد نتانياهو وغيره ممن يقفون عثرة في طريق السلام الذي هو ضروري لكل دول وشعوب المنطقة. كذلك فان من ذهبوا الى كوبنهاغن من العرب يعرفون تماما تاريخ التصريحات والمواقف الاسرائيلية التي كانت ترفض الجلاء عن اية اراض عربية من قبل، وتعرف تماما قول موشي دايان انه يفضل الحرب مع بقاء اسرائيل في شرم الشيخ على السلام من دونه، ولكن اسرائيل تخلت في النهاية عن شرم الشيخ. وكانوا يعرفون ايضا ان اسرائيل رفضت دوما التفاوض مع منظمة التحرير ولكنها عادت وتفاوضت معها. وحتى السيد نتانياهو ذاته رفض اتفاقات اوسلو ثم عاد ووافق عليها حتى يكسب الانتخابات، وكان يرفض لقاء السيد ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ثم عاد وقابله على مضض، وبعد ذلك عاد يلح في لقائه وفي بعض الحالات كان الاخير يرفض. المسالة اذا ليست ماذا يقول نتانياهو او غيره في اسرائيل في لحظة سياسية معينة، وانما ماذا يفعل الطرف العربي لتحقيق مصالحه. ومبادرة كوبنهاغن كانت خطوة في هذا الاتجاه بتوظيفها لتحالف دولي تكون له كلمته المسموعة ويحظى بتاييد قطاعات واسعة من الراي العام الاسرائيلي في تاييد اقامة الدولة الفلسطينية وان يكون حل قضية القدس شاملا للمطالب العربية، وان يوقف الاستيطان ومصادرة الاراضي حتى لا تتفاقم المشكلة الكبرى قبل مفاوضات الوضع النهائي... الى اخر ما جاء في الإعلان.

الخطيئة الرابعة دارت بدورها حول السؤال: هل من وظيفة المثقفين اجراء مفاوضات هي في اساسها وظيفة السياسيين والديبلوماسيين والحكومات؟ وفي العادة فإن طارحي السؤال سوف يضيفون ان وظيفة المثقف هي الدفاع عن المطالب القصوى لامته، واذا كان للسياسي ان يتنازل فان هذا ليس من حق المثقف. هذا قول حق يراد به باطل، فما حدث في كوبنهاغن لم يكن تفاوضا وانما كان عملا سياسيا لالتقاء العالم والاسرائيليين مع العرب في تحقيق عدد من الخطوات التي تساهم في تحقيق المطالب العربية. ولم يحدث ان قدم احد اي تنازل في هذه المطالب. فدعوة بيان كوبنهاغن لوقف الاستيطان لم تعن ابدا بالنسبة لاحد القبول بالمستوطنات القائمة كما يدعي البعض، وانما تعني ان هذه الخطوة هي ما تم الاتفاق عليه، اما المستوطنات القائمة

فهي موضوع مفاوضات الوضع النهائي حسب اتفاقات اوسلو، وفيها تقول وجهة النظر العربية بضرورة ازالة كل المستوطنات. بالاضافة الى ذلك، القضية هنا مختلطة الى حد كبير. فالمثقف العربي التقليدي لم يكن دوما يقوم بوظيفة ثقافية فقط وانما كان يقوم بوظيفة سياسية، وحينما ناصر ودعا الى الفكر العربي التقليدي فانه لم يكن يقوم بوظيفة ثقافية فقط وانما بوظيفة سياسية ايضا، وحينما ناصر ودعا الى الفكر العربي التقليدي فانه كان يقوم بوظيفة المساند لحكومات وقيادات عربية دعت الى ذات الافكار.

المشكلة هنا ان هذه الافكار قادت في الاصل الى احتلال الاراضي العربية ولم تقدم اية وسيلة لتحريرها. والاهم من ذلك ان هناك سباقا اسرائيليا فلسطينيا على خلق الحقائق على الارض، ومن المدهش ان الموقف العربي الذي جعل من فلسطين قضيته المركزية لم يعد يقدم لا لها ولا للفلسطينيين اي عون، وخلط



بينهم وبين الاسرائيليين في المقاطعة والتطبيع والحوار، وكان الوظيفة الحقيقية للفلسطينيين في الوطن العربي هي بقاؤهم لاجئين دون سلطة سياسية او دولة تخصهم، حتى يعطون المؤنة الكافية للفكر الذي قاد الى احتلال اراضيهم وطردهم من بلادهم وتشريد قيادتهم وتعريضهم للذبح في البلاد العربية المختلفة، لكي يلطم الخدود ويشق الصدور دون اي فعالية حقيقية.

الخطيئة الخامسة التي القيت على عاتق اعلان كوبنهاغن ان من شاركوا فيه زعموا انهم يمثلون الشعوب وهي خطيئة تستحق مناقشة عميقة. فمعارضو الاعلان هكذا يقولون لنا ان الشعوب العربية مع السلام، ولكنهم بعد ذلك يقفزون الى القول ان هذا التأييد لا يمتد الى تلك النوعية من السلام الممتدة من اتفاقات كمب ديفيد حتى اتفاقات اوسلو وتوابعها. وعادة ما يسقطون من الاعتبار موافقة الرئيس جمال عبد الناصر على القرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز، والرئيسين انور السادات وحافظ الاسد على اتفاقات الفصل بين القوات وهي الاتفاقات التي قامت على اساسها وعلى طريقها الاتفاقات التالية، والتي كانت المصدر المعرفي والسياسي لإعلان كوبنهاغن. والسؤال المطروح هنا على الجميع: ما هي نوعية السلام التي توافق عليها الشعوب حقا، وتكون مصدرا للادعاء بتمثيل الشعوب في توجهها حول السلام. هنا يستند الادعاء بتمثيل الشعوب الذي يستند اليه المشاركون في إعلان كوبنهاغن، على قراءة محددة للتاريخ بعضها سلبي وبعضها ايجابي. اما القراءة السلبية فتظهر من عدم الاعتراض الجماهيري او الحزبي على موافقة الحكومات العربية على القرار ٢٤٢ ولا على مبادرة روجرز، ولم نسمع عن مظاهرات خرجت في دمشق للاعتراض على اتفاقية فصل القوات. ولكن الأهم ان هذه التظاهرات خرجت بالفعل عند عودة السادات من القدس ولكنها لم ترمه بالحجارة وانما رمته بالورود، وبعدها وافق مجلس الشعب المصري على معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية، ثم وافق المجلس التشريعي الاردني على اتفاقية السلام الاردنية الاسرائيلية، والمجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس الوطني الفلسطيني على اتفاقات اوسلو. هل بعد ذلك يمكن لمعارضي اعلان كوبنهاغن ادعاء تمثيل الشعوب العربية وانكارها على مؤيدي الاعلان؟ واذا كانوا يصرون على ان الشعوب في صفهم فبماذا يفسرون الفشل الكامل للحملة التي شنتها بعض صحف المعارضة المصرية لمقاطعة البضائع الاسرائيلية خلال العام المضي، وبماذا يفسرون ارتفاع عدد السائحين الاسرائيليين الى مصر من ٥٠ الفا في مطلع التسعينات الى ١٨٠ الفا عام ١٩٩٥ ثم الى ٣٠٣ الاف قضوا ١.٤ مليون ليلة سياحية في ١٩٩٦، و هل يمكن حدوث ذلك اذا كان الشعب المصري يرفض «التطبيع» معهم؟ المسالة اذن ان المعارضين لاعلان كوبنهاغن لم يدركوا بعد تلك المسافة التي قطعتها الشعوب - وليس فقط الحكومات - بعيدا عنهم، ولايزال الظن عندهم ان الشعوب يمكنها الجري وراء الشعارات البراقة التي قادت الى ما عرفوه تماما، عندما انتهى الامر بشعارات تهدد

الامبرياليين بالشرب من البحر الابيض الاحمر وتشريب الاسرائيليين م السويس وآبار سيناء، وانتهى القول هدد بحرق نصف اسرائيل بحرق بغد والكويت معها.

الخطيئة السادسة في اعلان كوبنهاغن التي يرددها اعداؤه انه جرى في اطار السرية وبعيدا عن الشفافية والرأي العام، ومن المدهش ان يقال ذلك عن «اعلان» جرى اشهاره وارساله الى الصحف ووكالات الانباء بعد ساعات قليلة من الانتهاء منه والموافقة عليه. وقبل الساعة الثانية من صباح يوم ٣٠ كانون الثاني (يناير) لم يكن هناك اعلان على الاطلاق يمكن اطلاع الرأي العام العربي عليه لان الحوارات والمناقشات بشأنه كانت لاتزال مستمرة، وكان من الممكن الا تصل الى شيء تقبله الاطراف المختلفة.

اما اذا كان ما يطالب به المعارضون انه كان على المشاركين في كوبنهاغن ان يطلعوا الرأي العام العربي لحظة بلحظة على كل المداولات بشأن وثيقة لا يعرفون هل سيتم التوصل اليها اصلاً ام لا، فأمر لم نعرف له سابقة في اي وثيقة دولية او عربية من قبل، ولعل احدا يذكرني بالمداولات التي جرت بشأن وثيقة انشاء منظمة التضامن الافريقي الآسيوي (التي تتحدث ايضا عن تمثيل شعوب اسيا وافريقيا) او وثيقة انشاء الباجواش، او اي وثيقة اخرى، ولا ادري لماذا لم يتعلم المعارضون لاعلان كوبنهاغن من الخطأ الذي وقعوا فيه حينما حصلوا على احدى مسودات الاعلان التي لم تكن تمت الموافقة عليها فنشروها ووجهوا السهام لها بانها لا تحتوي على حق اقامة الدولة، وانها لا تحتوي على موضوع القدس، الى آخر الافتراءات.

وبعد ان جاء الاعلان وفيه كل ما طالبوا به هزأوا اكتافهم وقالوا لا يوجد تغيير يذكر، ولم يعتذر احد، و لم يقل احد لقرائه لقد كانت مطالبنا كذا ولكن وجدنا كذا ولا تزال لدينا مطالب اخرى يمكن تعدادها.

ولكنهم لم يفعلوا ذلك، لانهم في الاصل يريدون حوارا او اعلانا من اي نوع، ولكن هذ قضية وقضية السرية المزعومة قضية اخرى.

الخطيئة السابعة ان الاعلان اقام تحالفا بين مثقفين عرب واسرائيليين وهي قفزة الى «المجهول» كما قيل، ولا يمكن تحويل العداء الى تحالف بمثل هذه السهولة، ولا ادري اذا كان الامر ليتغير قدر انملة لو ان الاعلان افضى الى «تجمع» او «ائتلاف» او «تضامن «او» «جبهة». على الارجح ان كل المعارضين لن يعدموا استمرار اعتراضهم ولاسباب لا علاقة لها بالاسم الذي سيعترضون عليه في كل الاحوال. ولكن ربما كانت المشكلة الاكبر في



فكر المعترضين انهم لا يصدقون اننا كنا ننشئ عملا سياسيا دوليا يتطلب استخدام اسم تتقبله وسائل الاعلام العالمية التي تعرف نوعيات من «التحالف» من اجل التقدم، و«التحالف» من اجل الديموقراطية، وليس معنى ذلك بالضرورة انه تحالف بالمعنى العسكري الذي لا يعرف المعترضون على الاعلان غيره، رغم انهم يقبلون بسهولة شديدة ودون مناقشة اسم «الامم المتحدة» التي هي ليست امما وليست متحدة، ورغم انها تضم اسرائيل جنبا الى جنب مع الدول العربية!

الخطيئة الثامنة ان اعلان كوبنهاغن لا يكتفي بالاعلان وانشاء التحالف الدولي وانما اضاف اليه انشاء سكرتارية دائمة واشكال اخرى من التنظيم الذي يحقق اهداف الاعلان، ومصدر الخطيئة هنا ان المشاركين يعنون ما يقولونه وانهم بصدد الاعلان وبصدد مراقبة التنفيذ الامين للاتفاقات المعقودة بين اسرائيل ومنظمة التحرير ومراقبة الاستيطان، ومراقبة كل ما تبناه الاعلان. وباختصار تفعل ما تفعله منظمة العفو الدولية ومن على شاكلتها من المؤسسات الدولية غير الحكومية التي تاخذ ما تقوله ماخذ الجد وليس على شاكلة الاعلانات العربية التي تنتهي دوما بالمطالبة بحشد الطاقات العربية التي لا يمكنها الاحتشاد ابدا ازاء الهدف الذي وضعوه، لان الذين وقعوا الاعلانات ذهبوا الى بيوتهم بعد الراحة التي حققوها من الاعلان. وفي كل مرة عندما يستيقظون يجدون الطاقات العربية احتشدت في اتجاه تل الزعتر او الكويت!

الخطيئة التاسعة هي ام الخطايا (لا توجد هنا اية مشابهة مقصودة مع ام المعارك!) لان المنادين بها يقولون ان اعلان كوبنهاغن وتوابعه يؤدي الى التفريط باهم ورقة عربية وهي مقاطعة اسرائيل. وحتى لو صدقنا مسألة الورق هذه في مجال الصراعات الدولية العميقة، فان اي ورقة لا تستمد قيمتها الا من استخدامها في لحظة بعينها والا احترقت ولم تعد لها قيمة خاصة اذا كان الطرف الاخر يستخدم اوراقه بمهارة وصولا الى كسبه كل القوى المؤثرة في عالمنا. وفي ظل المقاطعة العربية الكاملة حقق هذا الطرف الآخر اكبر عملية توسعية في تاريخه شملت سيناء كلها والجولان كله وفلسطين كلها ووصلت قواته الى العاصمة العربية بيروت. فاين كانت المقاطعة في كل ذلك، ولماذا لم يلفت نظر المعارضين انه مع انفكاك المقاطعة السياسية رجعت الارض كلها في سيناء، وبعضها في الجولان، ومع انفكاك المقاطعة الاقتصادية رجعت الاراضي الاردنية المحتلة ومعها قطاع غزة وسبعة مدن فلسطينية حتى الآن والبقية تاتي. لابد ان هناك امرا في كل ذلك يستلفت الانتباه، وهو ان المقاطعة ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة سياسية ودبلوماسية تستخدم لتحقيق هدف سياسي معين في لحظة سياسية بعينها، واذا فاتها الهدف وفاتتها اللحظة فانها تصبح غير ذات قيمة اللهم الا لتحقيق حالة من راحة البال لم تعرفها حركة التحرر العربية من قبل. فلم يكن معروفا ابدا ان الامة العربية قررت مقاطعة لندن او الانكليز، او باريس والفرنسيين حتى عندما كانت فرنسا تعلن ان الجزائر فرنسية مثلها مثل مارسيليا وتدفع بالمستوطنين الفرنسيين اليها. الاهم من ذلك كله ان اللاطمين على خدود المقاطعة لا يتوقفون لحظة لكي يروا الفرص والاوراق التي تخلقها عملية التطبيع التي يعد تسريعها وابطاؤها وتجميدها وقطعها اوراقا لا تكون متاحة للمفاوض اذا كانت الاستراتيجية التي يتبعها هي المقاطعة. وعلى سبيل المثال، في معركة الخليل التفاوضية فان نتنياهو الذي كان يريد التراجع عن الانسحاب منها ويدعي امام الاسرائيليين انه يحقق لهم السلام في الوقت نفسه، وجد السلام الدافيء مع الاردن يبرد بشدة، وممثل المصالح العُماني ينسحب الى بلاده، وكذلك التونسي، والتطبيع القَطري يتجمد، والمغرب الذي كان يرغب في زيارته لا يقبل الزيارة، وكانت هذه الاوراق التي نشأت نتيجة «التطبيع» هي التي اسهمت – مع غيرها من الوسائل – في وضع نتنياهو في موضع من يهدد السلام مع الدول العربية كلها، فكان الانسحاب من الخليل وبتاييد اكبر اغلبية في الكنيست. القضية اذاً ان «المقاطعة»، و«التطبيع» ليسا اهدافا في حد ذاتهما، وانما وسائل اذا لم تستخدم في وقتها المناسب، تفقد قيمتها وتصبح نوعا من تحصيل الحاصل.

الخطيئة العاشرة والاخيرة هي ان من ذهبوا الى كوبنهاغن شقوا صف المثقفين العرب وحققوا اختراقا لمصلحة اسرائيل لم تكن تحلم به كما يقال. ومن المدهش ان الحديث عن هذه الخطيئة يتكرر في الوقت الذي يدعي فيه المعارضون لاعلان كوبنهاغن ان من شارك فيه من المثقفين العرب ليسوا سوى حفنة قليلة لا تمثل الا نفسها، فمن اين جاءت لهم هذه القوة الهائلة لشق الصفوف المتحدة المعبرة عن ثوابت الامة؟! ولكن القضية ليست الاتساق الفكري الذي لم يكن ابدا فضيلة عربية، وانما ان فكرا بعينه لا يستطيع تحمل وجود فكر اخر يطرح قضايا الامة بصراحة ووضوح ويدعو لمناقشتها بجدية ولا يكتفي بالاعلانات والبيانات والعنتريات، وانما يطالب بالفعل الذي يرتبط بالامكانات والقدرات والظروف الدولية والاقليمية المعطاة. انها مرة اخرى قضية الطفل الذي هتف ذات صباح ان الملك عار بلا ملابس في القصة الشهيرة فاذا بالحاشية والرعية يرتج عليها القول ويصعب عليها تجاوز الخديعة.

هذه هي خطايا كوبنهاغن العشر كما اعلنها «الطاهرون» من امتنا ولا يكفون عن ترديدها صباح مساء. اقول قولي هذا واستغفر الله لي.. ولهم!!

---

* مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في «الاهرام»

حول تقرير الحالة الدينية

فى تصورى ان توقيت صدور التقرير له اكثر من دلالة لعل اهمها ان المناخ العام قد اصبح اكثر قدرة على التعامل مع مفردات العصر، وانه قد نبذ منهج «النعامة»، بل تبنى توجه الاقتحام الموضوعى والمتدرج لاشكالياته، بعيدا عن سياسة الصدامات، ليحل محلها سياسة النفس الطويل فى وطن الاحلام الكبيرة ـ والانكسارات الكبيرة ايضا ـ والتاريخ المتد وفيه تثقل الانسان المصرى بدفع تكاليف فاتورة تبنيه تحقيق حلم الوطن العربى الواحد، واتصور ان هذا قدره عبر التاريخ، كواحدة من نتائج خصوصية مصر ـ المكان والانسان، الحجر والبشر ـ واحسب انه يحق لنا ان نستريح فى حضن وطن يعلى قيمة الانسان ـ لكونه انسانا ـ بغير فرز او تصنيف، ومن هنا يأتى تقديرنا لهذا العمل الثقافى والحضارى والذى يأتى من مؤسسة صحفية لها مصداقيتها ووزنها فتضيف لرصيدها لبنة اخرى.

على انه، وباعتباره عملا وليدا وغير مسبوق على المستوى العربى، يأتى بحاجة الى تقييم وتدارك ماشابه من قصور هنا او سهو هناك، او ملاحقة اى طرح ذاتى شاب ايا من فصوله، ويبقى كعمل حى يرصد حركة المجتمع فى واحدة من اهم آليات تكوينه، البعد الدينى، بحسب ماقاله الاستاذ الدكتور عبد المنعم سعيد (مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام والذى اصدر التقرير (مسئولية المركز الذى اصدره والقارىء والمهتم والمستفيد منه والذى نتوقع منه ان يمدنا بملاحظاته وانتقاداته التى سوف تسهم فى تطوير اعداده القادمة).

ويأتى توقفنا عند الفصول الخاصة بالكنيسة القبطية، وقد وصفت الكنيسة القبطية الارثوذكسية ورصدت جانبا من حركتها التاريخية وتكوينها الداخلى، لكن الباحث خلط بين رصده لحركة الكنيسة وبين دور قداسة البابا ويخال للقارىء انه يؤرخ للبابا لا الكنيسة، واختفت منها المساحة المتاحة للرأى الآخر.

على ان ما اغفله الباحث تماما ، واخل بموضوعية الرصد، الاشارة الى التيارات الفكرية الاخرى والتى تختلف مع الرؤية البابوية فى منهج الادارة الكنسية،

ومن القضايا التى نأمل ان ينطيها البحث فى اصداره الجديد، والتى تشغل بال المهمومين بالشأن الكنسى :

● اعادة تنظيم الهرم الادارى الكنسى ليتسق مع المد الجغرافى لرقعة خدمتها، ودراسة التصورات البديلة المطروحة، وكيفية دفع عجلة الكنيسة لتحقيق رسالتها فى عالم متغير ومغاير، مع الحفاظ على الثوابت الايمانية، اى تحقيق المواءمة بين الاصالة والمعاصرة، مع تجنب الوقوع فى براثن اليات السياسة وهو امر يحتاج الى نقاء وشفافية.

● معاودة دراسة الواقع الرهبانى وماطرأ على توازناته من تغيرات فى الربع قرن الاخير ومدى حاجته الى تقييم وتقويم، وكيفية تطوير منهجه ليسهم فى خدمة المجتمع فى اطار المحددات الرهبانية فى صحيحها.

● تقنين العلاقات البينية داخل المنظومة الكنسية فى قواعد مكتوبة.

● اعادة توصيف المفاهيم اللاهوتية المختلف حولها فى صيغ مفهومة، ومحددة، وكذلك موقع المرأة ومفاهيم العفة والتطهيرات وتنقيتها من الشوائب اليهودية التى غشيتها فى غيبة الوعى الارثوذكسى وهو امر يحتاج الى اعداد علمى خاص وجهد يتخطى القدرات الفردية، واتصور ان الاديرة بما لها من قدرات بحثية لابد ان تكون فى الصدارة وهو عين دورها التاريخى باعتبارها مراكز بحثية تملك ادوات البحث العلمى ومناخه.

اود اعتبار سطورى مجرد هوامش قبطية على تقرير الحالة الدينية فى مصر، تحمل الكثير من التقدير لهذا العمل البحثى القيم، الذى كسر حاجز الجمود الفكرى واقترب من مناطق يحسبها الكثيرون محرمة، ويكفيه انه سلط الاضواء على «الآخر» فلم يعد مجهولا او غامضا، بل هو قطاع ينعم بالمواطنة، وله همومه شأن كل المصريين، يسهم فى حمل الهم الوطنى، واحسب ان التقرير ـ بهذا التصور ـ قد اسهم عمليا فى الرد على الركائز التى ينطلق منها الاظلاميون، فى تأكيد جديد ان مصر لكل المصريين، واحقاقا للحق ماكان يمكن اصدار هذا التقرير الا فى مناخ يسمح بهامش من الحرية الفكرية يكفل ان نقول ونختلف تحت مظلة المواطنة.

كمال زاخر موسى

الرواد.......!!

هل تذكرون أفلام الغرب الامريكية والتى كان فيها «الشجيع» عادة مايقود قوافل المهاجرين والمغامرين عبر الصحارى وجبال الروكى حتى يصل الى المحيط الهادى وسط أخطار الطبيعة وهجمات الهنود الحمر لكى يحصل فى النهاية على الذهب، وفى العادة كانت له «حبيبة» مليحة كانت دائما تحافظ على ملاحتها مهما كانت الأهوال التى تلاحقها.. اذا استبعدنا الأبعاد الدرامية من القصة فانها لم تكن متطابقة كل التطابق مع الحقيقة التاريخية فقد كان على هؤلاء الذين جاءوا من القارة الأوروبية اقتحام بيئة مغايرة وفى أحوال كثيرة معادية لكل ما ألفوه واعتادوا عليه، ويحفرون بالأظافر دنيا جديدة لم يعرفها العالم من قبل. هؤلاء «الرواد» كان عليهم تحمل الكثير، وهى القيمة التى حاولت الثقافة الامريكية ان تحافظ عليها بعد ذلك وعكستها أعمال فنية كثيرة، حيث كانوا رجال الصناعة والمال فى وقت من الأوقات، ثم انزوى هؤلاء وجاء مكانهم جيل وادى السيليكون من مهرة الكومبيوتر ورواد حرب الكواكب!!.

بالنسبة لنا فان فكرة الريادة هذه ظلت دوما فكرة غريبة علينا لقرون طويلة، ربما لأننا استرحنا طويلا للإلتصاق بوادى النيل، وربما لأننا احترفنا الزراعة بالرى التى لا تعرف الارتحال، وربما كانت هناك اسباب أخرى. ولكن القضية الباقية ان فكرة الخروج من الوادى الضيق ظلت مغامرة غير محمودة العواقب، وحتى عندما بنت الثورة المصرية مديرية التحرير فانها لم تكررها بمديرية أخرى وأغلقت ملف الوادى الجديد بسرعة كبيرة ولم تكن المشكلة فقط الوقوع فى أسر الوادى الضيق، وانما وقوعنا فى كثير من الأحيان فى واد ضيق للأفكار يحصرها فى دائرة مغلقة ترتعد من التجديد والإبتكار وولوج عوالم وافاق جديدة ومغامرة. ولو تأملنا حالتنا الفكرية والثقافية لوجدنا المجتمع كله يرتج عند اى مبادرة أو نزوع للخروج على المألوف، فالمطلوب دوما ان نكون جميعا نسخا مكررة، حتى يبدو ان علم «الاستنساخ» الذى يتحدثون عنه كثيرا فى الصحافة العالمية الآن كان اختراعا مصريا أصيلا فى عالم الأفكار على الأقل!!.

الآن لم يعد ذلك ممكنا له الاستمرار لو ان المجتمع المصرى كان مصمما على تحقيق التنمية المستمرة والشاملة، ولو كان مصمما أيضا على الخروج من الوادى الضيق الى الصحراء الواسعة والشواطئ المصرية الممتدة فى سيناء وعلى البحرين الأبيض والأحمر. وفى الحقيقة اننا بدأنا هذا الخروج بالفعل من خلال المشروعات السياحية ومن خلال المدن الجديدة، ولكن المشكلة انها جميعا ظلت فقيرة السكان ومازال الكثرة يفضلون الذهاب لها للعمل او للاستجمام ثم يعودون بعد ذلك لعناق أحضان الوادى الدافئ. ولا أظن ان هناك سببا لذلك الا اننا لم نعد مجتمعنا بعد لإنتاج تلك القافلة من الرواد القادرين على المغامرة واقتحام المجهول جغرافيا وفكريا، وفى الوقت الذى كان ذلك «المجهول» بالنسبة لمجتمعات أخرى قرينا بالإثارة والرغبة فى الاستكشاف، فانه كان بالنسبة لنا «بحر الظلمات» الذى ليس له قرار.

واذا كانت تجربة المستقبل المصرية سوف تشمل خروجا الى الصحارى والمجتمعات الجديدة، واذا كنا سوف ننفق ٣٠٠ مليار جنيه لشق واد مواز لوادى النيل فى الصحراء الغربية، فاننا نحتاج بشدة لانفاق قدر يسير من المال والجهد لإعداد جيل من الرواد يختلفون جذريا عن أقرانهم فى الوادى الضيق، فلابد ان يكون لديهم قدر هائل من الثقة بالذات وحب الحرية والحلم والتسامح والصبر والرغبة فى ارتياد أراض ومجاهل لم يمسسها بشر من قبل فى بيئة مناخية مغايرة لما عرفه الآباء والأجداد. هذا لايمكن ان يتأتى بنفس وسائل التنشئة السياسية والثقافية والاجتماعية السائدة القائمة على التعبئة والجماعية والتلقين وخلق قوالب متماثلة من البشر والأفكار. اننى ادرك الصعوبة الهائلة التى سيواجهها المجتمع لارتياد ذلك المجهول الغامض خاصة لو كان القائمون عليه لم يمارسوه فى حياتهم الشخصية ونظروا بارتياب دائم لكل من يتحدث به. ولكننى لا أظن ان هناك خيارا آخر، لأنه مهما كانت عظمة البنية المادية التى سوف نقيمها فانها تصبح دون بشر رواد يماثلونها فى الطموح والجموح غرقا لموارد هائلة فى الرمال المتحركة!!

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ١٧ مارس ١٩٩٧

بشأن ما يحدث فى القدس..!

استأذن القارىء الكريم فى الخروج عن الموضوع الذى كرسناه لهذه الصفحة منذ أسابيع، وهو مصر والقرن الحادى والعشرين، لكى اعلق على الاحداث التى توشك أن تكون دامية فى القدس نتيجة الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية الجديدة فى جبل ابوغنيم. ولا أظن أن الخروج سوف يكون تاما فلعل احد أهم شروط التنمية المصرية المتسارعة والمستمرة وجود وضع اقليمى يتميز بالاستقرار والسلام. ولا اعتقد ان احدا يختلف على انه منذ وصول السيد بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى إلى الحكم، وحتى قبل ذلك، فإن الأوضاع فى الشرق الأوسط تتردى من سىء إلى اسوا، وباستثناء فترة قصيرة بعد توقيع اتفاقية الخليل، فإن التوتر المنذر بالصدام ظل هو السمة الغالبة على اوضاع منطقتنا..

السحب السوداء التى تتجمع على عملية السلام نتجت كلها عن قرارات إسرائيلية اولها اقامة مستوطنات جديدة، تقع فى المقدمة منها حاليا مستوطنة أبوغنيم، التى تشغل الألباب بحكم تغييرها للأوضاع فى المدينة المقدسة قبل مفاوضات الوضع النهائى، ولكنها لن تكون المستوطنة الأخيرة. وثانيهما قرار الانسحاب الإسرائيلى الشكلى وغير الفعال من مناطق فلسطينية. وثالثها قرار اغلاق المكاتب والهيئات الفلسطينية فى القدس فى مخالفة صريحة لاتفاق منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة الإسرائيلية السابقة. القرارات الثلاثة كانت كافية لإعادة الأوضاع كلها إلى اجواء ما قبل اتفاق الخليل المفعمة باحتمالات الصدام والعنف. وإثارة انزعاج المجتمع الدولى كله، حتى وصل الامر إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولكن مهما كانت درجة الانزعاج هذه، فإن المعضلة سوف يتم حلها على الأرض ذاتها، وبما يقوم به الشعب الفلسطينى نفسه، وما سوف تقدمه له الدول العربية من مساندة على مستوى الافعال وليس الشعارات والبيانات. ولمن يتابع المظاهرات الفلسطينية فى جبل غنيم سوف يجد إعلاما إسرائيلية وسط الاعلام الفلسطينية تحملها قوى السلام الإسرائيلية الشجاعة التى بدأت فى الخروج من صدمتها فى الانتخابات الأخيرة، لكى تعبر عن موقفها فى أن السلام يشكل حاجة للإسرائيليين ايضا وليس الفلسطينيين والعرب فقط. ولم تكتف هذه القوى بالتظاهر مع الفلسطينيين ولكنها ايضا لجأت إلى المحاكم الإسرائيلية لوقف بناء المستوطنة، وهو ما تحقق حتى وقت كتابة هذه السطور. وهكذا فإن السيد نيتانياهو اصبح عليه مواجهة جبهة عريضة من قوى السلام فى العالم وفى المنطقة وفى إسرائيل ذاتها، قد يسعى لمواجهتها فيكون الانفجار الأعظم، أو يتقدم خطوة أخرى إلى الامام ويعود إلى احترام ما اتفقت عليه الحكومة الإسرائيلية السابقة.

ولكن القضية سوف تبقى فى الأساس قضية فلسطينية وعربية، وعلى الأرجح فإن مستوطنة ابوغنيم لن تكون الأخيرة من نوعها، ولكن قيمتها انها فجرت تطورا مهما اعتقد أنه يحتاج فعلا عربيا شعبيا وحكوميا عاجلا. فأحد اسباب الصلف الذى يتحدث به السيد نيتانياهو للعالم، هو إن يقيم المستوطنة على ارض يمتلك اليهود ٧٥٪ منها، رغم أنه يسقط من حسابه الربع الباقى الذى يصادره، وأنه ليس من حقه وفقا لاتفاقية جنيف الخاصة بالتعامل مع الاراضى تحت الاحتلال واتفاقيات أوسلو اقامة هذه المستوطنة، وأن امتلاك اليهود لهذه الاراضى جاء نتيجة الضغوط الاقتصادية البشعة على الفلسطينيين، مما أدى إلى بيعها. ولكن كل ذلك لا يعفينا عربا حكومات وشعوبا من المسئولية. فرغم كل الضجيج المثار حول قضية العرب المركزية فإن أحدا لم يتقدم من الهيئات الرسمية والاتحادات المهنية والشعبية لمنع إسرائيل من شراء دونم فلسطينى واحد عن طريق تقديم العون الحقيقى المالى والمادى للاخوة فى فلسطين. اننى أعلم أن هناك كثيرين لا يتفقون سياسيا مع الطريق الذى اختارته منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى عن طريق هيئاته المنتخبة، ولكن أليست هذه قضية يتفق عليها الجميع مؤيدين ومعارضين لعملية السلام الراهنة وهى منع الاستيطان الإسرائيلى من الاستشراء فى الأراضى المحتلة. اعتقد أن كل العرب امام لحظة اختبار حقيقية للأقوال والشعارات والبيانات والعواطف الملتهبة، فترجمتها الحقيقية فى الواقع الراهن، هو منع اليهود من شراء دونم واحد اضافى!

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهرام العربى

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٧

د. جابر الأنصارى على مائدة الأهرام العربى المستديرة : (١ من ٢)

التاريخ العربى يبحث عن «دولة»!!

أحزابنا التقدمية كانت طوائف وعشائر





كلما يممت وجهى
صوب «الدولة»
فاجأتنى «القبيلة» فى المنتصف
راودتنى عن بئر مائها..
أدخلتنى طوطم الإرث المشاكس
أرجعتنى خطوة . خطوة للزمان الذى
ينطفى، و المساء الذى يقتفى أثرى
ويرقص للقمر .
كلما وجهت راحلتى باتجاه «القبيلة»
أستعيد الألفة المستباحة
دم السلالة المنفرط
وجه أبى يلتمع تحت خيمة
التأويل
فاجأتنى الدولة فى المنتصف
وضعتنى رقماً فى الحاسب
سطرا فى جواز السفر
بينهما يسقط النسب المخاتل
ويحفر النهر وجهى بطميه المستعار

أدار الندوة : د. عبدالمنعم سعيد

د. محمد سيد سعيد :

المجتمع المدنى هو الفضيلة الغائبة فى مجتمعنا وليس الدولة

بهذه المشاكسة الشعرية حول زيف الهوية بين الدولة والقبيلة يمكن أن ندخل دائرة الحوار مع المفكر البحرينى الكبير الدكتور محمد جابر الأنصارى عميد كلية الدراسات العليا بجامعة البحرين الذى استضفناه فى أول مائدة مستديرة للنقاش حول مشروعه الذى ينطلق من اسس البحث عن الدولة وعلاقتها بالقبيلة ومن نقد مسألة «التوفيقية»

■ بدأت الندوة بكلمة للدكتور عبدالمنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حول مسيرة الدكتور محمد جابر الأنصارى الفكرية التى بدأت منذ حوالى ٣٠ عاماً، وأشار إلى مؤلفاته المهمة كتحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى حتى أحدث مؤلفاته «تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية» والذى اعتبره الدكتور عبد المنعم سعيد مع كتاب التأزم السياسى عند العرب من أهم الكتب التى صدرت مؤخراً وينتمى الأنصارى - بحسب مقدم الندوة - لمدرسة الثقافة الشاملة المتعددة الأبعاد رغم جذور دراساته الأولى فى الفكر الإسلامى.

جمعنا فى اللقاء الدكتور الأنصارى وأسرة مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام. وكان «ساخناً» لدرجة صعبت معها عملية «التوفيقية» بين الآراء. وتظل مغامرة الأنصارى الفكرية المتصلة كفضاء مفتوح على أفق الأسئلة والتعليقات من القراء لننشرها لاحقاً رعقب المقدمة تحدث المفكر البحرينى الكبير عن مشروعه الذى ظهر فى كتبه، وقسمه إلى مشروعين فكريين ظهرا فى كتاب «تجديد النهضة واكتشاف الذات» الذى صدر عن المؤسسة العربية فى بيروت فى العام ٩٢، وهو الكتاب الذى يمثل ملامح المشروعين.والمشروع «الأنصارى» الأول هو التفسير السياسى «والنقدى والعقلانى» للأزمات العربية، وظهر له مؤخراً كتابان هما تكوين العرب السياسى والتأزم السياسى وموقف الإسلام» ويقصد بموقف «الإسلام» الموقف السوسيولوجى لا الموقف العقيدى، أى الاجتماع لا العقيدة وهناك كتاب الفكر العربى وصراع الأضداد عن سيادة التوفيقية فى الفكر العربى وهو يمثل المشروع الفكرى الثانى نقد التوفيقية عبر تناول تيارات الفكر العربى خلال الفترة الممتدة من ثلاثينات هذا القرن حتى الآن.

حول المشروع الأول قال الأنصارى :أحاول هنا الإجابة على سؤال مهم وهو : لماذا نواجه سلسلة من الكوارث السياسية والتراكمات السلبية على مدى أكثر من ربع قرن، ولماذا نفسر كل كارثة بحسب ظروفها الآنية فقط، مثلما حدث مع هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، التى حاول البعض تفسيرها وفق الخلافات بين ناصر وعامر أو بسبب التحرك الأمريكى لدعم إسرائيل ، وأنا لا أنكر وجود هذه الظروف العربية المسئولة، ليس فقط عن هذه الكوارث المتتالية ، وإنما عن السلوك السياسى العام. بما فى ذلك الإدارة السياسية اليومية للمجتمع. ومشكلتنا أننا دخلنا السياسة بمنطق «الرجولة» الوطنية المقتحمة التى لا تعرف التراجع أو المناورة ، الرجولة أمر جيد لكنها لا تنفع فى السياسة التى تعنى فن الممكن والأخذ والعطاء، وهى التفكير والتدبير والتراجع أحياناً . واندفاعنا الدائم هو الذى كسر رءوسنا باستمرار.. السياسة بدون مواربة تحتاج لقدر من الأنوثة. وقد ذكرت فى كتابى «تكوين العرب» أن الحضارة الإسلامية رائعة لكنها تعانى فقر دم سياسى . بها اجتهادات فى الفكر الفلسفى والفقه والأدب والعقيدة لكنها فى السياسة فقيرة بشكل عجيب.

والتراث الفكرى السياسى فى الإسلام محدود، وكتبه قليلة، وبعضها ظهر فى القرنين الرابع والخامس للهجرة . ولم يكن هناك تأسيس سياسى واضح فى الإسلام رغم أن الإسلام دين ودولة بشكل مبدئى. لكن الفكر السياسى نظرية وتطبيقاً يعانى فقراً شديداً.وإذا عدنا للأصل القرآنى فسنجد النظرية السياسية يحكمها مبدآن هما «وأمرهم شورى بينهم» و «وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»

وأتحدى - الكلام للدكتور الأنصارى ومفتوح للنقاش - أى سياسى إسلامى، أن يأتى بمبدأ يخرج عن هذين المبدأين المهمين اللذين تعرضا لتفسيرات متناقضة فى التطبيق الإسلامى فلم تتحول الشورى . رغم النص القرآنى عليها - إلى قانون ملزم ، أو مؤسسة ، وطبقت الشورى بشكل اجتهادى واختبارى يختلف من خليفة لخليفة . فأبو بكر انتخب فى سقيفة بنى ساعدة وأنا عندى ملاحظات على اجتماع السقيفة الذى يطرحه الفكر السياسى الإسلامى كتأسيس للشورى، وأنا لا أعتقد ذلك، وسأشرح ذلك لاحقاً (ونفتح هذا الموضوع للمناقشة البادئة أيضاً) . بينما عين الخليفة عمر ٦ للاختيار منهم وانتهى مبدأ الشورى مع نهاية الخلافة الراشدة وقيام الحكم الأموى وربما كانت السياسة الإسلامية أقرب لتحقيق العدل أكثر من اهتمامها بالشورى أو بالحرية وأعتقد أن الفكر الاشتراكى العربى القومى ركز أيضا على مفهوم العدالة الاجتماعية أكثر من اهتمامه بفكرة الديمقراطية أو الحرية ويبدو أن هذا امتداد للتأثير التاريخى للفكر السياسى الإسلامى. أخلص من هذا إلى أن هناك عوامل أدت لهذا الفراغ السياسى منها عدم وجود دول تاريخية ثابتة ومنتظمة فى تاريخنا العربى نظراً لوجود فراغ مؤسس وغلبة العشائر.

غياب الدولة

وأرى (يواصل د. الأنصارى) أن أهم إشكالات التراث السياسى العربى غياب الدولة بالمعنى المؤسس ، فالصين

عاش فيها الشعب داخل إطار دولة ثابتة ومستقرة. وربما كانت ديكتاتورية أو قمعية، ولكن كانت هناك مؤسسات مستقرة لمدة ٧ آلاف سنة . أنا أزعم أن العرب بصفة عامة لم يتمتعوا بهذه الدولة، ولذا افتقر الشعب العربي للخبرة السياسية لأنه لم يتمرس على العيش في ظل دولة، باستثناء شريط النيل حيث الدولة المصرية القديمة ودولة المخزن في المغرب وقد حملت هذا الاسم من كونها خزينة للمال والسلاح والطعام وكتمييز لها عن أرض «السيبة» أو السائبة، أي أن هناك صراعاً دائماً بين الدولة واللادولة في مجتمعنا.وإذا سأل سائل عن الدولة الأموية والعباسية والأموية والعثمانية بعد ذلك فالإجابة أن هذه ليست دولاً بالمعنى العلمي، ولكنها سلطات وإمبراطوريات وفرق كبير بين السلطة والدولة، والدولة تعني المؤسسة التي تسيطر على المرافق التي تدعي حكمها ويدين لها المواطنون بالولاء في تعاملهم اليومي المنتظم، والدولة العثمانية لم تكن تمارس هذه السيطرة حيث كانت البنى المجتمعية العربية تقليدية في قبائل ومناطق وقرى تمارس سياساتها المحلية عبر شيوخ القبائل.وهذه الظواهر للأسف لاتزال موجودة حتى الآن في مجتمع يبدو متقدماً ثقافياً وسياسياً كلبنان حيث اكتشفنا أن الدولة كانت قشرة رقيقة جداً تخفي تحتها البنى التقليدية والعصبيات والطوائف وكل طائفة تنقسم على نفسها ولكل طائفة قرار.

وحتى الأحزاب التي رفعت لواء الديمقراطية والتقدمية (الماركسية) اكتشفنا أنها أحزاب قبلية ظهر هذا في البعث السوري والعراقي والاشتراكي اللبناني والماركسي في عدن الذي كان أول تجربة ماركسية في العالم العربي واستيقظنا على صراع قبائل لا علاقة له بالماركسية.

ويعني هذا ببساطة أن التكوينات المجتمعية لاتزال تحتفظ بفلسفاتها القديمة رغم شعارات التحديث المظهرية . القاع السوسيولوجي العربي لايزال عشائرياً.

وكالقصيدة البدوية الجاهلية التي ركزت على الرحلة قامت الدولة (أو نقيضها القبيلة) بنقل مركزها كل حين أي أنها كانت في حالة ترحل دائم بحيث يمكن أن نسمي الدولة الإسلامية أكبر دولة مرتحلة في التاريخ. فالعاصمة انتقلت من المدينة المنورة إلى الكوفة ثم دمشق فبغداد فالقاهرة ثم القسطنطينية، وهذا يرتبط برحلة القبيلة وعدم ثبات موقعها. وحتى اللغة العربية تسم الدولة بالزوال فالدولة هي الشيء الذي لا يبقى على حال، والأيام دول ، بينما هي في اللغات الأجنبية تعني الاستقرار State أو الشيء الثابت. وعدم الاستقرار ينسحب على القرار السياسي كما ينسحب على الإدارة المجتمعية اليومية حيث يعاني العرب قصوراً في إدارة المنشآة الاقتصادية وتنظيف المدينة.

المشروع الثاني : التوفيقية: وبعد أن صدم الأنصاري الحضور بجرأة الطرح المباغت ظن الجميع أنه سيسكت ليعفينا من حرج النشر، ولكنه آثر الاستمرار المشاكس وتحدث عن مشروعه الفكري الثاني والذي أسماه صراع الأضداد .

قال الأنصاري بحسم يحسد عليه في هذه الأيام الملتبسة : إن تيارات الفكر العربي على اختلافاتها والصراعات التي بينها تيارات محكومة بالنزعة التوفيقية سواء كانت ناصرية أو بعثية أو قومية، بل إن المسيحيين كأنطون سعادة تكلموا عن «مدروحية» أي مادية روحية ومن مدروحية أنطون لتعددية توفيق الحكيم نجد التوفيقية هي سيدة الموقف في العالم العربي قديماً وحديثاً .

ولكن لماذا تسود التوفيقية؟ لأن المنطقة العربية منطقة التناقضات التي لا يمكن الحسم بينها بسهولة ولذلك ظهرت الثنائيات الشهيرة :المادة والروح،الشريعة والفلسفة، وبعض الفلاسفة يذهب إلى أن الحضارة العربية مشروع توفيقي كبير جمع العناصر الشرقية (الصين والهند وفارس) والعناصر الغربية (الإغريق والرومان) في مشروع واحد.والتوفيقية ليست عيباً بحد ذاتها بل إنها قد تكون دمجاً حقيقياً وجيداً في بعض الحالات، ولكنها قد تصبح «تلفيقاً » وعلينا أن ننتبه الآن في حديثنا عن الجدل بين القومي والقطري حتى لا يكون ذلك تلفيقاً . وعبدالناصر تنبه لسمتنا التوفيقية ،وحذر من استمرارنا على الحال التوفيقية وقال بضرورة الحسم بين الأفكار وخلق المندمج الحقيقي «وبالفعل هناك فرق بين أن تخلق مجرد تركيبة ذهنية بين طرفين متناقضين وأن تخلق منهما مزيجاً أو مركباً لا ينفصل فإذا خلقت تركيبة ذهنية ربما تسود لفترة ثم سرعان ما تنتهي مثلما حدث مع الميثاق الوطني في مصر الذي حاول الجمع بين الاشتراكية العلمية والرسالات الدينية في مشروع توفيقي سرعان ما انهار مع هزيمة يونيو ١٩٦٧ ليبدأ الصراع بين شقي المعادلة الأصوليين والعلمانيين!!

وهذه التوفيقية سميتها في مشروعي أيديولوجية اللاحسم في الحياة العربية وهي الأيديولوجية المفتوحة في الفكر الديني عند محمد عبده، وعبدالناصر في السياسة.

المجتمع المدني

وبعد هذه الداخلة المغامرة فتح باب النقاش واستهله



الدكتور محمد سيد سعيد الخبير بمركز الدراسات الذى أكد أهمية مشروع الدكتور الأنصارى الفكرى وأشار إلى سببين لهذه الأهمية أولهما : «إن خطاب الأنصارى مشروع نقدى للثقافة العربية من داخلها وهذا يميزه عن الخطابات الديماجوجية والدعائية التى أنتجها علماء غربيون يفتقرون للفهم المتعاطف مع هذه الثقافة».والسبب الثانى يكمن فى استيعاب الدكتور الأنصارى لإنجازات الفكر السياسى والفلسفى الغربى ،وأظن أنه ينتمى إلى بعض من أعلى منجزاتها وأهمها المدرسة النقدية التى تأسست فى فرانكفورت على أيدى عدد كبير من الفلاسفة الذين كانوا ينقدون الحضارة العربية. وأردف الدكتور سعيد « سأكتفى فى مداخلتى بالتعليق على ٥ قضايا»

القضية الأولى منهجية : يبدو لى أننا نميز بين ثلاثة منطلقات أبستمولوجية (معرفية) الأول عقلانوى تاريخى والدكتور جابر أساساً عقلانوى أى يهتم بأسبقية الفكرة وهندسة هيكل الأفكار وأسبقية التصميم ، ويسقط رؤاه



■هذه أسباب سيادة التوفيقية فى العالم العربى

أدونيس مهرج كبير

عندما قاطعنا المفكر الكبير وهو يتحدث عن موقفه من التراث وسألناه : وماهو رأيك فى مقولات أدونيس حول التراث العربى .. قال بالحرف الواحد أدونيس مهرج كبير.. وأردف قائلاً : هو شاعر كبير فى أشعاره الأولى ،ولكنه الآن «مهرج» يبحث عن إرضاء اليهود ليفوز بجائزة نوبل.. وحواراتى معه دائماً هى حوارات الأضداد ونحن على خلاف دائم!!



■ جانب من الحضور



الخاصة على العالم التاريخى أكثر مما يتابع التطور التاريخى وهو هنا ليس تاريخيانيا فالمهم عنده الالتقاط التعسفى لعناصر تتركب معا بشكل لا يمكن بالضرورة فهم عراه.

الجانب الثانى: هو التمييز بين البنيوية والكيميائية والدكتور جابر بنيوى يبحث عن العلاقات الارتكازية ذات الطبيعة الثنائية على طريقة ليفى شتراوس، ولكن الجانب التأويلى عنده محدود للغاية وهو ينزع نزعة علماوية تبدو إلى حد كبير معادية للإيديولوجيا ولكنه بحكم أن الإسقاط على الواقع أهم من قراءة الواقع من داخله فإن علماوية الأنصارى تظل وظيفية لأنها تبحث عن Order أى نظام والإشكالية عنده هى القانون وليس إشكالية التطور التاريخى مقروءة من وجهة نظر اجتماعية.

وضرب الدكتور سعيد مثالاً بفكرة الدولة عند الدكتور الأنصارى قائلاً «إن نظريته للدولة نظرية وظيفية فهو يبحث عن الدولة بالمعنى القانونى أكثر مما يراها باعتبارها الوكيل لتطبيق القانون أو حتى بالمفهوم الماركسى الذى يرى الدولة بنية طفيلية اغتصابية مهمتها ليس تنظيم العنف المشروع بها الدخول كطرف فى فض النزاع والعلاقات الاجتماعية التى تنتزع فائض القيمة. بهذا المعنى أعتقد أن مشروع الدكتور الأنصارى يبحث عن دولة مهندسة اجتماعياً مهندسة عقلانياً بمعنى: ماهى بنية الدولة الضرورية فى بلادنا للتحرر من أزمة تاريخية ممتدة، بينما مدرسة الحداثة الأوروبية تطرح مسألة الدولة على مستوى الكيمياء الخاصة التى تشكل بها هياكل دولة متعددة جداً ولها طبائع مختلفة. ويسحب الدكتور محمد سيد سعيد النقاش للمسألة الثقافية «إن التركيز على الدور الثقافى بالتحديد فى إعادة تشكيل الفضاء السياسى من سمات مشروع الأنصارى الذى يرى أن الدولة مشكلة ومن ثم علينا أن نعيد تشكيلها من خلال رؤية ثقافية ماضية ونافذة.

كما اعترض على فكرة الدكتور الأنصارى حول تركيز التاريخ الإسلامى على العدل فى مقابل الحرية واعتبر ذلك مغالطة تاريخية، فالتاريخ العربى تاريخ عنف وقوة وشوكة وليس تاريخ عدل، بالرغم من أن وظائف العدل قطعية فى الشريعة. لأن الشريعة كبنية قانونية واضحة لم يتم تطبيقها. وصار القانون الأساسى فى التاريخ العربى هو العنف والعصبية كما يقول ابن خلدون

وعاب على الدكتور جابر غياب قضية الشعوبية عن مشروعه على أساس أن الحضارة العربية حضارة شعوب متعددة امتدت إلى الصين وشمال أسيا حتى أخر نقطة على المحيط الأطلسى ورغم أن الإسلام قدم قاعدة «مساواتية» وأنه ميز نفسه باعتباره أيديولوجية المساواة عكس الأيديولوجيات الأخرى ولكن الحضارة الإسلامية فشلت فى تقنين مشروع حقيقى يجمع هذه الشعوب فى هذه المنطقة. وهذه القضية مطروحة بعنف الآن على أساس سوسيولوجى وعرقى، ولكن تراثنا العربى تعامل مع هذه القضية تعاملاً سفسطائيا (على أفضل الأحوال) بل واعتبر الشعوبية مؤامرة على الدولة.

النقطة الأخرى التى أريد الإشارة إليها هى قضية مركزية إشكالية الدولة عنده، وأنا أخالفه منهجياً فى الموضوع لأن الإشكالية المركزية ليست مشكلة الدولة وهى مشكلة المجتمع بالتسميات المختلفة، فى معظم مناطق العالم ظهرت الديكتاتورية وظهر القمع، ولكن المجتمعات كانت قادرة على توليد نظام سياسى ما. وهنا نقطة الضعف الأساسية عند العرب وهى المجتمع لا الدولة، لأن المجتمع المدنى لو كانت بنياته سليمة سيكون قادراً على تكوين دولة أيا كان شكل هذه الدولة، ومنطقتنا كانت تتحطم فيها الروابط الاجتماعية بشكل منتظم لفترة طويلة جداً من الزمن، وشكل المدينة الشرقية هو «المجتمع الخائف المحاط بالأسوار فى وجه الغزاة القادمين من الداخل والخارج. وتظل الروابط بين الدولة والمجتمع كما كانت هى القضية باستمرار أكثر مما هى قضية الدولة وحدها. ونظرية الدكتور الأنصارى - بحسب رؤية الدكتور سعيد - عقلانوية بمعنى أنها تبحث عن شروط تكون الديمقراطية فى مستوى العقل.

وأنا فى رأيى بحكم دراستى للديمقراطية أن هذه لا تتكون بفضل الفكر الدستورى بل تكونت باعتبارها نتيجة برجماتية نشأت عن توازن سياسى مؤسس لتجاوز الصراعات رحلها مجتمعياً (بالتراخى) ونأتى للتوفيقية التى أختلف بشأنها مع الدكتور الأنصارى فالفكر الغربى يحتفل بالجدل مع أنه فى الواقع تركيب بين متناقضات ولكنه ينتج مركباً جديداً فلماذا صارت التوفيقية عندنا مشكلة، حيث الأول ينتج مركباً جديداً بينما الثانى يسكن الأشياء معاً. وهنا نعود لفكرة المجتمع الذى هو فى الحقيقة عملية متواصلة من التوثيق. والتحليل التاريخى يعترف بأنه من الممكن أن تتكون سبيكة من الأشياء المتناقضة وتصبح هذه عبقرية المكان. بمعنى لو أننى امتلكت قدرة التوفيق الذى يعنى إعادة انتاج مركبات من المتضادات فأنا أتقى الصراع والحروب ولكن المشكلة أن معظم تاريخنا السياسى - على العكس مما يقال - ليس توفيقياً بل إنه تاريخ دم وصراع وهذا يعنى أن الكلام عن التوفيقية كأساس محل شك والمشكلة فى التاريخ العربى أنه لم يستطع التوفيق بين المتناقضات لحل هذه الصراعات باسم التراخى ■

حرية ومسئولية أيضا..!

التنمية المصرية المتصلة والمتسارعة لا يمكنها أن تتحقق إلا في ظل أكبر مشاركة شعبية تمارس حرية التعبير على أوسع نطاق ولكن الحرية لا يمكنها القيام بهذه المهمة ما لم تكن مسئولة وبناءة وشجاعة في آن واحد وهو ما لا يتحقق دون الحصول على المعلومات والقدرة النزيهة على تحليلها والتوصل بعد ذلك إلى سياسات مقترحة تضيف إلى قدرات التقدم المصرى ولا تأخذ منها، ويجب هنا تقدير أنه برغم النواقص العديدة في نظامنا السياسي، فإن حرية التعبير ليست واحدة منها خاصة في مجال الصحافة التي تعددت مشاربها وتوجهاتها ما بين حزبية وقومية ومستقلة، وبشكل متزايد وجدت التعبيرات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وما بينهما مكانا في المشاركة بالرأي في الشأن العام ولكننا [illegible] الزيادة الكمية في الصحافة وحرية الرأي والتعبير المكتوبة لم تصاحبها زيادة مماثلة في الكيف الذي يأخذ قضايا الوطن بالجدية اللازمة ولا يوقعها في نطاق الإثارة والتحريض والدغدغة لمشاعر العامة دون إضافة حقيقية للعمل الوطني ففي الكثير من الأحيان نجد آراء دون استناد إلى معلومات حقيقية وفي أحيان أخرى لا نكاد نجد تحليلا على الإطلاق اللهم إلا من إطلاق العنان لتركيبات لغوية فاقعة لا تجد سندا على أرض الواقع، وفي أحيان ثالثة يكون هناك الكذب الصريح بعد أن تغيب فضيلة «التحقق» التي يعلمونها في أبجديات كليات الإعلام وأقسام الصحافة.

ولكن الأخطر من ذلك كله أن تراجع دور السلطة السياسية في مجال الحد من حرية التعبير ونجاح الصحفيين في الحفاظ على نطاق الحرية الذي حصلوا عليه من خلال موقفهم المشرف إزاء القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥ لم يمنع سعي البعض لتضييق هذا النطاق تحت دعوى «الثوابت» التاريخية مرة وتحت دعوى «الثوابت» الدينية مرة أخرى حتى غدا الرأي والاجتهاد مروقا وخروجا على الملة. وإن يقرأ كثرة من الصحف المصرية هذه الأيام سوف يجد فيها مقاومة ضارية لأي خروج عن التقاليد السائدة أو للاستجابة للمتغيرات الكونية والاقليمية المتسارعة ووصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن الجمود الفكري وصل إلى رفض التغيير على الاطلاق فقوانين المساكن والايجارات وكل شيء يجب أن يبقى على حاله حتى ولو انقلبت الدنيا كلها رأسا على عقب وما دام المطلب الأساسي قد أضحى ابقاء كل شيء على ما هو عليه فإن قضية التنمية المتواصلة والمتسارعة تصبح غير ممكنة لأنها لم تحدث في بلد قط دون اختراق حجب وسقف وارتياد آفاق وأزمان لم يصل إليها أحد من قبل.

ولعل أكبر معضلة تواجهها ممارسة الحرية في الشأن العام أنها تفتقر إلى المسئولية في القاء الرأي فالكل يطالب بكل شيء دون تحديد أولويات واضحة ودون وضع أثمان وتكلفة لأي من هذه الأولويات وفوق ذلك الرفض الكامل للاعتذار للرأي العام عندما يثبت فساد الرأي في الممارسة العملية ولعلنا جميعا نتذكر المقاومة الهائلة لتحرير العملة المصرية والتقديرات المبالغ فيها عن تدهور قيمتها حتى وصل الأمر عند اتخاذ القرار في مايو ١٩٩١ إلى تنبؤات من أصحاب رأي معتبرين إلى أن الدولار سوف يساوي خمسة جنيهات نقدا وعدا قبل نهاية العام وبعدها ينحدر الجنيه إلى الهوة السحيقة التي وصل إليها في السودان والعراق وها نحن بعد ست سنوات تقريبا من الحدث ولا تزال العملة على ثباتها وقوتها بعد أن أخذت حزمة السياسات الاقتصادية في التأثير الايجابي على قيمة العملة ولعلنا نتذكر تنبؤات كاتب مرموق إبان جولات جيمس بيكر في صيف عام ١٩٩١ لإطلاق عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية والتي قطع بأنها لن تفضي إلى شيء وبعد أن جاءت عملية مدريد عاد إلى ترديد نفس المقولات وعندما جاءت اتفاقيات أوسلو وتوابعها ظل يمارس نفس تنبؤاته بنفس الحمية كأن شيئا لم يحدث ولعلنا نتذكر كاتبا مرموقا كتب المقالات الطوال عن يقين كامل في أن حرب الخليج الثانية لن تحدث وبعدما حدثت أعلن من جانب واحد انتصار العراق وفي كل هذه الأحوال لم يعتذر أحد ولم يعد أحد تقييم منطقه والمعلومات التي استند إليها ولم يراجع أحد رأيه مرة أخرى اعتقادا في الذاكرة الضعيفة للرأي العام ولكن الرأي العام لا ينسى وهو يطلب أقصى قدر من الحرية والمسئولية معا.

د. عبد المنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٧

العمل.... العمل!

مهما تعددت الشروط السياسية والاقتصادية للتنمية المتواصلة والمتسارعة فانها لم تتم فى كافة التجارب فى العالم المتقدم وفى العالم الذى يتقدم بدون العمل الشاق الذى يقوم به كل فرد فى موقعه. وبصراحة فانه لم يحدث ابدا ان تقدمت امة من الامم بينما تمارس الكسل وإلقاء كافة الاتهامات على الآخرين على انهم السبب فى تخلفها وتقاعسها ودونما قدرة على مصارحة نفسها بانها لا تقوم بما يكفى من العمل والجهد الذى ينجز تنميتها ويحقق تقدمها. وبصراحة اكثر فقد شاعت بيننا خلال العقود الماضية نوعا من الثقافة السياسية وحتى الادبية التى تكاد يختفى فيها اية اعلاء لقيمة العمل ودوره فى بناء مصر، ولعله ليس صدفه انه لاتوجد رواية او مسرحية مصرية واحدة يكون العمل فيها والجهد والانجاز دورا محوريا، فابطالنا فى معظم الأحوال يمارسون قدرا هائلا من أحلام اليقظة، ويقضون وقتا طويلا على المقاهى، ويتحدثون كثيرا عن الاحباطات والعجز دونما قدرة او استعدادلبذل العمل اللازم لتجاوزهما.

وربما يعود ذلك فى جزء منه الى اننا قد استمرانا فى حالات كثيرة إلقاء اللوم على الاستعمار وجعلناه «الشماعة» التى نعلق عليها سر تخلفنا حتى عشعش داخل النفوس الى الدرجة التى نسينا فيها أننا حصلنا علي الاستقلال بالفعل منذ عقود طويلة واصبحنا من ساعتها مسئولين عن قدرنا ومصائرنا، ومتناسين ايضا ان شعوبا اخرى كثيرة عانت ما عانيناه وربما اكثر وافدح ولكنها الآن تسير على طريق التقدم السريع. وربما كان الافدح من ذلك تصورا ذاع بيننا ان التقدم فى الأصل محرم علينا فحتى لو بذلنا الجهد والطاقة سوف يأتى من يحرمنا منه ويسرقه منه، ومن ثم فما هى الفائدة التى ستعود علينا اذا كنا فى كل مرة نحاول فيها العمل سوف نعود ادراجنا مرة اخرى الى ماكنا عليه. المثل الشائع هنا دوما تجربة محمد على وبعدها تجربة عبدالناصر التى انتهت كلا منها الى «استدراجنا» الى معركةانتهت دوما بالغزو الأجنبى. هنا فان الشجاعة دائما تخوننا فى تبنى الاخطاء الذاتية للتجربتين، وعما اذا كانتاصالحتين للتطبيق فى كل زمان ومكان، او انه آن الأوان للتخلص من فضيلة «الاستدراج» باعتبارها لم تكن ابدا مواتية لتحقيقة أحلامنا.

وربما يعود ذلك فى جزء اخر منه الى اعتقاد ذائع ان الدول التى تقدمت حققت ذلك من خلال الاستعمار أيضا اى من خلال موارد خارجية انتزعتها او سرقتها، او انها اغتنت نتيجة ثروة هائلة هبطت عليها من السماء. المثال الدائم هنا بريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية للدلالة على الحالة الأولى، والدول النفطية العربية للدلالة على الحالة الثانية. هنا فان الثقافة الذائعة تتجاهل تماما العمل الشاق الذى بذلته اجيالا متعاقبة فى ظل الظروف المأساوية للثورة الصناعية عكسها الأدب الانجليزى والفرنسى فى قسوة بالغة، كما تتجاهل ان كثرة من الدول المتقدمة لم تمارس الاستعمار قط، بل ان بعضها مثل اسبانيا لم تتقدم اصلا الا بعد قرن من زوال مستعمراتها ونتيجة العمل الشاق ايضا. اما عن الثروة التى تهبط من السماء فانها دوما كانت الاستثناء من القاعدة وليس الأصل، كما ان المحافظة عليها واستثمارها كان رهنا باستثمارها فى التنمية او استثمارها فى تجارب ادت الى إهدارها كلية كما شاهدنا خلال العقدين الماضيين.على اى الأحوال فانه لايوجد فى مصر مايشير الى ثروة تهبط علينا، وعلى اى الأحوال ايضا فان الثروة شىء والتنمية المتواصلة والمتسارعة شىء آخر. الأولى تجىء وتذهب حسب القدرة على استخدامها، والثانية باقية بقاء القدرة على بذل الجهد الانسانى الذى هو متواصل بقدر جهد الأجيال المتعاقبة على العمل والعطاء. لقد كانت مصر دوما هبة المصريين الذين طوعوا النيل وحولوا الأحراش والمستنقعات بالعمل الشاق الى حضارة عظيمة، ولا أظن ان امامهم مهمة أقل خطورة فى نهاية القرن العشرين من تلك المهمة التى اداها اجدادهم فى فجر التاريخ. ايامها لم يلق المصريين همومهم على الاعداء فى الخارج، ولا انتظروا ثروة تأتى من خلال مصباح علاء الدين، ولم يفعلوا اقل من تشمير سواعدهم والعمل فى ظل ظروف طبيعية مضنية. والآن، هل يجوز لنا طرح مثل هذه البديهية؟اعتقد مخلصا انها ضرورة فى وقت احترف فيه كثرة منا تجاهل البديهيات..!!

د. عبدالمنعم سعيد

حالة تركيا....!

عندما تنهار عمارة من العمارات يتسارع المحققون في البحث عن أسباب الانهيار، وفى العادة تهتم الصحافة بالموضوع ويجرون وراء الملاك والمهندسين والوزراء لتقصى ما وراء الكارثة،وحتى مجلس الشعب، فإنه يأخذ الموضوع إلى ساحته عن طريق سؤال أو استجواب أو طلب إحاطة، وفى النهاية، فإن القضية تنتهى بتعديل قانون او إصدار قانون جديد أو تشديد الرقابة ، ولكن شيئا من ذلك لا يحدث كثيرا فى مجال السياسة الخارجية، وأمامنا مثال التطورات فى العلاقات الاسرائيلية ـ التركية، والتى تصاعدت فى العام الأخير لكى تشمل التنسيق والتعاون العسكرى إلى درجة إنشاء توازنات استراتيجية جديدة فى المنطقة لها نتائجها السلبية على الدول العربية. فما حدث ان الاهتمام العام اقتصر على رصد ما حدث وبيان آثاره، وفى النهاية اتهام إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والنخبة العلمانية فى تركيا بالمسئولية عما حدث. واعتبار ذلك جزءا من تيار او مؤامرة لضرب المصالح العربية.

وربما يكون بعض من ذلك أو كله صحيحا، ولكن المشكلة هى أن سرد هذه الأسباب وحدها لا يكفى، ففضلا عن انها لا تعفينا كعرب تماما من المسئولية، فإنها لا تعيننا كثيرا فى رسم سياسة تواجه هذا الموقف الجديد، وبعد كل شيء فإن إسرائيل والولايات المتحدة، اختارتا تعظيم مصالحهما بزيادة الضغوط على الدول العربية وسوريا خاصة فى هذه المرحلة حتى لو كان ذلك على حساب عملية السلام فى جميع جوانبها، ولكن موقف تركيا ونخبتها يحتاج إلى قدر من المراجعة الدقيقة، لأنها كان لها موقفها المماثل لموقفها الراهن خلال الخمسينيات والستينيات نتيجة ظروف الحرب الباردة ، وأسباب أخرى متعددة، ولكن منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ أخذ الموقف التركى فى التغير جوهريا فى اتجاه الاقتراب من المصالح العربية، وظهر ذلك فى جميع مواقف تركيا التصويتية فى المنظمات الدولية، والتحمت أكثر مع العالم العربى سياسيا من خلال منظمة المؤتمر الاسلامى، وفتحت تمثيلا دبلوماسيا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتدعمت العلاقات الاقتصادية بأكثر من ذلك كله فى مجالات التجارة والاستثمار، ولعل ذلك كله شكل إضافة للجانب العربى وخصما من الجانب الاسرائيلى.

رغم كل الجهود التى كانت تبذلها إسرائيل والولايات المتحدة، وزغم الثبات النسبى لعلاقة تركيا بالغرب وحلف الأطلنطى، ورغبتها المستميته فى الإلتحاق بالتجمع الأوروبى فى جميع أشكاله وتطوراته. فقد ساد الظن انه بعد صعود نجم حزب الرفاه التركى الى قلب السلطة التركية وتأكيده المستمر على روابط تركيا العربية والإسلامية مع عدم الإخلال بروابطها الغربية يشكل بدوره إضافة أخرى الى الجانب العربى وخصما من الجانب الإسرائيلى.

ولكن وبرغم كل ذلك مضت تركيا وباندفاع شديد فى الاتجاه المضاد ليس فقط نتيجة الشطارة الاسرائيلية، وانما نتيجة تقصيرنا ايضا فى استثمار الفترة الطويلة للاقتراب العربى التركى، ولأننا توقفنا ربما عن متابعة ما يجرى فى انقرة إلى الدرجة التى اوخذنا بها على غرة تماما، وربما أيضا لأننا تصورنا ان مصالحنا فقط هى الموضوعة على طبق المصالح العربية ـ التركية دون اعتداد واهتمام تام بالمصالح التركية الخاصة سواء ما تعلق منها بالمسالة الكردية او تعلق بمسالة المياه، او الشغف العربى المبالغ فيه بحزب الرفاه إلى الدرجة التى أثارت الذعر فى النخبة التركية التقليدية وجعلتها تندفع فى اتجاه إسرائيل سياسيا وعسكريا ، وبالطبع فإنه من السهل إدانة أطراف عديدة على أنها عملت على زيادة عدد حلفائها، ولكن الأصعب والأجدى ان ننظر فى الوسائل التى تساعدنا على الاحتفاظ بهم واسترجاعهم مرة أخرى، ولذا فإنه من المتصور ان تقوم أجهزتنا السياسية والدبلوماسية والتى لاأشك فى قدرتها على تقييم العلاقات العربية ـ التركية ، ونبحث فى الاسباب التى تخصناونستطيع التحكم فيها والتحرك على أساسها لكى نرأب الصدع الذى حدث فربما يمكن تدارك الكارثة التى حدثت وربما يكون إصلاح العلاقات السورية ـ التركية على أسس جديدة هو مفتاح الموقف كله، اما اذا لم يكن الحال كذلك فسوف يكون لكل حادث حديث!!

د. عبدالمنعم سعيد


المصدر: الاهرام العربى
التاريخ: ٥ ابريل ١٩٩٧
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



■ نحن متخلفون عن العالم بقرنين

د. جابر الأنصارى على مائدة «الأهرام العربى» المستديرة : (٢ من ٢)

«الريف» يهزم «المدينة» فى العالم العربى!



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نحن متأخرون عن الغرب بقرنين

وأمامنا ٥٠ عامـــاً لبداية اللحاق بهم!!

ركزنا في الجزء الأول على مداخلة الدكتور جابر الأنصارى حول مشروعه الفكرى ونقد الدكتور محمد سيد سعيد لهذا المشروع، وفى الجزء الثانى نفتح بوابات الحوار حول مسائل طرحها الأنصارى فى كلامه، وأخرى لم يطرحها فى قضايا الثقافة والسياسة وما بينهما..

أدار الندوة :

د. عبدالمنعم سعيد

وأعدها للنشر :

محمد حربى

وبدأت الأسئلة:

■ تركزت الأسئلة فى مجملها حول مفهوم التوفيقية، وكيف أن الإسلام كدين هو نوع من التوفيق بين «جفاء» اليهودية و«الروحانية» المسيحية، وهل يمكن أن تكون التوفيقية نوعا من التراخى، أو الدمج بين المتناقضات.

■ ودارت أسئلة أخرى حول مفهوم الدكتور الأنصارى عن غياب الدولة وما هو تفسيره لوجود شكل الدولة فى دمشق وبغداد؟وإذا كانت غائبة، فلماذا نجحت فى إحداث النهضة العربية، و علاقة ذلك بتاريخية المشروع أو لا تاريخيته؟

■ كما طرح تساؤل حول الإمكانية الديمقراطية الموجودة فى التوفيقية، بمعنى: هل يمثل التوفيق بين المتناقضات شكلا ديمقراطيا بين الجماعات؟

■ وتساءل البعض عن العلاقة بين الدولة والقبيلة، وهى القضية الجوهرية فى مشروع الدكتور الأنصارى، و هل يعنى غياب الدولة عنده تبريراً للأخطاء التى ترتكبها القبائل.

وبعد أن طرحت تساؤلات ومداخلات واعتراضات أثر الدكتور الأنصارى الرد فى البداية على ما قاله الدكتور محمد سيد سعيد، فقال «أتصور أن الملاحظات التى ساقها الدكتور سعيد فى معرض انتقاده لى تكشف انه لم يقرأ كتابى الأخيرين بشكل متأن ودقيق، فما طرحه عن أن المشكلة فى المجتمع، وليست فى الدولة هو بالضبط ما طرحته انا، واقول دائما «الرسالة التى أريد توصيلها لقارئى أن هناك أزمة مجتمع تظهر فى جانبين فوق ذهنى «المستوى الثقافى»، والثانى قاع سوسيولوجى تحكمه العصبية «قبليا ودينيا»، ويظهر فى الريف والبدو بشكل اكبر،

والمشكلة أن القاع الاجتماعى يفرز أفكاره وشكل الدولة التى لن تجيء إلا من خلال مجتمع ما، لأن الدولة هى النتاج المجتمعى أو أزمة تاريخ اجتماعى كما قال الزميل محمد حربى.

وإذا كان الدكتور سعيد يتهمنى باللاتاريخية، فهناك البعض يتهموننى بالتاريخية أكثر مما ينبغى، وجوابى إننى تاريخى، لأن التاريخ لايزال حيا يؤثر فى واقعنا بشدة، وإذا رأى الناقد أننى أنتمى لمدرسة فرانكفورت النقدية، فأنا أرى أن المرحلة العربية الحالية فى البحوث الاجتماعية أقرب للوضعية العلمية التى كانت موجودة فى أوروبا فى القرن الـ ١٨ وتخطاها، ولكننا لم نفعل؛ وأعنى أننا لانزال نستقرئ واقعنا علميا.

قلت إن لكم تحفظات على حادث سقيفة بنى ساعدة، باعتباره تاسيسا للفكر السياسى الإسلامى، ولم تقله فى مداخلتك؟

احد، ولم تكن هناك وصية واضحة عن موضوع الدولة، وجاء أشخاص لأبى بكر وعمر وزعماء المهاجرين وقريش ليخبروهم أن «الأنصار» اجتمعوا فى سقيفة بنى ساعدة لحسم أمر الدولة واختيار زعيمهم، وهذا يعنى أن «إجماع الصحابة» فى السقيفة لم يكن مخططا، حيث ذهب زعماء قريش - ولديهم شعور بحق الزعامة - لإحباط محاولة قفز الأنصار على السلطة، وما حدث كان نتيجة الفكر القبلى، فالأوس «القسم الأول من المدينة» شعروا أن الخزرج «القسم الثانى» سيختارون الزعيم منهم، لذلك تضامنوا مع المهاجرين من قريش الذين كانوا جبهة موحدة تقريبا بقيادة أبى بكر وعمر، وعندما حاول علىّ خلق الشقاق لم تتجاوب كل قريش، لأن المسألة كانت خلافا بين قريش كلها فى كفة والأنصار فى كفة أخرى.

تعنى أنه كان صراعا سياسيا تماما؟

بالضبط، وليس أمر شورى أو حدثا ديمقراطيا كما يحاول البعض التأسيس عليه، وبعض المؤرخين يتساءلون أين كان أبو بكر الصديق رضى الله عنه خلال ثلاثة أيام بعد وفاة الرسول «عليه الصلاة والسلام»؟ والجواب أنه خرج للاتصال بزعماء القوى الضاربة فى البادية لحسم الأمر لصالح قريش، وتفاهم معهم وتسلمت قريش السلطة، و لابد أن نفهم هذه الواقعة التاريخية فى إطار العلم الوضعى كما حدثت تاريخيا، وليست كما «نحاول تفسيرها» أو ننظر بها للشورى.

إذا كان عمر رضى الله عنه يقول إنها فلتة، فكيف بمنظرى الإسلام السياسى يقولون إنها تأسيس للشورى، نريد أن نخلص تاريخنا من القراءات الأيديولوجية.

وماذا تقول عن قراءة التاريخ أو التراث كما قدمها طيب تزينى مثلا؟

كان المفكر طيب تزينى فى وجره عدة يفتعل الأحداث «أو يفسرها بشكل خاص أو يقتطعها من سياقها» فى التاريخ العربى لتتسق مع تصوره الماركسى للتاريخ، ونحن بحاجة إلى تحقيق التراث علميا كما حدث وقراءته كما حدث.

وفى المجتمع أساس مشاكلنا هو القاع السوسيولوجى الذى لايزال محتفظا ببناء القبيلة والطائفة، ولم يتحول لمجتمع حديث.

...وخلت من ... [illegible]

سأضطر للعودة إلى ابن خلدون الذى قال «وأهل الحاضرة عيال على غيرهم فى المدافعة والمبارزة» وهذا يعنى أن القوى المدنية - التحديثية على كثرتها فى المجتمع لا ترتبط فى نظام سياسى قوى يدافع عن أفكارها أو يعبىء الجماهير، وهى قوى عاجزة عن رعاية نفسها، وهذا درس تاريخى لم نتجاوزه، حيث استطاعت القوى الرعوية دائما السيطرة على المدينة ومراكز الحضر، ونلاحظ أن مصطلح مواطن فى المصطلح الأجنبى يعنى مدينى «citizen»، من «city» وأساس المجتمع الأوروبى الحديث والعالمى كله هو المدينة، وإذا لم نطور المدينة نفسها ونجعلها قوى ضاربة، فلن تكون لدينا دولة حديثة، وللأسف لاتزال الأنماط البدائية هى التى تشعل الموقف، وافتح قوسا لأضم «الميليشيات فى لبنان والمتطرفين فى أسيوط والريف الجزائرى»، الدولة كانت أضعف من الحضارة دائما.

ولكن الحضارة دائما لا تنتج إلا من خلال تنظيم؟

هذا صحيح، ولكن الحضارة لم تنتجها الدولة بقدر ما أنتجتها السلطة.

إذا انتقلنا لنقطة أخرى وهى التوفيقية لم تجب عنها؟

هناك تناقضات غير محسومة، و الشىء الطبيعى أن يحدث جدل بين المتناقضات لتكوين شىء جديد فى الفكر والممارسة، لكن إذا كان الجدل ممنوعا والصراع كذلك - من منطلق الحفاظ على وحدة الأمة والجماعة - وأضيف لها بعد ذلك وحدة قوى الشعب العاملة - مع أن الجدل يشتعل بين الأفكار، والصراع يلتهب بين القطرى و القومى مثلا «كحرب الخليج»، و الصراعات عندنا لو تركت لحالها فلن تقف عند حد لذلك لابد من التوفيقية لنزع الفتيل - بينما فى الغرب مثلا ظهرت البروتستانتية كنتيجة صراع بين الحركات الإصلاحية الدينية، والأفكار القديمة، وهذا لم يحدث فى عالمنا العربى، واقصد به توليد الفكر الجديد من صراع فكرين، والتوفيقية عندنا أنواع، منها المحافظ، ومنها التقدمى، فالأشاعرة توفيقيون، والمعتزلة كذلك، لكن شتان الفارق، ومفكرونا الذين يبدأون متحررين عقلانيين ينتهون توفيقيين، بمعنى ما من المعانى

أرفض زيارة إسرائيل وضد تطبيع المثقف معها ثورة يوليو صنعها فلاحون والعراق تحكمه العشيرة

وتحضرنى أمثلة كثيرة من بينها الراحل الكبير زكى نجيب محمود، الذى كان علمانيا فى حقيقته.

والتوفيقية بهذا المعنى السكونى ليست صيغة ديمقراطية، لأن الأخيرة تعنى الاختلاف الدائم، بينما التوفيق يعنى التوصل لصيغة دائمة هربا من الصراع الحقيقى.

قلتم إن الحركات الإسلامية إذا لم تستوعب الدرس القبلى العشائرى سيكون مصيرها مثل مصير الأحزاب الماركسية والقومية؟

بالفعل بدليل حركة الجهاد الإسلامى فى أفغانستان التى انتهت كحركة إسلامية، لأن العشائر سيطرت عليها.

هل تستسلم للعشيرة؟

لا لم أقل ذلك، بل تتفهمها ولا تتجاهلها، وتتطور من خلالها لا أن تقفز عليها.

الحركات الإسلامية تملك بديلا عن الدولة يتجاوز القبيلة هو «الأمة»؟

لكن القبيلة تستطيع تمزيق الأمة مثلما مزقت الدولة، وقراءة متأنية للتاريخ تكشف إلى أى حد كانت العشيرة هى اللاعب الأساسى فى العملية السياسية.

تتحدثون عن غياب الدولة رغم وجود بنيان للدولة فى مصر، والعراق مثلا؟

مصر دولة لا أحد ينكر هذا، وبغداد دولة وسوريا كذلك، لكن أنظر للخارطة السياسية، تجد صعودا للعشائرية التكريتية فى بغداد والعلوية فى سوريا، وصعودا لقوى «الريفية فى مصر»، الريف الذى جاء منه معظم قادة ثورة يوليو «وهى ثورة ريفية بالأساس»، وهم الذين قادوا البلاد كريف متقدم، حتى حدثت النكسة، لتصعد قوى الريف التقليدى، أى أن هناك تريفا للمجتمع أو للمدينة المصرية، والريف المصرى كان منطقة استقبال وحركة القبائل العربية «فى الشرقية والصعيد على سبيل المثال»، وأريد من أحد أن يجيبنى من فاز فى انتخابات البرلمان المصرى عام ٩٥ و الانتخابات اللبنانية عام ٩١، أليس الريف بقبائله وعشائره وطوائفه؟!!

فى ظل ثورة الاتصالات وتغيير شكل النظام العالمى أو التى يبدو أن العالم مقبل عليها.

لابد من توافر الحد الأدنى من التطور الاجتماعى، فلا يمكن حرق المراحل السياسية والاجتماعية، من الممكن الحديث عن اختصار زمن المراحل بسبب التقدم العلمى والاستفادة من تجارب الآخرين، يعنى المرحلة تأخذ منا خمسين عاما لا مائة.

هل الرقم مقصود؟

طبعا ليس أقل من ٥٠ عاما شرط أن نصبح مجتمعا صناعيا مدينيا وتنمية الريف والبادية ومدينتهما، ووقف الزحف الريفى على المدن جغرافيا واجتماعيا، حتى لا يحدث العنف والتطرف الحادث بسبب سطوة الريف على المدن.

تتحدث عن الدولة فى شكلها الديمقراطى الغربى فقط فهل يعنى هذا وجود نموذج واحد لابد أن يقلده الجميع، مع أن الكلام الآن عن نهاية الدولة فى الغرب؟

الكلام عن انتهاء الدولة كلام غير دقيق، لأنه ببساطة يكذب تاريخا وواقعا، وكل ما فى الأمر أن أوروبا تنتقل من شكل الدولة القزمة «دول» إلى الدولة الكبرى «الوحدة»، وعلى العكس من مقولات موت الدولة هناك لها، ولكن بالمحافظة على مرونتها، وهذا ينفى أيضا مقولات انتهاء زمن الوحدات الكبرى والقوميات، نحن فى زمن إعادة الصياغة للوحدات الكبرى.

رغم ما حدث فى الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا؟

برغم ما حدث .. فدول أوروبا الشرقية خرجت من المظلة السوفيتية لتدخل المظلة التى تريدها.

وماذا عن وحدتنا نحن؟

وحدتنا لن تقوم لها قائمة، إلا إذا اعتززنا بآحادنا.

بمعنى؟

الاعتراف بالقطرى أول الطريق للقومى، فالوحدة حاصل جميع الأقطار، أما تكسير هذه الأقطار باسم الوحدة فلن يحققها

هل يمكن أن نترك السياسة قليلا؟ ونسأل عن الشعر الذى تهتم به وتحضر مهرجاناته، كيف تنظر سوسيولوجيا لصعود قصيدة النثر؟

الشعر عندنا له ثلاثة أشكال ، الأول هو التقليدى العمودى الكلاسيكى كما جاء به القدماء، والثانى هو قصيدة النثر، التى استمعت فيها مؤخرا للشاعر المغربى محمد بنيس، فلم أفهم منه شيئا، ولم أتأثر بشعره، والحقيقة لا أدرى هل يمكن اعتبار قصيدة النثر شعرا، وهى قصيدة بدأت على أيدى إخواننا المسيحيين فى الشام.

ولكن قصيدة النثر هى بنت «المدينة» لا القبيلة كالشعر العمودى؟

لكنها أيضا بنت مدينة مغتربة عنى وعن مشروعى العربى الإسلامى، والشعر الثالث هو شعر التفعيلة الذى بدأ مع نازك الملائكة وبدر شاكر السياب، وأعتقد



■ قصيدة النثر بلا مستقبل

أن هذا هو التطور الحقيقى فى الشعر العربى عبر أسماء نذكر منها، صلاح عبدالصبور وأحمد عبدالمعطى حجازى وخليل حاوى، أما مدرسة مجلة شعر فللأسف حاولت كسر هذه التفعيلة ونثر الشعر، واصول هؤلاء مسيحية، يوسف الخال، وادونيس اعتنق المسيحية رسميا فى فترة، وسعيد عقل طالب بكتابة العربية بحروف لاتينية، أى أن مدرسة شعرا لنثر هى مدرسة بيروت المسيحية.

ولماذا تحكم على أدونيس تحديداً؟

لأننى قرأته.

وما هو رأيك فيه «هل يمكن أن تكرر ما نعرفه من هذا الرأى»؟

يضحك ويقول: لقد قلت ذات مرة أدونيس شاعر ممتاز فى شعره التفعيلى، يعنى ديوان أغانى مهيار الدمشقى من أروع الشعر الذى قرأته، أما بعد ذلك فقد دخل مرحلة النثر ولم يعد كما كان.

وماذا عن تنظيراته النقدية وقراءته للتراث؟

هو فى هذا مهرج كبير.

لماذا؟!

لأنه لا يهتم بضبط الوقائع وينظر حسب رغباته هو لا حسب الواقع

هل قرأت تصريحاته الأخيرة حول «وجه العدو الذى لا يراه فى اليهودى»؟

أدونيس يحلم بنوبل!!

وماذا عن موقفك أنت من التطبيع؟

لا أحمل الكلام عن التطبيع محمل الجد.

بمعنى؟

التطبيع أن أعرف حقيقة إسرائيل وحقيقة أى جسم خارجى أجنبى عنى فى مختلف جوانبها، أنا لا أعرف ماذا يقصدون بالتطبيع.

يعنى الحد الأدنى زيارة إسرائيل مثلا؟

هذا مرفوض تماما.. افهمها نعم أدخلها لا.

انا ضد الزيارة، انا لا اضمن اى احد فى إسرائيل وحجج الفهم والتحليل يمكن أن أحصلها بوسائل أخرى أو يقدمها لى من تفرض طبيعة عمله الذهاب، اما المثقف فلا يصح ان يذهب. ■


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهرام العربى
التاريخ: ٥ ابريل ١٩٩٧

عالم جديد

لا تكاد تجلس فى مجلس عائلى أو مع مجموعة من الأصدقاء، أو حتى إذا واظبطت على مشاهدة محطات التليفزيون العربية، حتى تجد الإتهامات موجهة بقسوة إلى «شباب اليوم» بعدم الإنتماء والتفاهة فى الإهتمامات والجرى وراء التقاليع، وفى العادة فإن الهجوم ما يلبث أن يفضى إلى إدانة «الأغانى الشبابية» تنتهى دوماً بنوع من مصمصة الشفاه وتذكر أيام الطرب الأصيل لعبدالحليم حافظ وأم كلثوم ومحمد عبدالوهاب وفيروز، ولن يسلم الأمر من التغنى بذلك الماضى العظيم الذى كان الشباب فيه يتتمون لقضايا الأمة العظيمة. وفى واحدة من اجتماعات مجالس أمناء مركز من مراكز الدراسات بالقاهرة ذكر واحد من الحاضرين أنه لابد من دراسة ظاهرة عدم الانتماء بين الشباب باعتبارها ظاهرة خطيرة تستحق البحث والتأصيل. وفاجأتنى ذات مرة صحفية «شابة» بأنها تقوم بتحقيق صحفى عن ظاهرة«عدم الانتماء» بين الشباب.

وهكذا ودون إرادة من الجميع أصبحت هناك مقولات ذائعة تدين «شباب اليوم» حتى قبل بداية التحقيق، وعندما عدت ثلاثين عاماً إلى الوراء تذكرت أن وجهة النظر هذه كانت بدورها ذائعة عن شباب ذلك الوقت أيضاً الذى وصم بنفسه الصفات ا لمغلفة بالتحسر على الماضى الذى كان قبلها بثلاثين سنة أيام النضال ضد الإستعمار و«الانتماء الحقيقى» لأحلام الأمة وأمانيها. وتذكرت أيضاً أنه عندما غنى عبدالحليم حافظ «حبك نار» وجد فيه البعض نوعاً من التهتك غير المحمود وتذكر الأيام الخالدة للمغنى صالح عبدالحى.

الظاهرة إذن متكررة وليست جديدة على الإطلاق، ولكنها تعكس أيضاً تخليداً دائماً للماضى على حساب المستقبل، فما مضى وكأن فيه سحر دائم ومعجزة لا تتكرر مرة أخرى وكأن الدنيا قاعدة على حالها لا تتغير ولا تتبدل، والزمن تجمد ذات مساء عند لحظة حدثت فى العادة منذ عشرات السنين. ومن المدهش أنه فى كل هذه المرات لا يحدث أبداً أى انتقاد لهذا الماضى الوردى، ولا حتى لأغانيه المتعلقة «بشبشب الهنا» والسيدة التى كانت تسأل حبيبها بأن يسأل ليس فقط دموع عينيها وإنما يسأل وسادتها عن قصة وحدتها، هذه النوعية من السخافات عادة ما تسقط من الذاكرة ولا يبقى فيها إلا كل ماهو مجيد ومشرق وفى ا لعادة بليغ ومحكم ومنتصر.

بمعنى آخر أن جيل ا لكبار الآن يعود ويكرر نفس القصة التى حدثت معه بحذافيرها، ومن ثم فإنه لا يستطيع تحمل مسئولية أفعاله، ويا شباب اليوم كم من الجرائم ترتكب باسمك!!

د. عبدالمنعم سعيد

محو الأمية!!

لا اظن ان تنمية متواصلة ومتسارعة يمكن الولوج فيها كما هو الحال فى الدول الصاعدة دون حل لمعضلات التعليم فى بلادنا، فالتنمية فى النهاية صلبها هو تنمية المهارات البشرية ودفعها إلى عجلة الإنتاج العام، ولا توجد تجربة سبقت أو لحقت فى عالم الدول الصاعدة لا يكون فى قلبها حدوث نقلة كيفية فى مستوى التعليم، ففى كل الحالات، فإن المشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادى وتحقيق معدلات عالية من النمو والتنافسية لا تتحقق إلا إذا كانت قدرات المواطنين العلمية كافية للتعامل مع معطيات يتزايد تعقيدها كل يوم للعملية الإنتاجية، ولا أتصور أنه سيكون ممكنا تحقيق الهدف القومى للنمو ما لم نعط قضية التعليم الأولوية التى تستحقها، وهو الأمر غير الحادث حتى الآن، فلا نحن وضعنا لها الموارد الكافية لكى نحدث فيها نقلة كيفية، ولا حتى وضعناها حكومة ومعارضة، ضمن الأولويات السياسية الكبرى التى يلتف حولها الجميع.

إننى لا أريد ان أقلل من جهود بذلت ولا تزال تبذل حتى الآن، ولكن الحقيقة المرة الباقية هى أن هذه الجهود تقاس على ما سبق من إهمال وتواضع فى الانفاق على المدارس والمعاهد والجامعات، وهى لا تفى بأكثر من ابقاء الحال على ما هو عليه دون تدهور أكثر، خاصة على ضوء الزيادة السكانية التى لا تزال عالية رغم كل الجهود هائلة. ودون الدخول فى كثير من التفاصيل فإن بقاء أكثر من نصف من هم فى سن التعليم دون قدرة على القراءة والكتابة لا يشكل عارا قوميا فقط بكل المعايير فى نهاية القرن العشرين، وبعد قرن من التنوير وما يقرب من نصف قرن من الثورة المباركة، وإنما هو عقبة كأداء فى مواجهة أية تنمية متواصلة ومتسارعة، ورغم أننى لا أعتقد أن هناك خلافا قوميا حول هذه الحقيقة فإن المدهش حقا أن يظل الحال على ما هو عليه عاما بعد عام لأن أحدا لا يريد أنه يضعه ضمن الأولوية القومية التى يستحقها وهو ما يعنى بالضرورة ليس الحديث عنها فقط، وإنما توفير الموارد لها على حساب أولويات أخرى. ومن العجب ليس فقط أن يتم ذلك على المستوى الحكومى فقط، وإنما أيضا يتم على مستوى الأحزاب وعلى مستوى الكتاب والمفكرين، فالكل يصر من وقت لآخر على أهمية الموضوع القصوى، ولكنه ليس على استعداد للتنازل عن اية أولوية أخرى لتحقيق هذا الهدف السامى.

وكم كان مدهشا ومعبرا حقا أن واحدا من الكتاب المرموقين عندما انتقد مؤسسات التمويل الأجنبية فى معرض حديثه عن العقد الاجتماعى الجديد لامها بشدة لأنها لا تضع قضية محو الأمية والتعليم على راس أولوياتها واعتبر ذلك نوعا من ترتيب الأولويات المغلوط الذى لا يدل على حسن النية وسلامة المقصد، ولكن الحقيقة الصارخة هى أننا لا يمكن أن نرحل ترتيب أولوياتنا إلى الأجانب ونحن ذاتنا لا نأخذها بالجدية اللازمة، فأى تحليل لمضمون كتابات الكاتب الكبير لا تدل بالمرة أن ذات القضية لها أولوية ضمن القضايا الكبرى للجهاد والتحرير والأصالة والتأكيد على الثوابت العظمى للحركة السياسية فى مصر وأفغانستان وإيران وفلسطين والجزائر. وفى الحقيقة فإنه يستحيل تصور أية مصداقية للسياسات المقترحة للتعامل مع جميع القضايا النبيلة التى نرفعها ونصف شعبنا على الأقل لا يعرف مبادىء القراءة والكتابة والحساب، ولا نقول الكمبيوتر أو التعامل مع الإنترنت. ومن الممكن لنا أن نلعن إسرائيل والغرب كل يوم، بل كل ساعة ولكن الحقيقة سوف تبقى أننا لن نستطيع التنافس أو الصراع أو حتى التعاون معهما دون نهضة تعليمية حقيقية هى الأساس فى حساب موازين القرن الحادى والعشرين.

وفى وسط الرءوس الساخنة بشدة وعن حق فى هذه الأيام فيما يتعلق بالصراع العربى - الإسرائيلى فإن تعبيره توازن القوى «يتطاير هنا وهناك ويقتصر فى معظم الأحوال على مدلولاته العسكرية دونما الدخول فى جوهره الذى يشمل توازن القوى العلمية والتعليمية بين أطراف الصراع، وإذا كان الحديث عن التعليم فى إطار التنمية والتنافسية ليس كافيا لوضعهما بحق على راس الأولويات القومية، فلا أظن أن أحدا يمكنه تركها جانبا وهى تقع فى صميم الأمن القومى، وإذا اتفقنا على ذلك مهما تكن المقتربات مختلفة، فإن السؤال يبقى ما هى الموارد التى نحن على استعداد لوضعها للتعامل مع هذه الأولوية ومن حساب أى أولويات أخرى سوف نخصمها؟

د. عبد المنعم سعيد

المحطة الأخيرة

هلسنكى!!

بقلم:

د. عبدالمنعم سعيد

نزلت إلى مطار هلسنكى عاصمة فنلندا لأول مرة فى حياتى، وكان شاغلى الأول هو كيف ستفى الاستحكامات التى أعددتها لمقاومة البرد المنتظر نتيجة الاقتراب من القطب الشمالى؟، أما الفنلنديون أنفسهم فلم يكونوا منشغلين باستقبالى بالطبع، وإنما باستقبال بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وبوريس يلتسين رئيس روسيا الاتحادية اللذين جاءا إلى «عاصمة القمة» كما يسمونها للتباحث حول أمور لا تقل أهمية عن توسيع حلف الأطلنطى. وبعد أن اكتشفت أن الصقيع الفنلندى ليس بالفظاعة التى تخيلتها، فإن الاكتشاف الأعظم لم يكن فقط دفء شعب يعيش وسط الجليد، وإنما كيف يدير شعب ودولة أمورهم فى ظل عالم جديد ومتغير. ويجب أن أعترف أن معرفتى بفنلندا لم تتعد أبداً قصتين كاشفتين، الأولى: حدثت عندما قابلت أول فنلندى فى حياتى فى ندوة فى سالزبورج فى النمسا عام ١٩٨٤، وكان رجلاً عسكرياً مهذباً عندما أخبرنى أن عليه مغادرة الندوة قبل انتهائها نظراً لوجود تدريبات ومناورات عسكرية عليه المشاركة فيها، لأنها تقوم على تدريب قوات الدفاع الجوى الفنلندى على اعتراض الصواريخ السوفيتية أو الأمريكية عابرة القارات. ساعتها بدا الأمر عبثياً فما الذى يفيد فيه اعتراض الصواريخ بعد تدمير الكرة الأرضية بأكملها؟، ولكن الرجل كان جاداً تماماً فى أن فنلندا وهى بلد محايد عليها أن تقوم بواجبها فى إثبات قيامها بالاعتراض حتى ولو انفجر الكون بعد ذلك. القصة الثانية: كانت ذائعة على شكل نكتة قوامها أن الرئيس الفنلندى كان يتحدث تليفونياً فى وجود آخرين مع الرئيس السوفيتى بريجنيف ولم يكن لديه قول سوى نعم التى كررها سبع مرات، ثم فجأة قال: لا. فانتفض الحاضرون جزعاً وهلعاً من قوله «لا» للقوى العظمى القريبة، ولكن الجزع والهلع انقشعا عندما أخبرهم الرئيس أن بريجنيف سأله هل يريد إضافة شىء لما قاله؟ فكانت الإجابة صارمة: لا!!

كان الزمن زمن الحرب الباردة وفنلندا بلد محايد غربى النزعة، ولصيق بالاتحاد السوفيتى الشيوعى والمسلح بالأسلحة النووية حتى الأسنان، وما شغل الفنلنديون أيامها هو إثبات حيادهم بالوقوف فى وجه صواريخ عملاقة لا يملكون إزاءها حولاً ولا طولاً، وفى الوقت نفسه التكيف مع حقيقة جوار جغرافى صعب، وفى وقتها كانت قصة الحرب الباردة كلها تتلخص فيما إذا كان النموذج الفنلندى سوف يمتد إلى أوروبا كلها أو أن أوروبا هى التى ستمتد إلى فنلندا، وكان تحقق الأخيرة وانضمام فنلندا إلى الجماعة الأوروبية ترجمة لا يقابلها ترجمة أخرى لانتهاء هذه الحرب. وهكذا وجدت نفسى فى هلسنكى وهى تتهيأ لكى تكون عاصمة للقمة والوفاق والتكيف مع عالم جديد، ربما ساهمت فى صنعه بطريقتها الخاصة، لأنها عرفت قواعد اللعبة، واحترمتها ولم تحاول التمرد عليها أو التعالى فوقها، وفى كل الأحوال، فإنها كانت تعمل بدأب لتستعد للمستقبل القادم. هل تعلمون أن صادرات فنلندا الدولة التى لا يزيد عدد سكانها عن خمسة ملايين تزيد عن خمسة أمثال صادرات العرب غير البترولية رغم أن عددهم زاد عن مائة وخمسين مليون نسمة ■



المصدر: الاسبوع
التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٧
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

نقابة الصحفيين تحذر عبد المنعم سعيد من استمراره فى التطبيع مع العدو

جدد مجلس نقابة الصحفيين فى اجتماعه الأخير برئاسة مكرم محمد أحمد ، مطالبة الباحث عبد المنعم سعيد ، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بضرورة احترام والتزام قرارات الجمعيات العمومية للنقابة واتحاد الصحفيين العرب والمتعلقة بحظر التطبيع مع العدو الصهيونى.

ولفت المجلس نظر الباحث - فى خطاب وجهه إليه يوم الجمعة الماضى - الى انه خالف قرارات الجمعية العمومية للنقابة واتحاد الصحفيين العرب بحظر التطبيع الشخصى والمهنى والنقابى مع العدو الاسرائيلى مشيرا الى ان الباحث المذكور سافر اكثر من مرة الى الأراضى المحتلة وأجرى حوارات مع عدد من المسئولين كان آخرهم الرئيس الصهيونى عيزرا فايتسمان.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ : ١٩ابريل ١٩٩٧

عالم جديد

كرهت عبدالحليم حافظ مرتين فى حياتى، الأولى عندما مات، والثانية منذ أيام عندما حلت الذكرى العشرون لوفاته، فى المرة الأولى كرهته، لأنه تركنا ورحل فى لحظة كانت دنيا مصر كلها تتغير بسرعة، إيذانا بأفول عصر وظهور عصر جديد، لم يكن أحد يعرف مكوناته ومحدداته بعد، ومن ثم كان ذهاب عبدالحليم يعنى بالنسبة للجيل الذى تربى فى الخمسينيات والستينيات، أن حقبة كاملة مليئة بالأحلام والطموحات والآلام والإحباطات كانت تذهب إلى غير رجعة، وتضعنا جميعا أمام عالم ملىء بالغموض والمجهول، فبالنسبة لجيلنا، فإن ما جرى العرف على تسميته بالفترة الناصرية، كان يمكن اختزالها إلى ثلاثة أشخاص: جمال عبدالناصر، وعبدالحليم حافظ، ومحمد حسنين هيكل، الأول كان يصنع الثورة، والثانى كان يغنى لها ويلهب المشاعر من حولها، والثالث، أطال الله عمره ، كان يعطيها فكريا الرؤية والطريق، ومن بين الثلاثة كان عبدالحليم أكثرهم شمولا.

بينما كرهته فى المرة الأولى، لأنه تركنا دون استعداد وتأهب لما سيأتى بعده، فإنه فى المرة الثانية بدا وكأنه يأتى من الزمن القديم لكى يصادر على الحاضر والمستقبل، فذكراه السنوية فى كل عام فرصة لاسترجاع بعض من الماضى العام، والخاص يشيع فى النفس فرحة وابتسامة وشجنا، ولكن ذكراه العشرين بعثت دراويش له يجعلون من عقدين من صنع الحياة والفن فى مصر بلا معنى ولا قدر، وكأن الوطن صار عقيما بلا حس، أو روح، أو عزيمة تعطى الوجود نغما ونشوة، فمصر لم تكن ساكنة ولا قاعدة طوال العقدين الماضيين، ولكنها كانت تعيد تشكيل تاريخها كله، ليس من أجل إرضاء الماضى والحنين إليه، ولكن من أجل الزمن القادم بكل آفاقه وتطلعاته، وما فيه من طموح وجموح، رحم الله عبدالحليم، وغفر لمن أساءوا إلى ذكراه عندما جعلوه نهاية التاريخ، رغم أنه على الأرجح كان مجرد بداية!!

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٧

عالم جديد

كنت أعرف منذ زمن طويل، أن السفر والترحال لهما سبع فوائد، لم أنجح أبدا فى عدها كلها، ولكن واحدة منها تعلمتها من الشاعر نزار قبانى، الذى قال لنا فى الستينيات، ضمن أمور أخرى كثيرة، إنه علينا أن نكتب كتابا ونقرأ كتابا آخر، ونزور بلاد الثلج والضباب، أيامها كان الشاعر الشهير يدعو إلى «الهرولة» تجاه الشمال، ليس فقط للتعرف على بيئة مغايرة تعرف الثلج والضباب، الذين لا نعرفهما فى بلادنا، وإنما لكى نتعلم شيئا آخر غير قيم البداوة الذائعة فى الصحراء الفكرية العربية القاحلة، ولكن ما رآه شاعرنا أمرا نحتاجه بشدة، للتخلص من عقدنا النفسية والثقافية، وحتى الجنسية، أصبح الآن حالة عالمية، أصبح فيها السفر والسياحة من أعمدة الاقتصاد العالمى، بل لعلهما الآن باتا جزءا من النظام العالمى الجديد، الذى يستنكر كثرة من العرب وجوده على الاطلاق.

وربما لم أفاجأ كثيرا بالإعلان الذى نشره المجلس العالمى للسفر والسياحة فى مجلة «الإكينوميست» البريطانية ذائعة الصيت، والذى قالت فيه: إن ما يجمع كل من الرئيس بيل كلينتون، والملك حسين، والرئيس مبارك، ورئيس الوزراء بنيامين نيتانياهو، والرئيس سوهارتو، والرئيس كارلوس منعم ، وغيرهم، هو أنهم جميعا وضعوا على رأس أولوياتهم الاقتصادية، تشجيع السفر و السياحة، أما لماذا فعلوا ذلك على تباعد المسافات والرؤى بينهم، السفر والسياحة أصبحتا أكثر القطاعات الاقتصادية نموا فى العالم، فيكفى أن نعرف أنه القطاع الذى يعمل فيه الآن ٢٦٢ مليون نسمة، وخلال العشر سنوات القادمة، سوف يضاف لهم ١٢٠ مليون فرصة عمل إضافية، ولكن المسألة برمتها ليست عملا فقط وإنما أيضا قيمة اقتصادية بلغت ٣.٣ تريليون دولار من الناتج المحلى العالمى، ولمن لا يعرف، فإن التريليون هو ألف مليار، والمليار ألف مليون، والمليون بالطبع نعرفه جميعا، وبعد عشرات سنوات أخرى سوف يزداد هذا الرقم بثلاثة تريليونات إضافية، وساعتها سوف تبلغ الاستثمارات فى هذا القطاع ١.٦ تريليون دولار، وساعتها أيضا ستشكل ١٠.٩٪ من الاقتصاد العالمى، الأرقام هنا ربما تهم كثيرا أو قليلا، ولكن المهم منها، أنها تعنى أن إنسان العالم الجديد لن يكف أبدا عن السفر والترحال، وسوف يزور بلادا كثيرة فيها الثلج والضباب، بقدر ما فيها من الجبال والصحارى، وبعضها يركب المرسيدس، وبعضها الآخر يركب الأفيال، أما بعضها الثالث فلايزال يركب الجمال!!

د.عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٨ ابريل ١٩٩٧

تحية للرجال .. !!

فى شهر مارس ١٩٧١ كتب الاستاذ محمد حسنين هيكل مقاله بصراحة تحت عنوان «تحية للرجال» موجها تحيته الى رجال القوات المسلحة الرابضين على خط النار فى انتظار الأمر بالعبور، وفيها راح يعدد العقبات الهائلة التى كان على الجيش المصرى مواجهتها فى معركته المقبله من خطوط النار والنابالم الإسرائيلية الى الاستحكامات الدفاعية لخط بارليف وحتى القدرات الهجومية الرابضة فى عمق سيناء وماوراءها بعد ذلك وايامها فإن هذا المقال اثار الكثير من الزوابع، حيث انفتحت النيران الصحفية على الكاتب الكبير متهمة اياه بالانهزامية والتثبيط وبث روح الخنوع فى الشعب لانه عدد بميزان من ذهب عناصر الحرب المقبلة والتحديات الخرافية التى على رجال مصر تجاوزها وبعد ذلك ذكر الاستاذ قصة المقال وتوقيته لانه كان هناك فى السلطة من يستعجل لاسباب شخصية وسياسية الحرب، وخشيته انذاك ان تستدرج مصر الى معركة لم تتوافر شروطها الضرورية.

اليوم فان التحية واجبة لرجال القوات المسلحة الذين عبروا القناة بعد معركة حسب لها بميزان الذهب وجعلونا نحتفل بعيد تحرير سيناء بعد معركة سياسية كبرى قادها بمهارة غير مسبوقة فى التاريخ العربى المعاصر الرئيس الراحل أنور السادات وكذلك فان التحية واجبة لكل رجال مصر الذين يستعدون للعبور بها الى القرن الحادى والعشرين فى معركة قد تكون بلا نار ولالهب، ولكنها بالتأكيد لن تقل عن سابقتها قسوة ووحشية فعليهم الحركة والتنمية المتواصلة والمتسارعة وهم يتحملون زيادة سكانية تصل الى مليون ونصف مليون كل عام تقريبا يطلبون الغذاء والكساء والملبس والتعليم والعمل وكل ذلك بمعايير القرن القادم، وعليهم تحقيق المكانة لمصر وهى تحت سقف محدد من كمية المياه المتاحة قدره ٥٥ مليار متر مكعب، ومن ثم فان مستقبل مصر كلها وخروجها من الوادى الضيق الى الصحراء الشاسعة بالمساحة والقيظ سوف يتوقف على قدرتهم على تعظيم الاستفادة منها، وعليهم الانطلاق فى خطوات سريعة وهم مكبلون بموارد بشرية لاتزال متواضعة بفعل الامية ومستويات الدخل المنخفضة والصحة العامة، وعليهم ايضا المنافسة بطول العالم وعرضه وسط الاستحكامات الدفاعية والهجومية التى تفرضها اتفاقيات الجات، وقواعد منظمة التجارة العالمية، وعلاقات الاعتماد المتبادل العالمية الرهيبة، وكل المزايا التى تتوافر للدول التى سبقتنا على طريق النمو والتقدم.

ولكن ربما كان اخطر ماعلى رجال مصر مواجهته هو هؤلاء المغامرين الذين يريدون شدهم واستدراجهم بعيدا عن المعركة الرئيسية الى معارك اخرى لم يحسبوا ايا من شروطها ومقوماتها، من خلال الشعارات الحماسية، والمزايدة السياسية، واللعب على العواطف الجياشة، والعنتريات التى تريد فتح الجبهات مع كل القوى فى عالمنا، ولكنها لاتتوجه الى حيث توجد ساحة المعركة الحقيقية فى عبور التخلف والانطلاق الى الصحراء والتنافس فى عالم لايرحم القاعدين والمتكلمين بلا عمل، وخلال الشهور الماضية انطلق هؤلاء فى حملة شعواء اعتمادا على السياسات الخرقاء لرئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو لكى يطالبوا بقطع العلاقات وسحب السفراء والتعبئة والحشد لخوض الحرب القادمة لامحالة، ووجد بعضهم ان المواجهة مع إسرائيل لاتكفى لانها ليست الاصل، وانما يجب المواجهة مع الولايات المتحدة لانها رأس الامبريالية العالمية والسند الرئيسى للدولة العبرية، وكما فعل امثالهم مع الاستاذ هيكل من قبل، فانهم وصفوا بالانهزامية والخنوع والتثبيط واحيانا الخيانة، كل من طالب بالحساب بميزان من ذهب لخطواتنا وتحركاتنا، وكل من اصر على انه لايجب اطلاقا انصراف مصر عن ساحة المواجهة الحقيقية والتى على اساسها سوف تتحدد توازنات مصر مع اقليمها وعالمها فى المستقبل.

ان فى مصر اليوم نوعين من الفكر، نوع ينتمى الى تقاليد حرب يونيو ١٩٦٧ بكل ماسادها من عشوائية وحماسيات استدرجنا بسببها الى حرب لم نستعدلها وصرفتنا عن معركة تنمية كانت حافلة بالآمال والوعود، ونوع ينتمى الى تقاليد معركة اكتوبر العسكرية والسياسية والتى جعلتنا نحتفل اليوم بتحرير سيناء ليس فقط باعتبارها ارضا مقدسة ولكن باعتبارها ارضا تستحق الحياة والنماء .. لانصار هذا النوع الاخير كل التحية لانهم يثبتون ان فى مصر رجالا تتعلم من تاريخها، اما انصار النوع الاول فليس لدينا لهم إلا طلب المغفرة من الله عز وجل !!.

د. عبد المنعم سعيد



المصدر: الاهرام العربى

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ: ٣ مايو ١٩٩٧

عالم جديد

أخيرا، فرض حتى على تمثال رمسيس الثاني، أن يختار بين العودة من حيث جاء فى قرية ميت رهينة، أو ينتقل إلى موضع آخر فى داخل الأوبرا هذه المرة، أو هكذا - والله أعلم - جاءت الأنباء: إن «المتغيرات» الكثيرة، التى طرأت على ميدان رمسيس، من قدوم لمترو الأنفاق، وامتدادات كوبرى أكتوبر، الى التوسع الضخم فى حركة مواصلات محطة مصر، جعلت من بقاء حتى تمثال رمسيس فى مكانه، أمرا غير محتمل، وبالنسبة لى وأمثالى، فإن ذلك حدث يؤرخ له، فقد كنا صغارا عندما انتقل تمثال الملك العظيم إلى موقعه الحالى، وأيامها سعدنا جدا بطلعته المهيبة، ومن تحتها النافورة، التى لم تكن تنقطع عن التدفق، وفى الليل كانت تختلط بالألوان الزاهية، حتى صارت مزارا ومكانا للقاء العشاق، أو لغيرهم ممن تزوجوا ولم يعودوا بعد عشاقا! وأيامها لم نكن نحفل كثيرا بالانتقادات التى وجهت لوضع التمثال، بملامحه الفرعونية، و على خلفيته محطة السكك الحديدية، بتصميمها العربى، حيث بدا ذلك نوعا من حذلقات الكبار، وتعقيداتهم الفكرية التى لا تنتهى!

وبعد ذلك، وبعدما كبرنا، كان علينا، وكان على أعظم ملوك مصر، شهادة ما لم مشاهدة أحد غيره، فقد كان ملكا على ميدان باسمه، وخلفه وأمامه كان أكبر الشوارع القاهرية ممتدا باسمه كذلك، ولكن الأحوال لا تبقى على حالها أبدا، فقد امتد شارع صلاح سالم إلى المطار، بعيدا عن قلب المدينة، ومن ورائه جاء الأوتوستراد، وحتى ظهر الطريق الدائرى ، لكى يجذب الأقدر والأشيك من المصريين بعيدا عن التمثال ، وحتى هؤلاء الذين غامروا وبقوا فى الداخل، فإنهم أقاموا كوبريا تطاول قامته قامة رمسيس، ولم يبق معه فى السفح إلا الباعة الجائلون، ونوعيات غيرهم من البشر، ليست أرفع مكانة، ولكنها كلها تتفق على شيء واحد، وهو أن التلوث بكل أنواعه صار فضيلة، ولكن من يقدر على احتمال ذلك، حتى ولو كان التمثال الذى عاش أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة عام، فهو مثله مثل غيره، عليه الاستجابة إلى متغيرات العصر والمدينة، ولو قدر له الاختيار، فلن يعود إلى القرية التى لا تزال كما تركها منذ آلاف السنين، ولن يذهب إلى الأوبرا التى بناها اليابانيون، ويغنى فيها الإيطاليون، وربما اختار مكانا ما على قمة تل، يشرف على قناة توشكى، حيث تولد مصر الجديدة.!!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٥ مايو ١٩٩٧

الطريق إلى القدس...!

تعود العالم منذ وقت طويل أن تطلق الدول على مناوراتها وعملياتها العسكرية أسماء وعناوين موحية، ولم تخرج إيران عن هذا التقليد عندما أسمت مناوراتها الأخيرة في مدخل الخليج «الطريق إلى القدس»، والتى يفهم منها أن طهران تقوم بما تقوم به استعدادا لتحرير المدينة المقدسة من الاحتلال والبطش الصهيوني. وربما كان ذلك أمرا كافيا للحماسة لأنه في النهاية يضيف إلى القوة العسكرية العربية التى قد تعود إلى العمل مرة أخرى إذا ما انهارت عملية السلام انهيارا كاملا، وهو الأمر الذى يبذل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نيتانياهو جهودا فوق الطاقة لتحقيقه. ولكن المشكلة أن المناورات الإيرانية التى اشتركت فيها جميع فروع القوات المسلحة والحرس الثورى واستخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة، كان الغرض منها إغلاق مضيق هرمز فى جنوب الخليج، أى أنها تشير إلى أن التدريبات العسكرية الإيرانية تتجه في اتجاه معاكس تماما لاتجاه القدس التى حدث أنها تقع جغرافيا بعيدا فى الغرب، ويقتضى الوصول إليها عبور الأراضى العراقية والسعودية والأردنية.

وبالطبع فإنه من حق إيران بذل جميع الجهود الدفاعية لحماية أراضيها والحفاظ على تكاملها الإقليمي، بل إن من حقها أيضا الشعور بالقلق إزاء الوجود الأمريكي الكثيف في المنطقة حتى ولو كان هذا الوجود مفهوما ومبررا ومقبولا من دول الخليج العربية، والتى كان عليها مواجهة الطموحات الإيرانية والجموحات العراقية خلال عقد واحد، ولكن الذى ليس من حق إيران هو تصورها أن إغلاق مضيق هرمز هو أمر يشكل تهديدا للولايات المتحدة وحدها، فالحقيقة أن إغلاق المضيق يعنى فى النهاية خنقا اقتصاديا كاملا لكل الدول العربية الخليجية ومعها الدول العربية التى ترسل مواطنيها للعمل في دول الخليج بالملايين وفى المقدمة منهم مصر. وربما إذا عرفنا التوازن العسكرى بين الولايات المتحدة وإيران الذى لاشك أن هناك فى طهران من يعرفه على حقيقته، فإن الهدف من المناورات لايصير أبدا إرسال رسالة تهديد لواشنطن ومن ورائها العالم الغربي، وإنما الرسالة تصير موجهة للدول العربية فى الأساس.

الأهم من ذلك، وطالما أن طهران تريد تهديد الدول العربية، فإن إدخال القدس فى الموضوع لاشك سيذكرنا بذلك التهديد الذى تضمن حرق نصف إسرائيل وانتهى بإحراق الكويت كلها ومعها موارد عربية طائلة وفاتورة اقتصادية وسياسية للدول التى ساهمت فى تحرير الكويت لاتزال واجبة الدفع. ومن المؤكد أن إيران تعلم تماما الاتجاه الحقيقي لقواتها المسلحة، كما أن «حشر» القدس بكل دلالاتها الروحية والمعنوية فى الموضوع يمكنه التخفيف من لسعة التهديد الإيراني للدول العربية، وربما يكفى عنوان المناورات للتغطية على أهدافها، وفى كل الأحوال فإن هناك قوى عربية سياسية على استعداد دائم لابتلاع الطعم فى كل مرة. فالخبرة التاريخية التى تعلمتها طهران وغيرها أنه يكفى دوما رفع قميص عثمان المخضب بالدماء فى صورة القدس المستباحة حتى تجرى فى اتجاهها تيارات سياسية عربية تنتظر لحظة التحرير الموعودة فى القدس مهما كان واضحا للجميع أن هدف المناورات هو المضيق والدول العربية عبر الخليج.

ولعل ذلك هو ماحدث بالضبط من القوى التى ابتلعت الطعم فى السابق، فلم تكتف فقط بالنشر وبحماس ظاهر لمناورات «الطريق إلى القدس» عن طريق مضيق هرمز، بل إنها أضافت لها الرسالة التى أرسلها السيد على خامنئي المرشد العام للثورة الإيرانية الذى اتهم فيها قادة الدول العربية بممالأة إسرائيل والولايات المتحدة، أى أن الاعتداء عليها بعد ذلك يصير مبررا وربما شرعيا. وبالطبع فإنه كان بإمكان السيد خامنئي التأكيد على مصداقية طريقه إلى القدس بإطلاق سراح الأسرى العراقيين وتحسين العلاقات مع العراق ودول الخليج، وإجراء التدريبات بطريقة أخرى غير التى تؤكد إغلاق المضق واستمرار الاحتلال للجزر العربية، ولكنه لم يفعل أيا من ذلك واكتفى بالعنوان والتسمية المثيرة، ربما لأنه يعرف أن كثرة منا لاتتعلم من تاريخها حتى القريب منه، وهى على استعداد دائم لابتلاع كل طعم فيه رائحة القدس حتى ولو كان الثمن فى النهاية كارثة من الكوارث التى تقع تكاليفها الأمة كلها.

د. عبدالمنعم سعيد

المحطة الأخيرة

أحلام الرجال

بقلم:
د. عبدالمنعم سعيد

يبدو أن السيدة كلوديا شيفر، عارضة الأزياء العالمية الشهيرة جدا، والجميلة جدا، والغنية جدا أيضا، لم يعد فى وقتها متسع للقيام بأعمالها الخاصة والعامة والخيرية كذلك، ومن ثم فإنها صرحت بأنها لن تمانع أبدا فى «استنساخ» نسخة إضافية منها، تقوم بحمل الأعباء عن كاهلها البديع والرقيق فى آن واحد، هنا فإن جميلة الجميلات، تكون قد أضافت مهمة عملية وواقعية لتلك الثورة التكنولوجية، التى بدأت مع النعجة دوللى، التى أصبحت أكثر شهرة من بيل كلينتون، وسيلفستر ستالونى، وبنيامين نيتانياهو، والتى لا نعلم حتى الآن نصيبها من الجمال، لأن ذلك أمرا لا يخصنا، وإنما يخص عالم النعاج وحدها، والتى تعرف مقاييسه وفق ثقافتها وقيمها الخاصة، فالمسألة إذن فى نظر العارضة المشهورة، ليست إعادة إنتاج الجمال مرة أخرى، وإنما القيام بالأعمال وافتتاح الحفلات وتوزيع الابتسامات، والوقوف أمام المصورين، وليس - كما قيل من قبل علماء الهندسة الوراثية - للقضاء على الأمراض المتوطنة فى الجينات.

ولكن أحدا ليس متأكدا من كون الأسباب العملية التى ذكرتها شيفر، يمكنها أن تكون بدورها، ذات الأسباب التى سوف تحرك خيال وطموحات كثرة من البشر، الذين قد تدفعهم أحلام اليقظة إلى تصور إمكانية «استنساخ» ملايين الطبعات منها، بحيث يكون لكل رجال العالم نصيب وحظ، كذلك الذى حصل عليه دافيد كوبرفيلد، الساحر، وزوج السيدة المصون فى آن واحد، ولعله سيكون عالما مثيرا جدا، إذا ما تحولت كل نساء الأرض إلى تلك الصورة الجميلة التى تبثها شيفر ومثيلاتها، فربما ساعتها يتغير العالم ويصبح أكثر عاطفية ورومانسية، خاصة لو أن العلم تقدم أكثر، وجعل النساء المستنسخات يتخلصن من بعض صفات النساء غير المحببة، وفى مقدمتها النكد غير المفهوم فى معظم الأحوال، ولكن الصدمة التى ربما على الرجال تحملها، أن نساء الأرض لا يسلمن بهذا التفوق الجمالى لعارضة الأزياء وزميلاتها، وعلى الأرجح، فإن كل منهن سوف يرون أنهن وحدهن لهن الحق فى الاستنساخ غير المشروط، وهكذا فإن أحلام الرجال ربما سوف يصدمها الواقع، حين يكتشفون فى نهاية القرن القادم، أن العالم صار مليئا بالقبح الممتزج بالتعالى والإدعاء، والذى على الذكور فى النهاية تصديقه، وساعتها ربما يلوم الرجال أنفسهم، لأنه هم الذين بدأوا هذه العملية، ولأنهم صدقوا أن «العالم الجديد» سيكون حلوا كله!!

شرط السلام !!

لااعتقد ان هناك شرطا للتنمية المتواصلة والمتسارعة في مصر يقارب اهمية السلام بالنسبة لهذه العملية المعقدة، ولااظن ان هناك حاجة ماسة للتدليل على فداحة التكلفة المستخلصة فى حالة الحرب من موارد محدودة للشئون العسكرية على حساب الشئون الاقتصادية، خاصة فى ظل ارتفاع تكلفة الحرب عما كان عليه الحال حتى فى أقرب العصور. ولكن الملاحظ ان استمرار فكرة السلام وسيادة مناخ الاستقرار فى المنطقة لم تعد تهم بعضا من المثقفين والسياسيين فى مصر حتى ان خطابهم خلال الاسابيع الاخيرة ذكرنى بأكثر فترات احتداد الصراع بين مصر وإسرائيل قبل توقيع معاهدة السلام بين البلدين.

وفى الحقيقة فانه ماعدا القيادة السياسية خاصة الرئيس مبارك شخصيا والتى تؤكد على العلاقة الايجابية بين التنمية وحالة السلم فى المنطقة، فان باقى النخبة السياسية خاصة فى المعارضة تبدو غافلة عن للوضوع. وخلال الاسابيع الاخيرة فان عددا من الكتاب والصحف وتجمع احزاب المعارضة باتت تتصرف على أساس من التحضير للمواجهة العسكرية المقبلة. ورغم ان كل هذه القوى لاتكف عن الحديث عن الاصلاح الداخلى اقتصاديا واجتماعيا فانها لم توضح ابدا كيفية حدوث ذلك فى ظل المعركة المنتظرة ولم يحدث ابدا فيما أعلم ان طالب احد بتحويل كل الاستثمارات وجهة الاستعداد للمواجهة المقبلة. وبالطبع فان أفعال وأقوال السيد نيتانياهو وحكومته كانت الشرارة التى الهبت الاوضاع فى الشرق الأوسط، واعادت إلى الاذهان مرة أخرى لحظات الاحتدام الكبرى فى الصراع العربى - الإسرائيلى، خاصة مع جمود عملية التسوية على كل الجبهات الثنائية والمتعددة الاطراف. وبالطبع ايضا فان التنمية ليست وحدها الموضوعة على قائمة الاولويات المصرية، فهناك الأمن القومى، وهناك ايضا قيم اخرى تستحق الدفاع عنها بالمهج والارواح وصحيح جدا انه ليس بالخبز وحده يحيا الانسان.

ولكن المسألة هنا ان القول بذلك ليس كافيا ايضا لكى نعيد قلب اولوياتنا الوطنية، مالم نكن متأكدين تماما من الاجابة على عدد من الاسئلة المهمة المرتبطة بالمصالح المصرية فى الاساس، والتى تتمحور حول ضرورة التأكد من أننا لانتعرض لعملية استدراج لصرفنا عن أولوياتنا التنموية الراهنة تبدأ بتهديد عملية السلام من قبل نيتانياهو ، وتنتهى بمن ينفخ فيها لدينا ويدفعنا دفعا إلى التخلى عنها بالشعارات والحماسيات. والأهم من ذلك انه من الضرورى التأكد من أننا حسبنا بميزان من ذهب كل التوازنات. ان القضية ليست تسجيل موقف للتاريخ إننا لم نقبل ماتفعله إسرائيل، والمسألة ليست تطهير نفوسنا من ذنب السكوت على مايجرى فى القدس، ولكن المسألة هى انه عندما تنتهى الزوابع والاعاصير والصراعات فلابد لنا من ان نكون فى الجانب الذى يفرض ارادته على الآخر وليس العكس.

اننى أعلم تماما ان الخوض فى مثل هذه الاسئلة غير المريحة لايناسب البعض منا، ولكن لامفر من طرحها طالما انها لاتتعلق بخلافات فى الرؤى فقط، بل ايضا بخلافات حول مستقبل الوطن والاجيال القادمة. انها باختصار تتعلق بالحياة أو الموت لهذه الأمة والتى أعجب كثيرا لمن يتناولونها بذلك القدر من الخفة ، وكأن احدا لم يتعلم قط من تاريخنا غير البعيد وإذا كان الحمد والشكر لله واجب فى كل الاحوال فان الحمد والشكر الآن مطلوب بشكل مضاعف لأنه لايوجد فى مركز صنع القرار فى مصر واحد من هؤلاء!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ١٤ مايو ١٩٩٧

«الواقعى» و «اللا واقعى» فى السياسة الوطنية...!!

د. عبدالمنعم سعيد

فى مطلع السبعينيات، وخلال الحركة الطلابية، لخص واحد من شعرائها موقف الحكومة ومؤيديها من المعارضة الثائرة أيامها فى بيت الشعر: «أتعارضنى.. اتعارض مشروعى.. حسبنا أنت شيوعى». كان الاتهام بالشيوعية ايامها مغلفا بأشياء كثيرة اقلها التأثر بفكر أجنبى ملحد لا ينبت من واقعنا ولا يعبر عن اصالتنا، واكثرها العمالة للاتحاد السوفيتى. وبقدر ما لا يهمنا تفاصيل الأحداث وقتها، فان ما يهمنا هو ان احدى وسائل إسكات فكر مختلف يكون بتلخيصه فى كلمة واحدة يتم تحميلها بكل السلبيات التى تتدرج عادة من التخريف وخداع الذات والانحراف حتى العمالة والخيانة المباشرة. المهم فى كل الأحوال هو القفز فوق الفكر نفسه وما يطرحه من قضايا ومواقف وسياسات، والبراهين والأدلة والمنطق الذى يقوم عليه، فبعد ان تم اختصاره فى كلمة واحدة فان المحاجاة والمحاكمة فى الحقيقة تكون للكلمة ذاتها وما طرحه عليها المدعى من تفسيرات، ومن ثم لم يعد هناك مبرر لتقديم البينة التى هى واجب من ادعى!.

ويبدو ان مثل هذا التقليد صار سائدا فى كثير من حواراتنا، أو مشاجراتنا، الفكرية، ولعلنا نذكر جميعا ما حدث مع صعود تيار الاسلام السياسى خلال الثمانينيات ومطلع التسعينيات، حيث جرى العرف بين كافة أجنحته من الليبراليين حتى المتطرفين، نعت كل معارضيهم بكلمة واحدة: «علمانى». وبسهولة شديدة تمت محاكمة مدارس فكرية كاملة وسحب الشرعية منها وما تطرحه على الوطن من رؤى، وفى بعض الأحوال صدر الحكم من قبل من ليس لهم طاقة ولامكان فى مقالات الصحف، ونقلوا القضية برمتها من ساحة الاغتيال المعنوى الى ساحة الاغتيال المادى فتم قتل فرج فودة، وأطلق الرصاص على مكرم محمد أحمد، وطعن نجيب محفوظ، ونفى نصر حامد أبو زيد والقائمة بعد ذلك معروفة. وفى كل الأحوال فان المفكرين والكتاب استنكروا وأدانوا وتملصوا، فلم يكن المقصود فى المباراة الفكرية ان تتحول المسألة جد الى هذه الدرجة، ولكن ما اغفلوه دوما مساهمتهم فيما سارت اليه الأمور بالتلخيص والاختصار والاختزال،، واللعب على المشاعر والأحاسيس والعواطف التى لا يعرف بعضنا تحويلها الى كلمات ويفضلون الطلقات بدلا منها. وللحق فان بعضا آخر منا بادل الاسلاميين واجبا بواجب وتم تلخيصهم واختصارهم واختزالهم فى كلمة واحدة أيضا: «إرهابى». وهى كلمة تكفى على بساطتها البشعة لاستدعاء كافة أجهزة الأمن والتحقيق والنيابة العامة الى الساحة الفكرية والسياسية.

بعض من هذا يحدث الآن وباتفاق مثير ما بين ماركسيين وشيوعيين وقوميين وقادمين من دروب الأصولية الاسلامية والعلمانية معا تجاه تيار فكرى أتى ايضا من دروب فكرية وفلسفية متعددة وطرح طرحا مختلفا لكيفية إدارة الصراع العربى - الاسرائيلى استنادا الى تحليلات وبراهين لتاريخ وتجارب الصراع، وحالة إسرائيل والعالم والمنطقة، واقترح عدد من السياسات التى تحقق اهدافنا الوطنية والقومية بفاعلية أكثر من غيرها. وبغض النظر عن تفاصيل كل ذلك، وهى كثيرة ومعقدة، فانه جرى اختصار وتلخيص واختزال كل ذلك كما هى العادة فى كلمة واحدة: «واقعى». ولما كانت هذه الكلمة فى جوهرها إجرائية، وتتعلق بالأسلوب أكثر منها بالنظرية، وليست محملة بأبعاد تاريخية او دولية مثلما كان الحال مع «الشيوعى» و «العلمانى» و «الارهابى» فى السابق، فانه جرى تحميلها سلبيات كل ذلك وبحيوية هائلة.

وفى أحسن الأحوال، فان «الواقعى» صار متهما بالخور وفقدان العزيمة والاستسلام للهزيمة، اما فى أسوئها فهو عميل للصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية، وبين هذا وذاك فهو مخدوع وصاحب مصلحة فى الترويج لأفكار «العولمة» و «الشرق أوسطية» وعاجز عن رؤية الطاقات الهائلة لدى الأمة العربية ذات الرسالة الخالدة، ولا رؤية حركة التاريخ التى تسير حتما فى اتجاه عالم العدل والنور. هذا بالطبع اذا ما حافظنا على «الثوابت» ، وقمنا بالحشد اللازم لقدرات الأمة، ونظرنا الى التحولات فى العالم الى اقطاب متعددة سوف تتنافس وتتصارع وساعتها يمكننا اللعب عليها جميعا، وتعود الأيام الى سيرتها الطيبة الأولى. «الواقعى» هنا يبدو متعجلا لو حسنت نواياه، وتستحكم به اللحظة الراهنة للتوازنات مع إغفال افاقها المستقبلية، اما لو ساءت فهو جزء لا يتجزأ من الطابور الخامس الذى ينشر أفكار الاستسلام والخنوع. ومع تصوير «الواقعى» على هذا الشكل فان المسافة ما بين النفى الفكرى والنفى الفعلى، والاغتيال المعنوى والاغتيال المادى، تصبح قصيرة للغاية، كما حدث مع أقرانه فى الماضى.

ولكن كل ذلك ليس مهما فى الحقيقة، ففى النهاية فان كل فكر عليه ضريبة لابد من دفعها حسب ظروف كل بلد ودرجة تطوره الفكرى، والأكثر اهمية هو ان البلاد تفقد فرصة التخصيب المتبادل فى حوار فكرى حقيقى نتيجة الاختصار والتلخيص والاختزال وتحميل كلمة واحدة مالا تحتمل بالتشويش والنعوت، وجر المناقشة كلها بعيدا عن جوهرها. وفى معظم الأحوال، فان ذلك كله يجرى عن عمد لأنه لا توجد إجابة على الأسئلة التى يطرحها فكر ما، وتنتهى القضية دوما بأن الرافضين لهذا الفكر

يطرحون اسئلتهم هم، ثم بعد ذلك يتولون الاجابه عليها. وخلال الاسابيع والشهور الماضية فان «اللا واقعى» المعارض والرافض لفكر الواقعى لم يطرح فكرة واحدة فى صلب الموضوع الذى يطرحه الأخير. وبينما الأول مشغول للغاية بالسؤال ماذا يحدث ولماذا حدث، فان السؤال الجوهرى لدى الثانى هو كيف يمكن التعامل مع ما يحدث.

هنا فان «الواقعى» مثله تماما مثل «اللا واقعى» يعرف تماما ما يقوله نيتانياهو ولا يوجد فيه ما يفاجئه على الاطلاق، وهو يعرف تماما كما يعرف الآخر طبيعة العلاقة العضوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ولا يدهشه إطلاقا ما يراه من مظاهرها لأنها كانت تحدث فى كل الأوقات، ولكن الفارق بينه وبين صاحبه انه يأخذ هذه الحقائق كمعطيات في الموقف الذى عليه التعامل معه من أجل تعظيم المصالح الوطنية. ولا يقف كثيرا عند ترديد ما يرقى الى مرتبة البديهيات. هو كذلك، مثله مثل اخيه، يهوى التضامن العربى، بل والوحدة العربية، ويرى ذلك أمرا يغير من توازنات القوى فى المنطقة بطرق جذرية، ولو حدث منذ وقت طويل لكانت الصورة الآن جد مختلفة. ولكن مشكلة «الواقعى» هى انه ينظر الى التضامن العربى بجدية شديدة، ولا يكتفى فيها بمجرد اتفاق اتحاد الصحفيين او الفنانين العرب على أهميتها التى لا يختلف عليها أحد، وانما ينظر إليها من حيث محتواها وما تقدمه الآن للسياسة وللأهداف. فالتضامن العربى، كما كل أحوال التضامن فى العالم، تفترض اولا السلامة الخاصة لكافة المدعوين للمشاركة فى التضامن، كما تفترض ثانيا توافقا فى المصالح والأهم فى أولوياتها بينهم، كما تفترض ثالثا استعدادا للتضحية بأولويات بعينها لخدمة هدف مشترك للتضامن بعد وضعه فى مرتبة أعلى من الأولويات، كما تفترض رابعاً استعدادا لتخصيص موارد محددة تقتطع من الموارد الوطنية وتوضع فى اتجاه التضامن، وأخيرا تفترض آليات مشتركة لوضع كل ذلك موضع الفعل والحركة.

إختبار كل هذه الافتراضات على أرض الواقع هو ما يبدأ به «الواقعى» تقييمه للأحوال، وإذا وجدها غير متوافرة او متوافرة بشكل محدود، فإنه يسعى اولا الى توفيرها، ولكنه ثانيا لا يأخذها كمعطاة فى حركته الآن الا بالقدر الذى تسمح به. هنا، فانه لا يستطيع تجاهل الصراعات الداخلية فى دول عربية عديدة، ولا يستطيع التغافل عن الصراعات بين دول عربية أخرى، ولا تلك التى بينها وبين دول أخرى فى المنطقة، وعندما يحسب حساب ذلك كله بالتكلفة المالية وعدد اللاجئين وعدد القتلى، ويقارن ذلك كله بنفس المعايير فيما يتعلق بالصراع العربى ـ الإسرائيلى، فانه لا يستطيع تجنب استنتاج ان أولويات الدول والشعوب العربية ليست متطابقة بالقدر الذى نجده فى البيانات. هنا فان «الواقعى» لا يفعل ذلك من قبيل الشماتة، أو انه لا يرى فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى الأهمية والمركزية التى يراها «اللاواقعى»، وانما ببساطة انه لا يقبل فى مسائل الحياة والموت الإستراتيجية الكبرى خداعا للذات، وهو لا يملك ترف ترك الواقع يتغير كل يوم بلا مشاركة فى صنعه انتظارا لأمر ربما لن يختلف على إمكانية حدوثه يوما ما فى المستقبل البعيد. وهنا فان «الواقعى» يمكن ان يكون مخطئا فى حساباته وأرقامه، ويتمنى كون الواقع أفضل مما نظر إليه لأن ذلك يعطيه مساحات وقدرات أكبر للحركة، ولكنه ليس على استعداد للقبول بسهولة بما يقوله «اللاواقعى» من أن هذه الأرقام غير صحيحة ومغلوطة وكفى، ففى الحوار الحق لا تجوز المحاجات بهذه الطريقة، ولا يجوز إدانة «الواقعى» على أرضية أخرى تقوم على التعميمات والتهويمات.

ولعل ذلك يذكرنى بمناسبة وضحت فيها المفارقة بين «الواقعى» و «اللاواقعى» وضوح صباح شمس صيف، حينما عقد مركز الدراسات والبحوث السياسية ندوة فى عام ١٩٨٨ عن الاتحاد السوفيتى، وأيامها كان قد مضى ثلاث سنوات على إصلاحات جورباتشيف وكان واضحا أنها فى طريقها الى الإخفاق، وأن الإتحاد السوفيتى يقدم تنازلات واسعة على جبهة كبيرة من القضايا الخاصة بالحرب الباردة، وتعكس كلها الوهن الذى وصلت اليه التجربة الشيوعية برمتها. وهكذا فان أوراق الندوة العلمية، وبالأرقام والبراهين والأدلة، أوضحت ذلك مستخلصة تراجع دور موسكو العالمى. كان ذلك تقديراً «واقعيا» للموقف، لاحبا ولا كراهية فى الشيوعية او الإشتراكية، وانما تعريف للموقف، كما هو سائد فى الدراسات الإستراتيجية، لعلنا نأخذها فى الحسبان. وهنا وقف أحد اقطاب المدرسة الماركسية المصرية لكى يرفض كل ذلك وينعته بترويج أقوال وأرقام المخابرات المركزية الأمريكية، مشيدا بالحالة السوفيتية وقدراتها الهائلة على الردع والصمود والهجوم، ولم يقدم حجة واحدة او رقما واحدا مضادا وهو أستاذ الرياضيات المعروف للدلالة على وجهة نظره.

وبعد ذلك فان باقى القصة معروفة فقد انهار الاتحاد السوفيتى، وتكررت بعد ذلك بحذافيرها إبان حرب الخليج الثانية والتى بلغت تكلفتها ٦٧٠ مليار دولار ـ اى أكثر من ضعف تكلفة كل الحروب العربية الاسرائيلية مجتمعة ـ حسب تقديرات صندوق النقد العربى. أيامها عول الرئيس العراقى على الاتحاد السوفيتى، فاذا به يتضامن مع الولايات المتحدة منذ اليوم الأول للأزمة، وأيامها أيضا عول على حركة الجماهير العربية التى سوف تتفجر لكى تنسف المصالح الأمريكية، وكم كان مبهرا له حجم التظاهرات فى الجزائر والتى بلغت حسب بعض التقديرات ٤٠٠ الف متظاهر، ولكن ما وصل اليه بالفعل لم يتعد ٥٠ مقاتلا فى ساعة الحرب، ولا نعرف حتى الآن عما إذا كانوا قد شاركوا فى القتال أم لا. وبعد الحرب مباشرة اجتمع اتحاد المهندسين المدنيين العرب فى تونس، وأصدر بيانه بالتضامن مع العراق، معلنا انه سوف يتولى العمل على بناء العراق مرة أخرى، وحتى هذه اللحظة لم يصل مهندس واحد ولا طوبة واحدة الى بغداد. أيامها أيضا كانت هناك كثرة من «اللاواقعيين» الذين تنبأوا بالخور الغربى، والجبن الأمريكى، وضرورة «الحل العربى»، ولكن أيا من ذلك لم يحدث مهما قال «الواقعيون» العرب أيامها بأنه لا حل إلا بالإنسحاب العراقى من الكويت على أسس «واقعية» وأخلاقية كذلك.

هنا فان الفارق بين «الواقعى» و«اللاواقعى» يتضح بصورة أكبر، فالأول لديه تمييز كامل بين ما هو محتمل، وما هو ممكن وما هو حال الآن وفى الوقت والساعة، ولكل منهم حساباته وطريقة التعامل معه. المحتمل ليس معطى من معطيات اللحظة الراهنة، ولكنه يستحق المراقبة والمتابعة وفقا لمعايير دقيقة يمكن الإستناد اليها قربا أو بعدا من الاحتمال المحدد، اما الممكن فانه لا يصير ممكنا الا بالقدر الذى نعمل من أجله وليس لمجرد أننا نحبه ونبتغيه، اما ما هو حال فانه لا يحتمل المراوحة ويطلب الفعل والحركة، وإلا فان الآخرين سوف ينفردون به ويحددون اتجاهه وفق مصالحهم الخاصة وعلى حساب مصالحنا وأهدافنا. الثانى ليس لديه تفرقة بين الثلاثة، فهو يتعامل مع احتمال انهيار الولايات المتحدة وتراجع مكانتها كأنها ممكنة وتحدث الآن فى لحظة واحدة، وهو يعتقد فى إمكانية قيام الاتحاد الأوروبى بدور القطب العالمى المنافس، ولكنه ليس على استعداد بالقيام بأى دور لتعزيز هذا الدور، رغم انه فى الوقت نفسه يقيم الموقف الراهن فى الشرق الأوسط على أساس ان الوحدة الأوروبية حدثت بالفعل. ولذا فان «اللاواقعى» ليس لديه الكثير الذى يقدمه فى مجال السياسة العملية، فهو وقد خلط كل الأمور أصبحت «السياسة» بالنسبة له موقفا من اللحظة الراهنة، وليس استراتيجية لتجاوزها والتعامل معها لأن هذه الأخيرة تطالبه بالإجابة عن السؤال الصعب: كيف؟

مثال يوضح هذه الحقيقة يظهر من اتهام «اللاواقعى» للواقعى أنه يروج للعولمة ويصدع رؤوس الناس بالتغييرات العالمية تمهيدا للخنوع او الإستسلام او كليهما معا. هنا فان قضية «الواقعى» كلها تكون قد غابت عن الساحة الفكرية، فالسؤال الذى لا يريد «اللاواقعى» الإجابة عليه، هل توجد هذه الظواهر فى الواقع او لا توجد، وإذا كانت موجودة هل يبقى التعامل مع الصراع العربى ـ الإسرائيلى بنفس منطق أيام الحرب الباردة فى الستينيات، أم ان صراعنا المركزى منعزل ومنفصل عن كل ما يدور فى العالم من تطورات. والمسألة ليست انه يحب العولمة والتغيرات او يكرهها، ولكن المسألة ان هناك معطيات جديدة اذا لم يأخذها فى الحساب فانه يكون قد تخلى عن دوره الوطنى، ودفع ببلاده الى معارك لا يحسن إدارتها. فالمدهش أن كثرة من المفكرين المصريين يتحدثون باستفاضة شديدة عن ثورة المعلومات والتكتلات الإقتصادية الكبرى العابرة للقارات، وأسواق المال العالمية وامتداد حلف الأطلنطى الى شرق أوروبا والعلاقات التركية الإسرائيلية المتصاعدة، وبعد ذلك لا نجد شيئا من تأثيرات ذلك على السياسات المقترحة. وأعرف أستاذا مرموقا كان من أوائل من بشروا بالكونية والكوكبية والعولمة والحداثة وما بعد الحداثة أيضا، ولكن ما ان يأتى للحديث عن الصراع مع إسرائيل نجده أسقط كل ذلك من الحساب كأنه لم يوجد، ويعود للستينيات ومعها يسقط بالكامل تجربتنا غير السعيدة فى هذا العقد خاصة المتعلقة بذلك الصراع.

فى كل هذه الحسابات الكثيرة التى يجريها الواقعى، فانه لا يفعل ذلك تبريراً للإستسلام والخنوع، وإنما يفعل ذلك تحديدا لتوفير شروط الفوز والانتصار. فالمسألة بالنسبة له ليست كما يريدها «اللاواقعى» إعلانا للموقف، أو إظهار الشجاعة على قول لا، وإنما قضيته هى ضرورة توفير عناصر القوة الحقيقية لكسب موقعة ما، وفى بعض الأحيان، فان تجنب «الإستدراج» الى الهزائم يكون من حسن الفطن، وفى أحيان أخرى فان مقابلة إيجاد الوقائع على الأرض يكون هو الأجدى فى مواجهة الوقائع التى يخلقها الخصم.

هنا فان «الواقعى» يسعى دوما الى حشد أكبر قدر ممكن من عناصر القوة الفعلية، وليست المحتملة او الممكنة، لتحقيق هدف محدد ومحدود، وهو يسعى دوما لكى يدخل المعركة على ارضية عناصر القوة التى يكون فيها الميزان لصالحه، وليس على ارضية تلك العناصر التى يعلم تماما انها لصالح الخصم او الخصوم. وفى هذه العملية المعقدة، فان الواقعى لا يحسب ما لدينا فقط، وانما ايضا ما لدى الأطراف الأخرى، ومن هنا فانه لا يقبل بسهولة ما يطرحه «اللاواقعى» من أن الولايات المتحدة لها مصالح عندنا لو حجبناها لا متثلت راكعة، فالحقيقة ان هذه المصالح موجودة، ولكن أيضا فان للعالم العربى مصالح كذلك لدى أمريكا أقلها شأنا المعونات وسوق النفط والتكنولوجيا الأمريكية، وإنما أكثر من ذلك اعتماد دول عربية بأكملها فى بقائها على قدرة وسلامة عقل واشنطن!!. اللهم قد بلغت .. اللهم فاشهد!!.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٧

عالم جديد

الحديث عن المستقبل دوماً يدفع إلى أحاسيس متباينة فيها التوجس، والشوق، والقلق، والخوف، والانتظار، وربما لم يكن الأمر يستحق كل ذلك لو عرفنا أننا أيضاً عشنا فترة تعد مستقبلاً لماض قبله، وربما لم تكن التجربة بعد أن عشناها وعرفناها بالأمر، الذى يستحق تلك المشاعر فى البداية، تجربة من هذا النوع حدثت عندما شاهدت فيلم «حرب الكواكب» لأول مرة منذ عقدين وكان قد «كسر الدنيا» وقتها، ليس فقط بتكنولوجيات جديدة فى الفن السينمائى، وإنما لأنه أعطى صورة عن حروب المستقبل على كوكب الأرض حتى ولو كانت الأحداث تجرى فى مجرة سحيقة لا نعرف عنها شيئاً، أيامها كانت مبادرة الدفاع الخاصة يجرى الحديث عنها فى الولايات المتحدة بكل ما احتوته عن استخدام أشعة الليزر، وتحزيم الكرة الأرضية بشبكة من الأقمار الصناعية التى تراقب الصواريخ المعادية، وتدبر عملية تدميرها فى الفضاء الخارجى، وحدث التفاعل بين الفيلم، والمبادرة إلى الدرجة التى جعلت الأخيرة تستعين باسم الأول كنوع من التدليل، والدلالة على أن الصراع الذى كان يجرى وقتها بين الاتحاد السوفيتى السابق، والولايات المتحدة، كان نوعاً من الصراع بين «إمبراطورية الشر»، «وقوى الخير والطيبة» حتى ولو تم استبدال البطل فى القصة «لوك سكاى ووكر»، الشاب المعجزة بالسيد رونالد ريجان الفنان غير المعجزة.

بعد أكثر من عشرين عاماً أعيد عرض الفيلم، مرة أخرى، ولكن مشاهدته لم تعد تثير شيئاً من الانبهار والترقب الذى كان عند مشاهدته أول مرة، أولاً: لأن «إمبراطورية الشر» انهارت وحدها دون نار أو لهب أو أشعة أو ما أشبه، وثانياً : لأننا شاهدنا كل ذلك بالفعل، وعلى أجهزة التليفزيون أثناء حرب الخليج الثانية، بل إن هناك ماهو أكثر مما أذهل عقولنا فى السابق، وتصورناه ساعتها نوعاً من «الخيال العلمى»، فلم يعد هناك خيال فى الحقيقة، وإنما أصبح الحقيقة ذاتها، ولذا فإننى لم أندهش عندما وجدت قاعة السينما خاوية فى مصر، لأن ما كان تطلعاً للمستقبل فى الماضى لم يعد أكثر من ماض أيضاً عرفناه وخبرناه، ولكن الدهشة جاءت من الإقبال على الفيلم فى الولايات المتحدة ذاتها، وربما لأنهم يريدون الإنبهار بما حققوه وأنجزوه، وربما لأن هناك كثرة تريد استرجاع مشاعرها السابقة، وتريد أن تعرف كم التغيير الذى ألم بها، أو أن المسألة هى أن رومانسية الصراع بين الخير والشر، وانتصار الأول: هى قصة كل العصور!!

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٧

احترام القضاء..!!

ربما لن يختلف احد فى مصر كلها على ان احترام القانون والقضاء هو جزء مهم من عملية التنمية المتواصلة والمتسارعة التى نصبو لها كهدف قومى تلتقى عنده مختلف القوى السياسية مهما تعددت وتنوعت نزعاتها الفكرية. ورغم الشكوى المستمرة للمستثمرين المصريين والعرب والاجانب من تعقد القوانين المصرية ، والاحمال الثقال الواقعة على القضاء المصرى مما يؤدى الى تاخير الفصل فى القضايا، فإن هذه العقبات كان يوازنها دوما المقام الرفيع ، والنزاهة الهائلة للهيئة القضائية المصرية ليس فقط بمعايير العالم الثالث ولكن بمعايير العالم المتقدم، ومن ثم فإن الثقة فى وصول العدل الى اصحابه فى النهاية ظل يعطى مصر ميزة مهمة فى الدوائر العالمية . ولم يكن يقل عن ذلك اهمية الاحترام البالغ الذى حصلت عليه المؤسسة القضائية فى مصر فى الداخل والخارج بما استنته من تقاليد رفيعة جعلتها حكما مهما فى الحياة السياسية المصرية . وكان فى مقدمة هذه التقاليد دوما حق المتهم، مهما كانت تهمته فى الحصول على محاكمة عادلة تشمل حقه الكامل فى الدفاع عن نفسه بواسطة محام، وانه برئ حتى تثبت إدانته وفقا للقانون.

أخشى ما اخشاه ان هذه التقاليد تعرضت لاختبار لابد للمؤسسة القضائية فيه بمكنه تشويه سمعتها العالمية عندما نظرت قضية عزام عزام الاسرائيلى المتهم بالتجسس على مصر، حيث ترددت شائعات عن قيام نقابة المحامين بتحويل محامى المتهم للتحقيق والاكثرمن ذلك قامت مجموعة اخرى من المحامين باقتحام مبنى المحكمة ومحاولة الاعتداء على المحامى امام مراسلى الصحف وعدسات المصورين، ان القيام بذلك والقضية ماثلة امام قضاء مصر العادل يضع تاريخا طويلا للقضاء المصرى موضع التشويه بفعل العواطف المشبوبة والملتهبة نتيجة الافعال الظالمة التى تقوم بها الحكومة الاسرائيلية إزاء الشعب الفلسطينى. ولكن العواطف والحماسيات لم تكن ابدا جزءا من التقاليد القانونية والقضائية فى البلدان المتحضرة التى تقع مصر فى قلبها. فبعد وصول القضية الى المحكمة فإن القول الفصل يكون للقضاء وحده حسب ما يقول به القانون والوقائع ، وليس وفق ما تهتف به الجماهير ، وإلا نكون قد خلقنا سابقة لا اظن ان تاثيراتها السلبية ستكون واقعة على هذه القضية فقط ولكن على سمعة القضاء المصرى بوجه عام. لقد قامت الحكومة المصرية بواجبها

تماما حينما قامت السلطات الامنية بمتابعة المتهم وتجميع الادلة حول التهم الموجهة إليه وتحويل قضيته للنظر امام قضاء مصر العادل، وقامت بواجبها تماما حينما قاومت جميع الضغوط الخارجية الهائلة ليس من اسرائيل وحدها ولكن من قبل قوى أخرى اكثر امنها بكثير قوة وعنفوانا ، وبذلك حافظت على التقليد المصرى الاصيل انه مادامت قضية ماثلة امام القضاء المصرى فإنه لم يعد لقوة على وجه الارض حق المراجعة او حتى طلب العفو. ولكن قيام الحكومة بواجبها لا يعفى جميع الاطراف الاخرى فى مصر سواء فى الاعلام أو من اهل القضاء الواقف كما يقال عن المحامين من ضرورة القيام بواجبها هى الاخرى فى حماية التقاليد المصرية القضائية والدفاع والذود عنها فى وجه حملات التشويه والتلطيخ.

إذ بيننا وبين اسرائيل معارك كبرى سياسية واستراتيجية وفى قلبها توجد قضية الدفاع عن حق الشعب الفلسطينى فى الحصول على حقوقه المشروعة. ولكن فوق ذلك كله معركة حضارية علينا كسبها والفوز فيها بالاستناد الى التقاليد النابعة من تاريخنا . وبالطبع فإن بوسع الكثيرين تعداد المخالفات الاسرائيلية للقوانين وحقوق الإنسان بل وحقوق المتهمين ويستخدمونها لتبرير حرمان متهم من حقوقه القانونية وفى مقدمتها حقه الكامل فى الحصول على افضل وسائل الدفاع عن نفسه، ولكن لو اتخذنا من ذلك ذريعة فإننا نكون قد جعلنا من اسرائيل اساتذة لنا نهتدى بها وبتقاليدها . وربما لم يدر ذلك بخلد من شنوا الحملات على محامى المتهم، ولكن ذلك مثل جرحا جسيما للعدالة المصرية . خاصة بعد ان استمد البعض منها سندا لجرح هيبة قاعة المحكمة بما قاموا به من مشاجرات لا يمكن قبولها مهما كانت الدعاوى والتبريرات . إننا لا ندافع عن متهم معين لأن تقاليد القضاء المصرى تكفل له ما يكفى للدفاع عنه كما هو حق اى متهم ، ولكننا ندافع عن هيبة واحترام القضاء المصرى!!.

د. عبد المنعم سعيد



المصدر: الاهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٧

من جد وجد..!!

لا أتذكر من قال إنه لا يمكنك الحصول على السيستا (أى النوم بعد الظهر) وتقوم بصناعة الوقود التخليقى (أى الذى يتكون من مواد غير موجودة فى الطبيعة) فى نفس الوقت ولكننى اتذكر أن القول جاء فى معرض الحديث عن دول العالم الثالث التى تمارس هذه العادة حول حوض البحر الأبيض المتوسط وفى أمريكا الوسطى والجنوبية، وكانت الرسالة فيها واضحة أن تحقيق التقدم العلمى والصناعى لا يتم وسط أجواء من الراحة والاسترخاء وانما نتيجة العمل الشاق والدءوب وأخذ الأمور بالجدية اللازمة ولأن الشىء بالشىء يذكر، فقد استرجعت أيام الدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية وفى واحدة من الحلقات النقاشية حول العلاقة بين الشمال والجنوب طرحت المقولات التى كنت أعرفها أيامها من أن سر تقدم الشمال كان سببه عملية النزح الاستعمارى لموارد المستعمرات، وكما توقعت فإن الغلبة من الزملاء الأمريكيين أنبروا لدحض ما قلت بحجج شتى لا يوجد مجال للحديث عنها كلها، ولكن لفت نظرى ما ذكره زميل بريطانى من أن أهل الجنوب عادة ما يغفلون كم الجهد والعمل الذى بذلته الدول الصناعية للوصول إلى ما وصلت إليه وراح يعدد مآسى الثورة الصناعية وما أحدثته فى المجتمع من تحولات، وكيف أن تكون الثروة البريطانية جاء فى الأساس نتيجة التضحيات التى قدمها النساء وحتى الأطفال والعمال الذى كان عليهم التعامل مع ساعات عمل طويلة ومع الات بدائية كان الكثير منها يتسبب فى بتر أعضائهم وحتى فقدانهم الحياة كلها.

جال كل ذلك بخاطرى وأنا أرى كثيرا من أمورنا لا تؤخذ بالجدية اللازمة والجد الواجب وربما لن يحتاج الأمر كثيرا من الاثبات لو قمنا بجولة فى كثير من المصالح الحكومية أو حتى بنظرة إلى شوارعنا الممتلئة دائما بالأفراد الذى لا يعملون حتى ولو كانوا أصحاب وظائف وربما لا يوجد جديد فى كل ذلك ولكن هناك عدد من الظواهر الإضافية التى تأتى فى لحظات تتوافر فيها عومل للانطلاق وتحقيق تنمية متواصلة ومتسارعة فى مصر ووسط مشروع لا أدرى لماذا تم تجاهله مؤخرا عن مصر والقرن الحادى والعشرين من هذه الظواهر أن مشروعنا القادم كله يقوم على الاستفادة القصوى من كل قطرة مياه متاحة لمصر والأهم من ذلك قدرتنا على توفير عشرة مليارات من الأمتار المكعبة من المياه، وحسب كل الدراسات فإن ذلك ممكن من مصادر شتى يقع فى مقدمتها ترشيد استخدام المياه فى محصول الأرز ولكن فجأة ورغم كل هذه المقدمات نفاجأ بأن الحكومة ذاتها التى اقنعتنا بكل ما سبق هى التى قررت، كما كان يحدث دوما فى السابق بالغاء الغرامات الموقعة على المزارعين المخالفين لقواعد زراعة ذلك المحصول.

القضية هنا ليست أن أحدا يطالب بالعقاب أو أن أحدا يريد القاء أعباء إضافية على المزارعين، ولكن المسألة هى أنه يجب المحافظة على الطريق الذى اخترناه وبصرامة كاملة إذا كنا نريد تحقيق الأهداف القومية التى لم تعد تحتمل التأخير وأعلم تماما أن هناك قرارات تتخذ فى جميع المجتمعات لأغراض سياسية وشعبوية، ولكنى أعلم أيضا أنه لم يسبق لشعب أو أمة أن حققت التقدم إلا باتخاذ قرارات صعبة وفى معظم الأحوال مؤلمة وغير شعبية، وطوال المراحل الماضية من الإصلاح الاقتصادى فإن شعبنا أثبت قدرته على التحمل طالما أنه يعرف الهدف والمسار الذى يصب فيه الإصلاح.

مثال آخر يتعلق بالتعليم هذه المرة ولا شك عندى أن جهدا مشكورا يبذل فى هذا المجال، ولكنى أخشى أننا لن نستطيع إحداث نقلة كيفية فى هذا الموضوع ما لم نوطن طلابنا على بذل أقصى الجهد والتطلع إلى مستويات عالية من المعرفة، ولذا فإننى لم أفهم كثيرا لماذا يجرى فى كل موسم من مواسم الثانوية العامة التأكيد تلو التأكيد على أن اختبارات العام سوف تكون سهلة وفى مستوى الطالب المتوسط، وما أن يصرخ الطلاب من صعوبة الأسئلة حتى يأتى التطمين الفورى أن السؤال الصعب سوف يتم توزيع درجاته على باقى الأسئلة كذلك لم أفهم كيف يمكن حدوث أخطاء فادحة فى ورقة امتحان اللغة العربية رغم العدد الهائل من المراجعين والمدققين اللهم إلا إذا كنا نتعامل مع أكثر الموضوعات خطورة بإهمال شديد وكنوع من تحصيل الحاصل أن أخشى ما أخشاه أن قضية التنمية فى مصر لا تواجه مشكلة نقص الموارد وانما تواجه معضلة أننا لا نأخذها بالجد والجدية اللازمة.

د. عبد المنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام
التاريخ: ٩ يونيو ١٩٩٧

فكر يونيو ...... !!

بالنسبة لجيلنا فإنه لايوجد شهر فى العام أثقل ظلا، وأكثر بعثا للكآبة مثل شهر يونيو، فمهما دارت الأعوام والعقود، فإن ذكرى الهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ ظلت دوما ماثلة وحاضرة فى قسوة بالغة وكأنها حدثت ليلة الأمس، صحيح أن الشعوب والأمم كلها تتعرض لمثل هذه الأزمات الكبرى فى تاريخها، وصحيح أيضا أن شعبنا لم يقبل بالهزيمة وخرج يتحداها فى واحدة من أكبر المسيرات العظمى التى اشترك فيها الملايين فى ٩و١٠ يونيو، وصحيح كذلك أن هذا الجيل كان مستعدا لدفع الثمن دما وعرقا وصبرا من أجل استرداد الأراضى المصرية المحتلة كاملة غير منقوصة، ولكن كل ذلك لم يمنع أبدا كلما حلت الذكرى المشئومة من إثارة الأسئلة التى تقطع فى الجسد كالمشرط، وتحرق العيون كالنار، وتعصف بالعقل كالرياح والأعاصير: لماذا وكيف حدث ماحدث، وهل كان ممكنا تجنب السقوط المروع، ومن كان المسئول عن ضياع أحلامنا وسنوات عمرنا ومواردنا القومية طوال الفترة الممتدة من وقوع الواقعة وحتى ارتفعت أعلام مصر خفاقة من القنطرة وحتى طابا ومن رأس محمد حتى رفح؟

وعلى مدى ثلاثين عاما لم تتوقف هذه الأسئلة عن إلحاحها، وكانت هناك إجابات متنوعة بقدر من حاولوا شجاعة الإجابة عليها، فكان هناك من طرح إجابة المؤامرة الاستعمارية التى استدرجتنا إليها دون وعى، وكان هناك من طرح قضية تخلفنا بشكل عام، وكان هناك من طرح مسئولية النظام السياسى وغياب الديموقراطية. وربما كانت كل هذه الإجابات فى مجموعها تشكل بعضا من الحقيقة، ولكنها أبدا لم تشف غليلا أو ترض نفسا، وظلت الروح قلقة ومضطربة طارحة كل الأسئلة الملتهبة. وفى ظنى، وليس الظن كله إثما، أن واحدة من الأسباب التى لم تلق الاهتمام الكافى تتعلق بالفكر الحاكم الذى قبل الاستدراج، وأتاح التخلف، وفرض السلطوية، وفشل فى إدارة الأزمة والحرب وجعلتهما حاكمة لتاريخنا حتى هذه اللحظة.

وربما كان سببا من إلحاح الأسئلة وبقائها مثل الأشباح الهائمة، والعفاريت المخيفة، والكوابيس المزعجة، إن هذا الفكر لايزال مطروحا بيننا، بل ويحمله بنفس الإصرار من كانوا فى موضع المسئولية أيامها ويصولون ويجولون به ويرقون به إلى مرتبة الكتب المقدسة ويحشون به دون خجل عقول أجيال جديدة لم تشهد تلك اللحظة المميتة لصباح الخامس من يونيو، فلايزال هناك من يقيس المتغيرات العالمية بنفس مقاييس الخمسينات والستينات وكأن الدنيا توقفت وتجمد الزمان، ومن ثم فإن وجهة النظر التى قادت إلى «الاستدراج» فى الماضى لاتزال موجودة وبدرجة عالية من الصراخ والزعيق وكأنها تمتلك الحقيقة المطلقة والتى لايأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها. ولايزال هناك من تختلط عليه الأولويات القومية ويعجز تماما عن ترتيبها ووضعها فى إطار الموارد والقدرات وعناصر القوة المجتمعية. ورغم افتتان هؤلاء بنظرية توازن القوى فإنهم لايقدرون مختلف أبعادها بما فيها التقدير الصحيح بعيدا عن التهويل والتهوين لقدراتنا وقدرات الخصوم، ولذا نجد من بينهم من يصور إسرائيل خارقة للعادة بالسلاح النووى والتقليدى والعلاقات العضوية مع الغرب والطاقة الاقتصادية القادرة على الهيمنة على ساحة ممتدة من المحيط الأطلنطى إلى الخليج العربى، وفى الوقت نفسه فإنهم يصورونها كمجموعة من الشواذ والمنحلين الذين لا هم لهم إلا المتعة والجنس والانحلال. وعلى العكس تماما فإنهم يهونون من قدرات أمة عظيمة وذات طاقات بشرية واقتصادية وعسكرية هائلة حتى لايبقى لديها سوى ورقة واحدة من عناصر القوة لايوجد غيرها، وفى الوقت نفسه فإنهم يطرحون عليها مهام لاتقل أبدا عن الحرب الشاملة وتغيير العالم بأسره. هكذا فإن الفكر الذى قاد إلى الهزيمة فى الماضى وفشل تماما فى الحسابات فى الماضى ظل مصرا ليس على منطقة فقط، بل أيضا فى العمل بلا كلل على استبعاد الفكر الذى قاد إلى استرداد الأراضى المصرية بعيدا عن ساحة التفكير فى المصلحة الوطنية. ولايزال هناك من يصر أن النظام الذى قاد إلى الهزيمة كان عصرا ذهبيا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وماتلاه، رغم استرداد الأرض المغتصبة، لم يكن إلا ردة ونكوصا وخنوعا، ومن ثم فإن الأمور لو تركت بأيديهم لأعادوا الزمان إلى ماكان عليه بلا زيادة ولا نقصان.. فحمدا لله عز وجل أن فكر يونيو لم يعد حاكما لنا، وموعدنا الأسبوع القادم!

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام العربى

التاريخ: ١٤ يونيو ١٩٩٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

عالم جديد

بشرى جديدة للمصطافين،والباحثين عن الراحة والبال الخالى من المشاكل ، والمتعة الصافية، فلن تكون إجازاتهم القادمة على حافة المياه الفوسفورية واللازوردية فى الساحل الشمالى المصرى، وعند أقدام «عجيبة» مرسى مطروح، ولا حتى فى المياه الزرقاء الصافية فوق الشعب المرجانية فى شرم الشيخ ونويبع والغردقة، ولا حتى فى الأماكن الرائعة التى لا نعرف كيف نصفها، لأنه لم يتوافر المال لزيارتها فى كان ونيس وفينيسيا، فقد صار بوسع هؤلاء جميعا أن يمضوا إجازتهم فى الفضاء الخارجى، أو هكذا أعلنت وكالة الفضاء الأمريكية المدللة باسم «ناسا»، أنها سوف تبنى محطة فضائية على شكل فندق يدور حول الأرض، ويمكن لراغبى السياحة، قضاء عطلاتهم فيها، وبهذه الطريقة سوف يكون بوسع أهل الأرض جميعا مشاهدة كل أنواع المياه فى البحار والمحيطات بألوانها المختلفة مرة واحدة عن بعد، حتى ولو كانت التكلفة سوف تكون غالية قليلا، وتصل حاليا إلى ثمانية ملايين ونصف المليون دولار. صحيح أن المشاهدة وحدها لا تكفى، وأن الأرض لاتزال لديها ميزة السباحة والتمتع ببعض المشاهد المثيرة، إلا أنه من الممكن التغلب على هذه العقبة فى المستقبل، بتوفير حمام للسباحة داخل المحطة الفضائية، أو على الأرجح فإن السباحة فى الفضاء لن تكون أقل متعة.

وحتى لا يحزن أحد ويتصور أن التكلفة المرتفعة للسياحة الفضائية هى وسيلة جديدة للتفرقة بين الطبقات ،وشق صف الانسجام الكونى بين الشعوب الغنية والفقيرة، فإن الشركة التى سوف تقوم ببناء الفندق بشرتنا أيضا، بأن التكلفة المرتفعة للرحلة سوف تتناقص حتى تصل إلى ١٧ ألف دولار فقط، وهو مبلغ يظل هائلا بمعايير العالم الثالث.

لكننا نرجح -على أية حال -أن المسألة برمتها ما هى إلا قضية وقت ليس إلا، فسوف تنخفض تكاليف الرحلات، حتى تصبح فى متناول الجميع، خصوصاً أن تخفيضات هائلة سوف تمنح للرحلات الجماعية، ومن ثم فإنه بوسعنا طمأنة من تعودوا -بحكم الموارد المحدودة- على سياحة الشركات، بأنهم لن يحرموا من متعة البقاء فى كبسولة على شكل فندق معلق بين السماء والأرض، ومن لا تثيره هذه الصورة فى قليل أو كثير، فما عليه إلا البقاء على الأرض، ومن يعش سوف يرى كثيرا جدا!!

د. عبد المنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٧

السوق المشتركة

أصبح الحديث عن السوق العربية المشتركة ملحا بشدة هذه الأيام، وأكثر من ذلك تعدى الأمر مرحلة الكلام إلى وجود اتصالات ثنائية وجماعية بين الدول العربية لتحويل الأفكار إلى واقع، فالأمر كان معروضا على القمة المصرية المغربية، والمصرية الليبية، وكذلك المصرية السورية، ومن المقرر عرضه كذلك على الاجتماع القادم لوزراء خارجية دول إعلان دمشق. ومن المؤكد ان اجتماع القمة العربية الذى جرى منذ عام تقريبا قد فتح الطريق لعمل عربى جماعى فى المجال الاقتصادى عندما نادى بإنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة هى بطبعها تعد مقدمة طبيعية للسوق المشتركة. وعلى أى الأحوال فان أجهزة الجامعة العربية بدورها بدأت تلقى بثقلها فى هذا الاتجاه المحمود بعد ان بات واضحا ان الطريق الممكن لتعميق الروابط بين العرب لابد له ان يمر من بوابة المصالح الخاصة بكل دولة وفى مقدمتها المصالح الاقتصادية.

ولا جدال ان هناك أسبابا كثيرة جعلت من طرح هذه الفكرة بذلك الإلحاح مسألة تستدعى كل جهد العقول العربية حتى لاتصير القضية واحدة من تلك الهبات التى ترتفع وتتردد فى أروقة الصحافة والسياسة ثم بعد ذلك تذوب كما ذاب غيرها فى الرمال العربية الشاسعة. فكلنا يعرف ان الفكرة ليست جديدة بالمرة فقد بدأت مع مطلع الخمسينيات ومن ساعتها صعدت وهبطت ولكنها لم يكتب لها الترجمة عمليا، مرة لأن دعاة القومية العربية رأوا فى هذا المنهج الاقتصادى تقليصا غير مستحب لفكرة الوحدة السياسية، ومرة لأن الخلافات العربية المتعددة الأصول والنوازع وقفت فى طريقها، وفى كل المرات فان أصل المشكلة كان هو ضعف البنية الاقتصادية لكل دولة عربية على حدة مما لم يوفر لها الكثير الذى تكون على استعداد للمبادلة به والتجارة فيه. ولم يقل عن ذلك أبدا أهمية النظام الاقتصادى السائد فى الدول العربية والذى كان قائما على القطاع الحكومى وهيمنة الدولة على الاقتصاد، وفى مثل هذه الحالة فانه لم توجد تجربة تاريخية واحدة تشهد بإمكانية إنشاء سوق مشتركة فى ظل هذا النظام.

والآن فان هناك ظروفا متعددة تغيرت، فكل الدول العربية بلا استثناء تتحول إلى اقتصاديات السوق بدرجة أو بأخرى، كما أن أكثر من دولة عربية باتت تحقق معدلات معقولة من النمو تدعو إلى أسواق أكثر إتساعا من أسواقها المحلية، وهناك درجات كثيفة من الإعتماد المتبادل فى مجالات عدة بين أكثر من دولة عربية لعل أكثرها تقدما العلاقات المصرية السعودية، وبالطبع فان هناك الظرف الدولى الذى يقر بما نعرفه جميعا الإتجاه إلى تكوين تكتلات إقتصادية بعضها إقليمى قارى مثل الاتحاد الأوروبى ورابطة جنوب شرق آسيا، وبعضها عابر للأقاليم والقارات مثل الشراكة الأطلنطية، وتجمع آسيا والباسفيك، والشراكة المتوسطية. وإذا كان كل ذلك كذلك فانه لا يوجد ماهو أدعى للسوق المشتركة من القيام بين الدول العربية التى تربطها روابط وأعمق وأكثر إلحاحا من كل ما حولها من المناطق.

ولكن كل ذلك ليس كافيا فى حد ذاته لوضع الفكرة موضع التطبيق، فإنشاء السوق المشتركة كما تشهد كافة التجارب عملية شاقة ووعرة وتتطلب جهدا وصبرا خاصة فى المنطقة العربية حيث أقيمت حواجز قل وجود مثيل لها فى منطقة أخرى من العالم. فلا جدال أنه كان مدهشا خلال الأسابيع الماضية عندما نشر خبر دخول الصحف المصرية إلى ليبيا والتى عرفنا منها أنها عزت على القراء الليبيين طوال السنوات الماضية رغم ماهو معروف عن الروابط بين قيادتى وشعبى البلدين. كما كان مدهشا أكثر فى الأيام الماضية عندما ذاع خبر ان وفدا عراقيا فى دمشق اتفق على إعادة الاتصالات التليفونية بين سوريا والعراق الذى كان بوسع مواطنيهما الاتصال بأركان الدنيا الأربعة ما عدا دمشق وبغداد رغم كل الروابط الذى ليس أقلها حكم حزب واحد وحدوى فى البلدين مادام قد نادى بالدولة العربية الواحدة ورسالتها التاريخية الخالدة. وعلى أى الأحوال فان فجاجة الحدثين ربما تعطينا المفتاح الذى ننطلق منه نحو السوق العربية المشتركة، فقبل توقيع الإتفاقيات، وإزالة الجمارك، وإقامة المؤسسات، فربما نحتاج أولا لفتح النوافذ والأبواب العربية للصحف والاذاعات ومحطات التليفزيون والأهم ان تعود الحرارة للتليفونات بقدر ماهى فى القلوب!!

د. عبدالمنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٦ يونيو ١٩٩٧

العراق...!

بعض التصرفات العربية تدهشني احيانا إلى الدرجة التي تجعلني أكاد أصدق ما يقال عنا في الغرب من أقاويل، ولولا بعض العقل واليقين بأن هناك شيئا مايربط بين العرب لبدا مايقال عنا كالصدق نفسه. فوسط كل الأحاديث عن المصالحة العربية وإعادة بناء الصف العربي وحتى انشاء السوق العربية المشتركة، يأتي حدث خارج المعزوفة كلها لكي يجعلها نشازا عقيما فاقدا للايقاع والنغم تمثل في رفض مشاركة العراق في دورة الألعاب العربية الثامنة في بيروت، رغم دعوتها من قبل الجامعة العربية، وتدخل أمينها العام حتى لحظات قبل افتتاح الدورة. الحجة الذائعة لهذا الرفض غير المفهوم هي ان دول الخليج العربي هددت بالانسحاب اذا ماشاركت العراق في الدورة، رغم ان هذه الدول نفسها اشتركت معها في دورة الألعاب الاسيوية منذ فترة قصيرة، وفي دورة الألعاب الأوليمبية العالمية في العام الماضي. ولم ينسحب أحد، ولم يحتج احد، وانما شارك الجميع حتى جاء عمل عربي شبابي «مشترك» فبدأت التهديدات والاحتجاجات تؤتي ثمارها، ووقف الشباب العراقي على الحدود السورية اللبنانية لكي تصورهم عدسات شبكة تليفزيون الـ .C.N.N وتنقل للعالم كله الصورة الجديدة للعرب.

ومن المؤكد أنه يمكن تفهم موقف دول الخليج خاصة الكويت من خطأ وخطيئة القيادة العراقية في غزوها للكويت وتشريد أهلها، وهو موقف شاركناهم فيه بكل قوة منذ لحظة الغزو وحتى الآن. ولكن الذي لايمكن تفهمه ان ينسحب الغضب الخليجي على شباب العراق ويمنعهم من المشاركة مع غيرهم من شباب العرب في دورة رياضية تم اختراع اصولها في اليونان القديمة للتخفيف من الصراعات والأحقاد والكراهية. القضية هنا ليست فقط عما اذا كان للعراق الحق القانوني في المشاركة في الدورة الرياضية، وانما هي قضية المستقبل العربي كله الذي طالما تحدثنا عن ضرورة اقامته على أسس وقواعد جديدة تتلاءم مع العصر ومع التحديات التي تواجه الأمة. ومن الممكن للكثرة التحدث عن قواعد جديدة للعمل العربي تؤكد عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، وحق كل منها في ثروته الوطنية، واحترام الحدود القائمة، وحل المنازعات بالطرق السلمية، ولكن هذه القواعد كلها لن يكون لها احترام حقيقي مالم نرب عليها الأجيال الجديدة ونضع لهم النموذج الذي يتلاءم معهم. وفي تصوري ان الدورات الرياضية العربية هي واحدة من المناسبات ليس فقط لتوطيد العلاقات بين الشباب العرب وتعميق مابينهم من روابط، ولكن أيضا لتعليمهم «قواعد اللعبة» والتنافس الشريف، واحترام الآخر مهما كان ينتمي لدولة كبيرة أو صغيرة.

ولا أظن أن حرمان العراق من المشاركة في الدورة العربية يخدم هذا الغرض، ولا أعتقد ان قيام وزارة الداخلية السورية باستضافتهم لمدة يومين بعد وقوفهم على الحدود السورية اللبنانية سوف يمكنها التخفيف من شعور العزلة والغضب لدي الشباب العراقي، وهو ماسيجعل مستقبل العلاقات بين اجيالنا القادمة - خاصة في الخليج - مشحونة ومحملة بالمرارة والكراهية. وبالطبع فانه من السهل استدعاء المرارات السابقة، بل وحتى المشكلات التي لاتزال معلقة بين الكويت والعراق وفي المقدمة منها موضوع الأسرى والمفقودين الكويتيين، ولكن كل هذه القضايا ينبغي حلها في الإطار السياسي العربي سواء من خلال الجامعة العربية أو مؤسسة القمة العربية التي اعتقد أنه ان الأوان لحل المسألة العراقية في العلاقات العربية - العربية. إن القضية ليست المغفرة على ما تقدم من الذنوب، ولاهي المصارحة أو المصالحة، ولكن القضية هي المستقبل العربي كله، واذا كان يجرى الآن مشاورات عربية لتحديد العلاقات مع إيران وإسرائيل وتركيا، فان الأمر يصبح تقصيرا كبيرا اذا لم تشتمل مشاوراتنا على الوضع العراقي أيضا. فالحقيقة أننا نتشاور حوله فعلا مع الآخرين، مرة في الأمم المتحدة عند كل مرة يجرى فيها تجديد العقوبات على العراق، ومرة مع الولايات المتحدة بحكم دورها العالمي وبحكم دورها الحاكم في أمن الخليج، ومرة مع دول الجوار بحكم الدور العراقي في توازنات المنطقة شئنا او أبينا. ومن هنا فان غياب التشاور العربي حول العراق وعودتها إلى الساحة العربية الفاعلة وفق نظام عربي جديد حقا وصدقا يصبح تقصيرا في حق الأمة العربية في الحاضر والمستقبل أيضا. وربما ساعتها سوف نكتشف ان هناك حدودا دنيا يمكن القبول بها فورا ليس أقلها ابقاء العلاقات مع الشعب العراقي وشبابه في المقام الأول مفتوحة، فلا أظن أن احدا في المستقبل على استعداد للقاء أهل العراق وعلى وجهه حمرة الخجل لأننا استبعدناهم من دورة العاب عربية رياضية في عام ١٩٩٧!!

د. عبدالمنعم سعيد

عالم جديد

منذ بضعة أسابيع صدر بيان صينى ـ روسى دعا إلى عدم انفراد دولة واحدة بالعالم، وبعدها صدر بيان صينى ـ فرنسى آخر حمل المعانى نفسها، ورغم أن أيا من البيانين لم يذكر دولة بالاسم، إلا أنهما لم يدعا أى مجال للشك فى أن المقصود بالدولة الراغبة فى الانفراد هى الولايات المتحدة، وساعتها فإن كثرة من الكتاب العرب صفقوا مهللين، على اعتبار أن روسيا والصين، وربما فرنسا كذلك أفاقوا على كابوس الاحتكار الأمريكى للعالم، وأن النغمة التى بدأت منذ إنهيار الحرب الباردة، باتت فى طريقها إلى الزوال، ولكن الأحداث ما لبثت فى تتابعها، إلا وكانت مناقضة للتوقعات الشائعة، وشهد الجميع سفر الرئيس الروسى بوريس يلتسين إلى باريس، لكى يوقع معاهدة للمشاركة مع حلف الأطلنطى ـ التجسيد العسكرى للقطبية المنفردة ـ يعطيه صوتا فى تحركات الحلف وتوسعاته نحو شرق أوروبا، كما شهدوا ذهاب يلتسين مرة أخرى إلى «دينفر» فى الغرب الأمريكى لكى يحضر قمة الدول الصناعية السبع، ليس كعضو كامل فيها، ولا كمراقب، وإنما كمشاهد، فلا أحد على أى الأحوال يعلم التسمية الدقيقة حتى الآن.

وهكذا ذهب القطب القديم ـ قلب الاتحاد السوفيتى السابق ـ لكى يلتحق أو يلتحم عسكريا واقتصاديا وسياسيا مع المجموعة الغربية، وذهبت أدراج الرياح الأفكار الذائعة عن عالم متعدد الأقطاب، لأنه لم يعد مقبولا، ولا حتى ممكنا فى زمان العولمة والكونية والكوكبية ـ أيا كانت التسميات ـ أن تعود القطبية كما كانت فى الماضى، تعبيرا عن التنافس الاستراتيجى على الكرة الأرضية، ففى «دينفر» جلس الجميع يفحصون أحوال العالم، ويقررون ماذا يفعلون فى البوسنة وفى الشرق الأوسط، وفى إفريقيا، ولكن قبل كل ذلك، كيف يفتحون الأسواق، وكيف ينتجون، وكيف يخترعون، وكيف ينظمون عملية المنافسة بينهم، حضور روسيا كان مهما، رغم أن صحتها الاقتصادية معتلة بقدر اعتلال صحة رئيسها، ولكن تماثل كليهما للشفاء قضية محورية لدفن العالم القديم كلية، والاستيقاظ على عالم جديد لم يعرفه تاريخ البشرية من قبل!!

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهـــرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات   التاريخ: ٢٠ يونيـو ١٩٩٧

الدور....!!

عندما قام بريماكوف وزير الخارجية الروسى بزيارة القاهرة مؤخرا التقى مع عدد من المثقفين المصريين، وكذلك فعل في العام الماضى حينما القى محاضرة في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام. وعلى نفس المنوال سار ميجيل موراتينوس المفوض الأوروبي لمفاوضات الشرق الأوسط حين كان لديه نفس الحرص على الاستماع لاراء مفكرينا وكتابنا في معظم زياراته للقاهرة وفي واحدة منها أيضا حرص علي الحديث مع خبراء وباحثى المركز. ولما كان لى حظ المشاركة في بعض هذه اللقاءات، فإننى كنت أتابع باهتمام ليس فقط أراء وتعليقات الضيف الروسى أو الاوروبى، وانما أيضا ما يصدر من جانبنا فيها، وفي كل الحالات وجدت من ناحية حرصا شديدا منا على الكلام أكثر من الاستماع رغم ضيق الوقت في العادة ورغم ان الضيف فى معظم الاحوال لديه كنز من المعلومات التى تستحق المعرفة بالتأكيد، ومن ناحية أخرى وجدت جميعنا حرص كل الحرص على التأكيد للضيف على رغبتنا في ان يقوم بدور فعال في أزمة الشرق الاوسط، وكانت الحجة المقدمة من الجميع أنه لا ينبغي قبول الاحتكار الأمريكى لإدارة عملية تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى لأن الاحتكار امر غير محمود بحكم التعريف، ولأنه يعبر عن الانفراد الامريكى بالعالم، وهو الأمر غير المقبول وغير الطبيعى مادام العالم فيه أقطاب عدة.

ولكن بعد هذه الحجة المقبولة من الجميع تقريبا، وفي العادة فان الضيف سوف يحاول إلقاء المسئولية علي الجانب العربى لأنه لا يصر علي اعطاء بلاده الدور المطلوب الذى تستحقه، وفي العادة أيضا فان المستعمين سوف يؤمنون بسرعة علي هذه المقولة ويتبعونها بمدح الموقف المتوازن لروسيا أو لاوروبا مقارنا بالموقف الأمريكى المنحاز على طول الخط لاسرائيل. هنا فإن أحدا لا يتساءل ابدا على أنه من الناحية القانونية البحتة فان روسيا هي احدى الدولتين الراعيتين لعملية السلام منذ بدأت فى مؤتمر مدريد، ومن ثم فإنها في الحقيقة لا تحتاج إلى دعوة من أحد، كذلك فان أوروبا كانت عضوا مراقبا في المؤتمر، كما انها كانت الاصل فى المعضلة برمتها منذ بدأت عام ١٩٤٨ ولديها أكثر المصالح الخارجية كثافة في المنطقة، ومن ثم لا تحتاج أيضا لمن يطلب منها المشاركة، وفي الحقيقة، انه لم يحدث ابدا اعتراض عربى علي المشاركة، وإنما كان هناك اعتراض إسرائيلى عليها وفى نفس الوقت لا يوجد احتجاج لا روسى ولا أوروبى على هذه الحقيقة، وبعد ذلك وفي العادة أيضا فإن الضيف الروسى أو الاوروبى لا يلبث أن يضيف نقطتين، الأولى هى أنه حتى تقبل اسرائيل بدور بلاده في المفاوضات فانه علي الجانب العربى إذا كان يريد تقديم تنازل للجانب الاسرائيلى، فإن الاحرى به أن يقدمها لروسيا او لاوروبا وليس للولايات المتحدة حتى يكون له دور فاعل في عملية التسوية، والثانية انه لابد من التنسيق في كل الاحوال مع الدور الامريكى الذى لا غنى عنه.

هنا فان المستعمين في العادة ما يتجاهلون النقطة الاخيرة، ربما لانهم يعتبرونها نوعا من تحصيل الحاصل او لانهم لديهم قدرة كبيرة على تفهم علاقة الاطراف الاخرى بالولايات المتحدة؛ اما النقطة الأولى فإنها تمر بلا تعليق رغم انها لب القضية كلها، فمطالبتنا بالدور الروسى والأوروبى هدفها الرئيسى تكثيف الضغوط وانتزاع التنازلات من إسرائيل وليس طلب تنازلات من الجانب العربى تضاف إلى تلك التنازلات التى ستعطى للأطراف الأخري على أى الاحوال.

والأهم من ذلك ان المتحدثين من جانبنا في أغلب الاحوال يتجاهلون مصالح هذ الاطراف الرئيسية فى عالمنا وطبيعة علاقتها بإسرائيل والولايات المتحدة، ومن ثم الأوراق المتاحة لها للضغط والحركة والتأثير، وكل منها له تعاون اقتصادى وعلمى وسياسى وحتى عسكرى كثيف مع اسرائيل.

اننا نثير هذه النقطة الآن لسببين اولهما ان اللقاءات بين المثقفين والدبلوماسيين الأجانب باتت واحدة من تقاليد الدبلوماسية المصرية التي تضيف للعمل الوطنى والقومي اذا ما أحسن استغلالها، وكنا أكثر اعدادا لأنفسنا بالتعرف القريب على مصالح الأطراف المختلفة ونوازعها وعلاقاتها ببعضها البعض، والأهم اذا كانت لدينا القدرة علي تفعيل هذه الادوار من خلال طلب اجراءات محددة نعرف انها في حدود قدرات ومصالح كل طرف، وثانيهما أننا سنحتاج على الأرجح لأداور هذه الاطراف بأكثر مما احتجنا اليها في الماضى بعد ان كادت الجهود الامريكية تصل إلى طريق مسدود، ولم تسفر اجتماعات واشنطن بين الجانب الفلسطينى والاسرئيلى عن تقدم يذكر ولا يوجد حتى الآن ما يبشر بان لقاءات مادلين أولبرايت مع نيتانياهو وعرفات سوف تكون اسعد حظا، وحتى لو قادت هذه الجهود إلى تقدم يذكر، فإننا نقطع بأن السيد نيتانياهو لن يعدم السبل لافسادها بعد خطوة أو خطوتين، ومن ثم فإن الامر سوف يستدعى تعبئة جهود دولية واقليمية كثيرة لمواجهة الكارثة المنتظرة، وعلينا ان نستعد من الآن لهذا الوضع الخطير.

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٣٠ يونيو ١٩٩٧

مشهدان

كما في الدراما السينمائية حيث يمكن تلخيص القصة برمتها وحبكتها في مشهد واحد أو مشهدين، فإن مايجرى في العالم اليوم من تناقضات جرى إيجازه بشكل مذهل في حدثين سيطرا على شبكات «الميديا» العالمية، الأول كان يجرى في دينفر بالولايات المتحدة حيث اجتمعت قمة الدول الصناعية السبع كعادتها السنوية لكي تنظر في أحوال الدنيا السياسية والاقتصادية وتتأكد من أن الجميع يلتزمون بقواعد المنافسة ويتبادلون الخبرة والموعظة في الإدارة الاقتصادية الحسنة في عالم بالغ التعقيد والتركيب. الجديد هذه المرة أن روسيا حضرت وهبط الرئيس بوريس يلتسين حاملا معه باقة من الزهور، بالرغم من أنه لم يعرف على جه التحديد هو أو مستضيفوه هل حضر كعضو كامل أم كمراقب أم مشاهد، ولكنه على أي الأحوال كان هناك في ولاية كلورادو حيث جبال الروكي بقممها المرتفعة الشامخة والمغطاة بالثلج على قمتها حتى ولو خلال حر شهر يونيو. والجديد هذه المرة - أيضا - أن الخبرة والموعظة الاقتصادية لم تاتي من المانيا أو اليابان كما كانت العادة، وإنما من أمريكا هذه المرة، فمسالة التفوق باتت أشبه بكاس العالم في كرة القدم لابد من تبادلها بين القوى الاقتصادية العظمى، وبعد ذلك تتصافح في نهايتها وتستعد للبطولة القادمة، اقصد القمة التالية!!.

المشهد الثاني كان يجرى على بعد آلاف الأميال وسط غابات وأحراش كمبوديا حيث جرت المطاردة المثيرة لبول بوت زعيم الخمير الحمر الذي سوف يشتهر في التاريخ على أنه الرجل الذي قام بقتل مليونين من شعبه لأنهم لم يستجيبوا لرؤيته الخاصة في الهندسة الإنسانية. وكانت الفصول الأخيرة من قصة الرجل قد بدأت عندما تنحى عن المشاركة في المصالحة الكبرى لإعادة بناء الدولة عبر صناديق الانتخابات، وقام بما تعود على القيام به وهو استخدام السلاح لتحقيق صورة للتقدم لايثق في تاريخيتها أحد إلا هو شخصيا ومن معه من أعوان. ولكن هؤلاء الأعوان ذاتهم وجدوا أن الدماء سالت باكثر من قدرتهم على التحمل فانقلب البعض عليه وتمزقت الصفوف، ونشب القتال داخل الجماعات «التقدمية» بنفس الحرارة والحماس الذي كان سائدا بينها وبين الطبقات «الرجعية» و«البرجوازية». وحتى وقت كتابة هذه السطور لم يكن واضحا ما إذا كان الزعيم قد تم إلقاء القبض عليه، أو أنه قد مات بيد أعوانه، أو أن العناية الإلهية تولته برحمتها، ولكن المؤكد - بغض النظر عن بقائه من عدمه - أن الفكر الذي عبر عنه قد ذهب إلى غير رجعة غير ماسوف عليه.

ومابين هذا المشهد وذاك تبدو دراما التطور البشري في أصفى معانيها، هناك عالم قادم بحلوه ومره يتشكل في دينفر مليء بالزخم والعنفوان المستند إلى قاعدة اقتصادية هائلة لم يشهد التاريخ أبدا مثيلا لها، وتلف القمة الصناعية العالم القديم تحت أجنحتها ممثلا في روسيا القديمة والجديدة معا حتى لايظهر أن انتهاء الحرب الباردة لم يكن فيها لاغالب او مغلوب، وإنما الكل في النهاية ينتج ويثمر ويصدر حسب عمله وقدرته على إطلاق خيارات البشر للتواصل والاعتماد المتبادل والاندماج في سوق عالمية واسعة باتساع الكرة الأرضية، وربما خارجها أيضا!!. وهناك عالم آخر ذاهب قام على العزلة وإقامة الأسوار العالية وتنصيب نخبة لنفسها حكما على تشكيل التاريخ وتصورت أن لديها الحكمة البشرية التي تكفي لتحقيق العدل والمساواة بالقهر والسحق للكرامة الإنسانية، وإذا لم يفلح كل ذلك كان الموت هو النصيب والحظ. العالم في دينفر تجري أحداثه تحت سمع الدنيا وبصرها، وفيه يتبادل القادة الأنخاب والابتسامات وسط مفاوضات صعبة للتوفيق والتأليف والمساومة، وتجمع مابين خبرة كبار السن وأصحاب التجربة من أمثال كول وشيراك وحيوية، وجموح الشباب من أمثال كلينتون وبلير. أما العالم في غابات كمبوديا فلم يوجد فيه إلا الوحشة والخوف والدماء وبقايا أطراف وأفكار ممزقة، وقائد وحيد تطارده باللعنة أشباح الضحايا، وثلة متقاتلة ومتصارعة تلفظ أنفاسها الأخيرة بالاقتتال فيما بينها، وبالطبع فإن أحدا لن يعرف ماجرى بينهم على وجه الدقة، ليس فقط لأن محطات التليفزيون العالمية لم تدع لمشاهدة المأساة في آخر فصولها، وإنما لأن المشاركين فيها تصوروا انهم - وقد امتلكوا الحقيقة المطلقة - لم يكن لديهم الاستعداد لاقتسامها مع أحد. لقد ذهبوا إلى مزبلة التاريخ على أي الأحوال!!.

د. عبدالمنعم سعيد

أكاذيب د. عبد المنعم سعيد

اصدر اتحاد الكتاب بيانا جاء فية:

فى حوار اجرته جريدة ها ارتس الإسرائيلية مع د. عبدالمنعم سعيد امتلا بالأكاذيب والادعاءات عن اتحاد كتاب مصر وعدد أعضائه وانتماء كبار الكتاب إليه.

فلقد ذكر د. عبدالمنعم أن اتحاد الكتاب المصرى لا يضم سوى سبعين عضوا لذا استطاع أن يصدر قرارا بمقاطعة المطبعين مع إسرائيل كما استباح لنفسه أن يغالط فيقول إن غالبية كُتاب مصر لا ينتمون للاتحاد وإن أن الفت نظر د. عبدالمنعم بما أنه رجل اكاديمى فكان واجبا عليه تحرى الدقة والصدق فيما يذكره. ولمعلوماتك يا د. عبدالمنعم فاتحاد كُتاب مصر كان عدد أعضائه ١٣٥٧ عضوا عندما انعقدت الجمعية العمومية الأخيرة بتاريخ ١٩٩٧/٤/٤ وبعد تشكيل مجلس الإدارة الجديد وصل عدد أعضائه الآن إلى ١٤٢٠ وهو يضم جميع الكُتاب المعروفين فى مصر.

فارجو يا د. عبدالمنعم ألا تزكى نفسك أو تبرر موقفك أمام أصدقائك الإسرائيليين على حساب اتحاد كُتاب مصر وكنا نفضل أن يكون نشاطك الصحفى مقصورا على جهودك فى مؤسسة الأهرام العريقة وغيرها من الصحف المصرية، حتى أكاذيبك كنا نفضل أن تنشرها فى صحف مصرية أفضل بكثير من صحف إسرائيلية.

وأخيرا سوف يظل اتحاد كُتاب مصر قلعة للعرب والعروبة رافضا لك ولأمثالك من الساعين إلى رضاء إسرائيل على حساب قوميتهم ووطنيتهم.

رئيس اتحاد كُتاب مصر



سعد الدين وهبة ■

هونج كونج

ما لم تحدث كوارث او احداث كبرى فى العالم فيما تبقى من العام، فإن حدث ١٩٩٧ لابد ان يكون عودة هونج كونج إلى الصين، والذى عنده التقت عوالم قديمة كثيرة مع العالم الجديد فى تماس تاريخى آسر لا تجد مثيلا له إلا فى الطبيعة عند لحظة الشروق وعند لحظة الغروب، عندما تولد أكوان جديدة وتختفى أخرى. فعند هذه الجزيرة الصخرية الصغيرة الخالية من الموارد الطبيعية تقريبا، والتى لا تتعدى مساحتها ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها ستة ملايين نسمة، تمت تصفية الاستعمار، أى ميراث القرن التاسع عشر، وعادت المدينة المزدهرة جدا، أى ميراث القرن العشرين، إلى الوطن الأم فى علاقة فريدة تحمل نبوءات وتجليات القرن الحادى والعشرين.

عادت هونج كونج إلى الصين وفقا للقاعدة الذائعة من أنه لا يضيع حق وراءه مطالب، فقد تمت العودة من خلال المفاوضات وليس حرب التحرير الشعبية، ومن خلال الحلول الوسط التى قبلت بمقتضاها بريطانيا الجلاء عن المستعمرة مقابل قبول الصين بنظام سياسى واقتصادى وقانونى مغاير، ولم يحتج أحد فيما نعلم من الجماهير الصينية على القيود الهائلة على السيادة، بل على العكس فإن الوعد الصينى كان واضحا وبلا لبس: سوف تستمر الحياة فى المدينة كما هى «ويرقص الناس فى المراقص، ويراهنون فى سباق الخيل، ويضاربون فى البورصة». وجاءت العودة بعد ١٥٦ عاما من الاحتلال والاستيطان البريطانى رغم ان توازن القوى كان دوما حاسما لمصلحة الصين بحكم المساحة والسكان والموارد، وإذا كان هنا شك فى القدرة العسكرية، فإن الصين الشيوعية عوضت ضعف الصين الامبراطورية والصين الجمهورية بآلة حربية جبارة تقليديا ونوويا، وكان بقدرتها حتى إغراق الجزيرة المستعمرة كلها فى البحر بالمشى فوقها ودون اطلاق رصاصة واحدة.

الطريق الصينى إلى هونج كونج، بدأ بالمحافظة على المدينة صينية فى المقام الأول من حيث البشر ومن حيث الثقافة، ومن ثم أبقت الطرق مفتوحة إليها طوال أكثر من قرن ونصف القرن فلم يقاطعها أحد لأنها مدنسة بالغزاة، بل بقيت الصلة موصولة من أجل عيونها مع بريطانيا ذاتها رغم تاريخ دام ملىء بالمهانة وحتى الأفيون. وفوق ذلك كله فإن الصين حافظت بدأب على أمن واستقرار الجزيرة طوال عقود طويلة، وكان ذلك واحدا من الأسباب التى أدت إلى ازدهار غير مسبوق فى المدينة التى أضحت «لؤلؤة الشرق» بغير منازع. وربما كان أهم ما فعلته الصين لاستعادة أراضيها المقدسة، انها تغيرت فى ذاتها لكى تتلاءم وتتكيف مع النظام العالمى، بحيث لا توجد هناك قطيعة كاملة بين نظامين فى بلد واحد، فلم تكن هناك مصادفة أن التغير الذى طرأ على النظام الاقتصادى الصينى منذ انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى عام ١٩٧٨ إلى نظام السوق الرأسمالية كان الذى وفر الأجواء للاتفاق الصينى - البريطانى بعد ذلك بسبع سنوات. وهكذا عندما عادت الجزيرة السليبة إلى ودلنها، فإن الوطن كان ممتلئا بأقاليم بأكملها تباهى هونج كونج بالقوة والمنعة الاقتصادية.

وجاءت النتيجة فريدة من نوعها بكل المقاييس، فقد تمت تصفية واحدة من بقايا الحقبة الاستعمارية، واختطت التجربة طريقا لعودة باقى الأراضى الصينية المغتصبة فى مكاو وتايوان، فى الوقت الذى يحقق فيه الجميع أعلى معدلات النمو والتنمية فى العالم. ولذا فلم يكن هناك ما يدهش فى استقبال العالم بالفرحة عودة هونج كونج إلى الصين، وكان هناك المستعمرون والمستعمرون، القوى العظمى والقوى الصغرى وما بينهما، فالكل كاسب ولا يوجد خاسر واحد. القوى الاستعمارية السابقة كسبت علاقة وطيدة ونافذة على أكبر الأسواق النامية فعلا فى العالم، والصين كسبت جزيرة صغيرة حقا ولكنها عملاقة بكل المقاييس، ناتجها المحلى ١٤٢,٥ مليار دولار أمريكى، ونصيب الفرد فيها ٢٣,٢٠ دولار أى أكثر من نصيب الفرد فى بريطانيا واستراليا وكل الدول النامية بالطبع، ويزورها سائحون بأكثر من عدد سكانها، وفيها أعلى نصيب للفرد من التليفون المحمول وعربات الرولزرويس وأعلى عمر متوقع عند الميلاد وأقل نسبة من وفيات الأطفال، وأهم مركز دولى للتجارة والشحن والمعلومات والسياحة فى آسيا، والمكانة الرابعة كمركز للبنوك وسوق الذهب، وثامن أسواق المال فى العالم، ومن حيث القدرات التنافسية لا يسبقها إلا الولايات المتحدة وسنغافورة فقط ولا غير!!

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربى

التاريخ: ٥ يوليو ١٩٩٧

عالم جديد

عادت هونج كونج إلى الصين، كواحدة من علامات العالم الجديد الذى نعيش فيه، برغم أن المدينة المتلألئة بالأنوار، والمثقلة بالأموال، كانت أيضا علامة العلامات فى كل العوالم القديمة السابقة، فقد قامت المدينة الصينية فى زمن الاستعمار التقليدى، عندما وطىء أرضا صخرية جدباء فى جنوب الصين، مجموعة من التجار الإنجليز عام ١٨٤٠، ومنها انطلقوا لفض غشاء بكارة المملكة الوسطى، التى استعصت على الغزو والاستيعاب الاقتصادى والثقافى، ومن ساعتها صارت المدينة بخلطتها الإنجليزية الصينية شاهدة على عصور متعاقبة، كانت فيها حرب الأفيون نوعا من أنواع المقاومة الصينية للاستعمار الغربى، وحتى بعد انقلاب الحال فى بكين، من مملكة إلى جمهورية رأسمالية، ثم شيوعية، فإن بقاء هونج كونج على حالها، ظل شاهدا على أن عملية استقلال الصين لم تستكمل بعد، فالمدينة برغم نظامها الاقتصادى الغربى، ظلت فى ثقافتها وألوانها وحروفها مدينة صينية، ومن ثم كانت مزيجا فريدا ما بين الانتماء إلى العالم وتطوراته الآخذة فى «العولمة» بسرعة خرافية، والبقاء جغرافيا واستراتيجيا وثقافيا فى حضن الوطن الأم.

وطوال هذا التاريخ من التوازن الدقيق، لم يحاول أى من الأطراف الإخلال به، فلا الصين فى عصر الإمبراطورية أو عصر الجمهورية، فى عصر الرأسمالية، أو عصر ماوتسى تونج، عمدت إلى تحرير الجزيرة بالقوة المسلحة، كما أن بريطانيا لم تعمل على استقلالها، برغم أنها توافرت لها كل مقومات الدولة، بل إنها من الناحية الإقتصادية كانت تتفوق على الكثرة الساحقة من بلدان العالم الثالث، واتشح الجميع بغطاء قانونى يعطيهم الزمن للتكيف مع أوضاع حرجة، وجاء التكيف مع العالم الجديد عندما تغيرت أشياء كثيرة فى الدنيا، كان أهمها على الإطلاق التغير الذى طرأ على الصين مع اجتماع الحزب الشيوعى عام ١٩٧٨، والذى منه انطلقت لكى تجعل منطقة جنوب وجنوب شرق البلاد هونج كونج هائلة، تستقبل الاستثمارات والأموال حتى أصبحت أكبر آلة للنمو الهائل فى جميع أركان العالم ، بعد هذا التطور المثير، لم يعد هناك ما يهم بريطانيا، بعد أن كسبت الدنيا الرأسمالية أعظم فتوحاتها، ولم تجد الصين غضاضة فى استقبال مدينة لها نظامها القانونى بعد أن صار الكل واحدا فى التجارة والشطارة !

د. عبد المنعم سعيد



فى الكرة.. والسياسة أيضا!!

فى اغلب الأحوال، فإن المشابهات بين مجالات مختلفة للنشاط الانسانى، تكون قاصرة للغاية بحكم اختلاف المحددات والقواعد والقوانين التى تحكم كلا منها، ولكن النكسات الأخيرة للكرة المصرية جعلتنى كمشاهد أجد فيها الكثير من العادات التى تكثر فى حياتنا العامة، والتى ربما لو تخلصنا منها هنا وهناك لكان ذلك أدعى لتحقيق المقاصد. فالأصل فى كرة القدم كما فى السياسة هو تحقيق «الأهداف» باقصى سرعة ممكنة او على الأقل باسرع مما يحققها «المتنافسون» الآخرون سواء كانوا فرقا أو دولا، ولكن المسالة التى وجدتها مزمنة لدينا ان فرقنا الرياضية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، تعانى داء التحضير الطويل الذى يظهر فى المباراة بتبادل الكرة طويلا فى نصف ملعبنا، ورغم أن ذلك يعطى شعورا مرضيا بان الكرة معنا، وليست مع الخصم إلا ان التحرك فى المكان يمنعنا فى نفس الوقت من تسجيل الهدف الذى هو الأصل فى الموضوع، بل ان فترة التحضير الطويلة يمكنها ان تؤدى إلى استحكام دفاعات الطرف الآخر، ومن ثم تجعل الانجاز صعبا إن لم يكن صعب المنال. بعض من هذا نجده فى الحياة العامة فكثيرة هى المشكلات والمعضلات التى نسرف فى التحضير لحلها حتى إذا ما جاءت لحظة «الانطلاق» نجدها تعقدت باكثر مما كان الأمر فى البداية. وعلى سبيل المثال فإن التحضير للانطلاقة الاقتصادية الراهنة استغرق وقتا طويلا، وعندما عقدنا العزم فى النهاية على الحركة إلى الامام كان عدد السكان قد زاد بالملايين، ودخلت دول أوروبا الشرقية فى سوق جذب الاستثمارات العالمية، وخرجت دول أمريكا الجنوبية من كبوة مديونية الثمانينيات وصارت سوقا للاستثمار هى الأخرى، بينما تضاعفت قدرات الدول الآسيوية على المنافسة فى الأسواق العالمية.

وإحدى خصائص الكرة المصرية الميل الكبير لإخراج الكرة إلى خارج الملعب أحيانا بغرض التشتيت وأحيانا اكثر دون غرض على الاطلاق، وفى الحياة العامة فإن هناك قدرة أكبر على صرف الاهتمام العام عن أهم القضايا المصرية وهى التنمية، وفى وقت من الأوقات كانت قضية افغانستان تفوق قضايا مصرية كثيرة، وفى أوقات أخرى لم يجد البعض منا مشكلة إلا الصراع بين «الإيمانية» (هكذا) و «العلمانية»، وجاءت آخر الصيحات فى الخروج عن الموضوع بمقاومة «دعاة العولمة والهيمنة الغربية فى الداخل والخارج»، وكأن العولمة اختراع لا وجود له ولا تعرفه وتتعرف عليه اليابان، والصين، وبلاد الهند والسند، وكأن ملاحظته ومراقبة تاثيراته علينا، تعنى بالضرورة استسلاما للهيمنة الغربية. ولو قام أحد بتحليل مضمون الخطاب العام فى وسائل الإعلام والثقافة لتخيل أننا قد انتهينا من تحقيق، أو تسجيل، كل أهداف البناء الوطنى وتعظيم المكانة المصرية، ومن ثم فلم يعد هناك بد من بعض «الجمل» الاستعراضية لإرضاء النظارة فيما تبقى من وقت ضائع فى نهاية القرن العشرين!.

وفى الملاعب المصرية تتداخل الاختصاصات بشكل مثير، فالجمهور يريد القيام بدور واللاعبين والمدرب والحكم فى آن واحد، وفى بعض الأحيان يخلق المدرب واللاعبين جمهورهم الخاص ولا بأس احيانا من قيام أى منهما بتمزيق ثياب الحكم، لأنه تغاضى عن ضربة جزاء ، على اعتبار أن علمهم باحكام القانون أوفى. وفى الحياة السياسية تتداخل الأدوار وتختلط فالقضاء تزايد دوره السياسى ربما عن دون قصد بعدما بات هو مصدر قيام الأحزاب السياسية، وفى بعض الأحيان تنازعت الاختصاصات بينه وبين السلطة التشريعية فى تحديد من هو صاحب القرار حقا فى تحديد بطلان الانتخابات العامة، وبعض الصحافة اكتسب لنفسه الحق فى التدخل وإصدار الاحكام فى قضايا لاتزال معروضة امام القضاء، وحتى لو تم الحكم فيها بالفعل، او صدر فيها قرار تشريعى، عن طريق خلطة مخيفة بين الوطنية والارهاب، والعدالة والعنف، بل وصل الأمر فى بعض الأحيان إلى إصدار أحكام سياسية بالطرد من الحياة العامة، نتيجة الخلاف فى الرأى الذى هو قدس أقداس الحرية.

والحكم فى المباريات المصرية، موضع شك دائم سواء كان اجنبيا او مصريا، فهو اما قبض من الفريق المنافس، او انه متحيز بالضرورة نتيجة الموطن او المهنة او التاريخ الشخصى، أما فى السياسة فإن الطرف الأجنبى هو دائما جزء من مؤامرة من نوع خاص، والنظام الدولى تم تفصيله لقهرنا فقط ودون بقية شعوب الارض، وفى الداخل فإن الحكومة موضع ترقب، والقاعدة القانونية يراد تفصيلها على كل حالة. وهكذا فإننا لو اردنا الصلاح للأمة وفريقها القومى، وقدرة اكبر على تسجيل الأهداف القومية، فعلينا التخلص من هذه العيوب حتى تتدعم الانطلاقة الحالية، ونصل إلى المرمى من اقصر الطرق وفى اسرع وقت. وبالطبع فإننى لم أتحدث عن أشياء أخرى مهمة تتعلق بتشكيل الفريق، فهذا ما سوف أتركه لذكاء القارىء الذى لا أشك فيه!

د. عبد المنعم سعيد

عالم جديد

مازالت أضواء هونج كونج تبهر العالم بمناسبة عودتها إلى الصين، ومن ثم فإن فيضا هائلا من المعلومات توافر عن هذه الجزيرة الصغيرة، التى تشكل معجزة بكل المقاييس، والذين يعرفون الأفلام الأمريكية القديمة، سوف يجدون المدينة مكانا لتصارع أجهزة المخابرات، وموقعا لأنواع مختلفة من الجريمة والبغاء وتجارة المخدرات، ومع قرب نهاية القرن العشرين، باتت شيئا مختلفا تماما، فقد باتت درة الاستقرار والرخاء، ومستوى المعيشة فيها يتفوق - على مستوى العالم - على دول مثل بريطانيا وكندا واستراليا، وإيطاليا، وكل الدول النامية بالطبع، وفى أسيا فإنها تقف تالية لليابان فقط، وعلى قدر صغرها وضعف مواردها الطبيعية، فإن البشر فيها نجحوا فى إقامة اقتصاد متوازن بين الصناعة والتجارة وشئون المال، وفى هذا المجال الأخير برزت عبقرية «لؤلؤة الشرق» حتى صار فيها أكبر كثافة بنكية فى العالم، فيوجد فيها بنكان فى المتوسط لكل كيلومتر مربع، وهناك بنك لكل ٣٠٠٠ مواطن فى المتوسط، ومن بين كل ١٠٠ مواطن بالغ، فإن ثلاثة منهم يعملون فى مجال البنوك.

كيف حدثت هذه المعجزة، السر هو أنه لم تكن هناك معجزة على الإطلاق، وإنما قدرة هائلة على العمل الشاق والمتواصل، وبأقل الأسعار، وتكوين بنية قانونية صلبة يمكن الاستناد إليها من قبل المواطنين والأجانب دون تمييز، وبنية أساسية ذات كفاءة عالية فى الموانىء والطرق والمواصلات و الاتصالات، والأهم من ذلك كله، فكر اقتصادى حر يجعلها أكثر المدن انفتاحا فى العالم، فالضرائب قليلة، والتنظيمات والسخافة البيروقراطية فى أدنى صورها، ولكن حتى مع توافر هذه الشروط كلها فقد كان ممكنا لتجربة هونج كونج أن تنهار، نتيجة موقف الوطن الأم، التى كان بمقدورها دوما وضع التجربة كلها موضع التهديد وعدم الاستقرار، ولكن بكين لم تفعل، وعلى العكس ألقت بثقلها الأمنى والاستراتيجى، بل حتى الاقتصادى وراء الجزيرة الصغيرة جدا، فقد كانت تعلم أنه مهما طال الزمن أو قصر، فإنه من الأفضل لها استعادة الأرض السليبة مزدهرة ونامية، وليست محملة بالأعباء والفقر والعوز، وربما كان المهم أن الصين ذاتها كان لديها ما تتعلمه من هونج كونج، وبعدما وصل التعليم إلى مداه، تقدمت لتسلمها!!

د. عبدالمنعم سعيد



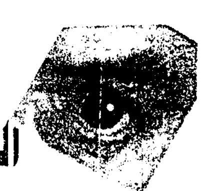
المصدر: الاهرام العربى
التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

عالم جديد

فى الوقت الذى مازالت فيه بعض المجتمعات العربية تناقش قضايا «الختان»، وعما إذا كان يمكن للمستشفيات العامة إجراء عملياته أم لا، وتتطاير الفتاوى، والفتاوى المضادة حوله، هبطت المركبة الأمريكية «باثفايندر» على سطح المريخ، ومنها خرجت مركبة أخرى، خرجت لتتجول على سطح الكوكب الأحمر، تجمع الصور والصخور وتحللها، وترسل المعلومات حولها إلى كوكب الأرض، حيث تتم إدارة المغامرة كلها، وهكذا بات مقررا أن تبدأ عملية كبرى لإرسال الإنسان نفسه إلى سطح الكوكب البعيد، فى فترة تتراوح ما بين عام ٢٠١٠، وعام ٢٠٢٠، أى وفق خطوات متتابعة، كما حدث تماما مع رحلة الإنسان إلى القمر، والتى بدأت بإطلاق «الأقمار الصناعية» المحملة بالإنسان إلى الفضاء الخارجى لأول مرة عام ١٩٥٧، وانتهى المشوار فى النهاية بهبوط أرمسترونج على سطح القمر فى عام ١٩٦٩ فى المشروع الذى حمل تسمية «أبوللو». هنا يحمل المستقبل تطورات مهمة، فبعد استكشاف القمر، فإن البحث العلمى عاد وانكفأ على الفضاء القريب، يملأه بأقمار الاتصالات والملاحة، وباختصار بالاستخدامات التجارية التى تعطى عائدا لتكنولوجيا الفضاء كلها الآن، فإن رحلة المريخ وما سيتبعها، تعنى استئناف الحركة فى الفضاء السحيق، أى الذى يتعدى مدار كوكبنا، ويذهب إلى كواكب أخرى، ومن يعلم، ربما قبل نهاية القرن القادم سوف يكون بقدرة الإنسان الخروج من المجرة كلها، ولكن المرحلة الحالية بعد استيعابها بالطبع، سوف تعنى إضافة لتكنولوجيات الحركة، وتكنولوجيات اختزان الطاقة، وتكنولوجيات المراقبة والمتابعة عن بعد كبير جدا، وكل ذلك سوف يعكس نفسه، ربما بأسرع مما نتصور على الاستخدامات الإنسانية الراهنة، وربما كان أهم النتائج على الإطلاق، أن الرحلة بجملتها أظهرت التطور الهائل الذى أحرزته القدرات العلمية الأمريكية، بحيث وقف العالم المتقدم كله فى أوروبا واليابان يلهث خلف الحدث، فبينما بدأ هؤلاء جميعا يلهون فى الفضاء القريب للأرض بأقمار تجارية رخيصة، إذ بأمريكا تقفز من فوقهم جميعا إلى المريخ، فى خطوة تكنولوجية هائلة بكل المقاييس، سوف تحصد الولايات المتحدة نتائجها فى مجال العمارة والشطارة والصناعة، كيف سيحدث ذلك؟ لن نعرفه على وجه التحديد، ولكننى أعتقد أننا لن ننتظر طويلا!

د. عبدالمنعم سعيد



عبد المنعم سعيد:

الحركة قوة ضغط مؤثرة تسعى للسلام



سألنا الدكتور عبد المنعم سعيد - رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية للأهرام هل يمكن دفع مسيرة السلام عبر العمل المشترك مع قوى إسرائيلية.

قال لنا حركة السلام الآن قوة ضغط مؤثرة تسعى للسلام هى أقوى مجموعة فى إسرائيل، وهدفنا تعبئة كل قوى السلام فى إسرائيل وهناك ٢٨ قوة سلام، أكبرهم حركة السلام الآن، وموقف هذة الحركة هو الأفضل، وهذا التحرك يتم تحت مظلة التحالف الدولى من أجل السلام العربى الإسرائيلى، والبيان المشترك يبرز قدر التفاهم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، والانسحاب من الجولان، وإقامة منطقة خالية من التسلح النووى، صحيح هناك خلافات حول عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتعريفهم للإرهاب وإذ يعتبرون أى عملية انتحارية يقوم بها فلسطينيون أو لبنانيون عملا إرهابيا

مقعد دائم فى مجلس الامن!

مع إعلان الولايات المتحدة عن خطتها فى إصلاح مجلس الأمن وفتح باب العضوية الدائمة فيه لكل من اليابان والمانيا ولثلاث دول من العالم الثالث صار الباب مفتوحا لفض الاحتكار الخماسى للعضوية الدائمة فى المجلس وجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية لدول وشعوب وثقافات العالم، والأهم من ذلك فض الازدواجية الحالية فى إدارة العالم وأزماته السياسية والاقتصادية ما بين الأمم المتحدة وقمة الدول الصناعية التى خلقت لنفسها مجالا متزايدا خلال السنوات الأخيرة منافسا وخاصما من قدرة المنظمة العالمية. وبغض النظر عن دوافع القرار الأمريكى، وسواء كان يعبر عن رغبات ديمقراطية مفاجئة أو لحاجتها لخفض نصيبها من الانفاق على المشاكل العالمية، فإن القرار سوف يفتح الباب لمنافسة هائلة بين دول العالم الثالث الكبرى للظفر بهذه المكانة المرموقة، والتى ستعطى الدولة حق المشاركة المباشرة فى إدارة قضايا العالم الكبرى ومن ثم زيادة قدرتها على الدفاع عن مصالحها وتحقيق المكانة العالمية وما يصاحبها من أرصدة سياسية واقتصادية.

وبسبب ذلك كله فإنه سوف يكون مفهوما تماما سعى مصر للحصول على هذا المقعد بحكم موقعها الجغرافى وموضعها الثقافى والحضارى والديموغرافى فى الدوائر العربية والإسلامية والافريقية والمتوسطية وبحكم تأثيراتها الأمنية والسياسية فى منطقة الشرق الأوسط وافريقيا والخليج، وهى أدوار لا تتوافر لأية دولة افريقية أخرى، ورغم ذلك فإننى لا أتصور أن الوصول إلى هذه النتيجة سوف يكون نوعا من تحصيل الحاصل، بل أظن أنه سوف يستدعى جهدا فائقا ليس دبلوماسيا وسياسيا فقط، وانما قد يستدعى الأمر جهدا قوميا شاملا سوف يستدعى تغييرات سياسية واقتصادية وثقافية بالغة الأهمية ففى عملية المنافسة الدولية للحصول على المقاعد الثلاثة سوف تحاول كل دولة ابراز ليس فقط موقعها وموضعها من السياسة الاقليمية والعالمية، وانما النموذج الاقتصادى والسياسى والثقافى الذى سوف تقدمه للعالم كعضو دائم له القدرة على التأثير فى مجلس الأمن.

وعلى سبيل المثال فإنه من المرجح فى حالة تمثيل أسيا أن تفوز بمقعدها الهند ، ليس فقط بحكم عدد سكانها الذى يصل إلى المليار نسمة، ومساحتها التى جعلتها شبه قارة باكملها وانما أيضا بحكم تمثيلها للثقافة الهندوكية التى تتعدى الهند إلى دول كثيرة فى شرق أسيا، وبحكم نظامها الديمقراطى الذى استعصى على النزعات العرقية والطائفية، وبحكم نموها المتسارع خلال الأعوام الأخيرة والذى وصل إلى ٧٪ سنويا وجعلها من الاسواق العالمية الصاعدة، والتى يرغب الجميع فى دخولها والاقتراب منها، وبحكم القاعدة التكنولوجية والعلمية التى كونتها خلال العقود الماضية هنا فإن الهند سوف تبز أبرز منافسيها مثل اندونيسيا وباكستان، حيث لن يكون الفاصل فقط فى الموقع والموضع، وانما

يكون الفاصل فقط فى الموقع والموضع، وانما

أيضا الفارق الضخم فى التجربة السياسية وحجم السوق المتوقعة. كذلك فإن البرازيل على الأرجح هى التى ستمثل أمريكا الجنوبية بحكم حجمها السكانى والاقتصادى وتعبيرها عن الثقافة اللاتينية حتى ولو كانت فى صيغتها البرتغالية ،وفوق ذلك بسبب نموها الاقتصادى وتحولها إلى الديمقراطية خلال الأعوام الأخيرة. هنا فإن الأرجنتين وشيلى وفنزويلا سوف تجد القليل الذى تتميز به اللهم إلا فى تعبيرها الأقرب عن الثقافة اللاتينية فى لغتها الأسبانية، ولكن ذلك لن يكون بمقدوره فقط منازعة [illegible] الاقتصادى للبرازيل وحجم السوق فيها بعد أن تساوى الجميع فى القدر الديمقراطى.

الموقف الذى ستواجهه مصر سوف يكون اكثر صعوبة، فنيجيريا سوف تتقدم بثروتها البترولية وحجم سكانها ودورها النشيط فى غرب افريقيا وثقافتها الافريقية ، واثيوبيا سوف تعرض مكانتها كمقر لمنظمة الوحدة الافريقية ودورها فى شرق أفريقيا أما جنوب افريقيا، فسوف تقدم توليفة من التقدم الاقتصادى الذى يفوق أية دولة افريقية أخرى والمثال السياسى الديمقراطى الذى حل المشكلة العنصرية فى واحدة من ابرز معاقلها، وعلاقتها بالغرب بحكم الاقلية البيضاء فيها والتى ستبرز بمثابة الجسر الثقافى بين افريقيا والعالم الغربى فضلا عن الدور السياسى المتصاعد فى حل المشاكل الافريقية خالصة من مشاكل العرب وصراعاتهم ، وفى ظنى أن كل هذه العناصر التى ستقدمها نيجيريا أو أثيوبيا أو جنوب افريقيا لا تكفى للفوز على مصر وما قدمته وما تقدمه للسياسات الاقليمية والعالمية ، ولكننا يجب أن نضع فى الاعتبار أن قوى كثيرة سوف تكون راغبة فى استبعاد مصر لأسباب ليس هنا محل مناقشتها ، ولذا فإننا شعبا وحكومة من الضرورى أن نسد باب الذرائع بقفزة كبرى وسريعة فى التنمية المصرية، وبقفزة أكبر فى تطوير نظامنا السياسى حتى يصل إلى المستويات المقبولة ديمقراطيا فى العالم الثالث، وبقدرة أعظم على التسامح الثقافى. فإذا كنا نريد مقعدا دائما فى مجلس الأمن علينا أن نبدأ فى تحقيق ذلك فورا، فلا وقت للانتظار.

د. عبد المنعم سعيد


المصدر: الاهرام العربى
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٧

عالم جديد

وسط تطورات دولية متلاحقة فى مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والعلاقات الدولية بشكل عام، فإن هناك مناطق ودولا فى العالم يبدو أنها لم تغادر عوالم قديمة جدا لا يوجد فيها إلا البدائية وأقسى أنواع التخلف ليس فقط الاقتصادي وإنما الروحى والمعنوى.

النموذج الصافى لهذه الحالة فى دولة أفغانستان التى ظهر فى لحظة أنها لحقت بعصر التحرر الوطنى عندما نجحت فى التخلص من الاحتلال السوفيتى ونظامه العميل وسط تأييد ساحق من جميع الدول شرقا وغربا، وبالتأكيد من قبل الدول العربية الإسلامية، وعلى مدى عقد كامل طوقت أعناق «المجاهدين» الأفغان بزهور الإعجاب، وبات سياف وحكمتيار وربانى ومسعود، وغيرهم أبطالا وأسودا للدين والملة. ومنذ وصول كل هؤلاء إلى السلطة بدأوا فى تمزيق البلاد وقهر العباد وتكفير كل منهم للآخر، وقاموا بواحدة من أكبر المجازر البشرية فى القرن العشرين فى واحدة من أكثر مناطق العالم تخلفا. وكأن كل ذلك لم يكن كافيا حتى ظهرت حركة الطالبان لكي تنافس الجميع فى التكفير، واتباع أكثر تفسيرات الدين تخلفا وانغلاقا، ولكن غفر لها القدرة على اكتساح جميع الأقاليم، وإعطاء وهم القدرة على تحقيق الاستقرار.

ولكن الاستقرار لم يتحقق، فقد بدأت لعبة التحالفات المضادة تأخذ نصيبها ـ كما حدث دائما من قبل، وبدأ الطالبان فى التراجع بدورهم، وفى كل الأحوال كما كانت فى السابق ـ فإن كابول بدت كالكرة التى يتقاذفها الجميع بالقصف الجوى والمدفعى حتى لم يسلم فيها مبنى حكومى، ولا مدرسة ، ولا مسجد. وهكذا دخل «الحل الإسلامى» للقضية الأفغانية فى نفق جديد لا يوجد فيه إلا الظلام والوحشة والمستقبل البائس لشعب بأكمله، أوقعه زعماؤه فى أوهام ثمنها الدم والتدمير، الذى ليس له نهاية، المدهش بعد ذلك أننا لا نجد تفسيرا مقنعا لهذه «الفتنة» سوى أن المسألة فى النهاية لم تكن جهادا، ولا تحريرا، ولا حلا إسلاميا لأى شىء يخص أمة نامية ومتعبة، وإنما مجموعة من العصابات وتجار المخدرات وعملاء لأجهزة استخبارات متعددة، تتصارع وتتقاتل على الثروة المحدودة لشعب فقير لم يعد لديه ما يقدمه لشعارات الإخوة والتكافل والتراحم بعد أن داسها الجميع تحت الأقدام!!.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــرام

التاريخ: ٤ اغسطس ١٩٩٧

تجربة عربية...!!

ربما لاتوجد مفارقة بين القول والفعل فى الفكر العربى قدر الحديث عن العمل العربى المشترك وروافده من القول بالوحدة العربية حتى السوق العربية المشتركة، فالبيانات والإعلانات السياسية ممتلئة بها حتى الحافة، ولكن عندما يجد الجد وتأتى ساعة الحقيقة فى التطبيق تقفز التحفظات والتربيطات والانحيازات للمصالح القطرية وحتى الشخصية، ويظهر أن أكثر الزاعقين بالآمال والطموحات العربية هم أقلهم قدرة على الفعل، بل وأكثرهم فجاجة فى التعبير عن النظرة الإقليمية. ويكفى أن نعود الى التاريخ السياسى العربى الحديث لنجد أن أكثر الدول العربية تبنيا للفكر القومى كانت دوما أكثرها تنافرا مع الدول العربية الأخرى خاصة تلك التى تتبنى نفس الفكر، وهى ذات الدول الأقل دفعا لنصيبها لدى جامعة الدول العربية مرة لأن سياسات الجامعة لاتعجبها، ومرة لأن لديها من المشاكل مع جيرانها ومع العالم بما يكفى لاتخاذها ذريعة للتخلص من هذا الواجب مع الاحتفاظ بحقها فى كل الأوقات بلوم كافة العرب لأنهم لايقومون بما يكفى من المساندة والمؤازرة لوحدة العرب.

ورغم هذا التاريخ البائس فإن أجيالا كاملة من العرب لم تكفر بالفكرة، وحاولت باستمرار أن تبحث لها عن مسارات عملية جديدة تتلاءم مع مايحدث فى المنطقة والعالم من متغيرات. وفى نطاق عملنا فى مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية قامت تجربة فريدة أظنها تستحق التنويه بدأت فى أغسطس من العام الماضى عندما التقت ثمانية مراكز عربية للبحث فى جبل لبنان بواقع مركزين من مصر والأردن وفلسطين ولبنان يجمعها جميعا أنها ليست مراكز حكومية، وتلتزم بقواعد البحث العلمى المتعارف عليها عالميا، ولها إنتاج بحثى يعتد به، والأهم أنه لايوجد لها التزامات أيديولوجية أو ارتباطات حزبية. وفى هذا الاجتماع وضعنا الأساس لشبكة من العلاقات يقوم بعضها على أنشطة مشتركة، وبعضها الآخر على تبادل الخبرات، والتعلم المتبادل، ومقايضة المطبوعات والمنشورات.

وبحكم هذا المفهوم القائم على «شبكة العلاقات» لم يكن هناك هيكل هرمى للقيادة فيه رئيس ومرؤوس، ولاتفرقة بين مركز كبير وآخر صغير، ولا مركز غنى وآخر فقير، فالكل يشارك بقدر تقدمه الذاتى وبقدر مايعطيه للعلم والبحث فى قضايا دولته أو للأمة ككل من معرفة.

وفى شهر يوليو الماضى اجتمعت هذه المراكز فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وفى أول تجربة من نوعها فى ورشة عمل خاصة بالمشاركة فى شبكة الإنترنيت العالمية لمراكز البحوث الدولية حيث لم يتم تبادل المعارف حول تجربة التعامل مع أحدث مستحدثات العصر فقط. وإنما أيضا لوضع الأساس لموضع خاص لمراكز البحوث العربية فى الشبكة الدولية تبث فيه انتاجها على العالم كله، وهو ماتحقق بالفعل لثلاثة مراكز هى مركز الأهرام، ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ومركز البحوث اللبنانية. وخلال عام من الآن فإن الموضع العربى على الشبكة الدولية سوف يضم باقى المراكز الثمانية ويبقى مفتوحا لمن يرغب فى المشاركة من مراكز البحوث العربية. هنا فإننا لم نسعى لوحدة الصف أو وحدة الهدف أو وحدة القول، ففى إطار البحث العلمى لايوجد الا الحرية الفكرية للباحثين وحسبنا أن نقدم للعالم وبلغة يفهمها أن لدينا بحثا علميا جادا وفق قواعد عالمية متعارف عليها يقوم به باحثون عرب قادرون على السعى لفهم مجتمعاتهم، وأن كل ذلك ليس حكرا على دول أخرى فى المنطقة يفوق انتاجها العلمى ضعف إنتاج الأمة العربية مجتمعة!

التجربة بعد ذلك سوف تستمر ليس فقط من خلال الإنترنيت وإنما من خلال سلسلة من ورش العمل التى ترقى أساليب البحث العلمى لدى كل طرف، ومن ثم سوف نعقد ورشة تتعلق باستطلاعات الرأى العام السياسية فى عمان حيث سيتعلم المصريون واللبنانيون من مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية فى نابلس تجربتهم فى هذا المجال الحيوى. وبعدها سوف تعقد ورشة عمل أخرى يتعلم فيها الأردنيون والفلسطينيون من تجربة مركز الأهرام ومركز البحوث اللبنانية فى بحوث الانتخابات. وقبل الصيف القادم سوف نعقد ورشة عمل ثالثة خاصة بادارة مراكز البحث حيث سيجلس الجميع للتعلم من خبراء عالميين كيفية ادارة مراكزهم البحثية فى زمن فيض المعلومات وتعقد وسائل المعرفة. المهم فى هذه التجربة التى دخلت دور التطبيق بسهولة ويسر انه لم يذكر فيها أبدا أنها تتعلق بالوحدة العربية لأننا نمارسها بالفعل وتظهر فى العلاقة الشخصية بين الباحثين، وفى الهدف الذى وضعوه أن يكون للعرب صوت كفء فى واحدة من المجالات، والأهم إننا نحتاج التعلم من بعضنا البعض دون وصاية ولا أصوات زاعقة صارخة!!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام العـربي

التاريخ: ٩ اغسـطس ١٩٩٧

عالم جديد

عندما تثار قضية «العولمة» فى الكتابات العربية فإنها توضع فى العادة فى مقابل قضية «الخصوصية» سواء تلك الثقافية أو الاقتصادية، حيث تتهدد الذات والهوية فى الحالة الأولى، والأسواق والصناعات الوطنية فى الحالة الثانية، وفى الحقيقة فإنه لا يوجد فى تاريخ الوصول إلى الحالة الحاضرة من الارتباط العالمى بالتكنولوجيا والتجارة والاستثمار ما يؤكد وجود هذا التهديد، بل إن المرجح أن التقدم نحو العولمة كان دوماً يعطى فرصاً أفضل لكل ماهو خاص ثقافياً واقتصادياً للازدهار والتقدم، وعلى سبيل المثال فإن الثقافة العربية الإسلامية كانت احتكاراً لقلة قليلة من المتخصصين وخريجى المدارس الدينية الذين كانوا يعرفون القراءة والكتابة ومن ثم القدرة على قراءة القرآن والكتب الدينية، وكتب الفقه والتراث، أما الغالبية الساحقة من المواطنين الأميين فلم تكن لديهم أية وسيلة مباشرة للتعرف على الثقافة ومنتجاتها بل وحتى المعرفة المباشرة باللغة العربية فى أصولها الصحيحة، ومن ثم انتشرت بينهم البدع والخرافات التى ليست لها علاقة بصحيح الدين أو التراث أو الثقافة بوجه عام. ولكن عندما اخترعت الطباعة، ومن ثم خلقت أولى الوسائل للانتشار الواسع للكلمة والثقافة والفكر سواء على المستوى العالمى أو المحلى، وجاءت المطبعة إلى منطقتنا، فإن الثقافة العربية، وليس فقط الثقافة الأجنبية، بل واللغة العربية ذاتها باتت متاحة لأعداد متزايدة من العرب لم تكن متيسرة لهم من قبل، ومع اختراع البرق ومن ثم انتشار الصحافة، فإن معرفة العرب بباقى البلدان العربية، وليس فقط ببقية بلدان وثقافات العالم، باتت أسرع وأكثر انتشاراً، وجاءت الإذاعة وبعدها التليفزيون ووسائل حفظ الثقافة من الكاسيت حتى الفيديو لكى تتيحها للجميع حتى ولو لم يكونوا يعرفون القراءة والكتابة فى الأصل، أما عندما جاءت الأقمار الصناعية لكى تقفز بالعولمة إلى مرحلة اكتمالها، فإنها لم تكن تعرض ثقافات العالم فقط بل إنها أتاحت أكثر من عشرين محطة فضائية عربية سوف تصل إلى الخمسين قبل نهاية هذا القرن، لكى تضع بين أيدى المواطنين العرب من مناحى الثقافة العربية والإسلامية مالم يكن متيسراً لهم فى أى وقت فى التاريخ، أى أنها أتاحت الفرصة لتعميق الثقافة والخصوصية بدرجة لم تتوفر من قبل، هذا عن الثقافة، فماذا عن الاقتصاد؟!

د. عبدالمنعم سعيد

«العولمة»....!!

إذا كان الجنرال النازى الألمانى جورنج هو الذى قال إنه عندما يسمع كلمة الثقافة، فإنه يسحب على الفور مسدسه، فإن هناك كثرة منا ليسوا جنرالات ولا نازيين بالتأكيد يسحبون مسدساتهم ومدافعهم الرشاشة عندما يسمعون كلمة «العولمة»، حتى بات هناك قاموس كامل من الكلمات، ومعلقات كاملة من المقالات تشن الهجوم تلو الهجوم على «مروجى العولمة» و«دعاة العولمة». ولكن ما يجمع الطرفين كان دوما إنكار حقائق لم يتمكن الجنرال الألمانى من القضاء عليها بإشهار مسدسة، ولا أعتقد أن إنكارها بالمدفعية الثقيلة الكلامية من قبل كتاب ومفكرين غرب ومصريين سوف يقضى عليها أيضا. وقد جاء الجنرال وذهب وبقيت الثقافة الانسانية التى رفضت النازية وأساليبها الدموية والعنصرية، وهنا سوف يأتى كثرة ويذهبون ويبقى الاتجاه نحو ربط أجزاء وشعوب الكرة الأرضية من داخلها ومن خارجها مستمرا ومتعمقا كل يوم.

وقد بدأ الاتجاه إلى «العولمة» منذ الزمان القديم، عندما خرج الفينيقيون من لبنان الحالية لكى ينشئوا مراكز للتجارة فى شمال إفريقيا وجزر البحر الأبيض المتوسط تربطها خطوط للملاحة والتجارة والشطارة وانتقال البشر والبضائع والأفكار والثقافات. ومنذئذ ارتبط هذا الاتجاه بالتطور التكنولوجى لوسائل الاتصال والمواصلات التى وصلت ذروتها خلال العقود الأخيرة مع تصاعد احكام الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة فى مجال المعلومات والفضاء، التى باتت تحزم الأرض بالاتصالات، لدرجة لم تشهدها البشرية من قبل وحققت طفرة انتاجية لا تستطيع اى سوق محلية استيعابها، حتى أنه لم يعد أمام أية صناعة أو زراعة قدرة على النمو ما لم يكن بمقدورها المنافسة فى السوق العالمية. وترتب على هذه الحقيقة مجموعة من النتائج برزت فى شكل شبكات معقدة ومركبة من المؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ووكالة الطاقة الدولية ومنظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقليمية مثل الاتحاد الأوروبى واسيان ونافتا، والتكتلات العابرة للاقاليم والقارات مثل أبيك، والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وفوق هؤلاء جميعا توجد قمة الدول الصناعية الكبرى تمثل أركان «حرب» العالم الاقتصادى والسياسى للكرة الأرضية كلها. ولا يقتصر الأمر على المؤسسات فقط ولكن هناك أعصاب ودورات دموية تربط المنظومة ببعضها ممثلة فى الشركات متعددة الجنسيات، وروابط المعلومات، وأسواق المال وحركة التجارة والاستثمار، وظاهرة المصنع العالمى التى جعلت كل منتج صناعى لا تنفرد دولة واحدة بإنتاجه وإنما تشارك فيه أكثر من دولة وفى بعض الأحيان عشرات من الدول.

ظواهر «العولمة» هذه هى التى تستحوذ على الجزء الأعظم من الناتج الاجمالى العالمى، والنصيب الأكبر من حركة رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية، والقدر الأوفى من الاتصالات والمواصلات الكونية، وفيها ما يزيد على ثلاثة أرباع التجارة الدولية، والأهم من ذلك كله أنها باتت تحدد المدى الذى يمكن الذهاب إليه فى التنمية داخل كل دولة من خلال قدرتها على الاتصال والإلتحام بهذه الظواهر مجتمعة، يستوى فى ذلك دولة عظمى مثل الولايات المتحدة ودولة صغرى مثل غانا أو سنغافورة. فالثابت الآن أن القطاعات التى تنجح فى الاندماج فى ظاهرة العولمة التى تقوم فى النهاية بجذب باقى الاقتصاد القومى للنمو المتواصل والمتسارع ومن ثم نقل شعوبها إلى مستويات أعلى وأرقى من النمو الاقتصادى والاجتماعى وحتى الثقافى كذلك.

ولكن هذا الإندماج لا يتأتى الا من خلال القدرة على المنافسة بحجم السوق العالمية، وربما كان هذا بيت القصيد فى المقاومة التى تلقاها «العولمة»، كظاهرة واقعية وملموسة، وكفكرة تندرج تحتها آفاق النمو الوطنى. فالخوف من المنافسة التى تعنى العمل الشاق والدؤوب والقدرة المتواصلة على التعلم والإبتكار يشكل هلعا ورعبا لقطاعات اقتصادية تواضعت قدراتها على الأسواق المحلية، ولقطاعات فكرية إنهزامية وكسولة إنتابها الرعب من فداحة المنافسة على المستوى العالمى. ومن هنا جاءت المقاومة وسحب المسدسات والمدافع الرشاشة بإنكار الظاهرة كلية واعتبارها هلوسة مستوردة فيها من الشيطان الأجنبى مس، وهرطقة على الفكرة الوطنية والقومية. وإذا لم يفلح الإنكار الكلى جرى الاحتماء بالخصوصية الثقافية للتغطية على عدم ثقة القائلين بها فى ثقافتهم الوطنية وقدرتها على المنافسة والتنافس فى عالم متعدد الثقافات، وتقدم التكنولوجيا الحديثة الوسائل التى تغنى كل ثقافة حية وانسانية لديها ما تقدمه للبشرية بأسرها. على أى الأحوال فإن وضع الرؤوس فى الرمال، ورفض الحقائق التى لا تخطئها عين ليست جديدة فى تاريخنا، ولا تاريخ العالم، ولكن ما ينفع الناس هو الذى يمكث فى الأرض دائما!!.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام الـعـربي

التاريخ: ١٦ اغسطس ١٩٩٧

عالم جديد

أصدرت جامعة الأمم المتحدة تقريرها: «حالة المستقبل ١٩٩٧» والذى جاء فى إطار مشروعها البحثى عن الألفية القادمة من السنوات، ويعتمد التقرير على سلسلة من اللقاءات مع ٢٠٦ شخصيات عالمية موزعين كالتالى: أوروبا «٤٠»، شمال أمريكا «٦٥»، آسيا «٧٥»، أفريقيا، «١٩»، أمريكا اللاتينية «٧»، أما من حيث التوزيع المهنى فقد كان توزيع هؤلا كما يلى: الجامعات «٤٢»، الحكومات «٥٩»، الجمعيات الأهلية «٣١»، والمنظمات الدولية «٢٠»، والقطاع الخاص «٥٤»، وقد حدد هؤلاء خمسة عشرة قضية حاكمة لمسيرة البشرية فى القرن القادم ينبغى العمل على التعامل معها منذ الآن إذا ما كان على المجتمع العالمى أن يتجاوز آثارها السلبية، وهذه القضايا هى: النمو السكانى العالمى، ندرة المياة العذبة، اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، ظهور أمراض جديدة وعودة أمراض قديمة للظهور، تعقد عملية صنع القرار، الإرهاب، العلاقة الديناميكية بين البيئة والإنسان، تغير وضع المرأة، العداءات العرقية والدينية والعنصرية، تكنولوجيا المعلومات، الجريمة المنظمة، النمو الاقتصادى، شيخوخة المفاعلات النووية، وباء الإيدز، التغير فى طبيعة العمل. الغالبية العظمى من هذه القضايا تعتمد على بعضها البعض، بحيث أن أى تحسن فى موقع البشرية إزاءها يعنى تحسنا فى عدد أخر من القضايا، خاصة إذا تميز هذا التحسن بالاستمرارية، ولكن التعامل معها جميعا يتطلب عددا من الشروط منها التطور التكنولوجى والعلمى المستمر، والنمو الاقتصادى المتواصل والمتسارع، والتعليم، والإدارة الفاعلة القادرة على التنبؤ بالأزمات والاختناقات المقبلة، وتقوية المؤسسات الدولية الفاعلة ذات القوة الحقيقية و «المحدودة» فى آن واحد، والحوار بين الثقافات والحضارات. وربما كان الأهم من ذلك كله توافر القدرة للمجتمع الإنسانى للتفكير والتعامل المشترك مع هذه القضايا، صحيح أن ثورة المعلومات العالمية الراهنة أتاحت لأول مرة لكل القوى المفكرة فى العالم أساسا مشتركا من المعلومات، إلا أن تطوير آلية للتفكير المشترك لا تزال فى بدايتها، وربما كان مشروع جامعة الأمم المتحدة واحدة من البدايات الصحيحة فى هذا الاتجاه، هذا عن الإطار العام للتقرير، فماذ كان فيه عن كل هذه القضايا؟!

د. عبد المنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر : الجـمـهـوريـة
التاريخ : ١٧ اغـسـطس ١٩٩٧

الالتزام المهنى والوظيفى والوطنى

منذ شهور عاهدت نفسى الا اكتب مرة أخرى فى موضوع التطبيع لانى اكتشفت ان المناقشة في هذا الموضوع اصبحت ليس لها معنى ولاجدوى فى ظل تجمد عملية السلام.. وعاهدت نفسى أيضا الا اعلق او ارد على دعاة التطبيع والمبشرين له والمدافعين عنه لان رئيس الوزراء الاسرائيلى بسياسته وتصرفاته ينفذ كل مايردده كل هؤلاء حتى أن الكنيست الاسرائيلى دخل اللعبة أيضا ليؤكد للمبشرين والمدافعين انهم واهمون فى امكانية الضغط على نتانياهو والتاثير على الرأى العام الاسرائيلى.

ولكن الاسابيع الماضية شهدت مستجدات.اجبرتنى ان أعود للحديث مرة أخرى ليس للرد على المدافعين والمبشرين ولكن لخطورة مااصبحوا يرددونه ويهدفون اليه.. وخاصة ان المسألة تعدت الالتزام المهنى الذى تحتفى به نقابة الصحفيين واصبح منحصرا الآن فى الالتزام الوظيفى والوطنى.

أول تلك المستجدات هى السرية التى فرضت على اجتماعات جماعة كوبنهاجن والسلام الان الاسرائيلية التى عقدت فى القاهرة وتل ابيب مؤخرا والخطورة أن تلك الجماعات بدات تجذب بعض شباب الصحفيين والباحثين تحت مختلف الاغراءات.

والغريب فى المسألة هى تلك السرية التى اصبحت تتم بها تلك الاجتماعات وكان القائمين بها يشعرون أنهم يفعلون شيئا مريبا يتسترون عليه.

والحدث الثانى الذى فرض على الكتابة هو الحديث الذى أجراه عبدالمنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام واحد المشاركين فى تحالف كوبنهاجن والمدافعين عن التطبيع مع صحيفة هاآرتس الإسرائيلية خلال يونيو الماضى اثناء اجتماعات التحالف فى تل ابيب.

والخطورة فى الموضوع ان د. عبدالمنعم سعيد يحق له ان يتبني مايؤمن به ويفكر فيه ولكن الخطورة ان يحاول فرض آرائه على الآخرين.

فالدكتور عبدالمنعم سعيد يحاول استخدام كافة الاساليب للدفاع عن وجهة نظره فهو تارة يؤكد أن عمرو موسى وزير الخارجية على رأس قائمة مؤيدى كوبنهاجن وهو تارة أخرى يرى ان الاهرام اكثر الصحف المصرية تاييدا للتطبيع والدفاع عنه حتى أنه يسأل المحرر الذى أجرى معه الحوار لماذا لم تكتب اسرائيل عما كتبته الاهرام عن كوبنهاجن والحوار الجديد مع اسرائيل خاصة وان الاهرام يوزع كما يقول د. سعيد ١.٨ مليون نسخة يوميا بينما ان الصحف التى تهاجم التطبيع لايزيد توزيعها عن مائة الف نسخة - ولاأعرف ماذا يقصد د. سعيد بذلك - ولايقف هجوم الدكتور سعيد عند ذلك بل هو يرى ان من يحاولون معاقبة المطبعين سوف يفشلون ولن تتم معاقبتهم وانه مازال عضوا فى نقابة الصحفيين ولااحد يستطيع معاقبته بل انه يعد «ها آرتس» ان محامى الجاسوس الاسرائيلى عزام ان تتم معاقبته من قبل نقابة المحامين.. ويرى د. سعيد ايضا ان كل المحاولات فشلت فى معاقبة أى شخص ساهم فى التطبيع ماعدا اتحاد الكتاب والسبب كما يرى الدكتور العبقرى هو قلة عدد اتحاد الكتاب وخاصة ان غالبية الكتاب لاينتمون لهذا الاتحاد ثم أن القرارات تتخذ فيه باغلبية رفع الايدى بدون الاخذ فى الاعتبار الجوانب الاخرى.. ولاافهم ايضا ماذا يقصد د. سعيد من كل ذلك.

وأخطر ماجاء فى حديث عبدالمنعم سعيد الذى لم ينف حتى الان كل ماجاء فيه أن الخلاف الكبير بين مصر والعالم العربى واسرائيل يتركز فى عدم التوازن بين اسرائيل القوية والعرب الضعفاء.. هذه هى ترجمة حرفية لما قاله هذا الدكتور السعيد بل انه يرى ان التطبيع هو الورقة الاخيرة التى يساوم بها العرب ولكنه يقول نحن لانطبع ولكن نطور الحوار ولااعرف ماذا يقصده عبدالمنعم سعيد.

والجزئية الثالثة هو القرار الذى اتخذه مجلس نقابة الصحفيين مؤخرا باحالة الزميلين لطفى الخولى وعبدالمنعم سعيد الى لجنة التحقيق النقابية لمخالفتهم لقرارات الجمعية العمومية الخاصة بالتطبيع على الرغم من لفت نظرهم اكثر من مرة ورغم ان قرار مجلس نقابة الصحفيين قرار هام ويشكر عليه جميع اعضاء المجلس لانه يجسد الالتزام المهنى من النقابة تجاه اعضائها الا ان ماأشار اليه وقاله عبدالمنعم سعيد فى «هاارتس» يتعدى هذا الالتزام المهنى وتصبح المسألة هنا التزاما وظيفيا بالدرجة الاولى فعبد المنعم سعيد يتعمد فى كل مناسبة ادخال الزميلة الاهرام وكانها اصبحت صوت المدافعين عن التطبيع واعتقد ان قرار الزميلة الاهرام لانهاء التعاقد مع رسام الكاريكاتير اليهودى «لورى» كان رسالة لم يستوعبها جيدا عبدالمنعم سعيد.

«جمال»

خطوة سورية..!!

جاءت خطوة لقاء الرئيس حافظ الأسد في الأسبوع الماضي مع وفد فلسطيني من مواطني إسرائيل كمؤشر لبعد جديد في السياسة السورية ربما لن تكون الأخيرة من نوعها. صحيح انه ليس اللقاء الأول فقد سبقه لقاء عام ١٩٩٤ مع أعضاء عرب في الكنيست الإسرائيلي بقيادة السيد عبد الوهاب الدراوشة رئيس الحزب الديمقراطي العربي، حينما ذهبوا إلى دمشق لتقديم التعزية في وفاة المرحوم باسل الأسد إلا أن اللقاء هذه المرة لم يكن مغلفا بمناسبة اجتماعية من أية نوع. وانما كان لقاء سياسيا صريحا من أوله إلى آخره خاصة أنه جاء وسط الأجواء الملبدة لعملية السلام برمتها ووسط زيارة دينيس روس المبعوث الأمريكي لمفاوضات الشرق الأوسط الذي لم تكن سوريا جزءا من همومها الملحة. وربما كان الأهم من ذلك كله حدوث اللقاء بعد خطوتين للسياسة السورية كان الاقتراب من العراق بإزالة التوتر بين البلدين وفتح الحدود التجارية بينهما واحدة منها، أما الثانية فتمثلت في زيارة الرئيس الأسد لإيران مؤخرا ربما لتعزيز الوشائج القوية بالفعل أو للتعرف على القيادة الإيرانية الجديدة أو لكليهما معا.

هنا فإن صورة الدبلوماسية السورية تكون في طريقها إلى الاكتمال، فمن ناحية فإن سوريا تدعم من أرصدتها السياسية والاستراتيجية تحسبا لحالة المواجهة مع إسرائيل بتوثيق العلاقة مع إيران ونقل العلاقة مع العراق من حالة الخصام إلى حالة القرب مع إضافة ذلك كله إلى العلاقات الاستراتيجية مع مصر والسعودية ، وفي هذه الحالة فإن إقامة جسر من خلال عرب إسرائيل إلى الساحة الإسرائيلية يبدو منطقيا لأنه ينقل الاستعداد السوري للسلام العادل إذا ما توفرت النية الإسرائيلية على ذلك فزوار دمشق لم يكونوا عربا فقط وانما كانوا يمثلون جبهة عريضة من قوى السلام في إسرائيل سواء من القوى السياسية العربية الخالصة أو من احزاب صهيونية مثل ميرتس والعمل، وحمل واحد منهم رسالة من يهودا باراك الزعيم الجديد لحزب العمل لم ينس بعد أن عبر عن رغبته في السلام أن يضيف بخط يده في الرسالة أرجو ابلاغ أفضل احترامي إلى اللواء حكمت الشهابي.

وبغض النظر عن حالة الود التي قدمها باراك إلى خصمه السابق على مائدة المفاوضات، فإن لقاء وفد عرب إسرائيل بمن فيه من أعضاء للكنيست تشير إلى إدراك سوري متزايد لأهمية الأقلية العربية في إسرائيل والتي تبلغ نسبتها ١٩٪ من عدد السكان في الدولة العبرية يمثلهم تسعة أعضاء في البرلمان هذا غير العرب المشاركين في حزبي العمل وميرتس ، ولعل ذلك يمثل خطوة أولى نحو إدراك أعمق للتعقد والتركيب في المجتمع الإسرائيلي وهو ما ظهر بالفعل من خلال ما أبداه الرئيس حافظ الأسد على التمييز ما بين الطبيعة العدوانية للحكومة الإسرائيلية الحالية، وما بين قوى السلام الأخرى في إسرائيل والذى رأى أن اسحق رابين وشيمون بيريز ويهودا باراك (حسب تصريحاته) يقعون في إطارها، ومن ثم فإن تقدير الرئيس الأسد أنهم لو نجحوا في الانتخابات لاستمرت عملية السلام ولعل ذلك استند في المقام الأول إلى التجربة المباشرة في التفاوض مع إسرائيل وإلى التقدم الذي كان حادثا في المفاوضات ، والذي أبدت فيه إسرائيل استعدادها للانسحاب من الجولان والتي يبدو أن العمليات الانتحارية جاءت لا لكي توقف التقدم على المسار الفلسطيني وتعطي الانتخابات لليكود على طبق من فضة فقط، وانما لكي تنسف التقدم على المسار السوري كذلك.

وحتى لا تبدو الخطوة السورية محدودة ولمرة واحدة، فإن السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السوري حرص خلال لقائه الوفد على تأكيده للموافقة السورية على السماح لفلسطينيي الـ ١٩٤٨ بزيارة سوريا متى يشاءون، أي أن الجسر العربي إلى إسرائيل وقوى السلام فيها سوف يبقى مفتوحا وربما يكون في هذه الخطوة مفاجأة لكثيرين لايزالون يعتقدون أن إدارة الصراعات الكبري لا يوجد فيها الا جانب واحد وهو زيادة الأرصدة السياسية والاستراتيجية استعدادا للمواجهة مع خصم لا يرون فيه إلا قوة وحيدة عدوانية وغاشمة مع التخلي الكامل عن تلك القوى الواقعة داخل الطرف الآخر، والتي ترغب بدورها في السلام وقد قادت هذه، النظرة إلى الإهمال التام لهذه القوى داخل إسرائيل بما فيهم أشقاء عرب لهم في العروبة ما لنا، ولكن دمشق أخذت أولى الخطوات في سبيل تجاوزها تمثل ذلك في اللقاء الدافيء الذي لا قوة في عاصمة الأمويين، وفي الحماس الظاهر من أهل مخيم اليرموك الذين حملوا الشاعر الفلسطيني سميح القاسم ذا المواقف المعروفة من الحوار مع قوى السلام في إسرائيل على الأعناق، لقد قدمت السياسة السورية لكثيرين درسا نرجو أن يكون قد جاء في الوقت المناسب.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهـرام العـربـي

التاريخ : ٢٣ اغـسـطس ١٩٩٧

عالم جديد

«حالة المستقبل ١٩٩٧»، التقرير الذى أصدرته جامعة الأمم المتحدة فى مشروعها الألفى، يقول لنا: إنه على رأس مشاكل العالم فى القرن القادم تقع الزيادة السكانية، التى تطلب بشكل ملح أكثر من أى وقت مضى الغذاء والكساء والتعليم والرعاية الصحية، وإذا علمنا أن عدد سكان العالم الآن يبلغ ٥,٩ مليار نسمة يزيدون بمعدل نمو سنوى يبلغ ١,٦٪، أو حوالى ٩٠ مليون نسمة سنويا، فإن عدد سكان العالم سوف يصل عام ٢٠٣٠ إلى عشرة مليارات ، سوف يكون أهم من الاحتياجات الهائلة - التى مالم يتم سدها - سوف تحدث ثورات كبرى سياسية واقتصادية وبيئية كذلك، ويكفى أن نعرف أن سكان المدن والحضر ينمون بسرعة أكبر من سكان الريف، خاصة فى الدول النامية حتى أنهم تضاعفوا خمس مرات خلال العقود الأربعة «١٩٥٠ - ١٩٩٠» حتى وصلوا إلى ١,٥ مليار نسمة وسوف يصلون - طبقا لإحصائيات الأمم المتحدة - إلى ٤,٤ مليار نسمة عام ٢٠٢٥، أو ما يعنى أن ثلثى سكان العالم الثالث سوف يعيشون فى مدن مزدحمة ومتهالكة البنية الأساسية خلال فترة قصيرة.

ولعل أول مشكلة ملحة سوف تفرض نفسها على هؤلاء البشر القادمين سوف تكون توفير مياه الشرب العذبة التى باتت شحيحة للغاية نتيجة الإدارة غير الرشيدة للموارد المائية وتلوث المياه الجوفية، والاستخدام الزراعى المبالغ فيه للأراضى ، وهناك دول أصبحت فيها هذه المشكلة حادة - إلى حد كبير - منها الآن ١١ بلدا فى إفريقيا و٩ فى الشرق الأوسط ومنطقة شمال الصين بما فيها بكين والأراضى الزراعية التى تحيط بها، والهند، بما فيها نيودلهى وعشرات الآلاف من القرى المحيطة بها، والمكسيك بما فيها العاصمة والأراضى المروية بالأنهار فى الشمال، وحتى فى الولايات المتحدة فإن أجزاء من غربها بدأت تواجه مشكلة شح المياه، هذه الظاهرة التى بدأت بالفعل فى المناطق المذكورة سوف تتفاقم خلال العقود المقبلة مالم يتم التعامل معها على مستوى الزيادة السكانية من جانب، وعلى مستوى زيادة المياه المتاحة من جانب آخر، وهما مشكلتان تحتاجان قدرا كبيرا من التنظيم الاجتماعى والتطوير التكنولوجى، وكل منهما له تكلفته والزمن الذى يستغرقه. أى أننا فى النهاية إزاء سباق محموم مابين القدرة على كسب المستقبل والتقاعس الذى قد يقود إلى خسرانه!!.

د. عبد المنعم سعيد



المصدر : الاهـرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ : ٢٥ اغسطس ١٩٩٧

صناعة الدولة الفلسطينية.....!!

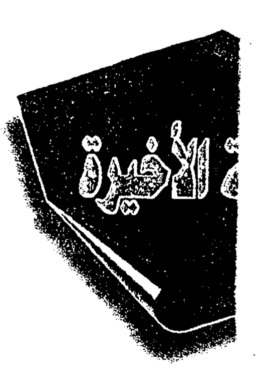
قامت الدول حديثة الاستقلال في العالم الثالث في معظم الحالات من خلال عملية جراحية بالغة الألم للخروج من أسر الدولة المستعمرة أخذت أشكالا مختلفة من النضال السياسي والمسلح. ولكن ذلك لم يكن أبدا كافيا لقيام الدولة، وإنما كان على قيادتها دوما أن تخوض معركة أخرى لتحقيق الاندماج الوطني بين قوى سياسية وأحيانا عرقية وطائفية من جانب، ومد نطاق السلطان السياسي والاقتصادي الى مجمل المساحة الجغرافية للوطن المحرر. فمن المؤكد أن غياب الإدارة الجيدة لعملية النضال ضد المستعمر يؤدي في كثير من الأحيان إلى انفراط عقد الاندماج الوطني بل وربما يؤدي في نفس الوقت إلى نوع من الإحتراب الأهلي حتى بين القوى الوطنية الساعية الى الاستقلال، كما أن العجز عن تحقيق التوافق الوطني يؤدي في معظم الأحيان إلى العجز الكامل عن إدارة الصراع من أجل الاستقلال حيث يقوم كل فريق برسم استراتيجيته وتكتيكاته الخاصة التي قد تتضارب فيما بينها وتؤثر سلبا على عملية الاستقلال برمتها أو تؤخرها عن الموعد المقدر لها، وفي كل الأحوال فإن ضرب الدولة لجذورها السياسية والاقتصادية في نطاقها الجغرافي يبقى مؤجلا مما يؤدي في النهاية الى تهافت القاعدة المادية للنضال من أجل الاستقلال.

وربما كانت معضلة المعضلات بالنسبة لقيام الدولة الفلسطينية ان العمليات الثلاث لابد وأن تتم في وقت واحد، وأن الفشل في أي منها يؤدي على الأرجح إلى نتائج سلبية على باقي العمليات الأخرى لإقامة الدولة. وعلى قدر النضال الطويل للشعب الفلسطيني ونخبته السياسية، فإن الخطوة الأولى للاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية جاءت مع اتفاقيات أوسلو ووجود أول سلطة وطنية فلسطينية على أرضها، وجاءت الانتخابات التشريعية والرئاسية والحرة وتحت الرقابة الدولية لكي تعطي المشروعية لهذه السلطة، ومن ثم قضت على أي شك في تمثيلها للشعب الفلسطيني وحقها في إدارة الصراع من أجل الاستقلال. ولكن المشكلة أن عددا من القوى السياسية «الإسلامية» الفلسطينية، انطلقت من معارضتها لاتفاقيات أوسلو لكي تدير صراع الاستقلال بطريقتها الخاصة بعيدا عن السلطة الوطنية المركزية واستراتيجيتها مما أوجد ازدواجية مضرة بمجمل النضال الفلسطيني كله. فالعمليات العسكرية التي قامت بها حماس والجهاد الإسلامي أوجدت موقفا مضادا لعملية أوسلو التي تقوم على التقدم التدريجي للدولة الفلسطينية من خلال

التقدم التدريجي للدولة الفلسطينية من خلال
اتساع النطاق الجغرافي لها، وتقوية قدرات السلطة المركزية على توسيع سلطانها التنموي على الضفة الغربية وقطاع غزة. فمن الملاحظ أن هذه العمليات جاءت قبيل عملية إعادة الانتشار الأولى التي كان مقدرا لها أن تتم في مارس ١٩٩٦، ويتوسع بمقتضاها نطاق الأراضي المحررة، مما أدى إلى تأجيلها وإلى وصول الليكود للحكم وهو المعارض من حيث الجوهر لاتفاقيات أوسلو أيضا، وبالتالي توقف تقريبا الاتساع الجغرافي للدولة الوليدة، وليس مستبعدا ان العملية العسكرية الأخيرة جاءت بدورها لكي تقف حائلا ضد عملية إعادة الانتشار الثاني في شهر سبتمبر القادم.

من هنا تأتي أهمية مؤتمر المصالحة الفلسطيني الأخير، والذي انتهى الى اعتبار السلام، بمعنى تطبيق أوسلو، استراتيجية فلسطينية لقيام الدولة وتحقيق الاستقلال المنشود حسب ما أعلنته مصادر فلسطينية حول نتائج الاجتماعات حتى وقت كتابة هذه السطور. ولو صح ذلك، وتبنت الفصائل الفلسطينية المختلفة في الحكم والمعارضة هذه الاستراتيجية، فإن حركة التحرر الفلسطيني تكون قد تجاوزت واحدة من أبرز معضلاتها وأكثرها خطورة، وتكون بالتالي قد حققت حالة من الوفاق الوطني الذي هو أهم الأعمدة الرئيسية لقيام الدولة الفلسطينية. أما إذا كان ما أعلن أقل من الحقيقة، وأن فصائل حماس والجهاد الإسلامي لا تزال تصر على رسم وتنفيذ استراتيجيتها الخاصة، فإن اسرائيل سوف تجد الثغرة التي تستغلها لكي تعوق عملية الاستقلال. ففي الحقيقة فإن حكومة نيتانياهو، وفق آراء معظم المحللين داخل اسرائيل قبل خارجها، كانت تتشوق لأزمة تعطيها الفرصة لكي تتفادى مازق الالتزام بتحقيق الانسحاب الثاني من الأراضي الفلسطينية، والذي كان سيعرضها في حالة تنفيذه لأزمة وزارية مع العناصر الأكثر تطرفا في التحالف ا لحاكم، أما إذا تجاهلته أو جعلته محدودا للغاية فإنه سوف يزيد من الضغوط الدولية عليها. وهكذا جاءت الأزمة الأخيرة لا لكي تقف في وجه جهود مصرية وأوروبية وأمريكية كانت في طريقها إلى التبلور، وإنما لكي تعطي نيتانياهو ورفاقه ما يحتاجونه تماما. لذلك فإننا نأمل أن تكون المصالحة الفلسطينية حقيقية وشاملة لأنها تشكل العمود الأساسي الذي سوف تقوم عليه الدولة الفلسطينية التي وان كانت صناعتها مضنية وقاسية، إلا أنها الآن أصبحت أقرب إلى الحقيقة ربما أكثر من أي وقت مضى!.

د. عبد المنعم سعيد



مفتاح القرن القادم

بقلم : د. عبد المنعم سعيد

المرأة هى مفتاح حل الكثير من المشكلات العالمية فى القرن القادم، والتى حدثنا عنها تقرير حالة المستقبل الصادر عن جامعة الأمم المتحدة هذا العام، فهي الحلقة المركزية فى عملية الزيادة السكانية، والتى تنبع منها كل مشاكل الندرة فى الموارد المائية والطبيعية، وهى - كذلك حلقة مهمة فى نقل الأمراض القديم منها والمستحدث، وهى - كذلك - أهم الحلقات فى عملية التعبئة والتنشئة من أجل التنمية والتقدم، ولذا فإن التقرير يرى أن الخطوة الأولى فى التغلب على معضلات العالم القادم يجب أن تبدأ بالمرأة ومكانتها الاقتصادية، والاجتماعية، حيث إن جميع الدراسات تشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين تحسن حالة المرأة وتقدم المجتمع بشكل عام، وفى الحقيقة فإن مكانتها تتغير بشكل متسارع على اتساع العالم كله بغض النظر عن الثقافة، والجغرافيا، والحدود العرقية، والطبقية، والدينية، حيث يتجه هذا التغير فى اتجاه المزيد من المساواة بين الرجل والمرأة.ومع تحسن حالة المساواة هذه فإن التجربة تثبت أن معدل الزيادة السكانية يتناقص، وتزداد رفاهية الأمم. وخلال العقدين الأخيرين، شهد العالم تقدما كبيرا فى وضع المرأة حيث وصل معدل التعليم لديها إلى ضعف ذلك الذى حدث للرجل، وزاد العمر المتوقع عند الميلاد لها بما مقداره تسع سنوات، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال إلى نصف ما كانت عليه، ولذا فإذا أخذت جميع المشاكل العالمية المنتظرة مجتمعة، فإن تحسين حال المرأة يكون أقل الحلول تكلفة للتعامل معها فى وقت واحد، والطريق إلى ذلك معروف وهو خفض مستويات الأمية من خلال برامج خاصة بالمرأة، والريفية منها بشكل خاص، وتشجيعها على العمل، والحفاظ على حقوق الملكية لديها فى القانون وفى الواقع، وتوفير الرعاية للأطفال، ومنع التمييز ضدها، وإعطائها تسهيلات للقروض البنكية حتى تتمكن من الاستثمار، وبدون الدخول فى تفاصيل كثيرة، فإن المرأة الأم، والأخت، والزوجة، والحبيبة، وأحوالها تشكل مفتاح القرن القادم، وهى مسألة عرفها حكماؤنا من قبل، ولكنهم نادرا ما أخذوا بها، بل إن بعضا منا جعلها عورة جسدا وصوتا، نغلق عليها الأبواب ونقيم حولها المتاريس، ونضع حولها الحراس المسلحين بالسيوف والمدافع الرشاشة، ليس بالضرورة خوفا وحرصا عليها، وإنما ربما، خوفا وحرصاً منها .


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام العـربي

التاريخ: ٣ سبتـمبـر ١٩٩٧

عالم جديد

الفرق بين التخلف والتقدم يكمن أحيانا فى المنظور الذى ينظر به البشر للحياة وأحداثها، وكلما كانت النظرة عقلانية تحليلية كان ذلك أدعى إلى مراتب أرقى من العلا المادى والمعنوى، أما إذا كانت النظرة غيبية تعيد الأمور إلى ما لا يستطيع الإنسان الإمساك به والتحكم فيه فإن ذلك يكون الطريق لإبقاء الشئون على ماهى عليه أو تركها تتحلل وتتراجع بعد أن أبقينا عناصرها والقوى المحركة لها بعيدا عن تناول القدرة الإنسانية. تعالوا ننظر إلى كيفية تناول كثرة منا حدثين بالغى الأهمية خلال الأيام القليلة الماضية، حادث مصرع الأميرة الجميلة ديانا، والحوادث المروعة للقتل والذبح فى الجزائر، على بعد الشقة والمسافة بين كلا الأمرين، سوف نجد حديث المؤامرة هو المسيطر بقوة.

ففى الحالة الأولى: ساد التصور بين جمهرة من المثقفين والعامة على أن مقتلها كان نتيجة تدبير محكم، مرة من المخابرات البريطانية ومرة من الأمير تشارلز، والدافع هو الوقوف ضد زواجها من السيد عماد الفايد المصرى المسلم، هنا وببساطة مذهلة لم يشارك فى تصورها أحد فى العالم بأسره جرى استدعاء العنصرية الغربية وصراع الحضارات والاستعمار القديم والحديث للتدخل فى حادث سيارة يجرى آلاف منه فى أركان الدنيا الأربعة، أما فى الجزائر حيث الواقعة جاء الاعتراف بها بل والفخر بشأنها من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة، فقد كانت الدعوى أن مرتكبيها قد يكونوا من الحكومة نفسها أو نتيجة أصابع فرنسية وربما أمريكية أو إسرائيلية، ولم يكن مهما بعد ذلك، تقديم دليل واحد على كل ذلك بعد أن استراح الجميع من إدانة المجرم الأصلى.

المؤامرة هنا تلعب دورا نفسيا وعمليا مهما، فهى من ناحية مريحة للغاية فهى تعطى تفسيرا سريعا ومتوافقا مع الرغبات الأصلية للمدعى وبالتالى تعفيه من جهد التحقق والمتابعة ومقارنة الأدلة، والأهم أنها تلقى المسئولية على قوى خفية وبعيدة عن قدرات البشر فى الإمساك بها والتحكم فيها، أى إنها فى النهاية دعوة كبرى للكسل الفكرى، والتكاسل العملى، فكيف يمكننا فى أى وقت عمل شىء طالما أننا لا نستطيع الإمساك بخيط واحد له علاقة بالواقع الذى نعرفه، وربما يشكل ذلك مصيبة فكرية فيما يتعلق بمصرع الأميرة، إلا أنه يصير كارثة فيما يتعلق بأحداث الجزائر، لأنه فى هذه الحالة يسمح بالإفلات للمجرم الأصلى ومن ثم نطلق يده فى ارتكاب جرائم جديدة، وهو ماحدث بالفعل ولا تزال الدماء تسيل فى الجزائر أنهارا!!

د. عبد المنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٦ سبتمبر ١٩٩٧

عالم جديد

منذ شرفتنى مجلة «الأهرام العربى» بكتابة هذا العمود، وجدت أنها المكان المناسب للحديث عن المستقبل بحلوه ومره. هذه المرة أستأذن القارىء الكريم فى الحديث عن حاضر مر كالعلقم يجرى على أرض الجزائر الشقيقة بعد وصول الخبر بالمجزرة التى ضاع ضحيتها ٣٠٠ من الشباب والأطفال والنساء والعجائز وطوال الأسابيع الماضية فإن أعداد الضحايا شبه اليومية كانت تتراوح بين ٣٠ و ٧٠ قتيلاً غير الجرحى والمروعين نفسيا وعصبيا، وغير الخسائر الاقتصادية الفادحة، والخسائر المعنوية الناجمة عن التشهير الذى يصيب الإسلام وبلادنا من جراء الوحشية الهائلة التى تتم بها عملية القتل. فالمتأسلمون الإرهابيون فى الجزائر لا يقتلون ضحاياهم بالرصاص فقط أو يفجرون أجسادهم بالمتفجرات ويحولونها إلى أشلاء مبعثرة فقط وإنما يتلذذون بعمليات الذبح الجماعى بالأسلحة البيضاء حتى يتم قطع الرءوس عند الرقاب ثم بعد ذلك توضع على أبواب بيوت الضحايا، أما النساء فيجرى تقطيعهن وبقر بطونهن حتى ولو كن من الحوامل، وفى بعض الأحيان، وربما لأنه لا يوجد وقت لعمليات ذبح معقدة، فإنه يجرى حرق الجميع فى منازلهم.

ما أدهشنى كثيراً أن الصحافة العربية جميعا اكتفت فى معظمها بنقل الأخبار والأرقام وكأنها محض إحصائيات، لم يحزن أحد ولم يرتعد، أما جميع الجماعات والاتحادات المهنية والفنية والصحفية والتى لا تكف عن إصدار بيانات الاستنكار والشجب والغضب - فإنها لم تقدم شيئا سوى الصمت، وكأن قتل المسلم للمسلم، والعربى للعربى، ليس إلا نوعا من تحصيل الحاصل، أو أن الضحايا فى الجزائر يقلون فى عروبتهم وإسلامهم عن الضحايا فى فلسطين والعراق وليبيا أو أى بلد عربى آخر يعانى العسف الصهيونى أو الحصار الغربى. هذه الظاهرة لفتت أنظار الصحافة العالمية التى أمطرتنى بالأسئلة طوال الأسبوع الماضى، ولم يكن الإسلام هو موضوع الاتهام فقط أو كانت العروبة فقط موضوع التساؤل، وإنما أيضا كانت الأصالة الفكرية والنزاهة الأخلاقية لكتابنا ومفكرينا الذين تتعدد مكاييلهم السياسية والثقافية والإنسانية بقدر تعددها لدى الولايات المتحدة الأمريكية. ماذا نقول لهؤلاء الناس الذين نقلوا الانتفاضة الفلسطينية إلى كل العالم، وشهروا بالعربدة الصهيونية فى جنوب لبنان، وكانوا هم الذين عبأوا الرأى العام الغربى لإنقاذ المسلمين فى البوسنة، ماذا نقول لهؤلاء جميعا بالله عليكم؟!!.

د. عبد المنعم سعيد

أولبريت مرة أخرى.. !!

عندما يزور وزير خارجية دولة عظمى منطقة من مناطق النزاعات والصراعات في العالم فأن توقعات مشروعة لابد وان تبزغ فى اتجاه حدوث علامة فارقة فى مجريات الاحداث. وعندما تكون هذه الزيارة من قبل وزير الخارجية الامريكية فى عصر مابعد الحرب الباردة فان مثل هذه التوقعات تتضاعف، فالاصل فى المسألة ان مثل هؤلاء الساسة العظام لا يتحركون الا بعد تدبر ودراسة واستطلاع جميع وجهات النظر، وربما إجراء الاتصالات الفوقية والتحتية التى تكفل نجاح مهمتهم. وعندما يكون المتولي لمهمة العلاقات الخارجية فى الولايات المتحدة السيدة مادلين أولبريت شخصيا والتى أعلنت انها لن تأتى الى الشرق الأوسط إلا إذا كان ذلك يؤدى الى تطور إيجابى فى مسيرة الصراع العربى ـ الاسرائيلى، فان حضورها يدفع كذلك فى اتجاه مضاعفة التوقعات لأن الامر سوف يعنى فى النهاية إختبارا لمصداقية التوجه والقدرة.

ولكن وحتى وقت كتابة هذه السطور فى نهاية الجولة المكوكية للوزيرة الامريكية بين السلطة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية فان نتائج زيارتها لم تكن مبشرة بالمرة ، فلا صدرت إشارة عن استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين، ولا وافق بنيامين نيتانياهو على وقف الاستيطان او فك الحصار على الشعب الفلسطيني،وبالتالي ومهما كانت النيات الطيبة والاعلانات المتفائلة، فان العنف لن يتوقف. صحيح أن العنف والعمليات الانتحارية ارتبطت فى كثير من الاوقات بالتقدم فى العملية السلمية ذاتها، ومن ثم فان جمودها او انهيارها كلية يؤدى الى تقلصها، إلا ان ذلك لا يفسر كل حوادث العنف، كما ان توقفه من قبل الجماعات الاصولية سوف يعنى احتمالات أكبر للمواجهة بين الشعب الفلسطينى كله وقوات الاحتلال الاسرائيلية، خاصة فى ظل الظروف القاسية التى يرزح الفلسطينيون تحتها ويعانون منها كل يوم. وربما الاهم من ذلك كله أن العنف اليهودى سواء من قبل المتطرفين او المستوطنين او كليهما معا سوف يزداد غطرسة مدعما بطرق مباشرة او غير مباشرة من قبل السلطة الاسرائيلية. وباختصار شديد، فان العناصر الاساسية لانفجار الموقف تكون قد اكتملت ويبقى فقط السؤال عمن سيشعل الفتيل هذه المرة بطلقة او قنبلة أو مذبحة.

وربما سيكون من المنطقى هنا إلقاء اللوم على الوزيرة الامريكية لانها تأخرت كثيرا فى التوجه الى المنطقة حتى تعقدت الامور أكثر مما هى معقدة بالفعل، ولأنها منذ البداية بدأت فى إدارة المفاوضات بطريقة غير متوازنة، بعد أن جعلت الإرهاب الفلسطينى قضيتها الأولى متجاهلة الإرهاب الاسرائيلى سواء جاء فى صورة جماعات إرهابية منظمة او من قوات الاحتلال الاسرائيلية. ومن ثم فان حديثها بعد ذلك عن وقف الاستيطان ومصادرة الاراضى والهويات وتنفيذ مجمل الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية بدا وكأنه مهمة تستحق التأجيل، وهو الامر الذى تلقفته الوزارة الاسرائيلية لكى تعيد ترتيب المبادرة الامريكية وفق نوازعها الخاصة وتجعل خطواتها متتالية وليست متوازنة، وهو ما يقطع بالشلل فى عملية السلام كلها. وبعد ذلك فإن النتائج معروفة لأننا خبرناها من قبل حيث لايؤدى الجمود الى الملل وانما الى سلسلة من الاقوال والأفعال المضادة التى تفقد كل الاطراف الامن والسلام معا.

ولعل ذلك مايريده تماما رئيس الوزراء الاسرائيلى، فبعد إحباطه لاتفاقيات أوسلو، ووقفه للمفاوضات مع سوريا ولبنان، وتكثيفه للإستيطان، وحرمانه للشعب الاسرائيلى من الامن والسلام معا، بل وحتى إحداث مايكفى من الكوارث لاحداث التراجع فى الاقتصاد الاسرائيلى بعد تمتعه بازدهار غير مسبوق خلال السنوات السابقة على توليه السلطة، فان الاوضاع فى مجملها تعيد وضع اسرائيل الى مكانها السابق فى المنطقة سواء مع الدول التى وقعت معها معاهدات للسلام او مع تلك التى لم توقع. وربما كان إفشاله لمهمة الوزيرة الامريكية خطوة إضافية فى هذا الاتجاه، فالواضح ان الرجل ورفاقه فى الحكومة والتيار الايديولوجى الذى يمثله فى اسرائيل باتوا يعتبرون عزلة اسرائيل إقليميا هدفا اساسيا لسياستهم، وأنهم يعتبرون حالة السلام التى تكفل التعايش بين دول المنطقة أمرا يفقد اليمين الاسرائيلى مبرر وجوده واستمراره بعد أن عمل لسنوات وعقود على إقامة الدولة على الخوف ومن ثم التسلح والعنف. معنى ذلك كله، انه لم يجد جديد بعد زيارة أولبريت لباقى دول المنطقة، وان الكرة الان بكاملها فى ملعب الشعب الاسرائيلى الذى عليه أن يقرر مستقبل وجوده فى المنطقة ، اما بالنسبة للشعب الفلسطينى الذى صمد فى وجه كل أنواع الاستعمار فلا أشك فى قدرته على الصمود أيضا فى هذه المرة خاصة مع وجود قيادته على أرضه. ومن المؤكد أنه سيحتاج كل العون العربى خلال المرحلة المقبلة والذى نرجو ان يزيد على بيانات الشجب والادانة والاستنكار!!

د. عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهــرام الـعـربـي
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧

عالم جديد

في واحدة من تلك الجلسات التي نستمتع فيها بالجلوس والمناقشة مع الأستاذ السيد ياسين في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كان الأستاذ كعادته يطوف بنا بين التيارات الفكرية والفلسفية والأدبية، ووصل حديثه إلى رواية فرنسية لا أذكر اسمها، لكنه ذكر أن البطولة فيها كانت لرجل أعمال. وساعتها وجدت نفسي أسأله عمن يكون البطل في الرواية العربية عموما، وفاجأني بسرعته غير المعهودة حين أجاب بأنه المثقف المحبط. ولا أدري لماذا قفزت إلى خاطري فورا شخصية كمال عبد الجواد في ثلاثية نجيب محفوظ العالمية ومن ورائه عدد من الشخصيات المحورية في رواياته الأخرى، وبعده جاءت شخصيات روائيين عدة مصريين وعرب كان المثقف المحور فيها محبطا متشائما وعاجزا في كثير من الأحيان عن تغيير واقعه وواقع الوطن. وبعد ذلك لم أتمالك تجاهل أن الشخصية ذاتها تكاد تهيمن على الكتابة السياسية العربية حيث تتردد مقولة الزمن الحزين والأسود والحالك في بكائية طويلة على زمن ليس لنا فيه يد ولا لدينا القدرة على تغييره ودفعه إلى الأمام لما فيه مصلحة وطننا وشعوبنا. وباختصار فإن مثقفنا سواء كان في الرواية أو في الواقع لديه قدر هائل من الإحساس بقلة الحيلة وأنه لا دور له في عالم ليس من صنعه وليس له القدرة على النفاذ إليه.

وهكذا ربما أكون قد وصلت إلى واحدة من معضلات التقدم في بلادنا، وربما سبب من أسباب تخلفنا الأزلي، فالمثقف المحبط الذي بلا حيلة طريقه الدائم للنظر إلى القضايا هو الهروب منها، مرة إلى الماضي باستدعاء التاريخ الذي لا يرى الحاضر إلا مجرد إعادة إنتاج له، ومرة إلى الخارج بالعيش في ظل مؤامرة كونية لا تخص أحدا من عباد الله غيرنا، ولكنها دوما نافذة كالقضاء وحتمية كالقدر، ومرة بحالات من المبالغات اللغوية التي فيها من الشيطان مس ومن الشعر نزق. معنى ذلك في الحقيقة أننا فقدنا القوة الفاعلة في التقدم في أي بلد من البلدان والقادرة على النفاذ لصميم المشكلات والمعضلات التي تعوق التقدم، أي أننا خسرنا المعركة على أرض الواقع مهما كانت هناك أشباه مواقع حامية الوطيس على صفحات الصحف وفي محطات الإذاعة وأمام شاشات التليفزيون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــرام

التاريخ : ٢٣ سبتـمبر ١٩٩٧

حالة تنافسية

أحيانا كثيرة تدور نقاشات كثيرة بين المثقفين اشبه بحوارات الصم من فرط درجة التجريد فيها حتى تبدو للمواطن العادى نوعا من النقش على الماء الذى لايدرى الفائدة منه على وجه التحديد. فإذا أخذنا مثلا بقضية «العولمة» و«التنافسية» المصاحبة لها، ومادار عنها وحولها من نقاشات وشجارات أحيانا لوجدنا أنها ظلت معلقة بالهواء لأنها بدت دوما وكأننا نتعامل مع عوالم أخرى لسنا منها ولا تخصنا فى شئ، ولكن هذه الظاهرة كانت فى يدنا تماما خلال الاسبوعين الماضيين عندما شهدت مصر كأس العالم للناشئين فى كرة القدم، حينما زحف مئات الألوف من المصريين لمشاهدتها مباشرة ومعهم الملايين على شاشات التليفزيون، فقد كانت العولمة ظاهرة فى مشاركة ستة عشر فريقا من قارات الدنيا الست نجحت فى الوصول إلى نهائيات البطولة عبر عملية تصفية طويلة وقاسية وكان المنظم لها تنظيما عالميا هو الفيفا الذى وضع القواعد والحكام وترتيبات المباريات، وكانت هناك قواعد منظمة واحدة للجميع بغض النظر عن العرق والدين واللون والخصوصية الثقافية، وكانت هناك ١٤٠ محطة تليفزيون عالمية تتابع البطولة فى مواقعها، وتنقلها الى اركان الدنيا الاربعة ، والاهم من ذلك أن هذه القواعد جميعها كانت مقبولة من الجميع، فلم يطالب احد بارتداء الزى القومي داخل الملعب، ولم نشهد عقالا عربيا على رؤوس اللاعبين العرب، كما لم نجد زيا افريقيا فضفاضا ملونا على اجساد اللاعبين الافارقة وانما وجدنا الجميع يرتدون الزى الموحد لكرة القدم.

الفارق الوحيد بين الجميع كان قدراتهم التنافسية ومدى حباهم به الله من مواهب وقدرة على السرعة والتحمل على مدى عمر المباراة أو ماتعرفه لغة الاقتصاد بالمزايا النسبية التى قد تعطى فى مجال كرة القدم السبق للبرازيل وغانا، وتعطى التخلف للولايات المتحدة الامريكية، ولاتحصل نيوزيلندا على اى منهما حين دخل مرماها اكبر عدد من الأهداف ولم يسجل فريقها هدفا واحدا. وبين هذا وذاك كانت توجد دول كثيرة من بينها مصر التى نجحت فى الادوار الاولية ثم فشلت بفارق هدف واحد فى دور الثمانية أى انها فى عالم الرياضة كما فى عالم الاقتصاد، وربما السياسة ايضا، قطعت أشواطا على طريق التقدم والتميز، ولكنها لم تصل بعد إلى المكانة المتميزة للمربع الذهبى فى عالم كرة القدم، والمعروف بالدول الصناعية المتقدمة فى دنيا الاقتصاد العالمى، وهكذا ودون قصد منا فان نتيجة الفريق المصرى كانت عاكسة لكثير من أحوالنا، فقد أصبحت مصر دولة متوسطة فى مجال كرة القدم للناشئين كما تحتسب كدولة متوسطة الدخل اقتصاديا وكدولة تعيش مرحلة التحول الديموقراطى سياسيا.

وفى الحقيقة فان القدرات التنافسية المصرية لم تكن فى مجال كرة القدم وحدها لاننا كنا الدولة التى تجرى على ارضها وقائع البطولة ومبارياتها، ومن ثم فاننا كنا ننافس من سبقنا فى تنظيمها ومن سيلحق بنا، كما اننا كنا ننافس منذ الان على تنظيم بطولة العالم للكبار عام ٢٠٠٦ كما ذكر المسئولون، أى اننا فى الواقع كنا نعد لمستقبل فى القرن الحادى والعشرين ،وبشهادة الجميع فقد كان لدينا ملاعب جيدة. وجمهور متسامح رفع أعلام بلده دون تعصب وعرف متى يقف مع فريق بلده. ومتى يقف مع الدولة العربية والدولة الافريقية ومتى يشجع اللعبة الحلوة فى كل الاوقات، ولكننا ايضا لم نعرف السرعة التى يجب ان يسير عليها الحفل الإفتتاحى كما ان التناسق بين الراقصين لم يكن محكما وفى كثير من الاوقات لم نفلح فى بدء المباريات بالدقيقة والثانية اللازمة للتعادل مع أوقات النقل بالأقمار الصناعية، وباختصار فقد كانت المحصلة تعبيرا عن قدرات صناعية قادرة على صنع منتج جيد ولكنه ليس مغلفا تغليفا جيدا كما انه لم يصل إلى المستهلك فى تماما اللحظة التى يريده فيها كما هو الحال فى كثير من الصناعات الوطنية.

ومابين هذا وذاك تقع الفجوة التى علينا عبورها لتعظيم القدرات التنافسية الوطنية سواء كان ذلك فى كرة القدم او فى غيرها، وعلينا اولا أن نحكم مالدينا من امكانات ومواهب ونصل بطاقاتها الى حدودها القصوى المماثلة فى كل دول العالم، وعلينا ثانيا ان نزيد المكون المصرى فى صناعات الرياضة كما فى صناعة السلع فالرياضة ليست اللاعبين والملاعب والجمهور فقط وانما ايضا ساعات التوقيت ولوحات الملاعب واجهزة اللياقة البدنية وكاميرات النقل التليفزيونى وغيرها من الأجهزة والتجهيزات الصناعية التى دون الدخول فيها فان صناعتنا لاتصير أكثر من تجميع لمفردات كأس العالم كما نقوم بتجميع مفردات السيارة المرسيدس. صحيح ان التجميع هو واحد من مراحل التصنيع ولكنه ليس أكثرها أصالة وتقدما، وعند تجاوزه فإنه لايهم ساعتها الفوز بكأس العالم للناشئين أو حتى للكبار لاننا ساعتها سنكون قد كسبنا كأس العالم فى التقدم.

د.عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهــرام الـعـربي

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٧

عالم جديد

التقدم منظومة متكاملة من الحركة إلى الأمام داخل المجتمع ككل وفى كل جزئية من أجزائه، ولعل ذلك هو الفارق الجوهرى بين الدول المتقدمة والأخرى المتخلفة، ومن الممكن فى كثير من الأحيان أن تبدأ هذه الأخيرة فى تحقيق معدلات عالية من النمو، كما أن بوسعها أن تنفذ مشروعات ضخمة وهائلة، ولكنها لا تعبر ذلك الحاجز المنيع بين التخلف والتقدم مالم تتحرك كمنظومة اجتماعية متكاملة نحو تحقيق هذا الهدف، المثل الذى يجىء على الأذهان هو حادث ميدان التحرير الأخير الذى راح ضحيته عشرة من السائحين الألمان وجرح آخرون ووجهت معهم ضربة للسياحة المصرية نرجو من الله ألا تكون فادحة، والذى قام به اثنان من المشكوك فى اختلالهم عقليا، فلا يوجد هناك شك فى أن هناك جهدا هائلا قد حدث فى الاقتصاد المصرى خلال الأعوام الأخيرة ترتب عليه ارتفاع معدلات النمو، وصاحب ذلك انحسار لظاهرة الإرهاب، وكان من القلب منه ازدهار سياحى غير مسبوق سواء فى ارتفاع عدد السائحين أو لياليهم السياحية، أو فى انتشار المناطق التى يؤمونها فى مناطق جديدة شملت سيناء وساحل البحر الأحمر والساحل الشمالى.

ولكن روح التنمية هذه لم تصل إلى مستشفى الأمراض العصبية والنفسية التى أمها أحد القائمين بالحادث، والذى سبق أن قام بحادث مماثل فى فندق سميراميس منذ أعوام، ومن ثم تم التعامل مع المريض بإهمال تام، وثبتت قدرته على الخروج من المستشفى، ثم اختفى منه نهائيا حتى قام بالجريمة المروعة، معنى ذلك وبعيداً عن التفاصيل أن منظومة العمل داخل المستشفى ظلت على تخلفها إلى الدرجة التى تسببت فى خسارة قومية هائلة كان يمكن تفاديها لو كانت هذه المنظومة تعمل بكفاءة، وفى الستينيات كان للرئيس الراحل جمال عبد الناصر مقولة ذائعة وهى أن مصر نجحت فى إدارة قناة السويس ولكنها لم تنجح فى إدارة مستشفى القصر العينى، ولو كان حيا اليوم لربما قال إن مصر نجحت فى إحداث ثورة سياحية كبرى ولكنها لم تنجح فى إدارة مستشفى للأمراض العقلية، ولعل ذلك هو بيت القصيد، فمالم تكن التنمية والتقدم متوازنة وشاملة لجميع أركان المجتمع فإن ركنا متخلفا فيه يكون دوما كفيلا بتوجيه ضربات لا ترحم للقطاعات القائدة والتى تتخيل أن بمقدورها القيام بدور القاطرة التى تشد المجتمع بأسره ورادها، ولكن الواقع يقول إن القاطرة لا يمكنها السير وحدها بينما العربات من خلفها تخرج عن القضبان!!

د. عبد المنعم سعيد

أكتوبريات .... !!

هناك قول ذائع في الولايات المتحدة أنه من لم يشهد وودستوك في أغسطس ١٩٦٨ فإنه لم يعش الستينيات، ولمن لا يعرف فان وودستوك كانت المكان الذى تجمع فيه مئات الألوف من الأمريكيين الرافضين لحرب فيتنام ومن أنصار الحقوق المدنية والمساواة بين الرجل والمرأة وكل الساخطين على سلبيات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمريكية،لكي يعلنوا عن ضرورة تغيير امريكا كلها . وفى ظننا بالنسبة لمصر ان من لم يشارك فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ فانه لم يعش السبعينيات وكثيرا مما بعدها : ورغم بعد الشقة والاختلافات بين الواقعتين ، الا ان ما جمع بينهما كان حجم التحول الذى احدثتاه فى المجتمع الأمريكى والمجتمع المصرى ، بل إننى أجزم أن حجم التغير فى الحالة المصرية كان أشد أثرا وأكثر إيجابية مما كان عليه الحال فى الولايات المتحدة الامريكية.

ولقد قيل وكتب الكثير عن حرب أكتوبرومعركة العبور وتجاوز كارثة يونيو ١٩٦٧ التى أضاعت شرف الامة وعرضها ، ولكنني اعتقد ان اعظم ما حققته الحرب كان التغير الذى احدثته فى تقاليد التفكير والحركة السياسية المصرية والعربية والتى قامت على تقاليد الانسحاب ليس فقط من ميادين القتال كما حدث فى حربى ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، وإنما من كافة الميادين السياسية والدبلوماسية التى يوجد فيها الخصوم والأعداء ، هذه الحالة لم تقتصرعلى ميدان الصراع مع اسرائيل فقط حيث دأبنا على ترك كل الساحات العالمية المؤثرة لها تصول وتجول فيها وتحشد الموارد والأنصار ، وانما امتدت حتى الى ساحة العلاقات العربية - العربية التى لايكاد ينشب فيها خلاف بين بلدين حتى تستعر الهجمات الاعلامية فى الاذاعة والصحف والخطب والبيانات التى تتهم عادة بممالأة العدو الصهيونى والامبريالى وبعدها مباشرة تنقطع العلاقات الدبلوماسية وتوقف خطوط الطيران ، ويقف المواطنون العرب وسط ذلك حيارى لا يجدون تفسيرا لما يحدث فى عصر الصعود الهائل للقومية العربية !! .

حرب أكتوبر ثارت على تلك التقاليد عندما عمدت الى الاشتباك مع العدو فى كافة مواقع القتال ، وعندما رفضت بالكامل كل مقترحات الانسحاب من مواقع حررتها القوات المصرية بعدما حدثت الثغرة ، وعندما فتحت الباب لاشتباك سياسى ودبلوماسى واعلامى هائل على اتساع الكرة الأرضية مازال مستمرا حتى اليوم . وكان الاندفاع نحو الاشتباك ورفض الانسحاب والتقوقع راجعا الى ثقة كبيرة فى قدرات وطاقات الأمة التى كان الشك فيها والتوجس بشأنها هو المفسر الحقيقى للتقاليد السابقة مهما صدحت الاغانى بجماهير الشعب وقدراتها الباسلة . ولم يكن الاشتباك ورفض الانسحاب هو السائد فقط فى عملية تحرير الاراضى المصرية المحتلة ، وإنما امتد الأمر لجميع مناحى حياتنا ، فتوقف الوجل من الصحراء التى اندفعت اليها قوافل التعمير والحياة فى الساحل الشمالى، وعلى ساحل البحر الاحمر وفى سيناء وها هى تمتد جنوبا الى توشكى والعوينات والواحات والوادى الجديد .

ولذا فان من يقصر حرب اكتوبر على كونها عملية عسكرية عبقرية وكفى ، او يتغنى بما كان فيها من تضامن عربى فقط ، فانه فى الحقيقة يريد حرماننا من جوهرها الاستراتيجى وهى إحداث تحول جذرى فى طريقة تفكيرنا وفى طريقة تعاملنا مع الخصوم والاعداء وحتى الاصدقاء ، بل وطريقة تعاملنا مع العالم باسره واكثر من ذلك قضايانا العديدة المعقدة والمركبة . ولذا فان من لم يعش حرب أكتوبر فانه لم يعش بعد تجربتنا القومية كلها والتى قد يرى البعض انها بدأت يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ، ولكنها فى الحقيقة بدأت قبل ذلك بكثير داخل معامل التفكير والقتال المصرية التى رفضت الهزيمة فى يونيو والتفكير الذى قاد اليها ، وتجلت معانيها يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٣ عندما بدأت عمليات الحشد والاستعداد للعبور .

وأيامها رغم أنها بدت كسابقتها من المناورات والتدريبات ، الا ان رهافة حس الكثرة ممن شاركوا فيها اوصلتهم الى ان الامر جد هذه المرة وان المعركة قادمة لا ريب فيها وأنها بسبيلها الى تغيير مصر بغير رجعة . وأيامها ايضا كان هناك من شكك فى قدرة البلاد على خوض المعركة ، وبعدها طرحوا المطولات عن حرب «التحرير» وحرب «التحريك» ، وكان لديهم من غلاظة الحس ماجعلهم يشككون فى الجدارة الوطنية للرئيس السادات الذى اتخذ قرار الحرب وما بعدها من قرارات مصيرية حررت ارض مصر وجعلتها أكثر قدرة وحرية على تحمل التبعات القومية الجسام لتحرير الأراضى العربية . ولكن الزبد يوما يذهب جفاء، اما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض . وقد كان الزبد هو بقايا أفكار يونيو على ضجيجها وصخبها العالى ، اما ما نفع الناس فعلا وبقى يخط مسيرة المستقبل المصرية فقدكان فكر أكتوبر ، ولعل ذلك الفكر يستحق وقفة أخرى منا ، وموعدنا - على اى حال - الأسبوع القادم !! .

د. عبدالمنعم سعيد


المصدر: الاهرام العربي
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٧

عالم جديد

هل أدلكم على قضية نختبر فيها أنفسنا جميعا، ونضع مصداقية ما نقوله على محك الواقع بلا مماحكة أو مراوغة؟ وهل يوجد لدينا جميعا قضية أكثر مركزية وأهمية من قضية القدس ومصيرها وهويتها وتحريرها والتى بدونها لا توجد هوية أو دولة فلسطينية؟، إذا كانت الإجابة - التى لا أشك فيها - بنعم عن السؤال الثانى فإنها هى القضية التى سأطرحها عليكم كقراء وعلى الرأى العام، خاصة إنه لا تخلو صحيفة عربية من حديث ما عن القدس، ولا يوجد بيان حزبى أو نقابى لم يتباك على القدس المغتصبة المسلوبة والمعذبة، بل ان الأغانى ذاتها ذهبت إلى قدس الأقداس وجاءت باكية ومترحمة على الحق الضائع، وفى المؤتمرات العربية الرسمية وغير الرسمية وقرارات الجامعة العربية جاءت المقررات بضرورة استعادة القدس قاطعة لا شك فيها، وإذا كان ذلك كذلك فإن استرداد القدس لن يكون فقط بالعمل السياسى والدبلوماسى أو حتى بالعمل العسكرى، وإنما نقطة البداية فيه هى الحفاظ على الفلسطينيين باقين فوق أراضيهم، وأمامنا فى هذه الحالة مثالان واضحان أولهما يتعلق بمستوطنة رأس العمود بالقدس، والتى نجمت عن قيام مليونير يهودى - أمريكى بشراء منازل فلسطينية، دفع إليها بمستوطنين إسرائيليين، وثانيها: الوضع الذى آلت إليه جامعة القدس العربية من تراجع فى الموارد والقدرات إلى الحد الذى لم تعد فيه قادرة على الحفاظ على موقعها وطلابها وأساتذتها داخل القدس العربية.

الحالة الأولى: تعنى ليس فقط التخلى عن الأرض وإنما تعريض التوازن السكانى فى القدس الشرقية لخطر داهم، أما الحالة الثانية: فإنها تشكل خطرا على ذات الطريق وتنهى فرصة لو أحسن استخدامها لجرى دعم الوجود الفلسطينى داخل المدينة المقدسة، فالجامعة التى تستطيع استيعاب ٣٠ ألف طالب فلسطينى لا يوجد بها إلا ١٠ آلاف فقط، ورغم أن أهالى القدس تبرعوا لها بالأرض حتى يمكن التوسع فيها واستيعاب طلاب وأساتذة جدد، فإنه لا يتوافر لها الموارد المالية التى تساعدها فى القيام بهذه المهمة، هنا يأتى الاختبار الحقيقى لنا جميعا لكى نضع شعاراتنا موضع الاختبار فمن يريد تحرير القدس حقا وصدقا فإن نقطة البداية هى الحفاظ عليها أولاً بتوفير الأموال التى تمنع إسرائيل من التوسع الإضافى، وتوفير الموارد التى تجعل جامعة القدس تصل إلى أقصى طاقتها، اللهم قد بلغت اللهم فاشهد!!

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهـرام العـربي

التاريخ : ١١ اكـتـوبر ١٩٩٧

عالم جديد

الشائع عن العرب والمصريين بينهم أنهم قوم يعيشون فى الماضى، وكان شعراؤهم يبدأون معلقاتهم بالبكاء على الأطلال، ولا يزال بعض من هذه التقاليد سائدة حتى اليوم وخاصة فى المعلقات السياسية، ونتيجة هذه الروح «الماضوية» كما يقال الآن فى أدب الصحافة الشعبى، فإن نزعة النظر إلى المستقبل و«العالم الجديد» تصبح خارج الحسبان، وكثيرا ما ينظر إليها بالهواجس والشكوك، ولكن لكل قاعدة استثناءات عدة، وأظن أو واحدا منها قد شهدناه بالفعل عندما عبرت مياه النيل من تحت قناه السويس إلى سيناء بمناسبة احتفالات أكتوبر، وهو حدث تاريخى بكل المقاييس ليس لأنه ينتمى إلى الماضى كما اعتدنا وإنما لأنه ينتمى إلى المستقبل، فالمدهش رغم أن التاريخ العربى ارتبط بالصحراء شعرا ونثرا وبحثا عن الماء إلا أنه كان فى النهاية تاريخ حضر مكدسين فى المدن وحول وديان الأنهار وعلى السواحل، وكلها لا تحتل إلا هامشا ضئيلا من مواردنا وإمكاناتنا.

والحقيقة أنه رغم حديثنا المستمر عن الثروة والموارد العربية، فإننا لا نعرف إلا هامشا ضئلا منها لسبب بسيط هو أن الغالبية الساحقة من المساحة العربية ظل غير مأهول السكان أو لا ينتابه إلا أقلية ضئيلة من البشر عابرين من خلالها فى أغلب الأحوال.

وهكذا فإن المساحة العربية التى تماثل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية كانت من حيث الاستغلال الاقتصادى والبشرى أقل بكثير منها.

ولكن ذلك بطريقه إلى التغير الآن مع مشروع سيناء ومع مشروع توشكى، والذى كانت لهما بدايات فى الخمسينيات ممثلا فى مشروع مديرية التحرير، وفى الستينيات والسبعينيات بمشروع السد العالى، ولكن المسيرة لم تمض وفق ما كان مقدرا لها، مما خلق قطيعة مع فكر المستقبل القائم على استغلال الطاقات العظمى للصحراء العربية الشاسعة، وفى ظنى أن الحركة هذه المرة لن تتوقف لأن المشروعات كبيرة وطموحة، ولأنها فى حد ذاتها تخلق روادها وأهلها وناسها ونموذجها الذى بعد فترة قصيرة سوف يصبح أحد محددات تفكيرنا، وباختصار فإن الفكر المستقبلى المتولد عن المشروعات الجديدة ربما يشكل تحديدا حقيقيا للفكر الماضوى الذى حكم حياتنا ومستقبلنا لسنوات طويلة، وهكذا يصير الاستثناء هو القاعدة!!

د. عبد المنعم سعيد



المصدر: الاهـرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ١٣ اكتوبر ١٩٩٧

السادات مرة أخرى !!

عندما جرت دراسة الأسباب التى ادت إلى انتصار المهاجرين الأوروبيين الأوائل على السكان المحليين لشمال امريكا، والمعروفين بالهنود الأمريكيين رغم كثرتهم العددية فى البداية ومعرفتهم بالارض والظروف المناخية، ذكرت أسباب كثيرة منها وحشية القادمين الجدد، ومنها تفوقهم التكنولوجى، منها تشتت وانقسام اهل البلاد إلى قبائل وشيع كان بينها من الصراعات مايفوق احيانا مابينها و الغزاة القادمين عبر المحيط ، وكانت هناك بالطبع أسباب أخرى أكثر من ذلك، ولكن واحدا منها يلفت النظر بشدة وهو عدم قدرة القبائل الهندية المختلفة على التركيز على الهدف، فعندما كانوا يقومون بحصار الجماعات المهاجرة فى القلاع التى اقاموها ومنع المواد الغذائية من الوصول إليها، فإن سربا من الوعول يندفع فى منطقة الحصار كان كافيا لكى يندفعوا وراء هذا السرب ويتركوا منطقة الحصار من اجل الغنيمة، مما كان يعطى الفرصة للمحاصرين لكى يلتقطوا الأنفاس ويتلقوا الإمدادات المائية والبشرية التى كانت تكفى بعد ذلك لفك الحصار مما ادى إلى انتصارهم فى النهاية.

معنى ذلك ان عدم الإصرار على انجاز هدف بعينه والتشتت بين اهداف متباينة ومتناقضة يؤدى فى النهاية إلى الخسارة، وهى مسالة تبدو شائعة جدا فى التفكير العربى قبل حرب أكتوبر والفكر الاستراتيجى الذى ولدته، فكثيرا من الأحيان كانت لدينا اهداف عديدة من تحرر فلسطين إلى تحقيق الوحدة العربية إلى البناء الداخلى إلى إنقاذ العالم الثالث إلى تغيير العالم كله ومافيه من توازن للقوى، ومع عدم تحديد اولويات كل ذلك وتوظيف الموارد القومية والوطنية التى لم تحقق كل منها، تشتت انتباهنا وتركيزنا بينها، ومن ثم تبعثرت مواردنا بالتالى ومن ثم لم توظف مايكفى لتحقيق اى منها، وربما كان الرئيس السادات أول من قدم لإعادة تشكيل الفكر الاستراتيجى العربى فى الاتجاه الصحيح، فقد كان يعرف اولوياته بوضوح. وبعدها يحشد كل مايمكن من موارد فعلية فى اتجاه تحقيق كل هدف منها وفق ترتيبه، وقد كان تحرير الاراضى المصرية هو هدفه الرئيسى والذى بدونه لم تكن مصر قادرة على البناء الداخلى، ولا قادرة على مساعدة العالم العربى على تحقيق اهدافه، ومن ثم تجنب كل الصراعات العربية ـ العربية، وركز على العمل العسكر بمعونة الاتحاد السوفيتى وبعد الحرب حشد القوى الدولية المؤثرة فعليا من اجل تحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية. ومن هنا كانت الولايات المتحدة واوروبا أكثر اهمية واكثر استحقاقا للانتباه من العالم الثالث والإسلامى والافريقى وحتى العربى، حيث يمكن الحصول على بيانات التايد والمساندة والمواقف المتطابقة معنا، ولكن دون قدرة على التاثير فى تحقيق الانسحاب، بل انها قد تشكل عبئا على الهدف المصرى الرئيسى لأن هذه الدول هى الأخرى لها مشاكلها وقضاياها التى قد تثقل على المهمة الجوهرية التى تتصدى لها.

لقد كان هذا المنطق محيرا كثيرا ومدهشا للبيروقراطية المصرية بل ومحيرا ومرفوضا وغير مفهوم من قبل عدد كبير من النخبة المصرية، والتى كانت حريصة بفكرها الاستراتيجى التقليدى على البقاء قابعة وسط حضانة دافئة من العلاقات التى اعتدناها حتى ولو لم تحدد على وجه الدقة دورها فى تحقيق الأهداف المصرية وظهرت هذه الدهشة وهذه الحيرة فى الكتابات والمذكرات التى عكست تلك الفترة المثيرة والجوهرية من تاريخ مصر اثناء وبعد حرب اكتوبر، حيث حدثت مفارقة هائلة بين المرحوم الرئيس السادات ومعاونيه خاصة فى وزارة الخارجية المصرية الذين زاغت اعينهم مابين مبادراته الخارقة للعادة فى اتجاه تحرير سيناء دون خوض حروب اخرى، والتى جعلت إسرائيل لأول مرة فى التاريخ العربى موضع رد الفعل والتكيف مع الحقائق التى تولدها حركته ومبادراته، وبين الفكر التقليدى القائم على التشتت وبعثرة الجهود وانتظار فعل الأطراف الأخرى. ومن ينظر فى مذكرات وزراء الخارجية المصريين على ماعرف عنهم من قدرة ومعرفة والتى كان آخرها مذكرات الدكتور بطرس غالى «طريق مصر إلى القدس» سوف يكتشف هذه المفارقة الكبرى بين فكر الرئيس الذى يركز على الهدف الرئيسى ويندفع نحوه اندفاع السهم إلى هدفه ومن ثم يركز على القوة الدافعة والمؤثرة التى توصله إليه، وإلى معاونيه الحريصين بشدة على تامين كل جبهة من جبهات السياسة الخارجية المصرية مهما كانت ضروراتها معنوية، وربما تمنع العزلة المصرية، ولكنها فى النهاية ليس لها التاثير المطلوب ولم تكن هذه المفارقة قائمة فقط فى حقل السياسة الخارجية، ولكنها كانت ايضا فى حقل البناء الداخلى، فلم تستوعب النخبة لفترة طويلة. مثلا عملية بناء المدن الجديدة، كما تعثرت فى تتبع عملية الانفتاح الاقتصادى، وكانت دوما على استعداد دائم للجرى وراء اى سرب او اسراب من الوعول بعيدا عن الهدف المقصود. ولكن لحسن الحظ فان الفكر الجديد ساد وتحررت الأرض، واصبح لدينا عدد كبير من المدن الجديدة فى شرق مصر وغربها، والحكاية على اى الأحوال لم تنته بعد!

د.عبدالمنعم سعيد



المصدر: الاهرام ويكلي

التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٧

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

In defence of democracy

The argument over the Copenhagen Declaration within the Press Syndicate, writes **Abdel-Moneim Said**, is an exercise in ostracism, not a free debate. Beneath the controversy, is freedom of speech at stake?

As usual, following the Luxembourg summit of EU heads of state, and the resolutions issued on the Middle East conflict, the Arab media wondered: What can Europe do to resolve the Arab-Israeli conflict? Naturally, Europe would be tempted to intervene in the conflict if its intervention fulfils the following requirements: it should contribute to basic European interests in the region; it should be accepted by the parties involved, within the region and beyond; it should be in harmony with the basic global transformations in the post-Cold War era; and the cost of this role must be taken into account. In politics, as in life, there is no such thing as a free lunch. Any effective European role will imply trade-offs and compromise.

Fortunately, the EU is neither unfamiliar with the Middle East, nor detached from the developments in the region in general and the Arab-Israeli arena in particular.

It is true that the 1956 war put an effective end to Europe's political role in the Middle East. It continued to play an economic role, however, through a series of Preferential Trade Agreements in the 1960s and with the elaboration of the Global Mediterranean Policy in the 1970s. With the intensification of economic relations during the post-1973 oil boom, the Euro-Arab dialogue encouraged an early European involvement in the crisis. In the 1980 Venice Summit declaration on the Middle East, the EU took its first unified political stance on the issues at stake in the Arab-Israeli conflict. For almost three decades, however, the management of the conflict has remained a total American monopoly.

Yet the evolution of the European experience itself, from the EC to the EU, made Europe more capable of defining foreign and security issues that require joint action. Since the Lisbon Summit of June 1992, the Mediterranean area and the Middle East have been part of the Common Foreign and Security Policy (CFSP). This more active European position was triggered by the end of the Cold War, the outcome of the Gulf War, the global trend of economic interdependence, and the Madrid peace process.

European efforts in the Middle East went in three directions. First, having enjoyed observer status at the Madrid Conference, and after visits to the Middle East and declarations by the European presidency, the EU appointed Miguel Angel Moratinos as its special representative in the Middle East peace process.

Second, the EU supported the multilateral aspect of the peace process, in particular through its sponsorship of the regional economic cooperation committee, which bears the burden of integrating the Middle East into the global economy. The EU was also active in the MENA summits held in Morocco, Jordan, and Egypt. As well as funding and supporting many of these activities, the EU has been the largest financial sponsor of the Palestinian National Authority (PNA).

Third, the EU launched a wide-ranging "Mediterranean partnership" initiative in Barcelona in November 1995. This effort brought together 27 participants: the 15 EU member states, the European Council, the European Commission, Egypt, Syria, Lebanon, Israel, the PNA, Jordan, Malta, Turkey, Cyprus, Algeria, Tunisia, and Morocco. The EU pledged around four billion to the initiative for the 1995-1999 period.

Despite these achievements, however, Europe has failed to make any telling mark on the Arab-Israeli peace process. In fact, the deterioration of the process following the election of the new Israeli right-wing government in 1996 negatively affected the Barcelona initiative. This fact became crystal clear in Malta in April 1997, when the participants failed to reach an agreement on a host of issues because of disagreements over a clause included in the final declaration. Europe's drive to move the Middle East from geopolitics into geo-economics did not escape the fate of the US-sponsored initiatives.

Although the lack of progress in the Arab-Israeli peace process was a major obstacle in the path of the European initiative, other reasons for Europe's failure must be taken into account. First, despite the accelerating process of European in-

tegration, the EU is not a state capable of defining interests and formulating a coherent foreign policy. Therefore, EU policy towards the Arab-Israeli peace process has been determined by the lowest common denominator among the Europeans themselves. From an Arab point of view, while EU declarations on the principles of the Arab-Israeli settlement are satisfactory in general, the EU's close relationship with Israel undermines the credibility of its declarations. Furthermore, EU member states were not unanimous when major issues in these declarations, like the Israeli settlement policy, were put to the vote at the UN General Assembly. These facts, in turn, have placed crippling limitations on Ambassador Moratinos's mission. He must constantly take into account the question of whether his decisions are acceptable to the major parties in the conflict, but also that of whether the major European powers view them favourably.

Second, the EU's attempts to conform with US policy in the Middle East represent an abdication of European responsibilities and interests. In many ways, European efforts were involuntarily affected by the US domestic constraints, such as the wishes of the Jewish lobby and, therefore, of the Israeli government. Given the decision to toe the US line, the "European version of Dennis Ross", as Ambassador Moratinos would describe himself, could depart only marginally from the American peace-making text.

Third, Europe emphasises geo-economic concerns to the detriment of the geo-political agenda in the Middle East. In a region still in the process of transformation, this focus is insufficient. Neither the Israelis nor the Arabs can sacrifice their geo-political agenda on the altar of economic gain.

European efforts, in other words, might facilitate the peace process, but cannot provide a substitute. Europe is faced with a strategic choice in the Middle East: benevolent indifference or a constructive response to Middle Eastern concerns. The case for benevolent indifference is backed by the fact that Europe itself is undergoing a process of transformation. In the past few years, the foreign policies of EU members have focused on four areas: the consolidation of the European integration experience, a process which could last into the next century; the trend toward full globalisation of the world capitalist system; the containment of destabilising factors resulting from the collapse of the Soviet Union, combined with an attempt to integrate the ex-Soviet bloc into the capitalist order through the expansion of NATO and the partial absorption of eastern European countries; finally, efforts to prevent regional crises from disturbing development, as witnessed in Bosnia, the Arab-Israeli conflict, and the Arabian Gulf. Clearly, European policy places the Middle East last on its list of priorities.

On the whole, Europe's efforts have proved successful. Acceptance of Israel's presence, and repeated guarantees of its security, are proffered; Gulf stability and the flow of cheap oil to the West, and Europe in particular, are guaranteed: Europe's principal interests have been secured. Furthermore, the Middle East does not offer a lucrative market except in the sale of arms; this goal, too, has been attained. Arms supplies, particularly from the US, France and the UK, have been pouring into the area for at least two decades now.

As oil prices decline sharply, and the West applies the lessons it learned during the energy crisis of the 1970s, the Middle East has become less important.

The case for a constructive response on Europe's part, however, is at least as tempting. First, Western demand for Arab and Middle Eastern oil will continue well into the coming century. A recent study by a Houston-based consulting firm indicates that world oil demand is forecasted to continue rising in the future. In south-east Asia alone, demand is projected to grow by 3.5 per cent per annum through 2000, levelling off at around two per cent a year until 2015. The study predicts that the Middle East will provide a full 80 per cent of this growing demand, about 8.5 million barrels a day for the next 20 years over and above what it provides today. The US Defence Department's report of May 1995



confirmed this trend of thought in its analysis of "enduring strategic interests" in the Middle East. The study points out that the world will grow even more dependent on Gulf oil in the early 21st century than it is today.

Second, the Middle East is undergoing a painful process of transformation which has led to violence and disintegration. No matter what the reasons for these developments, the West, particularly Europe, will not be immune to the results. Fundamentalist and nationalist violence is not confined to the Middle East. The case of Algeria is only a rehearsal. Because of geographical and historical proximity to Europe, events taking place in the Middle East always spill over to the north of the Mediterranean.

Third, the Middle East has great potential as an even more lucrative economic partner than it was during the oil boom. With major economic reforms, some of which are already underway, the Middle East market will develop further.

Europe must choose. If it opts for the constructive response scenario, it will have to take a more daring and active role than is the case today. Europe will be more capable of activity and initiative as its integrative process matures. Even now, however, Europe could do more. It must show the grit behind the conciliatory positions it is currently adopting toward both Arabs and Israelis. European declarations should be supported not only by rewards for compliance with the major agreements, but also by possible punishments in the case of non-compliance. Europe has the economic leverage to make good on this threat. Finally, Europe must reach a strategic understanding with the US regarding the Middle East. To achieve this goal, the EU must open a dialogue with the US Congress and the American Jewish community. The purpose of this strategic understanding should be the faithful implementation of agreements mediated and approved by both Europe and the US.

The writer is director of the Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢٠ اكتوبر ١٩٩٧

السادات مرة ثالثة..!!

فى كتابه «سنوات القلاقل» ذكر هنرى كيسنجر أن الفرق بين القائد العظيم والقائد العادى ليس فى مستوى الذكاء، وإنما فى الرؤى والشجاعة. الرجل العظيم يفهم جوهر المشكلة، أما القائد العادى فيمسك فقط بأعراضها، والأول يركز على علاقة الأحداث ببعضها البعض، أما الثانى فيراها سلسلة من الوقائع المتفرقة، والأول لديه رؤية للمستقبل تجعله يضع العقبات فى حجمها الحقيقى، أما الثانى فإنه يحول الفقاعات الى صخرات هائلة على الطريق. وفى رأى كيسنجر فإن الرئيس السادات كان رجلا عظيما لديه حكمة وشجاعة رجل الدولة واحيانا رؤى نبى. وقد كتب وزير خارجية امريكا كل ذلك بعد وفاة الرئيس السادات وبعد رحيله هو شخصيا من الحكم وفى معرض مذكراته التى كتبها للتاريخ والتى وضع فيها عصارة تجربته كواحد من المفكرين الاستراتيجيين الكبار فى الولايات المتحدة الأمريكية، قبل وقت طويل من تجربة توليه منصب مستشار الأمن القومى ووزارة الخارجية الأمريكية، والتى أتاحت لهتجربة عملية الاحتكاك والتلامس مع أعظم الرجال فى القرن العشرين بوزن ومقدار ديجول فى فرنسا وماوتسى تونج فى الصين.

والمدهش ان كثرة من الكتابات المصرية التى نقلت عن كيسنجر تجاهلت كلية تلك الصفحات التى وضع فيها تقييمه النهائى لرئيسنا المصرى، بل وعمدت فى احيان كثيرة عن سوء قصد أو سلامة نية الى الاجتزاء من اقوال كيسنجر ومذكراته ووضعها خارج السياق بهدف تشويه صورة رجلنا ووضعه فى حالة الألعوبة فى اليد الأمريكية. أما المدهش اكثر فقد كان ما خرج عن رجال البيروقراطية المصرية الذين شغلوا مكانا قريبا من السادات فى تلك الفترة الانتقالية المثيرة فى الفكر الاستراتيجى المصرى ما بين الفكر الذى ادى الى هزيمة يونيو ١٩٦٧ وإنجازات اكتوبر وما بعدها من تحرير الأراضى المصرية كاملة غير منقوصة، ومنذ لحظة فك الاشتباك الأولى وحتى ارتفاع الأعلام المصرية فوق طابا. فما جاء فى مذكرات هؤلاء وذكرياتهم والتى كان أخرها كتاب أستاذنا الدكتور بطرس غالى «طريق مصر الى القدس»، تعطى الانطباع ان رئيس الدولة كان يعمل فى واد، أما معاونوه فكانوا يعملون فى واد آخر. وربما كان ممكنا تقدير المسافة بين الطرفين بتلك المسافة الهائلة الواقعة بين القادة العظام والقادة العاديين التى اوضحها كيسنجر. ولكن ذلك لن يكون كافيا لفهم تعقيداتها.

ومن المؤكد ان الرئيس السادات كانت له قدرة هائلة لم يفهمها معاونوه فى معظم الحالات على المقاربة بين القول والفعل والتى تعد الفجوة بينهما واحدة من العلامات الكبرى للفكر العربى المعاصر، ومن المؤكد أيضا أنه كانت لديه قدرة هائلة على الحفاظ على الاتجاه نحو الهدف الخاص بتحرير الأراضى المصرية والعربية المحتلة فى الوقت الذى كان فيه معاونوه على شغف كبير بالجرى وراء عشرات الأهداف التى تلقى رضا العالم مهما كان وهن علاقتها وتأثيرها فى الهدف القومى. ومن المؤكد أن الرئيس السادات كان لديه من الشفافية والرؤى ما جعله يدرك التحولات التاريخية الكبرى التى أصبحت من شواهد التسعينيات قبل وقوعها بعقدين، ولم يكن ذلك لأنه كانت لديه رؤى نبى أو أحلام ولى، وإنما لأنه ترجم ما رآه بالفعل من وهن وخوار فى الاتحاد السوفيتى السابق الى حقيقة سياسية استخلص منها ما يكفى لخدمة الهدف الاستراتيجى لحركته. كل ما رآه السادات رآه الآخرون، ومنهم كثرة ممن ينتقدون ويلومون ويشتمون السادات حتى اليوم، وهم الذين كانت زياراتهم لا لاتنتمى لجنة الاشتراكية، ولكنهم جميعا آثروا دفن الرؤوس فى الرمال، والاقتصاد فى البيانات والتصريحات، وعادوا لينقلوا لنا صورة وردية يانعة مهما كانت فى طريقها الى الذبول والخفوت.

ولكن السادات لم يكن يعرف فقط بوادر الانقلاب العالمى الذى كان تحت الصنع فى تلك المرحلة ومدى إلحاحه على ضرورة التغيير فى تفكيرنا الاستراتيجى اذا ما عقدنا العزم على تحرير اراضينا المحتلة، ولكنه كان يعرف ايضا تلك الطبيعة المتناقضة لعملية التفاوض والتى ربما كان معاونوه يعرفونها نظريا، ولكنهم فى الواقع العملى كانوا يتجاهلونها كلية. فالمفاوضات تجمع ما بين سعى كل طرف لتعظيم مصالحه وتحقيقه لأهدافه الأساسية، وهى مسألة بطبيعتها تنافسية وحتى صراعية، والتوصل الى اتفاق فى النهاية وهى مسألة بطبيعتها تعاونية وتوفيقية. السادات كان يفهم هذا التناقض جيدا، ولم يكن ليجعل من احد طرفيه جورا على الطرف الآخر، فهو لم يكن على استعداد ابدا للتنازل عن ملليمتر واحد من الأراضى المصرية، ولكنه كان على استعداد للذهاب الى ابعد المدى للتوصل الى اتفاق والذى بدونه سوف تظل الأراضى المصرية محتلة ويصبح على اجيال مصر المتعاقبة خوض حرب او اكثر لتحريرها بكل ما يترتب على ذلك من نتائج وتكاليف. معاونوه على الجانب الآخر كان تركيزهم على الجانب الأول من المعادلة، فقد كان بوسعهم بذل جهود خارقة فى تقديم الشروح القانونية والأخلاقية الطويلة التى تؤكد عدالة المطالب العربية، وكان بوسعهم التعامل مع عملية التفاوض كما لو كانت عملية مقايضة تتم فى سوق السجاد حيث يطرح كل طرف مطالبه وأسعاره ويجرى التبادل عند نقطة متخيلة يرضى عنها الطرفان. ولعل ذلك يبدو جيدا، فالعدالة قيمة عظمى تهفو لها النفس الإنسانية، وحكم القانون الدولى مسألة تؤكد الشرائع العالمية، كما ان المقايضة فى السوق التفاوضية بين المطالب والأسعار امر شائع، ولكن كل ذلك مهما كان عدلا وشرعيا لم يكن يعنى بالضرورة تحرير الأراضى المصرية المحتلة الذى كان ابشع انواع الظلم واكثرها قسوة على النفس المصرية.

السادات كانت له طريقة مختلفة ولكنها خلاقة لحل التناقض وفض اللغز فى العملية التفاوضية عن طريق تغيير البيئة التى تجرى فى ظلها كلية ومن ثم دفع الأطراف الأخرى خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل الى تغيير أولوياتها ومطالبها وأسعارها بحيث تضع فى مقدمتها الجلاء عن كامل الأراضى المصرية المحتلة. ولم يكن يهم الرجل كثيرا تحديد الموقف مهما كان براقا ومداعبا لأحلام العدل والشرعية، ولكن ما كان يهمه هو السياسة التى بمقتضاها تتغير اسس القضايا كلية بحيث تتحرر الأرض الذى هو اكثر المطالب عدلا واخلاقية ومشروعية. وباختصار فإن العدل والأخلاق والشرعية كانت موجودة فى كل حركة تكتيكية لمعاونى السادات بمن فيهم هؤلاء الذين حضروا معه مفاوضات كامب ديفيد حتى ولو ادت الى وقف التفاوض واستمرار احتلال الأرض، اما السادات فقد كانت كل هذه القيم كامنة فى الاستراتيجية وفى تحقيق الهدف النهائى.

وفى سبيل تغيير البيئة التفاوضية فى مجملها وليس جزئياتها لم يترك السادات جهدا الا بذله، وكان على استعداد لكى يتحدث عن دخول حلف الأطلنطى، وان يذهب الى القدس، وان يتحدث الى فرانك سيناترا واليزابيث تيلور، وان يلقى كل عضو فى الكونجرس الأمريكى او مجلس العموم البريطانى، وكان متاحا لكل الصحفيين فى العالم، فقد كان اول زعيم عربى يدرك القيمة الكبرى لوسائل الإعلام العالمية وسطوتها وقدرتها على تغيير الرأى العام فى بلادها. ولأول مرة فى تاريخ الصراع العربى - الإسرائيلى كانت اسرائيل فى موقف الدفاع داخل ساحاتها التقليدية فى الولايات المتحدة واوروبا، بل وفى احيان كثيرة كانت الحكومة الاسرائيلية فى موقف الدفاع داخل اسرائيل ذاتها، وكلا الساحتين كانت المفتاح لتغيير بيئة التفاوض ودفعها دفعا فى اتجاه الانسحاب من الأراضى المصرية. وللأسف فإن هناك كثرة حاولوا الترويج لكذبة كبرى ان إسرائيل لم يكن لها اطماع فى سيناء. وان تحريرها من ثم كان مضمونا فى كل وقت، وكان الهدف من هذه الفرية التقليل من قيمة التفكير والحركة الاستراتيجية للسادات. ولكن الأمر لا يحتاج إلى جهد كبير للرجوع الى تصريحات قادة جميع الأحزاب الاسرائيلية الذين اعلنوا عن نيتهم فى البقاء فيها مع أو بدون السلام، بل ان استطلاعات الرأى العام الاسرائيلية قبل عام ١٩٧٧ كانت تضع البقاء فى سيناء كأولوية تعلو البقاء فى الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، لكى ندرك حجم التغيير الذى كان يقوم به الرجل فى التفكير الاستراتيجى المصرى بالطريقة التى يجعلها تنجز هدفها الرئيسى.

ولكن السادات فعلها فى الوقت الذى كان فيه معاونوه معنيين بالحصول على تأييد حركة التحرير فى موزمبيق، او صوت مساند لدولة نيبال فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو الرضا من دول عربية او أخرى فى العالم الثالث، مهما بعدت الشقة بين كل ذلك وتحرير شرم الشيخ. ومن المؤكد ان كل ذلك كان مؤلما لكل معاونيه الذين قاموا بما تعودوا واعتادوا القيام به، خاصة وان رجلنا لم يكن ممن امتازوا بالشرح والتنظير لكل من رافقوه فى رحلة التحرير، وكانت قراراته الكبرى وليدة عملية تأمل خاصة به لم يعززها بالتشاور والتعبئة المطلوبة لمستشاريه، ربما لأنه اعتقد دوما ان المبادأة والمناجأة تبدأ من الداخل اذا كان يراد لها اثر وفعل، وربما لأنه لم يكن لديه كثير من الصبر على المعتاد الذى ظل آسرا لبعض المصريين فقتلوه.

وفى معرض تقييمه للسادات فإن كيسنجر لم يفصله ابدا عن مصر والمصريين، مصر التى تحس فيها الحضارة حتى ولو لم تسمع صوتا او ترى حركة، مصر تلك الأرض الصحراوية المنبسطة التى لا يوجد فيها شئ واحد يخلب اللب إلا من صنع الانسان، والتى تماثيلها القديمة اكبر من الحياة نفسها، ولكن وجوههم لا نهائية الإنسانية، ونظراتهم تقود الى الافاق البعيدة. أما المصريون فإنه لا يوجد احد مثلهم امسك بناصية الخلود، ولا يوجد احد مثلهم امسك بالزمن بإصرار عنيد مرة بالجرأة المتحدية والهجوم الواسع ومرة بالسلبية والاعتماد على الصيرورة. وقد كان السادات من نوعية الذين ينظرون الى الآفاق البعيدة، ويمسكون الزمن بالجرأة المتحدية والهجوم الواسع فى زمن الحرب وفى زمن السلام!!

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ: ٢٧ اكتوبر ١٩٩٧

أكتوبريات.. مرة أخيرة!

ها هى نسائم أكتوبر تمضى فى طريقها ونصبح فى قلب الخريف، ولكن الشهر لم يعد جزءا من طقس الفصول ببردها وحرها وزعابيبها أحيانا، ولكنه بات شهرا للتامل واستخلاص الدروس والعبر، وأكثر من ذلك انعكاسات طريقة فى التفكير على واقعنا الراهن. فلأسباب قد يطول شرحها، وربما لا نصل إلى نتيجة على أى الأحوال، فإن التغيير الفكرى فى عالمنا العربى، ومصر فى قلبه، ليس بالأمر السهل ، وهناك أسئلة منذ قديم الزمن مازلنا نصر على طرحها دون اجابة لعقود طويلة، وهناك مناظرات فكرية لا تزال على حالها منذ القرن الماضى. وقد جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بمنهج مغاير لما اعتدنا عليه وتعودناه فى التعامل مع أكثر القضايا وأخطرها بجعل الفعل على حد القول، وتحديد الأهداف الممكنة وليست المستحيلة، وحشد القوى الدولية والاقليمية المؤثرة وراءها، والبعد عن الأهداف الثانوية أو التى تستدرجنا بعيدا عن الهدف المقصود، ومتابعة الهجوم العسكرى بالهجوم السياسى والدبلوماسى دون حساسية لعداوات دائمة أو صداقات وتحالفات خالدة، وانما الاخلاص كل الاخلاص للمصالح الوطنية وحدها.

هذا المنهج الذى قاد إلى تحرير الأرض المصرية واطلاق الطاقات المصرية لخدمة الأهداف القومية، لقى ولا يزال يلقى مقاومة هائلة من انصار الفكر التقليدى المصرى والعربى الذى لا يزال يصر على الحركة فى اتجاه أهداف متعددة دون تحديد أولوياتها، وبغض النظر عن الطاقات والامكانيات المحلية والاقليمية والدولية المتاحة، ولديه قدرة هائلة على اطلاق الشعارات فى ضجيج وصخب، واعطائها قدرة سحرية على تحقيق ذاتها دون عمل أو حركة، ولم يقتصر الأمر أبدا على عملية إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى بكل ما فيها من شحن معنوى وعاطفى له أسبابه التاريخية المعروفة، وانما امتد إلى جميع خطوات الإصلاح الداخلى والتى لا مناص منها لزيادة مصادر القوة المصرية فى ساحة عالمية واقليمية لم يعد فيها من يرحم المتقاعسين عن المنافسة وعن بناء القدرة الاقتصادية، ولعلنا جميعا نتذكر أن حرب أكتوبر جاءت ومعها حزمة من السياسات للانفتاح الاقتصادى والإصلاح السياسى لم يقدر لها الاكتمال حتى الآن رغم أنها جاءت مبكرة للغاية وقبل أقل قليلا من عقدين حينما أصبحت قانون الإصلاح فى كل دول العالم الشيوعى منها والاشتراكى وحتى الراسمالى كذلك.

ولكن هذه الحزمة لقيت مقاومة هائلة سواء من البيروقراطية التى عملت دوما على ابطائها وقتلها فى هدوء ، أو من تيارات سياسية عزمت على رميها بالحجارة وقذفها بالطين، فصار الانفتاح الاقتصادى نوعا من الهرطقة والتراجع عن المسيرة المقدسة لسيطرة الحكم على رأس المال، وصار إصلاح العملة المصرية مهددا بالانهيار للاقتصاد القومى ومهددا بالتضخم الهائل وانهيار قيمة العملة المصرية، كان ذلك فى نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات حينما تحالفت قوى كثيرة على العمل على ابطاء مسيرة الإصلاح المصرى واحتاج الأمر عقدا كاملا حتى نتبين التهافت فى كل ما قيل فالتضخم تراجع تراجعا كبيرا وبقيت العملة المصرية على ثباتها لست سنوات كاملة، وزادت

المصرية على ثباتها لست سنوات كاملة، وزادت

الاحتياطات النقدية ولأول مرة منذ عدة سنوات زادت معدلات النمو المصرية على ٥٪ سنويا. ولو أن خطوات الإصلاح الاقتصادى التى قادت إلى كل هذه الخطوات الايجابية تمّت فى موعدها لكنا اختصرنا سنوات طويلة من التطور الاقتصادى ،ولتجنبنا مشكلات شركات توظيف الأموال، ولكان حجم الصادرات والاستثمارات فى مصر أضعاف ما هو عليه الآن.

وبالمثل جرت مقاومة هائلة لفكرة الخروج من الوادى، وعندما أقيمت مدينة العاشر من رمضان جرى الهجوم عليها، والتغنى بانها ليست مدروسة دراسة كافية (بالمناسبة هى نفس الحجج التى تطلق الآن لمقاومة مشروع توشكى). الآن أصبح لدينا أكثر من عشر مدن تمتلئ بالمصانع والبشر، وبدأ الذين هاجموها من قبل ودون اعتذار عما اتهموها به فى الماضى يعتبرونها العلامة الوحيدة على وجود الرأسمالية الوطنية. وعلى نفس المنوال جرت مقاومة قانون الايجارات الزراعية، وتعددت الحملات والتهديدات بالحرب الأهلية اعتبارا من أول أكتوبر الجارى. ولسوف تجرى نفس المقاومة والتهديدات عندما يصل الإصلاح إلى قانون ايجارات المساكن. وباختصار فإن هناك قوى سياسية لا تملك سوى الضجيج وقدرة هائلة على لطم الخدود وادعاء التمسك بالعدل الاجتماعى، والذى لا يوجد ترجمة عملية له إلا ابقاء الأمور على ما هى عليه وتجميدها عند ذات النقطة التى كانت عليها فى الستينيات مهما كانت الدروس والتطورات فى عالمنا المعاصر. فالتخصيصية حرام وبيع لمصر، والبورصة خطيئة، والاستثمار الأجنبى اعتداء على الذات القومية، والانفتاح الفكرى غزو ثقافى . ولكن هذه القوى التى حاولت تعطيل المسيرة الوطنية على مدى العقدين الماضيين لم تفلح فى ارجاع عقارب الساعة إلى الوراء حتى لو نجحت فى ابطائها، لأن فكر أكتوبر

د. عبد المنعم سعيد

لطفى الخولى وعبدالمنعم سعيد يقيمان دعوى ضد نقابة الصحفيين

أقام الكاتب لطفى الخولى والدكتور عبدالمنعم سعيد دعوى ضد نقيب الصحفيين ومجلس النقابة يطعنان فيها فى القرار الادارى الصادر من مجلس نقابة الصحفيين بجلسة ٥ اغسطس بإحالتهما إلى التحقيق لقيامهما بالسفر إلى إسرائيل أكثر من مرة وإجراء اتصالات فى إسرائيل والقاهرة بالمخالفة لقرارات الجمعية العمومية للنقابة التى تحظر التطبيع المهنى والشخصى والنقابى. وقال الطاعنان ان خطابى النقابة قد وردا بصيغة عامة مجهلة لا تنطوى على اتهام محدد وانهما قد ارسلا للنقيب للاستعلام عن مضمون الاتهام أو المخالفة ونص قرارات الجمعية العمومية ولم يصلهما أى رد ، وحيث ان قرار الاحالة للتحقيق مخالف للدستور والقوانين والاعلانات العالمية فإنهما يلتمسان الغاء القرار المطعون فيه والزام النقيب ومجلس النقابة بأن يدفعوا لكل منهما تعويضا رمزيا مقداره ألف جنيه.

رجال من قش...!!

فى المراحل الاولى من اجل تدريب الجنود والفرسان فى العصور الوسطى، كان قادة الجيوش يصنعون تماثيل من القش والخيش تمثل راسا وجسدا وشبه اذرع ويضعونها على عامود من الخشب، وبعدها يبدأ المتدربون فى طعنها والاطاحة برءوسها بالسيوف والرماح والبلط والسهام، وما جاءت به تلك الايام من أسلحة. وبالطبع لم تكن هذه المهمة صعبة، فالتماثيل ثابتة، كما ان حجمها كبيرا كان أو صغيرا يتوقف على صانعها، ومن ثم فإن أكثر الرماة خيبة كان يبدو ناجحا اذا اختار المسافة التى من عندها سوف يطلق سهامه على الدمية المسكينة التى ليس لها حول ولا طول. بعض من هذا يحدث فى حياتنا الفكرية حين نجد عددا من الكتاب والمعلقين يقيمون حواراتهم ومناظراتهم ومهاتراتهم ايضا مع رجال من قش يفصلونهم على مقاساتهم الخاصة. وبعدها يستعرضون قدراتهم الخارقة على المبارزة والطعان والاطاحة بالرءوس، ومادامو انهم وضعوا جميع المقاييس والشروط فإن بوسعهم فى النهاية إطلاق صيحات النصر المظفر فى معركة لم تكن فيها معارك، وفى المنازلة التى لم يكن فيها نزال.

ويحدث ذلك بسهولة شديدة، فما على الكاتب او المعلق الا تفصيل فكرة من قش ليس لها وجود إلا فى ذهنه، ولكنها معيبة بكل العيوب النظرية والمنطقية والعملية، ثم بعد ذلك يلبسها تلبيسا لمن يراهم خصومه الفكريين، وبعدها لا تكون هناك مشكلة فى دحض الفكرة وإظهار خوائها المادى والمعنوى ثم التعجب بعد ذلك حول كيف يمكن لبعض الناس التوصل الى هذا التهافت الفكرى. خذ مثلا التطورات العالمية الراهنة التى يجملها البعض تحت اسم الكوكبية أو العولمة أو الكونية. هذه الظاهرة لسبب أو آخر لا تعجب البعض منا لأنها فى النهاية تطلب منا تشمير الساعد والعمل الجاد حتى يمكن المنافسة فى ساحات الدنيا الشاسعة. هذه الظاهرة يتم استبعادها كلية من النقاش، ويبدأ الكاتب فى بإقامة تمثاله القش الخاص به بمرادفتها الظاهرة الاستعمارية وبعهدها يبدأ فى إظهار مساوئ الاستعمار والجرائم التى ارتكبها فى حق الشعوب وتاريخها الاسود معنا فى التاريخ القديم والحديث معا، وهكذا ودون جهد على الاطلاق يصبح من السهل اتهام من يتحدث عن اسواق المال العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والمصنع العالمى والمؤسسات الدولية العابرة للقارات، أو اى من مكونات «العولمة» بأنه من المبشرين بالاستعمار والمستسلمين له، والمستعدين للتضحية بالقومية العربية والقومية الاسلامية وآمال وطموحات العالم الثالث كله.

وبنفس الطريقة فإنه من السهل تحويل قضية التخصيصية على أنها قضية «بيع مصر» ويكون بوسع الفارس المغوار ان يستعيد بسهولة يحسد عليها عملية نهب مصر فى القرن التاسع عشر، ويضيف عليها تهافتا استعماريا واسرائيليا لشراء الموارد المصرية، حتى يحسب القارئ ان مصر لم يعد فيها مكان للمصريين. وبعد اكتمال هذه الحالة التعسة التى لا يوجد لها اى سند فى الواقع، يصبح رجل القش الفكرى جاهزا لتقطيع الاوصال بعد ان تم تثبيته على ارض رخوة فيسقط صريعا حتى ولو لم ينزف قطرة من الدماء، ويصبح من حق المصارع الفكرى إطلاق صيحات الزهو لأنه نجح فى فضح هؤلاء الذين يفرطون فى ارض مصر وعرضها، وبعد انتصاره فى معركة القش التى اطلقتها خيالاته.

وعلى نفس المنوال يدار الحوار حول إدارة الصراع العربى الاسرائيلى، فعند اى مفارقة عن فكرة ادارة الصراع بالطريقة التى ادرناه بها خلال الخمسينات والستينات، والتى ادت الى ضياع فلسطين كلها وسيناء مرتين والجولان، فإن مصارع رجال القش الهمام ليس على استعداد لاستكشاف اى افكار جديدة، وبوسعه دائما ودون ان يطرف له جفن ان يصف هؤلاء على انهم يجملون وجه إسرائيل، وانهم يؤيدون سياسات نيتانياهو البشعة والغاشمة ضد الفلسطينيين واللبنانيين، بل وعلى الارجح انهم لا يجدون ما يؤسف فى المذابح الاسرائيلية من دير ياسين وحتى قانا. وبعد اكتمال رجل القش الفكرى على هذه الصور البشعة، فلا باس من الاتهام بأن هؤلاء قد انفصلوا عن الجماهير والشعوب والامم المحملة بطاقات النضال الملتهبة، ولا باس ايضا من رش بعض الكلمات الثورية هنا وهناك تجعل فارسنا الهمام منتميا الى طين مصر، وغالبيتها من المحرومين حتى تكتمل الدراما وتتحدد المسافة مع رجل القش الذى لن يحتاج بعد ذلك الا إلى طعنة واحدة يتطاير بعدها القش من جسده مع نسمة هواء.

هذه النوعية من معارك القش هى آخر ما يحتاج إليه الوطن لأنها بعد طول ممارستها من قبل بعضنا تصير هى المعارك الوحيدة التى يخوضونها، فلا التنمية ومستحقاتها وضرائبها، ولا الوقوف حقا وصدقا فى مواجهة السياسات الاسرائيلية، يصبح فى قائمة الاولويات الوطنية. ولكن لحسن الحظ فإنهم لا يمثلون كل الساحة. والقافلة على اى الاحوال تسير!!

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهرام العربي

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٧

عالم جديد

أستعجب كثيرا على مشاهد عالمية مهمة تمر علينا وعلى صحافتنا وكتابنا ثم نمر عليها مرور الكرام رغم دلالاتها البالغة وانعكاساتها الكبرى على مستقبلنا ومستقبل العالم. المشهد الذى أقصده هذه المرة كان سفر المكوك الأمريكى أطلانتيس إلى الفضاء الخارجى محملا بقطع غيار ورواد فضاء جدد إلى سفينة الفضاء الروسية مير التى تعدت عمرها الافتراضى منذ سنوات وأصبحت مثل كل العربات الخردة متآكلة الأسلاك والسيور ولها جهاز كمبيوتر أجهدته الإصلاحات ويشك كثيرا فى قدرته على البقاء مما شكل خطرا على الركاب والمسافرين. وبعد عملية ميكانيكية مجهدة جرت عملية إصلاح السفينة وجرت «عمرة» على أجهزتها حتى تعمل بكفاءة مرة أخرى وجرت عملية إحلال وتبديل للطاقم الذى انتظر طويلا يلف حول الكرة الأرضية طوال شهور طويلة داخل كبسولة ضيقة لا يوجد خارجها الا سماوات لا نهائية من الظلمات.

دلالة ذلك أولا أنه بات بالقدرة البشرية قبل نهاية القرن العشرين إقامة محطات فضائية مأهولة لفترات طويلة من الزمن بعد أربعة عقود فقط من سفر أول رواد الفضاء جاجارين السوفيتى لبضعة ساعات فقط فى الفضاء القريب من الكرة الأرضية. ودلالة ذلك ثانيا أنه بات ممكنا نقل حمولات كبيرة من خلال مكوك الفضاء الأمريكى الذى بات مثل عربات الأقاليم يستطيع الخروج والدخول إلى المجال الأرضى بسهولة بالغة، والأهم من ذلك القيام بعمليات ميكانيكية معقدة فى نظم فيزيقية تختلف تماما عما عرفناه على الأرض.

وكلا الدلالتين تؤشر أنه بات بمقدور البشر إقامة محطات كبرى مأهولة لفترات طويلة سوف تشكل منصات الإطلاق إلى الكواكب البعيدة والقريبة بدلا من إطلاقها من على المحطات الأرضية، وهذه سوف تكون خطوة متقدمة للغاية لن نعرف آثارها على البشرية ربما إلا بعد بضعة عقود من القرن القادم، ولكن ما نعرفه أن الإمكانية موجودة وليست محض خيال علمى تعرفه السينما العالمية وأفلام حرب الكواكب. ودلالة ذلك أخيرا، أن التعاون الأمريكى بلغ ذرى هائلة فى البحث العلمى، ومثلما تقوم الولايات المتحدة على الأرض بإرسال البعثات التى تقوم بإصلاح الاقتصاد الروسى، فإنها تقوم بإرسال «ميكانيكية» الفضاء الأمريكيين لإصلاح المركبة الروسية، وهذه دلالة سياسية لهؤلاء الذين ينتظرون جولة جديدة من الصراع الروسى الأمريكى وعودة الأيام السعيدة للحرب الباردة!

عبد المنعم سعيد

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهـرام
التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٧

شمعتان . !!

كادت الأيام والأعمال تاخذنا بكرها وفرها حتى نسينا أنه مضى عامان على صدور هذه الصفحة فى ١٦ اكتوبر ١٩٩٥، وفى العام الماضى تذكرنا الحدث، وكانت فرصة ليس للاحتفال بقدر ما كانت للحساب والمراجعة، وهذه المرة فإنها لن تختلف عن سابقتها ، فعلنا محظوظون للغاية ان مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية يقع وسط مؤسسة الأهرام العريقة بتقاليدها واستمراريتها واعتمادها على التاثير طويل المدى فى البنية السياسية والفكرية للمجتمع، ولكن ذلك لم يكن يعنى ابدا الجمود أو الكسل ، فبقدر المقاومة للمودات الشائعة والفرقعات والصخب الذى يثور لفترة ثم بعدها يكون الخفوت والشحوب هو القانون المسيطر، فإن هناك سعيا دائما للتغيير البناء الذى ينقل الوطن خطوات إلى الامام ، ولم تخرج هذه الصفحة عن هذه التقاليد، وطوال العام الماضى شغلتنا قضية النهضة المصرية والتقدم المصرى فى شموليته المعقدة، فلم تكن السياسة هى موضوعنا الوحيد، وإنما امتدت طموحاتنا إلى التعليم والتكنولوجيا ،والصحة، وموضوعات أخرى يشكل كل منها جزءا رئيسيا من منظومة البناء القومى، وكم كان أمرا يثير كل السعادة لدينا الخطابات التى تلقيناها من القراء ، والأهم رغبة قطاعات واسعة من المساهمين الحقيقيين فى صناعة مستقبل مصر فى المشاركة بالرأى ، والحكمة فى الحوارات الجادة التى اثرناها حول كل هذه القضايا.

وفى الحقيقة فإن هذه الصفحة مع شقيقتها الكبرى التى تصدر يوم الجمعة، ومع جميع مساهمات المركز الصحفية فى صفحات ومطبوعات الأهرام الأخرى، والتى بلغت ٤٩٣ عملا فى العام الماضى وحده، تستند فى مجموعها على العمل الأساسى للمركز، وهو البحث العلمى الصارم ، والذى يستند إلى القواعد العلمية المتعارف عليها فى التقاليد الأكاديمية. وبقدر ما تجمع هذه التقاليد بين باحثى وخبراء المركز، فإنها أيضا كما فى كل المراكز المحترمة وذات التأثير فى العالم، اعترفت بالانحيازات العلمية والفكرية ، بل وحتى السياسية لهم جميعا، فلم تكن وظيفتنا فى المركز ابدا ان ننشئ قوالب جامدة لفكر بعينه، وإنما نترك للذات الفكرية المبدعة ان تسير وفق ما يتفق مع ضميرها العلمى والوطنى، وربما كان ذلك فى بعض الاحيان يثير الالتباس وسوء الفهم لدى من تدربوا على الاتجاهات الفكرية ذات البعد الواحد والتى لا تتصور امكانية التفاعل الفكرى بين تيارات ومدارس متباينة.

ولكن ما يشاهده القارئ على هذه الصفحة وغيرها ليس إلاقمة جبل الثلج الذى يكمن فى بحوث المركز واصداراته الأخرى الشهرية (كراسات استراتيجية ويراس تحريرها د. طه عبدالعليم ،ومختارت إسرائيلية ويراس تحريرها د. عبدالعليم محمد، وملف الأهرام الاستراتيجى ويراس تحريره د. حسن أبوطالب) بالاضافة إلى الكتب والتقارير السنوية، ومنذ أوقدنا الشمعة الأولى قدم المركز لأعماله العلمية تقرير الحالة الدينية فى مصر وراس تحريره الاستاذ نبيل عبدالفتاح،والذى كان أول عمل علمى من نوعه ليس فى مصر والنطقة فقط بل وفى العالم كله. وبعد ذلك أضفنا لمطبوعاتنا الشهرية دورية هى الأولى من نوعها ايضا هى «قضايا برلمانية» وراس تحريرها د. هالة مصطفى، والتى وضعت تحت الفحص أعمال السلطة التشريعية وطرحتها ليس فقط على أعضاء مجلسى الشعب والشورى ، وإنما على الرأى العام كله،وفى نفس الوقت قدمنا دورية قراءات استراتيجية برئاسة تحرير د. ممدوح أنيس وتعنى بالتراث العالمى فى الدراسات الاستراتيجية ،وقضايا ومناقشات برئاسة تحرير د. حسن أبوطالب وتعنى بنشر ورش عمل خاصة يجريها المركز فى القضايا القومية الكبرى، ووراء ذلك كله كانت البحوث الجماعية تحت قيادة د. محمد السيد سعيد نائب مدير المركز تؤصل ذلك كله من خلال مشروع بحثى طموح عن النهضة المصرية يسير جنبا إلى جنب مع مشروع دخل عامه الثانى عن الخيارات التكنولوجية لمصر.

إن طموحاتنا وأحلامنا مازالت كبيرة، ولأننا نؤمن على عكس كثرة فى مجتمعنا بأن الأفعال أهم كثيرا من الأقوال، فإن القارئ الكريم سوف يسلمها حال تنفيذها ، ولكننا نستطيع الآن أن نذيع أن وحدة دراسات الثورة المصرية والتى عملت فى صمت تحت قيادة د. هدى عبدالناصر منذ شهر يناير ١٩٩٦ على تجميع الوثائق والشهادات التاريخية عن الثورة المصرية ، فإنها الآن سوف تدخل دور الانتاج للراى العام من خلال سلسلة من ورش العمل عن حرب الاستنزاف وندوة عربية كبرى بمناسبة مرور اربعين عاما على الوحدة المصرية - السورية ونستطيع ان نؤكد ان التقرير الاستراتيجى العربى سوف يدخل عليه تطوير كبير بعد أن تسلم راية العمل فيه د. وحيد عبدالمجيد وفى النهاية فان ما ذكرناه من اسماء هنا ليس إلا قيادة عمل شاق يقوم به مجموعة متميزة من الباحثين الجادين والمخلصين لقضايا الوطن والأمة، والذين يقف وراءهم بالتاييد الكامل الاستاذ ابراهيم نافع رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير الاهرام والنصح الغالى لاستاذنا السيد ياسين مستشار المركز لكل هؤلاء ومعهم د. جمال عبدالجواد المشرف على تحرير هذه الصفحة الشكر والتقدير لأنهم آلوا على أنفسهم فى زمن كثرت فيه لعنة الظلمات ان يشعلوا عشرات الشموع والمصابيح.

د. عبدالمنعم السعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : روزاليوسف

التاريخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٧

د. عبد المنعم سعيد يكتب :

إدارة العلاقات مع واشنطن

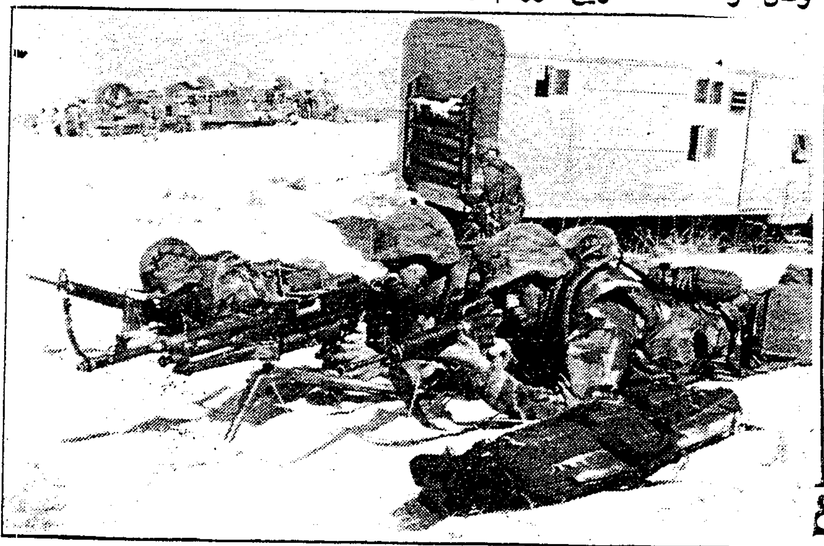
التوتر بين مصر وأمريكا لا يعنى الانهيار!

تهديد عضو فى الكونجرس بإلغاء المعونة لم يؤد إلى إلغائها

■ قضية الكخيا لم تعطل المناورات العسكرية

الرؤوس الباردة فى البلدين تعلم أن الدواعى الاستراتيجية مازالت قائمة

منذ وصل هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية إلى القاهرة يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٣ ، مستانفا العلاقات المصرية الأمريكية المقطوعة منذ عام ١٩٦٧ والمتوترة والمتصارعة منذ عقد قبل ذلك ، بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات تختلف جذرياً عن سابقتها وبالتاكيد فى الاتجاه المعاكس لما جرى وكان . ومنذ ذلك التاريخ ، ورغم ان العلاقة بين القاهرة وواشنطن انتقلت دوما من ذرى عالية إلى ذرى أعلى منها ، إلا انه كان هناك بعض فى الولايات المتحدة وكثرة هائلة فى مصر ممن يعتقدون دوما انها على شفا الانهيار ، وان الصدام الذى ساد فى الخمسينيات والستينيات بين البلدين هو من طبيعة الأشياء التى لابد من عودة الأمور إليها مهما كان السطح ممتلئا بالود والتقارب .



وكان ذلك الإحساس يتصاعد وفق سيناريو يكاد يكون متطابقا فى كل مرة عندما يختلف البلدان حول قضية ما ، وعادة ما يكون الكاشف عن الخلاف مقالة صحفية تظهر فى الواشنطن بوست او النيويورك تايمز بالنسبة لامريكا او فى الصحف القومية المصرية ، وبعدها يعزف الجميع نفس المعزوفة ، ثم بعد ذلك يتدخل المدعون بانهم اكثر حكمة ويرون ان الخلاف هو تعبير عن ازمة كامنة سوف يكون لها ما بعدها من نتائج فادحة ، ثم بعد ذلك يمضى الجميع خطوة اخرى ويجعلون الامور اكثر درامية ولا يتورعون عن التنبؤ بقرب الانهيار فى العلاقات بين البلدين وعودة الايام السعيدة او التعيسة للصراع الحاد بينهما .

اخر القصص فى هذه العلاقة المثيرة كان موضوع اختفاء الكخيا وزير

الخارجية الليبى الأسبق والذى اختفى فى القاهرة أثناء حضوره لمؤتمر خاص بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان. فجاة ظهر مقال فى الواشنطن بوست يدعى فى مقدمته ان القاهرة كانت ضالعة فى هذا الاختفاء، ولكن من يقرأ المقال جيدا لا يجد فيه دليلا واحدا على هذه الحقيقة سوى ان وكالة المخابرات المركزية الامريكية بحثت فى الموضوع.

ولكن الصحافة القاهرية تلقفت الموضوع وبدأت فى رد الصاع صاعين، وتم إرجاعه لدور اللوبى اليهودى فى واشنطن، وإرجاعه لمحاولات امريكية للى ذراع مصر وتغيير سياستها فيما يتعلق بمؤتمر الدوحة وتأييد الفلسطينيين، ومضى البعض اكثر لكى يرجعها إلى الميول الإمبريالية الامريكية الأصيلة التى لن تقبل باقل من الركوع المصرى للإرادة الامريكية، وهو الأمر الذى لا يمكن لوطنى او قومى ان يتقبله. وبالطبع فإن السيناريو يمكن ان يكون عكسيا تماما، فتكون المقالة او المقالات فى مصر ويجد احد اعضاء الكونجرس ان ذلك يمثل حملة على الدولة العظمى الوحيدة فى العالم ومن ثم يطالب فورا بوقف او تقييد المعونات لمصر، ولن ينسى فى هذه الحالة من تكثيف الحالة الدرامية باتهام مصر بتعويق عملية السلام ومساندة ليبيا ودعم العراق إلى آخر القصص المعروفة والمتكررة.

ولكن حقيقة العلاقات ما بين مصر والولايات المتحدة اعمق من كل ذلك واكثر تعقيدا من تلك السيناريوهات المعادة إلى حد الملل. فالأصل فى المسألة أن العلاقات بين الدول لا تدار استنادا إلى مقالات الصحف، ولكنها تستند إلى مصالح كبرى يكون توافق الجزء الأعظم منها مؤديا إلى علاقات خاصة او علاقات صداقة او تحالف حسب اهمية هذه المصالح وموضعها فى أولويات كل طرف، اما إذا كانت المصالح متناقضة فإن درجة التناقض وحيوية المصالح توقع العلاقة فى مساحة مابين التوتر والصراع والحرب. ومنذ منتصف السبعينيات وحتى الآن التقت المصالح بين مصر وامريكا على عدد من القضايا البالغة الحيوية للطرفين.

اولها تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى، وثانيها امن الخليج، وثالثها تحقيق الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط والذى يهدده دول وحركات راديكالية وثورية تسعى إلى تغيير الأمر الواقع، ورابعها تحقيق التنمية لمصر باعتبار ذلك ركيزة لتحقيق هذه المصالح مجتمعة. الالتقاء الاستراتيجى، وليس التكتيكى، على هذه المصالح كان ولا يزال يشكل العمود الفقرى للعلاقات المصرية الامريكية



الطرف الثالث الخفى فى العلاقات المصرية الأمريكية

التى باتت تشكل درجة اكثر وثوقا من الصداقة واقل من التحالف الرسمى كما فى حلف الأطلنطى، وربما على سبيل التقريب نسميها علاقة خاصة.

وعلى مدى اكثر من عقدين فإن العلاقات المصرية الامريكية شهدت خطوات مشتركة بين واشنطن والقاهرة ادت إلى تغيير استراتيجية هائلة كانت لها تأثيراتها بعيدة المدى ليس فقط على الشرق الأوسط بل على العالم كله. فالتسوية السياسية للصراع العربى - الإسرائيلى بدأت من مصر، وبعد اكثر من عقد كان مؤتمر مدريد ومن بعده اوسلو واتفاقية السلام الاردنية - الإسرائيلية، ولا تزال العملية مستمرة بنجاحاتها وإخفاقاتها، وفى كل الاحوال كانت الولايات المتحدة حاضرة ساعة النجاح وفى ساعات الإخفاق، وكانت معها مصر فى كل خطوة سواء كانت فى خارج مصر او فى داخلها فى القاهرة او شرم الشيخ عندما تتأزم الأمور ولا تكون هناك بادرة ضوء. وفى الخليج تحالفت الدولتان مرتين.. مرة لتطويق الراديكالية الإيرانية الإسلامية عندما ساندتا العراق فى الحرب، اللهم الا من فترة قصيرة حدثت فيها فضيحة إيران كونترا، ومرة أخرى وبشكل أعمق لتطويق الراديكالية العراقية القومية فى حرب الخليج الثانية، ولاتزال العلاقة مستمرة عسكريا وامنيا. ومن اجل الاستقرار الإقليمى تعاونت الدولتان على ساحة واسعة امتدت حتى افغانستان والصومال وبقية القارة الأفريقية وحتى فى البوسنة، ولا ابالغ إذا قلت ان القاهرة كان دورها ومساهمتها فى إنهاء الحرب الباردة وتقويض دور الاتجاهات الثورية والراديكالية فى المنطقة

وما وراءها اما في التنمية المصرية فمن المعروف ان الولايات المتحدة قدمت ما يساوى ٤٥ مليار دولار من المعونات العسكرية والاقتصادية ، كانت مقدمة لاكثر من ٢٠ مليار اخرى من باقى الدول الغربية ساهمت كلها اولا في حماية الاقتصاد المصرى من اثار الحروب التى خاضتها وفي بناء بنيتها الأساسية ، كما كانت العلاقة سببا في إلغاء نصف الديون المصرية المتراكمة عبر السنوات .

ولكن العائد الاقتصادى من العلاقة لم يكن مصريا فقط بل كان امريكيا كذلك ، فمن ناحية فإن الانفتاح المصرى على امريكا كان بوابة ضرورية للانفتاح العربى عليها ، ومن ناحية اخرى فإن

العلاقة الثنائية شكلت ربحا صافيا للولايات المتحدة . وعلى سبيل المثال فإن تقرير السفارة الامريكية عن الاقتصاد المصرى يقول : « إن المصدرين الامريكيين يتمتعون بمركز قوى في السوق المصرية ، إذ ان نحو ثلث الواردات المصرية مصدرة من الولايات المتحدة ، وياتى معظمها من قطاعات وسلع غير مرتبطة بالمعونة الامريكية سواء الاقتصادية او العسكرية » . والواقع ان السوق المصرية تعد مع إسرائيل وتركيا والسعودية اهم الاسواق المستقبلة للسلع الأمريكية ، ولكن مصر تتميز عنها جميعا بان الولايات المتحدة ـ التى تعانى من عجز مستمر في ميزانها التجارى ـ تحقق معها اكبر فائض تجارى مع اى دولة في المنطقة حيث يبلغ قرابة ٢,٥ مليار دولار في المتوسط خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة . وإذا اضيف إلى ذلك ان هناك نحو ٢٠٠ شركة امريكية لها مكاتب إقليمية في القاهرة ، كما ان هناك ١٤٠٠ شركة امريكية اخرى لها ممثلون او وكلاء او موزعون في مصر ، ونحو ٥٠٪ منها مشروعات مشتركة وكلها تحقق ارباحاً ، لادركنا ان المصلحة المشتركة للتعاون الاقتصادى بين مصر وامريكا كانت طريقا ذا اتجاهين ياخذ فيه كل طرف ويعطى ويكسب كلاهما في النهاية .

هذا هو الاتجاه الاسلى الاستراتيجي للعلاقات المصرية الامريكية ، ولكن ذلك لا يمنع مطلقا كما في كل العلاقات الخاصة وحتى علاقات التحالف من خلافات ولحظات توتر ، جاء اكثرها خطورة بعد الغزو الإسرائيلى للبنان ، وبعد حادث اكيلى لورو ، ولكنها كانت تعود فورا إلى سابق



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهرام العربي

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٧

عالم جديد

غبت عن مصر فى رحلة إلى الخارج لمدة يومين فقط خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر وعندما عدت وجدت جغرافيتها تغيرت تماما. فقد امتدت مياه النيل من تحت قناة السويس إلى سيناء لأول مرة فى تاريخ بلادنا الطويل، ولأننى مثل كل المصريين عند غيابنا عن الوطن لا نكف عن تنسم أخباره، فإن تقليبنا لمحطات التليفزيون فى الفندق، أو حتى عند إذاعة نشرات الأخبار المصورة فى الطائرة نبحث دوما عما يخص بلادنا الحبيبة للغاية، وهذه المرة كانت الأخبار كلها سارة وتركزت على تغيير الجغرافيا المصرية، والمشروع العظيم الذى يقيمه المصريون للبناء والتعمير. وحتى محطة السى.إن.إن المتخصصة فى التشنيع بعمليات الإرهاب فى مصر لم تجد هذه المرة من بد سوى فيلم رائع عن النهر المصرى الجديد منذ لحظة تكوين المياه فى المصارف حتى تحليتها وتنقيتها ثم دفعها فى السحارات العملاقة أسفل القناة وعلى أعماق كبيرة حتى اندفاعاتها إلى صحراء سيناء التى لن تعود صحراء بعد اليوم.

ومن الممكن أن يكون هذا الحدث مدعاة للفخر، فالمشروع من الناحية الهندسية المحضة يعكس تقدما تكنولوجيا عظيما، ومن الناحية الاستراتيجية البحتة فإن نتائجه معروفة وأهمها أن سيناء لن تكون عازلا لمصر بعد الآن. وأن من سيسكنها من المصريين سوف يقطعون إربا - حتى بالأسنان - من تسول له النفس الاقتراب منها مرة أخرى، ومن الناحية الاقتصادية والتنموية فإن شبه الجزيرة التى تشكل ربع مساحة مصر سوف تعود إليها محملة بالخير كما سوف تذهب إليها سواعد المصريين بالعمل والتعمير. ولكن الفخر الأكبر سوف يكون بقدرتنا على صنع العالم الجديد، والحضارة الجديدة، وبمعنى آخر فإننا نكون قد استجبنا لتحديات القرن العشرين قبل موعد قدومه بأكثر من عامين. وعندما يحدث ذلك فى أمة يتحكم فى مفكريها التاريخ بأكثر مما تتحكم الجغرافيا، فإن ذلك يعنى نقلة كيفية فى مواجهة التخلف، ويعنى أننا أعدنا تعريف التاريخ نفسه من كونه مجرد اجترار للزمن الماضى إلى كونه استقبالا للزمن القادم، وعندما يحدث ذلك ويصير جزءا من حياتنا المعاصرة فإن جميع التحديات الأخرى التى نواجهها تصير محض تفاصيل. نعم محض تفاصيل!!

د. عبد المنعم سعيد



المصدر: الاهرام العربي

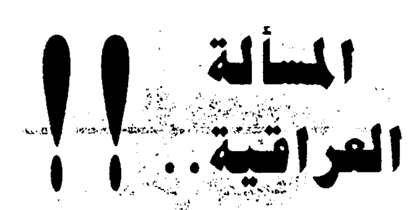
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

التاريخ: ١٥ نوفمبر ١٩٩٧

عالم جديد

أدهش كثيرا من الطريقة التى يتم بها توزيع الأنباء فى الصحف العربية بين الصفحة الأولى والصفحات الداخلية، فالأصل أن الأخبار الأكثر أهمية وإثارة وتأثيرا لابد أن يجدها القارىء فور تلقيه للصحيفة أما تلك التى هى من قبيل المتابعة وتحصيل الحاصل فإن مكانها فى الداخل عندما يكون فى الوقت متسع، ولكن متابعتى تكشف أن أهم الأنباء نجدها مدفونة دوما بعيدا فى الداخل ربما لأننا لا نعطيها قدرها أو لأن تقاليدنا الصحفية منشغلة إلى حد مغالى فيه بالأخبار الرسمية، على أى الأحوال لفت نظرى خبر أظنه كان يستحق مانشيتاً عريضاً وهو: قيام الرئيس الصينى جيانج تسه مين بقرع أجراس بداية يوم العمل فى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة، أهمية الخبر من ناحية الصين أن الدولة الصاعدة والتى لاتزال شيوعية من الناحية الرسمية قدمت الاعتراف بأهم القلاع الرأسمالية فى عالم اليوم، ومن ناحية أخرى فإن هذه الأخيرة قدمت اعترافا بأن الصين صارت من الدول الرأسمالية العريقة الى الدرجة التى تسمح لرئيسها بإعطاء إشارة العمل للحركة الرأسمالية التى تتحرك باتساع المعمورة حدث هذا فى الوقت الذى كان فيه المئات وأحيانا الألوف يقومون بالتظاهر فى كل مكان ذهب إليه الرئيس الصينى احتجاجا على حقوق الإنسان فى الصين، وعلى الذكريات المريرة لمذابح ميدان السماء السماوى منذ سنوات، وفى كل مرة وفى مواجهة المظاهرات كان الرئيس يبتسم ويصرح بأن مسألة حقوق الإنسان من صميم الشئون الداخلية الصينية، ويبدو أن مستضيفيه من الأمريكيين لم يكن لديهم ما يعترضون به على ذلك، المهم فى الموضوع هو كسب الصين إلى الصفوف الرأسمالية وذلك أبقى من قضية الديموقراطية وحقوق الإنسان، وفى المدى القريب فإن الصين تبدو جنة رأسمالية حقيقية خاصة مع صدور القانون الذى يساوى بين الأجانب والوطنيين فى الحقوق والواجبات، وفى الوقت نفسه فإن نقابات العمال واقعة تحت الرقابة الصارمة للحزب الشيوعى، فماذا يريد الرأسمالى أكثر من ذلك قدرة هائلة على الكسب فى سوق واسعة بلا مطالبة برفع الأجور أو الإضرابات المقلقة والمعطلة والذائعة فى العالم الغربى؟، أما الديمقراطية فهى بوسعها الانتظار على أى الأحوال، ولذلك كانت تقرع الأجراس فى وول استريت!!

د. عبد المنعم سعيد



المسألة العراقية..!!

فى حضور الأساتذة كامل زهيرى وعادل حسين ومحمد عودة ومحمود المراغى وآخرين، انتقد وزير الخارجية الروسى بريماكوف الخطوة العراقية بطلب استبعاد المراقبين الأمريكيين فى لجنة التفتيش على أسلحة التدمير الشامل فى العراق، معتبرا ذلك مفاجأة لم يتم التشاور حولها مع الدول التى تسعى لإخرج العراق من المأزق الذى وضع نفسه فيه منذ غزوه للكويت، ونكسة لجهودها التى كانت تعمل على تغيير الاجواء فى مجلس الأمن الدولى والمتعلقة بفرض العقوبات على بغداد والتى نجحت فى الآونة الأخيرة فى جذب ست دول من بينها مصر وروسيا والصين وفرنسا للامتناع عن التصويت على قرارات تصعيد هذه العقوبات، وعندما سألته سؤالا مباشرا عما إذا كانت جمهورية روسيا الاتحادية سوف تؤيد المطلب العراقى، كان رده قاطعا بالتأكيد لا، لأنه لا يمكن السماح لدولة بان تفرض اختياراتها لأعضاء لجان التفتيش على مجلس الأمن. وفى اليوم التالى لهذا اللقاء أعلنت روسيا ومعها فرنسا معارضتهما لأى عدوان عسكرى امريكى جديد على العراق .وهكذا فإن أكثر دولتين متعاطفتين مع العراق من الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن تكونا قد وقفتا إلى جانب الولايات المتحدة فيما يخص رفض الموقف العراقى ، مع رفض لجوء الولايات المتحدة للقوة العسكرية لإعادة الامور إلى ما كانت عليه قبل نشوب الأزمة الأخيرة.

ولعل هذا الموقف، ومعه مواقف الصين والدول العربية وفى المقدمة منها مصر أبطأت إلى حد كبير من اندفاع واشنطن نحو العمل العسكرى على الأقل حتى وقت كتابة هذه السطور، حيث كانت المهمة الدبلوماسية لمبعوثى الأمين العام للأمم المتحدة لا تزال جارية وسط المظاهرات الشعبية العراقية والمظاهرات العسكرية الإمريكية فى الخليج، ولكن أيا كانت النتائج التى ستنتهى لها هذه الأزمة، وأيا كانت المواقف الدولية من العمل العسكرى الأمريكى إذا أصرت بغداد على موقفها، فإن المسألة العراقية سوف تظل ملحة علينا فى مصر وفى العالم العربى لأننا لا نستطيع التعامل مع العراق بنفس الطريقة التى نتعامل بها معه بقية دول العالم بحكم عضويته فى جامعة الدول العربية، وبحكم الالتزامات إزاء كل الشعوب العربية بغض النظر عن الموقف من نظامها السياسى، ولا أظن ان عربيا واحدا يمكنه القبول بالاعتداء أو فرض الحصار على بلد عربى خاصة عندما تكون تحت اعلام قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولى التى تخالفها دول أخرى فى المنطقة مثل إسرائيل ولا يبدو أن الولايات المتحدة على استعداد لإبداء نفس الحماس القانونى إزاءها.

ولكن تبيان المفارقة والكيل باكثر من مكيال بالنسبة للولايات المتحدة لا يحل المسألة العراقية، خاصة وقد تعمقت تعقيداتها خلال هذا العام بالغزو العسكرى التركى لشمال العراق وقيام إيران بتوجيه ضربات جوية لمناطق عراقية أخرى. صحيح أن العالم العربى بدا وكأنه يتعايش مع الغزو التركى وينظر إلى الناحية الأخرى مع الضربات الإيرانية، إلا أن حل المسألة برمتها فى جوانبها الأمريكية والتركية والإيرانية تتطلب أول ما تتطلب ايجاد صلات مباشرة مع القيادة العراقية، فالعزلة الدولية والحصار الخارجى والانغلاق الداخلى يفقد هذه القيادة حساسيتها إزاء ما يجرى فى العالم ومن ثم يدفعها إلى حسابات خاطئة دوما يدفع ثمنها الشعب العراقى الذى لم يعد لديه الكثير من الأثمان لكى يدفعها. وباختصار فإنه دون فتح الجسور الرسمية وغير الرسمية على هذه القيادة مهما كانت تحفظاتنا عليها فإنها سوف تضع العالم العربى كله فى مأزق كبير بشكل متواتر فلا هى تستطيع ترك العراق وشأنه، ولا تستطيع أيضا خلق مجابهة مع الولايات المتحدة الضالعة فى حماية أمن دول عربية باكملها وذات الدور الأساسى فى عملية السلام العربية - الإسرائيلية، ولا تستطيع خلق مجابهات غير مطلوبة ولم يستعد لها أحد مع تركيا وإيران. إن فتح هذه القنوات سوف يسمح بقدر من التشاور قبل نشوب الأزمات واستحكامها ووضع كل الدول العربية فى مأزق لا تستطيع تحملها استراتيجيا وعاطفيا ونفسيا، فربما يكون بقدرة العراق أن يفعل مع العرب ما لم يفعله مع روسيا وشكى منه وزير الخارجية الروسى.

وإذا كان البعض منا سوف يعترض على هذه الآلية بحكم أن التشاور وقبول النصح لم يكن أبدا فضيلة لدى القيادة العراقية سواء عندما شنت حربها على إيران أو عندما غزت الكويت، إلا أن اعتقادنا هو أن الظروف تغيرت بشدة، وهناك من الضغوط على هذه القيادة ما يدفعها إلى قبول التشاور والنصح من دول عربية أخرى. وحتى لو لم يثبت صحة وجهة النظر هذه، وهناك أسباب كثيرة تدعو إلى ذلك، فإن مسئولية الدول العربية إزاء التاريخ وإزاء الشعب العراقى تدفعها لاتخاذ هذه الخطوة التى سوف يدعمها كثيرا عمل قوى شعبية كثيرة فى الاتحادات المهنية والأحزاب والجمعيات الأهلية لتخفيف الحصار على أشقائنا فى العراق. ولا أقصد هنا اطلاقا عقد المؤتمرات وإصدار البيانات الملتهبة بالشجب والاستنكار التى تعودنا عليها وانما أعنى تقديم عون مادى ومعنوى حقيقى للشعب العراقى. العون المادى بجمع التبرعات والأدوية والغذاء، والعون المعنوى بالاتصال بالقوى الشعبية وغير الرسمية العالمية وحثها على رفع العبء عن أطفال العراق الذين يتساقطون صرعى طلبا للغذاء والحليب.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهـــرام العــربي

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧

عالم جديد

لا ادرى شخصيا عما إذا كان المواطن العربى قد تابع قضية لويز وودورد أو لا، ولكنها كانت قضية الإعلام العالمى كله طوال الأسابيع الماضية، وعندما كنت فى زيارة خلال الأسبوع الماضى إلى إيطاليا والولايات المتحدة كانت تتصدر جميع نشرات الأخبار وفى أحيان كثيرة كانت تسبق أخبار الأزمة العراقية الجديدة احيانا وفى كل الأحوال كانت تسبق قضية الشرق الأوسط العتيدة. قصة الفتاة لويز: إنها بريطانية من قرية صغيرة فى بريطانيا لم يسمع بها احد من قبل هى قرية اوبرى، وكانت تعيش فى مدينة بوسطن الأمريكية حيث استأجرتها أسرة أمريكية كجليسة لطفلها الرضيع وذات مساء، وفى وجودها مات الطفل، واتهم الوالدان لويز بقتله وقدمت للمحاكمة وطالب الإدعاء بالحكم عليها بالسجن مدى الحياة، وحكم عليها المحلفون بأنها مذنبة، إلا أن القاضى - وفى مرة نادرة فى تاريخ القضاء الأمريكى - قرر أن الجريمة ليست القتل مع سبق الإصرار وإنما قتل خطأ نتيجة الإهمال، ومن ثم حكم بعقاب الفتاة بفترة السجن التى قضتها رهن القضية.

ما يهمنا فى الموضوع ليس الحادثة والقضية التى يحدث مثلها بالعشرات يوميا فى كل أركان الكرة الأرضية، ولكن القصة هى قصة قريتها التى لا يتعدى سكانها ثلاثة آلاف نسمة، والتى لم تقبل فكرة أن الفتاة الوديعة التى يعرفونها يمكنها القيام بهذه الجريمة، ومن ثم تجمعت على قلب امرأة واحدة قادت القرية إلى التبرع بما مقداره نصف مليون جنيه إسترلينى للدفاع والمحامين، وفتحت صفحة على الإنترنت وبدأت القرية فى كتابة المقالات والدفوع إلى الصحافة الأمريكية ترد فيها على الهجمات التى تعرضت لها لويز، وكان نتيجة ذلك الحكم الذى وصل إليه القاضى والذى أصر على إصداره لأول مرة على شبكة الإنترنت لأن المهتمين بالقضية كانوا بامتداد العالم كله من المكسيك حتى اليابان. التجربة هنا تقول إن قرية فى الغرب قادرة على التضامن والدفاع عن ابنتها فى الغربة البعيدة، ومن ثم فإن شائعة الغرب المنحل المغرق فى الفردية ليس لها أساس. أكثر من ذلك أن هناك من وسائل الاتصال العالمية ما يمكن قرية صغيرة من الدفاع عن «حقوقها المشروعة» إذا كان لها ما يكفى من الإصرار على ذلك وبلغة تمكن الناس فى أركان المعمورة من التعاطف معها ومع قضيتها حتى ولو كانت قضية فتاة صغيرة ومغمورة ولم يسمع عنها أحد من قبل، ومعنى ذلك أن الوصول إلى الرأى العام العالمى واكتسابه ليس بالأمر المستحيل لمن يعرف كيف يتعامل مع وسائل الاتصال العالمية ولا يكتفى بالحديث مع نفسه ومؤيديه وبعد ذلك يدعى أن العالم لا يفهمه!!.

د. عبد المنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٢٢ نوفمبر ١٩٩٧

ضياء الدين داود يرد على الدكتور عبد المنعم سعيد:

ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة!!

طالعت حديث الدكتور عبد المنعم سعيد فى عدد مجلة «الأهرام العربى» الصادر فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٩٧ الذى أجراه معه الاستاذ ماهر مقلد، وإن كنت أختلف اختلافا جذريا مع كل ماورد فى الحديث من أفكار مختلفة إلا أننى أقصر ردى على ماخصنى دون مناسبة واضحة من ذلك الحديث.

فقد رد على سؤال عن أبرز المنادين بالحل العسكرى فى هذه المدرسة فقدمنى بوصفى حسبما قال أتكلم كثيرا عن زحف الجيوش العربية، وكأنها خطيئة أن يتكلم عربى عن استرداد الأرض العربية المغتصبة بالقوة، وإن كان مانسبه إلى من رأى لا أنكره، ولكن صياغته بالشكل الذى ذكره لا تعبر بدقة عن رأيى وهو يمثل رأى الحزب الذى أشرف بالانتساب إليه.



■ ضياء الدين داود

فنحن نؤمن بمقولة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وهى مقولة أكدت الأيام صحتها وحتميتها مهما أخذت من زمن، والقوة هنا ليست بالضرورة الحرب وإن كانت لا تستبعد الحرب ولكن امتلاك القوة بجميع صورها: القوة العسكرية والقوة السياسية والقوة الاقتصادية هى فى نظرنا الطريق إلى الحل، أما أن نتخلى عن احتمالات القوة وتوفير مقوماتها وأن نعلن أن حرب سنة ١٩٧٣ هى أخر الحروب وأنه من المستحيل حل المشكلة عسكريا ثم نجلس للتفاوض فإننا نصطدم بالسؤال: وماذا إذا لم تصل المفاوضات إلى غاية تلبى حتى الحد الأدنى من آمالنا؟، ذلك لأن المفاوض الجالس على طاولة المفاوضات عار عن البديل فى حال فشلها، هو فى واقع الأمر يجلس ليسلم بما يفرضه الطرف الآخر مما يوافق مصالحه ومما تفرضه القوة التى يمتلكها، وهذا ما أسفرت عنه كل الاتفاقيات التى وصفت بأنها اتفاقيات سلام ونسميها نحن اتفاقيات استسلام.

إننا نتعامل مع الأهداف الإسرائيلية الواضحة التى لا تختلف عليها القوى السياسية داخل الكيان الصهيونى وهى فى أى صورة من صورها تعنى ضياع الأرض واستبعاد الشعب الفلسطينى وفرض الهيمنة الصهيونية وأطماعها، وهى أمور نظنها الآن من البديهيات فضلا عمن وراء الصهاينة.

وإلا فليقل لنا أنصار التطبيع وأصحاب حلف كوبنهاجن ما الصورة التى يأملون فى تحقيقها ويتصورون أن منهج السلام والتطبيع بعيدا عن القوة واحتمالاتها . يمكن أن يحققها؟ هل يرون أن يقنع العرب بقطاع غزة دونة للفلسطينيين المشردين فى بقاع الأرض حيث هم وتنتهى أمالهم فى العودة، أو أن يتكدسوا فى قطاع غزة والجزء المحمل بالمستعمرات؟ هل يرون أن بقاء الكيان الصهيونى بطبيعته العنصرية وهيمنته الاستعمارية الاستيطانية وتطلعاته فى السيطرة الاقتصادية والغزو الاقتصادى الطامع فى المشاركة فى المياه والبترول والثروة العربية لا يشكل خطرا بل هو أمر مقبول ومعقول وما نظراتهم وتصوراتهم للعلاقة والأهداف الأمريكية الصهيونية فى مواجهة العالم العربى؟

وإذا كان الدكتور عبد المنعم سعيد قد اختزل رأينا إلى أننا نتكلم كثيرا عن زحف الجيوش العربية، وأن ذلك من إنتاج الماضى.

فما رؤيته كمنظر للتطبيعيين وداعية لنهج كوبنهاجن، لقد وزع انتقاداته ودروسه هنا وهناك ولكنه لم يحدثنا عن تصوراته عن الهدف الاستراتيجى الذى يتصوره لقضية هذا الصراع والمراحل التى توصلنا لهذا الهدف، خاصة وهو يرى أن التطبيع والتواصل مع من سماهم دعاة السلام فى الكيان الصهيونى خطوات على طريق الحل أو يخلق المناخ الصالح له ولكن يبقى السؤال: ما الحل فى رأيه وزملائه، وأذكره بأننا أمام قضية أرض وقضية شعب وأننا نواجه صراعا متعدد الجوانب نواجه

مطامع بلا حدود.

ونريد أن نسأله أيضا هل يرى أن المشكلة هى مساحة من الأرض نستردها بأى ثمن وبأية تضحية.. أم أنها قضية وجود، وأذكره بأن الصهاينة أنفسهم وكلهم يعلنون بوضوح أن الصراع الذى يعيشونه هو صراع وجود لاصراع حدود وقد أطلق هذه المقولة مؤخرا الزعيم الجديد لحزب العمل الصهيونى.

وأخيرا لقد جعل الدكتور سعيد من عودة سيناء مثالا على جدوى المفاوضات وجدوى التطبيع ولكنه نسى أن الثمن كان باهظا وغاليا.

وأن سيناء عادت محملة بالأثقال فسيناء عادت منزوعة السلاح مسلوبة السيادة، ومقابل سيناء ضربت العلاقة العربية المصرية، وصارت كامب ديفيد مثالا تابعته كل الاتفاقيات المفرطة التالية وعادت سيناء مقابل تخلى مصرعن العرب، وقزمت القضية فجعلتها قضية حدود بين كل دولة عربية وإسرائيل تحقيقا لما كانت تسعى إليه إسرائيل.

ولم تعد قضية عربية شاملة، وعادت سيناء مقابل علاقة دبلوماسية عربية إسرائيلية وعلم إسرائيلى يرفرف فى سماء القاهرة ومازال الصهاينة يحتلون أرضا سورية وأرضا لبنانية وأرضا فلسطينية ويقتلون كل يوم عربا ويدمرون بيوتا عربية ويدنسون أرضا عربية.

ومازالوا جادين فى فرض سياسات تحقق لهم الهيمنة الاقتصادية وتيسر لهم الغزو الثقافى وتمهد لهم الطريق للسيطرة السياسية.

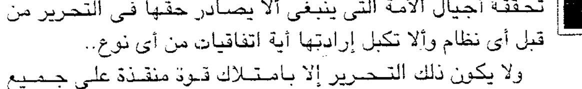


■ د. عبد المنعم سعيد

وأخيرا لقد تعمد الدكتور سعيد خلط العديد من الأوراق تبريرا لمواقف أدانها كل المجتمع المصرى والعربى بما يشبه الإجماع فى الوقت الذى أمسك حسبما قدمت عن أن يفصح بشجاعة عن حقيقة هدفه وحقيقة تصوراته.

ومن المصادفات أنى قرأت كلماته وأنا بالطائرة فى طريقى لبيروت لحضور عدة اجتماعات مهمة منها المؤتمر القومى الإسلامى الذى صدر عن لجانه تقرير يقول إن المؤتمر يؤكد على:

١- أن تحرير فلسطين.. كل فلسطين وبقية الأراضى المحتلة هو الهدف الثابت والنهائى الذى يعمل على تحقيقه وهو هدف



تحققه أجيال الأمة التى ينبغى ألا يصادر حقها فى التحرير من قبل أى نظام وألا تكبل إرادتها أية اتفاقيات من أى نوع..

ولا يكون ذلك التحرير إلا بامتلاك قوة منقذة على جميع المستويات ولابد من حشد طاقات الأمة المادية والروحية.

٢- إن مايسمى بعملية السلام لاتلزم مثقفى الأمة والشعب العربى بشىء لأن السلام لا يكون مع وجود الاحتلال والسيادة الإسرائيلية فى فلسطين وكل صيغ التسوية والاتفاقيات التى نتجت أو يمكن أن تنتج عن نهجها تخل بالحقوق التاريخية الثابتة للأمة العربية التى لا تقر إلا وحدة فلسطين شعبا وأرضا.

٣ - إن رفضنا لنهج التسوية وللحلول الاستسلامية وما ينتج عنها ويبنى عليها ويستتبعها من صيغ التطبيع وأشكاله مع العدو الصهيونى يحتم علينا أن نعمل على تعزيز جبهة مقاومة ثقافية لحماية الذاكرة والوجدان العربيين مما يستهدفها من تشويه وتشتيت فى ظل مفاهيم ثقافة الاستسلام ومنطقها الذى يقول بواقعية انهزامية مريضة والعمل على تحصين الأجيال العربية وقيمها ومناهج تربيتها وتعليمها وتثقيفها وتكوينها الروحى وبرامج إعلامها من كل ما يرمى إلى تشويه مفاهيم الصراع العربى الصهيونى وأسبابه وأهدافه ووقائعه وحقائقه تحت اسم ثقافة السلام وما يرمى إلى تفويت قيم الأجيال وتدنى تطلعاتها وفرض الإحباط والغربة عليها وإحداث قطيعة بينها وبين التراث والأصالة والهوية القومية وقيم الإسلام السامية ومقومات الانتماء وواجباته واستحقاقاته.

٤ - إن البعد القومى الإسلامى للقضية الفلسطينية يعنى سقوط قرار أية سلطة أو فئة أو قطر أو مجموع الأنظمة العربية فى أية تسوية تكون على حساب حقوق الأمة العربية وتعطى للصهاينة حقا ووطنا ودولة وسيادة على فلسطين وإن حصل ذلك فى ظل اختلال موازين القوى وغياب إرادة الشعب العربى أو تغييب تلك الإرادة فإنه لا يلزم الأمة وأجيالها مستقبلا بشىء على الإطلاق.

ضياء الدين داود

الأمين العام للحزب الديمقراطى العربى الناصرى - مصر

الإرهاب والتغيير

عند صدور هذا المقال، سوف يكون قد مضى اسبوعان على العمل الإرهابى فى معبد الدير البحرى، ومن المؤكد أن جميع وسائل الاعلام استنفدت ما فى اللغة من أوصاف ونعوت، وكلها فى كل الأحوال لن تكفى لادانة الحدث ومرتكبيه الذين سيسألون يوما أمام الله، وأمام التاريخ عن الجرم الذى ارتكبوه فى حق الوطن والدين، وأسر الضحايا، والسمعة المصرية والاقتصاد الوطنى. ولذا فإنه ان الاوان للخروج من مرحلة الغضب والحزن إلى دراسة الحادثة واستخلاص الدروس منها بكل الصراحة التى يقتضيها الموقف ودون تهويل أو تهوين مما حدث، مع التحلى بالمسئولية فى البحث لا عن أسباب الحدث ومبرراته وكيف وقع، وإنما عن أسباب الظاهرة كلها التى باتت تؤرقنا وتقف عقبة امام تطورنا ونمونا وسوف يكون مفيدا للغاية ان تكون تحليلاتنا ورؤانا ملتزمة بما نعلمه، ونتأكد منه بالدليل القاطع والبراهين الدامغة حتى لا تذهب بنا خيالاتنا إلى كل اتجاه بعيدا عن الاتجاه السليم الذى يقع فيه الجانى الحقيقى فيفلت القاتل بفعلته، ويضيع دم القتيل بين تخمينات متعددة يقع التحقق منها فى دائرة عمل أجهزة الأمن والمخابرات وليس ميدان الدراسة والفحص العلمى.

وخلال الأعوام الماضية فإن دراسة ظاهرة الإرهاب المتشحة بالدين ابرزت أربع حقائق يصل التأكد منها إلى مرتبة اليقين، الحقيقة الأولى: أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقدرة على توليد الإرهابيين، وخلال الأعوام الأخيرة أصدر معهد التخطيط القومى تقاريره الممتازة عن التنمية البشرية فى مصر، والتى أظهرت بجلاء كامل هذه العلاقة حين وضعت محافظات بنى سويف والفيوم وأسيوط والمنيا على الترتيب كآخر المحافظات والأشد فقرا فى مصر كلها وأقلها حظا من حيث التنمية البشرية (العمر المتوقع عند الميلاد، نسبة المتعلمين فى سن التعليم، نصيب الفرد من الناتج المحلى مقوما بالقدرة الشرائية للدولار) هذه المحافظات ذاتها هى التى أفرزت أكثر العمليات الإرهابية خلال الأعوال الأخيرة ومنها فى كثير من الأحوال خرج الإرهابيون لكى يقوموا بعملياتهم حتى خارج هذه المحافظات. والحقيقة الثانية أن هناك صفات عمرية خاصة بالإرهابيين وهى أن الغالبية الساحقة منهم تقع ضمن الشريحة العمرية بين سن الخامسة عشرة والثلاثين أى الشباب، وهؤلاء لهم خصائصهم البيولوجية والنفسية والعاطفية والسياسية المتميزة بالاندفاع والرغبة فى المشاركة والحركة بالفعل الذى أن كان صحيا فسيسهم فى دفع الوطن إلى الامام، أما إذا انتابته آفة الفكر الإرهابى، فإنه يندفع نحو التدمير والتخريب. والحقيقة الثالثة أن الإرهابيين على إتفاقهم فى استخدام العنف لتحقيق أهدافهم السياسية فى زعزعة الأمن وتهديد الاستقرار السياسى إلا أنهم ليسوا فصيلا واحدا، وإنما هم فصائل فكرية متعددة تتصاعد فيها درجات الغلو والتشدد التى تصل فى بعض الاحيان إلى استمراء القتل والتلذذ به ولا يظهر ذلك فى مصر وحدها، وإنما فى جميع البلاد التى ابتليت بهذا الداء فى أفغانستان والجزائر، حيث تتعدد الفصائل وتتناحر إلى درجة التكفير. والحقيقة الرابعة أن الإرهاب استفاد كثيرا من ظاهرة العولمة، حيث يعمل عبر الحدود القومية مقيما التحالفات بين التنظيمات الإرهابية فى أكثر من دولة وفى أكثر من ساحة سياسية.

هذه الحقائق الأربع تجعل معركتنا مع الإرهاب معركة طويلة وممتدة إلى ساحات متعددة وسوف تحتاج إلى نفس طويل وصبر وإصرار، فهى المهدد الأول للأمن القومى المصرى فى اللحظة الراهنة، وبهذا الوصف فإن التعامل معه يصير مهمة قومية من الطراز الأول والتى فيها تحتشد الأمة كلها بجميع طوائفها وفرقها ومواهبها للقضاء عليه ولدى يقين كامل أن فى مصر من الطاقات والقدرة التى وقفت ضد المهددين لأمنها وسلامتها طوال العصور والأزمان أن تفوز فى هذه المعركة وتنتصر فيها ومصر فيها من ثبات فكرة الدولة ومن المؤسسات العريقة اللحمة الوطنية ما يجعل هذه المعركة غير مختلفة عما سبقها لا فى عمق المواجهة ولا فى النتيجة التى سوف تصل إليها. ولذا فإن فداحة الحادث لا ينبغى لها ابدا ان تهز الثقة أنه فى نهاية الطريق سوف تخرج مصر منتصرة وأعلامها مرفوعة إذا ما فعلت ما فعلته دوما فى الماضى القريب والبعيد من حشد قواها ودفعها فى الطريق الصحيح، وحافظت على هذا الطريق دون جنوح أو شرود عن الهدف الرئيسى فى اتجاهات فرعية قد تكون لها أهميتها الاستراتيجية إلا أن أولويتها تلحق ولا تسبق العدو الوحش الكامن فى داخلنا ويريد بوحشية هائلة تدمير كل ما حققناه خلال الاعوام الماضى، الأهم يقضى على مستقبل أولادنا ووطننا ويجعلنا مثل دول أخرى فى المنطقة فقدت زرعها وضرعها فى معركة الإرهاب الآثمة.

المهم هنا تعلم أن معركة الإرهاب لم تنته بعد، ورغم أننا نجحنا خلال الاعوام الماضية فى احتوائها وتركيزها فى مناطق معروفة ومعلومة إلا ان الاعلان عن القضاء عليها كان مبكرا للغاية حتى ولو كان الهدف هو إشاعة الثقة والتفاؤل ازاء الاقتصاد القومى لأن الجانب الاخر من الصورة كان انشاء حالة من الاسترخاء غير المحمود ليس فى الاجهزة الأمنية وحدها والتى ظلت دوما خط الدفاع الأول الذى يقدم الشهداء يوما بعد يوم، وانما الاسترخاء فى المجتمع السياسى كله فى الحكومة والمعارضة وفى الجماعة الثقافية وحتى بين أفراد الشعب. ولذا فإننا جميعا نتحمل قدرا من المسئولية يجب أن نتحملها بشجاعة هذه المرة ونتعلم منها أنه أن الاوان للتخلص من آفة مصرية هى القدرة الكبيرة على تهنئة الذات عند ظهور أول بوادر النجاح والفوز، ويصدق هذا على التعامل مع الإرهاب كما يصدق على التقدم فى الاقتصاد الوطنى ففى كل مرة نخرج فيها من عنق الزجاجة بعد التحمل وصبر وتضحيات نقدمها لتحقيق الاهداف القومية تنشأ حالة من النشوة المعنوية والتى عندها نتصور أننا بلغنا غاية المنى، وكأن ما حققناه كان مفاجئا لنا وبعدها ننصرف إلى المفاخرة والمباهاة رغم أننا فى كل الاحوال إما فى اول الطريق او فى منتصفه على أكثر تقدير، وحتى لو كنا فى نهاية الطريق الذى لا أعتقد ابدا أن له نهاية فإن الأمر يستدعى دائما مزيدا من الاصرار والجهد للحفاظ على ما تحقق والحصول على المزيد منه فى طريق سباق لا يرحم بين الأمم. ومن هنا فإننى ادعو إلى التخلص من بعض العادات التى عادة ما تقود إلى هذه النوعية من الاسترخاء بالادعاء بعد كل عملية إرهابية أن كل الامور على ما يرام وبعد ساعات من كل عملية إرهابية لابد من خروج مسئول لكى يصرح بأن السياحة لم تتأثر وأن مواكب السياح لاتزال تتدفق على مصر. إن هذا الاتجاه الذى صار ميكانيكيا فى كل مرة يوحى بأن قضية الإرهاب فى مصر هى قضية السياحة، والتى على أهميتها تقع فى أولوية تالية للأمن القومى والسلامة الشخصية للمواطنين الذى تهدده هذه الجماعات الآثمة، والأخطر من ذلك أنه يعفى الجميع من مسئولية الحركة لقطع دابر الإرهاب طالما صار علينا نسيان الموضوع واعتباره حدثا عارضا بعدها يعود كل شىء إلى ما كان عليه.

ومن المهم كذلك أنه أن الاوان لكى نتساءل بقوة عن مدى قدرتنا على تنفيذ وتطبيق ما نتواضع عليه لمحاربة الإرهاب ليس فقط داخل الأجهزة الأمنية فقط ولكن داخل جميع الأجهزة المنوط بها الدخول فى هذه المعركة سياسيا واعلاميا. ففى كل مرة يحدث فيها حدث إرهابى نتحدث عما يجب عمله فى كل المجالات ولكن بعد مرور الوقت والانتظار حتى تقع حادثة أخرى نعود إلى تكرار ما سبق قوله دون التساؤل لماذا لم يتم ما طالبنا به من قبل وتحديد المسئولية عن القصور فى التطبيق والتنفيذ. اننا إزاء معركة قد تطول أكثر مما قدرنا لها لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة بنا وبالمنطقة التى نعيش فيها، ومن ثم فإن القضية لم تعد تحتمل قصورا فى اتخاذ إجراءات المواجهة فى كل مرحلة لأن الحرب ضد الإرهاب مثلها مثل كل المعارك الأخرى هى عبارة عن مراحل على الطريق ومعارك صغرى وكبرى يجرى الجزء الأكبر منها خلال الفترات التى تقع بين كل معركة فيها وأخرى فكما تعلمنا فى معارك الأمن القومى الأخرى أن الاستعداد الدائم لها والردع العسكرى والسياسى والاعلامى والدبلوماسى قد يمنع وقوع الحرب ذاتها. ان طرح هذه التساؤلات والاجابة عليها فى ساحة الفعل قد يستدعى احداث تغييرات جوهرية فى جبهات كثيرة طال انتظارها لفترة طويلة لدفع مسيرة العمل الوطنى بقوة أكبر وسرعة أكثر وأن أوان وضع نهاية لفترة الانتظار.

لقد كان تغيير وزير الداخلية فاتحة على هذا الطريق لكن التوقف عند هذه الخطوة قد يجعل المسألة من أولها إلى آخرها قضية فرد واحد، أو على أكثر التقديرات قضية مؤسسة واحدة بينما هى قضية المجتمع السياسى بأسره ولعله كان مقبولا طوال المرحلة الماضية التأكيد على الاستقرار فى المؤسسات حتى تمضى خطط التنمية فى طريقها ولكن الاستقرار ليس الجمود وهناك طاقة فى النهاية للطبقة السياسية فى الحكومة والمعارضة على استيعاب المتغيرات المتسارعة والتعامل معها بالأفكار والرؤى الجديدة. ان لحظات الأزمات الكبرى كتلك التى واجهناها بعد الحادث الارهابى فى الأقصر عادة ما تضع المجتمعات أمام خيار صعب بين التمسك بما اعتادت عليه أو تحقيق اختراقات خلاقة فى العمل الوطنى لا تتجاوز الأزمة فقط وانما تعمل على عدم تكرارها مرة أخرى. انها لحظة اختيار صعبة ولذا فإن الدعاء واجب: اللهم امنحنا الشجاعة لكى نغير ما نستطيع، واعطنا الايمان لكى نقبل ما لا نستطيع تغييره، وهبنا الحكمة لكى نعرف الفرق...!!

د. عبدالمنعم سعيد

عالم جديد

لا أدرى لماذا أعتقد أحياناً أن سر التخلف في بلادنا، ربما يكون أبسط مما نعتقد ونقدر، وأن المسألة برمتها تعود إلى أننا لا نأخذ الموضوع بأى نوع من الجدية اللازمة، وطالما أننا عقدنا العزم على أن أسباب تأخرنا تعود إلى الشياطين والعفاريت والمردة فى الخارج بطوائفهم المتنوعة، فما فائدة العمل والتعب والكفاح، تذكرت هذه المسألة عندما كنت مع أحد الأصدقاء فى صالة الوصول بمطار القاهرة «الجديد» ننتظر وصول حقائبنا، وجذبت نظرى لافتة تقول أن وزارة الهجرة والعاملين المصريين بالخارج ترحب بالعائدين فى وطنهم وتدعوهم للاتصال بها فى أرقام التليفونات الموضحة، إذا كانت لديهم تساؤلات تتعلق بكذا وكذا، ولما كنت أعلم علم اليقين أن وزارة الهجرة تم إلغاؤها منذ سنوات، فمعنى ذلك أن أحداً من المسئولين فى المطار لم يمر بهذه المنطقة من قبل، أو أنه مر ولم يلحظ بقاء اللافتة على حالها، أو أنه لاحظها ولكنه لم يجد ما يهم فى ضرورة رفعها من مكانها بعد انتفاء الغرض منها، أو أنه فعل ذلك وأمر برفعها ولكن أحداً لم ينفذ كما أن أحداً لم يتابع بعد ذلك، وعندما ذكرت لصديقى كل ذلك إذا به يضحك ويضرب كفاً بكف متسائلاً: «يعنى هى جت على دى»، فبالتأكيد هناك أشياء أخرى أهم كثيراً من لافتة لم يعد لها معنى. ويجب أن أعترف بأننى شعرت بالاستفزاز، فالحياة فى الأصل سلسلة من التصرفات الصغيرة، والتقدم هو مجموعة من الخطوات، والنهضة هى حزمة من التفاصيل، وباختصار فإن حركات المجتمعات إلى الأمام تحدث عندما تعظم من قدرتها بالاستخدام للحد الأقصى لما تملك التحكم فيه، ولا تستطيع قوة فى العالم مهما بلغت سطوتها وعتيها أن تمنعنا من رفع لافتة فات أوانها، ووضع أخرى لها دلالة ومقصد، وعندما نفعل ذلك مع ملايين الملايين من القضايا الصغيرة فإن تحولاً كيفياً يحدث فى المجتمع بأسره، ويحدث التقدم ويجد الأشرار فى عالمنا قوة يعتد بها ويحسب لها حساب وتتعدل موازين القوى بأكثر مما نقدر ونحسب، وعندما شرحت ذلك لرفيق السفر أمن على كلامى لا أدرى لأنه وجدنى أخذت الموضوع بجدية لا يحتملها الموقف، أو أنه اقتنع بالفعل، على أى الأحوال فقد عاد كلانا إلى عمله وعندما طالعت الصحف خلال فترة غيابى وجدتها غارقة حتى الآذان فى مقاومة الكوكبية مع كل تفرعاتها المعروفة فى العالم وفى منطقتنا التى قادت إلى العملية الإرهابية فى الأقصر بينما اللافتة لاتزال معلقة فى المطار تضحك علينا جميعاً!!.

د.عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـرام

التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٧

دفاع عن دولة مصر..!!

رغم كل الخسائر التي أتت بها عملية الإرهاب في الاقصر فإن الحيوية التي ولدتها في المجتمع السياسي والتفاف كل القوى السياسية بلا استثناء حول ضرورة استئصال هذه الافة من مجتمعنا، ورد الفعل الشعبي الذي عزل الارهابيين أكثر مما فعلت الاجهزة الاعلامية طوال الاعوام الماضية ، كل ذلك ينبئ بصحوة كبيرة سوف تعطينا فرصة كبرى لتجاوز الأزمة خلال وقت قصير، وربما كان أكثر ما أثلج الصدر هو تحرك المجتمع المدني بتلقائية كبيرة عندما ذهبت وفود شعبية للتعزية في السفارات الاجنبية التي اتى من بلادها ضحايا معبد الدير البحري، والاعلانات التي نشرها رجال الاعمال في الصحف الاجنبية . وانطلاق دعوات أخرى لتعزيز هذا التحرك كان من ابرزها في رأيي الدعوة التي دعا لها الزميل عاصم حنفي في مجلة روزاليوسف لإقامة قداس مصري وعالمي في موقع المذبحة، نعلن فيها للعالم اجمع رفضنا وادانتنا للإرهاب بلا تحفظ وبلا ».. ولكن .. التي طالما رافقت كل التأييد من جميع القوى السياسية والاجتماعية التي تريد إشعار العالم بأن الحكومة ليست وحدها في هذه المعركة.

إن هذا التحرك التلقائي والعفوي كان يعبر في جوهره عن الدفاع عن الكيان السياسي للمصريين اي الدولة المصرية التي كثيرا ما نخلطها بالحكومة او بالنظام السياسي، ولكنه اشمل من ذلك لأنها هي التي تعبر عن تميز مجموعة من البشر لهم خصائصهم المتميزة والذين استقروا على أنهم ينبغي لهم أن يكون لهم كيان مستقل يستحق الدفاع عنه والموت في سبيله اذا اقتضى الامر . ان هذا الشعور بالولاء والانتماء هو في النهاية الذي نطلق عليه الوطنية ، هذا المفهوم الغامض والساحر معا الذي جعلنا ننتفض عندما يمس الوطن مسا من الاعداء أو الاصدقاء أو حتى الاشقاء. وهكذا فإن هذه الانتفاضة الشعبية هي في حقيقتها إنتفاضة للوطنية المصرية في مواجهة جماعة من البشر الذين۔ بالاضافة الى وحشيتهم۔ لا يعترفون بالكيان الوطني وبالتأكيد مفهومه المستقر في الوجدان المصري.

واظن ان هذا هو جوهر المعركة مع الارهاب، فرغم ان مصر عرفت ظاهرة الدولة منذ اكثر من خمسة آلاف عام، بمعنى وجود شعب له سلطة مركزية على رقعة جغرافية محددة من الارض ظلت كما هي تقريبا طوال هذا التاريخ الطويل. فإن هذه الدولة ظلت لفترات طويلة جزءا ، حتى ولو كان متميزا في احيان كثيرة ، من كيان إمبراطوري أكبر، كان آخرها الامبراطورية العثمانية. وإن كان محمد علي هو من أنشأ مصر الحديثة. وأحمد عرابي هو من اعطاها بعدها المصري ، فإن ثورة ١٩١٩ وما نجم عنها من دستور ١٩٢٣ وقيام الدولة المصرية ككيان شرعي مستقل عن الباب العالي، كانت إعلانا امام العالم بأن المصريين ارتضوا أو تعاقدوا على مجموعة من المبادئ التي استمدوها من تراثهم وتاريخهم الطويل تستحق كيانا سياسيا اسمه دولة مصر. بعد ذلك تعاقبت الحكومات والنظم السياسية والدعوات الايديولوجية ، والثورات والفورات ، ولحظات السكون والجمود والانتظار ، وايام للتقدم واخرى للتراجع . ولحظات للهزيمة ومثلها للإنتصار، ولكن في كل الاحوال فإن جوهر دولة مصر بقي على حاله، يلتف حوله المصريون في لحظات الازمة ويبحثون فيه عن الحلول التي تقودهم لتجاوزها ، وساعتها تسقط حوائط ثقيلة وانقسامات فكرية وطبقية كانت تبدو حادة وملتهبة فإذا هي بردا وسلاما.

جوهر الدولة المصرية هذا هو ما تعرض للخطر في الاقصر، ولا يزال يتعرض له من الارهابيين المتشحين بالدين، فالحقيقة ان هذا الجوهر كان اختيارا مصريا فكريا عبقريا في المقام الاول بين اتجاهين كانا يسودان المنطقة في مطلع العشرينيات اولهما دولة إسلامية اصولية وعبر عنها بنقاء شديد تحالف آل سعود مع الأخوان في الاراضي التي صارت بعد ذلك المملكة العربية السعودية. وثانيهما كان اتجاه العلمانية الاصولية الذي فصل الدين تماما عن الدولة ومثلته حركة أتاتورك في الاراضي التي صارت بعد ذلك الدولة التركية الحديثة ، وبينما كان هذان الاتجاهان يتجاذبان المنطقة . كان للمصريين اختيار آخر لا يقوم على التأليف بينهما في حالة قسر سياسية. وإنما يقوم على الخصائص المتميزة للشعب المصري، وهي ثلاث : الايمان ، والمدنية ، والتسامح . الاولى جاءت من تاريخ طويل للدين ، دعمه بعد ذلك ظهور الاديان السماوية تقوم على الاعتقاد في قوة أكبر من البشر ولها تعاليمها التي تنظم الاكوان وعلاقات الانسان بالانسان ولها حساب معلوم في الدنيا والآخرة، والثانية جاءت من تاريخ طويل في العمران في الارض التي جعلت مصر أطول كيان مدني وحضاري عرفته البشرية ودعمته ونقلته نقلة كيفية التطور في التعليم والري والسياسة والصناعة طوال القرن التاسع عشر، والثالثة جاءت من تاريخ لا يقل طولا من العلاقات بين طوائف الشعب وطبقاته لا يعرف العنف أو الوحشية . وإنما يجعل التراضي والتعايش والمساندة والتكاتف في مواجهة طبيعية صحراوية قاسية وحماية لحركة النيل الخالد واستغلال طاقاته الى آخر مدى. ولم تكن مصادفة أن مصر على تاريخها الطويل ـ إلا في فترات قصيرة خلال العهود الوسطى من الفترة الفرعونية ـ لم تعرف اضطرابات أو حروبا اهلية . جاءت الامبراطوريات وذهبت ، وجاء العسكر ونهبوا ، وتصارعوا وتقاتلوا بين هذا وذاك، ولكن الشعب ظل ممسكا بهذه القيم وعلى أساسها أقام دولته المصرية.

ومن هنا فإن دستور ١٩٢٣ وجميع الدساتير التي تلته حاولت، مهما كانت الاختلافات الحفاظ على هذه القيم، فكان الدين الاسلامي دينا للدولة. ولكن ما يستمد منه من شرائع وتشريعات لا يتم عن طريق آيات الله أو رجال الدين، وإنما من خلال مؤسسات مدنية يتراضى فيها ويتفق البشر مسلمين ومسيحيين ـ الذين يحكمهم قدر هائل من التسامح والتقدير المتبادل الذي يجعل الدين لله والوطن للجميع . كانت الصيغة مركبة ومعقدة . ولكن في شعب طويل التاريخ والحضارة فلا ينتظر منه البساطة او التبسيط . ولكن المهم إنها كانت الصيغة التي حققت الوحدة الوطنية التي باتت عماد الوطنية المصرية والتي وقفت في وجه الإحتلال البريطاني ومن بعده قاومت محاولات السيطرة والهيمنة والاحتلال الغربي والاسرائيلي، وهي التي حملتنا بين عهد وعهد سياسي دون تقلصات أو انهيارات ، والاهم من ذلك اعطت مصر القدرة على ان تكون مصدر إشعاع هي في اقليمها لأنها باختصار كانت الدولة القومية الحقة والصافية في المنطقة بأسرها ، ولا نستثني هنا أحدا ولا نستبعد !.

إن هذه القيم هي التي أعلن الارهاب الحرب عليها على وجه التحديد، عندما حول الايمان الى نصوص جامدة قوامها التخويف والرعب واستبعاد كل ما له علاقة بالرحمة والتراحم بين بني البشر ، وعندما استبعد المدنية كلها وحمل لنا صورة مجتمع يجد صورته النقية فيما يحاول الطالبان إقامته في افغانستان . وعندما ألغى فكرة التسامح وقدم بدلا منها العنف والقتل والترويع للدولة والمجتمع والمسلمين والمسيحيين وأعلنها حربا ضد كل دول العالم . بل وأعلنها حربا داخل صفوفه ذاتها ، فانقسموا الى فرق وشيع كل منها تزايد على الاخرى غلوا وتطرفا. ولكننا يجب ان نعترف بكل صراحة بأن المشكلة لم يعد يجد الارهابيين وحدهم، ولكن المشكلة تكمن في ان جوهر الدولة المصرية لم يعد يجد من يدافع عنه، اللهم إلا في اللاشعور الكامن لدى المصريين والذي يظهر في لحظات الخطر والازمات. فلو تتبعنا جميع الكتب المدرسية وجميع وسائل الاعلام وجميع وسائل التنشئة السياسية والاجتماعية لن نجد كثيرا من يدافع عن افكار الاباء الاوائل المؤسسين للدولة المصرية القومية الحديثة، وما سنجده لن يزيد على صورة مجردة لمصر نعزف لها الالحان ونغني لها الاغنيات وكأنها محض كيان جغرافي بلا روح أو وجود.

الطبقة الثقافية بدورها لم تلعب دورها المطلوب منها، وفي كثير من الاحيان أخذت تتجاذب جوهر الدولة في اتجاهات تمزقه وتحرمه من نسيجه وتركيبه العبقري، فكان هناك من هو على استعداد للتخلص منه كلية ورميه في إطار العروبة الممتد من المحيط الهادر الى الخليج الثائر ، ورغم ان الرئيس جمال عبد الناصر كان واضحا في كتابه فلسفة الثورة أن الدائرة العربية كانت مجرد دائرة ـ على اهميتها ـ للفعل والدور المصري بجوهره وخصائصه وراء الحدود، ولكنها ليست كيانا نذوب فيه. وكان هناك من هو على استعداد للتخلص منه كلية ورميه في اطار امة اسلامية ممتدة من المحيط الاطلنطي الى المحيط الباسفيكي تجمع كل أنواع الشعوب والألوان والقبائل والمصالح والخصائص. وكان هناك من هو على استعداد للتخلص منه ورميه في اطار عالم ثالث شغلته مهام مشتركة للتحرر والانعتاق، ولكن لم يكن بعد ذلك له رابط من ثقافة ولا إلتقاء في جوهر ، ولا كان فيه عبقرية المكان المصرية ، ولا عبقرية الفكرة التي عبرت عنها . وبين كل ذلك شحبت الفكرة الاصلية لوجودنا جميعا في وطن ودولة واحدة . وفي السنوات الاخيرة أخذت كل هذه الافكار في التطرف وفي الخروج عن قواعد التسامح المصرية، وعرفنا اشكالا من الارهاب الفكري والاغتيال المعنوي، لم تعرفها مصر من قبل . وحينما جاءت اجيال شابة فائرة حكمتها ظروف معقدة جديدة، أخذت من كل ذلك الاكثر تطرفا وعنفا في تركيبة جديدة، لا تعرف وطنا ولا هوية ولا يوجد لها اصل واحد في فكرة دولة مصر. من هنا فإن الطريق لمقاومة الارهاب سوف يبدأ من الدفاع عن دولة مصر والفكرة والمبادئ والقيم التي قامت عليها ، لأنه الدفاع الذي يخص كل المصريين ، والذي بدونه لا تقوم مصر ولا توجد. اللهم قد بلغت...!!

د. عبد المنعم سعيد

أولبرايت...!!

فى كتابه «سياسة الدبلوماسية»، ذكر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق ان النصيحة الأولى التى تلقاها من كل اصدقائه والمقربين إليه عند توليه لمنصبه كانت: ابتعد عن الشرق الأوسط فالأحقاد كثيرة، والفجوات هائلة، والمرارات عمرها آلاف الأعوام، وفرص النجاح فى ندرتها تماثل بعث طائر العنقاء وظهور الخل الوفى. ولا أشك مطلقا إن السيدة مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الحالية تلقت مثلها مثل أسلافها ذات النصيحة، ولكنها على عكسهم جميعا استمعت إليها ربما لأن الموقف فى المنطقة بدا ميئوسا منه، وربما لأن تجربة وارين كريستوفر السابق عليها لم تكن سعيدة تماما بعد ثمان وعشرين رحلة إلى إسرائيل والدول العربية، وربما لأنها ارادت بناء ارصدة من النجاح فى مناطق أخرى من العالم تتيح لها السحب منها عندما تقترب من أكثر الصراعات حساسية وتعقيدا فى الدنيا كلها. وهكذا احتاجت السيدة اولبرايت ثمانية شهور حتى تقترب شخصيا من الصراع العربى الاسرائيلى، شغلتها بعدد من النجاحات كان أكثرها لمعانا توسيع حلف الأطلنطى مع احتواء روسيا فى نفس الوقت، واستخدمتها ايضا فى الإيحاء لجميع الأطراف أن اولويات السياسة الخارجية الأمريكية تتغير بعيدا عن الشرق الأوسط والأهم لترسيخ قاعدة انها لن تكون وزيرة خارجية تحت الطلب تهرع الى المنطقة كلما اشتعلت ازمة من ازماتها الكثيرة.

ولكن غياب اولبرايت الطويل مهما كان مناسبا لها وضع واحدا من أهم الاستثمارات السياسية الأمريكية فى التاريخ الحديث موضع الخطر، فبعد اتفاق الخليل الذى كان أخر خطوات التقدم فى المسار الفلسطينى الاسرائيلى لم يعد هناك ما يسر اطلاقا فى الشرق الأوسط فالمستوطنات الاسرائيلية انطلقت من عقالها فى اكبر عملية لتخريب السلام عرفتها المنطقة. والانسحاب الاسرائيلى الموعود فى مارس كان أضحوكة، وبعدها اشتعلت دوائر العنف الجهنمية من المستوطنين ومن الجماعات الأصولية الإسلامية، وحتى اخر علامات القبول العربى بإسرائيل ممثلا فى قمة الدوحة الاقتصادية بات مشكوكا فيه سواء انعقد المؤتمر ام لم ينعقد، واخيرا وصل الحريق الى الحدود الاسرائيلية اللبنانية التى كان امانها معلقا على تفاهم هش لم يوقعه احد. والأهم من ذلك كله ان خطوط الاتصال والثقة بين الدول العربية واسرائيل تقطعت بالهواجس والشكوك بفعل سلوكيات وكلمات السيد بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الاسرائيلى وحكومته التى لم تترك فرصة واحدة تمر دون استخدامها فى جر عملية السلام برمتها عقودا الى الوراء.

وهكذا فإن السلام فى الشرق الأوسط صدق عليه قول هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق من انه مثل راكب الدراجة الصاعد على التل، اذا لم يواصل الصعود، فإنه لا يتوقف، وانما يتراجع، وربما يهبط الى السفح، وهذه هى الحالة التى على وزيرة الخارجية مواجهتها بعد شهور من الغياب. وفى الحقيقة انها لا توجد لديها مشاكل مع الجانب العربى المتمسك بشدة بكل الاتفاقيات التى وقعت وشهدت عليها واشنطن، وحتى قضية الأمن التى تتذرع بها اسرائيل وتؤيدها فيها واشنطن لا يختلف معها الفلسطينيون شريطة ان يكون الامن للجميع، فلا يمكن ادانة العمليات الانتحارية مع غض البصر عن عربدة المستوطنين، ولايمكن الحديث عن جماعات تمجد العنف على الجانب الفلسطينى ولا يعطى اى اهتمام لجماعات اسرائيلية تمجد العنف وتدعو الى الترانسفير وتخلق مقاما ومزارا لباروخ جولدشتين الارهابى الذى قتل العشرات من الفلسطينيين ساعة الصلاة فى فجر رمضان.

ولكن مشكلة أولبرايت الكبرى سوف تكون مع نيتانياهو الذى جهز لها استقبالا يتضمن اقامة مستوطنات جديدة فى الأراضى الفلسطينية وفى الجولان، ورفض رفضا باتا تصريحات بعض العقلاء فى حكومته والذين دعوا الى تجميد بناء المستوطنات. وهى مشكلة أصبح على الإدارة الأمريكية حلها حتى فى ظل الأوضاع المعروفة لتأثيرات اللوبى اليهودى فى واشنطن، وربما سوف يفيد وزيرة الخارجية كثيرا الاستماع الى كثرة من اليهود الشرفاء فى الولايات المتحدة وفى اسرائيل ذاتها والذين لا يكفوا عن رفض المستوطنات ومصادرة الأراضى والدعوة لإقامة الدولة الفلسطينية، وربما سوف يفيدها كثيرا الاستماع الى حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا، والى باقى الدول الكبرى والعظمى الشركاء فى تجمع الدول الصناعية والذى أصدر بيانا متوازنا أثناء قمة دينفر الأخيرة ويمكن ان يكون اساسا لانطلاقة جديدة لعملية السلام والتسوية فى الشرق الأوسط. أما إذا تصورت أنه طالما كان نيتانياهو هو الممسك بسلطة القرار فى إسرائيل، فإنه الوحيد الذى عليها التعامل معه وإغواؤه بالهبوط من على الشجرة التى صعدها دون لجوء الى الرأى العام الإسرائيلى والأمريكى والعالمى، فإن رحلتها المتأخرة الى الشرق الأوسط لن تكون أفضل حالا من عدم حضورها على الإطلاق!!.

د. عبد المنعم سعيد


مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر : الاهـــرام

التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٧

الإرهاب والمسئولية..!

أرجو بعد مرور أسابيع على الحادث الإرهابي الاجرامي في الاقصر الا تنتابنا حالة أخرى من الاسترخاء التدريجي ويتم اختصار القضية باكملها في كيفية استعادة السياحة إلى مصر مرة أخرى.

اولا لأن الإرهاب لايزال معنا يخطط ويدبر في الخارج والداخل وينتظر اللحظة السانحة التي يضرب فيها ضربة أخرى، ولاتزال عناصره تخرج البيانات المتضاربة بين الاجنحة والشرائح والجماعات المختلفة والمتناقضة والتي يبقى فيها دائما من هو على استعداد لقتل الارواح وسفك الدماء مصرية او اجنبية ، فالحقيقة أن الفكر الذي أدى إلى حادث الدير البحري لايزال ينفث سمومه ويكشف عن نمط متاصل فيه يقوم على العنف الذي قد تتفاوت درجاته والأهداف التي يوجه إليها، فمنهم من يريد توجيهه إلى الدولة والاخر يضم لها المجتمع والثالث يكتفي بالسياح عامة.

اما الرابع فيريد التخصيص والاقتصار على اليهود والأمريكيين ، والخامس يضم لهم جنسيات أخرى وهكذا حسب الفرق والشيع وتأويلاتها الفقهية المريضة. والمدهش أن بعضا في مواقع المسئولية الحزبية حتى ولو كانوا في مواقع المعارضة يدعون للتجاوب مع بعض هؤلاء مادام ان عنفهم سيبقى موجها للحلف «الأمريكي الصهيوني» بمعنى ان تستسلم الدولة لجماعات الإرهاب فتقرر لمصر كلها من مواقعها في بشاور وامستردام ولندن وغيرها في الخارج او بين اعواد القصب والمغارات في الداخل سياسة مصر الخارجية فإذا أعجبت بعضا منهم كفوا عن العنف حتى ولو تعجب البعض الآخر واستمروا فيه حسب تقاليد التضارب والتصارع التي تظهر في أكثر صورها نقاء وصفاء في أفغانستان ، ان هذا قول باطل مهما حسنت النيات والمقاصد ولا يمكن ان تقبله أية دولة محترمة في العالم حيث لا توجد إلا سلطة شرعية واحدة لها الحق في اتخاذ قرارات الحرب والسلام والصداقة والخصام، والاقتراب والابتعاد من الدول المختلفة.

وثانيا أنني لست متأكدا أننا اتخذنا ما يلزم من قرارات كبرى لمواجهة هذه الظاهرة التي وجهت ضربة كبرى للاقتصاد القومي والسمعة المصرية ، وربما سنحتاج إلى بعض الوقت لكي نعرف حجم الكارثة ، ولكن المؤكد وفق أكثر التقديرات محافظة أننا سوف نخسر نقطة كاملة من معدلات النمو المصري التي وصلت في العام الماضي إلى حوالي ٥٪ سنويا وكان مطلوبا منا أن نأخذها نقطة إلى الامام على طريق هدف الـ ٧٪ الذي حددته الحكومة ، فإذا بنا نعود نقطة إلى الخلف، والنقطة هنا تعني الآفا من فرص العمل المفقودة ومليارات من الدخل القومي ونقصا في الصادرات وبمعنى آخر ان عنق الزجاجة الذي جاهدنا طويلا للخروج منه ، نجحت قوى ملتاثة في ادخالنا لها مرة أخرى. وفي مثل هذه الحالة فإننا نصبح أمام معركة عظمى تستلزم التحرك على جبهات عديدة، وإذا كانت المصائب تخرج من الشعوب أحسن ما فيها فإن الكارثة الأخيرة أعادت تذكيرنا بالتعقد الشديد، والابعاد المختلفة للظاهرة وما كان فيها من جوانب تتعلق بالاهمال الأمني وما يتعلق فيها بابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية ، ومن المؤكد ان الجانب الامني لقي اهتماما ملحوظا خلال الاسابيع الماضية وهو أمر طبيعي في هذه المرحلة، اما الجوانب الأخرى فلا تزال تنتظر التحرك فيها بنفس الحزم ، فالإرهابي الذي انطلق حاملا السلاح لكي يقتل ويمثل بالضحايا على نطاق واسع لم يات من خلال لحظة جنون وقتية، ولكنه كان طالبا في جامعات وقبلها في مدارسنا، ومع ذلك كله نشأ في أسرة وكان يمشي في الاسواق ويصلي في الجوامع وعبر هذه العلاقات مجتمعة تكون فكره المريض بينما كل من حوله ، وكل من أشرفوا عليه وتفاعلوا معه اما أنهم لم يكن لديهم القدرة على اكتشافه او انهم عرفوا ولكنهم هزوا اكتافهم وباختصار ، فإن احدا لم يتحمل المسئولية الملقاة عليه إزاء الوطن الذي اعتزمت حفنة مريضة على تمزيقه وتحطيمه ومن المدهش أنه من الممكن ان نحدد المسئولية الأمنية بسهولة فيتم تغيير وزير الداخلية والقيادات الأمنية الأخرى ونضعهم جميعا موضع المسئولية السياسية والجنائية بينما يبقى كل المسئولين الاخرين بلا مساءلة على الأقل حتى الآن.

وثالثا : أنني أخشى أن مناخ الجدية اللازم لمقاومة الإرهاب وآثاره لم يصل بعد إلى كثيرين منا، صحيح أننا نحتاج إلى هذه الجدية في كل الأوقات إذا كنا نعني فعلا ما نقوله من أننا نريد اللحاق بالدول المتقدمة وعدد كبير من الدول التي كانت نامية. ولكن الآن وفي مواجهة الإرهاب فإن القضية هي سلامة الوطن والمواطنين وكل من وعدناهم أن مصر هي بلد الأمن والأمان، وخلال الاسابيع الماضية كانت هناك إشارات كثيرة خاصة من المجتمع المدني على أن الاحساس بالخطر أصبح عاما لدى الكثرة الغالبة من المصريين وهم على استعداد للتجاوب والحركة لمواجهته، ولكن في نفس الوقت جاءت بعض المظاهر التي توحي بأن الجدية ليست عقيدة عامة تكفي للتعامل مع خطورة هذه المواجهة، وبتحديد وصراحة أكثر فإن رسالة طيبة التي قررنا ارسالها إلى العالم من خلال الاحتفال الذي اقيم في موقع المذبحة حمل كثيرا من النيات الطيبة، ولكن القليل من الجدية والانضباط والتنظيم مع حدث عالمي استدعينا له الصحافة والميديا العالمية وسفراء الدول لكي يحملوا رسالة اعتذارنا للعالم ، ولكي نظهر وجه مصر المضيء الذي يرفض ويستنكر الإرهاب ويدعو إلى السلام والتسامح وربما وصل الكثير من ذلك ولكن ما لم يصل لا يقل اهمية وهو أن رسالة نجيب محفوظ لم تصل في موعدها، ولاعرف المدعون متى يتحركون ومتى يعودون وعلى الأبواب شهد الجميع فوضى ضاربة وقدرا غير قليل من التهريج من المسئول عن افساد رسالتنا إلى العالم، خاصة أن كل من يعرفنا ربما لن يشك كثيرا في طيبتنا وسماحتنا ولكن لديه شكوكا قوية على قدرتنا على الجدية والانضباط والتنظيم التي ينفذ من ثغراتها الإرهاب؟ إننا ننتظر ان يتحمل احد المسئولية عن كل مناحي الحياة في حياتنا واذا لم يستقل فلماذا لايقال؟

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام العربي

التاريخ: ٢٣ ديسمبر ١٩٩٧

عالم جديد

كل التحولات العالمية الكبرى لابد لها من المرور بمشاكلها ومعضلاتها الخاصة التى لم يعرفها أحد من قبل، ولا يعرف أحد على وجه التحديد كيف يتعامل معها، ولا حتى من المنوط به حق هذا التعامل، ظهر ذلك بوجه خاص مع أزمة أسواق المال فى مراكز مختلفة بدأت فى تايلاند، ثم ذهبت إلى ماليزيا ومنها طارت إلى هونج كونج، وبعدها كوريا الجنوبية واليابان، وفى كل مرة كان الحريق يمتد لباقى الأسواق فى أوروبا والولايات المتحدة، وربما لم تكن هذه هى المرة الأولى التى يحدث فيها حريق مالى فى مكان ما ثم ينتشر فى باقى المراكز المالية كما حدث فى خريف عام ١٩٨٧، عندما انهارت فجأة أسعار العملة المكسيكية منذ سنوات، ولكن ربما كانت هذه المرة الأولى التى يظهر فيها لها أقصى درجة «العولمة» فى أسواق المال العالمية التى إذا أصاب إحداها ضرر تداعى لها باقى الأعضاء بالسهر والحمىَ وحتى وقت قريب فإن طريقة التعامل مع الأزمة كانت توجه مجتمع الدول الصناعية الكبرى إلى مصدر الحريق الأول ثم إعانته بمعونة مالية بالغة الضخامة تؤدى إلى إنقاذه و إعادة الثقة فى النظام المالى العالمى، حتى بلغت التكلفة حوالى ٥٠ مليار دولار، فيما يتعلق بإنقاذ المكسيك وحدها، وبعدها كان هناك تصور العلاج نفسه فى تايلاند ثم أندونيسيا، حتى وصلنا أخيرا إلى كوريا عندما رصد لها صندوق النقد الدولى حوالى ٢٠ مليار دولار لإقالتها من عثرتها.

المشكلة الكبرى هنا أن توالى هذه النكبات سوف يجعل من المستحيل على تجمع الدول الصناعية معالجتها بذات الطريقة ليس فقط لأن الأموال ليست متوافرة بذات هذه الضخامة، وإنما أيضا لأن الأزمات المتكررة ربما تشير إلى ظاهرة أعمق فى إدارة البنية الأساسية للاقتصاد العالمى، فالنظام الاقتصادى العالمى الجديد أعطى بشكل متزايد كثيرا من حرية الحركة للشركات والمؤسسات وحتى الأفراد، ومع غياب سلطة سياسية واقتصادية فعالة مثل تلك المتاحة للدول القومية، فإن الفوضى يمكنها أن تكون إحدى خصائص النظام المزمنة، ومن ثم ارتفاع تكاليف عدم اليقين والمضاربة والمقامرة فى النظام، المشكلة أنه لا أحد يعرف من الذى سوف يكون عليه عبء المعالجة السياسية والاقتصادية للحدث، هل الولايات المتحدة، أم تجمع الدول الصناعية السبع، أم منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، أم صندوق النقد الدولى، أم كل هؤلاء مجتمعين وهم الذين لم ينجحوا فى وضع نظام ينجى من هذه الكوارث حتى الآن؟

د. عبدالمنعم سعيد



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام ويكلي

التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٧

What *can* Europe do?

The EU must flex some muscle in its conciliatory hand-shakes, writes **Abdel-Moneim Said**. Active intervention will prove more profitable than benevolent indifference

Friends have been urging me to respond to those who have attacked me personally for having participated in the International Alliance for Arab-Israeli Peace, more commonly known as the Copenhagen Declaration. Opposition to the Copenhagen Declaration has begun to exceed the bounds of a purely intellectual debate over how to contend with the Arab-Israeli conflict and has developed into a campaign of personal harassment and character assassination. The campaign is no longer confined to the press, but has moved to the Press Syndicate, which has instigated punitive procedures. It has already reprimanded me and the investigation it has set into motion may well lead to disciplinary actions as grave as dismissal from work and deprivation from writing in the press.

It was embarrassing at times to see many colleagues, most of whom had opposed our initiative, speaking out on behalf of Lutfi El-Kholi and myself in order to defend our right to express our opinions and to act on our political beliefs. We, meanwhile, remained silent in face of the personal attacks and the measures taken by the Press Syndicate Council. It was not our intention to demonstrate any sense of aloofness or disdain. Rather, we believed that our actions in Copenhagen, at heart, served national and Arab interests and that we should not, therefore, let ourselves be drawn into tangential squabbles, particularly as the Copenhagen initiative, alongside our other commitments, consumed so much of our time and effort.

More importantly, to me, was that the Copenhagen initiative was an integral part of a comprehensive conceptual scheme which I have been advocating for the past fifteen years and which is just as controversial today as it was in the past. I was not prepared to let the trees blind me to the forest, so to speak. I did not want to be distracted from the core principles of the heated controversy that has been raging in our society since the beginning of the '70s and that intensified in the early '90s. Perhaps I was keeping in mind President Truman's famous saying 'If you can't take the heat, don't go into the kitchen.' I went into the kitchen and found a hornets' nest, and have had to endure both the heat and the stings.

The reason I am writing now, however, is not merely in response to the request of my colleagues at *Al-Ahram Weekly* but, rather, because the issue in its entirety has gone beyond individuals and even personal ideological orientations to imperil the future of freedom and democracy in our country. Until recently, we had thought that freedom and democracy were part of the process of give and take between the state and society, but we now find these principles being buffeted by the interactions between the individuals and institutions of civil society itself.

Indications of this process were already obvious in the attempts of the fundamentalist trend to curtail public liberties and the freedom of opinion through the *hisba* laws which claimed as their victim Nasr Hamed Abu Zeid. No one, however, could have imagined that this tendency could extend to the Press Syndicate in the form of a new *hisba* case, involving not the interpretation of the Qur'an but the doctrine of Arab-Israeli conflict. One can only fear that this intervention precedes similar interventions in other domestic or foreign issues in which syndicates take it upon themselves to bring to trial all those who are at variance with their doctrine of political beliefs and action.

For the record, I put this opinion to the Press Syndicate Council in response to the reprimand that it had served against Lutfi El-Kholi and myself last March. We proposed that the syndicate hold a series of dialogues, debates and workshops so that we could present our ideas in a climate that would be conducive to a calm and rational interchange and that would enable the members of the syndicate to hear all points of view. The council never responded to our request and, after a long period of silence, it announced last August that it would instigate hearings against us, although it neither set a date for these hearings nor clarified the procedures. It so happened that the head of the syndicate and several members of the council were absent during that meeting. More significantly, there has been no prior consultation with the syndicate's legal adviser.

For our part, we responded to the council's notification with a letter seeking clarification with regard to our alleged offense and the legal grounding for the investigation. We asked whether the investigation was based on the constitution, public law or the laws of the syndicate itself, and whether any precedents served the council in these proceedings. We knew, as the members of the council certainly knew, that dozens of journalists had acted as we had, whether in the course of their work or because they were convinced that a dialogue with the ad-

vocates of peace in Israel was necessary. When, once again, the council did not respond, we submitted a legal memorandum in which we observed that, according to the constitution, the rulings of the supreme constitutional court, public law, the rulings of jurists and syndicate law, there was no legal basis for the measure instigated by the syndicate council which, up to the present, continues to hold its silence.

Perhaps, at this juncture, it is important to stress that Lutfi El-Kholi and myself hold the syndicate and its council in the highest regard. We had the honour to participate with it in the defence of press freedoms during what became known as the battle of Law 93, in which democracy and freedom of the press won the day. But we believe, equally strongly, that neither we nor the Press Syndicate Council are above the law, which draws a clear distinction between a syndicate and a political party, and according to which the syndicate can only instigate disciplinary procedures against those who have violated professional ethics and the journalistic code of honour. The council's action made no reference to any such allegations. More importantly, it violated all the Press Syndicate's established traditions of press freedom which, we have no doubt, will win out in the end, and which has made of the syndicate a true champion of freedom of opinion and expression. These are the traditions which I sought to defend in my interview with *Ha'aretz* last June, although some critics completely distorted my words, portraying them as an attack on the syndicate and its established traditions.

We must all realise, however, that the issue at hand has far greater implications than the legal foundations of the council's decision and the extent to which it has violated the syndicate's established tradition of advocating the intellectual and political freedom of its members. These matters can be settled among the members of the syndicate, or in court. The fact is that we have put to Egyptian political society a new means of realising Arab demands in the Arab-Israeli conflict: the creation of an international alliance of all forces that support the Israeli withdrawal from occupied Arab territories and the establishment of a Palestinian state.

While the initiative sparked debate, and in some instances acrimony, however, the idea itself was frequently submerged in an intricate web of other issues. It was impossible to isolate the dialogue from a host of developments that have taken place in the Arab-Israeli conflict since the beginning of the decade, particularly in light of the unprecedented tensions that have resulted from the policies of the Israeli government under Netanyahu.

Nor was it possible to isolate the issue from a range of other issues that had preoccupied the intellectual arena for decades. Suddenly, old bones of contention were unearthed, and we found ourselves wrangling over Abdel-Nasser versus Sadat, the dissolution of the public sector and the role of the private sector, and even the new globalism. It was impossible to keep the tenor of dialogue above the traditions that prevail in Egyptian and Arab discussions in general and, as is customary, accusations were hurled back and forth. Gone were the boundaries between rational debate and personal abuse; intolerance reached such levels that some demanded the exclusion, from the syndicates and political parties, of those who had strayed from the orthodox view.

In spite of this all, the dialogue did have its positive aspects. Above all, a great impetus was given to the principle of tolerance for opposing views when an elite group of respected writers and intellectuals defended freedom of opinion and the right to differ. It was heartwarming to see that, during public meetings on the Copenhagen Declaration, the vast majority of those present were, first, eager to learn about the proposed alliance and its implications for national and Arab interests and, second, fully prepared to oppose all attempts to generate a climate of intellectual terrorism. In short, in spite of the moments of tension, freedom of opinion in Egypt successfully passed a truly arduous test.

It was also encouraging to see that entire schools of thought were inspired to seriously consider the notion of a grass-roots alliance for peace rather than spouting the customary ideological formulas. Although some tenaciously continued to advocate the "struggle for existence, not borders" and therefore, by definition, had little to contribute, others were prepared to suggest, for example, the notion of a secular democratic state as a solution to the Palestinian-Israeli dilemma. The idea, it is true, was advocated by the PLO in the mid-'70s. But its revival in the course of a discussion on the role of intellectuals in an international alliance for peace brought to the fore a gamut of questions, not least of which the means of establishing it and whether or not Israelis should be brought into the discussions. Needless to say, secular democratic states cannot be founded upon groups who refuse to speak to each other and who are unaware of their mutual suspicions and apprehensions. We may also presume that advocates of such a set-up will themselves have democratic, secular attitudes. The crucial issue is that, even when faced with vehement opposition, discussion of the Copenhagen Declaration compelled all parties in the intellectual arena to put forward their conceptions and goals, instead of mouthing the usual formulas.

Perhaps the most important issue in the dialogue was the question of how to bring about peace in the region. Although all participants clearly supported peace, sharp differences emerged over the quality of such a peace and the means of achieving it. While some condemned the entire peace process, from UN Security Council Resolution 242 to the recent Hebron agreement, others believe that the process, however difficult, is the only available way of ensuring that an acceptable number of Arab interests are met.

Behind these differences of opinion were divergent views regarding the impact of the Arab-Israeli conflict on other pressing concerns in Egypt and the Arab world, such as development and the global economic struggle. While opponents of the peace process believe that keeping up the struggle will revolutionise Arab societies and deliver them from economic dependency and submission, its proponents believe that our other national aspirations can only be achieved under conditions of peace and stability. In other words, the dialogue over the Copenhagen Declaration has made it clearer than ever that the nation must set its priorities quickly.

Of no less consequence is the fact that the discussions brought to the fore a set of questions which the intellectual community must earnestly seek to answer. Heading the list is the influence of the peace camp inside Israel. While supporters of the Copenhagen Declaration hold that there is a significant body of opinion inside Israel, ranging from

the Arab Israelis to the political centre and even to the fringes of the Israeli right, that supports peace and is capable of advancing the interests of peace in the region, opponents assert that this notion is an illusion. The presence of a peace camp inside Israel, therefore, is a prime subject for empirical study. We must apply the appropriate methodology in analysing Israeli opinion polls, press commentary, party platforms, and party and mass actions.

Differing views over the size and potential influence of the peace camp inside Israel gave rise to another, more heated, dispute, this time over the question of whether Arab intellectuals should actively engage Israeli peace activists in dialogue and work with them toward peace. To the supporters of the Copenhagen Declaration, the idea is a good one in light of the changes that have taken place inside Israeli society, in the region and on the international scene. We also perceive that it would be advantageous to tap the growing influence of public opinion and non-governmental grassroots movements. At any rate, we argue, closer contact with the Israeli peace camp will enable us to assess its strengths and weakness on the ground, certainly an improvement over fiction and hearsay.

Critics, however, argue that a dialogue with Israeli peace advocates would entail an implicit surrender of the last pressure card the Arabs hold: normalisation. They have yet to explain how the entire Arab nation, with its human resources and diverse economic and military capacities, has only one card left to play. It would be equally interesting to understand how a player with a single card left can refuse to play it and remain in the "game." At the same time, they have yet to come up with a single proposal for practical political action apart from the customary Egyptian and Arab meetings in order to reiterate the pleas for Arab solidarity and Arab unity as a solution to the present crises.

Clearly, this group has excluded any political alternative that extends beyond the Arab world to Israel, Europe and elsewhere in the world. Although they always advocate appealing to international public opinion and seeking more active European participation, they have yet to explain how this might be possible without engaging Israeli peace advocates in dialogue, a step which the effective international political forces perceive as fundamental to the peace process in the region.

Having abandoned all forms of political action, members of this group have found themselves, consciously or unconsciously, prey to military solutions. Some suggest that the Arab armies liberate the occupied territories and that guerrilla operations resume on all fronts. Some, in their zeal, have gone so far as to insist that the struggle against Israel should extend to the US, the root of the whole calamity. Of course, a return to military, or even paramilitary, footing will implicitly revoke the Israeli-Egyptian and Israeli-Jordanian peace agreements and the Oslo Accords, and bring Israeli troops back into the recently-evacuated Palestinian territories. At any rate, since their solutions inevitably lead to violent struggle, it would only be considerate to consult the people, directly or through their representatives, since it is ordinary people, after all, who would have to pay the price for such decisions.

If empirical study can shed light on the extent of the influence of the peace camp inside Israel, the same cannot be said of the question of whether the Copenhagen Declaration represents the Palestinian people's opinions. On one hand, the declaration was supported by a freely and democratically elected Palestinian leadership. Indeed, the majority of the Palestinian political and intellectual elite, representing virtually all the ideological trends, supported the declaration, and many participated actively in its formulation. In addition, all the Palestinian public figures, in the PNA and outside it, who visited Cairo, called upon Egyptians and Arabs to visit them, regardless of the taint of "normalisation", and stressed the importance of engaging the Israeli peace camp in dialogue as a way to compound the pressures on the Israeli government, which is trying to evade the peace process. They added that tangible contacts would help alleviate the enormous pressures on the people in the Occupied Territories and simultaneously lend weight to the Israeli peace camp, which suffers a political disadvantage due to the lack of Arab recognition.

On the other hand, many participants in the debate over the Copenhagen Declaration rejected the Palestinian position entirely, both with regard to their support for the declaration itself and with regard to the peace process as a whole. In so doing, they have pulled the carpet out from under the PLO, the sole legitimate representative of the Palestinian people.

Beneath the contention over Copenhagen, public opinion is thus faced with yet another conundrum. How are we to deal with the PLO? While many believe that we should grant the PLO the absolute right to determine its own strategy and tactics, and back its decisions, as we have done for all other Arab liberation movements, others view the Palestinian cause as an exception. Determining the fate of the Palestinian people, they think, is the right of the Arab masses from Mauritania to Qatar. The fact is, however, that no one really knows how the masses might deal with the Palestinian cause. What they seem to be implying is that the Palestinian cause should be handled by Arab political regimes as was the case in the past, when every Arab state had its own Palestinian affairs organisation and every Arab political movement had its own Palestinian liberation grouping. If we eliminate the possibility that they might also have been suggesting that the Palestinian cause should be handled by various Arab writers' and artists' unions, we are left with the sorry historical reality that the Arab regimes' handling of the Palestinian cause was unsuccessful at best, and not infrequently precipitated Palestinian civil warfare.

The experiences of all national liberation movements around the world demonstrate that a single, central, legitimate, popularly accepted authority must be at the helm. Until now, no one has offered any evidence that such an authority exists outside the PLO. In any event, the issue now rests with public opinion, which has been exposed to the spectrum of views.

These, then, are the main issues that arose during the debate over the Copenhagen Declaration. Certainly, the debate strayed to a range of other tangential questions and at times it seemed to be a dialogue of the deaf. Ultimately, however, I believe that the public is now aware of the options before it. The public must make the crucial decisions that will effect our future. This is the fundamental mission of journalists: to present the public with the facts and to stimulate debate over crucial national issues. When the Press Syndicate Council moves to impose sanctions against proponents of one side of the debate, it is essentially trying to rig the game, undermining the principles of honest journalism, obstructing the road to freedom and democracy and preparing the ground for the imposition of one view. Is this what the council really wants? Or do the proponents of a particular ideological trend, finding themselves incapable of rational argument, feel compelled to resort to bureaucratic measures to succeed where their mental powers have failed?

The writer is director of Al-Ahram Centre for Political and Strategic Studies.



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢٥ ديسمبر ١٩٩٧

وزير خارجية الصين يؤكد استعداد بلاده لبذل كل الجهود لدفع عملية السلام

كتبت ـ عائشة عبدالغفار:

أعرب تشيان تشيتشن نائب رئيس مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني عن استعداد بلاده لبذل كل الجهد لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط مشيرا إلى أن الصين ليست في وضع الوسيط.

وأضاف عقب اجتماعه أمس مع السيد عمرو موسى وزير الخارجية ان الأمن والسلام لاينفصلان وبدون السلام فليس هناك أمن.

من ناحيته أشاد موسى بزيارة وزير خارجية الصنين، وقال ان الصين دولة عظمى ولها دور بارز في الشئون الدولية والاقتصاد العالمي. وأضاف ان الصين تستطيع أن تضيف الكثير لمختلف القضايا الدولية، بالاضافة إلى وجود علاقات ثنائية قوية معها نريد أن ندفع بها إلى الأمام.

وردا على سؤال حول أسباب عدم قيام مشروعات مشتركة بين مصر والصين لتسويق منتجاتها في الوطن العربي.

قال تشيان تشي: ان التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والصين له تاريخ طويل، ولكنه أيضا عملية تطور تدريجي.. ففي مجال التجارة زادت قيمة التبادل التجاري في العام الحالي عن العام الماضي بحوالي ٣٠٪. وقد بدأ الآن تنفيذ بعض المشروعات ولكن عموما فإن مصر والصين ليس لديهما موارد غنية، فالاستثمارات المتبادلة قليلة نسبيا. وردا على سؤال حول مدى فاعلية الضغوط الأمريكية التي تحركها المساعي الإسرائيلية في أن تجعل الصين تتراجع عن تصدير أسلحتها المتطورة إلى بعض الدول العربية.



السيد عمرو موسى وزير الخارجية ونظيره الصيني يرأسان المباحثات المصرية الصينية [تصوير: نور صبيح]

قال تشيان تشي: ان الصين تبيع أسلحة تقليدية لبعض الدول العربية، وحسب الحاجة لذلك، فهذا شيء طبيعي ولا يدعو إلى أي جدال. أما بالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية والكيمياوية والصاروخية وغيرها، فنحن نلتزم التزاما صارما بالأحكام الدولية خاصة أن الصين لاتصدر أبدا أسلحة الدمار الشامل.

وحول موقف الصين من الدعوة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن ومنح مقعدين لأفريقيا قال: ان الصين ترى أنه يجب أن يكون هناك أعضاء من الدول النامية في مجلس الأمن وأن يراعى في ذلك التمثيل الأقليمي فهناك مثلا أمريكا اللاتينية وافريقيا لابد أن يكون لهما تمثيل في مجلس الأمن حتى يؤدي مجلس الأمن دوره على شكل آخر.

وعما اذا كان قد آن الأوان لرفع العقوبات عن العراق قال الوزير الصيني إن بلاده ترى أن الحظر على العراق تم وفقا لقرارات الأمم المتحدة، ويجب على مجلس الأمن أن يناقش مدى تنفيذ العراق تلك القرارات.

وقال ان الصين لاتوافق على فرض العقوبات على بلد.. ناهيك عن عدم رفع هذه العقوبات.

وأوضح أنه حتى الآن لايوجد أسلوب في الأمم المتحدة لرفع العقوبات، ولذلك طال أمد هذه العقوبات وهذا شيء غير طبيعي وبدون اتفاق في الآراء ستستمر هذه العقوبات.

وعما اذا كانت هناك أفكار أو مقترحات صينية لدفع عملية السلام..

أكد الضيف الصيني استعداد بلاده لبذل كل جهودها لدفع عملية السلام، مشيرا إلى أن بلاده ليست في وضع الوسيط.

وقال ان الأمن والسلام لاينفصلان وبدون السلام فليس هناك أمن.

وقال ان المسئولين في إسرائيل تحدثوا عن إعادة الانتشار. وأكد أن بلاده ترى أنه من المفروض أن يكون الحديث عن انسحاب الجيش الإسرائيلي من مناطق معينة وليس إعادة الانتشار.

وكان وزير خارجية الصين قد أعرب عقب وصوله إلى القاهرة أمس عن سروره لزيارة.. مصر التي تتمتع بحضارة عريقة تلبية لدعوة السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري.

وقال ان عرى الصداقة بين الشعبين الصيني والمصري تمتد إلى زمن سحيق في التاريخ. وعلى مدى أربعين سنة ونيف منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، أنشأت الصين ومصر صداقة مخلصة وقوية على أساس تبادل الاحترام والتفاهم رغم التغيرات الحادة على الوضع العالمي والاقليمي، فأصبحت علاقات الصداقة والتعاون بينهما في جميع الميادين تتطور عمقا باستمرار. ويتبادل البلدان دائما التأييد والتنسيق الوثيق على الصعيد الدولي.. إننا على يقين من أن تعزيز التبادلات على مستوى عال بين البلدين في ظل الوضع الدولي الجديد الحالي لأمر مفيد جدا لزيادة التعارف. وتوسيع الرؤية المشتركة وتعميق الصداقة ودعم التعاون.

وأكد أن مصر كبلد كبير في العالم العربي والقارة الافريقية وكذلك مقر جامعة الدول العربية، تضطلع بدور مهم في شئون الشرق الأوسط وافريقيا وحتى العالم، مشيرا إلى أنه يتطلع إلى تبادل الآراء مع السيد عمرو موسى وزير الخارجية وغيره من قادة مصر حول تعزيز تطوير العلاقات الصينية ـ المصرية، وعملية السلام الشرق أوسطية وقضايا دولية واقليمية ذات الاهتمام المشترك. كما سيجتمع مع د. عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية، حيث يتبادلان وجهات النظر بشكل معمق حول مواصلة تقوية الصداقة والتعاون بين الصين والجامعة خاصة والبلاد العربية عامة.



قائمة

أصدارات

الملفات

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

ؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٢٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣

قائمة الملفات الوثائقية المتاحة

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١	البيئة	١ يناير ١٩٩٠ الى ٣١ مارس ١٩٩٠	١	١٨٧	١٤٠
		١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٠	١	٣٠٠	٢٢٥
		٤ يناير ١٩٩٩ الى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٦	١٤٧
٢	الاحزاب المصرية	٢ أكتوبر ١٩٩٩ الى ٢٤ يناير ٢٠٠١	١	١٠١	٧٦
٣	المعاهدة النووية	١١ ابريل ١٩٩٥ الى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٥	١	١٩١	١٤٣
٤	الالغام فى مصر	٩ فبراير ٢٠٠٠ الى ٣ ابريل ٢٠٠١	١	٥٦	٤٢
٥	الجات	١٤ مايو ١٩٦٣ الى ٢٥ يوليو ١٩٩٤	١	٢٦٥	١٩٩
		١٢ أغسطس ١٩٩٤ الى ١٣ نوفمبر ١٩٩٥	١	٢٣٤	١٧٧
		١ فبراير ١٩٩٠ الى ٢٨ أغسطس ٢٠٠١	١	٩٨	٧٤
٦	الصحافة الصفراء	١٩ يوليو ٢٠٠١ الى ٢٤ يونيو ٢٠٠١	١	١٥١	١١٣
		٢٤ يونيو ٢٠٠١ الى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٤٧	١١٠
٧	حرب ١٩٦٧	١٧ مايو ١٩٦٧ الى ١٩ يوليو ١٩٨٧	١	١٦٩	١٢٧
٨	حرب ١٩٥٦	٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ الى ٢١ يوليو ١٩٩٥	١	٧٩	٥٩
٩	الخصخصة	٣١ أكتوبر ١٩٩١ الى ٢٢ يوليو ١٩٩٦	١	٣٢٢	٢٤٢
		٤ فبراير ١٩٩٧ الى ٢٩ يوليو ٢٠٠١	١	٢٤٣	١٨٢
١٠	مؤتمر قمه جنوه ومناهضو العولمة	١٤ يوليو ٢٠٠١ الى ١٢ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٢١	٩١
١١	ديون مصر	٥ مارس ١٩٩٠ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٤٠	١٨٠
			١	٢٦٨	٢٠١
١٥	الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الصغرى	٢٥ محرم ١٤١٢ الى ١ ذو الحجة ١٤١٣	١	٢٢٤	١٦٨
			١	١٩٧	١٤٨
			١	١٤٧	١١٠
١٨	الجمعيات الأهلية فى مصر	٣٠ يناير ١٩٩٩ الى ٣ ديسمبر ٢٠٠٠	١	١٤١	١٠٦

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٩	الاقليات الاسلامية	٢٦ ربيع الثانى ١٣٩٢ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٨١	٢١١
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ٢٩ جمادى الأول ١٤١٣	١	٢٥٠	١٨٨
		١ صفر ١٣١٩ الى ٢٨ ربيع الأول ١٤١٣	١	١٧٨	١٣٤
		١ جمادى الأول ١٣٩٣ الى ١٧ ربيع الثانى ١٤١٣	٢	٣٩٤	٢٩٦
		٧ ربيع الثانى ١٣٧٨ الى ٥ جمادى الأول ١٤١٣	٢	٤٥٧	٣٤٣
٣١	البترول والطاقة	٦ سبتمبر ١٩٩٨ الى ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٤٩	١١٢
٣٢	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الأول	١٢ أكتوبر ١٩٤٤ الى ٣ أكتوبر ١٩٨٩	١	٢٤٥	١٨٤
	صراع المياه فى المنطقة العربية الجزء الثانى	يناير ١٩٩٠ الى مايو ١٩٩١	١	٢٥٨	١٩٤
٣٥	مكتبة الاسكندرية	٢١ يناير ١٩٢٤ الى ٢٨ أغسطس ١٩٩٨	١	٢٣٤	١٧٦
٣٨	النظام العالمى الجديد	٣ مارس ١٩٩١ الى ٦ سبتمبر ١٩٩٢	١	٢٣٠	١٧٣
		٢ أكتوبر ١٩٩٢ الى ١٦ يناير ١٩٩٣	١	٤٠	٣٠
٤٥	التيار الاسلامى المعتدل ١	٤ أغسطس ١٩٩٠ الى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٨٠	١٣٥
	التيار الاسلامى المعتدل ٢	١٠ سبتمبر ١٩٩٠ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٣	١ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	٢٢٢	١٦٧
	التيار الاسلامى المعتدل ٤	١ يناير ١٩٩١ الى ٢٩ يناير ١٩٩١	١	٢٠٥	١٥٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٥	٢٩ يناير ١٩٩١ الى ١٤ فبراير ١٩٩١	١	١٧٩	١٣٤
	التيار الاسلامى المعتدل ٦	١٥ فبراير ١٩٩١ الى ٥ مارس ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
	التيار الاسلامى المعتدل ٧	٦ مارس ١٩٩١ الى ١٨ يوليو ١٩٩١	١	١٩١	١٤٣
٥٠	الصراع العربى الإسرائيلي	١ ابريل ١٩٨٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨	١	٢٤٣	١٨٢
		١ يناير ١٩٨٩ الى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٩	١	٢٥٩	١٩٤
٦١	الطفولة	٢٠ مارس ١٩٩٨ الى ٢٠ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٢٣	١٦٧
٦٨	إتفاقية طابا	٥ سبتمبر ١٩٩٥ الى ١٣ أكتوبر ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
٨٠	قمة كامب ديفيد الثانية	٢٨ يونيو ٢٠٠٠ الى ٢١ يوليو ٢٠٠٠	١	٢٣١	١٧٣
		٢١ يوليو ٢٠٠٠ الى ٣٠ يوليو ٢٠٠٠	١	٢١٧	١٦٣
		٣٠ يوليو ٢٠٠٠ الى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠	١	١٩٤	١٤٦

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
٨٥	**الإرهاب**				
	٨٥/١/١ إغتيال رفعت المحجوب	١٣ أكتوبر ١٩٩٠ الى ٢٠ أغسطس ١٩٩٣	١	٢١٢	٣٢١
			١	٢١٦	
	٨٥/١/٢ إغتيال فرج فودة	٩ يونيو ١٩٩٢ الى ٢٧ فبراير ١٩٩٤	١	٦٤	٤٨
	٨٥/١/٣ إغتيال محمد حسين الذهبي	٤ يوليو ١٩٧٧ الى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٧	١	٢٤٣	١٨٢
	٨٥/١/٤ إغتيال السادات	٧ أكتوبر ١٩٨١ الى ٦ أكتوبر ١٩٨٢	١	٢٦٩	٢٠٢
	٨٥/٢/١ محاولة إغتيال صفوت الشريف	٢١ ابريل ١٩٩٣ الى ٢٨ مايو ١٩٩٣	١	١٧٣	١٣٠
	٨٥/٢/٢ محاولة إغتيال زكي بدر	١٧ ديسمبر ١٩٨٩ الى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩	١	١٤	١١
	٨٥/٢/٣ محاولة إغتيال نجيب محفوظ	١٥ أكتوبر ١٩٩٤ الى ٢٠ مارس ١٩٩٥	١	١٢٧	٩٥
	٨٥/٢/٤ محاولة إغتيال حسني مبارك	٢٧ يونيو ١٩٩٥ الى ١٩ سبتمبر ١٩٩٩	١	٢٢٩	١٧٢
	٨٥/٢/٥ محاولة إغتيال حسن الألفي	١٩ أغسطس ١٩٩٣ الى ٢٣ أغسطس ١٩٩٤	١	١٢٨	٩٦
	٨٥/٢/٦ محاولة إغتيال مكرم محمد أحمد	٤ يونيو ١٩٨٧ الى ١١ يناير ١٩٨٩	١	٣٠	٢٣
	٨٥/٢/٧ محاولة إغتيال حسن ابوباشا	٦ مايو ١٩٨٧ الى ٩ يونيو ١٩٨٩	١	٣٢	٢٤
	٨٥/٢/٨ محاولة إغتيال عاطف صدقي	٢٦ فبراير ١٩٩٣ الى ٤ مايو ١٩٩٤	١	١١٢	٨٤
	٨٥/٢/٩ محاولة إغتيال النبوي إسماعيل	١٤ أغسطس ١٩٨٧ الى ٣١ أغسطس ١٩٨٧	١	٣٣	٢٥
	٨٥/٢/١٠ محاولة إغتيال جمال عبدالناصر	٢٧ أكتوبر ١٩٥٤ الى ١٨ ديسمبر ١٩٥٤	١	١١٢	٨٤
	٨٥/٣ التنظيمات الإرهابية	٥ فبراير ١٩٨٣ الى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤	١	٧٩	٥٩
	٨٥/٤ أحداث ارهابيه على مستوى المحافظات	٢٩ يوليو ١٩٨٥ الى ٣٠ ابريل ١٩٩٥	١	١٩٣	١٤٥
	٨٥/٥ التطرف الديني	١٤ سبتمبر ١٩٨١ الى ٤ يناير ١٩٨٩	١	٢١٩	١٦٤
	٨٥/٦ مكافحة الإرهاب	٢٣ أكتوبر ١٩٨١ الى ١٧ ابريل ١٩٨٨	١	٢٠٢	١٥٢
		١٨ ابريل ١٩٨ الى ٣١ ديسمبر ١٩٩٠	١	١٨٤	١٣٨
		١١ مايو ١٩٩٢ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢	١	١٣٩	١٠٤

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الإرهاب (تابع)				
	٧/٨٥ اعمال إرهابية " تفجير السفارة "	١١ يناير ١٩٩٣ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧	١	١٦٢	١٢٢
٩٧	القدس	١٩ ابريل ١٩٩٩ الى ١٣ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٧٩	٢١٠
		١٨ يناير ٢٠٠٠ الى ٣١ يوليو ٢٠٠٠	١	١٩١	١٤٣
		١ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠	١	٢١٥	١٦١
٩٨	التوتر الحدودى بين الهند وباكستان	١٦ مايو ١٩٩٥ الى ١٤ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢٣٢	١٧٤
١٠٥	اتفاقية واى ريفر ١	١٦ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٦ أغسطس ١٩٩٩	١	٢٢٠	١٦٥
	اتفاقية واى ريفر ٢	٦ أغسطس ١٩٩٩ الى ٦ ديسمبر ١٩٩٩	١	٢١٤	١٥٩
١٣١	التجارة الالكترونية	١٩ أكتوبر ١٩٩٨ الى ٣١ أغسطس ٢٠٠١	١	١٤٨	١١١
١٣٣	الجماعات الاسلامية	٢٨ مايو ١٩٩٩ الى ٣ أكتوبر ٢٠٠٠	١	٨٠	٦٠
١٤٣	قمة شرم الشيخ	١١ أكتوبر ٢٠٠٠ الى ٢٠ يوليو ٢٠٠٠	١	١٤٤	١٠٨
١٥٥	المجلس القومى للمرأة	١٧ يناير ٢٠٠٠ الى ١٥ نوفمبر ٢٠٠٠	١	١٠٤	٧٨
١٥٩	حوار الأديان	١٩ يونيو ١٩٩٩ الى ١٢ أغسطس ٢٠٠١	١	١٠٣	٧٧
١٦٥	انتفاضة الأقصى	٣ أغسطس ٢٠٠٠ الى ٢٩ أغسطس ٢٠٠١	١ ١	٢٢١ ٢١٩	٣٣٠
١٧٥	**الهجوم على أمريكا**				
	١/١٧٥ الهجمات على مركز التجارة العالمى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٣	١٣٠
	٢/١٧٥ تداعيات الهجوم على أمريكا – اجتماعية – عسكرية – سياسية – اقتصادية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٣٧	١٧٨
	٣/١٧٥ دوائر التحقيقات الجنائية	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٩٠	١٤٣
	٤/١٧٥ أحوال كيانات المجتمع الأمريكى	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٩٦	٧٢
	١/٥/١٧٥ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٧٤	١٣١

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
	الهجوم على أمريكا (تابع)				
	٢/٥/١٧٥ ردود افعال دول العالم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٨٣	١٣٧
	١/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الألف	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٤٢	١٨٢
	٢/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات من حرف الباء الى حرف السين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢٢٢	١٦٧
	٣/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف السين وحرف الغين	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣١	٩٨
	٤/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حرف الميم	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	٢١١	١٥٨
	٥/٦/١٧٥ أراء واتجاهات وتحليلات – شخصيات حروف من الصاد الى الياء	من ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١	١	١٣٥	١٠١
١٧٦	مؤتمر ديربان	٢ أغسطس ٢٠٠١ الى ١٥ سبتمبر ٢٠٠١	٢	٣٩٦	٢٩٧
١٧٧	الأفغان العرب	٢٨ يناير ١٩٩٣ الى ٢٨ يونيو ١٩٩٣	١	٧١	٥٣
		١٨ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٢ ديسمبر ٢٠٠١	١	١٦٦	١٢٥
١٧٨	صراع الحضارات	٣ سبتمبر ٢٠٠١ الى ٩ أكتوبر ٢٠٠١	١	١٧٧	١٣٣
		١٠ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢١٧	١٦٣

" الشخصيات "

الكود	أسم الملف	الفترة الزمنية	عدد الاجزاء	عدد الصفحات	السعر بالجنيه
١٤	الملك سعود بن عبدالعزيز وجهوده	١٥ نوفمبر ١٩٤٧ الى ٢٨ مارس ١٩٦٧	١	٦٤	٤٨
٤٠	أسامة بن لادن ١	٢٦ أغسطس ١٩٩٨ الى ٢٧ أغسطس ٢٠٠١	١	٢٦٨	٢٠١
٤١	د . أحمد زويل	٢ يناير ١٩٩٩ الى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٩	١	١٧٩	١٣٤
٥١	الارهابى عمر عبدالرحمن	٨ ابريل ١٩٨٩ الى ١٩ يناير ١٩٩٦	١	١٦٧	١٢٥
٥٢	انجازات مبارك	٥ أكتوبر ٢٠٠١ الى ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	١	٢٣٦	١٧٧
٥٣	الملك فهد بن عبدالعزيز	٩ ديسمبر ١٩٩٥ الى ١٦ فبراير ٢٠٠٢	١	١٥٠	١١٣
٥٤	قداسة البابا كيرلس السادس (١)	٢٥ ابريل ١٩٥٩ الى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٦	١	١٤٨	١١١
	قداسة البابا كيرلس السادس (٢)	١ يناير ١٩٦٧ الى ١٨ يوليو ٢٠٠١	١	١٢٦	٩٥

ملحوظة هامة : -

هذه الأسعار لاتشمل تكلفة الشحن والتآمين فى حالة إرسال الملفات خارج القاهرة .



* قريبـــا !!

موضوعات جديدة

(ملفات تحت الإعداد والتجهيز)

- دول محور الشر
  العراق / إيران / كوريا الشمالية
- الهجوم على امريكا
  - ملف فرعى جديد
  توجيهات السياسات الخارجية الامريكية
  بعد احداث ١١ سبتمبر 2001
- العمليات الاستشهادية فى الارضى المحتلة
- عولمة الحرب على الأرهاب
- مؤتمر القمة العربية – بيروت – مارس – 2002
- المبادرة السعودية لاحلال السلام فى الشرق الأوسط .
- الجمرة الخبيثة
- الحرب ضد أفغانستان
- حركة طالبان – أفغانستان
- ايمن الظواهرى
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات
- الحكومة أو الإدارة الألكترونية
- انتفاضة الاقصى الثانية
- حصار الرئيس عرفات
- الهجوم على مخيم جنين

7 – **لمزيد من المعلومات يمكنكم الاتصال**

بـــ مؤسسة الأهرام – مركز التنظيم وتكنولوجيا المعلومات
شارع الجلاء – الرقم البريدى 11511
أو فاكس رقم 002025786443
e.mail. microfilm @ ahram . orc . eg
أو الاتصال التليفونى المباشر 7704619





السيد / مدير مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

بعد التحية والاحترام

الموضوع : طلب توريد ملفات وثائقية

رجاء التكرم باتخاذ اللازم بتزويدنا بالاصدارات التالية من الملفات الوثائقية .

١ - إختيار كود الملف المطلوب:

15	14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
30	29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	18	17	16
45	44	43	42	41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31
60	59	58	57	56	55	54	53	52	51	50	49	48	47	46
75	74	73	72	71	70	69	68	67	66	65	64	63	62	61
90	89	88	87	86	85	84	83	82	81	80	79	78	77	76
105	104	103	102	101	100	99	98	97	96	95	94	93	92	91
120	119	118	117	116	115	114	113	112	111	110	109	108	107	106
135	134	133	132	131	130	129	128	127	126	125	124	123	122	121
150	149	148	147	146	145	144	143	142	141	140	139	138	137	136
165	164	163	162	161	160	159	158	157	156	155	154	153	152	151
180	179	178	177	176	175	174	173	172	171	170	169	168	167	166

٢ – عدد النسخ المطلوبة :

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١

٣ – شكل الوعاء المطلوب للملف :

افلام ملفوفه ١٦ مم	ملف ميكروفيلمى	C.D ملف الكترونى	ملف ورقى
ميكروفيش			

٤ – اسلوب السداد :

شيك مصرفى	نقدا

نوع العملة

دولار	مصرى

٥ – بيانات الجهة الطالبة :

١ – اسم الجهـــــة : ....

٢ – العنـــــــوان: ....

٣ – تليفـــــــون : ....

٤ – نشاط الجهـــة : .... فاكس : ....

....

....

....

٦– موضوعات مقترحة : ....

....

مع تحياتى

المدير المسئول

التاريخ / /2002

مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – الرقم البريدى ١١٥١١ تليفون : ٥٧٨٦١٠٠ – ٥٧٨٦٢٠٠ – ٥٧٨٦٣٠٠ – ٥٧٨٦٤٠٠ – تلكس ٩٣٠٠٢ فاكس : ٥٧٨٦٤٤٣